تشارلز امرنجر

CHARLES D. AMERINGER

U.S. Foreign Intelligence

THE SECRET SIDE OF AMERICAN HISTORY

المطرقة والدرع

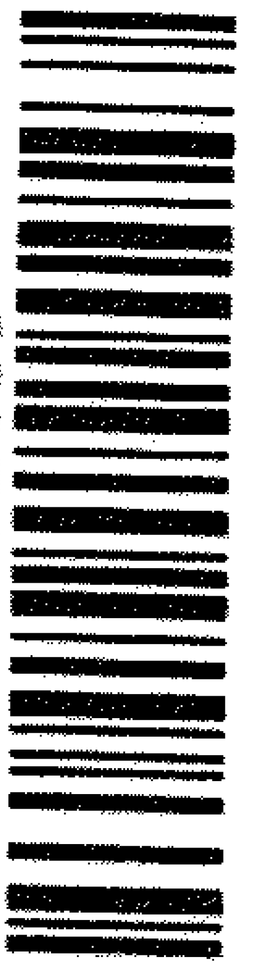
المخابرات المركزية الأميركية:
القصة الكاملة
من الولادة الى الدور البارز في حرب الخليج

C.I.A

الشر في العالم، انقلابات واغتيالات وعمليات قذرة

... والتقنية المتطورة ... وخلال عاصفة الصحراء

دار الحسام
للطباعة والنشر والتوزيع

المطرقة والدرع

المطرقة والدرع

المخابرات المركزية الأميركية:
القصة الكاملة
من الولادة الى الدور البارز في حرب الخليج

تأليف: تشارلز امرنجر

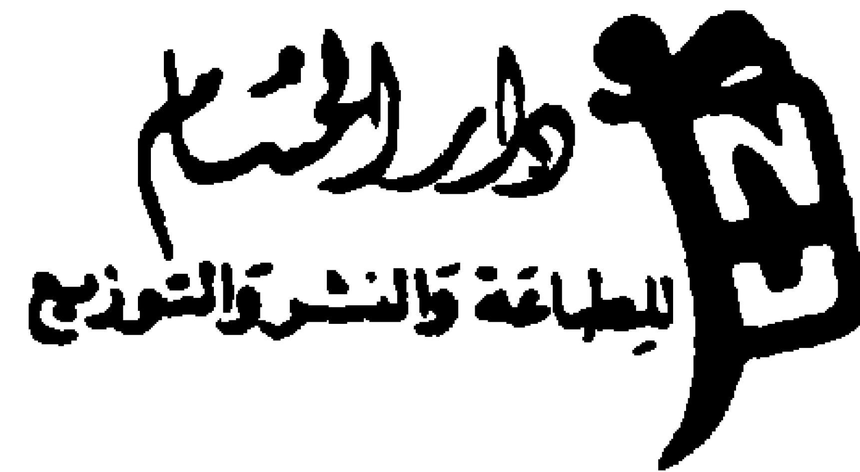
تعريب: غانم زين الدين



● المطرقة والدرع
● الترجمة الكاملة لكتاب:

U.S. Foreign Intelligence: the Secret Side of American History

● الطبعة الأولى: كانون الثاني، يناير ١٩٩٢.



ص. ب ١٤/٥٣٩٢
بيروت ـ لبنان

مـقـدمـة المؤلف

لقد بدأتُ بهذا العمل على أثر فضيحة تورَّطَت فيها وكالات الاستخبارات الأميركية، بسبب نشاطاتها غير القانونية وغير الشريفة. وقد آنتهيتْ منه في غمرة فضيحة جديدة، تسبَّب بها سوء التصرُّف من قِبل العناصر نفسها. وقد يبدو من هذه النظرة الناقدة أنني أكتب كتاباً آخر أنتقد فيه وكالة الإستخبارات الأميركية، وخصوصاً وكالة الإستخبارات المركزية. ولكنني أودّ من هذا الكتاب توجيه رسالة أخرى: فباعتبار أن هذين الحدَثَين قد وقعا بفارق من الزمن بينهما يبلغ اثنتي عشرة سنة، فإن هذا يبرهن أن مشكلة سريّة الديمقراطية الأميركية، مشكلة حادَّة جداً؛ فالإستخبارات ـ وبحكم مهمَّتها التي تتضمَّن جمع المعلومات وتحليلها، والقيام بعمليات سرِّية لدعم السياسة الخارجية والأهداف العسكرية ـ كانت حيوية لنمو الولايات المتحدة والحفاظ عليها. وفي الوقت نفسه، ومنذ أن انتهجت الإستخبارات منهج السرِّية، لكي تكون فعّالة، فقد أصبحت تمثِّل تهديداً للمجتمع الديمقراطي.

وقد اعترف مؤسسو الجمهورية الأميركية بهذه المعضلة، على الرغم من أن الإستخبارات ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق الاستقلال الأميركي. فهم لم يحتاطوا من «التجسُّس» في الدستور. وقد ضمنوا أن الدولة لن تنتهك خصوصيات الأشخاص وحرّياتهم. إن هذا الرفض الأساسي للإستخبارات ـ وخصوصاً العمليات السرِّية ـ يتعارض مع واقع أن الإستخبارات قد

أُستُخْدِمت في كلّ مرحلة من مراحل تطوُّر الولايات المتحدة، وإنها قد آستُنْبِطت كجزء من مَكْنَنَة حكومة الولايات المتحدة الأميركية. فقد لعبت الإستخبارات دوراً رئيسياً في التوسُّع القارّي، وآرتقاء الولايات المتحدة إلى مستوى القوى العالمية. ففي الحروب، كانت هي التي تتحمل كل اهتمام متزايد، وحتى في الحرب العالمية الثانية، إذ ربما كانت هي التي ميَّزت ووضعت الفارق بين النصر والهزيمة. وبما أن الإستخبارات قد برهنت عن قيمتها، فقد تبنَّاها الأميركيون خصوصاً، وجعلوا منها وظيفة مشروعة للحكومة. وقد تطوَّرت الإستخبارات الأميركية استجابةً لحاجة وضع المجتمع الدولي ـ وهو وضع ساعدت الإستخبارات نفسها على إيجاده. وقد يفسِّر هذا لماذا تحتفظ الولايات المتحدة بعدة بلايين من الدولارات لأجهزة الإستخبارات وعتادها، على الرغم من تاريخ هذه الأجهزة السيِّء السمعة، وعلى الرغم من حقيقة أنه كان خطيراً على النظام الدستوري.

إن هذا الكتاب يستعرض الطبيعة التاريخية وإشكالية العلاقة بين الإستخبارات والمجتمع الأميركي، فهو يعترف بالإنجازات الرائعة للإستخبارات، بينما يستنكر تعارضها مع مجتمع القانون والمبدأ. وإن التأريخ المتفهّم للإستخبارات الخارجية الأميركية، يتبع ثلاثة سُبُل متعاقبة بشكل منتظم، لفرز ودمج التفاصيل والتناقضات المعقّدة. إنه ـ أي هذا الكتاب ـ يوفّر، بادىء ذي بدء، سرداً تاريخياً للإستخبارات الأميركية، ويحصي قصص التجسُّس والنشاطات السرِّية الأميركية في بناء الأمّة، لإظهار طبيعة تجربة الإستخبارات الأميركية وغرضها.

ويرسم الكتاب ثانياً، مخططاً لتطوُّر أجهزة الإستخبارات، واصفاً وظيفة الإستخبارات، ومحدّداً لأي سبب، ولماذا أصبحت من المسؤوليات الدائمة للحكومة الأميركية.

وأما السبيل الثالث فهو التأريخ الرسمي: وهو يرمي إلى تبيان معنى ودلالة الإستخبارات كعامل مؤثر في التاريخ الأميركي؛ مستخدماً توثيقاً ورؤيا جديدين. فالكشف عن خمس وثلاثين عاماً بعد حقيقة تحليل الخفايا التي

كانت وراء وخلال الحرب العالمية الثانية (من سحري وغريب)، قد حَّل محلّ التصوُّر التاريخي التقليدي لتلك الحرب. فإن مزيداً من الأسرار قد آنكشفت، نتيجة لتحقيقات مجلس الشيوخ في نشاطات الإستخبارات خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فعبر المزيد من الحقائق التي تتناسب مع الأحداث الأخيرة، أوجد استعراض التقنيات السرّية إدراكاً جديداً، ووفَّر أدلة لإعادة تفحُّص الماضي، وتحديد قيمة الإستخبارات الأميركية.

وفي الفترة المعاصرة، أمَّنت وفرة مصادر المادة للكتاب أولوية كشف جديد، فهو يحلِّل إصلاح مجتمع الإستخبارات الأميركية في أواسط السبعينات ١٩٧١، مؤكِّداً على ماهية الأزمنة الجديدة بأن العامل السرِّي قد حال دون إساءة الرئيس لاستخدام القوة والسلطة.

إن إصلاحات الرئيسين جيرالد فورد وجيمي كارتر آعترفت بالبنية التنفيذية للتفويض، وأعادت النظر في العمليات السرِّية، وفرضت قيوداً على نشاطات الإستخبارات. ولكنها لم تنفَّذ من قِبل رونالد ريغان، سعياً لتحقيق أهداف مختلفة ومميَّزة في السياسة الخارجية. إن أحداث سنة ١٩٨٠، وخصوصاً لا قانونية وقذارة قضية إيران ـ الكونترا، تؤدي إلى الإستنتاج بأن السعي إلى الحساب والسيطرة على نشاطات الإستخبارات، سوف تستلزم جهداً من الشعب الأميركي لفترة زمنية طويلة مقبلة.

وببلوغ هذا الإستنتاج، وبما أن الآخرين يشهدون في هذا، أعترف ببعض الوقاحة من جهتي، ومثلما يرى رودري جفريز جونز في قرينة بالغة الخصوصية والدلالة: «أن مؤرخاً يكتب عن وكالة الإستخبارات المركزية C.I.A. هو، بشكل ما، في ظرف معوِّقٍ بالمقارنة مع خبير بالإستخبارات. فالأخير ربما، يستخدم مثلاً خصوصية مع رفاقه، ومعرفة لأنظمة الأسلحة المعقَّدة، بشكل لا يستطيعه المؤرِّخ كثيراً». فأنا لم أصل إلى أيّ سرّ، إلا بقدر التبصُّر المميَّز الذي ربما تأتّى لي من أداء الوظيفة. فما أمتلكه هو العقل المنفتح، وبراعة التلميذ النشيط، مع المرونة ونفاذ البصيرة، التي تحول دون

أن يقوم المرء بتحريك موضوع من حدود الحياة الفردية، ووضعـه في مجال الاختبار.

ويوماً ما، ربما يقوم المؤرِّخ والمتخصّص بالإستخبارات بكتابة الكتاب الكامل.

شارلز اميرانجر ١٩٩٠

الجزء الاول

حرفة الاستخبارات

إن تخبر ما يمكننا البدء به هو عبارة «حرفة الإستخبارات». وهي تشتمل على جزئين: جزء أساسي، وجزء ثانوي يشكّل العناصر بحيث لا يمكن التعرُّف إلى الإستخبارات بدراسة التاريخ فقط، فمن الممكن تحديد وجود الإستخبارات مع مرور الزمن وبقدر ما لها من تأثير وقيمة؛ وبناءً على ذلك يجب تعريف وتحديد كلمة «إستخبارات».

فكلمة «إستخبارات» في معناها المعاصر تعني «المحصِّلة الناتجة عن جمع ومقارنة وتقدير وتحليل ودمج وإبراز كل المعلومات التي جُمِعت». أما تاريخياً فهي تذهب في معناها إلى أبعد من ذلك؛ فالإستخبارات هي المعلومات التي يجمعها أكثر من عنصر لتكون ذات فاعلية أكبر. ففي دراسة الإستخبارات الأميركية الخارجية يمكن التمييز بين كلمة وطن وكلمة أمّة؛ ولكن في بيئة مختلفة يصح إطلاق تسمية شركة وفريق كفريق كرة القدم، وهي تعتمد على تغيير الممثّل دائماً. ومن هنا فالإستخبارات هي جمع ومعالجة المعلومات بمقدار النتيجة نفسها بما في ذلك الأفعال التي أثّرت على الأحداث بشكلٍ لا يثير الريبة.

وكمعلومات، فإن الإستخبارات هي المادّة الخام التي جُمِعت. فربما تكون تلك المادة صورة فوتوغرافية أو تقريراً عن حوارٍ جرى في حانة. وقيمة المعلومات وفائدتها تبرز في معالجتها. وبذلك تتم التوصل إلى المرحلة النهائية من الإستخبارات.

فبعد جمع المعلومات «أي المادة الخام» يجب معالجتها وتحليلها وتنظيمها وتوضيحها بشكل يجعلها مفهومة من قبل الذين يريدون استخدامها لاتخاذ القرار، أو للمطالبة بتقارير أكثر تفصيلاً.

وترتكز الإستخبارات على مدى واقعية مصادرها وعلى مدى صلاحية محتواها. فبالإشراف على عملية جمع المعلومات يمكن الحُكْم على مدى الوثوق بمصدرها. فإن مسحاً جوياً بصورة فوتوغرافية هو أكثر وثوقاً من خبر سار قد تم شراؤه بالمال فإمكانية صلاحيته تبقى متعذِّرة، وهي أفضل في مقر القيادة لأن هناك إمكانية لمقارنة جميع المصادر والمراجع على اختلافها. وإن تقريراً من شخص غير مدرَّب ربما يكون أجدى من رسالة التقطت بواسطة الراديو، إذ ربما تكون الرسالة فخاً.

وبعد الصلاحية والواقعية يتوجب على المحلِّل وضع المعلومات الخام في شكلٍ يمكن استخدامه. فإن صورة فوتوغرافية جويّة مثلاً يجب أن يحلِّلها خبير في الصور يمكنه تحديد هوية الأشياء على الأرض، حتى لو كانت مموَّهة والتقطت صورتها من مسافة أميال من الأرض. وعلى المحلِّل الخفي أن يرسل رسالة بواسطة الشيفرة إلى المعنيين. وإذا ما كانت اللغة أجنبية فيجب ترجمة الرسالة. فتحويل الإستخبارات إلى معلومات نهائية من معلومات خام يتطلب أبحاثاً وتحاليل معقَّدة، واستخدام أخصائيين سياسيين واقتصاديين وفي كل مجال من مجالات المهن.

فالإستخبارات النهائية يمكن أن تكون صفحة واحدة، ترتكز على موضوع واحد يقوم على أبحاث مكثَّفة ومُقارَنة لجميع المصادر. ولكن عند نشرها، فإنها تبدو عموماً بشكل من ثلاثة إحتمالات: أساسي أو شائع أو مقدَّر. فالإستخبارات الأساسية هي القواعد التي لا تتغيَّر إلا بشكل بسيط جداً وتتضمن فقط أشياء ماضية. فهي معلومات حول الأرض والموارد والنقل والمواصلات وحول أنظمة الحكم. وهي التي تتناول الأحزاب السياسية والقادة والإنتاج الصناعي والزراعي والأوامر العسكرية في معركة يُراد تغييرها، إنما لا تتغير بشكل دراماتيكي.

وإن أصغر أشكال الإستخبارات الأساسية هي الإستخبارات القومية للتخطيط، وهي عبارة عن موسوعة للأمم والعالم أعدَّتها وكالات الإستخبارات الأميركية منذ فترة مضت.

أما الإستخبارات الحالية فهي تتألف من تقارير يومية عن تطوُّر مصالح إستخبارات المستهلك. فهي تعمل على الوقت الحاضر وما سيتبعه، إذ أن التقارير تصل يومياً كصحيفة يومية أو مجلة أسبوعية تسجِّل الأحداث وتغيّراتها ودوافعها بالتناسب مع زمن حدوثها وتنتقدها.

إن محلِّلي الإستخبارات الحالية هم أشبه بمحررين الصحف باستثناء أنهم على درجة عالية من التدريب والاختصاص في مراكز مسؤولية أكثر من الصحافيين.

أما الإستخبارات المقدَّرة فهي تظهر في الزمن المقبل من المستقبل. إنها مجهود المحلِّلين في أن يرسموا، تبعاً للتجربة والمعرفة ومصادر المعلومات، مواقف وقدرات الدول الأخرى من أجل توقع ماذا يجب أن يفعلوا بسياسة بعض المناطق، أو كيف سيردُّون على أي مبادرة دبلوماسية أو سياسية أو عسكرية.

وعلى مستوى التاريخ، فإن الإستخبارات التخمينية، بدون وكالات الإستخبارات الأميركية، كانت هي الأداة التي يستخدمها المجتمع للعناية بشؤون الأمن القومي فيما يتعلق بالتطورات المحتملة بالنسبة لعالم الأعمال. فإن أهم إستخبارات تخمينية هي التي أَمْلَت في سبتمبر أيلول ١٩٦٢ أن لا يَنْصب الاتحاد السوڤياتي صواريخ هجومية في كوبا. فالإستخبارات التخمينية هي أقصى درجة من الإستخبارات النهائية

ويحتوي الشكل العام للإستخبارات النهائية المزيد من الميِّزات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو علمية، أو حتى الإستخباراتية العسكرية، فالمستهلك للإستخبارات لديه حاجات خاصة ومسؤوليات مميَّزة يتم نشر الإستخبارات النهائية وفقاً لها.

وكنشاط فإن الإستخبارات تتألف من أربع مهمات: التجميع والإنتاج

والحماية والعمل السرّي. وهناك شواذات إذ لا يوجد اليوم بين العاملين في الإستخبارت مَن ينفِّذ المهمات الأربع. وهذا ما يميِّز بين المتخصّصين في الإستخبارات.

أما التجميع فهو جمع المعلومات. وهذا يتم بطريقتين، إما بواسطة الأشخاص أو بواسطة الآلات. وأما جمع المعلومات بواسطة المصادر البشرية فيعرف باسم الإستخبارات البشرية (HUMINT) وهو إما عَلَني أو سرّي. فإن حوالي ٨٠٪ من الإستخبارات البشرية يتم جمعها مما هو منشور أو ما شابه، مثل الصحف والمجلات والرزنامات والمخطوطات والقرارات التشريعية والخرائط والإذاعات وشبكات التلفزة أو التقارير. والجمع المكشوف هو مهمّة الديبلوماسيين والملحقين بالسفارات، وقد يُنصح أحياناً بممارسته بشكل سرّي. أما الجمع السرّي فهو بدون ريب التجسُّس غير المشروع والخطر، وحتى الخطير أحياناً. وهكذا فإن القلائل هم الذين يقومون بعمليات الجمع السرية ويشكلون فريق الجواسيس، وهي أكثر مهمات الإستخبارات إثارة. ولكي تكون ناجحة يجب أن تكون عملية الجمع السرّي بدون أي تأثير ملحوظ.

واليوم، هناك كمية هائلة من المعلومات المجموعة يتم نقلها بواسطة الآلات. وهكذا فإن عمليات جمع الإستخبارات التقنية «سرّية»، لكي تتمكن من تخطي سائر أنواع المراقبة وتحتفظ بفاعليتها. فالتقنية اليوم توفر كل أنواع المراقبة والاستقبال والتنصُّت. فآلات التنصُّت والاستماع تجمع المعلومات باستمرار بشكل يفوق التصور لضخامة حجم التجسس في هذه الحياة، فاختلاف برامج الجمع التقني مميزة وملحوظة.

فاستخبارات الاتصارات (COMINT)، مثلاً، تترتب عن التقاط الرسائل الموجهة بالراديو أو ما شابه ذلك. أما الإستخبارات الإلكترونية (ELINT) فهي معلومات مأخوذة من الإشارات التي لا تستخدم الأحرف وتبثّها الأجهزة الإلكترونية مثل الرادارات. أما الكاميرات التي تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء والمثبتة على الأقمار الصناعية فقد تصوِّر (PHOTINT) الطيف الحراري لشيء ما كان على وجه الأرض. ومقياس الهزَّات يمكنه استقصاء

الإنفجارات النووية وما شابه تحت الأرض. وأياً يكن الموضوع فإن قدرات الجمع التقنية أصبحت متعدِّدة.

أما الإنتاج فهو تحويل المعلومات الخام إلى معلومات جاهزة ونهائية. فالإنتاج هو ما ينتج عن الأساسي والحالي والمخمَّن من الإستخبارات. فهو يستعين بالاختصاصيين مثل محلِّلي الصور ومحلِّلي الشيفرة وكل المحلِّلين المتخصِّصين في سائر الفنون والعلوم. وإن هذا الشكل المكثَّف من الأبحاث والإفادة يتمتع بإمكانية الدخول إلى أهم الأحداث اليومية التي يمكن مجاراتها. فالعلماء المتخصِّصون في شتى مجالات العلوم الاقتصادية أو العسكرية أو التاريخية أو معرفة اللغات الأجنبية أو الفيزيائية، هم بعيدون كل البعد عن عالم التجسُّس، وليس من صبغة أو ورطة يواجهونها سوء السرِّية لمفروضة على أبحاثهم. فهناك أشكال مخصَّصة للتوجيه، لأن التقارير الإستخبارتية تهدف إلى المساهمة بشكل عام في توجيه المعارف والعلوم. فالعلماء يقومون بمراقبة التطور بشكل عام للتأكُّد من أن الولايات المتحدة تساير العصر، وأنه ليست هناك أي مفاجأة تكنولوجية. وربما أفاد العلم من وظيفة الإنتاج في الإستخبارات.

أما الحماية فهي المهمة التي تُعنى بالدفاع عن أجهزة الإستخبارات ضد أي اختراف غير شرعي، وتحول دون إفشاء أسرارها. فهي مسؤولة عن الأمن الفيزيائي والأمن الشخصي إنها تحمي أماكن العمل من الدخلاء بإقامة السياجات وأجهزة الإنذار وأجهزة الإستشعار والحراس. وهي تحمي المستندات الحسّاسة وتحتفظ بها في أماكن آمنة عند استخدامها، وفي خزنات آمنة عند عدم الاستخدام. أما الأمن الشخصي فتحقيقه أمر نسبي. إذ أنه من المتعذر أن يكون كل العاملين في الأمن من المخلصين للإستخبارات.

إن سائر الأفراد في الإستخبارات هم موضوع للتحقيق الأمني. فالإستخبارات الأميركية تستخدم أساليب مختلفة من أجل هذا الغرض اليوم. ففي بعض المناطق الحسّاسة هناك تحقيق يجري مع كل فرد من أفراد الأمن

بمفرده وعبر تاريخه الشخصي. وهذا التاريخ يجب أن يحتوي على مؤهّلات عديدة بدءاً من الوظيفة إلى التربية إلى الإقامة إلى العلاقات والوضع الاقتصادي، ويضم تصريحاً عما إن كان الفرد يتعاطى المخدرات أو أي شيء آخر من الأمور التي قد تؤدي إلى فقدان الرشد. وزيادة على ذلك تُطلب معلومات عن زوجة المنتسب وأقربائه الخاصين. وكل هذا سببه التأكُّد من ثبات وضعية الفرد وعدم قابليته للابتزاز أو الرشوة أو الخداع.

ولا تنتهي مهمة الأمن والحماية عند التأكد من سلامة الأفراد ومنحهم الرتب العسكرية والشارات لدخول المناطق الأمنية. إن التصاريح لا تخوِّل أفراد جهاز الأمن حيازة أي سرّ من الأسرار. وكجزء من الحماية فإن مستندات الإستخبارات تُنَضَّد بدءاً من الخاص إلى السري إلى السري جداً إلى الفائق السرية. وحتى لو كان أحد أفراد الطاقم من الملمّين بأحد الأمور السرية جداً، وحتى لو كان لديه الإوان بالوصول إلى كل ما يريد، فلا يمكنه بلوغ كل الملفات والاطلاع عليها، بل إنه يطّلع فقط على ما يختص بمشكلته أو مشروعه. وهذا التصرُّف يعتبر من ضرورات الأمن التي تحبط أي عمل معوِّق للمحلِّلين.

ورغم الدفاع عن أجهزة الإستخبارات من طواقمها، فإن الحماية تعنى بحاجات الأفراد العاملين في الدول الخارجية، وخصوصاً السرّيين منهم. فيجب تأمين «التغطية» لهؤلاء الأفراد لإخفاء نشاطاتهم وهوياتهم الحقيقية. وهذا المظهر من الحماية مألوف عادة لدى الطاقم الدبلوماسي أو القطاع الخاص المحمي بقدر اشتراكهم في الجمع أو في العمليات.

وهناك شكل آخر من الحماية وهو أمن الاتصالات، فالحكومات تستخدم الشيفرة وما إلى ذلك من الأنظمة المعقّدة المتطورة لنقل رسائلها إلى مؤسساتها ومراكزها حول العالم. والشيفرة قسمان هما: القواعد والشيفرة. وهذا يتم بأساليب متعددة منها الحبر الخفي أو النقاط المصغَّرة، وكل شكل من الأشكال التي تعني إخفاء حقيقة الرسالة التي يتمُّ بثُّها.

وداخل مهمة حماية الإستخبارات، تلعب الإستخبارات المضادّة دوراً

رئيسياً، منذ أن تصبح معنية بمنع الإستخبارات الأجنبية من التسلُّل إلى جهاز الإستخبارات. وبالإضافة إلى الإستخبارات المضادة هناك التجسُّس المضاد؛ وهي مجموعة سرّية متخصِّصة يستهدف نشاطها بشكل خاص الجانب الآخر من جهاز الإستخبارات، لتحديد ما إذا كان تسلل الإستخبارات الأخرى إلى جهاز الإستخبارت الخاص صحيحاً. والتجسُّس المضاد هو دعامة ترتكز إليها الإستخبارات المضادّة في تأمين حمايتها الذاتية. وقد تكون هذه نقطة بمنتهى الحساسية، لكن التعبيرين يُستخدمان بالتناوب للغرض نفسه.

وآخر مظاهر الحماية هي تقنية التقليل، بما في ذلك تسريب المعلومات الخاطئة والأكاذيب والمؤسسات الوهمية والنماذج الخادعة، لتضليل الحكومات الأخرى وإخفاء نشاطات الإستخبارات. فبما أن الغاية هي حماية الإستخبارات، فمن الرئيسي وجود مهمة الحماية. وحيث أنه هناك سبب للتأثير على الأحداث بشكل سري فيجب أن يكون هناك عملٌ سرّي.

أما العمل السرّي كمهمة استخباراتية فقد حظي باهتمام كبير في الأوقات الأخيرة. فهو يغطي التدخل في شؤون الدول الأخرى بهدف الوصول إلى نتائج لا يمكن نسبتها إلى أحد. فالوكالة المسمَّاة بوكالة الخدع القذرة تتابع أعمالها وجرائمها، بدءاً من البربرية البسيطة إلى حدود الاغتيال. وذلك يتضمن الحملات الدعائية والتصفيات الجسدية، واستخدام وابتزاز الأشخاص والتنظيمات، ومحاولة التأثير على الانتخابات، والالتزام بالأعمال الانقلابية والخيانية، والقيام بعمليات عسكرية وغارات ثورية. فإن عملية ما قد تهدف إلى الإطاحة بنظام ما. وربّما تخدم القادة الأجانب وتحقِّق لهم طموحاتهم السياسية تبعاً للظروف. وعلى كل حال فمهمة العمل السرّي التي آستأثرت بالأولوية لم تعد جديدة بالضرورة، فالعمل السري يستخدم نفس تقنيات التجسس وكل ما يشبه تنظيمات الجاسوسية البحتة.

الجزء الثاني

فنّ التجسس

ليس من السهل الحصول على أفضل المصادر لإدارة التجسُّس، إذ أنه ليس هناك «تدريب على التجسُّس». وعلى كل حال فإن كتاب ميلز كوبلاند «بدون قناع أو خنجر Without Cloakor Dogyer» الصادر عام ١٩٧٤ قد قارب الحاجة إلى التركيز على تقنيات التجسّس. بحيث أنه كان من المتعذر كتابة أي فصل بدونها. وهكذا فإن كتاب كوبلاند لم يلق ترحيباً بسبب غلوِّه، ووجود بعض التفاصيل الخاطئة عن العمليات المميَّزة فيه، حيث أن كوبلاند نفسه كان عميلاً سرياً سابقاً، وقد أوضح التجسُّس ونقله إلينا على أنه فنٌّ يعتمد على العامل البشري. ويعزز كوبلاند حدة روايات جون لوكاريه. فالتجسّس بحاجة إلى من يكون دائماً في الداخل على غرار ما ترى في مغامرات جيمس بوند.

إن بناء شبكة للتجسّس يرتكز على عميل على الأرض، أي وجود شخص له الحق بأن يتواجد حيث توجد الأسرار ومصرَّح له بامتلاكها، والذي يمكنه تمريرها دون مراقبة. والشبكة تتفادى كل ما يعوقها لأنه يقلِّل من إنتاجيتها. فالدخيل من السهل تمييزه أو حتى أنه يترك آثاراً خلفه. وإذا ما علم الطرف الآخر بأن أسراره عرضة للإفتضاح فإن المهمة تكون قد فشلت. إذاً فضباط الإستخبارات الخارجية لا يتورّطون في التجسّس الحالي. بل إنهم يستأجرون أشخاصاً هم لسبب أو لآخر يخونون وطنهم، ومن هنا ينبع فن التجسُّس.

فكيف يمكن إغراء مواطن صالح لاقتراف خيانة؟ فكما يقول كوبلاند إن التجسُّس مجرم واستغلالي. فبعض الناس يتجسّس من أجل المال. لكن غالبيتهم من الضحايا وحياتهم قد دُمِّرت، لأن التجسُّس يغزو مواطن الضعف أو الخصومة لديهم. فقد يكون الشخص، معرَّضاً بسبب إدمانه على الكحول أو المخدرات أو القمار، أو بسبب عاداته أو ميوله الجنسية، أو أسلوب حياته، أو بسبب الدَّيْن. وربما تكون للشخص زوجة مريضة أو طفل أو أقارب في «البلد السابق». فإن كل إمكانية من هذه قد تقدم أولوية «للتجنيد» (وهذا ما يفسر خلفية التحقيق عن الأشخاص المستأجَرين لوظائف حساسة). وقد يكون هناك غير ذلك من إمكانيات التعرُّض مثل اختلاف الأوضاع الفيزيولوجية والخلقية والأيديولوجية التي يمكن أن تستدعي الانشقاق. فإن ميلاً مناسباً قد يحوِّل سوء التصرُّف إلى قضية نبيلة. وإن الابتزاز والتهديد بالفضيحة قد تجدي نفعاً في بعض الحالات. لكن منح الدعم والتأييد لبعض المسائل، بينما يتم تحويل المجتمع عامة إلى شرير، قد ينفع في غيرها ويمكن أحياناً أن يتم انقاذ الشخص من الخطر أو المأزق بتخطيط ذكي وحادق. فالتجسُّس البحت هو مؤامرة وتنظيم.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هناك تمييز بين التجسُّس في زمن السلم وبين التجسُّس في زمن الحرب. والتجسُّس في زمن الحرب يبدو أسهل في ظل وجود علاقات طبيعية دبلوماسياً، تجارياً وثقافياً. والتجسُّس يصبح أسهل، تبعاً لما يقوله كوبلاند، في ظل الظروف أو الشروط الثلاثة التالية: زيادة الإجراءات الأمنية والسيطرة، حسن إدارة العملاء، والاتصالات. وما أن يفتقد تجسُّس زمن الحرب واحداً من هذه الشروط يصبح أكثر صعوبة.

وللتجسّس في بداية الأمر «هدف» وهذا الهدف ربما يكون بلداً بأكمله. ولكنه عموماً ما يكون وزارة في حكومة أو منشأة عسكرية أو مصنعاً أو مختبراً للأبحاث أو مركزاً للتسوُّق أو الاتصالات تمتاز به البلد. ومع اختيار الهدف يتم اختيار طريقة الحصول على المعلومات المميزة، بحيث تتم دراسة الهدف بشكل مكثَّف، من أجل وضع منطقة وإطار للعمليات، ومن أجل القيام

بمهمات توجيهية إدارية مع رمز مرجعي للبلد أو للمشروع يتعلق بمميّزات الموقع.

ويتم تخمين الهدف تبعاً لدرجة حساسيته. هل هي منطقة «مرفوضة» أم «حامية»؟ وما هي طبيعة تكوينها الأمني (الحراس والسياج)؟ ما هي طبيعة جهازه الأمني من الأفراد (رُتَبهم، هوياتهم والمعلومات عنهم)؟ وعندما تُستوفى دراسة الهدف، يبدأ عملاء الإستخبارات الخارجية عملهم.

وتُدار عمليات التجسّس بواسطة محطة. ومن البديهي أن هذه المحطة لا تُعرِّف عن نفسها هكذا، بل إنها تعمل في ظل غطاء معين. وقد يكون الغطاء دبلوماسياً حيث تكون المحطة موجودة في مقر البعثة الدبلوماسية داخل البلد؛ أو ربما يكون الغطاء تجارياً على شكل شركة للإستيراد والتصدير، أو ربما يكون الغطاء ثقافياً، حيث تتمركز المحطة في غرفة للمطالعة داخل مركز تعليمي. والغطاء الدبلوماسي هو الأفضل لأنه يؤمِّن للمحطة منامة وأمناً وحماية من مداهمات الشرطة، ومن تدخل الدخلاء. وغالباً ما يوفِّر أفضلية في الإتصالات بحيث أن المحطة تتمكن من إرسال الرسائل عبر القنوات الدبلوماسية وبواسطة الشيفرة.

وداخل المحطة الرئيسية يوجد موظف مسؤول عن جميع العمليات. وهو، أو هي، لا يكون على اتصال بأي مكتب أو منظمة. ويلي رئيس المحطة «مسؤولو الحالات» ويتراوح عددهم تبعاً لحجم العملية و اتساعها. ويقوم مسؤولو الحالات بالتجسُّس تبعاً للمعلومات المطلوبة منهم في مقر القيادة، أما مسؤولو المكتب/ المحلِّلون فقد لا يكونون على اتصالٍ مباشر بالعملاء المكلَّفين بالتجسُّس. وغالباً ما يعمل مسؤول الحالة عبر عميل مقيم، والذي هو مواطن أو ربما مقيم منذ زمن بعيد في بلد الهدف، وله اتصالات بارزة سياسياً واجتماعياً، أو على صعيد التجارة. والعميل المقيم يكون بشكل طبيعي رجل أعمال يمكن زيارة مكان عمله بشكل روتيني، دون إثارة أي نوع من الشك والريبة. وهكذا فإن مالك علبة الليل مثلاً «الكباريه» أو دار السينما، له مكانة في عالم التجسُّس الحقيقي. ويكون العميل المقيم

بمثابة صلة الوصل أو الوسيط بين العميل الذي يعمل على الأرض، وبين مسؤول الحالة. وقد يكون للتجسُّس الحقيقي عدة صلات وصل أو وُسطاء، للحؤول دون أي اتصال بين العميل وبين مسؤول الحالة، بما في ذلك العملاء الرئيسيين أو الأشخاص الذين يستخدمهم العميل المقيم، والرسائل المغفلة التي تتضمن التعليمات والتقارير بدون أي اتصال شخصي. وإضافة إلى ذلك توجد باستمرار «المنازل الآمنة» التي يمكن أن يجتمع فيها مسؤول الحالة مع العميل بدون أن يتعرض لأي نوع من الأخطار. وعلى الأقل أن يعرف أي عميل خاص معرفة جيدة عن التجسس الصافي، والأفضل هو أن لا يكون لديه إلا القليل يقوله إذا تعرّض للاستجواب.

إن مفتاح التجسُّس هو العميل على الأرض، وهو الشخص الذي يقوم بالتجسُّس الحالي. وتبعاً لما يقوله كوبلاند، هناك أربعة أنواع أساسية من الجواسيس: المجنَّد، والمسهِّل، والعامل في الظلام وغير العالِم. فالعميل المجنَّد هو الذي يعمل قرب الهدف الذي يحدَّد للتجسُّس، ويُطلب التجسُّس عليه. أما المسهِّل فهو شخص يدخل إلى البعثات الدبلوماسية الأجنبية، أو يتصل بالمسؤولين الأجانب مقدِّماً خدماته طواعية. وعادة ما يكون المسهِّل شخصاً يريد الفرار، وقد تم إقناعه بالتجسُّس، خصوصاً إذا ما كان في موقع حسّاس. أما العامل في الظلام فهو شخص مولود في البلد كان قد تم تجنيده قبل سنوات استباقاً لعمل التجسُّس. فالعامل في الظلام أو «النائم» يتفادى كل أمر يدعو إلى الريبة، ويتولى المناصب الحسّاسة لكي يَلُمّ بعمق بالتنظيم. فبعد سنوات ربما في الولاء والعمل المخلص حتى لبلده الأم قد يتم تحريك العامل في الظلام لاقتراف الخيانة. وأهم مثال على ذلك «العامل في الظلام» وما يمكن أن يسببه من أضرار هو كيم فيلبي. وأخيراً العميل الذي لا يعلَم، وهو شخص يتجسَّس لصالح دولة أجنبية دون أن يكون على علم بأنه يقوم بذلك.

وأثناء عملية التجسُّس، فقد تتغير العلاقات بين المحطة وعملائها تبعاً لاختلاف أنواع العملاء، لكن العمليات تبقى على حالها عموماً وفي نفس المناطق.

والتلطيخ هو أول خطوة في التجنيد. فالتجسُّس يتمُّ عادة عبر عميل رئيسي يحدد هوية الأشخاص العاملين والمستأجَرين من أجل الهدف.

والخطوة الثانية هي التقدير؛ فما أن يوصم شخص أو يتطوع حتى يباشر مسؤول الحالة بتحقيق عن ماضيه ليحدِّد مدى قابليته للتورُّط، ونوع المعلومات التي يمكنه تأمينها، ومدى المخاطر أو المآزق. فهل يمكن تجنيد هذا الشخص؟

أما التجنيد، فهو إذا ما قرر مسؤول الحالة المضي قدماً فإن أسلوب التجنيد محدَّد. فالتجنيد الفعلي يتم بواسطة عميل رئيسي أو ضابط في الإستخبارات مع المناسب من المواهب والتقنيات. وبناءً على ما يقوله فيكتور مارشتي، فإنه بناءً على الحاجة المطلوبة أو الظروف الأخرى، سوف تستخدم المحطة أساليب مختلفة، بدءاً من الإبتزاز إلى الأشد رقّة بحيث يجد الشخص نفسه منقاداً بكل رفق ونعومة وببطء. وقد وصف كوبلاند تجنيد سيدة تدعى إميلي، وهي سكرتيرة في إحدى الوزارات، بأنه استغرق أشهراً طويلة، فقد حرص المكلف بتجنيدها على آستخدام الليونة والبعد عن العنف، وعمل على كسب ثقتها مقدِّماً لها يد المساعدة من حين إلى آخر، وجعلها تعطيه أقل مستوى في المعلومات (وهو دفتر الهاتف المنزلي). ففي أول مرة أخذته كانت بمنتهى العصبية. وكان صديقها قد قدَّم نفسه على أنه عميل لشركة تأمين، وقد قال لها بأنه يريد تطوير مستوى زبائن الشركة من أجل أعمالها. وفي المرة الثانية طلب منها إلقاء نظرة على ملفات الإدارة للإطلاع على ملفات الزبائن الذين لا تكلمه عنهم. وقد اتسعت دائرة اطلاعه، وسرعان ما أشركها هذا الرجل ليصادفها آخر ويهددها بافتضاح أمرها. وهكذا أصبحت جاسوسة، وتمكنت الجاسوسية من آجتذابها إليها. وهناك الكثير من القصص التي تصف عمليات التجنيد، ولكنها جميعها تجمع على القول بأن التجسُّس فنّ وإن كان مأساوياً بصورة عامة.

الإختبار: عندما يتم تجنيد الشخص ليست هناك أي ضمانة بأنه سيبقى «موالياً». فقد يقوم هذا الشخص بإبلاغ السلطات في الطرف الآخر ويطلعها

على الأمر، وربما تقوم السلطات الأمنية بإرشاده إلى ما يجب أن يفعله لكي يدعي بأنه جاسوس. وهذا الشخص يتحوَّل إلى عميل مزدوج. ولتجنُّب هذه الوضعية، يقوم ضابط الحالة بالطلب إلى عميل آخر بتزويده بما يريد من معلومات، وهكذا تمكن من معرفة ما إذا كانت المعلومات التي لديه صحيحة أم مزيَّفة. وفي بعض الحالات يمكن اللجوء إلى اختبار الذكاء.

أما التدريب: فقد يكون العميل الجديد بحاجة إلى تدريب، خصوصاً على تصوير وإخفاء المستندات. لكن كوبلاند يرى أنه يجب أن يبقى التدريب في أقل مستوى وذلك لإبقاء الأمور طبيعية. فقد يُبدي بعض العملاء إستعداداً كبيراً على التشدّد، بينما غيره قد يذهب «ويبيع المعطف». ويضيف كوبلاند كذلك لا يجب أن يكون هناك إسرافاً في دفع الأجور والمكافآت، فإذا ما بدت على شخص ما آثار نعمة مفاجئة فإن هذا سيثير ريبة رجال الأمن.

أما التوجيه؛ فهو عملية تعزيز دوافع العميل للتجسّس. وهي تعني الحفاظ على المظاهر العادية عند تعرض الشخص لأي خطر أو مأزق. والمدفوعات قد تساعد، لكنه يجب على ضابط الحالة أو العميل الرئيسي إقناع العميل بأن الأهمية الأولى هي لمصالحهم.

فالتوجيه عرضة لخطر كبير، لأنه جهاز الجواسيس يعمل في بيئة معادية وعليه أن يتفادى تغلغل قوات الأمن من الجهة الأخرى.

أما النهاية؛ فهي عندما لا تعود هناك منفعة من وجود أحد العملاء ويصبح يشكل خطراً أو مأزقاً. فقد تكون النهاية بسيطة تتمثَّل بقطع الاتصال بدون إنذار مسبق، وقد تكون بعملية صرف من الخدمة مع دفع الراتب الأخير. وفي بعض الحالات تكون النهاية بالهجرة إلى البلدان الذي يتجسَّس العملاء لمصلحته، مما يؤدي إلى نهاية سعيدة لمصير الكثير من العملاء. وبالنسبة للبعض الآخر تكون النهاية «إبعاداً دائماً» وهذا هو الحل الأخير، وهو خير دليل على أن التجسُّس عملٌ قذر.

ويمكن إيراد الكثير من الأمثلة، لكن الأمر الأساسي هنا هو التجسُّس وتنظيمه وأساليبه التي تم وصفها، والتي قد يتم تطبيقها في أنواع أخرى من الأعمال السرّية في الدول الأجنبية؛ بما في ذلك تغطية النفوذ السياسي والإنقلابات والثورات. فإن محطّة يمكنها أن تقوم بعمل مستور قد يسمى «خدعة قذرة» هي في الوقت نفسه عملية تجسُّس. ولهذا فمن الصعب والمتعذر فهم حقيقة وطبيعة التجسُّس.

بعد أن ألممنا بالأساسيات من مفاهيم فن التجسُّس والإستخبارات، يمكننا الآن إختبار ذلك في القرائن التاريخية في تاريخ الولايات المتحدة، لتخمين التأثير التاريخي للإستخبارات، وربما لإلقاء الضوء على ماضي الولايات المتحدة الأميركية. وفي الوقت نفسه سوف نرسم تطوُّر مجتمع الإستخبارات الأميركية، ونراقب ونتأمل تغيُّر دورها داخل النظام السياسي الأميركي.

الجزء الثالث

أسرار الثورة الأميركية

إن تاريخ الثورة الأميركية غنيٌّ بحالات الإستخبارات والتجسُّس. فمثل كل بلد قامت أميركا ونشأت بفضل التآمر والتجسُّس. إذ أن اثنين من أبطال الثورة، وهما الأميركي ناثات هال والبريطاني المايجور جون أندريه كانا جاسوسين. وكتاب جيمس فنيمور «الجاسوس Thespy» يعتمد على قصص تقليدية من الثورة الأميركية ترتكز في معظمها على إنجازات العميل السّري الأميركي إينوك كروسبي. فإنجازات الولايات المتحدة تعتمد إعتماداً أساسياً على التجسُّس والعمل السرّي.

والشيء نفسه يمكن أن يُقال بالنسبة للنجاحات البريطانية. فقد أصرّ أحد الكُتَّاب على أن «العمل السرّي» الذي قام به الموالون للتاج هو الذي حال دون إطالة أمد الحرب لأكثر من ثمانية أعوام. فالفريقان كانا من المواطنين، ولم تكن هناك فوارق عِرْقية أو لغوية تفصلهما. وقد كان يسيراً جداً عليهم التسلُّل إلى التنظيمات في الجانب الآخر. ولهذا أنشأ المواطنون الوطنيون منذ البداية جهاز أمن داخلي بالغ القوة، وطوَّروه.

فقد أنشأوا في كل مستعمرة لجنة السلامة ولجنة التراسل. أما لجان السلامة فقد عُهِد إليها بمهمة الحفاظ على الأمن، وبالإستخبارات المضادّة للإستخبارات. وذلك لمنع التنظيمات الوطنية من التسلُّل، والإمساك بحبل الأمن بالتأكد من جميع العناصر، وتزويدهم بكل ما يحتاجونه من إيضاحات. حيث أنهم باتوا مسؤولين عن كل ما يتعلق بالأمن وبالمهمات المضادّة

للتجسس، لتعطيل عمل العملاء الموجودين على الأرض. ولأن لجان التراسل محكومة بنفس الهموم الأمنية، فقد كانت هي الوسيلة الوحيدة المسموح بها للمتآمرين للإتصال فيما بين المستعمرات. فكانت شبكة اللجان تتصل ببعضها البعض عبر المستعمرات من جيورجيا إلى نيو انغلند بواسطة البريد والشيفرة. وكان جيمس لوڤل، عضو مجلس الشيوخ، مِن كَتَبَة الشيفرة للثورة، وكذلك كان الدكتور جيمس جاي شقيق جون جاي مبتكر الحبر السري الذي لا يُرى. واعتنى الوطنيون كثيراً بتحليل رموز الشيفرة، لدرجة أن إلبريدج جيري تمكّن من حل رموز الشيفرة البريطانية وشكّل إستخبارات هامة.

كانت اللجان تعمل على خير ما يرام قبل إعلان الإستقلال. وقد كانت ناشطة حول مرفأ بوسطن حيث قامت أول حركات وفصول التمرد. فبعد حفل الشاي (ديسمبر/ كانون الأول ١٧٧٣)، وبعد إقفال المرفأ، شكّل الوطنيون أو شكل من أشكال الجاسوسية في أميركا. وذلك لكي يتسنّى لهم مراقبة الجنرال البريطاني طوماس غايج بواسطة عصابة ريڤير والميكانيكيين. كانت هذه العصابة تتكون من ثلاثين شخصاً يكتسبون شرعية عملهم من خلال انتمائهم إلى بوسطن. ولقد آنتهكوا أحد المبادىء الأساسية للتجسُّس، ألا وهو أنهم كانوا يعرفون بعضهم البعض، لكنهم أقسموا على السرّية. فقاموا بعمليات عسكرية بما في ذلك التخريب والسطو على مخازن البارود والبنادق.

وكان تجسُّسهم بسيطاً، فقد كان يقتصر على التنزُّه لمراقبة تحركات الجيش البريطاني. وعندما أعد غايج العُدَّة للقبض على «الإنقلابيين» سام أدامز وجون هانوك ولمصادرة الأسلحة المشبوهة، قام الميكانيكيون بتأمين الإنذار المبكر. لقد كان ريڤير يقيم في جوار المايجور جون بيتكيرن الرجل الثاني في قيادة الخطة المعدَّة. وهذا ما أعاقه عن إنذار أدامز وهانوك في ١٦ أبريل/ نيسان، أي قبل يومين من الغارة الليلية. وفي ليل الثامن عشر أرسل الإشارة من برج كنيسة السيد المسيح بأن البريطانيين آتون براً، أو بالأصح

عبر نهر تشارلز. وهكذا تابع ريڤير الاحداث دقيقة بدقيقة، وبالتالي أحرزت جاسوسيته وساهمت في أول نصر عسكري للثورة الأميركية.

وبعد لكسنغتون وكونكورد أدرك الوطنيون في بوسطن أنهم كانوا ضحية للتجسُّس. فالدكتور بنجامين تشرش مدير المستشفى العسكري، وعضو مجلس الشيوخ في ماساشوسس، كان عميلاً للجنرال غايج. ومن بين الأشياء التي قام بها أنه وفّر وأمّن معلومات عن ترسانة الكونكورد. وكان متعذّراً على جورج واشنطن أن يصدِّق بأن شخصاً مثل تشرش يمكن أن يُدان بجريمة الخيانة. فلقد تمكّن البريدج جيري وفريقه من فكّ رموز الشيفرة من رسالة التقطوها، وكانت موجَّهة من تشرش إلى ضابط الإتصال البريطاني. وهي تحتوي على معلومات عسكرية. ونفى تشرش أن يكون عميلاً معادياً، لكنه عوقب واختفى في البحر أثناء رحلة إلى برمودا.

وبعد أن جلا البريطانيون عن بوسطن في ١٧ مارس/ آذار ١٧٧٦ انتقل العمل إلى منطقة نيويورك مثلا فعلت الإستخبارات. ولطالما آعتبرنا الإغتيال السياسي «وسيلة قذرة»، فالبريطانيون تآمروا لقتل جورج واشنطن بدسّ السّم في صحن من البازيلا الخضراء ـ وهي الأكلة المفضَّلة عنده. ولكن المؤامرة انكشفت مصادفة على يد أحد المناضلين السجناء. وكشف عن تورط أحد حرَّاس واشنطن فيها، وهو الرقيب طوماس هيكي الذي شُنِق في الساحة العامة فى ٢٨ يونيو/ حزيران ١٧٧٦ ونجا واشنطن من هذه المؤامرة، ولم يتمكن من منع البريطانيين من احتلال نيويورك في شهر سبتمبر/ أيلول.

وقد أدى الإحتلال البريطاني لجزيرة لونغ إلى أشهر عملية تجسُّس في التاريخ الأميركي. فبعد التراجع إلى منهاتن كان واشنطن بحاجة لمعرفة مخططات البريطانيين. ولكنه كان قد آنسحب من جزيرة لونغ بسرعة لم تسمح له بتركيز وترتيب الأمور للتجسُّس لصالحه هناك، فبحث عن متطوِّع يذهب إلى خلف خطوط الأعداء. وكان السبَّاق إلى ذلك الكابتن ناتان هال. وكانت مهمة هال سيّئة التخطيط والتنفيذ، فهال كان متسلّلاً وأقام في كونكتيكوت، ولم يكن يعرف جزيرة لونغ جيداً. فبعد أن عبر إلى الجزيرة

على متن قارب صغير، انقطع الإتصال بينه وبين الجانب الآخر، وكان يحمل أوراقاً مشبوهة وصنفاً مزوّراً من النقود. ولأنه كان هاوياً فلم يكن يعرف كيف يتحاشى الإرتياب به، ولا كيف يتفادى الوقوع في الأسر. فقد كان غطاؤه كأستاذ للفنون جيداً جداً ـ فيما عدا حذاءه بالأزرار الفضية وكتابه الهزلي الذي كان يحتوي الكثير من رسومات بطاريات المدافع. ولقد كانت المهمة قصيرة الأمد جداً إذ بدأت في ١٥ وانتهت في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٧٧٦. ولم تكن هناك إلا معلومات بسيطة عن تحركات هال فيما عدا يوم احتل البريطانيون منهاتن في ١٥ سبتمبر/ أيلول، حيث أنه تبعهم إلى هناك فوقع في الاعتقال. فأمر الجنرال السير وليام هاو بإعدامه بدون محاكمة. وهكذا احتل هال مكانةً بين أبطال البانثيون بكلماته الخالدة «أنا نادم فقط لأن لي روحاً واحدة أخسرها من أجل وطني». وذلك قبل شنقه. وعلى كل حال لقد تعلَّم الجنرال واشنطن درساً، وأقسم ألّا يستخدم متسلّل بعد ذلك.

وفي الواقع لقد كان واشنطن نفسه زعيماً للإستخبارات عن جدارة. ففي إستخبارات الإختصاصيين والمحترفين في العصر الحديث يحظى واشنطن بدرجات عالية على إستخباراته الغريزية وعلى أساليبه. فقد تعلَّم تقدير قيمة الإستخبارات عندما كان ضابطاً صغيراً في الحرب الفرنسية والحرب الهندية، وأدرك بأن الفرنسيين قد استغلوا بالفعل حلفاؤهم الهنود ككشّافة، ورأى أن هزيمة برادوك عائدة إلى عجز الإنكليز عن فعل مثل ذلك العمل الإستخباراتي. فكقائد لجيش الولايات كان واشنطن مستعدّاً للتصدّي لجميع المفاجآت.

كان جورج واشنطن يدفع للإستخبارات من ماله الخاص، مطالباً الكونغرس بِدَيْنٍ قدره ١٧٦١٧ دولاراً أميركياً عند نهاية الحرب. وكان يفضِّل أسلوب الرسائل الشفوية على المكتوبة، ويفضِّل المواطنين على المتسلِّلين كما كان يعتمد على العوامل الهدّامة في الداخل كثيراً. وبعد تلقّيه درساً من التجربة الفاشلة لهال، أصبح يترك خلفه عملاء على الأرض بينما كان هو يتراجع عبر نيوجيرسي إلى بنسلفانيا عام ١٧٧٦ وهذا ما ساعده في شنّ هجماته الحاسمة.

يرجع الفضل في عبور واشنطن لديلاوار، وآحتلاله لترنتون في ليلة عيد الميلاد ١٧٧٦ إلى عملية جون هاتيمان، وهو جزّار في ترنتون. فقد كان هاتيمان يزوِّد جنود المرتزقة في الجيش البريطاني باللحوم، وقد أبلغ واشنطن بأنهم سوف يقيمون آحتفالاً تلك الليلة، ويمكن أن لا يتنبهوا لشيء. وعندما احتل واشنطن برتستاوف في ٣ يناير/ كانون الثاني استعان بخارطة حدَّدت له مواقع المدفعية البريطانية وأماكن المتاريس وكان قد قام العميل المقيم جون كادوالدر برسمها. أما لويس كوستيجن فقد كان من رجال واشنطن في نيو برأتشفيك، وجون ميسير وإلياس داتيون كانا يشكلان حلقة تجسُّس في جزيرة ستاتين خلف نهر في نيوجرزي. وعندما أسَّس واشنطن مقر قيادته في موريستاون، على أثر هذا النجاح، تابع إظهار معنى وقيمة الإستخبارات بسلسلة من الفشل والإحباطات.

ولقد أدرك واشنطن أخيراً أنه من الحيوي جداً تزويد العدو بمعلومات خاطئة. فعندما كان يمضي الشتاء في موريستاون خائفاً مغلوباً على أمره، رأى بأن يقنع البريطانيين بأنه في وضع ممتاز لاتِّقاء أي هجوم. وقد كان يعلم حق العلم أن ثمة جواسيس للبريطانيين في معسكره، فجعل المعلومات الخاطئة عن مدى قوته تعمي عيونهم الدائمة المراقبة. فلقد كان لديه أربعة آلاف جندي يومذاك، وهو جيش صغير في ذلك الحين، لكنه تدبر أمره وبدا وكأن لديه ثلاثة أضعاف هذا العدد. لدرجة أن بعض التقارير التي وصلت إلى البريطانيين قالت بأن لديه أربعين ألف جندي. وربما كانت هذه الخديعة هي التي حالت دون هجوم مباشر ضد قوات واشنطن الضعيفة، وأوحت بكيفية إنهاء المسألة واحتلال فيلادلفيا.

واحتل هاو فيلادلفيا في ٢٦ سبتمبر/ أيلول ١٧٧٧ بفضل الإستخبارات التي زوَّده بها العميل البريطاني جوزف غالواي. وعلى الرغم من نجاح الإستخبارات البريطانية في فيلادلفيا، كان واشنطن قد أعدّ العدّة اللازمة لحلقة إستخبارات في مدينة كيكر قبل وصول البريطانيين. وقد عملت هذه الحلقة بكل فعالية أثناء وجود الاحتلال البريطاني من سبتمبر/ أيلول ١٧٧٧

حتى يونيو/ حزيران ١٧٧٨. ومكّنت واشنطن من تفادي الكارثة في أحرج أيامه في وادي فورج. فلقد كان على علم مسبق بالقدرات ونوعية التحركات.

وكان المايجور جون كلارك يتولى أمر شبكة فيلادلفيا، التي كان قد نظّمها واشنطن قبل الإحتلال البريطاني. وكان كلارك ضابط الاتصال في الحقيقة، لكن أسلوبه لم يكن قوياً لأنه كان يدير الشبكة من خارج فيلادلفيا، حيث أنه كان يلتقي وفقاً لمواعيد مسبقة مع عملائه عند تخوم المدينة. وغالباً ما كان يستخدم تجار السوق السوداء كرسُل، وهي طريقة آبتُكِرت منذ كان البريطانيون يعتمدون عليهم في التزوُّد بالمؤن، ونادراً ما كانوا يعيقون حركتهم. وهكذا كانت شبكة كلارك هي المسؤولة عن نجاة القوات الأميركية «من أي مفاجأة محتملة في ثلاث مرات على الأقل».

من ناحية أخرى كانت معركة وايتمارش في ٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٧٧٧ إحدى المناسبات التي كانت المرأة فيها عميلة في الخدمة. فالمرأة المزدوجة الوظيفة والتي ترقى إلى أسطورة ماتاهاري، لم تكن تماماً المرأة العملية في التاريخ الأميركي، وخصوصاً ليست مثل ليديا داراف من فيلادلفيا. وغالباً ما كان للنساء الأميركيات العميلات مواقف فعّالة، ونادراً ما كان لهذه المغالاة علاقة بالإغراء بحد ذاته. لقد استغلت ليديا داراف هذه المغالاة، وآستفادت مها كون النساء العجائز في كيكر لا يتجسسن. ومع توفر هذا الغطاء لها تسلّمت داراف أولوية التجسُّس. فمنزلها كان مقابلاً لمقر القيادة البريطانية، وكان الجيش المحتل يستخدم بعض غرف منزلها كقاعات اجتماعات، وغرف للضباط الضيوف الزائرين. وكان كل ما عليها أن تفعله هو أن ترى وتسمع. ومن ثم تقوم بتمرير المعلومات إلى كلارك وواشنطن بواسطة ابنها الذي يبلغ الرابعة عشرة من العمر، والذي كانت ترسله حاملاً الطعام إلى شقيقه الأكبر الذي كان جندياً في الجيش الوطني في وادي فورج. ولم تكن تضع الرسائل في طرد الطعام، بل كانت تخفيها في أزرار سترة الفتى.

وبينما كانت في أحد الأيام مختبئة في مكان قريب، سمعت داراف البريطانيين، يضعون مخططاً لمهاجمة الثوّار. ولم يكن لديها متّسع من

الـوقت لإعداد ابنهـا للقيام بـالمهمة. فحملت كيسـاً من الحبوب واختـرقت الصفوف بنفسها، وزوّدت واشنطن بالمعلومات الحيوية.

كان لدى واشنطن شكوكاً بأن البريطانيين يُعدّون العدّة للقيام بهجوم، ولكنه لم يكن يعلم من أي جهة سوف يتقدّمون، فأبلغته داراف بأنهم سوف يأتون من جهة الضفة الشرقية لشـولكيل، وأنهم سـوف يبنون جسـراً ليعبروا النهر ويهاجموه. وبفضل هذه المعلومات تحرك واشنطن نحو الضفة الشرقية من النهر، وواجه البريطانيين بكل ما في معركة دايتمارش من عنف وقوة. فقد فاجأهم على حين غزة، وقبل أن يعبروا النهر. وانتهى بذلك الخطر البريطاني الذي كان يهدد وادي فورج بانتهاء شتاء ١٧٧٧ ـ ١٧٧٨.

وفي غضـون ذلك سـاعد جـاسوس آخـر على تغيير مجـرى الحرب. فألكسندر برايان كان عميلاً أميركياً يعمـل داخل خـطوط الجنرال الإنكليـزي جون «جنتلمان جوني» بورغوين. وقد جمع برايـان المعلومات الهـامة التي مكّنت الجنرال هوراسيو غايت من أن يكمن للقوات البريطانية في مـرتفعات بميس في ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٧٧٧، وألحق بيورغوين هزيمة ساحقة اضطرته إلى أن يستسلم في ساراتوغا بعد عشرة أيام. وتبعـاً لأقوال الكـاتب جون باكليس «من الممكن. . . أن الكسندر برايان كان الرجل الـذي انتصر حقيقة في الثورة الأميركية». والحقيقة أن برايان الذي كان يحمل قـطعة من القمـاش، ويدَّعي البحث عن خيـاط، دخل إلى معسكـر يورغـوين وعـرف تفـاصيل المخـطط الإنكليزي لاحتـلال مرتفعـات بميس. وهـذا النصـر في ساراتوغا أقنع الفرنسيين أن للأميركيين فرصة، مما سـاهم مباشـرة في إقامـة التحالف الفرنسي ـ الأميركي في فبراير/ شباط ١٧٧٨،

وأثنـاء التفاوض من أجـل إقامـة التحالف الفـرنسي، احتـل بنجـامين فرانكلين مكانـة في سجل الإستخبـارات الأميركيـة. ففرانكلين كـان العميل الأميـركي الموثـوق، والخبير جـداً في أسرار المبـادلة. وخـلال فترة الثـورة الأميركية، لم تكن فرنسا ترغب أو تريد المخاطرة بخوض حرب مع انكلتـرا من جرّاء تقديم المساعدة بشكل مكشوف إلى الأميركيين، ولكن كخصم موازٍ

لإنكلترا فضّلت فرنسا تقديم المساعدة بشكل سرّي. فاستخدم فرانكلين كل استراتيجيات العمل السري، وعمل على تأمين القروض والأسلحة والبارود للثوّار. لكن الممثّلين الدبلوماسيين البريطانيين والعملاء التابعين لهم وضعوه تحت المراقبة ونجحوا في تجنيد سكرتيره الخاص الدكتور إدوارد بانكروفت كعميل على الأرض. وكان بانكروفت يقدِّم، بشكل روتيني، التقارير إلى البريطانيين برسائل كان يضعها في جذع شجرة في حديقة التويليري. مما دفع أحد المؤرِّخين إلى التخمين بأن فرانكلين كان «الأشد سذاجة بين الممثلين الأميركيين الذين أرسلوا على الاطلاق إلى قوة خارجية في زمن الحرب». أما ألن دالز فقد ناقض هذا الرأي، وآرتاب بأن فرانكلين كان على علم ببانكروفت وبازدواجيته. وكان يعطيه فقط المعلومات التي يريد أن يحصل عليها البريطانيون. بينما كان هو يحتفظ بالمعلومات التي يريدها أن تبقى سرية، ويقوم بنفسه بكتابة الرسالة بالحبر السرّي على الصفحات البيضاء في بداية أو نهاية كتاب كان يرسله مباشرة إلى مكتبته في فيلادلفيا.

وعلى أثر ساراتوغا والتحالف الفرنسي جلا البريطانيون عن فيلادلفيا، وعادت نيويورك لتكون مجدداً المعقل البريطاني الأقوى في الشمال. وبما أن الحرب كانت نحو النهاية اعترف واشنطن، الذي كان يعرف الدور الحاسم للإستخبارات، بضرورة تنظيمها بشكل أفضل. فعيَّن المايجور بنجامين تالمادج زميل الدراسة لهال، رئيساً «لمكتب الخدمات السرية». وأوعز إليه بإنشاء حلقة تجسُّس في جزيرة لونغ، وفي منطقة مرفأ نيويورك. وعمل تالمادج بنفس أسلوب كلارك، فأقام مقر قياته في وستشستر، وأدار شبكته عن بُعد. فأنشأ أفضل منظمة للتجسُّس في الحرب الثورية. وجنَّد مجموعة من المواطنين والعملاء الرئيسيين والعملاء على الأرض، الذين كانوا يزوِّدونه بسيل من المعلومات حول حجم وتنظيم وتسليح ومعنويات وتحركات القوات البريطانية في نيويورك بقيادة الجنرال السير هنري كلنتون.

عملت هذه المنظمة التجسُّسية لمدة خمس سنوات بمنتهى النجاح (١٧٧٨ ـ ١٧٨٣). وكانت تسمى شبكة كالپر. وقد اكتسبت هذا الاسم من لقب رئيس العملاء المقيمين أبراهام وودهال الملقَّب «ساموِيل كالپر الأب»،

ولقب روبرت تاوتسند «ساموييل كالپر الابن» وتـاوتسند هـو زميل دراسـة آخر لهال، وكان يدير الشبكـة في نيويـورك، وودهال كـان يعمل من مـزرعة في جزيرة لونغ. وكان تاوتسند يملك متجراً سمح له بجمع معلومات من الزبائن. (بمن فيهم الضباط البريطانيين)، وتحديد المواعيـد للقاء مـع عملائـه بدون إثارة أية شبهة. وكان من بين عمـلائه البـاعة والخـدم ورجال الـدين وعمال الحانات، وبشكل خاص جيمس ريفينغتون ملك الناشـرين وصاحب مقهى. فكـان ريفينغتون يجمـع المعلومات من البـريطانيين السكـارى ويقوم بـإبلاغ المعلومات «حتى قبل أن يستفيق أولئك من سكرهم»، وبحكم كونه المسؤول عن تحرير ونشر المجلة الملكية، فقد كان ريفينغتون فوق الشبهات التي قد توجَّه ضد القضية الأميركية.

ومن أهم الامـور التي ساهمت في نجـاح شبكة كـالپـر كـانت عمليـة الاتصالات. فحتى لو كان يزور والـده في أويستر أو يستخـدم البريـد، كان تـاوتسند يـرسل التقـارير إلى وودهـال، الذي كـان بدوره يبلّغهـا إلى ضابط الاتصال تالمادج. وكان وودهال يستخدم صيـاداً للأسمـاك في جزيـرة لونـغ يدعى كالب بـروستر لحمـل الرسـائل إلى الشـطر الشمالي. وبـذلك شَكَّـل وودهال وبروستر نظاماً بسيطاً إنما مميَّزاً. فعندما كان يخرج وودهال في نزهته الصباحية (حاملاً التقارير مكتوبة بالشيفرة أو بالحبر السرّي كان يـراقب قطع الغسيل المنشورة أمـام منزل بـروستر. فقـد كان عـدد القطع المنشـورة يدل على القـارب الراسي الـذي يجب استخدامـه. ولكن عندمـا كانت قـطع الغسيل المنشورة تتضمّن سترة سوداء صغيرة، فقد كان ذلك يعني التحذير من وجود الخطر. وبعيداً عن نهر المعلومات التكتيكيـة اكتشفت شبكة كـالپر مخـططاً لإغراق مناطق الثوّار بالشائعات لخلق بلبلة اقتصادية، بنيما يخطّط البريطانيون لمهاجمة الأسطول الفرنسي في نيويورث في يوليو/ تموز ١٧٧٩.

ولذلك لعبت شبكة كالپر دوراً في كشف خيانة بنيديكت أرتولد. فقصة الجنرال أرتولـد واحدة من القصص الملحـوظة والمميـزة. فالمـايجور جـون أندريه، رئيس الإستخبارات في كلنتون لم يكن أكثر من مجرد شخص يمكن

تجنيده، وإن انشقاقه كان من حسن حظ البريطانيين. كان تحرك أرتولد يقدم الأدلة على دوافع الشعب إلى خيانة وطنهم فيما هم يبحثون عن عوامل الشخصية والتميُّز. فدوافع أرتولد كانت مزيجاً من النزوة والجشع. وكان يغريه جداً أن يرقّى من رتبة ملازم إلى رتبة قائد أعلى. وفي الواقع لقد أنقذ واشنطن سمعة أرنولد بعد تحويله إلى المحكمة العسكرية بتهمة الإختلاس. وكانت المفاوضات قد آستمرت بين أرنولد وأندريه، من مايو/ أيار ١٧٧٩ حتى سبتمبر/ أيلول ١٧٨٠، وتركزت على خيانة قيادة أرتولد في وست بوينت. وكان أرنولد وأندريه يستخدمان إسمين رمزيين هما «غوستانوس» و«جون أندرسون»، حيث أنهما تعاونا سرّاً على إسقاط وست يونيت.

تأثّر الجنرال واشنطن بخيانة أرنولد. فأراد المقايضة بتقديم أندريه مقابل الحصول على أرنولد، ولكن كلنتون خيَّبت أمله لأنها لم تكن تريد تشجيع غيره على الانشقاق. فعند ذلك وضع واشنطن خطة غريبة لاختطاف أرنولد في نيويورك وإعادته إلى أيدي الأميركيين. فاتفق مع السرجنت مايجور جون تشامب على خطة تنصّ على أن يقوم تشامب بانشقاق مزيَّف، ويفرّ من الأميركيين وينضم إلى «كتيبة الأميركيين» بقيادة أرنولد في نيويورك. وما أن يصل هناك حتى يختطف أرنولد. وقام واشنطن بإبلاغ ضابط القيادة المسؤول عن تشامب بما يجري. ومن أحل توفير «الدوافع» «لفرار» تشامب تمّ سجنه بسبب سلسلة من التصرُّفات غير اللائقة. وكما هو مخطَّط فرَّ تشامب ووصل إلى الخطوط البريطانية على آخر رمق من الحياة، وفي ظل الرصاص الذي كان يطلقه عليه مطاردوه من الأميركيين وحتى أرنولد نفسه كان مقتنعاً على ما يبدو بواقعية الفرار، ورحَّب بتشامب في قيادته الجديدة. وعلى طريقة لعبة القط والفأر كان تشامب يراقب أرنولد عن كثب، ويحدِّد بعناية كيف سيختطفه. ولاحظ أنه قبل أن يخلد إلى النوم كان أرنولد كل مساء يقوم بزيارة بيت صغير منعزل قليلاً في إحدى الحدائق. فقرَّر تشامب أن يفاجىء الجنرال في إحدى الليالي في حديقته. ولكنه في الليلة نفسها التي قرَّر القيام بعملية الاختطاف، وجد نفسه عند الصباح على متن سفينة للجيش في طريقها إلى الجبهة في فيرجينيا. وربما يكون تشامب حَاول العودة إلى صفوف

الأميركيين، لكن مساعدة واشنطن وحدها هي التي كانت كفيلة بإقناع رفاقه أنه ليس خائناً.

وهكذا فإن العديد من جواسيس الثورة قد وقعوا في نفس ورطة تشامب من هذه الزاوية للرؤيا، بحيث أنه كان يتعذَّر على الجاسوس أن يستعيد ثقة المحيطين به، ومنهم من كان يقضي نحبه وتُعرَف حقيقته في وقت لاحق ومتأخر، فيُبادر الذين ظلموه في حياته إلى إقامة تمثال له بعد مماته. ولم تكن هذه ورطة جواسيس الثورة فقط، بل إنها أيضاً كانت ورطة الجواسيس الذين كانوا يخدمون التاج الملكي البريطاني بحيث أنهم كانوا يخسرون كل ممتلكاتهم وكل مراتبهم الاجتماعية في الدولة الجديدة بعد الحرب. لأن الإستخبارات هي الخدعة بعينها.

ويمكن أن تكون الخدعة هي التي صنعت النصر النهائي للجنرال واشنطن في الثورة الأميركية. فواشنطن كان يتَّبع مخطَّط مجموعة كلنتون، بأن سمح لجواسيس كلنتون بالدخول إلى المعسكر الأميركي وزوَّدهم بمعلومات خاطئة. وعندما آن الأوان استغل واشنطن هذه الحسنة في هذا الوضع. ففي منتصف صيف ١٧٨١ قرر واشنطن والأدميرال الفرنسي روشامبو العدول عن خطئهم لاحتلال مدينة نيويورك، وبادرا إلى توجيه قواتهما إلى فيرجينيا لتقديم العون إلى قوات المركيز دولافاييت، ضد جيش الجنرال تشارلز كورنواليس. وهذا يعني أن واشنطن قد خَدَعَ كلنتون، وأبقاه في نيويورك بينما توجَّه الحلفاء جنوباً - واشنطن من جهة نيوجرزي والفرنسيين من جهة جزيرة رود. وقد فعل واشنطن هذا ليسمح لجواسيس كلنتون بمتابعة الإفادة وإرسال التقارير عن «نواياه» بمهاجمة نيويورك - بما في ذلك خطط العمليات والاجتماعات بين القادة الأميركيين والفرنسيين. ولكي يوفِّر لكلنتون التصوُّر بأن الفرنسيين سوف ينضمّون إليه في هجوم مشترك على نيويورك، أنشأ واشنطن فرناً في شاتهام في نيوجيرسي. وبما أن كلنتون كان يعرف غرام الفرنسيين بتناول الكرواسّان مع طعام الإفطار الصباحي، فقد كان مقتنعاً بأن معلوماته صحيحة. وهكذا فإن واشنطن بخدعته تلك جعل كلنتون يبقى مركّزاً

على نيويورك حتى أيلول، عندما لم يعد بوسعه إخفاء التقارير عن تحركات الجيش باتجاه الجنوب. ولكن عند ذلك كان قد فات الأوان، وتم التغلب على كورنواليس في الشهر الذي تلا ذلك الحين في يوركتاون.

إنه من الجلي بأن الإستخبارات لعبت دوراً هاماً مميّزاً في حرب الإستقلال الأميركية. وساهمت في كسب وخسارة العديد من المعارك. ومثل ما كان يجري في الأزمنة الغابرة، فإن أيّ مملكة لم تكن لتتمكن من الوقوف وإرساء سلطتها بدون مساعدة المخبرين والجواسيس. هكذا كان قيام الدولة الجديدة يرتكز على مساعدة الجاسوسية والإستخبارات والعمل السري، على الرغم من أن بعض الناس يرون بأن العمل السري يتعارض مع الحكومة الديمقراطية. ولقد تمتعت الولايات المتحدة بطهارة المظهر، لكن في مجال العمل السرّي لا شيء يكون كما يظهر ويبدو للعيان.

الجزء الرابع

الاستخبارات والتوسع القارّي

على أثر الثورة الأميركية عاد الجواسيس إلى منازلهم، ولم يعد هناك وجود لما يسمى بوكالة إستخبارات للحكومة الأميركية تُناط بها مهمات جمع المعلومات بشكل علني أو سرّي. فقد أنجز مسؤولو الولايات ودوائر الحرب مهماتٍ شكّل المميَّز منها السجل العسكري والدبلوماسي.

إن أسوأ الأحداث التي تورَّطت بها الإستخبارات، في الفترة ما بين الثورة الأميركية والحرب الأهلية، كانت. ربما موجودةً في الحساب العام للتاريخ الدبلوماسي والعسكري. وإن بعض تلك الأحداث كانت مألوفة، وتكرَّرت لاستكمال الصورة. أما الظواهر الأخرى، للإستخبارات فقد عُرِضت في دراسات كثيرة إنما من دون التدقيق فيها. وإن التدقيق في هذه الظواهر قد يعطي مسوِّغاً أوضح، وتصحيحاً أعظم مما كان متوقعاً ومقترحاً للسياسة الوطنية، والتوسُّع القارّي في فترة ما قبل الحرب الأهلية.

إن تاريخ الإستخباراتِ مليء بالمهازل. وهكذا فإن الشعب الأميركي قدِ تخلَّى عن «الخدمات السرِّية» بعد الإستقلال، لأنه عانى الأمرَّين من حُمّى التجسُّس في الأيام الأولى للجمهورية. إذ أنه كان يظن أن العملاء الأجانب موجودون في كل مكان. فالحرب الإنكليزية ـ الفرنسية، والتي كانت خير اختبار للنظام الجمهوري الذي أطاح بالملكية، تسببت بالمزيد من الإضطرابات في الولايات المتحدة، خصوصاً بسبب التحالف الفرنسي - الأميركي عام ١٧٧٨. ولم تتوسل الحكومة الثورية في فرنسا تنفيذ المعاهدة،

بـل اعتمدت على دعم الـولايات المتحـدة لها في صـراعها ضـد إنكلتـرا. فأوعزت إلى مبعوثها الدبلوماسي في الولايات المتحدة ادمون جينية أن يسعى لكسب الموافقة على دعم وتأييد الولايات المتحدة لها. وكانت مهمة جينيـة تَتَّصِف بكل خداع العمل السرّي، ما عدا ظهورها البالغ وعدوانيتها. فتآمر مع المواطنين الأميركيين للضغط على سياسة الولايات المتحـدة، وجمع الأمـوال وشراء الأسلحة وتجنيد الرجال، وتوجيه الرسائل إلى النافذين في السلطة لطرد السفن البريطانية من مرافىء الولايات المتحدة.

وساهم الاضطراب الذي سببه نشاط جينية في نشوء الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة. فالجمهـوريون (أتبـاع جفرسـون) أصرُّوا على تنفيـذ المعاهدة مع فرنسا، بينما آحتجَّ الفيديـراليون (أتبـاع هاملتـون) بأن الإتفـاق أصبح لاغياً، وآقترحوا إنتهـاج سياسـة محايـدة. وأصبح الصـراع أكثر حـدَّة عنـدما حـدَّت إدارة الرئيس جـون أدامز الفيـديراليـة من الحركـات الغـريبـة والتحريضية (١٧٩٨)، والتي كـانت مُخطَّطة لـلإيقاع بـالجمهوريين بـواسطة التهديد باعتقال المواطنين، وترحيل الأجانب «المتـآمرين» لانتقـاد الحكومـة وإعاقة تنفيذ قوانينها. وتضمَّنت تلك الإجراءات أشخاصاً مثل فيليب فرينو، الـذي نشر في صحيفـة «ناشيـونال غـازيت» صورة «رئيس الخـونة» جـورج واشنطن وقد اقتيد إلى المقصلة، فقد كان فرينو مُرْتشياً من جفرسـون وربما أيضاً من عملاء فرنسيين. وأُثيرت الضجـة حول هـذه الرَّشـوة بسبب تدهـور العلاقات الفرنسية ـ الأميركية، وبسبب إساءة جينية إلى السمعـة الفرنسيـة، وبدء الحرب «غير المعلنة» بين البلدين في أعالي البحار. فقد تغيَّر الموقف الأميركي لأن تجارة الولايات المتحدة قد آزدهرت في عهد سياسة هـاملتون الحيـادية. وسمحت الحـركات التحـريضية الغـريبة، على الـرغم من سجن العديد من الكتَّاب، بأن يسقط التحالف الفرنسي ـ الأميركي ويتم إلغاؤه نهائياً في إتفاقية سنة ١٨٠٠.

نجم عن العـلاقات الفـرنسية ـ الأميـركية إمتـلاك الولايـات المتحـدة للويزيانا. وقد تم التوافق في الواقع، بعد مفاوضات سرّية وعلنية، على شراء

لويزيانا. الأمر الذي تطرّق إليه المؤرِّخون بالتفصيل. وعلى أية حال، فقد أدّى امتلاك لويزيانا مباشرة إلى ضمّ غربي فلوريدا عام ١٨١٠، وهو من أشد موضوعات الإستخبارات خصوصيةً للدراسة.

كان غرب فلوريدا أول نجمة من نجوم الجمهوريات، والتي استوطن فيها الأميركيون ومارسوا ضغطاً سياسياً واقتصادياً للإطاحة بالحكومة التي كانت قائمة، للمطالبة بمضّها إلى الولايات المتحدة. وتلك كانت حال معظم «نجوم الولايات» مثل غرب فلوريدا وتكساس وأريغون وكاليفورنيا وهاواي. وهكذا شجّع الرئيس جايمس ماديسون الحركة الإنفصالية في غرب فلوريدا، متجاهلاً إعتراضات الحكومة الإسبانية التي كانت تطالب بحقّ السيادة على أراضيها. وكان أولئك الإنفصاليون أول من استغلّهم الرئيس الأميركي في أعمال سرّية للولايات المتحدة.

أراد ماديسون أن يكرِّر هذا العمل في شرقي فلوريدا. فتآمر مع جورج ماثيو، الحاكم السابق لولاية جورجيا، من أجل تشجيع الحركة الإنفصالية في فلوريدا الإسبانية. وأيّاً يكن، فقد أساء ماثيو معالجة القضية. وعلى الرغم من وجود التمرُّد أصلاً، والمطالبة بالاستقلال والسعي إلى الانضمام، اعتبر الحركة وكأنها اجتياح. وطالب بكل بساطة بالأرض للولايات المتحدة منطلقاً من جزيرة سانت إميليا إلى سانت أوغوستين. مما اضطر ماديسون إلى التخلي عن ماثيو، معطياً بذلك عِبْرةً جديدةً لنُظَرائه في القرن العشرين. ولم تمض بضعة أيام حتى غرقت الولايات المتحدة في حرب ١٨١٢، وهي أشد وأدهى من الحرب الإسبانية.

ويبدو أن حرب ١٨١٢ قد أعطت أولوية ذهبية للعمل السرّي البريطاني. فالفيديراليون في نيو انغلند كانوا يعارضون بشدة «حرب السيد ماديسون» التي تقارب حدود الخيانة. وكان البريطانيون يعلمون بأمر جون هاو، الذي كان جاسوساً للجنرال غايج قبل لكسنغتون وكونكورد، والذي استوطن في كندا بعد حرب الإستقلال، والذي قام بمهمة تجسُّسية في نيو انغلند قبل بداية القتال. فيما أن وجوده كان مألوفاً في المنطقة، فقد كان

الجاسوس القديم ينتقل في منأى عن الشبهات، ناقلاً التقارير التي تصف السياسة القائمة. لكن البريطانيين فشلوا في الإفادة من الوضع المناسب. وكانت لهم محاولة وحيدة معروفة بواسطة جون هنري؛ وهو مغامر إيرلندي مجهول، كانت لديه توجيهات تشجيع الإنفصاليين في نيو انغلند، والذي سرعان ما تمّ كشفه وإبعاده.

وإذا ما كان لأحد عمل إستخباراتيّ مميَّزاً في حرب ١٨١٢، فهو دور حلفاء القراصنة في الولايات المتحدة. وليس يخفى على أحد أمر المعونة التي قدَّمها جان لافييت إلى الجنرال أندرو في معركة نيوأورلياتز. وما لم يكن معروفاً هو أن الأشقاء لافييت مع ريناتو بيلوش وغيره من البحّارة الكاريبيين، هم الذين كانوا يزوِّدون البريطانيين والإسبان في بانسكولا وغربي الأنديز بالمعلومات حول تحرُّكات السفن ووجهتها. فالقراصنة كانوا يتمتَّعون بشبكة كاملة على الأرض في البحر الكاريبي، حيث كان لهم عميلاً رئيسياً في كل مرفأ، ابتداءً من هافانا ووصولاً إلى قرطاجة، يزوِّدهم بالتقارير عن الإنتاج والتَّحصينات والشَّحنات والإبحار. وقد ظهر أثر عملهم التجسُّسي إبَّان الحرب، إذ تمكن جاكسون بفضلهم من إحراز نصر باهر على البريطانيين.

وفي عام ١٨٣٦، وعندما كان أندرو جاكسون رئيساً، قامت حركة الإنفصال في تكساس. ومع أنه يمكن الموازاة بين أحداث تكساس وأحداث غرب فلوريدا، فإن الموازاة غير واردة بين سمعة جاكسون وسمعة ماديسون. فالأميركيون تحرَّكوا إلى داخل تكساس أولاً في ظل السلطة الإسبانية، وثانياً في ظل السلطة المكسيكية. وبما أنهم أصبحوا العنصر الطاغي وأنجزوا الاستقلال. ولكن لا شك بأن إدارة جاكسون تآمرت مع أهل تكساس للمطالبة بالاستقلال. ورغم أن الولايات المتحدة قد فشلت في تطبيق قانون آستئجار الرجال في الأراضي الأجنبية، فليس هناك أي شيء يؤكد مبدأ التآمر بين إدارة جاكسون وأهل تكساس.

ومن خلال استعراضنا للإستخبارات الأجنبية للولايات المتحدة في تلك الفترة، يجب أن نأخذ بعين الإعتبار نشاطات المواطنين الخاصّين. ورغم أنها

غير رسمية، فإن هذه النشاطات كانت تؤدّي عادةً إلى أزمات دبلوماسية، خصوصاً عندما كان يتآمر المواطنون الأميركيون مع الثوريين أو المغامرين للإطاحة بالحكومة أو بالسلطة في دولة مجاورة. وفي العديد من الحالات حضّر المتآمرون لاجتياح الأراضي الأجنبية إنطلاقاً من الأرض الأميركية.

وأول مثل على ذلك حصل في عام ١٨٠٦، حين قام الفنزويلّي فرنشيسكو دوميراندا بتجهيز السفينة «ليندر» وأبحر بها من نيويورك إلى الساحل الفنزويلي. وكان يحظى بتأييد من معظم الأميركيين، مثل وليام سميث وصامويل أوغدن. فشل ميراندا في إشعال الثورة، لكن حرب الإستقلال في أميركا اللاتينية وفّرت له تلك الفرصة.

ولم تقتصر مثل هذه الأحداث على الكاريبيين فقط. فمنذ الإستقلال كان العديد من الأميركيين يتوقّعون أن تصبح كندا جزءاً من الإتحاد، مع التدرُّج الطبيعي للأحداث. وقد حاول بعضهم تزويد بعض العصابات الإنفصالية الصغيرة بالأسلحة إبّان ثورة ١٨٣٧. فقامت السلطات البريطانية والكندية بسحق التمرُّد بكل قسوة ووحشية. عند ذلك قامت مجموعات أميركية بتنظيم عصابات شعارها «تحرير كندا». وبرعاية من الولايات المتحدة كان هناك خمسة عشر ألف أميركي مستعدّين لاجتياح كندا. ولكن فشلهم ساهم في خسارة الرئيس مارتن فان يورن لمعركة إعادة انتخابه.

أما الرؤساء اللاحقون فكانوا أكثر تجاوباً مع الموضة الشعبية. وبعد عشر سنوات عاد الإهتمام ليتّجه جنوباً، عندما قام المغامران العسكريان نارسيزو لوبيز ووليام والكر بخرق قانون الحياد الأميركي. فبين العام ١٨٤٩ والعام ١٨٥١، وبدعم وتعاون من مواطنين أميركيين نافذين قام لوبيز المغامر الفنزويلي بتنظيم ثلاث حملات إنطلاقاً من الأرض الأميركية «لتحرير» كوبا من إسبانيا. فمنعت الولايات المتحدة حملته الأولى من نيويورك وعرضته للمحاكمة. ولكن كان من المتعذر إيجاد قضاء يقنع الرأي العام الذي كان يؤيِّده. وسرعان ما غيَّر لوبيز مقرّ وقاعدة عملياته من نيويورك إلى نيوأورليانز؛ ومن هناك أبحر في حملتين أخريين بدعم وتأييد من الجنوبيين أمثال جون.

أ. كنتمان حاكم المسيسيبي. وهكذا أصبحت طموحات الأميركيين ورغبتهم في احتلال كوبا واضحة، وهي احتلال منذ ما قبل ١٨٢٣. وبعد إعتقال لوبيز وإعدامه هدأت التحرُّكات الأميركية لانتزاع كوبا من إسبانيا التي لا ترغب في بيعها.

بدوره لاقى والكر دعماً وتأييداً مماثلاً في توجُّهه نحو شمال المكسيك ووسط أميركا عام ١٨٥٠. ومرة أخرى خَرَقَ والكر قانون الولايات المتحدة بقيامه بحملاته، وقد عومل كبطل، حتى بعد أن أعيد من نكياراغوا عام ١٨٥٧، بعد أن كابد ألماً وعذاباً كبيراً في تلك الأرض.

قام والكر بجمع المال والرجال في الولايات المتحدة. وتأجَّل رحيله عن سان فرانسيسكو ١٨٥٥ بسبب المموَّلين وليس بسبب المسؤولين الحكوميين. وإذ أن السلطات الفيديرالية صنَّفت حملته على أنها «استعماراً» وليست مجهوداً «عسكرياً»، مما سمح له بالإبحار. ومما زاد في شكوك البريطانيين هو أن والكر كان يشجِّع مصالح الولايات المتحدة الوطنية في نيكاراغوا.

وعلى الرغم من عدم علاقة هذه الأحداث بأية أحداث أخرى. فمن المنظور التوسُّعي الأميركي، وبدون أية وكالة إستخبارات مميَّزة، فإن الولايات المتحدة كانت تواصل أعمالها الدبلوماسية والعسكرية الطبيعية إلى جانب العمليات السرّية. وخير مثال على تجميع المواد الأساسية للإستخبارات، هو عملية ترانس ـ مسيسبي تمهيداً لترسيخ الأمن القومي. فقد كانت هناك أجزاء من الأرض تطالب بها الولايات المتحدة، وهناك أجزاء هي محل نزاع. وكانت لا تزال هناك أجزاء تحت الوصاية والانتداب الأجنبي. ولسبب أو لآخر مما تقدم ذكره، كان بعض الأميركيين ينخرط في العمل الجاسوسي، لا بل إن معظم المواطنين الأصليين كانوا جواسيس.

وخير مثال على ذلك الحملة الكبرى التي قام بها الكابتن ميروذر لويس والملازم وليام كلارك (من مايو/ أيار ١٨١٤ حتى سبتمبر/ أيلول ١٨٠٦). ولقد كان الرئيس طوماس جفرسون يصف تلك الحملات بأنها حملات

تجارية، بناءً على أوامر من مجلس الشيوخ. أو أنها لطلب حقّ من منافس سياسي، أو من البريطانيين أو من الإسبان، وقد أدرك جفرسون أهمية الإستخبارات في مثل هذه العمليات بالنسبة للوطن. فلذلك خطّط لها بمنتهى الدقة، وفي أدقّ تفاصيلها. وأوعز إلى قادته باستشارة العلماء، والإعتماد على العلم لتحديد نوعية الثروات الطبيعية الموجودة في الأرض. وهي أشدّ ما تكون مشابهة بما يحصل في القرن العشرين من محاولات لاكتشاف أسرار الفضاء. فلذلك طلب من قادته دراسة الأرض والإنسان الموجود على تلك الأرض بكل دقة وعناية. وهكذا فإن إدارة جفرسون كانت تعنى إلى جانب التجارة والعلم بالشأن الإعلامي، إذ أصدرت أول صحيفة عام ١٨١٤.

ولدى التوجُّه لافتتاح الجنوب كان جفرسون أكثر حزماً وصلابة. فبعد استرداد لويزيانا من الفرنسيين، كان للولايات المتحدة جار غربي جديد: هو إسبانيا. وبما أن جفرسون كان متحمِّساً وتوّاقاً لتحديد مساحة الأرض التي يريد شراءها. فقد أوعز إلى بعثات الكشّافة لارتياد أركنساس والنهر الأحمر، مما جعله يصطدم مع الإسبان. وهكذا فإن الوادي المنخفض للمسيسيبي كان مرجلاً للدسائس. فقد تآمر المفوض الإسباني في كازاكالفو مع الجنرال جايمس لكنسون ومع آرون بار في وضع وطني مشوّش وطموحات شخصية. أما ولكنسون حاكم لويزيانا، والذي كان يدفع الضرائب لإسبانيا، فقد طلب إلى الملازم زبولون بايك عام ١٨٠٥ تحديد مكان منبع النهر الأحمر وهو ما يتفق مع أمنيات الرئيس جفرسون. ولكن ولكنسون، ولحسابه الخاص، أصدر التعليمات إلى الملازم «بالإستمرار حتى سانتافي، والتجسُّس حول الطرق والدفاعات». وبعد أن استكشف بايك التلة وتسلّق جبل روكي الشتوي، وصل إلى ريوغراندريفر ظناً منه أنه النهر الأحمر. فاعتقلته هناك السلطات الإسبانية في فبراير/ شباط ١٨٠٧، وآقتيد إلى سانتافي، ومن ثم إلى شيهواهوا. وقد قدَّم الإسبان إلى بايك فرصةً لإنجاز مهمته التجسُّسية. فقبل أن يعود إلى الولايات المتحدة سمح له محتجزوه أن يعرف كل شيء عن الدِّفاعات الإسبانية، والوضع العسكري في تلك المناطق. وتبعاً للمؤرخ وليام غوتزمان «فليس هناك أنجح منها مهمة جاسوسية في تاريخ أميركا».

وليست كل الإستخبارات هي التي ساهمت في تقوية مسيرة الولايات المتحدة غرباً. فتقارير بايك، التي نشرت عام ١٨١٠، تصف الجنوب الغربي بأنه سهل فسيح يرقى إلى المتيولوجيا التي تقول بالصحراء الأميركية العظمى. وتعزَّز هذا الرأي بتأملات المايجور ستفن. هـ. لونغ الذي شارك في الحملة الفاشلة على بلوستون عام ١٨١٩. فالإثنان أرادا توجيه الإهتمام الأميركي غرباً. نحو المنطقة التي لطالما كانت المطالبة بضمِّها والإستيطان فيها منذ عقود طويلة.

وفي الوقت نفسه كان هناك من يستكشف الأرض باتجاه الجنوب، حيث تمكن جديدياه سميث من بلوغ الباسيفيك عبر أدريغون، وأرسل رسالة تعتبر بالغة الأهمية، من حيث قيمتها الجاسوسية، إلى وزير الدفاع الأميركي عام ١٨٣٠. وبالإضافة إلى حماسته في وصف الأرض، قام بوصف دقيق للتحصينات ولتسليح البريطانيين في فورت فانكوفر.

وفي الغرب تولى النقيب بنجامين يونفيل أمر مهمة تجسُّسية ضخمة منذ بداية ١٨٣٢. فأخذ إجازة مفتوحة من الجيش وتنكر بزيّ صائد فراء، وآدَّعى بأن مصلحته الوحيدة إنما هي تجارية بحتة. ولكن وزارة الدفاع كانت قد زوَّدته بكل التعليمات حول ما يجب عليه فعله خلال «إجازته».

استطلع يونفيل الأرض الأميركية، ودخل إلى أوريغون. ومن ثم تابع طريقه إلى الريف المكسيكي وكاليفورنيا. وعن تقاريره التي أرسلها عام ١٨٣٣ يقول غوتزمان بأنها كانت «في مجال الإستخبارات من أفضل وأرقى ما تسلمته الحكومة من الغرب. وقد قطع يونفيل الشك باليقين من أن كاليفورنيا هي من أفضل وأعظم الأماكن للإستيطان.

وعلى أثر بعثة يونفيل ترسَّخ وجود الإستخبارات الأميركية وثبت تنظيمها. وفي عام ١٨٣٨ أعادت الحكومة تنظيم جيش من المهندسين الطوبوغرافيين. وبدا كأن هذا الجيش يُشَكِّل نواة لجماة الإستخبارات الأميركية؛ فمنذ البداية كانت مهمتهم جمع المعلومات وإنتاجها. وزيادة على ذلك، فمنذ أن أصبح هذا الجيش خارج الحدود وفي مواجهة المواطنين

العدائيين، ويقوم باستكشاف الأرض المتنازع عليها أو التي هي تحت السيطرة الأجنبية، انغمس في العمل الإستخباراتي. وكان المسؤولون عن هذا الجيش يضمّون في عدادهم أسماءً دخلت أسطورة الإستكشاف الأميركي: العقيد جون أبيرت، والملازم جيمس ف. أبيرت، والعقيد ستيفن وإتز كيرني، والنقيب جون. س. فريمونت.

مهّد المهندسين الطوبوغرافيين الطريق للهجرة نحو الغرب في النصف الثاني من القرن. فقد خطّطوا لمرور السكة الحديدية في مواقع مخيّمات الهنود. وخطّطوا للحملات ولحقل العمليات. فاقترح كيرني، وهو ضابط في الخيّالة، إرسال قوات صغيرة من الخيّالة للسيطرة على الهنود، بينما تأتي القوّات الرئيسية من الجيش مع امتداد خطوط السكك الحديدية. أما فريمونت فقد دخل الأراضي المكسيكية مراراً وتكراراً بين العام ١٨٤٢ والعام ١٨٤٥، متجاهلاً الأوامر الرسمية التي نقلها إليه عمّه طوماس هارت بنتون، الذي كان ممثلاً لميسوري في مجلس الشيوخ. وقد وصف غوترمان هذه المهمة بأنها مثال على استخدام الإستخبارات كسلاح دبلوماسي. وقد كانت مهمة فريمونت أكثر تميُّزاً في كاليفورنيا إبَّان ثورة راية الدب.

قام الجيش بجمع معلومات يمكنها أن تمكِّن الولايات المتحدة من اكتساح القارة بأكملها، ولكن ضابطاً في البحرية كذلك كان له الفضل في ذلك، وساهم مساهمةً فعّالة. ففي عام ١٨٣٦ كلَّف الكونغرس الملازم تشارلز ويلكس بمهمة افتتاح انتاركتيكا وبحر الجنوب وشمال غربي الباسيفيك. فأبحر ويلكس عام ١٨٣٨ وبلغ نهر كولومبيا وباحث ساوند بعد ثلاث سنوات. وجمع معلومات هائلة عن المنطقة، مكّنت الولايات المتحدة من احتلالها فيما بعد. وكذلك حصل بعد اتفاقية ١٨٤٨ بين غوادالوب وهيدالغو في مكسيكو، عندما حدَّدت الولايات المتحدة كاليفورنيا، ورسمت خطّاً من الغرب يبدأ عند تقاطع نهري جيلا وكولورادو. ويمضي هذا الخط إلى الشاطىء على مدى ميل يجري داخل البحر، إلى الجنوب من خليج سان دياغو وبذلك أدت الإستخبارات الأميركية خدمة للدبلوماسية الأميركية.

ويبدو أن التوسُّع القارّي قد اكتمل حوالي العام ١٨٤٨. وعلى أية حال فإن إفتتاح ما سُمّي بالغرب الأميركي قد قام به ضبّاط عسكريون، وكان يعتمد كثيراً على العمليات السرّية. وقد جاء دور هؤلاء العسكريين على الشكل التالي:

النقيب ميريويذر لويس والملازم وليام كلارك (١٨٠٤ - ١٨٠٦)

الملازم زبولون بايك (١٨٠٥ - ١٨٠٧)

المايجوز ستيفن هـ. لونغ (١٨١٩ - ١٨٢٠)

النقيب بنجامين بونفيل (١٨٣١ - ١٨٣٥)

الملازم تشارلز ويلكس (١٨٣٨ - ١٨٤١)

النقيب جون. س. فريمونت (١٨٤٢ - ١٨٤٦)

العقيد ستيفن. ف. كيرني (١٨٤٢ - ١٨٤٦)

وعندما ندرك أهمية الإستخبارات للبعثات، ندرك معناها الوطني والمعنى العام الذي تمنحه لتاريخ الوطن. ولهذا فإن الحاجة إلى العمل السرّي ضرورةً لا بد منها لترسيخ أيّ دولة وأيّ حكم. فعلى الرغم من المنحى التوسُّعي للبعثات، فإنها، أي الأعمال السرية، قد ساعدت إدارة جيمس ك. بولك على تثبيت دولتها.

الجزء الخامس

العميل السرّي للمصير الظاهر

بقيت تكساس جمهورية مستقلة طيلة تسع سنوات، منذ إستقلالها عن مكسيكو حتى ضمّها إلى الولايات المتحدة. وقد ساهم الأميركيون في حركة الإستقلال هذه، لكن إدارة أندور جاكسون أجّلت فتح تكساس حتى حصول عملية الضمّ، وذلك لإثبات براءتها. وكان الهويغيون والديمقراطيون يتحاشون التوسُّع مخافة أن يهدِّد هذا وحدة أحزابهم الهشّة. فقد تجنَّب مارتن فان بورن هذا الحلّ، وبدا وليام هنري هاريسون مستعدّاً لفعل الشيء نفسه. لكن موت هاريسون المفاجىء عام ١٨٤١ أهَّل جون تايلر للرئاسة، وكان هذا الأخير يرى الوضع من زاوية مختلفة.

فتايلر الفيرجيني أيضاً، والذي كان هويغياً بالإسم، كان رئيساً غير حزبي. وكان بحاجة إلى أعجوبة سياسية للنجاح والمخاطرة بأتّخاذ قرار الضمّ. فبعد إستقالة وزير الخارجية دانيال ويستر إمتعاضاً، ناقش آبل. ب. أبشور معاهدة ضم تكساس. وكانت المعاهدة من صنع أبشور، لكنه مات في حادث مفاجىء قبل إنجازها، فانتقلت المعاهدة بواسطة خليفته إلى مجلس الشيوخ، وهو جون. سي. كالون. وهذا ما قضى على أي أمل بإقرارها، وبقيت القضية معلّقة حتى إنتخابات ١٨٤٤.

ويبدو على ما يظهر أن الهويغيين غَدَروا بتايلر، وآختاروا هنري كلاي الطامح إلى الرئاسة منذ زمن طويل. وقد أراد هذا المناضل أن يلعب دوراً سلمياً في قضية الضمّ. أما خصمه الديمقراطي جايمس ك. بولك، الذي

كان أمامه الكثير للفوز به، وليس عنده ما يخسره، فقد وضع يده على مشروع التوسُّع. وإضافة إلى ذلك قدَّم بولك شيئاً ما إلى الجانبين حول قضية الإسترقاق: أي أوريغون في الشمال وتكساس في الجنوب. وبدأ التوسُّع ذا شعبية، وتخطَّى مشكلة تجدُّد الأزمات الإقليمية. وبانتخاب بولك كان كلاي خاسراً ثلاث مرات.

وصل بولك إلى البيت الأبيض، فعمل تايلر على تسوية قضية ضمّ تكساس بقرار مشترك من مجلس الشيوخ. ومع حصول القرار على الأغلبية في مجلس النواب والشيوخ، وقَّع تايلر القرار في الأول من مارس/ آذار ١٨٤٥، أي عشية تسلُّم بولك لمقاليد السلطة.

نجم عن القرار إحباطات عديدة. فتايلر أنجز اقتراحه، وكان بولك معنيّاً من بعيد بأن تصبح تكساس من الولايات المتحدة. لكن عملية الضمّ الحقيقية لم تقم إلا في يونيو/ حزيران، عندما قامت تكساس بمبادرة أكملت ذلك. وفي الوقت نفسه صرَّحت الحكومة المكسيكية بأنها لن تعترف بشرعية هذا الوضع، وحتى ولو فعلت فإن أراضي تكساس لن تمتد لأبعد من نهر وتشس، وليس إلى نهر ريوغراندي كما يطالب أهالي تكساس. وبكلام آخر إن الولايات المتحدة لا تستطيع ضمّ تكساس لأنها ملك لمكسيكو، وحتى ن وافقت مكسيكو فيجب حلّ قضية الحدود.

كان بولك يؤمن باقتناع مكسيكو مع الوقت، ولكنه لم يكن بوسعه المخاطرة بإعطاء المكسيكيين، أو التكساسيين، الانطباع بإمكانية التَّفاوض حول ريوغراندي التي تشكّل الحدود. ولتفادي أية معارضة لضمّ تكساس، كان على بولك أن يُظهر أنه سيدعم مطالب التكساسيين إلى أبعد حد. وبموازاة ذلك كان بولك طامعاً بكاليفورنيا. وفي ظل هذه الظروف وضع خطّة للعمل السرّي صُمِّمت من أجل ضمّ تكساس إلى الاتحاد، وضمّ أراضيها، وتفادي وصْمة الاعتداء.

دَعَت خطة بولك عصابة من المتطوعين التكساسيين لعبور نهر نوتشس، والتغلغل في الأراضي المتنازع عليها، ومهاجمة مدينة ماتاموروس عند مدخل

ريوغراندي. وهكذا تورَّط التكساسيون في حرب مع مكسيكو، واصبحت الولايات المتحدة هي منقذتهم. وبضمِّها لتكساس آنغمست في الحرب؛ فقام بولك بإرسال أرشيبالديال الحاكم السابق لأركتساس، وتشارلز. أ. ويكلايف مدير عام مكتب البريد لدى تايلر، كعميلين متقدِّمين لوضع خطَّةٍ للتحرُّك. وكان ضابط الاتصال لديه الكومودور روبرت. ن. ستوكتون، الذي كان قد وصل من غالفستون في ١٢ مايو/ أيار مع أسطولٍ من أربع سفن. وكان من اليسير على هذه القوة أن تستأجر المايجور جنرال سيدني شيرمان من ميليشيا تكساس، والذي كان يؤيِّد عملية الضمّ على الشكل الذي كان يطالب به التكساسيون، أي حتى ريوغراندي.

ولكنهم لم يوفَّقوا كثيراً بالحصول على تأييد وتعاون رئيس تكساس أنسون. ب. جنز، الذي كان يعارض فكرة الضمّ. وكان جونز يتعاون مع القائم بالأعمال البريطاني تشارلز إليوت، على أساس خطّة تعترف من خلالها مكسيكو باستقلال تكساس. وعلى الرغم من هذه المناورة، أوعز بولك بالحصول على وعدٍ قاطع بالتأييد من حكومة تكساس، وتفعيل مشروعها. وهذا يعني التقارب مع جونز. وفي ٢٨ مايو/ أيار اجتمع الدكتور جون هـ. رايت، وهو يعمل جرَّاحاً على متن السفينة الحربية «برنستون» والناطق الرسمي باسم ستوكتون، ومعه الجنرال شيرمان، مع جنز، وشرح له الخطّة التي تنصّ على أن يسير الجنرال شيرمان على رأس جيش من ألفين أو ثلاثة آلاف رجل نحو مدينة ماتاموروس. وتعهَّدوا بأن يقوم ستوكتون بتوفير الأسلحة والإمدادات للمتطوعِّين. وهكذا فقد صرَّح شيرمان بتأييده للعملية، كما فعل كل الناس في تكساس عموماً. ولكن تصريحه بقي مشكوكاً فيه، بسبب موقفه السابق من القضية.

وفي الحقيقة، كان جونز قد أنجز مفاوضاته مع مكسيكو. وفي ٤ يونيو/ حزيران، بعد أن عاد إليوت من مكسيكو باتفاقية مبدئية تعترف من خلالها مكسيكو بجمهورية تكساس، أدلى جونز بتصريح حول السلام بين البلدين، وصرَّح عن عزمه على نقل كامل المسألة وطرحها أمام الكونغرس. ففشلت مهمة ستوكتون. ولكنها لم تفشل كلياً، إنما حقَّقت جزءاً من أهدافها: ففي

١٨ يونيو/ حزيران أقرَّ البرلمان في تكساس، بالإجماع، العرض الأميركي بالضمّ. ورفَض إقتراح مكسيكو مثلما قدَّمه جونز. وكان من دواعي سرور ستوكتون إبلاغ الخبر بنفسه إلى واشنطن. فأبحر من غالفستون في ٢٣ يونيو/ حزيران على متن برنستون، ووصل إلى أنابوليس في ٢٣ يوليو/ تموز ١٨٤٥. وعلى أية حال فقد فشل ستوكتون في التسبُّب بالحرب، فقاد القوات الأميركية في السنة التالية في كاليفورنيا، عندما آندلعت الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك.

أسفرت الحرب من تحقيق مطامح بولك باحتلال ريوغراندي وكاليفورنيا العليا. ولم يكن بولك يريد خوض الحرب لبلوغ مرامه، بل إنه كان يعدّ العدَّة لشراء الأراضي إذا كان هذا يحلّ المشكلة. وعندما علم بآستعداد مكسيكو للحوار، بادر بولك إلى إرسال جون سليدل إلى مدينة مكسيكو في ديمسبر/ كانون الأول ١٨٤٥، لكن رئيس مكسيكو رفض إستقباله. وقد هدف بولك من هذه السابقة إلى تشبُّث وتصلُّب مكسيكو، متجاهلاً أن الحكومة المكسيكية كانت قد وافقت على إستقبال «مفوَّض» فقط. لكن سليدل كان قد أُرسل مُتمتِّعاً بكامل صفات الوزير المطلق الصلاحية سياسياً. واعتبرت مكسيكو نفسها الفريق المتضرِّر، ووافقت على التَّنازُل كشرط لاستئناف العلاقات الدبلوماسية. ولأجل استقبال سليدل في هذه الظروف، يجب إفساح المجال أمام الولايات المتحدة للعودة إلى اللعبة، بدون أي رهان أو شرط مسبق. وقد خاطرت حكومة خوسيه هيرابر حتى بالحوار، عندما أرسل بولك وزيراً مخوَّلاً بكامل الصَّلاحيات، مع تعليمات وتوجيهات. في الواقع، بشراء نصف مكسيكو. فقام الجنرال ماريانو باريدس بانقلابٍ مدَّعياً أن «الرئيس يحاول تفادي خوض حرب مظفَّرة»، فإن لمكسيكو «صقورها» و«حمائمها» أيضاً.

ومع إقتناع بولك بأنه بذل كل ما في وسعه لحلّ المسألة بشكلٍ سلمي، آصدر أوامره إلى الجنرال زاتشاري تايلور بالدخول إلى المنطقة المتنازَع عليها بين نيوتشس وريوغراندي. وقد تحمَّل بولك أخيراً مسؤولية آتِّخاذ الخطوه، التي كان هو وستوكتون يستعجلان التكساسيين لاتخاذها بين

مايو/ أيار ويونيو/ حزيران. وبدا أن خطوة بولك هذه كانت إستفزازية جداً. لكن على الرغم من ذلك فإن مكسيكو لم ترد. وعلى الرغم من اعتراضات حكومته، كان بولك يسعى للتخطيط لحربٍ تُنهي آلام الأميركيين وشكواهم ضد مكسيكو، عندما وصلته رسالة في أبريل/ نيسان الماضي تقول بأن القوات المكسيكية آجتازت نهر ريوغراندي، وآشتبكت مع قوات الجنرال تايلور وقتلت عدداً من رجاله. فذهب إلى مجلس الشيوخ ليصرِّح بأن مكسيكو قد اجتاحت أرض الولايات المتحدة «وأراقت الدماء الأميركية على الأرض الأميركية». فتساءل عضو الكونغرس الشاب من إيلينوا أبراهام لينكولن عن صحة تصريحات بولك، لكن هذا الأخير أصرَّ على أقواله وآرائه.

وفي الوقت نفسه كان بولك باشر العمل، بشكل سرّي في كاليفورنيا، لعدم ترك أي شيء للصدفة. فإلى جانب تكساس، كان بولك مهتماً بأمر كاليفورنيا. فقنصل الولايات المتحدة في مونتيري طوماس أوليڤر لاركن كان قد أرسل تقريراً يحذِّر فيه واشنطن من المصانع البريطانية في المنطقة. أما بولك، الذي كان قد قام بالمفاوضات مع بريطانيا العظمى لتقاسم أوريغون، فقد كان مصمِّماً على عدم السماح لأية قوة أجنبية بالوقوف في وجه طموحاته التوسُّعية في كاليفورنيا. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٤٥ عيَّن بولك لاركن عميلاً سرّياً موثوقاً، وأوعز إليه «بالعمل ضد النفوذ الأجنبي وتنشيط الميول الإنفصالية، وتشجيع عملية الضمّ إلى الولايات المتحدة». وقد عهد إلى الملازم في المارينز الأميركيين أرشيبالد غيللسبي بهذه المعلومات والتوجيهات السرّية. فحملها غيللسبي إلى لاركن متنكِّراً بزيّ تاجر يمثِّل شركة في بوسطن. وعندما أصبح لزاماً عليه أن يعيد الأراضي المكسيكية من فيرا كروز إلى مازاتلان للوصول إلى هناك، حفظ الجاسوس الرئاسي الرسالة عن ظهر قلب، وأوصلها إلى لاركن بكل صدق وأمانة في مونتيري في أبريل/ نيسان ١٨٤٦.

وواصل غيللسبي طريقه نحو الشمال، باتجاه يجد كلامات في أوريغون، حيث التقيبالنقيب فريمونت. وردَّد على مسامع فريمونت نفس التوجيهات التي أرسلها بولك إلى لاركن، وسلَّمه مجموعة من الرسائل وجَّهها

السناتور بنتون إلى النقيب. ففريمونت، الذي كان يتولى قيادة فريق من ستين رجلاً يساعده الكشّاف كيت كارسون، وكان موجوداً في كاليفورنيا منذ يناير/ كانون الثاني ١٨٤٦، متخفيًّا، للقيام ببعثة استطلاعية تشمل المنطقة بين بحيرة غريت سالت حتى ساترزفورت. وفي مارس/ آذار، آعترضت السلطات المكسيكية على وجوده في وادي سالتباس بالقرب من مونتيري، مما اضطرّه إلى الإنسحاب إلى حدود أوريغون حيث أدركه غيللسبي. ومع علمه بالتوجيهات الموجَّهة إلى لاركن، استدار فريمونت نحو الجنوب بآتجاه سكرامنتو، حيث قام بتحريض مجموعة من المستوطنين الأميركيين. ويحتمل أنه تحمَّل مسؤولية ثورة «بيرفلاغ» في يونيو/ حزيران ـ والتي شكَّلت الخطوة الأولى لفصل كاليفورنيا عن مكسيكو.

وقد دار جدل طويل حول أسباب ونتائج العلاقة بين اجتماع غيللسبي وفريمونت، وبين دور فريمونت في ثورة «بيرفلاغ». وقد ردَّ الكثير من المؤرخين تصرُّف فريمونت إلى العامل الشخصي، بينما كان تحرُّكه متَّفِقاً كل الاتفاق مع سياسة بولك في المنطقة وقد أزالت الأحداث كل عناصر وجود خدعة قذرة.

كان بولك مقتنعاً بضعف مكسيكو في سيطرتها على كاليفورنيا، وكان مهتماً بقوة البريطانيين ونواياهم. وهكذا فقد شجَّع الأميركيين المقيمين في المنطقة على خلق وضعية تُمكِّنه من التدخُّل بدون ملامة. وفي ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٥، وفي تعليمات بالغة السرّية، وجَّهَ وزير البحرية جورج بانكروفت أمراً إلى قائد أسطول المحيط الهادىء. الكومودور جون. د. سلوت بتحريك سفنه من مازاتلان إلى مياه أوريغون وكاليفورنيا. وأبلغ بانكروفت الكومودور سولت بأن يُبقي لاركن على علم بمكان وجوده دائماً. وسمح له بتبادل البنادق والأسلحة الخفيفة مع المستوطنين الأميركيين في وادي فيلاميت، مقابل «القمح والطحين وغيرها من مواد التخزين» كما أرسل بانكروفت، بشكل منفصل إلى سلوت نسخة عن التعليمات الموجَّهة إلى لاركن، وزوَّده بنسخ عن دستور تكساس مترجمة إلى الإسبانية. وأوعز إليه بتوزيعها في مونتيري وسان فرانسيسكو.

أما فريمونت فقد تولّى القيادة الفعلية لثورة «بيرفلاغ» في يونيو/ حزيران. وهكذا لم تكن الأحزاب المعنيّة على علم بوقوع الحرب بين مكسيكو والولايات المتحدة، وأنه كان بوسعه الحصول على أسلحة وذخائر من السفن الحربية الأميركية، الموجودة في خليج سان فرانسيسكو. وفي ٧ يوليو/ تموز بات اندلاع الحرب مؤكداً، وصرّح سلوت بأن كاليفورنيا أصبحت «جزءاً من الولايات المتحدة»، وانتهى عهد جمهورية كاليفورنيا. وبعد أسبوعين انسحب سلوت بسبب تدهور حالته الصحية، وحلّ محلّه الكومودور ستوكتوت، الذي أكمل افتتاح كاليفورنيا.

كان تحرُّك فريمونت ممتزجاً مع التعليمات والأوامر الموجهة إلى لاركن، وإلى القادة البحريين العاملين في كاليفورنيا، يُعزِّز الحجَّة بوجود خُطَّة للعمل السرّي، لتوفير الذريعة لبولك للتدخُّل في كاليفورنيا وكانت سمعة غيللسبي هي العامل الأساسي في هذا التقديم لأنه من الصعب الاعتقاد بأن غيللسبي الملازم في البحرية الأميركية، والمؤتمن على التعليمات السرّية، والجاسوس المخاطر بحياته بعبور مكسيكو متخفيّاً، قد أفشى بهذه التعليمات لفريمونت على مسؤولية الخاصة، حتى ولو «لمجرد المعلومات». ففريمونت كان ضابطاً في الجيش الأميركي، وهو بحاجة دائمة ورئيسية «لأن يعلم». وحتى فريمونت يمكن أن يكون هو أيضاً قد تخطّى الأوامر بأعماله: أي بالمبالغة في الحماس؛ لأن ضابط الإتصال كان يشكِّل مشكلة حادَّة في العمليات السرّية. ومن جهة أخرى فإن فريمونت كان معروفاً جداً في واشنطن ويعتمدون عليه. ففي يناير/ كانون الثاني ١٨٤٨، عندما استسلمت مكسيكو لقوات الولايات المتحدة، كان العمل السرّي قد خلق الظروف المؤاتية لضمّ نيومكسيكو وكاليفورنيا. وهو ما كان يتخطّى تصريحات بولك، ورسالته الحربية.

وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبه العمل السرّي في الأحداث التي أدَّت إلى الحرب مع مكسيكو، فلم يتم القيام بأية خطوة لتأسيس وإنشاء قدرة استخبارات دائمة، سواء في الحرب أو السلم الذي تلا ذلك. فتايلور تجاهل

تـأثير الإستخبـارات إلى حدود الإهمـال إبَّـان آجتيـاحـه لشمـال مكسيكـو. والجنرال ويفغلد سكوت، الذي حطَّ في فيرا كروز وآحتلَّ وسط مكسيكـو، قام بنشر الإستخبارات بكل مـا للكلمة من معنى. فقـد نظَّم شبكـة بدائيـة، ولكن فعَّالة، للخدمات السرّية عُرِفت باسم «شـركة التجسُّس المكسيكيـة». وكانت بقيادة العقيد إيثان ألف هيتشكوك. وكان هيتشكوك يشغل وظيفة ضابط الإتصال، ويعرف باسم دو مينغبز. وقد قام بتجنيد بضع مئات من العملاء، وبتدريب الثوَّار، وبتنفيذ عمليات التجسُّس في مكسيكو وجوارها. وقد ساهم دومينغيز في احتلال سكوت للمدينة في سبتمبر/ أيلول ١٨٤٧. ولكن يبـدو أن ضبّاط سكوت تحـاملوا على شركـة التجسُّس، ووصفوهـا بأنهـا «عصابـة الأربعين حرامي». وهدَّدوا العميل المكسيكي بالاحتقار والإزدراء.

وعلى الرغم من عدم جدواها، فإن الإستخبارات خـرجت من الحرب المكسيكية بصيتٍ سيّء بعض الشيء. وكما يرى جورج برايان «فـإن حرب مكسيكو أعطت العديد من الضبّاط الأميركيين خبرة عملية في مسيرة الحرب الأهلية وأرض المعركة. ولكن بارتجـال الخدمـات السرّيـة لا يمكن أن يُجنى إلا القليل من الإيجابيةّ». وقد برز هذا الفشل أثناء الحرب الأهلية بالتأكيد.

الجزء السادس

الحرب السرية بين الولايات

قدَّمت الحرب الأهلية فرصة وأفضلية للعمليات الإستخباراتية، من تجسُّس وعمل سرّي؛ على غرار ما فعلت الثورة الأميركية في السابق. وحصل الصراع في الولايات، إلى درجة أصبح معها من العسير التمييز بين الصديق والعدو لمجرد النظرة الأولى، فالفريقان ممثَّلان في نفس العائلة. كما أفسحت الحرب في المجال لتجنيد العملاء المقيمين، لمزيد من الإستخبارات المضادَّة.

وبالرغم من وجود هذه الفرص، لم تلعب الإستخبارات دوراً حاسماً في الحرب، مثلما كانت الحال إبَّان الثورة الأميركية. فليست هناك حرب أهلية عامة تعادل إستخبارات جورج واشنطن بالمعنى الصحيح للإستخبارات. ولم يكن هناك وجودٌ لمكتب إستخبارات في الحكومة الفيديرالية، لتنسيق وتجميع المعلومات، وتحليلها ونشرها. ولا إستخبارات للجيش أو للبحرية، ولا حتى فرع للتحقيق في وزارة العدل أو المال. وهو أمر غريب على ما يبدو. فقبل الحرب، كانت هناك نوعية من عمليات الإستخبارات أخذت شكل ما يسمى بشبكة السكك الحديدية تحت الأرض، والتي كانت تحافظ على وجود شبكة من العملاء والمنازل الآمنة لتأمين فرار العبيد. لكنه لم يكن هناك أي دليل على آستخدام هذه العمليات من قبل المسؤولين الشماليين من أجل عمليات سرّية، بعد اندلاع الحرب.

ولكن الحاجة أُمّ الإختراع. والحالة المحزنة للإستخبارات أدّت إلى تنظيم أوّل جهاز «إستخبارات» في حكومة الولايات المتحدة. وآبتداءً من أبريل/ نيسان ١٨٦١، وفي عهد وزارة الحرب، ومع وجود واشنطن في ظل القانون العرفي، نظّم التحرّي ألان بنكرتون جهاز إستخبارات لحماية العاصمة.

وفي وضعٍ بدا فيه الانشقاق مهدِّداً للنظام السياسي، وحيث مثلما قال الرئيس لنكولن: «إن العدو الموجود خلفنا أشدّ خطراً على الوطن من العدو الموجود أمامنا»، لم يكن وجود وكالة تُعنى بالأمن الداخلي مفاجئاً. ومن مثيلات هذا لجان السلامة إبّان الثورة الأميركية، مثل «بالمدريد» التي وجدت عام ١٩٢٠، و«بلامير» في فترة الحرب الفييتنامية. وبدا أن وجود جهاز الإستخبارات ينبع من «خطر واهم وحاضر».

استرعى بنكرتون الانتباه بشكل خاص عند الكشف في فبراير/ شباط ١٨٦١ عن مؤامرة لاغتيال الرئيس المنتخب أبراهام لنكولن. حيث أن مجموعة من المتآمرين في بالتيمور خطّطوا لاعتراض لنكولن وقتله، وهو في طريقه من إيلينوا إلى واشنطن لتسلُّم سلطات الحكم. فآستؤجر بنكرتون رئيس وكالة الاستقصاء الوطنية الخاصة في شيكاغو، من قِبَل ساموبل. م. فيلتون رئيس مصلحة السكك الحديدية في فيلادلفيا، وفي ديلمينغتون وفي بالتيمور، لحماية خطوطه من أعمال التخريب والسطو. فاتصلت شركة فيلتون للسكك الحديدية في فيلادلفيا بالعاصمة، وأبلغتها بأنها أنذرت باحتمال تعرُّضها للاعتداء من قِبل بعض المجندين الجنوبيين، والمقيمين في ميريلاند. فطلبت الاستعانة بخدمات بنكرتون المتخصص في شؤون السكك الحديدية. وفي الحقيقة كان الجنرال الاتحادي جورج ماكليلان، مدير الشركة المركزية لخطوط السكة الحديدية في إيلينوا، هو الذي طلبه. وخلال سير التحقيقات اكتشف بنكرتون مؤامرة لاغتيال لنكولن.

استخدم بنكرتون الاسم الرمزي «ج. اي. ألن»، وتمكّن هو وعدد من رجاله من التسلّل إلى صفوف عصابة من الثوار في بالتيمور، بقيادة «النقيب»

فرناندیا، وهو مزيّن سابق في فندق بارتومز. ويبدو أن الفندق كان يشكل مكان الاجتماع لحوالي ثلاثين انفصالياً متحمساً، بمن فيهم رئيس شرطة المدنية جورج ب، كاين. وكانت المؤامرة على اغتيال لنكولن لدى مروره في بالتيمور. مما سيولد الشرارة الأولى التي ستشعل تمرُّداً عاماً في ميريلاند، وتفصل واشنطن دي. سي عن الشمال. وقد حضر أحد مخبري بنكرتون اجتماعاً، تبادل خلاله المتآمرون علبة من المغلفات في أحدها ورقة حمراء تحتوي على اسم الذي سيقوم باغتيال لنكولن. وبعد أن دارت العلبة عليهم، وجد في داخلها ثمانية أوراق حمراء. ويبدو أن فرنادنيا لم يدع مجالاً للخطى البارِدة.

كمتسلّحاً بهذه المعلومات، أقنع بنكرتون لنكولن بأن يدبِّر له مروراً سرّياً إلى واشنطن. وفي الليلة التي سبقت اليوم المخطَّط له لمرور لنكولن، رافقه بنكرتون بشكل سرّي من هاربسبورغ، وأخِذ تحت الحراسة إلى فيلادلفيا، ثم وُضِع في عربة مقفلة للنوم في قطار منتصف الليل الذاهب إلى العاصمة. وعند منتصف الليل مرَّ القطار، الذي كان ينقل لنكولن، في وسط بالتيمور دون أن يلاحظه أحد، وفشل الحلم باغتياله، وفي واشنطن قام بنكرتون بتحذير لنكولن من خطر الإنقلاب والتجسُّس على الحكومة الفيديرالية. وهكذا حصل على وظيفته.

كان بنكرتون بطيئاً ومنهجياً، بالمقارنة مع عمل التحرّي في جمع الأدلة. وهذا كان جيداً في العمل المضاد للإستخبارات، ويبقى لصالحه أنه كـ يمكنه أن يتولى مسؤولية جواسيس منطقة كولومبيا. ولكن ماكيلان قائد جيش بوتوماك أراده أن يكون رئيساً لجهاز الإستخبارات لديه. وفي هذا المجال كان بنكرتون كالطائر خارج سربه. فهو لم يكن على جانب كبير من الخبرة في أعمال التجسُّس والإستقصاء، مما أدى إلى نتائج بالغة السلبية في عمله التجسُّسي لصالح ماكيلان، والذي آعتمد فيه أسلوب المتسلّلين إلى خلف خطوط العدو.

فتيموتي وبستر من رجال بنكرتون، كان هو الذي تسلَّل وآندسّ بين صفوف عصابة بالتيمور، وساعد في الكشف عن مؤامرة محاولة آغتيال

لنكولن. إذ تمكّن من إقناع الثوّار، عند تطور حال الثورة بأنه واحد منهم، وقد كان هذا الرجل بمثابة ساعي البريد الذي قام برحلات شهيرة وعديدة بين الباتيموريين وأشقّائهم في ميريلاند في الجنوب، حيث عاد من هناك بمعلومات هامّة إلى رئيسه بنكرتون. وعندما بدأ ماكيلان حملته على الأرخبيل، كان بنكرتون فقد فقد الإتصال مع ويستر فأرسل إليه في ريتشموند رجلين من عملائه، وقد كانا بريطانيين ويتمتّعان بالقدر الكافي من التغطية، فوجدا ويستر مريضاً جداً. وعندما ظهر هذان الرجلان في الفندق آنكشف أمر ويستر فآعتقل وشُنِق في أبريل/ نيسان ١٨٦٢.

وكانَ لافاييت بيكر عميلاً آخر لبنكرتون يعمل خلف خطوط الأعداء، وكان يتخفّى بشكل مصوِّر، مما مكّنه من الدخول إلى الثُّكُنات العسكرية والمعسكرات والحصون. فيما هو يلتقط الصور للجنود، كان يقدم بالمهمّة المطلوبة منه فيلتقط صوراً أخرى لتلك المواقع العسكرية الهامة. وقد مكّنه نشاطه هذا من الحلول محل بنكرتون في قيادة جهاز الإستخبارات في العاصمة. لأن بنكرتون استقال عند إعدام ماكيلان رمياً بالرصاص في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٦٢.

وهكذا نظَّم لافاييت بيكر شؤون مكتب جهاز الإستخبارات، الذي كان يرفع التقارير مباشرة إلى الرئيس لنكولن ووزير الحرب أدرين. م. ستانتون. وبينما كان بيكر يعمل في ظل «السلطة العسكرية» كان يُبدي ويُظهر الكثير من الجبروت والقوة. وتمكن من المزج بين مهمات الشرطة العسكرية، والعمل في الإستخبارات المضادّة. ولم يكن عمله كعمل الهواة، بل إنه أسَّس أوَّل نواة لما يسمى بنظام ملفّات الشرطة. . . ونظام ملفّات صور المجرمين.

وعندما تم تعيينه مسؤولاً عن سجن الكابيتول القديم، أصبح بيكر سجّاناً وقاضياً، فضلاً عن كونه شرطياً. وقد سعى من خلال النظام الذي فرضه إلى تأكيد المخاوف الأميركية من الشرطة السرّية. وكان واضحاً أن هذا النوع من التنظيمات الإستخباراتية سوف لن يستمر حتى نهاية الحرب، وحتى قبل أن يفشل في حماية حياة لنكولن.

في الوقت نفسه، وبعد رحيل بنكرتون، ومع إصرار بيكر، أصبحت الإستخبارات العسكرية غير مركّزة. وقد تمّ بذل بعض مساعي التركيز في مارس/ آذار ١٨٦٣، عندماأنشيء مكتب المعلومات العسكرية في كل إدارة العقيد جورج. هـ. شارب، الذي تولّى تشغيل دوائر قليلة للتجسُّس في الجنوب، ولم يتعد نشاطه نطاق الجيش في بوتوماك. وكانت غالبية تلك الدوائر تعمل لصالح بعض الضبّاط المكلّفين ببعض المهام بشكل شخصي.

وبدا أن قادة الحرب الأهلية أرادوا تجنب كلمة «تجسس»، وفضلوا كلمة «كشّاف». وعلى الرغم من هذا، فقد تخلّوا على ما يبدو عن أفضلية تجنيد العملاء والمقيمين. وآستخدمت الإستخبارات العسكرية المتسلّلين، وأرسلت الجنود المتطوّعين متنكّرين إلى خلف خطوط الأعداء في مهمات خطيرة. وأخذ هؤلاء المتطوّعون من الكشّافة، والذين كان ينتمون إلى وحدات خاصة، يشنّون الغارات والغزوات، على طريقة رجال الكوماندوس المعاصرين. وبمجرد أن تولّى هؤلاء الكشّافة أمر القيام بمثل هذه الأعمال خلف خطوط الأعداء، أصبحوا جواسيس بالمعنى التقني للكلمة. وأصبحوا عُرْضةً للخطر عندما تولّوا المهمة وبلغوا أمكنة تنفيذها. وسعى الكشّافة للحصول على مكانة مميّزة في الجيش، مثلما كانت حال طيّاري الحرب العالمية الأولى، من الإعفاء من الكثير من المهمات، والحصول على المكافآت المالية، والإقامة في أرقى الأماكن والأحياء.

أما المايجور هاري، والذي كان يعرف بالجنرال فيليب شريدان، فقد تمكّن أثناء توليه قيادة إستخبارات وادي شيناندواه من إتقان دور جيمس بوند بكلٍّ تفاصيله. إذ كانت لديه قُدرات عجيبة على التخفّي وتوقُّع الخطر. وتمكّن بذكائه الخارق آختراق صفوف الأعداء، بحيث أنه آستطاع أن يندسّ في صفوف الجنوبيين، دون أن يتمكّن أحد منهم التمييز أو الملاحظة ما إذا كان المايجور جندياً شمالياً أو جنوبياً؛ لدرجة أن أحد الأسرى الجنوبيين الذين وقعوا في قبضته قال: «لم نكن نعلم أين يجب علينا أن نبحث عنه، ولا أن نعرف أين يندسّ رجاله في صفوفنا». وقد تمكّن بونغ من التسلُّل إلى

خلف صفوف الأعداء في فبراير/ شباط ١٨٦٥، وحاول إختطاف الجنرال جوبال. أ. إيرلي. وعندما فشل في تحقيق مرامه عاد وحيداً، مُضيفاً بذلك صورة رومانسية إلى حرب الكشّافة الأهلية.

وعندما قام الجنرال جون. س. فريمونت بشنّ الحملة على شيناندواه عام ١٨٦٢، سمّى شركته الجاسوسية بآسم «شركة جواسيس جسي». وذلك إكراماً لزوجته جسي بنتون.

وهكذا عُرِف جواسيس جسي كجنود إتّحاديين جواسيس في فيرجينيا. فقبل وقوع معركة «بول ران» في أغسطس/ آب ١٨٦٢، اعتُقِل كشّاف فيديرالي متنكّر بزيّ ضابط إتّحادي، وهو يحاول تضليل جيش جون بيل هود. وعندما وضع رجال هود الحبل حول عنقه، طلب منهم قائلاً: «أنا أسألكم أن تقولوا، إذا ما كنتم ستتحدثون عن هذا يوماً ما، أن جاك ستيري عندما آعتقله الثوار، مات كشّافاً من كشّافي جسي».

وكان أحد كشّافة جسي الأساسيين غرنفيل. م. دودج، الذي أنشأ فيما بعد الإتحاد الباسيفيكي للسكك الحديدية، وكان يعمل تحت إمرة فريمونت في ميسوري عام ١٨٦١، قد بلغ رتبة جنرال، وأصبح القائد الأساسي للإستخبارات في الغرب. وقدَّم خدمات جلّى أثناء الحملة الأميركية التي شنّها غرانت ووليام روزكرينز في تينيسي وفي المسيسيبي. وربما كان دودج من أكثر ضبّاط الإستخبارات في الحرب الأهلية خبرة، وقد نظَّم شبكة تجسُّس كانت تضمّ أكثر من مئة عميل. كما وفَّر الشروط الأساسية لهؤلاء العملاء، من أجل الحصول على تعليمات ومعلومات دقيقة عن قوة الأعداء وتحرُّكاتهم وأسلحتهم. ولم يعتمد فقط على قيادة الكشّافة، بل آستأجر العملاء المقيمين، وأنشأ سلسلة من الرُّسل مكوَّنة أساساً من النساء والزنوج. وقد أثْبت العنصر النسائي فعاليةً في هذا المجال. وكان دودج نفسه جاسوساً يعمل لصالح الجنرال جايمس لونغستريت ـ وهو مثال على العميل المزدوج في الحرب الأهلية.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٦٣ تمكَّن دودج من إلقاء القبض على

أحد أهم الجواسيس الجنوبيين، وهو سام دايفيس، وأمر بشنقه. ولم يتمكن دايفيس من إنقاذ عنقه من حبل المشنقة، وآعتبره الجنوبيون بطلاً قومياً، وأقاموا له تمثالاً في ناشفيل باعتباره أحد أفضل جواسيس كشّافة كولمان.

كان القادة الإتّحاديون يديرون المؤسسات الكشفية وينظّمونها على غرار ما كان يفعل أمثالهم في البانكي. ومن أهم الجنرالات في الشمال أو الجنوب كان طوماس «ستونويل» جاكسون. وكان مقرَّباً جداً من الرئيس جورج واشنطن، بالمعنى الإستخباراتي الحقيقي. وكانت لديه هموم أمنية مختلفة. فحتى يحافظ على عنصر المفاجأة لم يكن يناقش خططه حتى مع معاونيه: كان هناك جوٌ من السرّية يخيِّم حول مكتبه. فالسرِّية هي سرُّ النجاح. وهي الميزة التي كانت تميِّزه لدرجة أنه كان يقول: «إذا عرف معطفي بما أنوي فعله سأخلعه وأرميه بعيداً». وبما أنه كان مقتنعاً بوجود الجواسيس الفيديراليين في كل مكان، فقد آتّخذ أقصى درجات الحيطة والحذر لإبقاء الإستخبارات بمنأى عن منال الأعداء.

ومن أجل جمع المعلومات كان جاكسون يعتمد على العقيد تورنر أشبي، الذي كانت لديه فرقة من الكشّافة يتولى قيادتها، والذي قام بعدَّة مهمَّات جاسوسية منفردة خلف خطوط الأعداء. وغالباً ما كان يتخفَّى بزيّ طبيب بيطري، معتمداً على معلوماته وخبرته في علاج الجياد. ولذلك لم يكن أشبي يواجه مشاكل تُذكر أثناء أسفاره، لأن «أطبّاء الجياد» كانوا مطلوبين. وقد تمكَّن أشبي من آستغلال هذا الغطاء إستغلالاً ناجحاً جداً، بحيث أنه تمكَّن من جمع كلّ المعلومات التي كان يريدها حول أوضاع العدو وقدراته، ومواقع القيادات وتوجّهاتها. وكان الفضل كله في ذلك يعود إلى جواد أشبي الذي مكَّنه من التجوال في جميع المقاطعات والمدن.

ومتابعةً للحديث عن الجرأة البطولية، فإن العقيد جون. س. موسبي، قائد رينجرز موسبي، تخطّى وتفوّق على تورنر أشبي. فهو لم يكن قائد جواسيس مثالي، إذ أنه كان يرفض ارتداء «الثياب التنكرية»، بل كان يقود الثُوَّار بشكل رئيسي. وكان يقوم بجمع المعلومات خلال غزواته. وعندما كان

أحد رجاله يقع في قبضة الأعداء، كان يلاقي نفس مصير الجواسيس والكشّافة. وكان موسبي يعمل كقوة دعم للقوات التقليدية، ونجح في السيطرة على جزء من شمال غرب فيرجينيا وشيناندواه، التي عرفت بإتحاد موسبي. وربما كانت عملياته النموذج الأول لإدخال عمليات الإستخبارات مع حركات المقاومة إلى الأراضي الأميركية في القرن التاسع عشر.

كان ضبّاط الجيش عادة يُكنّون إرتياباً كبيراً تجاه الثوّار المؤيِّدين لهم في الحرب. ولذلك فإن الجنرال الإتّحادي طوماس. ل. روسر كان يعتبر عصابة الثوار «كمشاغب ومخرِّب وشيطان ضد الخدمة العسكرية». وجاء بعده روبرت. أي. لي وأراد إلغاءهم، ولكن رغم كل هذه الأفكار السيِّئة عنه، كان موسبي فوق هذا المستوى من التفكير، وكان «فعَّالاً جداً» و«شجاعاً».

ومن بين الكشّافة التابعين لموسبي كان هناك والتر يوفي، الذي كان أسطورة في مقاطعة الأمير جورج ومقاطعة ميريلاند، عندما آنضمّ إلى موسبي في ربيع ١٨٦٤. وكان يطلب الإذن من حين إلى آخر للعودة إلى ميريلاند لإنجاز بعض الأعمال. ومع السماح لهم، حاول يوفي والعديد من الرينجرز القيام بغارة على أنابوليس على أمل اختطاف حاكم ميريلاند الموالي للإتّحاد. وإذا ما فشلت العملية، السطو على البنك المحلي. ولكنهم أخطأوا في حساباتهم: فالحاكم كان بعيداً عن المكان، وكان المكان يعجّ بالجيش الفيديرالي. ولم يتمكن يوفي، الذي كان فارّاً من قبضة لافاييت بيكر في السجن الكابيتول القديم، من الإفلات هذه المرة. إذ طورد إلى مقاطعة مونتغمري، حيث قُتِل خلال تبادل إطلاق النار، وقبل أن تمكّن من بلوغ المكان الآمن في فيرجينيا.

لم تكن الآلات، مثل الطائرات وغيرها، مُستخدمة في الحروب السابقة، وكان يقوم مقامها هؤلاء المغامرون. لكن حرب الإستخبارات أيضاً لم تكن بدون اختراعات تكنولوجية بالكامل. فالتليغراف كان وسيلة إتصال جديدة، وقد استخدم مع أشرطة التنصُّت من ضمن أسلوب جمع المعلومات. ومع الاعتراف بالقيمة العسكرية للتليغراف، تولت الحكومة

الفيـديراليـة الإشراف على التليغـراف التجـاري، تمهيـداً لإنشـاءالتليغـراف العسكري في الولايات المتحدة، في ظل أتسون ستـايجر. وقـد تمكّن هذا الأخير من ٱلتقاط الخطوط الجنوبية بكل نجاح، وقراءة حتى رسائل الشيفـرة الاتحادية. وأدرك بسرعة الحاجة إلى أمن الاتصالات. ولهذا لجأ إلى إبتكار نظام جديد للشيفرة، مما جعل إتصالات الإتحاد آمنة. وقام جيش الولايات المتحـدة الناشىء بـٱستخدام هـذا النوع من مهمّـات الإتصالات في جمـع المعلومات عندما أُلغي استخدام التليغراف.

ولم يكن الكشّـافة يتمتّعـون بكامـل الصفات الإنسـانية لـلإستخبارات وحدهم. ففي الحقيقة، إن خيرة جواسيس الحـرب الأهلية كنَّ من النسـاء؛ لأنهنَّ يستطعن مزاولة أعمال عديدة تتَّفق وطبيعة المرأة، مثل التمريض. وهي المشاركة لكن بصفة غير مقاتلة. وقد بالغ بعض الكتّـاب في وصف اللواتي شـاركن في الأعمال الجـاسوسيـة، من جاسـوسات الجنـوب خلال الحـرب الأهليـة. بحيث أن هؤلاء النساء كُـنَّ من أعمـارٍ مختلفـة، وتـولين مهمـات مختلفة، مما سهَّـل عليهن مهماتهنَّ كثيراً. لكنهن لم يكنّ يستخدمن الجنس لتحقيق أهدافهن.

وخير مثال على النساء الجاسـوسات كـانت روز غرينهـاو. وهي أرملة الضابط روبرتغرينهاو، الذي كان يشغل منصباً كبيراً في إدارة بوكـانان، ممـا سهَّل لها أن تكون على ٱتصالٍ واسع بدوائر الحكومة. وبالتالي كانت إحدى جاسوسات الجنرال بيار بدروغار. وقد تمكن بنكرتون من إكتشاف سرّ هـذه المضيفة الشعبية، التي كانت تستخدم حفلات العشاءلتوفير وتسـريب جمع المعلومـات حول تحـركات الجنـود الأميركيين، عنـد تقاطـع مانـاسـاس في الشمال، في ٢١ يوليو/ تموز ١٨٦١. ومن ثم اعتقلها بنكرتون وأرسلها إلى سجن الكابيتول القديم، ثم سمح لها بالسفر إلى ريتشموند.

ومن الأمثلة الأخـرى أيضـاً بيفـل بيـل بـويـد، التي كـانت أشـهـر جاسوسات الإتحاد. حيث أنها لشدّة ما أنجزت من أعمال ناجحة كانت تُلَقَّب «بالمرأة المُهلِكَة». فهي لم تكن فتاة إستعراض في الحانة، كما كـان يبدو؛

بل إنها كانت تستخدم هـذا الأسلوب لبلوغ أهدافهـا بكل دقّـة وبراعـة. وقد كانت تقطن في مارتنسبورغ في فيرجينيا. وكانت في السابعة عشرة من العمر عند آندلاع الحرب، فقامت بجمع المعلومات لصالح تورنر أشبي وستونويل جاكسون. وكانت تجمع وتحصل على معلوماتها من أحد الضباط الذي كان معجباً بجمالها. كانت هي صلة الوصل مع العديد من العملاء الفيديراليين، بحيث أنها كانت تستخدم خادمتها الزنجية إليز لإرسال الرسائل. وأخطر عملية قامت بها بيل بويد كانت يوم آحتازت منـطقة الجبهـة، والمعركـة قائمـة في مـايو/ أيـار ١٨٦٢، وخاطـرت بروحهـا وسط القـذائف والـرصـاص لإبـلاغ جاكسون بمـواطن ضعـف الجنود الشمـاليين، والمساهمـة في تحقيق النصر للجنوبيين. وقد وقعت بيل بويد في الإعتقال ثلاث مرات بتهمـة التجسُّس، لكن عناد هذه المرأة كان في كل مرة يضطر سجّانيها إلى الإفراج عنها شرط أن تذهب إلى ريتشموند بدون رجعة.

ويقابل بويد في وادي شيناندواه، ربيكا راتب من ونشستر، في خـدمة قضية الاتحاد. وقد تمكّن الجنرال شريدان، بعد أن عرف بـأن ربيكا تجنـد الشماليين، من تجنيدهـا لصالحـه في جمع المعلومـات كاملة حـول وضعية قوات الجنرال إيرلي. وكانت ربيكا تستخدم منزلها كمقرّ للعمليات مما مكنها من توفير المعلومات المطلوبـة منها كـافة. وبـواسطة هـذه المعلومات تمكّن شريدان من هزيمة القوات الاتحادية في وادي شيناندواه هزيمة منكرة.

ومن الجاسوسات أيضاً بولين كوشمان الملقّبة «جـاسوسـة كومبـرلاند» وهي التي زوّدت القادة الفيديـراليين بمعلومات هـامة جـداً في تنيسي. فقد كانت تعمل ممثّلة مسرحية في مـدينة لـويسفيل، ومـع إبعادهـا إلى ناشفيـل أبلغت ضابط الإتصال المسؤول عنها، وهو وليم تروسدايل، الذي كان قائداً للشرطة في جيش كومبرلاند، بكل ما لديهـا من معلومات، وقـد بلغت رتبة مايجور وكانت مهمتها الأساسية تحديد حجم وقدرة جيش براغ في شلبيغيل وتولاهوما. وبآقترافها الخطأ المميت تمكّن براغ من آكتشاف حقيقة أمـرها، وأمر بإعدامها. لكنها تمكّنت من الإفلات مصادفة، عندما اجتـاحت القوات الفيديرالية مدينة شلبيغيل في صيف ١٨٦٣.

ومن كبيرات الجاسوسات في الحرب الأهلية كانت اليزابيت فان ليو من ريتشموند، وكان الجميع من نساء ورجال يضحُّون بكل ما يمتلكون من أجلها. ورغم أن الظروف لم تكن مؤاتية لعملها التجسُّسي، وبما أنها كانت تتعاطى التجارة، فقد رفضت تجارة الرقيق مما جعلها غير مرغوب فيها في وطنها ومدينتها التي هي عاصمة الاتحاد. وكان من المتعذِّر عليها العمل الجاسوسي في ظل مثل هذه الظروف، لولا أن المكان الذي افتتحته باسم «كرايزي بيت» أمَّن لها الغطاء اللازم لذلك. وبما أن إليزابيت بقيت عزباء، فقد عاشت مع والدتها الأرملة في الحانة التي آفتتحتها، والتي كانت تؤمِّن لهاعيشاً مرفَّهاً. وكانت تتمتَّع بنفوذ بالغ في ريتشموند، حيث أنها كانت من القلائل الذين يمكنهم زيارة أسرى الحرب في المعتقل والمستشفيات دون إثارة أية شبهة. فالحراس والمسؤولون عن المستشفيات كانوا يجهلون حقيقة أنها كانت ترسل التقارير والمعلومات إلى الجنود الأميركيين الشماليين على الجبهة فوراً. وأنها كانت تكتب رسائلها وتقاريرها بالحبر السرّي. حيث أنه بعد انتهاء الحرب قال لها الجنرال الأميركي غرانت معترفاً: «لقد أرسلت لي أهمَّ معلومات تلقيتها من ريتشموند إبَّان الحرب». ولكن «الآنسة ليزي» لم يَعُدّ لها مكانٌ لتختبىء فيه، فعملها إبَّان الحرب آنعكس خسارة لكل شيء تملكه، بدءاً من الفندق إلى الحانة، إلى تجارتها التي كسرت. وقد نحت باللائمة على جيرانها في عدم الولاء والوفاء.

وعلى الرغم من قناع «كرايزي بيث» كانت الآنسة ليزي تدير شبكة من الجواسيس تتكوَّن من العبيد يعملون لدى الزعماء في الولايات الاتحادية. وعلى الرغم من رفضها للعبودية، فقد استخدمت شبكة من الخدم في عملها الجاسوسي. وكان أحد عملائها خادماً على طاولة جيفرسون دايفيس رئيس الإتحاد. وكان جواسيسها السود بمنتهى الفعالية. فالورود تُقْطَف من حديقتها في الصباح لتزيِّن مائدة إفطار غرانت في الصباح التالي، بالإضافة إلى ما جمعته من معلومات. وكان الفندق الكبير الذي تملكه يحتوي على غرف سرّية كانت تخبىء فيها الأسرى الفارّين من الجنود الأميركيين. وفي الوقت نفسه، كان منزلها يُستخدم كمكان للقاء ضباط الاتحاد. مما يزيل عنها أي

شبهة أو توتر. وبعد آنتهاء الحرب، عيَّنها الرئيس غرانت في منصب وزاري في ريتشموند، لكنها لم تستطع التغلُّب على حسد جيرانها. لهذا ساءت حالها كثيراً، وكادت تموت من العوز لولا المساعدة التي كان يقدمها إليها العقيد بول ريڤير، وهو عقيد في الجيش الأميركي ردّاً لجميلها. وبكلام أكثر دقة، يمكن القول أن الولايات المتحدة قد تخلَّت عن أشد عملائها تفوُّقاً.

وألغت الولايات المتحدة مكتب الإستخبارات العسكرية، الذي كان قد أدّى لها جليل الخدمات. وأبقت على جهاز الإستخبارات، على الرغم من عدم جدواه إبَّان الحرب. وفي الحقيقة، فإن لافاييت بيكر وصل إلى مركز قيادة الإستخبارات، معزِّزاً بذلك موقف الذين يتذرَّعون بالقول أن العمل السري يُبْعِد الخطر عن الدستور. وزيادة على ذلك فقد آشْتُبِه بأن بيكر نفسه كان مشاركاً في محاولة اغتيال الرئيس لينكولن. فبادر مجلس الشيوخ في يوليو/ تموز ١٨٦٥ إلى إنشاء جهاز للإستخبارات يضمّ بيكر، إنما بصلاحيات محدودة جداً، وركَّزه في وزارة المال.

كانت مهمة هذا الجهاز الجديد للإستخبارات تعقُّب المزيَّفين وآعتقالهم. وهو ما كان فريق بيكر يتحرَّى عنه، ويحقِّق فيه في الواقع. وفي عام ١٩٠٢ تولى جهاز الإستخبارات رسمياً مهمّة حماية الرئيس، كما تولّى سلاح الإشارة في الجيش الأميركي مهمّة تأمين الإتصال، بما توفَّر لديه من قدرات متواضعة. بحيث أنه لم يعد هناك دور لجواسيس الحرب. ومع الإقتراب من المئوية الأولى لاستقلال الولايات المتحدة، كانت الحكومة الأميركية لا تملك جهاز إستخبارات بالمعنى الدقيق للكلمة، لكن هذا تغيَّر مع تغيُّر طبيعة الحكومة الأميركية والمجتمع الأميركي.

الجزء السابع

تطوير القدرة

بعد انتهاء الحرب الأهلية، وعلى مدى ثلاثة عقود، آتَّجهت الولايات المتحدة بطاقاتها نحو الشأن الداخلي. بدءاً من التطوير الصناعي، إلى الإعمار والإتحاد الشعبي، وبناء شبكة السكك الحديدية، وإقفال الحدود. ومع آنحصار الإهتمام بالمصلحة الخارجية للأمّة، وغياب أيّ تهديد خارجي، شدّت الأولويات الداخلية الإنتباه في البلاد. وهذا ما ساهم في الحدّ من نشاطات الإستخبارات الأميركية مع إنتهاء الحرب الأهلية. وتولّى جهاز الإستخبارات الجديد مهمّاتٍ محدودة، وأصبح الدبلوماسيون الأميركيون يقومون بكل صراحة بجمع المعلومات كجزء من واجبهم.

كان من نتائج التطوير الأميركي أنه طوّر الموارد الأساسية، التي مكّنت الولايات المتحدة من دخول عالم التجارة والأعمال. وساهم، في الوقت نفسه، بتطوير قدرات الإستخبارات الخارجية. وكان هذا مؤشّراً على كيفية اكتساب قوّتها مع الوقت، وخطوة أولى بآتجاه الجمع المنظّم للمعلومات من الدول الأخرى.

وفي الوقت نفسه وجدت الولايات المتحدة أن آستخباراتها العسكرية لا تزال غير ناضجة، وأنها لا تزال في حالة الحرب. فالحرب التي آندلعت عام ١٨٤٨، وآمتدت حوالي ثلاثين عاماً، كانت لا تزال مستمرة. وهذه الحملة ضد الهنود أسفرت عن وجود خمس وعشرين ألف رجل على الأرض وقادتهم بحاجة إلى المعلومات.

كان الفريق وليم. ت. شيرمان يتولّى قيادة منطقة ميسوري، وكان يعمل على تعزيز سياسة الدولة في إبعاد خطر الهنود عن المستوطنين البيض، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، بادر الجيش إلى القيام بغارات مفاجئة على قرى هؤلاء الهنود والفتك بهم. وما كان ذلك العمل إلا جزءاً من استمرار الحرب الأهلية. وقد سمحت تلك الهجمات المفاجئة بإبعاد خطر الهنود نهائياً، حيث تمَّ القضاء على الرافضين من أولئك الهنود. ومن ثم تجنيد الموالين للحكومة ككشّافة في عداد الجيش عام ١٨٦٦.

وكان للإستخبارات دور بالغ الأهمية في الحرب ضد الهنود. فالجنرال جورج كروك كان من أهم من قاتلوا الهنود، وتوصَّل إلى مرحلة أصبح معها يَعرف الهنود أكثر مما يعرفون هم أنفسهم. وبهذا تمكَّن من آستغلال عداوات القبائل ونزاعاتها، وآستطاع إستئجار عملاء له من الهنود. مما وفَّر له مصدراً كبيراً للمعلومات. ومكَّنه من شرذمة الهنود وإلحاق الهزيمة بهم. ولكن هذا العمل الإستخباراتي لم يكن يوضع في أرشيف مركزي، أو يُنظَّم ضمن نظام آلي لفرز وتحليل المعلومات. ولو أن الوضع آختلف عن ذلك لكانت وقعت الكارثة.

ولم تكن هزيمة الجنرال جورج أرمسترونغ في معركة نهر بيغورن الصغير في ٢٥ يونيو/حزيران ١٨٧٦ إلا فشلاً تقليدياً للاستخبارات وكذلك فإن هزيمة كوستر تعود إلى عدد من الأسباب؛ فمن الواضح أن كوستر كان المبادر إلى فتح المعركة، دون أن يعرف قوة ومواقع العدو. وأنه لم يعر إهتماماً إلى أهم المعلومات الأساسية حول القوى المواجهة، مما تسبَّب في الكارثة التي أدَّت إلى هزيمته مع ٢١٥ من جنوده. وقد تذرَّع الجيش بأن مكتب الشؤون الهندية قد فشل في الإفادة عن عدد الهنود الفارّين من الخدمة. ولكن هذا لم يكن أمراً جديداً خاصةً وأن المكتب لم يكن يضع أية تقارير حول غياب الهنود، خصوصاً في موسم الصيد الصيفي. حيث كان من الطبيعي أن يتغيَّبوا بشكلٍ مؤقَّت، لأن المكتب كان يخشى أن يقوم الجيش بمطاردة هؤلاء الهنود كخارجين عن القانون. وبهذا آعتمد قادة الحرب ضد

الهنود على المعلومات الخاطئة أو المضلِّلة التي كان رجالهم في الجيش يجمعونها، أو يوفِّرها لهم آخرون من خارج الجيش.

وما أن أكمل الجيش توسُّعه القارّي، حتى بدأت البحرية تنظر إلى التوسُّع في أعماق المحيط الهادىء. وكان لهذا الأمر الأثر الأكبر في تطوير الإستخبارات. ومع آرتقاء أميركا إلى عالم القوة، تمّ تطوير سلاح البحرية وتوسيعه. ومن مشاهير قادتها البحريين كان القبطان ألفرد تاير ماهان، الذي ألَّف كتاب «تأثير القوة البحرية على مدى التاريخ» عام ١٨٩٠. ولكن العناية بالبحرية كانت موجودة قبل ماهان، وحتى منذ أيام جيفرسون. حيث كان للبحرية شأناً كبيراً في التجارة والأعمال. واحتفظ الأميركيون بالروح الإنعزالية عن أوروبا. أمّا فيما يختص بالشرق الأقصى والمحيط الهادىء، فقد سعت البحرية إلى أن يرفرف العلم الوطني الأميركي على كل تلك الأصقاع. ففتح الكومودور ماثيو بيري اليابان عام ١٨٥٤، واستولى القبطان وليم رينولدز على جزيرة ميدواي عام ١٨٦٧. ونحو مطلع ١٨٧٠ رست السفن الأميركية على شواطىء جزر ساموا وهاواي. وفي عام ١٨٧٦ أشار الأدميرال دانيال آمِّن باحتلال نيكاراغوا، لأنها موقع استراتيجي على القناة التي تربط بين المحيطين.

وكان الكومودور روبرت. ف. شافلوت خير متابع لتحقيق هذه المطامع. فبينما كان يقوم بجولة حول العالم على متن السفينة «تيكونديروغا» عام ١٨٧٨، لفتت إنتباهه قارة افريقيا وحوض الباسيفيك. ومع إبلاغه الأمر للسلطات، كان قد تحرّى إمكانيات التجارة مع مواقع وبلدان مثل ليبيريا والكونغو ومدغشقر. حيث أنه سجَّل، قبلاً، بأن نصف واردات مدغشقر كانت تؤمّنها الولايات المتحدة عام ١٨٧٩. وفي عام ١٨٨٢ عقد شافلوت أول اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكوبا على غرار ما فعل بيري مع اليابان. وانطلاقاً من هذه التجربة، رأى شافلوت ضرورة توسيع البحرية وتطويرها لتكون «رائد التجارة»، مما يوسِّع آفاق التجارة الأميركية إلى مناطق جديدة في العالم.

وعلى الرغم من الأحلام الكبيرة والمتعاظمة ببحرية أميركية جبّارة، فإن الحقيقة والواقع كان غير ذلك تماماً. حيث إن البحرية الأميركية، وبعد عشر سنوات من الحرب الأهلية الأميركية، لم تعد سوى متحف عائم يحتوي على قطع تخطّاها الزمن؛ وذلك بالقياس مع كلٍّ من البحرية الألمانية والبحرية التشيلية التي أصبحت تملك أساطيل وأسلحة بالغة التطوُّر والتفوُّق على الأسطول الأميركي. وبدأت البحرية الأميركية تسعى في طلب التقنيات الجديدة عبر إرسال البعثات؛ ولكن ذلك أبرز الحاجة إلى مزيد من الإستخبارات المنظَّمة والمنسَّقة. وإزاء موجة التطوُّر والتقنية الجديدة، أنشأت البحرية مكتب «الإستخبارات البحرية»، داخل مكتب البحرية عام ١٨٨٢. وكان هذا المكتب هو الخطوة الأولى لإنشاء وكالة الإستخبارات العسكرية الأميركية الدائمة.

لم يكن الجيش بعيداً عن هذا كثيراً، فنفس الظروف التي حدثت بالبحرية للتجربة، كانت السبب في إنشاء قسم الإستخبارات العسكرية عام ١٨٨٥. وكان مكتب الإستخبارات البحرية، وقسم الإستخبارات العسكرية تنظيمين متواضعين يقتصران على بعض الضبّاط وأعوانهم. وكان ذلك خير إثبات لفعالية جمع المعلومات.

وفي سبتمبر/ أيلول ١٨٨٨، وإستجابةً للحاجة إلى المزيد من المعلومات التقنية. كلَّف الكونغرس الأميركي مبعوثيه الدبلوماسيين بالقيام بهذه المهمة. وكان بهذا العمل يقلِّد الدول الأخرى، مثل فرنسا في ظل نابليون مثلاً. بحيث أن السفراء والدبلوماسيين كانوا يتولُّون مهمة «التجسُّس» كجزء من مهمّاتهم. ولكن آنعدام الخبرة لدى الدبلوماسيين بالشؤون العسكرية، اضطر حكوماتهم إلى إرسال ضباط ملحقين بالسفارات للقيام بمهمة «التجسُّس على التجسُّس». وقد قام هؤلاء الملحقون العسكريون بتولّي أمر المشاركة في الإحتفالات والتشريفات البروتوكولية، وبيع وشراء الأسلحة. لكن هذا كان غطاءً لهم، فإن مهمتهم الأساسية الرئيسية كانت «الرؤية والإفادة عن كل ما له علاقة بالشأن العسكري». ومع التباس كلمة تجسُّس

بكلمة بروتوكول، فإن الممثلين الدبلوماسيين كانوا يشكّلون النخبة الرّائدة فكرياً وإجتماعياً.

وقد وصف ألفرد فاغت في كتابه «الملحق العسكري» (١٩٦٧) الأدوار المتناقضة للملحقين، وذلك إستناداً إلى وثيقة فيها تعليمات وتوجيهات إلى أحد الضباط، الذي كان يعمل لصالح الجنرال النمساوي راديتزكي عام ١٨١٠. ويمضي فاغت في كتابه ليصف الملحقين العسكريين بأنهم كانوا بمثابة ضبّاط الإتصال، الذين كان عليهم توفير كل المعلومات الممكنة والإرشادات عن قوات الدول الأجنبية؛ بما في ذلك كل التفاصيل المتعلقة بالتدريبات، والمعنويات، والعدد، والعتاد، وسبل التزوّد بالمؤن، وأسلوب الإدارة الداخلية، والمعلومات المفصّلة عن القادة العسكريين بأدقّ ما يمكن من التفاصيل.

وقد اقترحت القيادة النمساوية كذلك، ومع صعوبة الحصول على المعلومات، أن يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بتغطية نشاط الضابط الذي يقوم بالتجسّس على الدول المجاورة بحيث يتمكن هذا الضابط من الحصول على المعلومات التي يريدها، دون وجود أي اعتراض. مما يُبعد عنه الانطباع بأنه جاسوس لصالح الامبريالية.

وتنصّ التعليمات الموجّهة إلى الضابط المكلّف بالتجسُّس، على أن يعير إهتماماً كبيراً لكل الصحف والمطبوعات التي تصدر في ذلك البلد؛ وذلك من أجل مراقبة جميع عمليات التخزين وتجميع الجيش، وما شابه من تحضيرات واستعدادات. وتنصّ المعلومات هذه أيضاً على أن يقيم الضابط بجميع العلاقات الودّية، وعلاقات الصداقة الكفيلة بتأمين الغطاء اللازم لعمله الجاسوسي، دون أن يعرّض نفسه لأيّ خطر يهدّد باكتشاف حقيقة أمره.

كان الهدف الأساسي للتعليمات، هو أن يقوم الضابط بتوفير المعلومات الدقيقة عن كل التحرُّكات المتعلّقة بالحرب، وعن كثب، لكل العمليات العسكرية ضد دولة ثالثة. ولهذا أوعزت القيادة النمساوية إلى ضبّاطها بالحصول على أذونات خاصّة، والتواجد في أماكن موثوقة واستراتيجية،

ولإفادة الجيش في الوقت المناسب، وللذهاب إلى الجبهة بأنفسهم. وهذه المراقبة الدقيقة واليومية تؤمِّن النجاح لمهمات الجيش، وعدم الوقوع في أي خطأ، دون مضيعة للوقت وهدر للجهد.

وضمن هذه الظروف القاهرة أرسلت التعليمات إلى الضابط بأن يتولّى وَصْف الوضع الهجومي والدفاعي للبلد المضيف، بما في ذلك المواقع العسكرية، والأساليب الحربية المتطورة؛ وأُوعِز إلى الضابط بجمع المعلومات الأساسية، العلمية والعسكرية بشكل خاص. وكل ما يمكن أن يقدِّم الفائدة الاستراتيجية إلى البلد الأم

وإستكمالاً لهذه المهمَّة، كانت التعليمات تَحثُّ على وجوب توفُّر مستوى معيَّن من التعليم والرقي لدى الضبّاط، بالإضافة إلى مستوى معيَّن من المكانة التجارية والمالية أيضاً.

وكان من الجائز أن أولى المهمات، التي أَوْلتها التعليمات إلى الملحقين الدبلوماسيين الأميركيين إهتمامها، ليست عدائية. خصوصاً فيما يتعلق بالحرب. وإنها كانت تهدف فقط إلى الحصول على معلومات حول التطور العلمي والتقني، والإستراتيجية العسكرية المعتمَدة. ثم آتَّسعت أهداف الملحقين الأميركيين مع الوقت. فأسلوب التعليمات النمساوية كان متوفِّراً للأميركيين منذ البداية؛ فلم يكن الضباط يقومون بأي شيء يضرّ بسمعتهم العسكرية أو موقعهم. وبالتالي فإنهم يصبحون على معرفة تامة بالأشخاص، بحكم الاتصالات التي كانوا يجرونها، والعملاء الذين يستأجرونهم، والأموال التي يدفعونها عند الضرورة. وبذلك أصبحوا ينظِّمون المجموعات من أجل كل إنقلاب متوقَّع، ويديرون شبكات للتجسُّس إستباقاً لأية ظروف متوقعة. وهذا ما لم يكن من الممارسات الأميركية سابقاً. وهكذا فإن جورج واشنطن وجون كلارك كانا قد أعدَّا لإقامة شبكات قبل الجلاء عن فيلادلفيا عام ١٧٧٧.

وأخيراً، فإن إصرار الضبّاط الموجَّه بواسطة «آراء وتوجيهات» السفراء، لم يكن من اليسير تحقيقه. فغير الدبلوماسيين، ممن كانوا يستخدمون البعثات

الدبلوماسيـة كغطاء لمهمـاتهم الإستخباراتيـة، كانت تـربطهم بـرئيس البعثة صداقة متميّزة تختلف كلياً عن صداقة الطاقم الأجنبي في الخدمة. وهذا ما كان يقلّل من نفوذ قائد البعثة. وتفاقم هذا الوضع مع إفشاء منظمة الخدمات السرّية، وتكثيف المجهود الإستخباراتي الأميركي الخارجي.

وعلى الرغم من تغيُّر الـزمن كثيراً. فـإن المهمّة المـوكلة إلى الملحق الأميركي تعكس المصلحة الخاصّة للولايـات المتحدة، خصوصاً من جـرّاء تـورّطها في الشؤون الأوروبيـة. حيث أُرسل الملحقـون إلى عواصم القـوى العظمى في تلك الفترة: لندن، باريس، برلين، فيينا، وسـانت بطرسبـرغ. ومع مضي بعض الوقت أرسلت الولايات المتحدة ملحقين إلى كل من روما وبروكسل ومدريد وطوكيو ومكسيكو. وازداد عدد الملحقين حتى بلغ ثلاثين ملحقاً عام ١٩١٤. والملحقون العشرة منهم الذين أرسلوا إلى اميركا اللاتينية كانوا يعبِّرون عن طبيعة المهمات، لصالح الولايات المتحدة، من اجل إجراء التحوُّل والتغيير.

وقد نجم هذا التغيير عن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى في مطلع القـرن العشرين. فبعـد ثلاثـة عقود من النمـو والتـطور الـداخلي، أصبحت الولايات المتحدة جاهـزة لعرض عضـلاتها، وإختبـار قوتهـا الإقتصاديـة عبر العالم، وبدأت بالبحث عن أسواق لترويج بضائعها. وبما أن حلم الولايات المتحدة بإنشـاء الإمبراطـورية قـد بدأ، فـأن مؤسسة الإستخبـارات فيها هي الوحيدة التي بقيت تتنامى؛ ولكن الولايات المتحدة كانت على استعداد دائم للإرتجال، عندما كان الرئيس يرغب باللجوء إلى العمل السرّي.

الجزء الثامن

الاستخبارات والامبراطورية

تصادَف بروز الولايات المتحدة إلى المسرح الدولي مع إكتمال تقاسم القوى العظمى لكلّ من أفريقيا وآسيا. وهذا ما آعتبرته الولايات المتحدة تهديداً لتجارتها، بحيث أنه يقفل الأسواق الخارجية أمام السلع الأميركية. وبدأت الولايات المتحدة تشعر بتفوُّقها على الدول الأخرى. فخلال مناقشة قضية احتلال جزر الفيليبين عام ١٩٠٠، عبَّر سناتور أنديانا ألبرت بيفيريدج عن شعور غالبية الأميركيين لقرون عديدة بجملة مفادها أن الله لم يخلق الشعب الأميركي عَبَثاً، بل إنه خلق هذا الشعب ليكون هو الذي يتولّى تنظيم العالم، بعد الفوضى التي عمَّته، ومنحه كلّ القدرات للتقدُّم والتطوُّر، وإنشاء الحكومات بين الشعوب المتخلِّفة. وقد جعل هذا الشعب يتحدَّر أفضل الأنساب على الأرض، لحمل أقدس رسالة تحمل المجد والسعادة للإنسانية جمعاء. وأنه خلق هذا الشعب صادقاً، لكي يكون منه حُماة الحق والسلام.

وخلال العقود الأخيرة للقرن العشرين، تسبَّب هذا النوع من التفكير في تورُّط الولايات المتحدة في عملية فتح باب الصين على العالم، وفي إحتلال الأراضي خلف البحار. ولم يكن كل الأميركيين يشعرون بنفس الشعور هذا. كان هذا العمل قد استخدمه كلٌّ من الرئيسين ماديسون وبولك، لتفادي أيّ آنتقاد للمناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ حول إخفاء العمل السرّي للولايات المتحدة عن القوى الخارجية. وفي عام ١٨٩٣، إستخدمت إدارة بنجامين هاريسون خدعاً قذرة لتشجيع حركة ضمّ هاواي.

وبتسابق الولايات المتحدة وتنافسها مع ألمانيا واليابان في ذلك الحين، ركّزت كل الحين، ركّزت كل انتباهها على جزر الباسيفيك، وخصوصاً هاواي. حيث بدأت العلاقات التجارية مع هاواي، وبدأ التجّار وأولادهم يذهبون للإستجمام في هاواي منذ العام ١٨٢٠. وعند منتصف القرن، آمتدت سلطة الرئيس مونرو إلى هاواي. وبعد إحتلال كاليفورنيا، أصبحت الولايات المتحدة السوق الرئيسية للسكّر المستورد من هاواي. بعد ذلك تمّ إجراء إبرام معاهدة تبادل للتجارة بين الولايات المتحدة ومملكة هاواي عام ١٨٧٥، مما جعل الجزيرة تدور في الفلك الأميركي. ومع تجديد المعاهدة آمتلكت الولايات المتحدة حقّ إقامة قاعدة بيرل هاربر البحرية.

عام ١٨٩٠، اصطدمت الخطوات المدروسة نحو الاتحاد بعائق، عندما وقّعت الولايات المتحدة إتفاقية للتبادل التجاري مع كوبا، لكي تزودها بالسكّر الكوبي، بشروط أفضل من الشروط التي تستورد به السكّر من هاواي. وفي الوقت نفسه أعطى الكونغرس إمتيازاً بزيادة سَنتين للمنتجين المحلّيين لهذه السلعة.

نتيجة لهذا الأمر بدأ المزارعون الأميركيون في هاواي يواجهون الصعوبات. وجاءت الملكة الجديدة لهاواي، ليليو كالاني، لتطالب بتطبيق سياسة «هاواي لأهل هاواي». ونظراً لقوة النفوذ الاقتصادي والسياسي للمزارعين البيض، رأت الملكة «ليل» أن تبادر إلى إصلاح النظام الملكي الوطني، بتعديل الدستور، الذي كان قد فرضه شقيقها وسلفها عام ١٨٨٧. وفي ظل هذه الظروف رأى المزارعون أن مصلحتهم تكمن بالانضمام إلى الولايات المتحدة.

كان بعض المسؤولين الأميركيين قد رحّبوا بهذه الإمكانية. فوزير خارجية الرئيس جايمس غارفيلد، جايمس ج. بلاين، كان قد عبّر عن رأيه في هذه المسألة منذ ما قبل عشر سنوات. فيما يتعلق بالهجرة الصينية. وتأثيرها الممكن على السيطرة السياسية. وقد قال بلاين عام ١٨٨١: «إذا ما آنحرفت جزر هاواي عن آستقلالها، فإنه يجب أن تتّجه نحو الذوبان،

وآكتساب الهوية والنظام الأميركي، الذي تنتمي إليه بحكم القانون الطبيعي، والذي يجب أن تنتمي إليه بحكم الضرورة السياسية». وقد وصف بلاين هذه الجزر بأنها مفتاح السيطرة الأميركية على الباسيفيك.

بعد عشر سنوات من الإنقطاع عاد بلاين ليتولّى منصب وزارة الخارجية، في عهد بنجامين هاريسون. ونَصَح جون. د. ستيفنز بأن يكون وزيراً في الولايات المتحدة لهاواي. ولم يكن بوسع بلاين الحصول على عميل أفضل من ستيفنز لتطبيق الحل الأميركي المناسب. وحتى بعد إستقالة بلاين في يونيو حزيران ١٨٩٢، كتب ستيفنز إلى وزير الخارجية الجديد جون. ف. فوستر بما معناه عدم تبديل السياسة المتّبعة. ومع إنتقاده للوضع الاقتصادي المأساوي للمزارعين الأميركيين، وهو الحكومة المسؤولة في الجزيرة، تساءَل ستيفنز عما يمكن ويجب عمله؟ وأجاب هو على تساؤله بنفسه، بما معناه أنه هناك خياراً من إثنين، وهما: إما المباشرة بالإعمار وضم الجزيرة، وإما إنشاء «إتّحاد جمركي» ومَدّ كابل يجري من شواطىء كاليفورنيا إلى هونولولو.

وقد أذاع ستيفنز وجهة نظره هذه، بحكم كونه رئيس تحرير صحيفة كينبك في أوغوستا، في مقال مقفل الإسم نشره في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٨٩٢. وقد تم طبع ونشر المقال نفسه في الولايات المتحدة، دون ذكر محرِّره. وكان واضحاً أن ستيفنز هو الذي أوعز إلى المزارعين بالتحرُّك. وفي الحقيقية فإن لورين. أ. ثورستون وسانفورد. ب. دول، زعيمي المزارعين وعضوي نادي الإنضمام السرّي، قد عبّرا بكل وضوح عن تأييد ستيفنز لهم.

ومع هذه التأكيدات، ورداً على قرار الملكة، التي صرَّحت عن نيَّتها بإعادة النظر في الدستور عام ١٨٨٧، شكّلت مجموعة صغيرة من المزارعين «لجنة السلامة العامة»، واجتمعت في ١٤/ يناير/ كانون الثاني ١٨٩٣، من أجل دراسة وتقييم الوضع، وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على السلام العام، وحماية الأرواح والممتلكات. وتحركّت اللجنة بسرعة لإنشاء

حكومة مؤقّتة، وأخطرت ستيفنز بأن حياة الناس في خطر، وطلبت مساعدة القوّات الأميركية. استجاب ستيفنز لطلب المزارعين بسرعة، وأوعز إلى قبطان السفينة الحربية الأميركية «بوسطن» بأنزال القوّات، لحماية الجالية الأميركية ومصالحها وممتلكاتها في الجزيرة. ولكنهم اتّخذوا موقفاً مناوئاً للقصر الملكي، بحيث أن ما سُمّي «بالحكومة المؤقتة» اجتمعت مع الملكة ليل، وأن أية مقاومة من جانبها كان يمكن أن تؤدي إلى نزاع مع الولايات المتحدة. انصاعت الملكة تحت ضغط الإعتراضات، وبادر ستيفنز إلى إرسال وفد مؤلّف من أربعة أميركيين، وبريطاني واحد، إلى واشنطن، للمطالبة بالإنضمام، (أي ضمّ الجزيرة) إلى الولايات المتحدة.

وهذا يعني أن القوات الأميركية لعبت دوراً حاسماً في نجاح ثورة هاواي في يناير/ كانون الثاني ١٨٩٣. وحقيقة الأمر أن ستيفنز دول وغيره من المتآمرين شجّعوا على إبرام إتفاقية الضمّ، لكن توقيتهم كان سيّئاً. وفي مارس/ آذار ١٨٩٣، أصبح غروفر كليفلاند رئيساً. ولم يكن بوسع هاريسون إبرام اتفاقية الضمّ وعرضها على الكونغرس قبل تسلم كليفلاند لمهماته، ولا قبل وصول الملكة ليل إلى الولايات المتحدة للإحتجاج على ما حصل. وشعر كليغلاند الديمقراطي بأفضلية إحراج هاريسون الجمهوري، ولكنه كان يولي إهتمامه لقضية أن هناك ظلماً قد يكون وقع.

فمن خلال أحداث هاواي عام ١٨٩٣، يمكن أن نلمس سوء العمل السرّي وفعّاليته على حد سواء، بكل ما في النظام الأميركي الديمقراطي من تعقيدات. وأنه من النادر أن تتبنى دول اللجوء إلى الخدع القذرة؛ ولكن الأكثر ندرة هو أن يعترف رئيس إحدى الدول، وعلانيةً، بالقيام بذلك. وقد أعترف كليفلاند بمثل هذا الاعتراف أمام الكونغرس في ديسمبر/ كانون الأول ١٨٩٣. شارحاً لماذا عزم على عدم التسليم بمعاهدة ضمّ هاواي. وعلى الرغم من الثقة الممنوحة لكليفلاند، فقد كان معروفاً بأنه شخص غير عادي. وتصريحه يشهد على أن هناك خدعة قذرة آستُخدِمت في وقت مبكر، ألا وهي «المهمة الأخرى» للإستخبارات. وهكذا فقد سحب كليفلاند الإتفاقية،

ولم يساعد الملكة ليل كالاني على إستعادة عرشها. وحتى قادة الثورة تمَّ جرُّهم إلى التورُّط، وذلك بالتشجيع الذي لا يقاوم، والمساعدة من قبل الممثّلين الدبلوماسيين الأميركيين. فكليفلاند لم يكن يرغب في تركهم يواجهون مصيرهم دون الحصول على عفو من الملكة.

وانتظرت جمهورية هاواي، مثل جمهورية تكساس في السابق، حتى تتغيَّر الظروف لتطبيق عملية الضمّ، وحصل هذا التغيير في يوليو/ تموز ١٨٩٨، خلال الحرب الإسبانية الأميركية. ومع التذرُّع بأن الجزيرة ضرورة استراتيجية، شقَّ التوسُّعيون طريقهم، وتبنَّى مجلس الشيوخ ومجلس النواب قرار ضمّها. وقد رأى الرئيس الجديد وليم ماكينلي أن «عملية الضمّ ليست تغييراً بل أنها إستيعاب».

بلغ التوسُّع الأميركي، الذي هيمن على الأحداث في هاواي، أوجه مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الولايات المتحدة بحاجة إلى حافز لتشجيع سياستها الخارجية التوسُّعية. وكانت الثورة الكوبتية خير حافز لهذه السياسة. فآنتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة لطرد آخر أشكال الاستعمار الإسباني الحاكم من غرب الكرة الأرضية، وتولّت مهمة الأمن بنفسها. وعلى الرغم من شجاعة هذا الشعب فإنه لم يكن مستعدّاً للحرب كما يجب. وحدها وكالة الإستخبارات هي التي كانت تعمل بنجاح بقيادة جون ويلكي. وقد كان الولايات المتحدة سعيدة الحظ، بأنها كانت تقاتل قوة ليست من الصفّ الأول منذ زمن طويل.

ساهمت الإستخبارات قليلاً في آنتصار الولايات المتحدة على إسبانيا؛ إلا أنها أوجدت أسطورة تتحدَّث عن بطلين؛ وهما اللّذان شاركا في «الرسالة إلى غارسنيا»، والتي تروي قيام ضابط الإستخبارات العسكرية أندرو سارمز روڤان بمهمة أسطورية، ما بين أبريل/ نيسان ومايو/ أيار ١٨٩٨، للإتصال بقائد الثوّار الكوبيين الجنرال كاليكستو غارسيا؛ وبالتالي أصبح الأميركيون يُسمّون صراعهم مع إسبانيا بالحرب الإسبانية ـ الأميركية. فالكوبيون كانوا يقاتلون منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، وبقوة تقدَّر بحوالي عشرة آلاف رجل

مسلَّح. ولم تكن «رسالة روڤان إلى غارسيا» رسالة خطية، إنما كانت طلباً شفهياً «لأعداد ومواقع ومعنويات الجيش الإسباني، وصفات ضبّاطية؛ وطبيعة الأرض والمسالك، ولحالة الطرق في كل الفصول؟ ولكيفية تسلُّح كل من الطرفين ومدى احتياجات الثوّار إلى أن يتمّ تجهيز قوة أميركية».

ويروى أن الرئيس ماكينلي كان هو ضابط الاتّصال، ولكن هذا محض خيال؛ ففي الواقع إن العقيد أرتور فاغنر، رئيس الإستخبارات العسكرية، هو الذي كان يزوِّد الضابط الشاب بالمعلومات حول مهمته. وقام روڤات بمغامرة حقيقية وخطيرة حتى يقال عنه أنه بطل، مما يمكّنه من الحصول على وسام صليب الحرب. فقد كان متسلِّلاً على طريقة ناثان هال، باستثناء أن الدليل الكوبي ٱلتقاه على الشاطىء ورافقه إلى مقر قيادة عارسيا في بايامو. فروڤان كان قد أبحر على متن قارب صيد صغير من جامايكا، وبلغ الشاطىء الكوبي الجنوبي. ومن ثم سار عبر الأدغال مدة خمسة أيام، متفادياً الوقوع في قبضة أيٍّ من الدوريات الإسبانية، حتى وصل إلى الجنرال الكوبي. ونظراً لحاجة غارسيا إلى البنادق الحديثة والذخائر، فقد أرسل جاسوساً شاباً مع ثلاثة ضبّاط كوبيين، كانوا قد ساعدوا شخصياً الأميركيين في خطة اجتياحهم. وبعد انقضاء خمسة أيام أخرى عبر الأدغال وخطوط العدو، وباتجاه الشمال هذه المرة، وصلوا إلى الساحل، وٱستقلوا قارباً صغيراً إلى ناسو على بعد ١٥٠ ميلاً. وقد وصف الجنرال نلسون مايلز إنجاز روڤان بأنه «عمل بطولي وجسور. . . نادراً ما ٱحتواه سجل الحروب».

كان لروڤان نظير آخر في الحرب نفسها هو الملازم فيكتور بلو من سلاح البحرية الأميركية. وكان الأميركيون مهتمين، ولبعض الوقت بعد ٱندلاع الإشتباكات، بموقع وجود الأسطول الأطلسي الإسباني بقيادة الأدميرال باسكوال سيرڤيرا. وكانوا يخشون هجوماً محتملاً على مدن الساحل الشرقي، يؤدي إلى نقل الجنود إلى بحر كوبا. وفي ١٩ مايو/ أيار أرسل أحد عملاء سلاح الإشارة في الجيش الأميركي برقية من هافانا، تفيد بأن سيرفيرا قد وصل إلى خليج سانتياغو. وفي الوقت نفسه لاحظت السفن، التي تعمل

تحت إمرة الأدميرال وينفيلد. س. شلي، دخول سفينتين حربيتين إسبانيتين إلى الخليج. وبعد مضي عشرة أيام ضرب أسطول شمال الأطلسي بقيادة الأدميرال وليم. ت. سمبسون حصاراً حول المرفأ.

ومع غياب الإستطلاع الجويّ. لم يكن الأدميرال سمبسون متأكداً من أمكنة تواجد جميع سفن سيرڤيرا؛ فالمراقبة كانت تقتصر فقط على مراقبة من على ظهر سفن الحصار. فطُلِب إلى فيكتور بلو أن يستعين بالمرشدين الكوبيين، وأن يتسلَّل إلى داخل الخطوط الإسبانية لجمع المعلومات المطلوبة. وحتى يتمكن بلو من تفادي الدوريات الإسبانية للوصول إلى نقطة مشرفة على الخليج، كان عليه أن يجتاز أرضاً صعبة وعِرة، بما في ذلك ما تضمّه من مستنقعات ورمال متحركة، وأفاعٍ وحشرات سامة/. ولكنه أتمّ المهمة وأفاد سمبسون بأن جميع سفن سرفيرا موجودة هناك. مما مكَّن وسائل نقل الجيش الأميركي من الرسوّ في تامبا من أجل آجتياح كوبا.

لم يُسمح لبلو من الاستراحة على أمجاده. فقد قرَّر سمبسون بشنّ هجوم ليلي على الأسطول الإسباني المحاصر، وأصدر الأوامر إلى بلو بتكرار مهمته، ورَسْم خارطة تبيِّن بالتحديد مواقع السفن الراسية. وتوجه بلو في طريقه إلى الشاطىء بهدف القيام بجولة أخرى عبر الخطوط الإسبانية. وكان عليه أن يواجه بعض التعب ليقنع الكوبيين بأن يساعدوه ـ إن الإسبان كانوا قد سمعوا عن ضابط أميركي موجود داخل خطوطهم. ونجح بلو في وضع خارطة ممتازة، لكن مهمته الثانية لم تجد نفعاً، لأن سرفيرا قرَّر أن يطارده. وعندما حاولت سفن سيرفيرا الخروج من المخرج الضيِّق الوحيد أمامها في الخليج، دمَّرتها السفن الأميركية التي كانت تنتظر وتترصد.

ولقد شهدت الحرب الإسبانية ـ الأميركية بضعة عمليات تجسُّس أخرى، لكن أهم تطوُّر في الإستخبارات حصل بعد الحرب. فالحرب كانت فيها إلتباسات وسوء إدارة كبيرة: إذ أنه تمّ إرسال الجنود للقتال في مناطق إستوائية بثياب الشتاء الصوفية. أدّى النقص في وسائل النقل إلى إرغام كتيبة خيّالة تدي روزفلت على الإبحار إلى كوبا بدون جيادهم. وبالنتيجة، وفي

عام ١٩٠٣ تبنّى الجيش الأميركي مفهوم «الأركان العامة» الأوروبي. وكانت الإستخبارات أحد المستفيدين من هذا التغيير، حيث أصبحت الإستخبارات العسكرية هي الشعبة الثانية في الأركان العامة للجيش في الولايات المتحدة. وبإنشاء الشعبة الثانية تمّ إنشاء المنظَّمة الرئيسية للإستخبارات. ولم تلاق الشعبة الثانية الاحترام بالضبط، كما كانت الحال مع الإستخبارات، التي آستغرقت وقتاً طويلاً حتى تمَّ قبولها كمهنة على الأرض. كانت الشعبة الثانية موجودة إبّان الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكن ضمن المدرسة الحربية كنوع من قسم الأبحاث ووحدة الأرشيف.

في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة قد أحرزت عدداً من المكاسب، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر كنتيجة للحرب مع إسبانيا - بما في ذلك هاواي وساموا وغوام والفيليبين ويورتوريكو - إضافة إلى الإنتداب على كوبا. ومن أجل سياسة وحماية الإمبراطورية الجديدة، حثَّ الاستراتيجيون في البحرية الأميركية على ضرورة شقّ قناة وسط برزخ أميركا الوسطى. فهذه القناة لو كانت موجودة لسهَّلت كثيراً على السفينة الحربية الأميركية أوريغون الوصول من باجيت ساوند إلى كي وست دون الإلتفاف حول كاب هورت. حيث أن أوذيسة الثلاثين ألف ميل قد بدأت في ١٩ مارس/ آذار، وانتهت بعد ستة وثمانين يوماً من ذلك التاريخ، أي بالضبط عند المشاركة في معركة بحرية جديدة هي معركة خليج سانتياغو. فكم توفِّر القناة من وقت وقلق؟

وهكذا فإن إستيلاء الولايات المتحدة على قناة بنما يبقى مثلاً مبكراً على آستخدام العمل السرّي من قبل الفرع التنفيذي قبل السي. أي. إي. وبما أنه آستطاع بلوغ أهدافه بواسطة الوسائل الدبلوماسية، ولأنه لم يكن يريد الذهاب إلى الحرب بعد، فإن الرئيس تيودور روزفلت حصل على حقّ إنشاء وتشغيل والمحافظة وحماية قناة بنما بتأييد ثورة بنما ١٩٠٣. فقد مكَّن مجموعة من المقيمين في الأرخبيل من القيام بحركة انفصالية ضدّ جمهورية كولومبيا، وإنشاء دولة مستقلة.

كان الإستيلاء على قناة بنما قضيّة معقَّدة ومثيرة للجدل. فبعد أخذٍ وردٍّ سمح الكونغرس الأميركي بشقّ قناة بنما. وكان المسؤول عن إصدار هذا القرار رجلين هما: وليم نلسون كروموبل من مؤسسته سوليفان، وكورمويل في مؤسسة دول ستريت القانونية. حيث أنهما أسَّسا شركة قناة بنما الجديدة في باريس، والتي آمتلكت الحقوق بشقّ قناة بنما؛ وقد تولّى مسؤولية آستغلال هذه الشركة المهندس الفرنسي فيليب بونو ـ فاريا، الذي سجن في فترة لاحقة لسوء تصرُّفاته. حيث عمل كروموبل ويونو ـ فاريا بكل نجاح لإقناع الكونغرس بنظرية مشروع بنما. حيث أصرّ بونو ـ فاريا على استغلال العبقرية الفرنسية.

وبعد أن صوَّت الكونغرس على شقّ قناة بنما، عقدت الولايات المتحدة إتفاقية حول القناة مع كولومبيا، وهي التي كانت القوة المسيطرة على الأرخبيل، ولكن في صيف ١٩٠٣، رفض مجلس الشيوخ الكولومبي الإتفاقية، وترك روزفلت أمام خيارين: إمّا إعادة التَّفاوض بشأن الإتفاقية، وإمّا التحوُّل من جهتهم للإنفصال. لأن الشعب البنمي كان مفصولاً عن كولومبيا بأدغال وجبال، مما يمنحه الحقّ بتقرير مصيره، إذا ما تمكَّن من الإنقلاب والإطاحة بالحكومة الكولومبية الصغيرة، والحؤول دون وصول الإمدادات بالجنود عبر البحر. ولم يكن بالإمكان تحديد مدى التعاون بين البنميين والأميركيين لتحقيق هذا الهدف، ولكنه كانت هناك اتصالات خاصّة بين بعض الأشخاص المتورِّطين في الحركة الإنفصالية، وبين المسؤولين الأميركيين بشكل يؤمِّن لهم التأييد والدعم.

لم يكن كروموبل المحامي الخاص لشركة قناة بنما فقط، بل أيضاً لشركة السكك الحديدية البنمية، وهي شركة بنمية منافسة أخرى. وقد تمكَّن من تولّي القيادة بدعمه لحركة الإنفصاليين التابعين له في الأرخبيل. وفي الحقيقية، إن قادة الحركة كانوا على صلة بشركة السكك الحديدية بشكل أو بآخر. وفي أكتوبر/ تشرين الأول علمت البعثة الدبلوماسية في واشنطن بنشاطات كروموبل، وهدَّدت بالعمل ضد زبائنه فيما لو قامت أيّ حركة

آنقلابية. فاستاء كروموبل وسافر إلى باريس لإجراء المشاورات، ذاهباً حتى يأتي بونو ـ فاريا من طريق أخرى.

لم يكن هناك من شك بأن كروموبل كان قد أرسل إلى بونـو ـ فاريـا لكي يحلّ محلّه. ولكن هذا الأخير آتّصل على الفور بمانويل أمادور غيريرو، أحد قادة الأرخبيل، والذي كان طبيباً في شركة السكك الحديدية. وبعد أن تشاور مع أمادور في نيويورك، ذهب بونو ـ فاريا إلى واشنطن، حيث آجتمع مع روزفلت ومـع وزير الخـارجية جـون هاي ومـع مساعـد وزير الخـارجية فرنسيس. ب. لوميز. وقد أصرَّ بونـو ـ فاريـا على أنه لم يحصـل على أية ضمانات من هؤلاء أو من غيرهم من الزعماء الأميركيين؛ ولكنـه اكتفى بأنـه وصف التحضيرات الجارية في الأرخبيل من أجل حركة ثورية. وردّات الفعل التي حصل عليها تجعل منه «مقتنعاً جداً. . . بأن أصدقاءه سيحظون بالحماية من أي هجوم تقوم به القوات الكولومبية ضدّهم». وقد رأى الرئيس روزفلت فيما بعد بأن بونو ـ فاريا إنما هو رجل غبي، ولا يمكن التكهُّن بنواياه. وفي أثنـاء تلك الاجتماعـات (بين ٦ ـ ١٠ أكتوبـر/ تشرين الأول) تلقّت السفن الحربية الأميركية الأوامر بالإبحار نحو الأرخبيل.

عـاد بونو ـ فاريا إلى نيويورك لإبلاغ أمادور بأن يقوم بثورتـه. وأعطاه رقماً سرّياً للإتّصال. وأكّد على الوعد بأن أمادور سوف يعيِّنه أوَّل وزير لبنما في الولايات المتحدة. وبعد يـومين من سفره بحـراً من نيويـورك إلى بنما، كتب أمادور إلى ابنه، الذي كان طبيباً في جيش الولايات المتحدة في فورت ريفير، ماساشوشس، وأبلغه بثورة الأرخبيـل وإعلان إستقـلال البلاد. وعقـد الإتفاقية مع الولايات المتحدة لتأمين الحماية للجمهورية الجديدة. وقد أبلغ أمادور ابنه بأن يونو ـ فاريا كان رجلاً عظيم النفوذ، وأنه قد وعده بأن يوصله ـ أي الإبن ـ إلى منصب في اللجنة الطبية التي سوف تباشر عملها باكراً في بنما، حيث أن أمادور قد روى قائلاً: «لقد كان إسمي في مكتب هاي، وإنه من المؤكد أن لا شيء يمكن أن يؤدّي إلى رفضك».

ولكن عندما وصل أمادور إلى بنمـا، بدا أن أتبـاعه من المتـآمرين لم

يكونوا يريدون المخاطرة بأي شيء مبنيّ على أساس الضمانات، من رجل فرنسي يقول بأنه من النّافذين في واشنطن. وبناءً على ذلك آتّصل أمادور عبر الهاتف السرّي ببونو ـ فاريا، وأصرّ على إرسال سفينة حربية أميركية إلى الأرخبيل قبل القيام بالحركة الثورية. فأسرع بونو ـ فاريا إلى واشنطن، حيث ناقش المسألة برمّتها مع نائب وزير الخارجية لوميز، ومرّةً أخرى صرّح بونو ـ فاريا عن أنه لم يحصل على أية تأكيدات من أي نوع. لكن سمعة لوميز أقنعته بأن الولايات المتحدة سوف تتدخل. وبينما كان عائداً بالقطار إلى نيويورك، قرأ بونو ـ فاريا في صحيفة «بالتيمورسان» خبراً صغيراً مفاده أن السفينة الحربية الأميركية «ناشفيل» غادرت كنيغستون في جامايكا إلى جهة مجهولة. فتكّهن بونو ـ فاريا بأن السفينة قد توجّهت إلى بنما، وبدأ يحسب سرعتها والمسافة التي يجب أن تقطعها. ومن ثمَّ آتصل بأمادور وأبلغه بأن سفينة حربية أميركية سوف تصل إلى بنما في غضون يومين ونصف اليوم، وكان دلك في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول. وفي ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني دخلت السفينة الحربية الأميركية «ناشفيل» إلى مرفأ كولون البنمي، حيث تلقت الأوامر من وزارة البحرية بالحؤول دون نزول أية قوىً مسلحة، سواء كانت حكومية أو من المتمرِّدين، ذات نوايا عدائية. وما أن أصبح إحتمال وصول الإمدادات من الحكومة الكولومبية بالبحر، الهمّ الرئيسي للمتمرِّدين، انتهت مهمّة «ناشفيل». فالسفينتان «ماربل هيد» و«يوسطن» كانتا تحميان الأرخبيل من جهة الباسيفيك، وقد تلقّتا أوامر مماثلة، بالإضافة إلى أوامر محدَّدة. «إذا تمّ الإرتياب بنوايا أية قوة مسلحة، قوموا بقصف تلة أنكون بالمدفعية وبقوة».

قامت الثورة عند تمام الساعة السادسة من صباح ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني، وقد حصل بعض التأخير بسبب الوصول المفاجىء لخمسمئة جنديٍّ كولومبي في صباح الثالث من الشهر، قبل أن يحين الوقت الذي كان سينفّذ فيه قائد السفينة ناشفيل تعليماته. ولكن المدير العام للخطوط الحديدية البنمية كان قد نقل جميع العربات المتحركة والذخائر إلى جهة الباسيفيك، تاركاً الكولومبيين تحت مرمى مدافع ناشفيل، حتى حقَّق البنميون إستقلالهم. وسرعان ما قام القائمقام الوزير لومي بإرسال البرقية التالية إلى بنما

بعد الساعة الثالثة من بعد منتصف الليل: «لقد قامت الثورة في الأرخبيل. أبلغوا الوزارة بسرعة وبكامل المعلومات» وكان فيليكس إهرمان، نائب سفير الولايات المتحدة في بنما، على إتصالٍ دائم بالإنفصاليين، وقد أرسل الجواب قائلاً: «ليست هناك ثورة بعد. وقد أفيد أنها ستكون في الليل. الوضع متأزِّم».

وقد جاء تحرُّك البنميين أخيراً في ظل حماية السفن الحربية الأميركية، التي تزايد عددها، ووسَّعت الولايات المتحدة واقعياً الإعتراف بجمهورية بنما في ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني. وبعد أسبوع واحد تسلَّم الرئيس روزفلت أوراق إعتماد بونو ـ فاريا كوزير لبنما في الولايات المتحدة. وفي الثامن عشر من نفس الشهر وقَّع بونو ـ فاريا وجون هاي معاهدة توطيد وإقرار مكان منطقه القناة، وتعطي الولايات المتحدة الحقّ ببناء وتشغيل وحماية قناة بنما.

وهكذا، فإن العمليات السرّية الناجحة كانت نادرة؟ ما عدا المعلومات التي نشرها الإعلام. ففي حالة بنما، على كل حال، كان من الواضح تماما أن قادة الإنقلاب كانوا على إتّصالٍ بأعلى مستوى من المسؤولين في حكومة الولايات المتحدة. وقد أبقوهم على علم بكل التفاصيل. وهذا بعض التصوُّر بأن بونو ـ فاريا وحده هو الذي تمكَّن من العمل على تحريك السفن الحربية الأميركية لحماية الثوار. قد أثارت قضية بنما جدلاً ربما ما زالت تتسرب منه قضايا سرية حتى اليوم. فروزفلت نفسه قد بدأ بكشف شيء من تلك القضايا باعتراف «علنيّ» عام ١٩١١، حيث أنه قال خلال لقاء في جامعة كاليفورنيا: «أنا مهتم بقناة بنما لأنني أنا بدأتها. ولو أنني كنت آتبعت الأسلوب التقليدي لكان الموضوع استلزم واحتاج إلى ٢٠٠ صفحة يتم تقديمها إلى الكونغرس، والمناقشات تستمر طويلاً، ولكنني آحتللت القناة وتركت الكونغرس لمناقشاته».

وهكذا فقد تسبَّبت كلمة روزفلت «أنا احتللت بنما»، بتحقيق من قبل مجلس الشيوخ. فقال نائب إيلليندا هنري. ت رايني محتجّاً: إن تصرُّف روزفلت في بنما قد خرق المعاهدة الأميركية ـ الكولومبية، والقانون الدولي.

واقتـرح قراراً بـإقالتـه. وأدى ذلك إلى جلسـات إستماع أمـام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب عام ١٩١٢، وكان الشاهد الرئيسي أمام اللجنة هنـري. ن. هـال، وهـو أحـد مـراسلي صحيفـة «نيـويـورك ورد» أو «عـالم نيويورك». وفي عام ١٩٠٨ نشرت صحيفة «العالم» قصة تصوُّر بنما كمجال للمضاربة التجارية لتحقيق وجمع الملايين من الدولارات. وقد آستهدف هذا وأثار غضب الرئيس روزفلت، الـذي كان آرتـأى تحديـد القانـون بحيث أن حكومة الولايات المتحدة تستطيع رفع الدعوى. وقد قرَّرت المحكمة بنتيجة المحاكمة توقيف الصحيفة. وهو أول قرار من نـوعه كـان يصدره لكن أثنـاء الإصغاء إلى اقتراح رايني، أكَّد هال بأن الصحيفة قد آستعدَّت بشكـل جيد للدفاع عن نفسها.

وهكـذا ألقت شهادة هـال ضوءاً جـديداً على تـورُّط روزفلت في ثورة بنما، والعمليات السرّية الأميركية هناك. وكان هال بدأ بشهادته بـإيراد بعض التصريحات التي أدلى بها الرئيس روزفلت في ٤ يناير/ كانون الثاني ١٩٠٤، دفاعاً عن تصرُّف الولايات المتحدة في قضية بنما. ووحدها الإتصالات التي جرت مع بونو ـ فاريا كانت تهدِّد مصداقية الرئيس في تصريحاته. ولكن هال تابع شهادته لإدانته، ففي المقال نفسه صرَّح روزفلت أيضاً بالقـول: ويكفي القول بأن هذا كان مشهوراً ومعروفاً. وهو أن الإضطراب الثوري الجدّي قد هيمن وخيَّم على الأرخبيل، ولكن لا يجدر وليس بالضروري الربط بين مثل هذه الوسائل العامة والمعلومات». كما كشف روزفلت أنـه في ١٦ أكتوبـر/ تشرين الأول كان قد اجتمع مع النقيب شونسي. ب. هـافري، قـائد كتيبـة المشاة الثانية والعشرين في الجيش الأميركي، وهو مدرَّب عسكري في وست بوينت؛ كما اجتمع مع الملازم غرايزون ماللية ـ برينوست مورفي، من كتية المشاة السابعة عشرة، وهو رقيب تخرج من الكلية العسكرية الأميركية، وقد ذهبـا معاً في مهمـة لمدة أربعـة أشهر، في الأجـزاء الشماليـة من فنـزويـلا وكولومبيا، وتوقفا في بنما في سبتمبر/ أيلول. وعندما تمَّ إرسالهما إلى هناك لم يكونا يعلمان شيئاً عن مهمتهما في بنما فزيارتهمـا للأرخبيـل كانت غيـر متوقَّعة أثناء عودتهما.

وبناء على أقوال روزفلت، فإن الضابطين قد علما لأول مرة أن الشعب في الأرخبيل يقوم بتخزين السلاح من أجل الثورة. وربما يتحرَّك في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، إذا تأجَّل الكونغرس الكولومبي دون إقرار معاهدة القناة. وكان هال قد آستخدم روزفلت نفسه لإثبات وجود هذين الضابطين في الأرخبيل، حيث وصعهما بأنهما «جواسيس روزفلت العسكريين». وأشار إلى أنهما كانا قد سافرا بدون بزّات عسكرية، ونزلا في الفندق المركزي في بنما من ١٦ حتى ٢٠ أيلول. وبما أن همفري ومورفي كانا ينتميان إلى نيويورك، وأن النقيب همفري كان نجل الجنرال تشارلز. ف. همفري، الذي كان قائد الجيش، والذي ما بين ١٥ ـ ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٠٣، شدَّد على أن هال تابع في شهادته، وآطلع مجلس الشيوخ على تفاصيل مهمة همفري ومورفي.

كان التقرير الخاص «مذكرة عن بنما»، الذي آستند إليه هال في شهادته، قد أعدَّته الشعبة الثانية وأصدرته في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٠٣. وكان هذا التقرير البالغ التفاصيل والدقة مثالاً ممتازاً للإستخبارات الأساسية. وكان الجزء المتعلِّق بمهمة همفري ـ ومورفي يؤكِّد نظرية هال بأن زيارتهما إلى الأرخبيل لم تكن صدفة.

وأضاف هال أن «مذكرة عن بنما» تحتوي على خرائط، رسمها همفري عن لابوكا من الجهة الجنوبية للأرخبيل، ولتلَّة أنكون، التي هي حسب قوله المركز والموقع المحدَّد الذي أُوْعِز إلى قيادة كلّ من السفينتين «ماربل هيد» و«بوسطن» بقصفه بشدَّة بالمدفعية.

إن كلّ دارس للدبلوماسية الأميركية يعرف أحداث الثورة في بنما، خصوصاً إتصالات وعلاقات أمادور وبونو ـ فاريا ولوفير، ويعرف سبب توقيت وصول السفينة «ناشفيل» إلى مرفأ كولون؛ بالإضافة إلى تصريح تيدي روزفلت «أنا احتللت بنما». ويلاحظ من الظروف الأساسية حقيقة أن الولايات المتحدة ساهمت بشكل ملحوظ في ولادة جمهورية بنما. وقد جعلت مهمة همفري ـ مورفي التجسُّسية الطريق مقطوعة أمام أية مزايدات؛

كما أبرزت مهمَّتهما طموحات إدارة روزفلت، وكشفت عن مدى تصميمها. فالبيت الأبيض كان في أوج تطورّه، ورزفلت لم يدع أية فرصة تفوته. فهو لم يعوِّل على تصادق الأحداث، على حد قول بونو - فاريا، لكنه تدخَّل وأثَّر على الأحداث، دون أن يظهر بشكل واضح. وهذا خير مثال على العمل السرّي.

لم تلعب الولايات المتحدة خدعاً قدرة من هذا النوع لحوالي خمسين عاماً، بعد قضية بنما. والسبب الوحيد في هذا هو أن الولايات المتحدة الآن تختبر قوتها بشكل صريح، متدخلةً بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، خصوصاً في البحر الكاريبي، وفي أميركا الوسطى. وفيما يتعلَّق بما يسمى بسياسة العصا الكبرى، من عهد روزفلت إلى عهد مونرو، فإن الولايات المتحدة تقوم «بإرسال المارنيز» لمعالجة الأوضاع المضطربة، مما يجعل العمليات السرية دون جدوى وغير ضرورية. وفقط بعد العدول عن هذه السياسة، وبعد موافقة الولايات المتحدة على مبدأ عدم التدخُّل، لجأت الولايات المتحدة إلى العمل السرّي، وفي الوقت نفسه واصلت الإستخبارات الخارجية الأميركية تطوّرها، وقد تجدَّدت بواسطة التكنولوجيا الجديدة والحربين العالميتين.

الجزء التاسع

درس قصير في الكتابة السرية

تغيَّرت الإستخبارات الأميركية جذرياً في القرن العشرين، ليس فقط من حيث الكم بل من حيث القيمة. بالتناسب مع التقدُّم العلمي والتكنولوجي. والتغيير من حيث القيمة كان خاصةً بخوض مجال التطوُّر في إتصالات المخابرات، والذي أصاب صناعة الرموز والشيفرة. ومن أجل فهم الدور المميَّز الذي لعبته الإتّصالات الدولية في الإستخبارات الأميركية في القرن العشرين، من المهم أن نفهم مبدأ كتابة الشيفرة؛ وهو علم الكتابة السرّية. وقد تمَّ تأليف بضعة كتب عن هذا العلم، لإرواء فضول الفضوليين أو الراغبين بالمزيد من المعرفة. ومن أشهر هذه الكتب كتاب دافيد خان بعنوان «Code breakers».

ينقسم علم الرُّموز السرّية إلى ثلاثة أقسام، ويتضمَّن ثلاثة حقول: حقل الكتابة السرّية، وهو الذي يشتمل على الرموز والشيفرة؛ وحقل تحليل الكتابة السرّية، وهو يتضمَّن علم حلّ الرموز السرّية والشيفرة؛ وأخيراً علم الكتابة الخفيّة الذي يتضمّن علم إخفاء الرسائل، وإخفاء وجودها.

ففي مجال حقل الكتابة السرّية، جعل الرسالة غير مفهومة، هناك طريقتان لاستبدال النصّ البسيط للرسالة، فإمّا أن يُستبدل ذلك النصّ بتغيير مواضع الكلمات ضمن طريقة حسابية معيَّنة، ومتفق عليها سابقاً؛ أو بواسطة الرّمز والإشارة. وهي التي تُستخدم فيها مجموعة من الرّموز والشيفرة، إستناداً إلى أبجدية الشيفرة والرّموز.

أما بالنسبة لمجال حلّ الرّموز، فإن العامل في هذا المجال يلجأ إلى أبجدية الشيفرة لحلّ رموز الرسالة. وهذان المجالان يعتمدان كثيراً على المبادىء الأساسية للحوار والرياضيات.

أما مجال إخفاء الرسائل، فهو يتضمَّن عملية إخفاء الوجود الفيزيائي للرسائل. وهو غالباً ما يُستخدم في التجسُّس. وإنه لمن المقبول أن تقوم الحكومات، وأصحاب الأعمال، بإرسال الرسائل بالشيفرة. لكن إذا ما قام أشخاص عاديّون بهذا، فإنهم يثيرون حولهم الشكّ والريبة. فالأشخاص المتورِّطون في العمليات السرّية يقومون بإخفاء رسائلهم، إمّا بآستخدام «الحبر الخفي»، أو التصوير المجهري (وهي طريقة في التطوير لا يمكن معها قراءة الرسالة إلا باستخدام العدسة المكبِّرة). أو بآستخدام الأشياء الطريفة، التي تستخدم في الهدايا، ويتمُّ إخفاء الرسائل في داخلها. فالحكومات، وعلى الأخصّ القوات المسلَّحة، قد تلجأ إلى إرسال الرسائل بوسائل تقنية متعدِّدة. منها مثلاً عملية إرسال الرسائل باللاسلكي. وفي كل الأحوال فهي تلجأ إلى آستخدام الرّموز والشيفرة.

فعملية تغيير مواضع الكلمات، كما أسلفنا، مثلاً، تتضمّن تغيير أمكنة الكلمات في النصّ البسيط للرسالة بشكل منظَّم، وضمن أُسس متَّفق عليها سابقاً. فعملية تنظيم كلمة شيفرة في رسالة، تصبح كما هو موجود في الرسم (رقم ٩ ـ ا). ويصبح لدينا رسالة أبجدية الشيفرة موزَّعة على خمسة أعمدة. ويتمّ التقليب في مواضع الحروف على أساس التقليب بين الأعمدة الخمسة، والأسطر الخمسة؛ تبعاً للمفتاح الرقمي لأحرف الشيفرة ما بين ١ ـ ٥. كما يبدو في الرسم (رقم ٩ ـ ٢). ولهذه الشيفرة أبجدية موزَّعة يعرفها جميع الذين يريدون إستخدامها.

وبمعرفة المفتاح يمكن قراءة رسالة الشيفرة عبر الأعمدة والسطور. كما يمكن إستخدام أطول وأكبر للرسائل الأطول والأكبر.

ومن اليسير اكتشاف عملية التقليب في الكلمات، لأن مُرسل الرسالة يعتمد على المبادىء الأساسية للحوار العادي في تقليب كلمات النصّ

البسيط. ولكن هذا أيضاً يعطي الرسالة مناعة وحصانة، يمكن معها تجنُّب مشكلة حلّ رموز الشيفرة. وفي ظل بعض الظروف قد لا تبقى محتويات الرسالة مخفية وسرّية إلى الأبد. ففي أرض المعركة، مثلاً، يمكن أن تبقى الرسالة سرّية إلى أن يتمّ تنفيذ العمل، والذي ربما يتعدى الساعة. وفي مثل هذه الظروف فإن الأولوية للتبسيط. ولا تحتاج رسالة الشيفرة، التي تكون مواضع الكلمات فيها مقلوبة، لأكثر من قطعة ورق مع المفتاح الرقمي. بحيث يمكن التَّوصُّل إلى قراءتها بكل سهولة وسرعة وبأقلّ مستوى وقدر من الخطأ. وإذا ما تمّ تبديل المفاتيح الرقمية كل ساعة أو كل يوم، أو مع إرسال كل رسالة، فإن عملية التقليب في مواضع الحروف والكلمات تؤدِّي مهمتها على أكمل وجه.

وعملية التقليب في مواضع الكلمات تكون خدعة شيطانية عندما تستخدم في رسالة مكتوبة بالرمز أو بالشيفرة.

أما الكتابة بالرّموز والشيفرة، فهي عملية كتابة بديلة للرسالة العادية ذات النصّ البسيط؛ باستخدام أحرف الشيفرة لكتابة النصّ ذاته. بحيث يتمّ آستبدال مجموع الأحرف والكلمات بكاملها بأحرف وكلمات مصوغة من أبجدية الشيفرة. وهناك ثلاثة أنواع من الكتابة بالرمز والشيفرة، هي: الأبجدية المفردة، والأبجدية المتعددة، والرّمز. أما الأبجدية المفردة في الكتابة السرّية بالشيفرة فهي تُستخدم فقط في كتابة سرّية لنصوص الرسائل بالشيفرة. وما أن تصبح هذه الأبجدية ثابتة، ولا يجري أي تعديل في صفات الحوار، وخصوصاً من حيث الأحرف الصحيحة والمعتلّة، فإن من السهل جداً حلّ رموزها. وقد كان لعملية اللجوء إلى استبدال الحروف تأثير كبير على الإيحاء، باستنباط ألعاب مثل لعبة تركيب الحروف أو الصور المبعثرة. ولهذه الأبجدية أحرف هي نفس أحرف الأبجدية اللاتيئية، ولكن مواضعها من حيث الترتيب تختلف عن تلك الأبجدية. وتعتمد الأبجدية المفردة في عملية التقليب على مبدأ ٥ أعمدة ضرب ٥ أسطر. وتعتمد أيضاً على القيمة الرقمية لكل حرف، بحيث يمكن أن تكتب الرسالة بالأرقام البديلة للحروف. لأنه إذا

ما اقتصرت الأبجدية في الشيفرة فقط على خمسة أرقام، فإنه يصبح من المتطوِّر جداً حلّ رموزها؛ لكن بهذه الطريقة، طريقة أن لكلّ حرف رقماً بديلاً، فإن هذا يسهِّل المهمَّة كثيراً.

وآخر الأنظمة المعقَّدة للكتابة بالشيفرة، والذي ظهر مؤخَّراً في العالم، هو نظام أبجدية سيزار. وهو من أشهر أنظمة الكتابة بالشيفرة اليوم. حيث أن الأبجدية في هذا النظام تبدأ من حرف آخر غير الحرف الأول في الأبجدية العادية وتستخدم الحروف مواضع الحروف في الأبجدية العادية.

وعلى الرغم من الطرق المتعدِّدة لاستخدام أبجدية سيزار، وما توفِّره من عناصر الأمان، فإن هكذا نوع من تبديل مواضع الكلمات، دفع بالعاملين على الكتابة بالشيفرة إلى أن يُدركوا ضرورة استخدام أكثر من اللغة. وهو الأمر الذي يؤمِّن مزيداً من الأمان والسلامة. ولذلك ابتكروا الأبجدية المتعدِّدة للكتابة بالشيفرة.

تعتمد تقنية الكتابة بالشيفرة على مبدأ الشيفرة المكتوبة على أسطوانات الكمبيوتر بنظامها المعروف. وقد يكون هذا النظام من التعقيد بحيث لا يمكن كسره أو فهمه. ولكن هناك عناصر أخرى لها دورها في أداء هذه المهمّة، ألا وهي قابلية التحرُّك والحركة لدى هذا النظام. فالنظامان اللذان يعتمدان إما بطاقة الشيفرة، وإما الأسطوانة، يمكن استخدامها بسهولة ويُسر، إذ أن شيفرة الأسطوانة، أو شيفرة البطاقة، وضعت في القرن الخامس عشر أو السادس عشر. فشيفرة الأسطوانة، التي يعود تاريخها إلى عام ١٤٦٦، نتجت عن إتفاقية عقدها بليز دو فيجنير. وهي تحتوي على المفاهيم الأساسية للأبجدية المتعدِّدة للشيفرة، ولا زالت تُستخدم حتى الوقت الحاضر.

ونظام أسطوانة البرتي للشيفرة، يتضمن أسطوانتين مع دائرتين مختلفتين، الصورة (٩ ـ ٧). أما الدائرة الصغيرة الأحرف فهي مثبتة فوق الدائرة الثانية ذات الأحرف الكبيرة، بحيث يمكن إدارتها فوق رفيقتها.

وتنقسم كل دائرة إلى أجزاء متساوية، بحيث تتم الإستعانة بالأسطوانة ذات الأحرف الكبيرة لقراءة النصوص البسيطة للرسائل. وتتمّ قراءة الرسائل

المرموزة، مع الإستعانة بالأسطوانة الصغرى التي تحتوي على مفاتيح قراءة الشيفرة، والكلمات الأساسية لقراءة الرموز. وهذا ما يؤدّي إلى آستخدام أبجديات متعدِّدة في قراءة الشيفرة. ولكلّ رسالة بالشيفرة حلّ بواسطة رسالة بالأحرف البسيطة.

وتتمتع شيفرة ساحة فيجنير بنفس كفاءات الأبجدية الأخرى التي تستخدم في الشيفرة. حيث أن الأحرف الأساسية يتمّ تنضيدها على التوالي، وفي نفس نظام الأبجدية وتتابع حروفها. ويتم حلّ رسائل الشيفرة بالإستعانة بالأحرف المفاتيح أو الجمل المفاتيح. وهذا ما يحدِّد أية أبجدية يتوجَّب استخدامها، وكيفية ذلك. بحيث تشكل الحروف الأساسية في الكلمة المفتاح دليلاً، يُرشد قارىء الشيفرة إلى الأعمدة التي يتوجَّب عليه العودة إليها لقراءة الكلمة المناسبة، الموجودة في نصّ الرسالة. وهكذا، ومع تشعُّب أبجديات الشيفرة وطرائقها، يجب أن يتمتع قارىء الشيفرة بالكثير من الخبرة والمعرفة، لتجاوز هذا الخداع في الرسائل. وهو الأمر الذي يتطلب ساعات طويلة من العمل.

كذلك فإن الأبجدية المتعدِّدة تعود إلى القرن الخامس عشر، مع أبجدية البرتي. وقد انقضت كذلك ثلاثة قرون على هاتين الأبجديتين، قبل أن يتمكن طوماس جيفرسون من آبتكار آلة الشيفرة، في الصورة (رقم ٩ ـ ٩). وربما حصل ذلك عندما كان يتولّى منصب وزير الخارجية بين عام ١٧٩٠ و ١٧٩٣. وتتضمّن آلته ستة وعشرين دولاباً خشبياً. وقد حُفِرت الأحرف الأبجدية على الدائرة المحيطة لكل دولاب وتم جمع الدواليب بواسطة محور أساسي، مما يعطي الدواليب شكل الأسطوانة. ومن أجل حلّ رموز الشيفرة، تتم إدارة الدواليب بحيث تؤلِّف كلمات وعبارات سهلة يمكن قراءتها. وهذه السطور هي بعددالأحرف الخمسة والعشرين. وبذلك تكون الرسالة المرموزة مكتوبة بنفس طريقة العمل على الأسطوانة. ويتم وضع الرسالة فوق الأسطوانة، وتدار الدواليب حتى تتوافق مع الأحرف الموجودة على الأسطوانة. ولكن ولسببٍ أو لآخر، بقيت آلة جيفرسون طيّ

الإهمال والنسيان مدّة تزيد على القرن. حتى أُعيد آكتشافها وآستخدامها من جديد في مضمار آلات الشيفرة المعاصرة. والفارق الوحيد بين آلة جيفرسون والآلات الحديثة، هوأن آلات الشيفرة اليوم تُدار بواسطة دماغ الكتروني مزوَّد بالكلمات ـ المفاتيح، مما يسمح للدواليب بإخراج نسخة مطبوعة بواسطة الآلة الألكترونية. وتبعاً لما يقوله دافيد خان فإن جيفرسون يستحق لقب «والد الكتابة الأميركية للشيفرة».

في الوقت نفسه آستمرَّت الأبحاث لإيجاد آلة للشيفرة، وأبجدية أكثر أماناً وسلامة وملاءمة. ومن بين الأنظمة المبتكرة الشيفرة الصادقة (١٨٥٤)، الذي كان البريطانيون هم أول من استخدمه. وقد احتفظ هذا النظام بكثير من المميّزات، حتى أنه آستمرَّ قيد الاستعمال حتى في أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان السبب في نجاة اللوتانيت جون ف. كينيدي. حيث أن خفر السواحل الكنديون كانوا قد شاهدوا سفينة كينيدي تغرق في منطقة سولومون، فاستخدموا نظام الشيفرة الصادقة. وطلبوا النجدة، وقادوا فريق الإنقاذ حتى تم إنقاذ كينيدي وطاقم سفينته من خلف الخطوط اليابانية.

ولأنه أبجدية متعدِّدة، فإن نظام الشيفرة الصادقة (الصورة ٩ ـ ١٠) كان له حسناته. فقط كان سهل الإستخدام، وصعب الحل. وهو لا يتطلب الكثير من الأدوات، سوى قلم وورقة وقائمة بالكلمات أو العبارات ـ المفاتيح. ونفس الأبجدية يتم آستخدامها في النصوص البسيطة للرسائل، في نصوص الشيفرة. بالإضافة إلى ذلك، يضيف أسلوب الشيفرة الصادقة درجة أخرى من الصعوبة على عملية حلّ رموز الشيفرة، بحيث يصبح من الصعب إختلاط الرسالة أو التباسها برسالة أخرى ويتمّ استعمال الأبجدية المستخدمة في الشيفرة عادةً على أساس قاعدة ٥ × ٥ أو استناداً إلى لوح الإستفسار. ولكن الذي يحلِّل رسالة بواسطة الطريقة التي نتحدث عنها، يستطع حلّ رموز رسالتين في نفس الوقت في داخل الأعمدة والسطور. بحيث تتمّ قراءة الرسائل من اليمين إلى اليسار، فيما إذا ما كانت في نفس السطر. كما تتمّ قراءتها من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس، إذا كانت في نفس العامود.

بعد وصول الرسالة عبر التليغراف، أو بواسطة الكابل البحري، لا تعود هناك ضمانة تكفل سلامة الرسالة مهما كانت مموهّة من أن يُعرف مضمونها. ولهذا تلجأ الحكومة إلى الرّموز والشيفرة. وكُتب الرّموز والشيفرة هامّة جداً، ويجب الإحتفاظ بها في أماكن آمنة، ولكن هذا لا يُشكّل عائقاً أمام دوائر الحكومات، ولا أمام المهمّات فيما وراء البحار. فالرّموز هي أشدّ أماناً من الشيفرة المنوَّعة، المكتوبة بالأبجدية المبسَّطة. وهو الأمر الذي يجعل التقاط موجة الرسائل صعباً جداً.

وفي الواقع العملي يتوجب على محلّل الرسائل المرموزة، لكي يتمكن من قراءة رسالة بالشيفرة، أن يجمع كتاباً من آلاف الكلمات، بالإضافة إلى أنظمة الشيفرة، التي ترتكز على عشرين نوعاً من تغيير وتبديل الأحرف الأبجدية بحيث أن حلّ مثل هذه الرسائل يتضمَّن قيمة كبيرة بالنسبة للتجارة، وكسباً كبيراً للوقت.

ويوجد نوعان من الرّموز. حيث أنه يوجد في كتاب الرموز (الصورة ٩ ـ ١١)، وهو كتاب الرّموز لجهة واحدة، رسائل مبسَّطة، ومقاطع وكلمات وعبارات منسَّقة تبعاً للنظام الأبجدي، إلى جانب مجموعة من الرموز المنسَّقة بنظام أبجدي ورقمي. وهناك رموز الجهتين (الصورة ٩ ـ ١٢)، حيث يوجد فيها قائمتان: الأولى للنصوص المبسَّطة، والأخرى للرّموز المقابلة لها.

ولقصة الرّموز والشيفرة وعملية حلّها تاريخ طويل. ولكن ما أن اعتمدتها الإستخبارات الأميركية، حتى أصبحت أكثر جدوى وفعالية. فأنظمة الشيفرة والرّموز شجَّعت على الدرس والبحث في مجال الكتابة السرّية، التي طبَّقتها الإستخبارات الخارجية الأميركية في العصر الحديث.

1	*2*	*3*	*4*	*5*
t	h	i	s	i
s	a	c	o	n
f	i	d	e	n
t	i	a	l	c
i	p	h	e	r

Figure 9-1 شيفرة التحويل ٩ ـ ١

W	*O*	*R*	*L*	*D*
t	h	i	s	i
[illegible]	a	c	o	n
[illegible]	l	d	e	n
[illegible]	i	a	l	c
i	p	h	e	r

Figure 9-2. (مع كلمة السر) شيفرة التحويل ٩ ـ ٢

	1	*2*	*3*	*4*	*5*
1	a	b	c	d	e
2	f	g	h	i j	k
3	l	m	n	o	p
4	q	[illegible]	s	t	u
5	v	w	x	y	z

Figure 9-3 القاعدة المربعة ٩ ـ ٣

	E	*A*	*R*	*T*	*H*
W	p	l	a	n	e
O	t	b	c	d	f
R	g	h	i j	k	m
L	o	q	r	s	u
D	v	w	x	y	z

Figure 9-4. ٩ ـ ٤ القاعدة المربعة (مع كلمة السر)

p:	*a*	*b*	*c*	*d*	*e*	*f*	*g*	*h*	*i*	*j*	*k*	*l*	*m*	*n*	*o*	*p*	*q*	*r*	*s*	*t*	*u*	*v*	*w*	*x*	*y*	*z*
C:	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C

I came. I saw. I conquered.

LFDPH LVDZL FRQTX HUHGA

Figure 9-5. ٩ ـ ٥ أبجدية القيصر

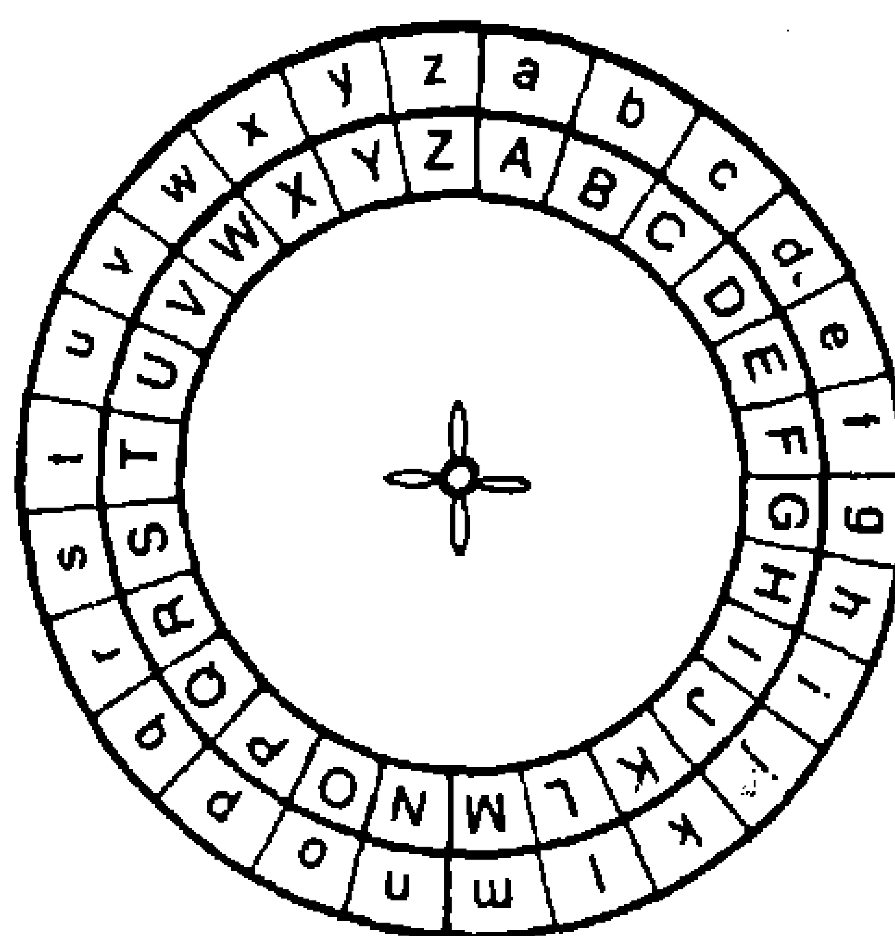
keyword: JULIUS CAESAR

p:	*a*	*b*	*c*	*d*	*e*	*f*	*g*	*h*	*i*	*j*	*k*	*l*	*m*	*n*	*o*	*p*	*q*	*r*	*s*	*t*	*u*	*v*	*w*	*x*	*y*	*z*
C:	J	U	L	I	S	C	A	E	R	B	D	F	G	H	K	M	N	O	P	Q	Z	Y	X	W	V	T

I have crossed the Rubicon.

REJYS LOKPP SIQES OZURL KHWW

Figure 9-6. ٩ ـ ٦ ، أبجدية القيصر (مع كلمة السر)

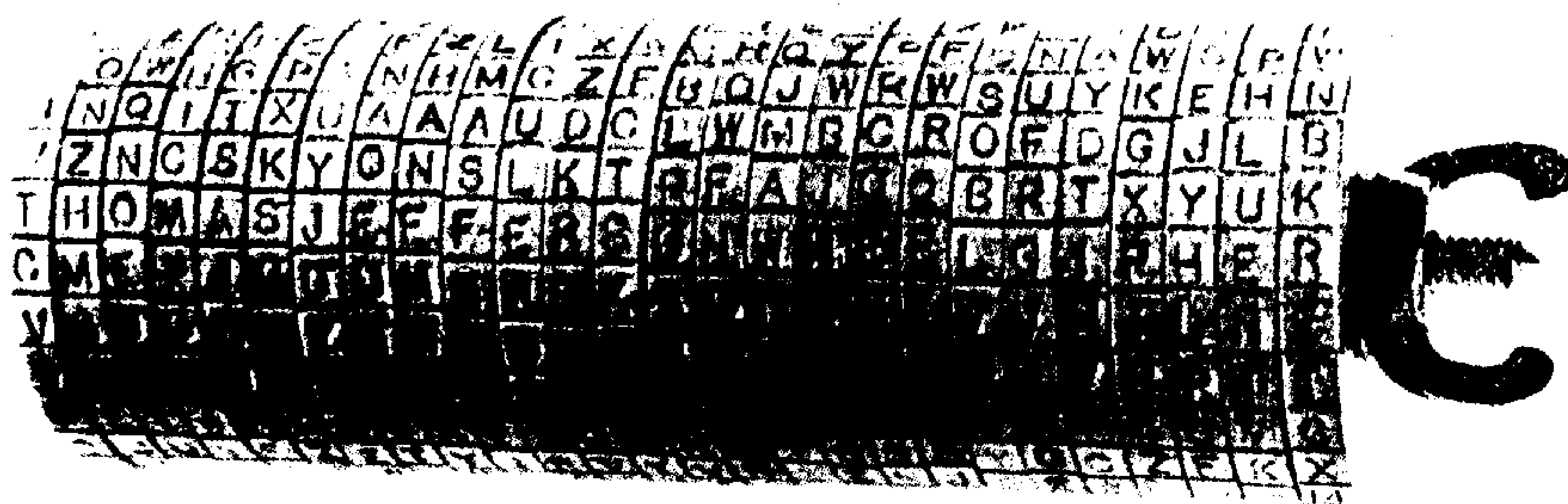


٩ ـ ٧

Figure 9-7 أسطوانة الشيفرة (أسطوانة البرتي)

a	b	c	d	e	f	g	h	i	j	k	l	m	n	o	p	q	r	s	t	u	v	w	x	y	z
B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A
C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B
D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C
E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D
F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E
G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F
H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G
I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H
J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I
K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K
M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L
N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M
O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N
P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O
Q	R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P
R	S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q
S	T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R
T	U	V	W	X	Y	Z	A	B	Ç	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S
U	V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T
V	W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U
W	X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V
X	Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W
Y	Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X
Z	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	N	O	P	Q	R	S	T	U	V	W	X	Y

٩ ـ ٨ مربّع فيجنيري Figure 9-8.



٩ ـ ٩ دولاب طوماس جيفرسون في آلة الشيفرة .Figure 9-9

w	a	s	h	i j
n	g	t	o	b
k	f	e	d	c
l	m	p	q	r
z	y	x	v	u

Keyword: WASHINGTON

Plaintext:	The nation's capital								
Encipherment:	*th*	*en*	*at*	*io*	*ns*	*ca*	*pi*	*tx*	*al*
	OS	KT	SG	HB	TW	FI	RS	ES	WM
Cipher text:	OSK	TSG	HBT	WFI	RSE	SWM			

Figure 9-10. الشيفرة المتعادلة ٩ ـ ١٠

Plaintext	CODE GROUP
cab	YABC
cabal	YBCD
cabin	YCDE
cable	YDEF
cache	YEFG

Figure 9-11. رموز الجهة الواحدة ٩ ـ ١١

encode:

Plaintext	CODE GROUP
cab	FZMH
cabal	CBTJ
cabin	VRLL
cable	APKX
cache	QCCG

decode:

CODE GROUP	*Plaintext*
APIV	*minister*
APJW	*Washington*
APKX	*cable*
APLY	*toward*
APMZ	*however,*

Figure 9-12. رموز الجهتين ٩ ـ ١٢

الجزء العاشر

الاستخبارات تمضي إلى الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨

مع آندلاع الحرب العالمية الأولى، برز قُرَّاء رسائل الشيفرة للعب دور أعطاهم مكان النجومية في إنتاج الإستخبارات. فقد مكّن اللاسلكي قادة الجيوش من قيادة جنودهم على نطاق أوسع بكثير من السابق، بحيث أن المعركة كانت تبدو وكأنها رقعة شطرنج عملاقة. وكذلك وفَّر للعدو فرصة التدخل، وآلتقاط كلِّ الرسائل التي يتمّ بثها. فمع التليغراف كان يتوجَّب على العدو أن يتسلَّل إلى خلف الخطوط لوصل خطّ بالشبكة من أجل التنصُّت. ولكن مع وجود اللاسلكي، أصبح بإمكان أي شخص أن يستمع من إي مكان كان. وحتى ضبّاط سلاح الإشارة، الذين كانوا يستخدمون التليغراف اعترفوا بخطر آلتقاط المكالمات، وضرورة تأمين أمن الكتابة السرّية. وإذا ما كان التليغراف قد شجَّع تطوير الكتابة السرّية، فإن اللاسلكي قد شجَّع على تطوير مهنة محلّل الرسائل السرية، والتي سيطرت لفترة طويلة.

أمَّن اللاسلكي سيلاً ثابتاً من الإتصالات بين الأعداء، خلال الحرب العالمية الأولى مما مكَّن محلليَ الرسائل من حلّ معظم الرّموز الموجودة، والشيفرات، وزوَّدوا أصحاب القرار بالمعلومات اللازمة في ذلك الحين. فقد تمكَّن محللو الرسائل الإنكليز من آلتقاط الرسائل التي كشفت تواطؤ الألمان مع الثورة الإيرلندية، مما أدى إلى إعدام السير روجر كايزمنت بتهمة الخيانة. وتعرِض إحدى رسائل الشيفرة، التي تمّ إلتقاطها، قصة أشهر جاسوسة في التاريخ، ألا وهي ماتاهاري. أما محلِّل الرموز الفرنسي جورج

بـاتفـان فقـد فَقَـدَ ثـلاثيـن كيلوغـرامـاً من وزنـه فـي غضـون ثـلاثـة آشهر، بينما كان يحاول التوصّل إلى حلّ أرقى نظام من أنظمة تحليل الشيفرة في ذلـك الحين. وقد تـوصَّل إلى ذلـك في الوقت المنـاسب، حيث تمكّن الحلفاء من صد الهجوم الشامل الألماني الأخير في يونيو/ حزيران ١٩١٨. وبمقدار فعالية هذه المساهمة، وبمقدار فعالية برقية زيمرمان، فإنهما كانا معاً من إنجاز المحلّلين للرسائل السرّية، وخير مثال على تأثير الإستخبارات على التاريخ.

وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩١٧. أرسل وزيـر الخارجيـة الألماني زيمرمان رسالة مـرموزة إلى الـوزير الألمـاني في مكسيكو هنـريك. ج.ف. إكهاردت. حيث قام زيمرمان بإبلاغ إكهاردت أن ألمانيا قرَّرت القيام بهجوم كاسح بالغوّاصات في الأول من فبرايـر/ شباط. وهـو تصرُّف قـد يؤدي إلى آندلاع الحرب مع الولايات المتحدة. وأُبلغ إكهاردت بأن يطلب التحالف مع مكسيكو، مقدِّماً توضيحـاً بأنهـا ستستعيد أراضيهـا في تكساس ونيـومكسيكو وأريزونا. وبتقديم مثل هذا العرض المغري، كـانت ألمانيا تخاطر مخاطرة كبيرة وإنما محسوبة.

كانت ألمانيا قد أعلنت عن حرب الغوّاصات في فبراير/ شباط ١٩١٥. وقد أنشأت منطقة حربية حول الجزيرة البريطانية، مهدِّدةً بإغراق جميع سفن العدو، تجارية كانت أو حربية، وفي ذلك المكان. ولكنهـا آنسحبت بسبب احتجـاج الرئيس فـودروف ويلسون. فقـد صرّح ويلسـون بـأنـه سيقتصّ من الألمان بدقّة بالغـة، إذا فُقِدت سفينـة أميركيـة، وأُزْهِقت روح أيّ أميركي. وأصـرّ على أن تحـافظ الغـوّاصـات على نفس القـوانين التي تتَّبعهـا السفن الحربية مع سفن الشحن. ومن بينها ضرورة الحفاظ على حياة جميع الرُّكاب من غير المقاتلين على متن السفن التجارية، وسفن نقل الركاب. وعلى مدى سنتين من ذلك التاريخ كان حادث إغراق سفينـة نقل الـركاب عبـر المحيط «لوزيتانيا» من أهم الحوادث التي وقعت. ولكن ألمـانيا احتفـظت بالسـلاح الأخير لآخر لحظة.

وفي عام ١٩١٧، قرَّرت ألمانيا أن ثمن عدم حياد الولايات المتحدة كان مرتفعاً جداً. حيث لاحظ قادتها أن مفهوم ويلسون لحق الحياد «وحرّية البحار»، إنما يُعطي الحلفاء مجالاً للإستمرار في الحرب، واستباقا لانهيار الحكومة القيصرية في روسيا، ومع رؤيتهم للخطر المتزايد حتى بعد الهزيمة في فرنسا وأنكلترا، قرَّر القادة الألمان التحضير لشنّ هجوم واسع في ربيع ١٩١٧. وحتى لو دخلت الولايات المتحدة الحرب، فقد أعتقد القادة الألمان بأن اللعبة تكون قد آنتهت قبل أن تتمكّن الولايات المتحدة من إرسال قواتها إلى أوروبا. وفي الوقت نفسه، كان على الغوّاصات الألمانية أن تحرم الحلفاء من المواد الغذائية والإمدادات في الساعات الأخيرة الحرجة. ومن أجل توجيه هذه الضربة القاضية، كانت ألمانيا تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها أكثر خطراً في بقائها على الحياد، من دخولها كطرف في الصراع.

ولكن للتأكُّد فقط، ولتأخير الأميركيين وإعاقتهم، اقترحت ألمانيا التّحالف مع مكسيكو. فالعلاقات بين الولايات المتحدة ومكسيكو كانت متوتِّرة منذ عام ١٩١٣، على أثر أحداث الثورة المكسيكية. فويلسون كان قد تدخل في فيراكروز عام ١٩١٤، وعندما أرسل زيمرمان رسالته، كان الجنود الأميركيون بقيادة الجنرال جون. ج. بيرشنيغ في شمالي مكسيكو يطاردون الثائر المكسيكي فرنشيسكو «بانشو» فيلا. وكانت ألمانا قد قامت بتحرُّك سياسي سرّي في الولايات المتحدة وفي مكسيكو لبعض الوقت، داعمةً ومؤيدةً الزعماء والقادة الأميركيين، الذين كانوا ينتقدون «سياسة الترتُّب» الذي كان يتّبعها ويلسون، ومحاولةً إثارة الإضطرابات في المناطق الحدودية. وعندما استلم فينو شينو كارانزا روز السلطة في مكسيكو، قامت ألمانيا بآستغلال نزعته الوطنية العادية للأميركيين. وحينها أرسلت برقية زيمرمان إلى مكسيكو.

ولكن الألمان لم يكونوا يعوِّلون على حقيقة أن البريطانيين سيقرأون بريدهم الدبلوماسي. والحقيقة أن البريطانيين كانوا قد حصلوا على نسخة من برقية زيمرمان حتى قبل وصولها إلى إكهاردت، ولكنهم لم يتمكّنوا من حلّ

الرسالة بكاملها؛ إنما آعتقدوا من ظاهر الرسالة أنها قد تعني جرّ الولايات المتحدة إلى الحرب. وكان البريطانيون قد عملوا جاهدين لإحراز هذا النجاح. فمع بداية الحرب، كانوا قد بادروا إلى قطع أغلبية الكوابل البحرية، التي تصل بين ألمانيا وسائر أنحاء العالم مرغمين ألمانيا على الإتصال عبر الكوابل التي تمرّ عبر الجزيرة البريطانية، أو عبر اللاسلكي. وبالتالي أصبح من اليسير على محلّلي رسائل الشيفرة البريطانيين التقاط معظم الرسائل الألمانية الدولية، وكذلك الاتصالات اللاسلكية الألمانية لقيادة العمليات العسكرية. وقد تولّت البحرية البريطانية مهمّة حلّ الرّموز والشيفرة الألمانية، بأن كرّست لذلك فريقاً صغيراً من محلّلي الشيفرة، في الغرفة رقم ٤٠ في مبنى القيادة البحرية القديم. وقد تمكن هذا الفريق، عام ١٩١٧، من آلتقاط ثمانمائة رسالة لاسلكية، وسبعون رسالة تلغرافية. وهكذا بقي استخدام الفرقة رقم ٤٠ كمقرّ لقيادة العمليات. وخلال الحرب العالمية الأولى، تمكّنت الفرقة رقم ٤٠، بقيادة السير ألفرد إيوينغ، ومن ثم بقيادة الأميرال وليم ريجينالد هال، من حلّ خمسين ألف رسالة لاسلكية ألمانية.

وهكذا، فإن رسالة زيمرمان كانت خطيرة جداً، ولكن الأدميرال هال لم يُبْدِ أية ردة فعل عليها فوراً. ولجأ إلى ما لم يكن من طرق مهنة الإستخبارات. إذ كيف يمكنه آستخدام المعلومات بدون أن يفتضح أمر مصدرها؟ فإذا ما اكتشف الألمان بأن البريطانيين توصّلوا إلى حلّ رموزهم، فإنهم سوف يغيّرونها. وهكذا يضيع مصدر هام جداً للمعلومات. ولم يكن هال يريد الحفاظ على طاقمه من محلّلي رسائلها الشيفرة فحسب، بل إنه فضّل التعرُّض لموقف حرج جداً مع الأميركيين.

كانت النسخة الأصلية لرسالة زيمرمان قد أرسلت تحت الرمز الرقمي «٠٠٧٥»، وقد تمَّ إرسالها من برلين إلى السفير الألماني في واشنطن جوهان فون برنشتورف، لكي يقوم بدوره بإبلاغها إلى إكهاردت في مكسيكو وكان يجب إرسالها بواسطة القناة الدبلوماسية، التي أقامها الرئيس ويلسون لبذل الجهود من أجل السلام. ولا شك في أن غضب ويلسون من محتوى الرسالة كان سيتمّ إستيعابه بإلقاء اللائمة على الاستغلال لطرق الإتصالات، وبأن

الألمان قد أفشلوا مساعيه من أجل السلام. لأن الآخرين يعدُّون العدّة لحلّ عسكري. ولكن كان عليه أن يواجه حقيقة أن «الفرقة رقم ٤٠» كانت تَطَّلِعُ على البريد الدبلوماسي للولايات المتحدة أيضاً.

في ظل هذه الظروف، لم يفصح هال عن وجود الرسالة لوزير الخارجية أرثور بلفور حتى الخامس من فبراير/ شباط. وربما كان يأمل عندما فعل ذلك أن يتسبَّب بتجديد ألمانيا لحرب الغوّاصات، بإعلان أميركي للحرب، لا تكون الفرقة رقم ٤٠ عرضةً للشبهة فيه. أو لربما أنه آعتقد بأن الأميركيين تمكَّنوا من حلّ الرّموز الألمانية. ولكن هذا لا يعني الأميركيين المسؤولين عن تحليل الشيفرة من المسؤولية. ولاحظ هال أخيراً أنه لكي يتخلص من ورطته، عليه أن يطلب نسخة من برقية زيمرمان، على الشكل النهائي الذي تسلَّمه إكهاردت من برنشتورف. ولحسن حظ هال، تمكن عميل بريطاني من الحصول على نسخة من مكتب التليغراف في مدينة مكسيكو. وأكثر من ذلك، فإن برنشتورف كان قد كتب الرسالة برموز أسهل، لأن قائمة الرموز «٠٠٧٥» لم تكن بحوزة إكهاردت. وهكذا أصبح بإمكان هال وضع نصّ يمكن أن يشكّل خطراً على العلاقات الإنكليزية ـ الأميركية، ولا يُعرِّض نشاطات الفرقة رقم ٤٠ في حل الرموز للخطر. وفي ٢٢ فبراير/ شباط، قام الوزير بلفورد والأدميرال هال بتسليم نسخة من برقية زيمرمان إلى والتر هاينز باج، السفير الأميركي في لندن.

وفي عضون بضعة أسابيع، دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا. فلم تكن برقية زيمرمان وحدها التي تسبَّبت في دخول الولايات المتحدة الحرب، وقد تكون الولايات المتحدة دخلت الحرب بدونها. ولكن إستناداً إلى أقوال باربارة تاتشمان أن مفعول تلك البرقية لها وتأثيرها، أضاع آخر تمسك لويلسون بالحياد: «لقد جرَّدت ويلسون من دعامة الرأي العام التي كانت تدعم نضاله من أجل الحفاظ على حياد الولايات المتحدة». وبعد منتصف مارس/ آذار (١٩١٧)، لم يعد أمام ويلسون ما يستند إليه.

وهكذا فقد كانت مساهمة الفرقة رقم ٤٠ في حلّ رسالة من رسائل العدو، هي التي دفعت بالولايات المتحدة إلى غمار الحرب العالمية الأولى. . . ولم يكن لأي عمل آخر، من أعمال تحليل الرموز والشيفرة، تأثير كبير بمثل هذا القدر، أو آنعكاساتٍ بهذه الضخامة. فلم يكن حتى ذلك التاريخ، قد حصل عمل على رسالة سرّية أدّى إلى مثل هذا التغيير في مجرى الحرب. فمحلّلو الرموز أمسكوا الهنيهات بسيطة بمجرى الأحداث والتاريخ. ولسخرية القدر أن يكون هال هو الذي تمكن من اللعب بمجرى الأحداث، وليس زيمرمان، الذي كان في تلك الفترة هو الصانع الحقيقي للتاريخ.

وقد أثبتت سمعة هال مستوى فائقاً من الذكاء في العمل وحلّ المعضلات. فهو أمسك بمعلومات خطيرة من أحد صانعي السياسة بشكل يجعلها في خدمته دائما. والواقع أنه استغرق من الوقت حتى ٩ فبراير/ شباط حتى تمكّن من إعادة تركيب البرقية، بما في ذلك المقاطع الأشد حساسية، والتي تحتوي على النيّة بإبعاد الولايات المتحدة. لكن هال لم يقم بإبلاغ وزارة الخارجية ولا رئاسة الوزراء بوجود الرسالة، لمدة تقارب ثلاثة أسابيع. ولا قام بإنذار عمليات الأسطول حول نيّة ألمانيا بشنّ حرب بالغوّاصات. ومن جهة أخرى لا شك في أن بلفور قد أدَّب هال على عدم إبلاغه بالأمر باكراً، أما بلفور، فمن جهته لم يبادر إلى أيّ تحرُّك حتى قام هال بتسليمه المستند. وكان واضحاً أن للولايات المتحدة لن تبادر إلى القيام بأي عمل بدون دفعة.

فإن الولايات المتحدة لم تتمكّن من حل الرسالة وحدها على ما يبدو، حتى ولو أنها كانت قد حصلت على النسخة الأساسية لبرقية زيمرمان، التي وصلت إلى برتشتورف بصيغة مرموزة. ويبدو أن الكفاءة الأميركية في تحليل الشيفرة والرّموز لم تكن كافية. وعلى الرغم من دخول الولايات المتحدة الحرب بمؤسسة إستخبارات غير جديرة، فقد بادرت إلى آستخدام التجسُّس الخارجي والإنقلاب. فبين العام ١٩١٤ والعام ١٩١٧، حاولت الدول المتصارعة، وعبر الحملات الإعلامية والعمل السرّي، التأثير على سياسية

سمعة الولايات المتحدة، مدَّعيةً بأنها أكبر الدول المنتجة زراعياً وصناعياً، وأنها ليست في حالة حرب. وهكذا كفَّ الحلفاء، وهم المستفيدون الرئيسيون من الإنتاج الأميركي، عن الحملات الإعلامية ورأوا أن لا فائدة من الأعمال المزعجة. لكن القوى الرئيسية ركَّزت على العمل السرّي.

وفي أغسطس / آب ١٩١٥، علم الأميركيون بأن ألمانيا والنمسا تخطّطان لحملات إعلانية وهجمات وأعمال تخريب داخل الولايات المتحدة، وذلك بعد أن نسي الملحق التجاري الألماني الدكتور هنريك ألبرت حقيبته الصغيرة في سيارة أجرة في نيويورك، فالتقطها أحد عملاء جهاز الإستخبارات. ومن ثم قام البريطانيون بمصادرة البريد الألماني، الذي كان يتم نقله على متن سفينة الركاب عبر الأطلسي أس. أس. روتردام. وقد أسفرت هذه العملية عن ثبوت تورُّط كلّ من سفير ألمانيا برنشتورف، والسفير النمساوي قسطنطين دومبا، والملحق العسكري الألماني فرانزفون بابن، والملحق البحري كارل بوي إد، فقد أتوا جميعهم إلى وزارة الخارجية والدهشة تستولي عليهم من حقيقة أن الألمان كانوا خطرين. وبعد ذلك أصبحت وزارة الخارجية الأميركية، وعبر مكاتبها في القنصليات، تزيد من آهتمامها بشؤون الإستخبارات والإستخبارات المضادّة في كل أميركا، وتدير جميع أجهزة الإستخبارات الأميركية. ومع نهاية العام طلبت الولايات المتحدة إستدعاء فون بابن وبوي إد وغيرهما من العملاء، مبرزةً الأدلّة بأنهم عملاء ألمان، وقد تآمروا مع غيرهم مثل النقيب فرانز فون رنتليف لإعادة السلطة إلى الديكتاتور المكسيكي فيكتوريانو هويرتا، والذي أحضروه إلى الولايات المتحدة من منفاه في إسبانيا. وحتى قبل أن يُذاع أمر برقية زيمرمان، فإن قضية هويرتا قد أنذرت الولايات المتحدة حول الجهود الألمانية للتسبُّب بالإضطرابات مع مكسيكو. وقد أدَّت إلى التخمين بأن ألمانيا كانت قد تورَّطت في خطّة سان دياغو، والتي دعت إلى الثورة والقيام بحركة إنفصالية من قبل المكسيكيين ـ الأميركيين في الجنوب الغربي عام ١٩١٥؛ ومتورطةً في غارة بانشو فيلا على كولومبوس، أو مكسيكو الجديدة، في مارس/ آذار ١٩١٦.

في عـام ١٩١٧ تحول لـوثر فـاتزكي، المخـرّب الشهير المسؤول عن تدمير مصنع بلاك طوم للذخيرة في نيوجرزي في العام الماضي؛ إلى مكسيكو متسبِّباً بدفع السناتـور ألبرت.ب. فـال نائب مكسيكـو الجديـدة إلى التفكير والاعتقاد بوجود علاقة بين كل هذه الأحداث.

وقـد ساهم دخـول الولايـات المتحدة الحـرب في تكثيف الانفعالات الناجمة عن هذا التدخل الأجنبي، ووسَّعت وكالات الحكومة المعنيّة بالشؤون الأمنية الداخلية والإستخبارات نشاطاتهـا. وحتى لو أن الـرئيس ويلسون قـد يئس من إمكانية استمرار الديمقراطية في الوجود إبّان الحرب، فـإن الإفراط في آستخدام السلطة قد أضرَّ بالمهمّات الإستخباراتيـة لفترة طـويلة. وهكذا بادرت الحركات الوطنية إلى التهديد باللجوء إلى الانشقاق والعمل السياسي المزعج. كما بادرت إلى الحثّ على منع كل ما له علاقة بألمانيا، وبأي شكل من الأشكال، وحتى لو كان الأمر موسيقى بتهوفن؛ فقد تمَّ منعها.

وبعيداً عن حماية حرية الأشخاص في مثل هذه الهجمات، فإن حكومة الولايات المتحدة بدت مشجِّعة لهؤلاء، بحيث أن لجنة المعلومات العامـة، وهي وكالة أنشئت في زمن الحرب بناءً على أمر تنفيذي، قـد أقامت أُسسـاً للولاء، وشجَّعت الأميركيين بأن يتجسَّس كـل واحد منهم على الآخـر. وقد قال رئيس هذه اللجنـة جورج كـريل: «إنهـا ليست وتداً يُـدَقّ في منزل أيّ أجنبي، ولكنها تدوي كالرعد في أذن من يريد أن يُصْغِي». وتوسَّعت نشاطات مكتب التحقيق في وزارة العـدل والشعبة الثانيـة المضـادّة لـلإستخبـارات، وتعاظم شأنها، معزّزةً بـالقوانين التي آرتكـزت بشكل قـويّ على الحرّيـات المدنية. وقد آتَّضح عـدم قانـونية العمـل التجسُّسي لعام ١٩١٧، من أجـل الإدلاء «بتصريح كاذب» مع النيّة بعرقلة العمليات العسكريـة الأميركيـة، بما في ذلـك التجنيد ونشاطات التعبئـة. وهكذا كـان أنصار السـلام المنـاوئين للحرب لا يتمتَّعون بالشعبية، وكان التجسُّس يهدِّدهم بالسجن عشرين عاماً، إذا ما نووا الإستمرار في عملهم. وكذلك فإن التحريض كان يعتبر كلّ تناول بالانتقاد، بأي شكل كان، لشكل الحكومة الأميركية، أو الـدستور، أو حتى

البزة العسكرية، جريمة. وقد تمَّ اعتقال أكثر من ألف شخص وآتّهامهم بناءً على هـذه القوانين. ومن بين هؤلاء الأشخـاص الزعيم الإشتـراكي أوجين. ف. دبس، وهو أحد الخطباء الذين كانوا يتحدَّثون ضد الحـرب. وقد نـال عقوبة قدرها عشر سنوات من السجن، لأنه ألقى كلمةً آستنكـر فيها العمل التجسُّسي، على أسـاس أنه يتعـارض مع مبـادىء الـديمقـراطيـة ومـع روح المؤسَّسات الحرة». وقد قال رئيس المحكمـة العليا عـام ١٩١٩ بأن قـانون العفو ليس شامـلاً: «لمن ينادي بحـرية الكـلام، لا يجـب أن يحمي رجلاً يطلق النار إرهاباً في المسرح متسبِّباً بالذعر».

وحتى بعد عودة السلام، لم يعد التَّسامح. وفي الحقيقة، فإن انتهـاك الحرّيات المدنيّة، وحتى الحقوق الإنسانية، قد تزايد في الـولايات المتحـدة بمجـرّد توقُّف الحـرب. وقد سـاهم في هـذا الأمر ظـرفـان همـا: الـركـود الاقتصادي الناجم عن التحوُّل من الحرب إلى السلم والثورة البولشيفيـة في روسيا عام ١٩١٧. ومع تراجع الإنتاج وعودة أربعة ملايين جندي إلى الحياة المدنية. آزدادت البطالة وتسبَّبت بالعديد من الإضرابات وأعمال العنف عبـر البلاد، من سيتل إلى بوسطن. وقد أثار هذا الوضع، من الركود الاقتصادي والهجمات الإرهابية، انتباه الولايات المتحدة، وتجدَّد الخوف مرة أخرى من التدخُّل الخارجي الأجنبي. واستُبْدِل «الخطر الألماني» بالشيوعية الدولية.

وفي نحو نهاية الحرب عام ١٩١٨، أقرّ الكونغرس قـانونـاً ينصّ على منع كل من يتسبَّب بـانقلاب عنيف ودمـوي من دخول الـولايات المتحـدة. وسمح باستيراد وتطبيق مثـل هذا القـانون في أي بلد تحصـل فيه مثـل هذه الأعمال. وبعد انتهاء الحرب قـام المحامي العـام الأميركي ميتشـل بالمـر، متسلِّحاً بهذه القـوانين، بشنّ حملة ضد الـراديكاليـة. وبناء لمـا يقولـه أحد الشهود فإن أميركا يومذاك كانت غارقة في الثورات. وقد ساعد بالمـرد على إثـارة النـاس في السـاحـة الحمـراء، مـا أدّى إلى اعتقـالـه وتـرحيله بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٠. وقـد أنشأ بـالمرداخـل مكتب التحقيق في وزارة العدل، قسم الإستخبـارات العامـة، وأوعز إلى إدغـار هوفـر بوضـع لائحة بـأسمـاء

الزعماء الراديكاليين ومنظّماتهم. وبناءً على المعلومات التي جمعها هوفر، أصدر بالمر أمراً بشنّ غارة في ٢ يناير/ كانون الثاني ١٩٢٠، والتي كانت في نفس الوقت في ثلاثة وثلاثين مدينة، ضد الشيوعيين وأحزاب العمال الشيوعية. بحيث أن الزعماء الشيوعيين وتنظيماتهم كانوا في دائرة الإشتباه بهم.

ساهمت هذه الأعمال العدوانية، وزجّ الحشود من الناس في المعتقلات ضمن ظروف لا إنسانية، والاعتقالات التي لا مبرّر لها، وإثارة الشعب في الساحة الحمراء، وردّات الفعل المضادة لبالمر، ساهمت في أن يخسر بالمر خطّه بأن يكون مرشّحاً رئاسياً محتملاً عام ١٩٢٠. وأصبح مثالاً للطرفة والضحك، وعدم الثقة بإدارة ويلسون من قبل الشعب. وعند عودة الازدهار أصدر الرئيس وارن. ج. هاردنغ عفوا عن أوجين دبس، وأتى به ذليلاً كالهر إلى البيت الأبيض.

وفي الوقت نفسه، أجرت الإستخبارات العسكرية الأميركية تعديلات جذريّة. ففي عام ١٩١٧، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى، كانت الشعبة الثانية للإستخبارات العسكرية «ملحقاً صغيراً» بقسم الكلية الحربية، وتتضمّن ضابطين وعنصرين عاديين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨ توسّعت لتضمّ ٢٨٢ ضابطاً و٢٩ ضابطاً غير مفوّض، إضافة إلى ٩٤٨ موظفاً مدنياً. وقد كان كلّ من الجنرال رالف فان ديمان والعقيد مار ليوروغ تشرشل هما المسؤولين عن هذا التحوّل. فالجنرال فان ديمان أنقذ الشعبة الثانية من قسم الأرشيف في الكلية الحربية في مايو/ أيار ١٩١٨، وأخرجها إلى النور. مطوّراً بذلك قدرة الإستخبارات المضادّة للإستخبارات، والتي تركّز عملها على الجبهة الداخلية وقضايا الإنقلابات والتجسّس. ولم يكن أمامه من خيار في هذا السبيل، فالقادةُ الأميركيون فيما وراء البحار كانوا يعتمدون على المصادر الفرنسية والبريطانية كمصدر لمعلوماتهم من أجل المعارك. وقد أنشأ الجنرال بيرشنيغ جهاز إستخبارات خاص به، من ضمن القوات الفاتحة الأميركية. ومع ذلك، فعندما ذهب فان ديمان إلى فرنسا بعد

سنة، وخلفه تشرشل في رئاسة الشعبة الثانية، فقد ورث بهـذا منظمـة قويـة مكّنتـه من النضـال لإصـلاح نـظام الإستخبـارات في الصميم. وقـد تـولّى المنصب بسبب الشهـرة التي أحرزتهـا الشعبة الثـانية من عملهـا الممتاز في الكتابة السرّية.

وتبعاً لأقوال الجنـرال بايتـون، الذي كـان رئيساً لـلأركان في الجيش الأميركي، إبّان الحرب العالمية الأولى، فقد قال: «لقد كنا أغراراً في غابة»، فيما يتعلق بالكتابة بالشيفرة في أبريل/ نيسان ١٩١٧.

ومع نهاية الحرب كانت الإستخبارات العسكرية موازية لأي إستخبارات أخرى على الكرة الأرضيـة. لقد كـانت الإستخبارات العسكـرية هي القسم الثامن في قسم الإستخبارات العسكرية، أو على الأصح قسم الرّمز والشيفرة، الذي أسّسه وأنشأه فان ديمان في يونيو/ حزيران ١٩١٧. وكان فان ديمان قد جنّـد هربـرت ياردلي وأعـطاه ٩٠٠ دولاراً سنويـاً، ليكون عنصـراً لحلّ كـلّ الشيفرة في وزارة الخارجية الأميركية، التي كانت تقـوم بحلّ رسـائل الـرّموز الدبلوماسية. وفي مايو/ أيار ١٩١٦، فاجأ ياردلي رؤساه عندما تمكّن من حلّ رسالة بـالشيفرة مـوجّهة من العقيـد هاوس إلى الـرئيس ويلسون في غضـون ساعتين. وهكذا أصبح ياردلي أحد أشهر الأميركيين العاملين في حقـل حلّ الشيفرة.

وتم نقل ياردلي وإلحاقه بالشبعة الثانية، حيث تمكّن داخل هذا الجهاز من التعامل مع أي نوع من أنواع الكتابة السرية. وبعد أن أثبت عجز الشيفرة الأميركية، قام بتنظيم مكتب جمع وتصنيف الشيفرة لإنتاج نظام جديد ومأمون من الكتابة السرّية. ومع الثقة القوية التي أولاها فان ديمان للجهاز المختصّ بمكافحة التجسُّس، أنشأ مكتباً للعناية بأمر الحبر الخفي، لأن وسيلة الاختزال أصبحت جزءاً من تجارة التجسُّس. وهكـذا تولّت الإستخبـارات العسكريـة الثامنة مسؤولية تعليم وتدريب موظفي وأفراد الشيفرة في الجيش قبل إرسالهم في مهمّـات خلف البحار. ولكن غـرَام ياردلي الأكبـر كان الكتابة وتحليـل الكتابة بالشيفرة. وقد تمكّن مكتبه لحلّ الرموز والشيفرة. من فك رموز عشرة

آلاف رسالة، ومن قراءة البريد الدبلوماسي للأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكوستاريكا وكوبا وألمانيا ومكسيكو وإسبانيا وبنما.

وعنما قارب القتال على نهايته في أغسطس/ آب ١٩١٨، سافر ياردلي إلي أوروبا حيث تمكّن هناك من أن يجتمع إلى كل من هال وبانغان. وكان هؤلاء الثلاثة يمثّلون إزدهار علم تحليل الشيفرة في الحرب العالمية الأولى. ولم تعد هناك حاجة بعد ذلك الحين للاعتماد على البريطانيين أو الفرنسيين، فقد أدّى ياردلي خدمات جلّى لوفد السّلام الأميركي في فرساي، بإنتاج إستخبارات بواسطة الشيفرة. وإلى جانب ياردلي نفسه، كان هناك عشرون اختصاصياً من الشعبة الثانية يرافقون الرئيس ويلسون إلى فرنسا، بمن فيهم الجنرال تشرشل. وكان وجودهم يشير إلى مدى التقدُّم البالغ للإستخبارات العسكرية عما كانت عليه قبل سنتين.

سمحت عملية إعادة تنظيم الأركان العامة للجيش في أغسطس/ آب ١٩١٨، باتخاذ إجراءات متقدّمة في سبيل نجاح قسم الإستخبارات العسكرية. فقد آعترفت إعادة التنظيم بوضع الشعبة الثانية، كواحد من الأقسام الأساسية الأربعة في الأركان العامة، وكلّفتها بالعناية بأمر التخطيط والتنسيق والإشراف على الإستخبارات العسكرية إيجابياً وسلبياً. وكانت طريقة تنظيم الشعبة الثانية في العام ١٩١٨، تكشف عن مدى نشاطاتها وتطوّرها. فقسم الإستخبارات العسكرية كان يتألف من قسم إداري وثلاثة فروع.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت الإستخبارات العسكرية الأميركية تقوم بتنفيذ غالبية المهمات والوظائف، التي تقوم بها الإستخبارات الحديثة. فيما عدا العمليات السرّية. وبدا وكأن الشعبة الثانية قد جاءت سابقة لعصرها. فالجنرال تشرشل كان قد فكّر وآرتأى إعادة التنظيم هذه قبل ١٩١٨، وكان يرغب في ترسيخ مفهوم الإستخبارات القومية وتحقيقه.

ومع ذلك، لا الشعبة الثانية ولا الإستخبارات كانت قد تطورت خلال سنوات الحرب الداخلية. ومع انتهاء الحرب تضاءل حجم الشعبة الثانية

وشهرتها. وقد وجد الضبّاط النّظاميون بأن الإستخبارات لم تعد مجالاً حيوياً. وتبعاً لما قاله أحد المؤلفين أنها قد أصبحت رمالاً متحركة يغرق فيها من لا كفاءة لهم. ففي عام ١٩٣٠ لاحظ الديكتاتور الإيطالى بنيتو موسوليني أن الولايات المتحدة يجب أن يكون لديها أفضل نظام إستخبارات في العالم.

وليس من المتعذِّر أن تتم معرفة سبب إنهيار وأفول نجم الإستخبارات في زمن السلم. فأولاً، إن الإستخبارات عامَّةً كانت تسعى للإتحاد في العقل الشعبي، مع الانتهاكات التي آقْتُرِفت في الساحة الحمراء ـ خصوصاً بعد أن وسَّعت الشعبة الثانية، في ظل فان ديمان، نشاطاتها في مكافحة التجسُّس، وقضايا الأمن الداخلي. فدستورياً، بدا أن الإستخبارات كان يجب أن تقوم بتأدية دور نظيف. وثانياً عملية الإنخداع الأميركي العام تجاه تجربة الحرب، والتي ساهمت في العمل المناوىء للعمل العسكري، قلَّلت من نافذة العلاقات الدولية. وإذا لم تكن للشعب الأميركي مصلحة في لعب دور عالمي. فإنه لم يكن يرى بالمؤسسات العسكرية والدبلوماسية والإستخبارات الكبيرة حاجة تُذكر. وقد آتَّخذ هنذا الانخداع أشكالاً عديدة ومميَّزة خلال «التطبيع» عام ١٩٢٠، وخلال الإنهيار عام ١٩٣٠. ومع أن الإستخبارات الخارجية للولايات المتحدة لم تنسحب بالكامل بين الأعوام ١٩١٨ و ١٩٤١، فإن الولايات قد آنسحبت تماماً من الساحة الدولية.

الجزء الحادي عشر

أيها السادة لا...

على الرغم من عُزلتها خلال السنوات بين الحربين العالميتين، لم تترك الولايات المتحدة الساحة الدولية تماماً، ومع أنها رفضت الإنضمام إلى هيئة الأمم، ونَـأت بنفسها عن التّحـالفات العسكـرية والسيـاسية، لكنّهـا واصلت متابعة مصالحها في أميركا اللاتينية والبـاسيفيك، وعقـدت إتّفاقـات مع دول أخـرى بشأن نـزع الأسلحة، وبشـأن التّسويـة السِّلْميـة للنِّـزاعـات، وبشـأن التجارة. ومال المراقبون إلى المزج بين إهتمامات أميركا والتحرُّك المستقلّ، مع عدم الرغبة بالإتّفاق بأكملها.

وفي ظـل هذه الـظروف، لم يكن حلّ جهـاز الإستخبارات الأميـركية شاملاً، كما كان مفتـرضاً. فـالولايـات المتحدة آحتفـظت، بشكل خـاص، بقدرتها في تحليل الشيفرة. أما اتّصالات الإستخبـارات فكانت قـد أحرزت نجاحاً كبيراً في الحرب العظمى، آمتازَ بخرق القانـون والتعويـل الاستثنائي عليها، مما أدّى إلى خيار منطقي بالإحتفاظ بها. وفضلاً عن ذلك، فإن شهرة هربرت ياردلي، وقدرته الفائقة على الإقناع، ساعدت على الإحتفـاظ بزخم الإنـطلاق. فبعد عـودته من باريس في أبريـل/نيسان ٩١٩، وبتشجيـع من الجنرال مالبوروغ تشرشل، أعّد ياردلي مذكّرة طلب فيها الاستمرار في عمل حلّ الشيفرة في الـولايات المتحـدة، وقد ركّـز على عمـل تحليـل الـرُّمـوز والشيفـرة منذ أن علم بـأن مهمّةَ أمن الكتـابـة السـرّيـة أُسنـدت إلى سـلاح الإشـارة، ومنـذ أن كـان يحضِّـر لتسليم المهمـات الأخـرى لـلإستخبـارات

العسكرية الثامنة، مثل الحبر السرّي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحليل الشيفرة والرُّموز، كان يخدم المصالح الدبلوماسية والعسكرية على حد سواء: اقترح ياردلي على وزارتي الخارجية والحرب إنشاء مكتب للشيفرة في أيام السلم.

وحظي ياردلي بتأييد كلٍّ من وزير الخارجية وقتئذٍ فرانك. ل. بولك، وقائد الأركان في الجيش الأميركي الجنرال بايتون. س. مارش. وأصبح ياردلي رئيس الغرفة الأميركية السوداء في مايو/أيار ١٩١٩، مفتتحاً بذلك مرحلة جديدة من الانتصارات والمآسي.

وهكذا كانت الغرفة السوداء جزءاً من الاستخبارات العسكرية. فياردلي وفريقه المكوَّن من حوالي خمس وعشرين محلِّلاً للشيفرة، كانوا من المدنيين. وكانت وزارة الحرب تؤمِّن لهم نسبة ستين بالمئة فقط من الموازنة المخصَّصة لهم، والتي تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار أميركي. بينما تسدِّد الباقي وزارة الخارجية. وقد أسَّس ياردلي مكاناً للعمل في منهاتن «في وسط المدينة، في المبنى المقابل لمحلات براونستون، على بعد خطوات من الجادة الخامسة».

وقد قام ياردلي بهذه الخطوة، لأن المنطقة التي ركَّز فيها مكان عمله، كانت بالقرب من المقرّ الرئيسي لشركة الكابلات الدولية؛ مما يعطيه الفرصة بخرق قانون حصانة الإتِّصالات بالراديو، ويسمح له بالتَّداول والتَّفاوض بشأن عقد آتفاقات سرِّية مع شركات التليغراف البريدي، والإتحاد الغربي، من أجل الحصول على نسخ من الرسائل الدبلوماسية للحكومات الخارجية. وقد كان هذا مثالاً مبكِّراً للصِّراع بين الاستخبارات الخارجية الأميركية والقانون الأميركي. وتبعاً لأقوال جايمس بامفورد مؤلف كتاب «قصر الأحاجي»: «إن علم الكتابة السرِّية الأميركية قد فقد عذريَّته». وكتغطية لنشاطه، نظَّم ياردلي شركة لتصنيف الرُّموز، مقرّها في الطابق الأول من مكتبه في براونستون. وهو عمل خاص من أجل تحضير الرُّموز التجارية وبيعها.

كان ياردلي، كإختصاصي في حل الشيفرة، يعمل ضمن المفهوم بأنه ليست هناك شيفرة لا يمكن حلّها. وعلى مدى عشر سنوات من السرّية، تمكّنت الغرفة السوداء من حلّ خمس وأربعين ألف رسالة شيفرة، وتوصّلت إلى فكّ رموز رسائل من الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والصين، وكوستاريكا، وكوبا، وإنكلترا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وليبيريا، ومكسيكو، ونيكاراغوا، وبنما، وألبيرو، والإتحاد السوفياتي، والسلفادور، وسانتا دومنيغو، (وجمهورية الدومينيكان، وإسبانيا. وكان نجاح ياردلي بهذا الشكل الباهر، وهو مثال على فعّالية الإتصالات الاستخباراتية، مجال إنتقاد وإعتراض من قِبل البعثة الدبلوماسية اليابانية، خلال مؤتمر واشنطن للحدّ من التسلّح البحري (من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢١ حتى فبراير/شباط ١٩٢٢).

أما إدارة وارن هاردينغ، والتي قاومت ورفضت العضوية في هيئة الأمم، فقد باركت الحدّ من الأسلحة كخطوة بديلة لإنماء السلام العالمي. وبما أنهم كانوا يعتبرون سباق التسلّح سبباً كبيراً في اندلاع الحرب العالمية، فقد رأى القادة الأميركيون أن نزع السلاح سوف يخفّف من التوتّر، ويُفسح في المجال لتحقيق أهداف السلام. وقالوا بأن هذه الأهداف يمكن أن تتحقّق على مراحل، وبدون أية تعقيدات أو آلتزامات سياسية. وإنطلاقاً من هذه الروح، افتتح وزير الخارجية الأميركي تشارلز إنغانز المؤتمر، مقترحاً تقليص حجم البحرية لدى القوى العظمى بالتّساوي، لتعود إلى ما كانت عليه قبل ذلك الحين، وقد شاركت في المؤتمر خمس دول ـ الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى واليابان وفرنسا وإيطاليا ـ وآقترحت الولايات المتحدة أن يكون وزن أسطولها وأسطول بريطانيا مليون طنٍ، وأن يكون وزن الأسطول الياباني ٦٠٠ ٠٠٠ طن.

أرضت هذه الخطة كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا، ما دامت تحافظ على الوضع على ما هو عليه. ولكن آعتقاد اليابانيين بأن التركيبة تُقلّل من شأنهم، جعلهم يشعرون بضعف قدرتهم. في الضغط على تقليص الأسلحة البحرية، والحدّ من التّسابق في هذا المجال. فتركوا هذا الأمر لتغطية ما يحتاجون إليه للتصدّي للقوى المناوئة. ولكن لسوى حظّ اليابانيين،

تمكّن ياردلي من معرفة شيفرتهم السرية، وتمكّن من قراءة بريدهم الدبلوماسي.

صرَّح المندوب الياباني الأدميرال توموسابورو كاتو علانيةً أن اليابان لن تقبل بأقلّ من معادلة ١٠ إلى ٧، ولكن ياردلي علم بأن طوكيو كانت قد أبلغت مندوبها بوجوب «تفادي أي آصطدام مع بريطانيا العظمى وأميركا، وخصوصاً أميركا، فيما يتعلق بمسألة الحدّ من التسلُّح». فالغرفة السوداء كانت قد آلتقطت رسالة الشيفرة المؤرِّخة في ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني، والتي حثَّت فيها الحكومة اليابانية وفدها على أن يبذل قصارى جهده، إنما إبلاغها في حال الضرورة، وأنه «ومن مصالح السياسة العامة» أن يقبل بنسبة ١٠ إلى ٦، وأن يمكِّن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من الموافقة على إبقاء وضع الدفاعات في الباسيفيك على ما هي عليه. وهكذا، فقد أثبت هذا الشرط الضَّرر الذي يلحق بالمصالح الأميركية على المدى الطويل، في الوقت الذي كان فيه ياردلي يشمّ رائحة النصر فقط، حيث أنه كان يرى «أن تعلُّم البوكر ليس صعباً جداً بعد أن تكون قد كشفت جميع أوراق الخصم».

ويقرّ الوزير هوغز بأن تحليل الشيفرة قد سهَّل له مهمَّته كثيراً، فكل ما كان عليه هو أن يقف بقوة، ويوجِّه ضربة ضغط حتى يوافق اليابانيون على ما يريد. كانت الإستخبارات والسياسة تعملان في آنسجام تام في تلك الفترة: فالإستخبارات توفِّر الأهداف والمعلومات الآتيَّة، دون التدخل في تكوين وصناعة السياسة. وقد آعترف هوغز بكل هذه الأمور في رسالة توجيه أرسلها إلى ياردلي.

بعد مؤتمر واشنطن للأسلحة، حصلت الغرفة السوداء على شهرة واسعة. وفي الحقيقة، إن هذه النقطة كانت سبب إنهيارها. فآنعدام المبادرات السياسية الخارجية الأميركية حرم ياردلي من فرص كثيرة للتصرُّف. والأداء بشكل مأساوي، والشروخ في الإتحاد أجبراه على تقليص فريقه إلى بضعة عشرات عام ١٩٢٤، وإلى ستة أفراد عام ١٩٢٩. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون الراديو عام ١٩٢٧، عزَّز قانون حكم المؤسَّسات غير

المرخَّص بها في الإتِّصالات الخاصَّة؛ مما جعل من المتعذِّر على باردلي أن يحافظ على ترتيباته مع الإتحاد الغربي والتليغراف البريدي؛ وبالتالي انخفض عدد الرسائل الصالحة للحلّ كثيراً. وأخيراً، وفي عام ١٩٢٩، رفع وزير الخارجية الجديد هنري .ل. ستيمسون الدَّعم عن الغرفة السوداء الأميركية.

وحيث أن هوغز كان منبهراً بأن يتلقى إنتاج ياردلي، وأن وزير الخارجية فرانك .ب. كيلوغ بدا قليل الاهتمام بذلك، فإن ستيمسون بدا حانقاً من نشاطات الغرفة. وبعد تسلُّم هربرت هوڤر في مارس/آذار ١٩٢٩، أدرك ياردلي ما كان يقوله ويراه حول «الأخلاق السامية» للإدارة الجديدة، وآنتظر حتى مايو/أيار بهدف إعطاء ستيمسون الوقت «لكي يفقد براءته»، ومن ثم أبلغه عن الغرفة السوداء وأعطاه الأمثلة على عملها. ووقف ستيمسون موقفاً وُصِف فيما بعد بأنه قال: «أيُّها السادة لا يقرأنَّ أحدنا بريد الآخر». وحاول منع ياردلي من الاستقالة بسبب هذه القضية. وبناءً على ما يقوله دايفيد كاهن، إن ستيمسون «قد صُدِم عندما عرف بوجود الغرفة السوداء، ورفضها رفضاً قاطعاً. فهو كان يرى فيها قانون لصوصية، وتسلُّل وتجسُّس، والمفتاح لكل أنواع الأعمال القذِرة». ومع الوقت غيَّر ستيمسون رأيه؛ فبعد عشر سنوات على إنشاء الغرفة السوداء، وعندما كان فرانكلين روزفلت وزيراً للحرب، كان يقرأ بتلهُّف الإتِّصالات السرّية اليابانية. لكن إقفال الغرفة السوداء عام ١٩٢٩، جسَّد بوضوح إزدواجية الأميركيين تجاه العمليات السرّية.

وكان يمكن لياردلي أن ينتظر هدوء العاصفة حوله، لكن على الرغم من ذلك، فقد قرَّر أن يؤلِّف كتاباً حول عمله السرِّي. وبقيامه بهذا العمل أحاط الإستخبارات الأميركية بمشكلة فريدة ألا وهي: كيف يمكن التوفيق بين حقّ ضابط سابق في الإستخبارات بأن يتكلم، وبين حاجة الحكومة لحماية أسرارها؟ فحرّية التَّعبير هي من إنجازات المجتمع الأميركي، وليس هناك أي قانون أميركي يقابل قانون الأسرار الرسمية البريطاني، الذي يفرض عقوبات على إفشاء، غير مرخَّص به، لأية معلومات سرّية، وكان ياردلي قد ترسَّم

خطى سابقيه، من أمثال فيليب آجي ودانيال إلسبرغ وفيكتور مارشيني وفرانك سنيب، في آستخدام حقوق إبلاغ الناس حول قضايا الإستخبارات.

فبعد ستة عشر عاماً من الخدمة المشرِّفة، أصبحت مهارة ياردلي أقلّ طلباً؛ وجاءت استقالته المحتقرة في أسوأ وقت ممكن بسبب هذا الإنهيار العظيم. وسرعان ما أصبح ياردلي فقيراً مُعدماً. ومن شدة بأسه ألَّف كتابه «الغرفة الأميركية السوداء»، وهو أهمّ كتاب حول الكتابة بالشيفرة تمّ نشره على الإطلاق، فآتَّهمته الانتقادات بأنه ألَّفه سعياً وراء المال. ولكن ياردلي أكَّد أنه ألّف الكتاب لإبراز مدى الخطأ الفادح في إنهاء جهود تحليل الشيفرة الأميركية؛ إضافة إلى أنه «قد تمّ الآن تدمير الغرفة السوداء، ولا قيمة للإحتفاظ بأيّ سرّ من أسرارها»، وقد بيع من الكتاب عشرون ألف نسخة في الولايات المتحدة، وبيع ضعف هذا العدد كذلك في اليابان، بحيث أنه تفوَّق في المبيع على اروع القصص، ولقد كان كتاباً بالغ الخطورة، وعندما حاول ياردلي نشر كتاب آخر، بعنوان «الأسرار الدبلوماسية اليابانية»، بادرت السلطات الأميركية إلى مصادرة مخطوطة الكتاب، وهدَّدته بتقديمه إلى المحاكمة إذا ما أصرّ على النشر. وزيادة على ذلك فهو لم يخرق أي قانون، ومهنته قد دُمِّرت. وهو مهدَّد بأن يُعامل كمنبوذ. فقد أنكرت عليه الولايات المتحدة حتى فرصة العمل كمحلِّل للشيفرة إبَّان الحرب العالمية الثانية؛ وقد عمل ياردلي في زمن الحرب كضابطٍ في الخدمة الإجبارية لصالح مكتب إدارة الأسعار.

وقد صرَّح ياردلي، مبرِّراً كتابته وتأليفه لهذا الكتاب، بأن الولايات المتحدة قد أوقفت كل أعمال تحليل الشيفرة، لكنها أخطأت بذلك. وقد يكون ستيمسون تبنّى مبدأ «أيها السادة لا يقرأنَّ أحد منا بريد الآخر»، لكن هذا المبدأ على ما يبدو لم يطبَّق على باقي الدول. والجدير بالذكر هنا، أنه بإنشاء الغرفة السوداء، كان ياردلي قد قام بنقل فرع الإستخبارات العسكرية الثامن إلى سلاح الإشارة، الذي تولّى في ظل قوانين الجيش مسؤولية أمن الإتِّصالات. وكانت توجد على الرغم من ذلك وحدة تحليل شيفرة بسيطة

خارج الغرفة السوداء. كان رئيسها وليم.ف.فريدمان، وهو محلِّل شيفرة عبقري كان قد اكتسب مهارته ونمَّاها في مختبرات ريفرباك، وهي شركة أبحاث خاصة في إيللينوا، بين عام ١٩١٥ وعام ١٩٢٠. وكان قد خدم كمحلّل للشيفرة في مكتب الجنرال بيرشينغ في فرنسا، وفي عام ١٩٢١ ذهب فريدمان إلى واشنطن، بناءً على إتفاقية عمل لمدة ستة أشهر، لتقديم المشورة حول أنظمة الشيفرة الأميركية. ولكنه مكث أربعاً وثلاثين لبلوغ الذّروة في هذا المجال.

وخلال سنوات ١٩٢٠، بذل فريدمان الكثير من جهوده وطاقاته في الكتابة بالشيفرة، فابتكر العديد من آلات وأنظمة الشيفرة، وزوَّد الولايات المتحدة بأهم اتِّصالاتٍ مأمونة في العالم؛ ولو أنه استغل تلك الآلات تجارياً، لكن أصبح رجلاً موسراً. وفي الوقت نفسه، كان فريدمان يرى بأنه ليس هناك نظام شيفرة آمِن إذا لم يُحِطْهُ مستخدموه بالعناية اللازمة. ومصمِّماً على إزالة الأخطاء، قام فريدمان بالتحضير لتدريب الجيش الأميركي على الإتِّصالات السرِّية، مدربًاً مع الوقت جيلاً من الجنود تحت شعار الكتابة بالشيفرة، وحلّ ألغازها. وبوصفه أستاذاً كبيراً فقد كان يستنبط أنظمة جديدة من الشيفرة، مثل الشيفرة المفردة، والأبجدية المزدوجة للشيفرة. وكان سلاح الإشارة قد خطَّط لفترة معيَّنة من الزمن حتى يتمكَّن من جمع الرُّموز، وتحليلها في ظل مفهوم واحد. وهكذا، فعندما أقفل ستيمسون الغرفة السوداء، كان العمل جارٍ، بدون توانٍ، لإنشاء جهاز إستخبارات الإشارة، ووُضِع فريدمان في موقع المسؤولية فيه.

كان فريدمان يعمل مع مساعد واحد بصفة عامل على الآلة الكاتبة، لكن مسؤولياته الجديدة تطلَّبت فريق عمل أكبر. وهكذا، فإن فريق إستخبارات سلاح الإشارة، الذي كان مقتصراً على سبعة أشخاص حتى عام ١٩٣٧، كانوا أوَّل الذين جنَّدهم فريدمان، وهم الذين قادوا مؤسَّسة محلِّلي الشيفرة الأميركيين إلى الهيمنة التامّة في العقود الثلاثة التالية. ولقد كان ج.روبرت أوبنهايمر وفريقه من علماء الذرّة معروفين جداً، ولكن لم يكن هناك فريق من الباحثين يهيمن على مجاله، أكثر من فريدمان وكولباك وراولت

وسنكـوف؛ ولا لعبَ أيّ شخص دوراً حاسمـاً أكثـر منهم في تنـظيم جهـود إتصالات الإستخبارات الأميركية.

ولسخرية القدر أنهم كانوا قد بنوا شهرتهم، مثلما فعل يـاردلي، على حلّ رسائل الشيفرة اليابانية. وقد تعلَّم اليـابانيـون من ياردلي عمليـة الكتابـة بالشيفرة، وفعلوا مثلما فعلت عدة دول عام ١٩٣٠: أي انهم آستخدموا الآلة لكتابة الرسائل السرّية بالشيفرة. وعاد أخصاّئيو الشيفرة ليكتشفوا من جديد آلة طوماس جيفرسون، ووصلوها إلى التيار الكهربائي؛ وزوَّدوها بلوحة للمفاتيح.

وهكذا فإن هذه الآلات كانت تنتج الشيفرة التي كانت «بالغة الصعوبة» عندما كان يراد إرسال إية رسالة، لأن الحكومات مـالت إلى الإعتماد عليهـا بشكل حصري. وقد آستغلَّ فريدمان وفريقـه هذا المفهـوم بدقّـة، فهاجمـوا الذين يقومون بتشغيل هذه الآلات، لأنهم يستخدمونها كنوع من حجر الرشيد في حل الرُّموز، ونحو عام ١٩٣٥، توصَّلوا إلى حلّ ما سماه فريدمان الآلـة اليابانية الحمراء، مما مكَّنهم من قراءة البـريد الـدبلوماسي اليـاباني. وبعـد مضي سنتين، أدخل اليابانيون آلةً أشدّ تعقيداً، والتي سمَّاهـا فريـدمان بـآلة الحرير، وقد تمكَّن من حلٍّ رموزها في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٠.

إن الإنهيـار العصبي لفريـدمان وحـده هـو الـذي أعـطاه تلك الشهـرة الأسطورية التي بلَغها. إذ أنه كان متفانياً في عمله إلى حدّ التضحية بنفسه، والخوض في مجال غامض ومعقَّد إلى حـدود الموت، لكن فـريدمـان نفسه أصرَّ على أن حلّ آلة الحرير كان عملاً تعاونيـاً: «ليس هناك شخص واحـد مسؤول عن الحلّ... إنما هو نتيجةً لتعاون وثيق بين أعضاء فـريق العمل، مما سمح لنا بحلّها».

وفي الواقع، كان للبحريـة دور في تسليم آلة الحـرير الغـامضة. فـإن بضعة من روَّاد محلّلي الشيفرة في البحرية، مثـل لورنس سـافورد وجـوزف روش فور وإيليس زخريا، عملوا على حلّ الرُّموز والشيفرة، منذ منتصف عام ١٩٢٠. وانعكاساً للموقف الأميركي العام بتجنُب الشؤون الأوروبية، ركَّـزوا على الإتِّصـالات اليـابـانيـة، مـراقبين منشـآت أجهـزة التنصُّت على السفن

الأميركية العاملة في المياه الآسيوية، ومطوِّرين جهاز ٱلتقاط المحطّات في غوام والفيليبين وهاواي.

ولم يتمّ التعاون الجدّي بين محلّلي الشيفرة في البحرية، وجهاز إستخبارات سلاح الإشارة حتى العام ١٩٣٩. ففي هذه الأثناء أصبح سافورد، فضلاً عن كونه قبطاناً، قائداً لفرع الإشارة والرّموز في سلاح البحرية في واشنطن. فقد كان الجهازان ينكبّان على ٱلتقاط رسائل اللاسلكي؛ مما سهَّل وحدة عملهم في حلّ الشيفرة. لأن قانون الإتّصالات الأميركي كان لا يزال يعيق الحصول على الرسائل الموجَّهة عبر الكابلات التجارية. فتعاونهما كان يدور، بشكلٍ جوهريّ، حول تقرير من يجب أن يفعل ماذا ـ فالبحرية ركَّزت على الشيفرة العسكرية البحرية، وواصل جهاز إستخبارات سلاح الإشارة هجومه على آلة الحرير. ولكن حتى هذا المستوى من التعاون كان نادراً في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

بعد أن توصل فريدمان وفريق إستخبارات سلاح الإشارة إلى الكشف عن آلة الحرير، لجأوا إلى ٱستخدام رمز، هو كلمة (ماجيك)، لوصف وترجمة البريد الدبلوماسي الياباني. ومع ظهور جهاز ماجيك، أصبح بإمكان العاملين في مجال الشيفرة قراءة كل ما يرد، دون الحاجة إلى شروحاتٍ مسبقة. وعند حلول شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤١، كانت لائحة النشر تتضمَّن الرئيس فرانكلين روزفلت. ومع الوقت، وبسبب ماجيك، برزت أسئلة جدّية عن كيفية تمكُّن اليابانيين من مفاجأة الولايات المتحدة في بيرل هاربور؟ تلك الأسئلة تمّ طرحها بشكل خاص في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب، لكن تجب الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من تعاون الجيش والبحرية في جمع وحلّ الشيفرة، فإن تعاونهما كان ضئيلاً في مهماتٍ إستخباراتية أخرى.

في الحقيقة، وبعد الكشف عن آلة الحرير، أصبح الشركاء أخصاماً لبضعة أشهر. لأن كلّ واحد منهما كان يحاول الوصول إلى الرئيس أولاً، وقد أدّى مثل هذا التناقض، الذي أدّى إلى الإتفاق، لشقّ وإفشال المهمّة: ألا

وهي معالجة الرسائل اليابانية التي أُرسلت في الأيام الباقية. وقامت فرقة استخبارات سلاح الإشارة بمعالجة الرسائل الأخرى. وبسبب هذه الإدواجية في العمل لم يتوصَّل أحد من الفريقين إلى الصورة كاملة. وهذان كانا جهازَيْ الإستخبارات المهيمنين على الوزارات بشكل واسع، دون أن تكون هناك بنية إستخباراتية قومية، أو مركّزة، لوضع الطلبات، أو تنسيق الإنتاج والتحليل. لقد أعطى هذا الغموض صورة عن غضب أميركا في الثلاثينات، فسياسة «تخبئة الرأس في الرِّمال» الإنعزالية أفسدت الكلام عن تعزيز الدفاعات الأميركية، مع التقليل من الإقرار بمصلحة الولايات المتحدة من قدرات الإستخبارات الخارجية. فبدءاً من عام ١٩٣٥ أقرَّ الكونغرس الأميركي سلسلة من قوانين الحياد، وذلك بتأثير من السناتور جيرالد ناي، ما بين ١٩٣٤ - ١٩٣٦، وقد أنحت لجنة ناي باللائمة، لدخول أميركا الحرب العالمية الأولى على منتجي الأسلحة، وعلى المصرفيين، وعلى دفاع فودروف ويلسون عن حقّ «بعض الأميركيين» في السفر إلى أعالي البحار. وبناءً على هذا، منع الكونغرس الأميركيين من السفر على السفن المتحاربة، وحظَّر بيع الأسلحة إلى الدول التي هي في حال حرب، وأرسى سياسة «إدفع واحمل» لجميع أنواع التجارة الأخرى مع الدول المتحاربة.

إن سوء تصوُّر التاريخ لم يميِّز بين المعتدي والضحية، وكان التشريع يرمي إلى إبقاء أميركا خارج الحرب الأولى، لكنه أكَّد اشتراكها في الحرب الثانية. وهكذا أذعن فرانكلن روزفلت لرسالة قانون الحياد، معارضاً روحيتها. فقد آستنكر أعمال ألمانيا وإيطاليا واليابان، مؤمناً بأن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتنحّى أمام «انهيار السلم العالمي». حيث أنه كان يخشى على الفور من تدخُّل سرّي في الشؤون الأميركية، مثلما حصل أثناء فترة الحياد ما بين ١٩١٤ - ١٩١٧، ومن انفجار آخر للهستيريا. ومع إتصاله بالاستخبارات الخارجية والأمن الداخلي، إستدعى روزفلت مدير الـ«أف. بي. آي.»، جيم إدغار هوفر إلى البيت الأبيض في ٢٤ أغسطس/آب ١٩٣٦.

وبالتعاون مع وزير الخارجية كوردل هال، أوضح روزفلت لهوفر بأنه يريد أن تدير الـ«أف. بي. آي.» إجراء تحقيق موسَّع حول النشاطات الإنقلابية في الولايات المتحدة، بما في ذلك أيضاً التحقيق عن الشيوعية والفاشية. واقترح أن يقوم هوفر بتنسيق المعلومات، حول القضايا الموجودة في حوزة قسم الإستخبارات العسكرية، وقسم الإستخبارات البحرية، وفي وزارة الخارجية. ومعبِّراً عن اهتمامه بشأن التسرُّب الدولي للشيوعية والفاشية، وقُدْرتها الفائقة على عدم الولاء والوطنية، أورد نسبة غير إعتيادية من الرّحلات التي قام بها الدبلوماسي السوفياتي كونسطنتين أومانكسي حول البلاد، معتبراً أن وزارة الخارجية لها الحقّ، وعليها الواجب، بأن تعرف ماذا يجري في مثل هذه الحالات.

ومع تكليف المدعي العام هوفر كومنغز، قامت الـ أف. بي. آي. بجمع المعلومات المطلوبة، وتنسيق جهودها مع جهود الشعبة الثانية، وجهود منظمة الاستخبارات القومية، وجهود وزارة الخارجية. وقد استمرّ هذا الجهد الخاص حتى أواخر عام ١٩٣٨، عندما خصَّص مجلس النواب مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار للـ أف. بي. آي.، من أجل التحقيق في حالات التجسُّس في الولايات المتحدة. قدَّم هوفر تحرُّكه كإعطاء المسؤولية الأولى للـ أف. بي. آي.، من بين الوكالات المدنية للتحقيق في التجسُّس. وفكّر في أن يشيع هذا التدبير، الذي كان يعمل في ظله، فبادر عبر المدَّعي العام فرانك مورفي، إلى الطلب بأن تنتمي كل الدوائر غير العسكرية، التي تولَّت مسؤوليات تحقيق، إلى قناة معلومات الـ أف. بي. آي.

وهكذا، فقد اعترض بعض مسؤولي مكتب البريد ووزارة الخارجية ووزارة المال على تقديم التقارير إلى أن أف، بي، آي، فتذرَّع هوفر بحجة بأن «المركزية» هي «الجوهر المطلق» للتحقيق الفعّال في حالات التجسُّس.

اتَّسعت حجَّة هوفر مع حلول شهر يونيو/ حزيران ١٩٣٩، حيث أن الرئيس روزفلت وضع التحقيق في جميع قضايا التجسُّس، والتجسُّس المضاد، والتخريب، تحت إمرة الـ أف. بي. آي؛ والشعبة الثانية، ومنظَّمة

الإستخبارات القومية. وأنشأ لجنة إستخبارات داخل الوزارات، تتكوَّن من رؤساء تلك الوزارات لتحقيق هذا الهدف.

كان إنشاء لجنة الإستخبارات، داخل الوزارات عام ١٩٣٩، علامة مميَّزة في تطوُّر مجتمع الإستخبارات الأميركية. وكان مفهوم الحفاظ على الاستخبارات الوزارية سليمةً مع الآلية والتنسيق، هو جوهر إنشاء لجنة الإستخبارات الوزارية.

إن طبيعة هذه البيروقراطية معزَّزةً بالميزة الخاصة للحكومة الأميركية؛ بدت وكأنها تشير إلى أن الولايات المتحدة لن يكون لديها وكالة إستخبارات مركزية أبداً.

واجهت مركزية الإستخبارات مقاومة في المجال الخارجي. فقد حدَّد إنشاء لجنة الإستخبارات الوزارية مناطق المسؤولية للإستخبارات المحلية، ولكنه لم يحدِّد مواقع المسؤولية للعمليات في ما وراء البحار. وقد أصبحت هذه المشكلة شائكة مع اندلاع الحرب في أوروبا. ففي يونيو/ حزيران ١٩٤٠، حثَّت لجنة الإستخبارات الوزارية مساعد وزير الخارجية أدولف أبيرل، وهو مستشار روزفلت في قضايا الإستخبارات، أن يعرض القضية على الرئيس. وكما كان متوقعاً، فقد قسَّم روزفلت المجال. وتاركاً التفاصيل لرئيس الإستخبارات، أوعز روزفلت إلى بيرل بضرورة أن تكون الـ أف. بي. آي، بناءً على طلب وزارة الخارجية، مسؤولة عن عمل الإستخبارات الخارجية، فى الشطر الغربي من الكرة الأرضية. فوجود الإستخبارات العسكرية، وفروع الإستخبارات البحرية يجب أن يغطّي كلّ أنحاء العالم، وحيث تدعو الضرورة.

بناءً على ذلك، توصَّلت الوكالات الثلاث إلى إتّفاق تولّت بموجبه منظَّمة الإستخبارات القومية، مسؤولية الباسيفيك؛ وتولَّت الشعبة الثانية مسؤولية أوروبا وأفريقيا ومنطقة القتال؛ وتولَّت الـ أف. بي. آي، مسؤولية النصف الغربي من الكرة الأرضية، بآستثناء منطقة القتال. وعشية دخول أميركا الحرب العالمية الثانية، كانت هذه الوكالات الثلاث، مع جهاز

إستخبارات سلاح الإشارة، وفرع الإشارة والرُّموز في سلاح البحرية، تشكِّل منظَّمة الإستخبارات الخارجية الأميركية. وقد ضمّ جهاز إستخبارات سلاح الإشارة ما يربو على ثلاثمائة ضابط ورجل، بينما آقتصر فرع الرُّموز والإشارة في سلاح البحرية على سبعمائة رجل. لكن وحدات الإستخبارات الأخرى كانت أقلّ عدداً بشكلٍ جدّي. ورغم «الأسوأ»، وتبعاً لقول أحد المراقبين: «إن العدد المحدود للإستخبارات ولمكافحة الإستخبارات يتضمَّن العديد ممن كانت لهم صفات مميزة». فإن ضبَّاط البحريةِ والجنود، الذين برهنوا عن براعة في مختلف الأقسام، قد تمّ ضمُّهم إلى عمل الإستخبارات.

وقد كان للإستخبارات بضعة صانعين، كما أراد مدير الـ أف. بي. آي، هوفر أن يُبَرهن. فمنذ بداية تورُّطه، رأى هوفر الحاجة إلى السرّية. وقد كان حسَّاساً تجاه الإنعزاليين، والتحرُّريين المدنيين الذين آستنكروا تهديد الحرّيات السياسية فهوفر كان أساساً قد قيِّم لروزفلت المسائل، التي تدخل في إطار الإستخبارات المحلية، وأشار، مثلاً، إلى أنه ليس نوعاً من خرق القانون أن يكون المرء عضواً في الحزب الشيوعي. فقد أوعز إلى عملائه على الأرض، بأنه يولوا هذا لموضوع عناية خاصة، وأن لا يغيب عن ذاكرتهم ما حصل أثناء غارات بالمر. لكن على الرغم من إحتياطاته، يبدو أن هوفر قد آجتذب الجَدَل.

وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٠، مَثَلَ هوفر أمام مجلس دعم اللِّجان، وقام بوصف مسؤوليات الـ أف. بي. آي. الإستخباراتية، وتنشئة قسم الإستخبارات العامة ومكتبها، والتحقيق عن الأشخاص المتورِّطين في النشاطات الإنقلابية. وأضاف أن قسم الإستخبارات العامة قد جمع وصنَّف «قائمة عامة»، أو «دليلاً»، للأشخاص الذين «قد يكونون موضوعاً لتحقيق مستقبلي» في حال الطوارىء في البلاد. وقد أثارت هذه المعلومات ردَّة فعل قوية من أحد قادة اليسار يومذاك، وهو نائب بروكلين فيتو مارك أنطونيو، الذي صرَّح، إستناداً إلى شهادة هوفر بأن هناك حقيقتين واقعتين هما: أولاً: أننا نعدُّ العدَّة لحملة ضد الحقوق المدنية، وآجتزاز الحريات المدينة للشعب

الأميركي، في نظام أشبه بالغستابو في دول الحرب. وثانياً: إننا نتسبَّب بحرب هستيرية تهدّد سلام الولايات المتحدة.

لكن مارك أنطونيو غيَّر لهجته بعد أن آجتاح أدولف هتلر الإتحاد السوفياتي، وأصبح تصريحه نوعاً من مناقشة دور الإستخبارات الأميركية. ولم تكن المرة الأولى ولا الأخيرة، التي يتعرَّض فيها هوفر للإنتقاد الحاد؛ ففي هذه المناسبة، ذكَّرت الإنتقادات بالجزء الذي يخصّه من آنتهاكات المدَّعي العام بالمر بين عامي ١٩١٩ - ١٩٢٠، مُتَّهِمَةً إيَّاه بإهماله لحقوق الأفراد، وللدستور. وقد تصادف هذا الهجوم مع تبادل لحفلات العشاء بين روزفلت وهوفر، في واشنطن في ١٦ مارس/ آذار ١٩٤٠، حيث توجَّه روزفلت بكلامه إلى هوفر قائلاً: «إدغار، ماذا يحاولون أن يفعلوا لك في التلة؟».

فرفع هوفر رأسه وأجاب: «لا أعلم سيدي الرئيس».

فردّ روزفلت بآستغراب: «هذا بالنسبة للبعض» على حد قوله.

كان إستغراب روزفلت خير دليل على سبب الانتقادات الموجَّهة إلى هوفر، وأنه كان يمكنه أن يفعل أكثر لإثبات إفتقار الولاية للإستخبارات الخارجية الأميركية. وخلال إنتخابات ١٩٤٠ ذهب إلى حدّ القول بأن الشباب الأميركيين سوف لن يتمّ إرسالهم إلى الحروب الخارجية. وفي منتصف عام ١٩٤١ ملأ جنود زمن السلام الجدران بشعار «على التلة في أكتوبر». إلا أن الهجوم الياباني على بيرل هاربور غيَّر الكثير في الولايات المتحدة، حيث أنه شكَّل ثغرة في تاريخ الإستخبارات الخارجية الأميركية.

الجزء الثاني عشر

بيرل هاربور

إن كلمة «تصعيد» لم تستخدم من قبل مثلما تستخدم الآن، لأنها تصف بكل دقّة سياسة فرانكلين روزفلت تجاه الحرب في أوروبا، عامي ١٩٤٠ و١٩٤١. وعلى الرغم من تعهُّدِه بِعَدم وجود «حروب خارجية» كان البند الرابع من قانون الحياد قيد التنفيذ: أي انه رَفَع الحظر عن الأسلحة، التي يتمّ إرسالها إلى ضحايا الإعتداء، ومكّنه من تقديم المساعدة العسكرية إلى قوات الحلفاء.

فبادىء ذي بدء، وَضَعَ روزفلت خُططاً مختلفة لتخطّي النَّفقات الكبيرة، والأزمات الإقتصادية، بتزويد الحلفاء بالأسلحة، مثل تبادل السِّلع وما إلى ذلك، ولكنه رفع «شارة الدولار» بالكامل في عام ١٩٤١. ومع إطلاقه شعار أن الولايات المتحدة هي «ترسانة الديمقراطية»، والإعداد لتطبيق كلّ الإجراءات بتقصير عمر الحرب، أصدر روزفلت أوامره باحتلال غرينلند وإيسلندا، وتوسيع الحزام الأمني للنصف الغربي من الكرة الأرضية، ليشملهما. مما جعل إرسال المساعدات بالإعارة والتأجير عبر ريكيافيك ممكناً.

تبع ذلك حرباً غير معلنة، بين السفن الحربية الأميركية والسفن الحربية الألمانية، تصعَّدت جداً في أكتوبر/تشرين الأول، عندما أُغْرِقت المدمِّرة روبن جايمس، وفُقِد ستة وتسعون رجلاً من طاقمها. عندئذٍ سمح روزفلت بتسليح السفن التجارية الأميركية، وأوعز إلى السفن الأميركية بإطلاق النار

على أيّ شيء يُصدر صوتاً في شمالي الأطلسي. وهكذا كان يمكن التّساؤل إلى متى سيستمر هذا الوضع على حاله، دون أن تدخل الولايات المتحدة الحرب؟ لكن السؤال أصبح أشدَّ إحراجاً، وتعقَّدت المسألة أكثر، عندما قام اليابانيون بقصف بيرل هاربور في الجانب الآخر من العالم.

تتضمَّن بيرل هاربور الكثير من المعاني، وربَّما إختباراً للكثير من وجهات النظر. وليس هناك أشدَّ معنىً من حقيقة أن ٣٦٨١ أميركياً قد قُتلوا أو جُرحوا، وكما يقول غوردن برانج، فيما نحن نائمون. ولكي نبلغ الأهداف من هذا الكتاب يجب أن نركِّز على دور الإستخبارات. ففي الواقع، إن تاريخ الاستخبارات الخارجية الأميركية، عموماً، يعود إلى كل ما حصل قبل بيرل هاربور، وكلّ ما حصل بعده. فعلى الرغم من البحث عن كبشٍ للمحرقة، ومراجعة تفاصيل الحرب، فإن درس بيرل هاربور يجب أن لا يتكرَّر مرة أخرى، ويجب على الولايات المتحدة أن تُنشىء جهازاً للإستخبارات القومية، للحؤول دون ذلك. وإن الجدل حول الوجه التآمري للحرب، لا يبرِّر قرار دخول الحرب للإعتراف بالإستخبارات الأميركية. فبيرل هاربور بدت وكأنها عجزٌ إستخباراتيّ، وهي كانت هكذا. والنظرية التآمرية هي ما كان يسميه رونالد لوين بكل تهذيب «ضوء القِمر».

وهذا لا يعفي أعلى مستوى من المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم روزفلت، من تحمُّل جزء من المسؤولية عما حصل. ولا تسمح بالقبول بفكرة القادة يومها، وهما الأدميرال هازبند كيمل، والجنرال والتر شورت، التي تعفيهم من المسؤولية. فهي تؤكِّد أنه لم يكن هناك أية معلومات خاصة، للكشف عما كان ينوي اليابانيون فعله. فالولايات المتحدة جمعت كمّية كبيرة من المعلومات، لكنها آفتقدت إلى التوضيح والتَّحليل، للتغَّلب على العوامل المضادّة للإستخبارات، والتي وجَّهت السياسة الأميركية خلال علاقتها مع اليابان؛ خصوصاً ما كان يسمِّيه دايفيد كاهن «العقلانية والرجعية». والفكرة القديمة بأن اليابان سوف لن تهاجم الولايات المتحدة، والفكرة الأخيرة بأنهم لن ينسحبوا إذا ما أرادوا ذلك. فمع عدم رغبتها بالإعتقاد أن اليابانيين قد

يبـادرون إلى أي شيء، ومع تشبُّثهـا بعدم تغييـر الوضـع بسبب الحرب في أوروبا، واصلت الولايات المتحدة معارضتها للسلوك العـدواني اليابـاني في الشرق الأقصى.

كانت العلاقات الأميركية ـ اليابانية قد جُمِّدت منذ زمن بعيد، أي منذ آحتلال أميركا للفيليبين، عند نهاية القـرن، ومساهمتهـا في سياسـة الإنفتاح الصينية. فالولايات المتحدة كانت قـد أدانت إحتلال اليـابان لمنشـوريا عـام ١٩٣١، ورفض روزفلت تطبيق قانون الحياد، عندما آجتاحت اليابان الصين عام ١٩٣٧، فأجاز بيع الأسلحة إلى الصين، إلى جانب تزويدها بالتقنيـات اللازمة. ومنذ أن توقَّفت اليابان عن إعلان الحرب، لم يعد هناك وجود لأية حرب، بعد عام ١٩٤٠. وعندما تحالفت اليابان مع ألمانيا وإيطاليا، وبعد أن فقدت كلّ من إنكلترا وفرنسا وهولنـدا والإتحاد السـوڤياتي قـواها في آسيـا. عندها فقط أدركت الـولايات المتحـدة مطامـح اليابـان. فحاولت أولاً، رَدْع اليابان بـالضَّغط الإقتصادي، مـطالبةً اليـابان بـالإنسحاب من الهنـد الصينية والصين، وقطعت مبيعاتها من النفط والحديد الصلب، كما جمَّدت الأرصدة اليابانية في المصارف الأميركية. وإزاء الخيار بين آحتمال القتال ضد الولايات المتحدة لإرساء «نظام جديد في شرق آسيا»، أو التخلي عن أحلامها بالهيمنة على آسيا والعودة إلى التنَّازلات التجارية الأميركية، إختارت اليـابان الخيـار الأول.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤١، عندمـا سقطت الحكـومة المـدنّية، التي كـان يرأسهـا الأمير فـوني مارو كـونوي، وحلَّت محلّهـا حكـومـة خطّ المتشدِّدين برئاسة الجنرال هايديكي توجو، بدأ السباق.

وهكذا، أبقى توجـو على المفاوضـات قائمـة، كما أبقى على إرسـال مبعوث خاص إلى واشنطن، هو سـابورو كـوروزو، لمساعـدة السفير كيشي سابورو نومورا.

وفي ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني، وبينما كان الـدبلوماسيـون مجتمعين، قامت سفن بيرل هاربور الثلاثة والثلاثون بهجـوم، محدَّد في مـوعد سـابق،

على جزيرة كوريل، وآجتازت جنوبي الباسيفيك مفاجئة أسطول الباسيفيك الأميركي في بيرل هاربور صباح يوم الأحد، ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤١، فكيف حصل ذلك؟ هذا ما لم يعرفه الأميركيون، ولا من أين جاؤوا! فالولايات المتحدة لم تعلم، على الرغم من أنها جمعت كمية معلومات كبيرة من مصادر إستخبارات مختلفة. وفي الحقيقة، وبناءً على أقوال روبر تاولز تيتر، لقد كان لدى الولايات المتحدة كمية كبيرة من المعلومات الفنية، ولكنها كانت تفتقر إلى التّنظيم والطاقم البشري، لإرسال الإشارة اللازمة في الوقت المناسب. فمن المصادر ما كانت السفارة الأميركية في طوكيو، تقوم بإرساله بشكلٍ روتينيّ من تقارير ومشاهدات الملحقين العسكريين؛ لكن، ولأن الولايات المتحدة لم تكن متورِّطة في التجسُّس، فإن هذه التقارير شكَّلت أرضية الإستخبارات الإنسانية. فالسفير جوزف س. غرو، والذي كان مقيماً في طوكيو منذ زمن، حيث كان يتولى منصبه هناك منذ عام ١٩٣٨، أرسل الكثير من المعلومات القيّمة حول التطوُّر السياسي والإقتصادي. وكانت تقاريره تتضمَّن، بشكل بالغ الدقة أو بشكل عام، معلومات حول التحركُات العسكرية والبحرية اليابانية. وقد كانت لغرو مشاهدات بالغة الأهمية في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤١، عندما حذَّر من أي سوء فهم أو تقدير للقدرة اليابانية، حتى تندفع في صراع إنتحاريّ مع الولايات المتحدة. مشيراً إلى عدم منطقية المقارنة بين الحياد الياباني والحياد الأميركي.

وقد وفَّر مراسلو الأنباء الأميركيون مشاهدات مماثلة، عن السياسة اليابانية ومواقفها، لكن بسبب تشدُّد الرّقابة، لم يكن بوسعهم الكتابة عن التحرُّكات والإستعدادات العسكرية. بدورها قامت الإستخبارات البريطانية بإرسال المعلومات، خاصة حول أحداث جنوب شرقي آسيا. لكن القادة الأميركيون مالوا إلى عدم الثقة بهذا. فهم، أولاً، آرتابوا بأن البريطانيين ربما يحاولون تشويه الوضع، آملين بالضغط على السياسة الأميركية؛ وثانياً، لأن أساليب التجسُّس البريطانية لم تكن ترق الأميركيين، الذين كانوا يعتبرونها مختلسة. وفي تطبيقٍ رائع لسياسة «أيها السادة لا»، أكَّد الجنرال مايلز قائلاً: «نحن نحافظ على أنفسنا فوق».

وهكذا فقد تجنَّبت الولايات المتحدة التجسُّس، وقد منحها جهدها في مكافحة التجسُّس مغفرة بارزة لإخفاقها في العمل السرّي العالمي، قبل بيرل هاربور. وهناك إشارة بارزة لتورُّط عميل بريطاني مزدوج يدعى دوسكو بوبوف (والذي كان يُعرف باسم تريسيكل)، ولكنها ضاعت في الزحام، لأن إدغار هوفر لم يكن يعير مزيداً من الإنتباه لظاهرة عملانية المهمة أكثر من أهدافها. فبوبوف، الذي كان يعمل خارج لشبونة لصالح الإستخبارات الألمانية، كانت قد استأجرته الإستخبارات البريطانية، ووصل إلى الولايات المتحدة في أغسطس/آب ١٩٤١، مزوَّداً بتعليمات لإنشاء شبكة تجسُّس. وقامت الإستخبارات البريطانية إبلاغ هوفر بحقيقة هوية تريسيكل ووصوله. لكن هوفر لم يكن يثق بالعملاء المزدوجين، وكان يغضب لما يعتبره صفة لا أخلاقية في بوبوف، وقد رفض هوفر فعل أي شيء معه، أو اقتناص أية فرصة لهزيمة الإستخبارات الألمانية.

لكن هوفر كان مهتمّاً بتعليمات بوبوف، والتي كانت ترد إليه عبر برقيات موجزة ومقتضبة. وقد مال إلى تجاهل الرسالة بحد ذاتها، والتي آحتوت مطالب على شكل إستجواب. وقد تضمَّن أحد هذه الإستجوابات معلومات مفصَّلة، حول المنشآت العسكرية والدفاعات في جزيرة أواهو، وفي بيرل هاربور. وفي هذا المثال السيّء للإستخبارات الوزارية كان كلّ ما يهمّ هوفر هو التقرير الخارجي المتعلِّق بقضية بوبوف، والذي يتركَّز على آستخدام الإستخبارات الألمانية لطريقة الميكرودوت. بينما لم يُعنَ بأي شيء آخر من الإستجواب حول بيرل هاربور. وقد كتب هوفر إلى السكرتير الرئاسي البريغادير جنرال إدون واطسن في ٣ سبتمبر/أيلول ١٩٤١: «يجب عليك وعلى الرئيس الإهتمام بالصور المرفقة، التي تبيِّن الأساليب المستخدمة من قبل جهاز التجسُّس الألماني في نقل الرسائل إلى عملائهم». حيث أن هوفر أسهب في شرح تفاصيل نظام الميكرودوت، وكل ما يتعلَّق بهذا الأسلوب من المراسلة.

ولم يكن من الواضح لماذا لم يشارك هوفر في آستفتاء بوبوف، وسؤاله أمام لجنة الإستخبارات الوزارية الداخلية، فيما عدا أن هذه اللجنة قامت

بتقسيم حقول الإستخبارات الخارجية مسبقاً قبل مكتب التوضيح. ومع الإفتقار لمكتب التوضيح كان هوفر يجمع المعلومات ويؤرشفها، بحيث تكون مهمّة للوحدات الأخرى، خاصّةً الأشخاص العاملين في الإتّصالات الإستخباراتية. وقد أقترح لوين إبلاغهم حول فرع هاواي للإستجواب، بحيث أن الرسائل التي كان يلتقطها هذا الفرع لم تكن تبدو خطيرة، أو تشكّل أيَّ تهديد. والحق يقال، إن هوفر لم يكن وعاءً لحفظ الرسائل اليابانية الملتقَطَة خلال الحرب. ولقد أعتمدت الولايات المتحدة بقوة على الإتّصالات الإستخباراتية، من أجل المعلومات حول اليابان قبل بيرل هاربور. فالإتّصالات الإستخباراتية كانت تتضمّن تحليلاً لرسائل الشيفرة وللمواصلات. أما تحليل المواصلات فهو يتضمّن تحديد مواقع أجهزة اللاسلكي، التي تبثّ، عبر تحديد الإتجاه التي تبثُّ منه؛ وذلك بتحديد إشارات الإتّصال وإعادة تركيب الشبكة. وهذا يعني تحديد خطوط الإتّصالات وسلسلة القيادة. وحتى لو كانت الرسالة تُبثّ بشكل غير مقروء، فإنه يمكن تحديد مواقع الجيوش والسفن. وتبعاً لطبيعة الشبكة، يمكن جمع المعلومات الصحيحة من مجموع المواصلات.

وقد أنشأت البحرية الأميركية شبكة إدارة البحث الإستراتيجي الباسيفيكي الأوسط عام ١٩٣٧، من أجل تحليل الموصلات؛ مما مكّن العقيد جون روشفور، والذي كان يتولّى قيادة وحدة الإستخبارات في المعركة، أو محطة هيبو، في بيرل هاربور في مايو/أيار ١٩٤١، من أن يرسم تحرُّكات الأسطول الياباني، ولكنه لم يتمكّن من قراءة رسائل الشيفرة المتبادلة. ولسوء الحظ كان اللاسلكي لدى قوّة بيرل هاربور الهجومية صامتاً تماماً، بينما تبادلت البحرية اليابانية ٢٠,٠٠٠ إتّصال لاسلكي في أول ديسمبر/ كانون الأول، مما أبعد عن روشفور الظن بأن الهدف هو بيرل هاربور.

وقد صمتت أجهزة اللاسلكي في حاملة الطائرات اليابانية مرّتين عام ١٩٤١، الأولى في فبراير/شباط، والثانية في يوليو/تموز. وفي المرّتين كانت

حاملة الطائرات تعود إلى المياه الإقليمية للوطن، بينما تتحرَّك غالبية قطع الأسطول بآتجاه الجنوب، لتعزيز الاحتلال الياباني للهند الصينية ـ الفرنسية. وإعتقاداً منه بأنه إذا ما أراد اليابانيون القيام بحركةٍ ما، فستكون هذه الحركة بآتجاه مالايا، رأى روشفور أن صمت الحاملة هو تأكيدٌ على ذلك. وقد أكّد له هذا الرأي ضابط الإستخبارات في أسطول بيرل هاربور الأدميرال إدون لايتن، دون أن يعلما على وجه التحديد مكان وجود الحاملات، ولكنهما كانا يخمِّنان بأنها موجودة في المياه الإقليمية. وإذا ما خامرهما شكٌ كبير، فإنما هو أن كيمل قد طرفت عينه بينما كان يمازح لايتن في أول ديسمبر/كانون الأول.

لم يُصدر محلّلو الشيفرة أيّة إشارة تحدِّد بيرل هاربور كهدف لهجومٍ في وقت معين، ولكنها سلَّمت بنشر معلومات تتعلق بهذا الموضوع، وتشكّل صدمة لهذا الرضا عن الذات. فمحلّلو الشيفرة وفَّروا المعلومات الأميركية التي تجمَّعت عن اليابان، وكانت الرسائل الملتَقَطَة هي العنصر الأساسي، إنما لم تكن العنصر الفعَّال. فالرسائل الملتَقَطَة أنتجت بين خمسين وخمس وسبعين رسالة يومياً، وهذا، كثير أيضاً بالنسبة إلى العدد المحدود للمحلِّلين والمترجمين. وكانت الأولوية في نظام تحليل الشيفرة هي وضعها جانباً، حتى يتيسَّر العمل ويصبح سهلاً. لأن وكالة إلتقاط الرسائل كانت تتعامل مع البريد الدبلوماسي، وكان المسؤولون الأميركيون يميلون إلى استخدامها كدليل دبلوماسي في المفاوضات، ويعتمدون كثيراً على قيمتها العملية.

أملى هذا الموقف وضع لائحة بالأولويات الأمنية، حيث أن تسعة أشخاص فقط في واشنطن، هم الذين كانوا يتسلَّمون بشكل روتيني الرسائل الملتَقَطَة من اليابان، إبتداءً من رئيس الجمهورية، وآنتهاءً بقائد قاعدة بيرل هاربور. ومنذ أن أصبح زعماء الحكومة الأميركية لا يجدون الوقت لقراءة كلّ رسالة يابانية ملتَقَطَة، قام كلٌ من الكومندر ألون د. كرايمر، الضابط الأعلى المسؤول عن اللغة اليابانية، والعقيد روفوس براتون، رئيس فرع إستخبارات سلاح الإشارة في الشرق الأقصى، بآلتقاط أهم الرسائل وإرسالها بالبريد،

«بحيث أن الضبَّاط المبعوثين كانوا ينتظرون القادة حتى يكملوا قراءة الرسائل، ومن ثم يستعيدونها ويحرقونها».

ومع آنعدام وجود فريق لتنسيق أبحاث محلّلي الشيفرة وإنتاجها، لم تحصل الولايات المتحدة على القيمة الكاملة للإنجازات المميزة لجمع المعلومات
وتحليل الشيفرة. وهكذا فإن المسؤولين الأميركيين الكبار، والذين كانوا أنفسهم يعملون كضبَّاط إستخبارات، قد علموا الكثير عن نوايا اليابان من الرسائل الملتَقَطَة. لكنهم كانوا يبحثون عن إبرة في بيدر، عند بحثهم عن الإشارة المطلوبة. فلم يكن بوسعهم التمييز بين علاقات الصداقة، وبين معنى الإشارات التي رأوها فقط في العزلة. ومع الأخذ بعين الاعتبار لآلاف الرسائل اليابانية الملتقَطَة، فإن النِّظام كان مهدَّداً بالإنهيار.

ومن أهم الحوادث التي تجدر مناقشتها، هو أن الولايات المتحدة قد التقطت في ٢٤ سبتمبر/أيلول، رسالة أُرسلت إلى تاكيو يوشيكاوا، الجاسوس الياباني الذي أُرسل إلى القنصلية في هونولولو. تطلب إليه الإفادة عن مواقع السفن في بيرل هاربور، مع إقتراح نسب التبَّاعد بينها. ومع الوقت فهم المسؤولون الأميركيون الرسالة «بادىء ذي بدء كجهد لقطع الطريق على إتصالات التجسُّس، وللحصول على التَّفاصيل التي تهمّ «البحرية اليابانية». ولكنها بشكل طبيعي سمِّيت الرسالة الخدعة. ولم يكن أحد ليستخلص أنها كانت تعني بيرل هاربور كهدف للهجوم. لأن اليابانيين كانوا قد بثُّوا معلومات مماثلة حول مانيلا، وبورتلاند، وسان دياغو، وقناة بنما، من بين أهدافهم الأخرى. ولم يكن أحد من العاملين في الإستخبارات الخارجية يعلم بأمر الرسالة الخدعة، ولا بآستجوابات الإستخبارات الألمانية.

أما الحادث الثاني فقد كان في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني، عندما آلتقطت محطة للبحرية الأميركية في جزيرة بانبريدج، بالقرب من ستيل، رسالة مبثوثة من طوكيو إلى واشنطن. ولأنها كانت رسالة يابانية، فإن وحدة تحليل الشيفرة لم تعدها الأولوية، ولم تجهِّزها حتى العام اثنين وستين.

ولكن عندما تمَّت قراءتها، خلقت الرسالة إثارة كبيرة وهيجاناً، لأنها كُتِبت برمزٍ مفتوح، يلحظ بشكل واضح قطع العلاقات الدبلوماسية. وإذا ما توجَّب قطع العلاقة مع دولة ما، فيجب تكرار التَّحذير مرتين، كتنبُّوء مسبق بما قد يحصل، فإذا ما كانت القطيعة مع الولايات المتحدة هي المقصودة، فإن التَّحذير يكون على صيغة «الريح الشرقية ممطرة». وإذا ما كانت القطيعة هي مع الإتحاد السوڤياتي، فيكون التَّحذير على صيغة «ريح الشمال الغائمة». أما إذا ما كانت بريطانيا هي المقصودة، فيكون التَّحذير على الشكل التالي: «ريح الغرب صافية». وهذه ليست إشارة لأيّ هجوم ضدّ أي مكان محدَّد، وهي في النهاية فقط أن أيّاً كان يمكنه أن يدرك أهميتها، لقوة هاواي الهجومية، التي تراقب صمت اللاسلكي في البحر.

ولكن مجهود اللاسلكي الأميركي بدأ على الفور البحث عن التَّنفيذ. فالمختصُّون تجاوبوا مع القيادة بمنتهى الجدّية والإختصاص، وضبطت محطّات الجيش والبحرية والوكالة الفيديرالية للإتصالات أجهزتها للتنصُّت على موجات الأنباء اليابانية، وموجات اللاسلكي. وكَلَّف روشفور أربعة من أفضل ضبَّاطه، الذين يُتقنون اليابانية، الإصغاء إلى عمليات البثّ. وهكذا بادرت السلطات الأميركية إلى إنذار البريطانيين في سنغافورة، والهولنديين في جاوة.

فأي فرق يمكن أن تسبِّبُه رسالة لاسلكية مرموزة قد تم إلتقاطها، حول موضوع هو قيد المراقبة؛ فمعلومات الإستخبارات الخارجية الأميركية، كانت قد أوضحت بأن النَّوايا اليابانية كافية لتحذير عظيم للجهتين العسكرية الأميركية، والزعماء السياسيين. ورغم ذلك، وحتى لو أن الزمن يمضي، فإن جهاز تحليل الشيفرة قد أنتج رسالة أخرى، كان يمكن أن تغيِّر مجرى الأحداث لو أن الولايات المتحدة قد تنبَّهت لها.

وفي ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤١، قدَّمت الولايات المتحدة عرضها الأخير إلى اليابانيين. حيث أنها عرضت تجديد العلاقات التجارية مع اليابان، إذا ما آنسحبت هذه الأخيرة من الصين. رغم أنه كان واضحاً أن

اليابانيين لا ينوون التضحية بالصين، مثلما كانت الولايات المتحدة. وأرسلت اليابان ردَّها إلى ممثلها في واشنطن، بواسطة أعلى مستوى من رموز آلة الحرير. إذ أنها أرسلت الأجزاء الثلاثين الأولى نهار السبت في ٦ ديسمبر/كانون الأول. وأرسلت الأجزاء الباقية نهار الأحد في السابع من الشهر نفسه. فالتقطت الولايات المتحدة الأجزاء الثلاثين الأولى، بعد يوم مضنٍ من العمل، وقام الكوماندر كريمر بتسليم ما حصل عليه شخصياً إلى وكالة إلتقاط الرسائل اليابانية، صباح يوم السبت. وكان من الواضح أن اليابان رفضت الإقتراح الأميركي. وكذلك فإن روزفلت كان قد أسرَّ إلى هاري هوبكنز بأن «هذا يعني الحرب»، وأنه يبدو أن المفاوضات الدبلوماسية مهدّدة حين ذاك؛ وهو الأمر الذي لم يكن متوقَّعاً.

وبعد الثالثة بقليل من صباح الأحد ٧ ديسمبر/كانون الأول، تلقَّت دائرة الإشارة والرُّموز في جزيرة بامبردج الأجزاء الأربعة عشر للرّد الياباني، والتي أُرسلت برموز آلة الحرير. ولكن لم تكن هناك أية مشكلة تقنية في حلّ رموز آلة الحرير. وكان الطاقم المكلَّف بالخدمة محدود العدد؛ ولم ينقض ذلك النهار حتى حلَّت الكارثة. فالجميع كانوا قد عملوا وأعياهم التعب، حتى كريمر كان يحتاج إلى النوم. وهكذا وصل التقرير صباح الأحد في السابعة والنصف، متضمِّناً الأجزاء الأربعة عشر التي تعلن عزم اليابان على تعليق المفاوضات. ولكن الرسالة المرموزة باليابانية أثبتت بأنها أشدَّ خطورة: لأنها أوعزت إلى السفير نومورا أن يسلِّمها ردَّاً عند الواحدة بعد الظهر تماماً، بتوقيت واشنطن. ولأن قسم الإشارة والرُّموز لم يكن لديه مترجم في الخدمة، بادر الضابط المناوب إلى إرسال «رسالة الساعة الواحدة» إلى جهاز إستخبارات سلاح الإشارة، ولكنه أهمل ترك إشارة لإبلاغ كريمر بهذا. وهكذا عندما أفيد كريمر عند الساعة السابعة والنصف، قام بتحضير الأجزاء الأربعة عشر فقط للنشر، وحرص على تسليمها بنفسه.

وبناءً على ذلك، كان العقيد براتون، على رأس جهاز إستخبارات سلاح الإشارة، أوَّل من حصل على ترجمة «رسالة الساعة الوحدة»، عند

حوالي التاسعة. وبادر على الفور إلى الإتصال بقائد أركان الجيش الجنرال جورج س. مارشال، قاطعاً عليه نزهته الصباحية لنهار الأحد على الحصان، من أجل الإجتماع معه في وزارة الحرب عند حوالي الحادية عشرة.

كان الإثنان يشعران بالحالة الطارئة، فقرَّر مارشال إنذار ضبَّاط القيادة في الفيليبين وهاواي والساحل الغربي والبحر الكاريبي. وحاول إستخدام هاتفه الخاص للإتِّصال بالجنرال شورت في بيرل هاربور، لكنه غيَّر رأيه لتفادي مخاطر أي دخول على الخط. إلى جانب ذلك، فقط أبلغه مركز الرسائل في وزارة الحرب، بأن عليه أن يسلِّم رسالته إلى جميع الأطراف في غضون نصف ساعة. ولسوء الحظ كان المركز المختصّ في معرفة الترددات اللاسلكية موجوداً في هونولولو، فتوجَّب عليه إرسال الرسالة عبر القناة التجارية في سان فرانسيسكو. وقد وصلت إلى هونولولو عند السابعة والدقيقة الثالثة والثلاثين قبل الظهر، بينما كانت الطائرات اليابانية تبعد سبعاً وثلاثين ميلاً فقط عن هدفها. وبسبب التعويق في الإتِّصال، لم يتسلَّم شورت التحذير من مارشال حتى الثالثة بعد الظهر، ومن ثم رماه في سلة المهملات.

لم يكن شورت الحانق قادراً على الإستيعاب، ولكن كان عليه أن يكون أكثر حذراً في أيّ حال من الأحوال؛ ولم يكن لديه أي سبب للشَّكوى من محلّلي الشيفرة الأميركيين، فقد «قاموا بواجبهم»، وتبعاً لما يقوله دايفيد كاهن: «إن سافورد اعتبرَ مؤخراً أنَ قسم الإشارة والرُّموز قد عالج مواد تفوق ثلاث مرات ما كانت يتسلَّمه خلال نهاية الأسبوع في الحالة الطبيعية؛ حيث أن قسم تحليل رسائل الشيفرة أبرز قائمة بثمانٍ وعشرين رسالة بشيفرة الحرير، سُلِّمت ذاك الأحد». ويبقى أن معالجة رسالة «الساعة الواحدة»، تبرهن عن العقلية الأميركية العامة، وافتقادها إلى الإستعداد. والظروف وحدها هي التي تثبت تقصير الإستخبارات في هذا المجال.

وأياً يكن، فإن استعراض دور الإستخبارات في الأحداث التي أدَّت إلى بيرل هاربور، إنما يقود إلى الميل باللائمة على الفشل الأميركي، وتقدير النجاح الياباني. فاليابانيون حافظوا على سرّية تامة، وإجراءات أمن مشدَّدة،

في شنّ الهجوم. فالقليل فقط من المسؤولين الكبار في الحكومة اليابانية كان قد عرف بالقرار، وبالتحضيرات الجارية لكي يقوم الأدميرال إيزوروكو ياماموتو بهجومه الجوّي. فاليابانيون لم يشيروا على الإطلاق إلى خطّتهم في أيٍّ مِن آتّصالاتهم مع دبلوماسييهم، أو ممثّليهم العسكريين حول العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدميرال شويشي ناغومو، قائد الأسطول في بيرل هاربور، قد حافظ على صمتٍ مطبق لجهاز اللاسلكي، خلال رحلته لأكثر من ثلاثة آلاف ميل. وحتى جهاز إستخبارات الإتّصالات الدقيق لم يكن بوسعه التقاط رسالة ليست موجودة.

وقد عزَّز اليابانيون إجراءاتهم اليابانية المشدَّدة بعدد من الإحباطات. فقد أجروا تغييراً جذرياً في إشارات الإتّصال البحرية، في الأول من ديسمبر/كانون الأول. وقامت سفن الهجوم بترك العاملين على أجهزة اللاسلكي فيها خلفها في اليابان لإرسال الرسائل الروتينية. مما أمَّن لهم حماية ممتازة، ساهمت في إقناع الأميركيين بأن هذه السفن لا تزال في المياه الإقليمية لوطنها. ومع اقتراب يوم العطلة، أثبتت دائرة يوكوزوكا البحرية عدداً كبيراً من عمليات إبحار السفن في طوكيو ويوكوهاما. وقام الجيش بتحصين مواقعه في منشوريا، مثيراً الشبهة في آحتمال إجتياح لروسيا، كما أرسل طائرات مزيَّفة إلى الأهداف الصينية. وفي ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن مكتب الخارجية بأن السفينة تاتسوتامارو سوف تبحر في ٢ ديسمبر/كانون الأول إلى لوس أنجلوس وبلباو، وبهدف إجلاء الرعايا اليابانيين من الولايات المتحدة وبنما. مما تسبَّب بأن يستنتج طاقم السفارة الأميركية في طوكيو «بأن القطيعة النهائية واقعة بينما تجتاز سفينة نقل الركاب اليابانية البحر». وعلاوةً على ذلك، فقد حافظ اليابانيون على المفاوضات الدبلوماسية قائمة حتى آخر لحظة. وقد تكون هذه الإحباطات ساهمت جزئياً في استعداد الولايات المتحدة للقبول بها. وكما أسلفنا القول، فإن الأميركيين، عموماً، لم يكونوا يعتقدون بأن اليابانيين يريدون، أو يستطيعون، مهاجمة الولايات المتحدة؛ وكما رأت ولستتر، إن القادة الأميركيين كانوا يقلّلون من آعتبار إرادة اليابان بالمخاطرة. فقد آمتنع مارشال عن آستعمال هاتفه الخاص السرّي في ٧

ديسمبر/كانون الأول، ليس فقط لأنه معنّي بأمن وكالة إلتقاط الرسائل اليابانية، بل لأنه كذلك لا يريد إعطاء اليابانيين أي مبرِّر لخوض الحرب مع الولايات المتحدة. ففي بيرل هاربور نفسها، وقبل أسبوع من الهجوم، أفادت البحرية عن رؤية سبع غوّاصات يابانية، وقد تمَّ إبلاغ كيمل بذلك.

إن هزيمة بيرل هاربور تبرهن عن المقوِّمات الثلاث لنجاح الإستخبارات:

أولاً: ان النظام يجب أن يجمع المعلومات.

ثانياً: يجب أن يوصل إنتاجه إلى من هم مخوَّلون بالتحرُّك.

ثالثاً: ان المخوَّلين بالتحرُّك يجب أن يكونوا راغبين في ذلك.

وفي زمن بيرل هاربور، بقيت الإستخبارات الخارجية الأميركية في عصرها الحالك. وحتى إلى جانب حقيقة أن الأميركيين لم يكونوا يريدون خوض الحرب، ولم يبادروا إلى اتِّخاذ أية خطوة لتعزيز الإستخبارات مع التحضير للحرب، فهم لم يكونوا يحبُّون الجواسيس أو التجسُّس. لكن بيرل هاربور غيَّرت هذا الموقف، وأثبتت بفظيع العبارات الحاجة إلى الإستخبارات. فقد لا يكون بوسع الإستخبارات الحؤول دون هجوم بيرل هاربور، ولكن كان يمكن أن تقلِّل من ضخامة الأضرار. وإذا ما كان روزفلت قد أخطأ، فذلك لأنه غلَّب العمل السياسي الأميركي على القدرات العسكرية الأميركية. وحتى مع جميع التَّحذيرات الممكنة، فإن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على الدِّفاع عن الفيليبين مع بداية الحرب.

وفقط عند نمو القوة العسكرية الأميركية، تنامت قوة إستخباراتها. فالاستخبارات تمتَّعت بنجاح هائل إبَّان الحرب، منقذةً الأرواح، ومحرزةً النصر المحتمل. ولن يكون هناك أبداً أولوية على الإستخبارات، سواء في القطاع المدنيّ أو العسكريّ للحكومة الأميركية، ولا أي نقص في التنسيق أو التنظيم. فهزيمة الإستخبارات في بيرل هاربور، والإنجازات الباهرة للإستخبارات، خلال الحرب العالمية الثانية، يؤكدان على ضرورة أن تحظى الإستخبارات بمكانة في ما بعد الحرب في الولايات المتحدة.

الجزء الثالث عشر

أسرار نجاح: «ماجيك» و «أولترا»

لم يكن بوسع الإستخبارات تفادي وقوع كارثة بيرل هاربور، ولكنها أسهمت بشكل كبير في آنتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية. فاستخبارات الإتّصالات لعبت دوراً حاسماً، وبرهنت عن ثقة كبيرة على المسرح الأوروبي، حيث أنها منحت الحلفاء غطاءً عظيماً من البداية إلى النهاية. وكذلك في الباسيفيك فقد ساعدت إستخبارات الإتّصالات على قلب الطاولة بوجه اليابان، في غضون ستة أشهر، وفي تبديل إستراتيجية الحرب.

كان القادة الأميركيون قد قرَّروا واستقرُّوا على سياسة «هتلر أولاً»، اعتقاداً منهم بأن ألمانيا تُشكِّل أكبر تهديد، وأنه يمكن معالجة أمر اليابان بسهولة. ولكن في منتصف عام ١٩٤٢، وبمعونة العبقرية المتوفِّرة لدى محلّلي الشيفرة في البحرية. أحرزت الولايات المتحدة نصراً ساحقاً في الباسيفيك، مما مكّنها من تغيير السياسة غير المقبولة شعبياً، ومواصلة الحرب ضد اليابان بمزيد من السرعة والقوة.

ولقد باشرت وحدة إستخبارات المعركة في بيرل هاربور، محطّة هيبو، العمل في غضون بضع ساعات من الهجوم. وقبل الهجوم على بيرل هاربور، كانت وكالة إلتقاط الرسائل اليابانية لا تحور إلا على الرسائل الدبلوماسية المكتوبة بشيفرة آلة الحرير؛ وبعد ذلك أصبحت تتضمّن شروحات للرُّموز البحرية اليابانية. وقد ركّزت محطّة هيبو بشكل خاص على رموز البحرية اليابانية. واستقبلت سيلاً من الطواقم الجديدة، كان معظمهم من رجال

البحرية الذين فقدوا سفنهم في الغارة على بيرل هاربور. فرجال السفينة ميريلاند عملوا تحت إمرة القائد جون روشفور. ورغم أن اليابانيين قد أحرزوا إنتصارات مبكّرة، فقد بدأ محلّلو الشيفرة لدى روشفور بإعداد العدّة لقلب هذه الوضعية.

وكان الأدميرال ياماموتو، مبدع الهجوم على بيرل هاربور، يأمل بإقامة حزام يعزِّز المكاسب اليابانية في غرب الباسيفيك، وجنوب شرقي آسيا. فقد وضع خطّة للاستيلاء على مرفأ موريسبي في غوياتا الجديدة، في الجنوب، لاحتلال جزيرة ميدواي في أواسط الباسيفيك. وقد لعبت وكالة إستخبارات الإتّصالات دوراً كبيراً في إفساد هذه الخطة.

وقد واجهت وحدة إستخبارات المعركة في هيبو متاعب مع الرُّموز البحرية اليابانية، خصوصاً مع نظام الرُّموز البحرية اليابانية ٢٥، ولكنها توصّلت إلى حلّ معظم رموزه في نحو أبريل/ نيسان ١٩٤٢، مما سمح بإبلاغ القائد الجديد لأسطول الباسيفيك، الأدميرال تشستر نيميتز بتحرُّكات الوحدات البحرية اليابانية. وهكذا صُرِّح عن النصر في معركة بحر الكورال في مايو/ أيار، ومَكَّنَت وكالة التقاط الرسائل اليابانية الأدميرال نيميتز من تركيز وحشد القوات اللازمة لإرغام الأدميرال الياباني على التخلّي عن محاولة إحتلال مرفأ موريسبي. فياماموتو كان يعتقد أنه بإغراقه حاملتي طائرات أميركيتين، قد حقّق التفوق، وأن الفرصة ذهبية لاجتياح ميدواي، وتدمير الأسطول الأميركي الباسيفيكي.

لم يكن اليابانيون قد آعتنوا «بالتحضير للهجوم على ميداوي بشكل جيد، ولم يكونوا يدركون مدى الاحتياطات، على خلاف تصرُّفهم قبل الهجوم على بيرل هاربور. فبينما كانوا يقومون بجمع أسطول من مئة سفينة، كان اليابانيون يقومون بالإتّصال ببعضهم البعض، بواسطة اللاسلكي، دون التنبُّه إلى ضرورة تغيير شيفرة العمليات. وكان يتوجّب عليهم أن يدركوا أن توزيع الرُّموز الجديدة للشيفرة إلى وحدات متعددة. كان يُشَكِّل معضلة لوجستية كبيرة؛ بحيث أن الشيفرة الآمنة تؤمِّن الانتصارات الباهرة. وقد

آستغـل محلّلوا الشيفـرة، في قسم الإشـارة والـرُّمـوز في البحـريـة، الـذي يترمكزون في هيبو، هذه الثغرة. وتمكّنوا من الحصول على كمية كبيـرة من المعلومات الإستخباراتية. وعشية معركة ميدواي، كان نيميتز يعلم الكثير عن قوّة العدو ونواياه، أكثر من أي أدميرال آخر على مدى تاريخ الحرب البحرية. والمعلومة الوحيدة التي كانت مفقودة كانت «موقع الهجوم».

فاليابانيون كانوا يستخدمون في رسائلهم رمز «AF» إشارة إلى ميدواي. كما أنهم آستخدموا رموزاً مشـابهة لـلإشارة إلى أسمـاء المواقـع الجغرافيـة الأخرى. وقد كان روشفور على ثقة بأن «AF» تعني ميـدواي، لكن نيميتز، والذي كان يعمل في عمق المحيط ومصادره محدودة، كان عليه أن يتأكّـد. فقرَّر روشفور اللجوء إلى الحيلة: إذ أوعز إلى قيادة ميدواي أن ترسل رسالة واضحـة تطلب فيهـا ناقلة نفط من أجـل مصنع تحليـل المياه فيهـا. وشعـر اليـابانيـون بهذا. وفي ٢١ مـايو/ أيـار التقطت الـولايات المتحـدة رسالـة يابـانية مفادها «أن AF محرومة من مياه الشفة». وهكذا سمحت «ماجيك» لنيميتز أن يتّخـذ المواقـع تحسُّباً، بـواسطة حـاملات الـطائرات الـثلاثـة «أنتـر بـرايـز» و«هورنيت» و«يورك تاون»، وذلك في ميـدواي، بانتـظار وقوع يامامـوتـو في الشرك. وكما قال جورج واشنطن مرة إذا مـا كانت هنـاك أية مفـاجأة، فـإنه يفضِّل أن يكون هو البادىء بها. وهكذا فقـد صنع نيميتـز المفاجـأة وسحق ياماموتو بالكامل، مُنْهياً الخطر الياباني، ومُغْرقـاً حامـلات الطائـرات الأربعة التي هـاجمت بيرل هـاربو سـابقاً، وهي «أكـاجي»، «كـاجـا»، «سـوريـو»، و«هيريو». وفضلاً عن أن «ماجيك» كانت بحاجة للفوز بمعركة ميدواي! فإنها كانت تحمل عبء حياة الأميركيين. ولكن تبعاً لما يقوله دايفيد كاهن: فقـد نجم عن حلّ رموز الشيفرة اليابـانية إنعكـاسات حـاسمة، أثّـرت في مجرى التاريخ، أكثر من أيّ حلّ آخر. بآستثناء برقية زيمرمان. فمحلّلوا الشيفرة في وحدة إستخبارات المعركـة، كانوا قد آنهمكوا في صنع مصير الوطن. وكانوا يحـدِّدون وجهة سيـرالسفن والرجـال. وقد تمكّنـوا من تغيير مسـار الحرب، وتسبَّبوا بأفول الشمس المشرقة. وقد كتب كاهن هذا الكـلام قبل أن تصبـح وكالة «أولترا» معروفة. ولكنه أكَّد على القيمة البالغة لهذا الكلام أيضاً. وكما

قال نيميتز نفسه: «إن ميدواي كانت إنتصاراً للإستخبارات بشكل خاص». وآستمرت وكالة «ماجيك» الخصم الرهيب ليـاماموتو. وفي الحقيقة، لقد تسبَّبت بموته في أبريل/ نيسان ١٩٤٣ فيما «يُعتقد بأنه أهمّ حادث نجم عن تحليل الشيفرة». فقد علم نيميتز، من الرسائل الملتقطة، أن ياماموتو يعتزم آستقلال الطائرة لتفقُّد القواعد اليابانية في جزر سليمان. فقرَّر نيميتز مهاجمة الطائرة وإسقاطها. وهكذا، وبمعونة وكالة «ماجيك»، قامت طائرات بي ٣٨ الأميركية المقاتلة الخفيفة باعتراض طائرة ياماموتو، والإيقاع بها في حادث ينتمي إلى الإغتيال السياسي؛ حيث سقطت الطائرة مشتعلة في أدغال بوغاين فيل. وقد رأى القادة الأميركيون، في موت ياماموتو، ما يوازي الإنتصار العسكري. لأنه خلَّصهم من آحتمال قيام اليابان بأي تحرُّك عدائي.

إن ميداوي، وإسقاط طائرة ياماموتو، هما من الإنجازات الباهرة لوكالة «ماجيك» في حرب الباسيفيك. ولكن تراكم الإنعكاسات لنجاح إستخبارات الإتِّصالات يوماً بعد يوم، أدى إلى انهيار اليابان، وساهم في خروجها المحتوم. وتبعاً لأقوال الكومندر توماس هـ. داير، فإن إقامة روشفور لنقطة هيبو، مكَّنت محلّلي الشيفرة الأميركيين من حلّ خمسة وسبعين رمزاً بحرياً يابانياً أثناء الحرب.

ولأن الامبراطورية اليابانية كانت تعتمد على الخطوط البحرية للإمداد، كان داير يعتقد بأن هذا الحلّ ساهم بشكل كبير في النصر. وبتوجيه من «ماجيك»، قامت الغوّاصات الأميركية بإغراق قرابة ثلثي الأسطول التجاري الياباني، مسبِّبَةً أزَمات خانقة في المواد الأساسية، بما في ذلك الأغذية والنفط. ومعيقةً مجهود الحرب الياباني. وقد قال توجو نفسه: «بأن تدمير البحرية التجارية كان واحداً من ثلاثة عوامل أدَّت إلى هزيمة اليابان. أما العاملان الآخران فكانا إستراتيجية القفزات السريعة، وعمليات حاملات الطائرات السريعة».

وهناك عامل آخر يضاف إلى هذه العوامل، وهو عجز اليابانيين على حل أنظمة الشيفرة الأميركية. إذ أن الولايات المتحدة كانت تمارس نظاماً

لحماية مواصلاتها في أعلى وأرقى درجات الأمن. فقد كانوا يستخدمون لغة نافاجو الهندية بمثابة لاسلكي للعمليات، وما هي إلاّ شيفرة مطوَّرة عن لغة الهنود البدائية. وقد ساهمت هذه الشيفرة في تحقيق نجاح بالغ لاستراتيجية القفزات السريعة. وتبعاً لما قال أحد القادة العسكريين: «لو لم تكن لغة النافاجو موجودة، لما تمكَّنت البحرية أبداً من التحدُّث إلى إيفوجيما»، فعجز اليابانيين عن معالجة هذه اللعبة، مكَّن القوات الأميركية في إنقاذ الملازم الشاب جون. ف. كينيدي.

واستكمالاً لهذه النجاحات، أحرز فنّ الكتابة بالشيفرة الأميركية توسُّعاً هائلاً. ففي عام ١٩٤٣، أعادت البحريه تنظيم وحدة إستخبارات المعركة. تحت إسم راديو الأسطول، وحدة الباسيفيك، وتقدَّمت بالشُّكر إلى ما يزيد على الألف شخص. وآتّسع جهاز إستخبارات سلاح الإشارة والرُّموز بشكل واسع، حتى تضمَّن قوة من ستة آلاف رجل، انتقلت من مبنى وزارة البحرية في شارع الدستور، إلى أكاديمية مونت فيرتون، وهي مدرسة قديمة للفتيات في جادة نبراسكا. وبشكل لا يُعقل لم يَنَلْ روشفور أية ترقية مع هذا التوسُّع. وهكذا كانت هناك حرب جارية، وقد أثارت إنجازاته الحسد من قبل أخصامه الأقوياءفي وزارة البحريةفي واشنطن، وأوقفوا تعليمات نيميتزبأن ينال روشفور ميدالية الخدمات الممتازة. كما دبَّروا الأمور بأن يُعاد تكليفه، من قبل هيبو، للذهاب إلى مركز التدريب البحري في درايدوك في كاليفورنيا. وبعد أربع وأربعين سنة من معركة ميدواي، وفي يونيو/ حزيران ١٩٨٦، قامت الولايات المتحدة بمنح ميدالية الخدمات الممتازة إلى روشفور.

وقد قام قسم كتابة الشيفرة في الجيش الأميركي بالتقليل من قيمة البحرية، لا بل وبتجاوزها من حيث الإنجازات. فالظروف كانت مماثلة لما دفع هنري ستيمسون إلى حلِّ الغرفة الأميركية السوداء، وتحويلها إلى مبنى تابع لوزارة الحرب. وبينما كان الدُّخان لا يزال يتصاعد من أشلاء بيرل هاربور، قام ستيمسون بتعيين ألفرد ماك كورماك، وهو محامٍ دائم في نيويورك، ليكون مساعداً خاصاً لدراسة خدمات إستخبارات الإتصالات،

واتّخاذ القرارات المناسبة. وقد تضمَّن تقرير ماك كورماك تناولاً «تعدِّداً لما كان يحصل من أخطاء في ٧ ديمسبر/ كانون الأول، وقد فصَّلها على الشكل التالي:

- إن وسائل الإلتقاط محدودة جداً.
- إن تدابير بثّ المواد من نقطة التقاطها إلى مركز التحليل كانت كيفما اتَّفق.
- كان هناك نقص كبير في المترجمين.
- لم يكن هناك طاقم كافٍ وكفوء لدراسة وتمحيص المواد المترجمة، للوصول إلى أقصى درجة من الإستخبارات.
- إن أسلوب تقديم المعلومات إلى السلطات المسؤولة في واشنطن كان غير فعّال.
- لم يكن هناك أي تدبير لإيصال مثل هذه المعلومات إلى القادة على الأرض، وبطريقة مأمونة.

خلال الحرب العالمية الثانية، وبما أن جهاز إستخبارات سلاح الإشارة، كان يناضل ويجتهد لتخطّي هذه الصعوبات، فقد لجأ إلى إعادة تنظيم وتغيير الإسم. وكان يعمل تحت مسؤولية مشتركة تنقسم بين الشعبة الثانية وسلاح الإشارة، الذي كان يقوم بتشغيل الأجهزة التِّقنية للإلتقاط اللاسلكي، ويحافظ على امن المواصلات؛ بينما كانت الشعبة الثانية تتولّى مهمة الإنتاج، وعلى الأخصّ التَّحليل والإفادة والتقدير. ومع بلوغه مرحلة وسطى من تحليل الشيفرة، وهي مهمّة الإنتاج، آنفرد بتخصُّصه وطبيعته التِّقنية، وأصبح جهاز إستخبارات سلاح الإشارة يسمَّى جهاز أمن سلاح الإشارة عام ١٩٤٢، وسُمِّي وكالة أمن سلاح الإشارة عام ١٩٤٣. ثم وكالة أمن الجيش عام ١٩٤٥. ومع نهاية الحرب وحَّدت الشعبة الثانية جميع نشاطات تحليل الشيفرة في وكالة واحدة تحت إشرافها.

وفي الوقت نفسه، وأياً يكن الإسم، فإن جهاز إستخبارات المواصلات قد أدَّى المهمة، بحيث ازداد عدد أفراد طاقمه، في واشنطن وحدها، من ٣٣١ شخصاً في ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤١ إلى ما يربو على ١٠٦٠٩

أشخاص في أول يونيو/ حزيران ١٩٤٥. وقد غيَّر هذا الجهاز أيضاً مقرَّ قيادته في واشنطن، من مدرسة قديمة للفتيات، إلى بوتوماك في شمالي فرجينيا. ومع مسؤولياته العالمية وطاقمه الذي كان يعمل في كلّ مسرح للحرب، تعامل جهاز إستخبارات سلاح الإشارة وخلفاؤه مع الإنفجار الحاصل في عملية التّبادل اللاسلكي. ففي غضون يوم واحد، هو ٨ أغسطس/ آب ١٩٤٥، قام مركز الرسائل في وزارة الحرب بمعالجة ٩,٥ مليون كلمة. وهو ما يعادل عُشر مجموع ما آلتقطته فرنسا في الحرب العالمية الأولى بكاملها. وفي كل هذا التوسُّع لم يتخلَّ الجيش عن روّاده (في ما عدا هربرت باردلي). فإن سولومون كول باك، الذي كان مديراً لفرع تحليل الشيفرة في قاعة آرلنغتون، وأبراهام سنكوف، قد سافرا إلى أستراليا لتولّي رئاسة ما سُمِّي بالمكتب المركزي، مرتبطين بقيادة الجنرال دوغلاس ماك أرثر.

تمكَّن البريطانيون من حلّ ألغاز آلة الشيفرة الألمانية، وأقاموا مركزاً لذلك في حديقة بلاتشلي، وأنشأت الولايات المتحدة تنظيمات عديدة لحلّ الشيفرة، مما مكَّن الحليفين من التعاون في إنتاج وإستغلال جهازي ألتروكومنت في الحرب ضد ألمانيا.

ومع عجرفة متهوِّرة، آرتكب الألمان أخطاء فادحة تجاه نظام اتِّصالاتهم بالتحوُّل إلى مبدأ آلة الشيفرة. فمبدأ خفَّة وزنها، وإمكانية حملها. وإمكانية إستخدامها لمصطلحات الشيفرة العالمية كان باهراً، لكن توحُّدها جعلها قابلة للحل. وهذا ما يعرِّض العميل للفشل. فبعد آندلاع الحرب بفترة وجيزة في أوروبا عام ١٩٣٩، تدبَّر محلّلو الشيفرة البريطانيون أمرهم لصنع نموذج من آلة الشيفرة الألمانية، وذلك كنتيجة لاكتشاف أسرارها. وصمَّموا آلة تشبه إلى حد كبير أجهزة الكمبيوتر الحديثة؛ وبعد إحراز هذا النجاح، أعطى البريطانيون اسم «أولترا» لكل الرسائل المحلَّلة، والتَّرجمات الملتقطة من الرسائل الألمانية. وقد آستمر هذا الإنجاز في النجاح، ليس فقط على مدى سنوات الحرب، إنما حتى قرابة الثلاثين سنة بعد ذلك.

وقد كشفت منشورات فرنسية عن وجود «الأولترا» عام ١٩٧٣، ولكنه كان عملاً نشرته مجموعة الكابتن وانتر بوثام بعنوان «الأولترا سرّي»، مما لفت الانتباه الشعبي العام في السنة التالية. ومع إبراز أهمية «الأولترا» في هزيمة ألمانيا، تسبَّب كتاب وانتر بوثام بإعادة النظر في التاريخ العسكري للحرب العالمية الثانية. لأن الكتاب في الحقيقة تناول بعض الإنجازات الباهرة للولايات المتحدة وبريطانيا، بعد أن كانتا قد اطّلعتا على بريد هتلر. فوانتر بوثام نفسه كان خدم في صفوف جهاز الإستخبارات السرّي في حديقة بلتشلي، وهو الذي كان يبلّغ ونستون تشرشل وينظّم وحدات العلاقة الخاصة، وهي الشبكة الوحيدة لنشر منجزات «الأولترا» وإبلاغها إلى الأميركيين، وإلى القادة البريطانيين، وإلى الوحدات العسكرية على الأرض. كذلك فإن «الأولترا» أمّنت سيلاً مدروساً من المعلومات الفنيّة، مما أعطى الوحدات الحليفة فرصةً لمناورة العدو في الأيام العصيبة. وقد أورد وانتر بوثام عدداً من الفصول المختصَّة بهذا الشأن، إعتقاداً منه بأن «الأولترا» هي التي وفَّرت العنصر الحاسم للنصر.

ساعدت «الأولترا» إنكلترا على الإستمرار في الساعات العصيبة، ألا وهي معركة بريطانيا من يوليو/ تموز إلى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠. ففي ١٢ يونيو/ حزيران التقطت «الأولترا» أخباراً عن إنشاء مركز ألماني للاسلكي البحري، يمكن إستخدامه في توجيه القاذفات إلى الأهداف الإنكليزية في أي وقت من النهار، وفي ظل أيّ نوع من الطقس. هذه الرسائل الملتقطة مكّنت الإختصاصيين البريطانيين من تحديد أمكنة البثّ الألمانية، وتحديد طول الموجات، لاتّخاذ الإجراءات المضادّة ضدّ أية إشارة غير مرغوب بها.

فالأولترا أبلغت تشرشل بأن هتلر يخطِّط لاجتياح إنكلترا، كما أبلغته عندما تخلى عن الفكرة. أو كشفت عن توجيهات هتلر في ١٩ يوليو/ تموز، والتي أبلغت جمع القادة العسكريين بالإستعداد لعملية أسد البحر، وهي عملية اجتياح إنكلترا. وبعد مضي شهرين كشفت «الأولترا» عن أوامر هتلر بتعطيل وسائط الإقلاع الجويّ في المطارات الهولندية. ومع معرفته بالقصد

من خطة الاجتياح المفتوحة، فقد تجهَّم وجه تشرشل وهو يقرأ تلك الإشارة.
الإجتياح المفتوحة، فقد تجهّم وجه تشرشل وهو يقرأ تلك الإشارة.

في الوقت نفسه ساعدت «الأولترا» على إنكار السيطرة الألمانية على الجو، مما يترتَّب عنه عدم وجود أي إجتياح. وكانت إستراتيجية الهجوم الجويّ تقضي بآستدراج سلاح الجو الملكي البريطاني إلى المعركة للقضاء عليه. وفي ٨ أغسطس/ آب، كشفت «الأولترا» صميم هذه الاستراتيجية: «من مارشال الرّايخ هرمان غورينغ إلى جميع وحدات الطيران البحرية ٢ و٣ و٥. عملية أولر (النسر). في غضون فترة وجيزة سوف تسحقون قوة سلاح الجو البريطاني من السماء. هايل هتلر». وقد فشل «يوم النسر» الذي ذكره غورينغ، لأن قائد سلاح الجو السير هوغ دودينغ، والذي كان يتولى قيادة القتال، رفض الدخول في معركة هي عبارة عن النصر أو الموت، وهكذا فقد تعرَّض للإنتقاد والإقالة لجوابه الذي تحدّى فيه غورينغ، «فإن دودينغ كان قد تغلب عليه نجله».

ومع فشله في شنّ الهجوم بواسطة مقاتلات دودينغ، حاول غورينغ القيام بهجوم جويّ مكثَّف في ١٥ سبتمبر/ أيلول، واجه خلاله مقاومةً ووجوداً مكثَّفاً لسلاح الجو البريطاني. واستمر غورينغ غير قادر على تحقيق التفوُّق الجوي، ولكنه كان قد فات الأوان لفصل الإجتياحات. فدعا هلتر إلى الهدوء ~~في السابع عشر من الشهر نفسه~~. ومن ثمّ إلى إلغاء عملية أسد البحر. وطلب إبقاء أمر الإلغاء سريّاً ولكن تشرشل سرعان ما عرف به، فقد أبلغته «الأولترا» أنه كان بمأمن في نقل ذخائره إلى مسرح الحرب في ليبيا ومصر.

بالإضافة إلى ذلك ساعدت «الأولتر» الفيلد مارشال برنار مونتغمري في نصب الفخّ «لثعلب الصحراء» الفيلد مارشال أروين رومل. وقد كان البريطانيون يعلمون بأن عليهم توخّي الحذر في استخدام «الأولترا» ضد رومل، لأنه لا يطيع الأوامر دائماً. وأحياناً يغيِّر فكره بعد أن يكون قد صرَّح عن نواياه. ولكن «الأولترا» كانت غنيّة جداً بالتفا يل حول الأوامر الصادرة إليه أثناء المعركة، وقد سجَّلت شكواه من النقص في المعدَّات والوقود. ومع

إحساسه بالعزلة والإهمال، خصوصاً بعد اجتياح هتلر الإتحاد السوفياتي أفصح رومل عما في قلبه في رسالة مطوّلة واصفاً حاجاته وظروفه. وعندما آستجاب رئيسه الفيلد مارشال البرت كيسيلرنغ لطلبه بإرسال قافلة من الإمدادات، قامت «الأولترا» بالإبلاغ عن زمان ومكان ذلك، وقامت البحرية البريطانية بإرسال طائرات استطلاع لاستطلاع ما كان يحصل.

وفي البحر أيضاً، أثبتت «الأولترا» أنها، وعلى حد قول السير جون سليسور، مارشال سلاح الجو البريطاني «المنتصر الحقيقي في الحرب». وعلى حد قول وانتربوثام: «إن العارفين بهذه التفاصيل يتفقون على أن «الأولترا» كانت محور معركة الأطلسي بكاملها». فمع القيام بالتقاط الرسائل المتبادلة بين الوحدات والبحر، كانت زوارق يو بقيادة الأدميرال الكبير كارل دونيتز تقوم بتحديد مواقع وطرق الغوّاصات الألمانية وسفن الإمداد. وكذلك فإن نظام الشيفرة الألمانية كان أشدّ نظام تعقيداً على الحلّ، وقد تسبَّب بعدد من النجاحات التي أحرزتها «الأولترا». ففي إحدى تلك المرات التي مرَّت بها «الأولترا» وحدها - «مايو/ أيار الأسود ١٩٤٣» - قامت قوات الحلفاء بإغراق ستة وخمسين غوّاصة معادية. وإن ما يزيد على ثلثي الرجال الذين خدموا في سفن الأسطول الألماني قتلوا أثناء الخدمة، وخلال الأشهر الأحد عشر الأخيرة من الحرب دمَّر الحلفاء ما يقارب ثلاثمائة غوّاصة في حوالي يوم.

يمكن فهم دور «الأولترا» في معركة الأطلسي بالمقارنة بين الفترة الزمنية التي كانت تعمل فيها، وبين الفترة الزمنية التي لم تكن تعمل خلالها. ففي عضون أربعة أيام، إبتداءً من ١٦ مارس/ آذار ١٩٤٣، تمكَّنت أجهزة تحليل الشيفرة الأميركية والبريطانية من حلِّ نظام الشيفرة الألماني الجديد، مما سمح لقوة ضاربة من الزوارق الحربية بإغراق إحدى وعشرين سفينة في حيث فقدت قارباً واحداً من قواربها. وبذلك فإن الألمان لن يحاولوا مطلقاً قطع المواصلات بين العالم الحديث والعالم القديم، كما فعلوا في الأيام العشرين الأولى من مارس/ آذار ١٩٤٣. وفي أقل من شهرين بعد ذلك، وبعد

بصلاح أجهزة «الأولترا» جرَّبت ألمانيا «إنقلاباً غـريباً» لمـايو/ أيار الأسـود. كذلك فإن إنتاج «الأولتـرا» عاد إلى طبيعتـه من العمل كـالمعتاد، حيث أنـه كانت هناك دائماً فرصة لالتقاط مواد بالشيفـرة خلال الحـرب البحريـة. وقد حصل هذا في مايو/ أيار ١٩٤١. عندما تمّ الإستيلاء، من القارب يو ١١٠، على آلة شيفرة ألمانية سليمة تماماً. ويقول لوين أن هذا الأمر ربما يكون قد تكرَّر مرة أخرى في مارس/ آذار ١٩٤٣. مما سمح لبلتشلي من حـلّ رموز شيفـرة جديـدة، وبسرعـة مذهلة؛ وأرغم روينتـز على الإنسحـاب من عمق الأطلسي.

وخلال هذا العمل المشترك الأميركي البريطاني في معركـة الأطلسي، آستُخـدمت «الأولتـرا» بشكـل روتيني، من قِبـل سـلاحَي البحـريــة والجـو الأميركيين. وكشف وانتر بوثام أن تشرشل قد يكون أوَّل من أبلغ فـرانكلين روزفلت حول «الأولترا»، خلال مؤتمر الأركاديا (الذي آنعقد في واشنطن في ٢٢ ديسمبر/ كانـون الأول ١٩٤١، واستمر حتى ١٤ كـانون الثـاني/ ينايـر ١٩٤٢). فقد وصف معلوماته حول القادة الأميركيين الكبار ابتداءً من الجنرال ديوايت أيزنهاور في يوليو/ تموز ١٩٤٢. وقد نظّم وانتر بوثام وحدة الإتّصال الخاصّة لصالح الأميـركيين. وعلى أثر التـطورات التي حصلت على الأرض لصالح القيادة البريطانية. كما أنجز التّعاون التّام لمصلحـة التوزيـع الخاص وحماية «الأولترا». ولأسباب عديدة، لم يبـادر البريـطانيون والأميـركيون إلى تدابير مماثلة مع السوڤيات. كذلك فإنهم قد زوَّدوا الروس بمعلومات منقّحة من إنتـاج «الأولتـرا». وكمـا أن وانتـر بـوثام يشيـر في أقـوالـه فقط إلى أن الأميركيين كانوا مستهلكين وزبائن لدى «الأولترا»؛ فقـد كانت هنـاك إشارة ضئيلة إلى قـدرة الأميركيين على إنتـاج «الأولترا». وهنـا يقدِّم رونـالد لـوين دليـلاً صغيراً: «إن الأميركيين في مثل هذا السباق كانـوا في الواقـع يزوِّدون بـارك بلتشلي بآلالات الأوتوماتيكية لإنتاج تحاليل الشيفرة». بالإضافـة إلى تقاريـر جيمس بام فورد عن وصول بعثة خاصة إلى إنكلترا في أبريل/ نيسان ١٩٤٣، تتضمَّن ألفرد ماك كـورماك، والـذي أصبح الآن عقيـداً ونائبـاً للرئيس للفرع الخاص للشعبة الثـانية؛ والعقيـد نلفورد تـايلور رجل الشعبـة الثانيـة، الذي

سرعان ما تولّى أمر «الأولترا الأميركية» في أوروبـا، ووليم فريـدمان. وأثنـاء الشهرين التاليين دخل هؤلاء الرجال إلى بارك بلتشلي وتفاوضوا بشـأن اتفاق بروسا، والذي نصَّ على تبادل الدولتين لأسرار علم الشيفرة وتقرير مواردها. فقد كتب بام فورد قائلاً: «إن الإتّفاق ذو معنى تاريخي، لأنه أنشأ لأول مرة التعاون الحقيقي في قضية إستخبارات الإتّصالات على أرفـع مستوى. فهـو يؤمِّن تبادل الطواقم، والتشريعات المشتركة لمعالجة المواد البالغة الحساسية، وأساليب توزيعها». وهكذا فإن تفاصيـل علم تحليل الشيفـرة كانت غير متوفـرة، حيث بادرَ الأميركيين إلى آستخدام «الأولترا» في الفترات اللاحقة، لدرجة أن وانتر بوثام أوضح بأن دورها كان خطيراً: كاجتياح الحلفاء، والحملات على شمال أفريقيا (عملية تورش)، وعلى صقلية (عملية هوسكي)، وعلى إيطاليا (عملية افالانس)، وعلى فرنسا (عملية أوفر لورد).

ومع الهبوط في شمال أفريقيا في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٢، تلقّن أيـزنهاور الـدرس الأول في استخدام «الأولتـرا» وتقديـر قيمتها. فمـع إنجاز العملية، كانت معلومات «الأولترا» المتوفِّرة سلبية، لدرجة أن سلاح الإشارة لـدى كيل رينـغ، أشار أنـه لم يكن يتوقَّـع أين هو المكـان الذى يمكن أن يحصل فيه الإنزال. ويروي لوين قائلاً: «مع بـدء تجربتـه الأوسطيـة، فإن أيزنهاور والعديد من الضباط الأميركيين الآخرين تلقُّوا تعليمات بأن «الأولترا» كانت مصدراً منقطع النظير للمعلومات العسكرية».

ولأنه كان لا بد من التقدُّم البطي، فقد كان ممرّ القصـرين بمنأى عن الوصف الدقيق الذي تقوم به «الأولترا». مما فوَّت الفرصة على توفير الإنذار المبكّر من هجوم رومل. وقد نجمت المشكلة عن التعنّت الشخصي، عندما رفض قادة الحلفاء استخدام «الأولترا»، فالجنرال جورج باتون كان يستخـدم «الأولترا» عادةً لتجميد واقعه الشخصي؛ وفي الحقيقية إنها كانت خلف ما بدا مع الوقت شجاعة نادرة له. ولكن على الرغم من ذلك، فقد قاطع وانتر بوثام بشكل قوي عند إجتماعهما الأول: (باتون) كان مدركاً لفكرة قراءة إشـارات العدو. ولكن عندما وصلت إلى زاوية الأمن أوقفني بعد بضع دقائق: «أتعلم

أيها الشاب، أعتقد أنك قد رويت هذا جيداً إلى طاقم إستخباراتي. وأنا لا أنوي أن أزيد على ذلك شيئاً. فمثلما ترى أنا أحب القتال فقط». لقد كان باتون يردّ هنا على التحفظات الموضوعة ضد مستهلكي «الأولترا»، بحيث لا يتورَّطون في المعركة، ولا يقعون في الأسر. فإن عدداً من قادة الجبهة، وخاصة الجنرالات الفارّين، إعترضوا على تقييد تحركاتهم.

وبما أنها قد ساعدت الحلفاء في تقدُّمهم عبر شمالي أفريقيا، كشفت «الأولترا» خطّة جلاء الألمان، ومكَّنت طائرات الحلفاء من التقاط وسائل النقل وتدميرها. كما مكّنت من أسر جميع أفراد جيش أفريقيا. وعندما آن الأوان لاجتياح صقلية في ١٠ يوليو/ تموز ١٩٤٣، تولَّت «الأولترا» توجيه الحملة بتفاصيل دقيقة عن تحصينات القوى المعادية واستعداداتها، وضمن تتنفيذ عنصر المفاجأة. ولا تروي «الأولترا» فقط أن كيسل رينغ كان غير متأكّداً من مكان حصول الإنفجار، بل أمَّنت أيضاً الإعتماد على فعالية عدم فشل الحلفاء. «فالرجل المجهول»، مثلاً، كان عملية فاشلة تمَّت بإلقاء جثة على شكل ضابط بريطاني عند السواحل الإسبانية في مايو/ أيار، وهي تحمل خطة إجتياح سردينيا واليونان. وحتى هتلر نفسه كان يشعر بذلك، حيث أنه أوعز إلى جنرالاته بنسيان أمر صقلية والتركيز على سردينيا وبيلوبوينز.

تابعت «الأولترا» تحقيق معجزاتها في صقلية وإيطاليا، مقدِّمةً الهدايا الثمينة حول أوامر المعركة، ومبعدةً عملية التنبُّؤ. فالمعلومات المفصَّلة كانت تتدفَّق يومياً من التقاط رسائل الإستخبارات الألمانية حول التحرُّكات، وحول أفكار دولة القادة النازيين، حتى حصل اجتياح إيطاليا في سبتمبر/ أيلول ١٩٤٥، مما مكَّن وانتربوثام أن يكتب قائلاً: «لقد كان الحلفاء يعلمون تماماً وبالضبط مواطن المقاومة على الأرض الإيطالية... ولم تكن لدى كيسل رينغ أية فكرة على الإطلاق، عن مكان إحتمال حصول الإنزال الكبير. وما هذا الغموض في المعلومات إلا من صنع جهاز «الأولترا».

أعدَّت قوات الحلفاء الغربية العدّة ليوم العملية الكبرى، ألاوهي عملية الإنزال في النورماندي في ٦ يونيو/ حزيران ١٩٤٤، حيث سطع نجم

«الأولترا» وتلألأ بشكل جليّ يومها. كان سرّ عملية» أوفر لورد (أو بالأحرى إجتياح فرنسا)، بعتمد على عنصر المفاجأة. وقد ساعدت «الأولترا» على بلوغ هذا الهدف من طريقين: الأول، أنها أبلغت عن أماكن وجود الألمان؛ والثاني، أنها حافظت على عملية التدقيق في مواطن ضعف الحلفاء. فقد قامت «الأولترا» بإبلاغ أيزنهاور ومخطّطي الحلفاء بآحتمال مجيء رومل إلى النورماندي. وإن رأى الفيلد مارشال كارل فون رون شتيدت يرتكز بشكل جوهري على الإبقاء على مجموعة من أربع كتائب بنزر (مصفّحات) إحتياطياً بالقرب من باريس، وإذا ما كان رومل قد وصل فإن كتائب البنزر الإحتياطية ستتّخذ مواقع لها خلف شاطىء النورماندي. وهكذا يمكنه إفشال عملية نبتون (إجتياح النورماندي). وكشفت «الأولترا» عن المناقشة التي جرت بين جنرالات هتلر حول البنزر الإحتياطية، وتأكيدهم بأنهم يريدون البقاء بالقرب من باريس. وجرياً على عادة جورج واشنطن، قام الحلفاء بعدّة خدع لإرغام هتلر على آتخاذ قراره بإقامة جدار الأطلسي في المكان الخاطىء؛ حيث أن «الأولترا» أفادت بأن الخدعة قد نجحت.

وعلى حد تعبير المؤرّخ هارولد دوتش فإن «الأولترا» كانت «أم الخديعة». فقد مكّنت الحلفاء من تضليل العدو وهزيمته، حيث أنها جعلت النازيين أنفسهم يقعون في شراك الخديعة. فنظام الإزدواجية قد يُسجِّل من بين أهم إنجازاتها؛ وقد آمتلكت الإستخبارات البريطانية، في هذا النظام، السيطرة على كامل شبكة التجسُّس الألمانية في بريطانيا، وأحبطتها. وزوّد البريطانيون الإستخبارات الألمانية، إبّان الحرب، بكل ما كانوا يريدونه هم. وعندما حلَّ اليوم الفاصل للهجوم، كانوا قد زوَّدوا الألمان بمعلوماتٍ تجعلهم يظنون بأن الإجتياح لن يقع قبل شهرين، وأنه ليس ليحصل في الوقت القريب. فبدون «الأولترا»، وعلى حد ما يستخلص دوتش، لم يكن العمل المزدوج معقولاً.

وإن مثل هذه الخلاصة تدلّ بكلّ وضوح على الخدعة التي غلّفت إنشاء الجيش الأميركي الأول بقيادة باتون. فهذا الجيش لم يكن موجوداً إلّا

على الورق، مستكملاً بخيم التّمويه، والدّبابات والطائرات المزيّفة؛ ومزوّداً بتسجيلات الصوت التي تدلّ على الحركة داخل المكان. والشيء الحقيقي الوحيد كان باتون، الذي كان يتمشّى بين أبنية جيشه الشَّجِيّ. أما العملاء المزدوجون، فقد أفادوا عن كل شيء كما يظهر لهم ويبدو «فالأولترا» كانت قد ضمنت، في الواقع، عدم دخول أيّ جاسوس، من أي نوع، للتأكُّد من أي شيء. بحيث أن جيشاً ألمانياً كاملاً كان ينتظر قدوم باتون في منطقة بادوكاليه، حتى بعد الإنزال في النورماندي.

وتابعت «الأولترا» إدارة العمليات بعد الإجتياح، وإصدار القرارات البالغة القيمة للقيادة. ولم يتوصَّل الألمان أبداً إلى حقيقتها مباشرةً. والفشل الوحيد الذي سُجل على «الأولترا» كان في معركة يولج، عند أسوار أردان عام ١٩٤٤، عندما نفد صبر هتلر وبادر إلى الهجوم مستغنياً عن اللاسلكي. وإذا ما كان هناك أي شك بقيمة «الأولترا»، فإن غيابها عن هذا الحدث الإستراتيجي يبدِّد تلك الشكوك. ومع مشارفة الحرب على نهايتها، أعطت «الأولترا» إلى الحلفاء أفضل صورة ممكنة عن الأوامر الألمانية للمعركة، وبأفضل مما فعل هتلر نفسه.

ومع استعراض الإنجازات الخاصة «للأولترا»، فإن هناك خطراً بأن تفوتنا عوامل أخرى، أو أن نفقد الطريق التي أثَّرت بها على الحرب بأكملها. فالنصر كان مستحيلاً بدون تحديد «الأولترا» لنوعية قيادة الحرب. وقد قصّر العمل الرائع «للأولترا» من عمر الحرب، لأنها كانت السبب الرئيسي في نصر ربيع ١٩٤٥. أما في الباسيفيك، فقد لعبت «ماجيك» دوراً مماثلاً، تخطّى بفعاليته الأثر الذي نجم عن القنبلة الذرية.

فالإستخبارات الخارجية الأميركية توسَّعت وأثبتت جدارتها خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت «ماجيك» و«الأولترا» نَجْمتا هذه الإستخبارات. ورغم الجدل الذي أُثير حول إستخبارات الإتّصالات، فإنه يبدو من المؤكد الآن أنه قد تمَّت المحافظة على جدارة تحليل الشيفرة الأميركية إبّان الحرب. وإن إستخبارات زمن الحرب تبدو أقل قابلية للإستمرار

عند التحوُّل إلى السلم. فقد انغمست الولايات المتحدة في مهمّات جديدة للإستخبارات، خصوصاً العمليات السرّية. وإن تاريخ الإستخبارات الخارجية الأميركية لا يكتمل بدون حسبان نشاطات زمن الحرب لمكتب الخدمات الإستراتيجية. وهذا الحسبان ضروريّ، لفهم النقاش حول تنظيم الإستخبارات بعد الحرب العالمية الثانية.

الجزء الرابع عشر

مكتب الخدمات الاستراتيجية

رغم أن القادة الأجانب قبل الحرب كانوا يسخرون من عدم كفاءة الاستخبارات الأميركية، فإن فرانكلين روزفلت لم يكن يتسلى. وعندما اندلعت الحرب في أوروبا وتورطت فيها الولايات المتحدة، اعترف روزفلت أنه بحاجة إلى المزيد من المعلومات السرية، وأنه لم يحصل على الصورة كاملة، وقد شعر روزفلت ومستشاروه بالحاجة إلى جهاز سري موسع وإلى وكالة مركزية لتأمين استراتيجية ومخابرات قومية. وفي يوليو/تموز ١٩٤١ اتخذ روزفلت خطوات لتصحيح هذا النقص، مؤسساً ومنشئاً وضعية منسق المعلومات ومعيِّناً وليم. ج. دونوفان لتولي شؤونها.

فدونافان كان قد اكسب لقبه وهو «المنقار الهائج»، حين كان جندياً من جنود أميركا الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى، وقد خدم برتبة عقيد في الفرقة المقاتلة التاسعة والستين، وأصيب بجروح ثلاث مرات، وحصل على وسام الشرف في مجلس الشيوخ، وبعد الحرب، مارس القانون في ولاية نيويورك واحتل مناصب مختلفة في وزارة العدل في الإدارة الجمهورية عام ١٩٢٠. وفي الثلاثينات، وعلى غرار كل من أيتون سنكلير ولاني بود وهرمان فوك ويوغ هنري، أصبح خبيراً في تحديد مواضع الخلل لصالح حكومة الولايات المتحدة. وقد تجول في مناصب السفارة من أثيوبيا إلى اسبانيا في منتصف العقد، وعام ١٩٤٠ قام بمراقبة المعركة البريطانية بناءً على أمر من وزير البحرية فرانك كنوكس. وبتأثر من الاستخبارات البريطانية وأجهزة الأمن

أثناء الحرب الخاطفة، سافر ثانية كمرافق متقصٍّ للحقائق مع الرئيس إلى شرق البحر الأبيض المتوسط وإلى اسبانية والبرتغال وعاد إلى انكلترا. وكمحام قوي عن الإستخبارات الاستراتيجية أصرَّ على إنجاز المهمة التي كلفه بها روزفلت. لقد خوَّل روزفلت بوصفه رئيساً لمكتب تنسيق الاستخبارات أن يجمع ويحلل جميع المعلومات المتوفرة من مكتب الأمن القومي، وبدون أن يقول ذلك، أن يبادر إلى القيام بأعمال التجسس. وما أن صدرت أوامر الرئيس بمنح السلطة إلى دونوفان وتمويله، اعتماداً على الصداقة التي تربطه بالرئيس، توجب عليه الإبحار إلى البيروقراطية في واشنطن بكل عناية وتأنٍ. إن الشخصية القوية لدونوفان لم تكن دائماً على حذر وتحظى بالعناية؛ فهي كانت تثير الحسد وتصنع الأعداء. وعلى الرغم من ذلك كان لديه مفهوم واضح عن حاجات الاستخبارات الأميركية. بعد بيرل هاربور، إذ لم يعد بإمكانها أن تنطلق في سبيلها من جديد وكان هو من المتعذر إيقافه. وكان التحدي كافياً لدونوفان بتبسيط تنسيق نشاطات الاستخبارات في مختلف الدوائر والخدمة كمكتب توضيح لصالح الاستخبارات الاستراتيجية. فمنذ البداية رأى دونوفان أن ينشىء وكالة مركزية للإستخبارات يتولى مهمة إنتاج الاستخبارات الاستراتيجية، وتقوم بتنفيذ العمليات السرية. ومنذ أيام دونوفان وحتى الوقت الحاضر لا تزال ازدواجية مهمة الإستخبارات المركزية مثاراً للجدل والتناقض.

وكرجل عملي، مال دونوفان إلى تفضيل الجانب السري على غرار العديد من مدراء الاستخبارات المركزية بعده. فقد أدرك أنه وكنموذج للتنظيم، إن العمل السري قد وجد من أجل التجسس الذي يخدم حاجات العمل السري. فقد شهد العالم فعالية الطابور الخامس الألماني وحل مصطلح كيسلنغ (النروجي الذي خان بلاده وسلمها إلى النازيين) محل بنديكت أرنولد مرادف «الخائن». وقد دافع دونوفان في ما بعد عن الدور الخاص للاستخبارات في زمن الحرب بإدارة العمليات الحربية بما في ذلك شن غارات الكومندوس وأعمال الثوار والتخريب والإلتقاء مع حركات المقاومة في البلاد المحتلة. ومن هذا المنطلق تأثر دونوفان بالمحاربين

السريين في العمليات التنفيذية البريطانية الخاصة التي أسست في يوليو/تموز ١٩٤٠ «لإشعال أوروبا» على حد قول ونستون تشرشل. مع استعانة دونوفان بطوارىء زمن الحرب أصبح مفهومه أكثر واقعية لإنشاء مكتب الخدمات الاستراتيجية في يونيو/حزيران ١٩٤٢ فروزفلت كان قد أصدر أمراً عسكرياً بتأسيس مكتب الخدمات الاستراتيجية لجمع وتحليل المعلومات الاستراتيجية وللتخطيط وتنفيذ العمليات الخاصة وقد وضعها تحت إدارة وإشراف رئيس الأركان المشتركة مانحاً إياها صفتها العسكرية مما مكنها من أن تدعم وتلاقي الدعم من العمليات العسكرية.

لم يربح دونوفان كل المعارك في نضاله لتحقيق وكالة استخبارات مركزية مستقلة من أجل القيام بمهمة جمع وإنتاج وتنفيذ العمليات، فقد عارضه الجنرال شيرمان مايلز رئيس الشعبة الثانية مرتاباً بأنه كان يريد إنشاء وكالة عليا تشرف على كل المخابرات ورغم أن دونوفان قام بتركيز بعض مهمات الاستخبارات فإنه لم يتمكن من التوصل إلى إنشاء هذه الوكالة العليا، فالشعبة الثانية ومكتب الاستخبارات البحرية ومكتب التحقيق الفيديرالي احتفظت بمجموعاتها الإدارية مميزة وبمهمات الإنتاج وتبعاً للاتفاق الذي أبرم عام ١٩٤٠ واصلت إدارة بعض المناطق الجغرافية. وإن ج. إذغار هوفر وبدعم من نلسن روكفلر في وزارة الخارجية، احتفظت بالمقر التنفيذي لمكتب التحقيق الفيديرالي في أميركا اللاتينية وكذلك فإن الجنرال دوغلاس ماك آرثر عمل لصالحه الشخصي منفرداً في الشرق الأقصى. واعتبر دونوفان أن الحملات الدعائية والنفسية هي غطاء للعمل السري، لكنه فشل في السيطرة الكاملة على العمل الدعائي، فقد عارضه روكفلر مرة أخرى وروبرت شيروود اللذان خشيا من إساءة استعمال مثل هذه القوة واعتقدا أن الحقيقة هي سلاح أميركا الأقوى. وهكذا فإن مسؤولية مكتب الخدمات الاستراتيجية عن الحملات الإعلامية السوداء وهو المكتب الذي أنشأه روزفلت للإستخبارات في زمن الحرب وبإدارة إلمر دايفيس، أصبح بمثابة الصوت الشعبي لأميركا في زمن الحرب، وعلى الرغم من هذه التراجعات فإن دونوفان شكّل وكالة استخبارات أميركية جديدة وأصبحت كل من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط

والصين وبورما والهند مسرحاً لعملياته. فقد تمكن من بناء امبراطورية كاملة بحيث أنه كان يجند قوة من ثلاثين ألف شخص وينفق ١٣٥ مليون دولار، وقد قام مكتب الخدمات الاستراتيجية بعدد من التغييرات وإعادة التنظيم، لكن بنيته في مايو/أيار ١٩٤٤ وفّرت له القواعد الأساسية لاختبار دوره التاريخي.

ويمكن رسم بنية مكتب الخدمات الاستراتيجية بإلقاء الضوء على بعض التقنيات وفروع الإرتكاز وبالتركيز على إدارات الاستخبارات والعمليات. وعلى حد ما كتب كايف براون «إن بنية مكتب الخدمات الاستراتيجية تبدو أقل تعقيداً مما هي عليه في الخريطة. وهكذا فإن الفروع التقنية كانت لها أسماء أمكنة مشتركة على ما يبدو، ولم يكن أي منها إعتيادياً في الحقيقة؛ فكل واحد منها كان يدعم سراً ومهمة خطيرة. وإن فرع الاتصالات كان يدير مركز الرسائل ويوفر الأمن للاتصالات بين مكتب الخدمات الاستراتيجية في واشنطن، وبين المحطات خلف البحار، وبين غرف العمليات على الأرض، ولأجل حيوية قضية الحفاظ على سرية الإتصال مع العملاء العاملين في الدول المحتلة طور فرع الاتصالات «حقيبة اللاسلكي» أو استراتيجية خدمات البث والاستقبال. والتي سميت كذلك لصغر حجمها، ولأنها كانت مموهة عادة على شكل حقيبة محلية الصنع على ما يبدو. فلقد أفسح هذا الراديو المدهش والذي اتخذ أشكالاً متعددة، مجالاً كبيراً أمام قابلية مكتب الخدمات الاستراتيجية واستعداده لمساعدة حركات المقاومة والقيام بالتخريب والتجسس. وكما أن فرع الاتصالات طور حقيبة اللاسلكي، وإن فرع الأبحاث والتطوير كان المسؤول عن تصميم وإنتاج خط كامل من جواسيس الأملاك الشخصية والأجهزة والأسلحة الخاصة بالتخريب والحرب الإنقلابية. كما وأن مختبر مكتب الخدمات الاستراتيجية برئاسة الدكتور ستانلي لوفل وهو من العلماء الشيطانيين قد أنتج أشكالاً مختلفة من نماذج أسلوب جايمس بوند بما في ذلك مسببات الحرائق ذات الحجم الذي تتسع له الجيب، والصواعق الموقوتة والمتفجرات على اختلاف أشكالها. لقد كان يطوِّر الأسلحة الصامتة والكواتم المخصصة للأسلحة والتي تكتم أيضاً ومضة اللهب وكل صوت؛ وقد صمم أيضاً كاميرا التجسس التي لم يقتصر استخدامها على هدف واحد،

ومن بين اختراعاته الغريبة، كان «أونت جيميما» وهي متفجرة لها مظهر بلاط الأرض؛ وعندما تمتزج بالماء، تشكل عجينة ويمكن أن تتحول إلى ما يشبه البسكويت أو الخبز. وكذلك متفجرة أخرى هي «فاير فلاي» وهي عبارة عن عبوة وزنها ثلاث أونصات يمكن أن توضع في خزان وقود السيارة ونتيجة للتفاعل الكيميائي مع البنزين نفسه فإنها تولّد إنفجاراً بعد فترة ساعة ونصف إلى عشر ساعات وإضافة إلى فرع الأبحاث والتطوير فإن فرع التوثيق وقسم التمويه كانا المسؤولين عن شرعية العملاء. فالنسبة للأشخاص العاملين داخل الأرض التي يسيطر عليها العدو فإن مركز الأبحاث والتطوير كان قد حضّر وثائق رسمية ـ شهادات ميلاد، وشهادات سواقة، وهويات، وبطاقات تموين ـ تعزز شرعية الوثائق في أدق التفاصيل وتؤمن بطاقات خاصة مصممة لخداع كل من يحاول البحث عن الحقيقة. كما وأن موظف مكتب الخدمات الاستراتيجية جيم ذي بنمان وهو خبير في التزوير قد أُخرج من السجن الفيديرالي لتزوير التواقيع دون أن يتعرض أحد بأي سؤال فكل شيء عن تغطية العميل كان يجب أن يكون صحيحاً حيث أن الأميركيين كانوا يفعلون ذلك بشكل متقاطع بينما الأوروبيون كانوا يفعلونه بشكل متوازن، إذ إنهم كانوا يستعملون أسلوب العلامة المميزة. أما بالنسبة للأميركيين فإن حياة العميل تتوقف كثيراً على الانتباه لمثل تلك التفاصيل الدقيقة عنه.

ومن أجل جمع وتحليل المعلومات الاستراتيجية ووضع الخطط وتنفيد الخدمات الخاصة، فإن مكتب الخدمات الاستراتيجية كان له منافسان: الاستخبارات والعمليات وكل فرع منهما كان تحت إمرة نائب للمدير وهكذا فإن هذه التنظيمات بدت وكأنها تعكس المهمات الموكلة إلى مكتب الخدمات الاستراتيجية، فهي تتولى تضليل الأعمال السرية. أما الجمع السري فقد كان مصنفاً في جانب الإستخبارات المسمى فرع الإنتاج وليس من جهة فرع العمل السري أو العمليات. ففي وقت لاحق أصبحت منظمة وكالة الاستخبارات المركزية هي القاسم المشترك بين النشاطات العلنية والنشاطات السرية، حيث أنها جمعت تلك النشاطات تحت سقف واحد.

أما فرع الاستخبارات السرية فقد كان يدير عمليات التجسس بناءً على أوامر من نائب مدير الاستخبارات لكنه لم يكن على إتصال مطلقاً مع فرع الأبحاث والتحليل. ففي دول المحور والبلاد المحتلة التي كنت تشكل منطقة مرفوضة واسعة نفّذت الولايات المتحدة عمليات تجسس إنطلاقاً من الحدود بواسطة التحكم عن بعد، منشئة محطات لها في السويد المحايد وفي سويسرا وتركيا واسبانيا والبرتغال وفرنسا فيشي لبعض الوقت. وإن القرار المثير للجدل بالحفاظ على العلاقات مع حكومة فيشي كان نابعاً من اعتبارات عديدة، منها امكانية التجسس في ظل الغطاء الدبلوماسي.

ولقد كان من أشهر رؤساء فرع الاستخبارات السرية ألن دولز الذي خدم في برن كمساعد خاص للسفير الأميركي من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٢ حتى نهاية الحرب حيث أن دولز قام هناك باتصالات متعددة مع المجموعة الألمانية المنشقة، مما مكنه من تأمين معلومات قيمة، ومن التعرف إلى الحركات المناوئة لهتلر داخل ألمانيا. وقد كان أهم عملائه فريتز كولبي (الملقب باسم «وود») وهو موظف رسمي في وزارة الخارجية الألمانية والذي قام بزيارات عديدة إلى بيرن بين الحين والآخر. وقد قام بتسليم أسرار دبلوماسية بالغة الأهمية إلى دولز. وكانت آخر ضربة للاستخبارات هي افتضاح أمر العميلة الألمانية «سيسيرو» والتي هي أليزا بازنا التي كانت تعمل كخادمة للسفير البريطاني في تركيا.

ولأن غالبية ما قامت به الاستخبارات السرية كان جديداً على التجربة الأميركية فإن سوء التفاهم قد حصل بين مكتب الخدمات الاستراتيجية وجهاز وزارة الخارجية. وقد واجهت القواعد الإسبانية خصوصاً المصاعب. فلم تكن الاستخبارات السرية إنطلاقاً من إسبانيا المحايدة فحسب، بل إن مكتب الخدمات الاستراتيجية في اسبانيا كان يستخدم ما يفوق الألف عميل في فرنسا المحتلة وقد بحث السفير الأميركي كارلتون هايز عن مثل هذه النشاطات ضد الدول الصديقة على حد سواء كما ضد الدول غير الأميركية. إضافة إلى ذلك فإن طاقم السفارة النظامي أحس عموماً بما اعتقده انه إنفاق

حر وعمل إضافي لضباط مكتب الخدمات الاستراتيجية، فإمدادات مكتب الخدمات الاستراتيجية وسياراته واستمرارية طاقمه في الخدمة ساهمت جميعها في إزعاج طاقم السفارة. وقد قام هؤلاء بمجهود صغير لإخفاء حقيقة نشاطات ممثلي مكتب الخدمات الاستراتيجية عن المسؤولين الإسبان. كما حصل في مطلع ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٢ عندما همّ أحد العملاء بمغادرة واشنطن فقيل له حظاً سعيداً فقد تواجه مزيداً من المشاكل والمتاعب في بقائك في ظل الأميركيين منه في ظل الغستابو.

وعلى غرار الاستخبارات السرية فإن قسم مكافحة التجسس كان سمكة خارج المياه، لأنه كان جهازاً سرياً للاستخبارات يتجسس على استخبارات دول المحور للحؤول دون تغلغل المخابرات الأميركية ومخابرات الحلفاء. وبعيداً عن جهد المكتب الفيديرالي ضد الانقلابات الداخلية والتخريب، كانت للولايات المتحدة تجربة بسيطة مثل الحرب العالمية الثانية في مكافحة التجسس ومكافحة الإستخبارات. وإن كان أي جهاز للإستخبارات ينوي القيام بعمل من أعمال قسم مكافحة التجسس، كان عليه أن يقوم بتسجيل أسماء الأشخاص أو المنظمات التي يُحتمل أن يُشتبه بنواياها العدوانية؛ وإن مثل هذه الكمية الكبيرة من التسجيلات لا يمكن تجميعها إلا خلال فترة طويلة من الزمن ولحسن الحظ أن البريطانيين كانوا يريدون مساعدة الأميركيين.

وأثبت قسم مكافحة التجسس فعاليته في ما وراء البحار. ففي السويد استخدم مكتب الخدمات الاستراتيجية في استوكهولم عملاء مزدوجين أو مستأجرين للتغلغل داخل عمليات استخبارات دول المحور، إضافة إلى أنهم «حيّدوا» ما يربو على ١٥٠ عميلاً ألمانياً. وساعدوا على تحديد هوية ما يزيد على ثلاثة آلاف عميل ومسؤول من الاستخبارات.

ومع استمرار الاستخبارات السرية وفرع مكافحة التجسس بخوض مغامرات جديدة بقي فرع الأبحاث والتحليل يشكل قلب الإستخبارات، وإن فرع الأبحاث والتحليل كان أول فرع أنشىء من قبل مكتب تنسيق المعلومات

الذي كان مكتباً لتوضيح المعلومات المجموعة بواسطة كل المصادر لإنتاج الاستخبارات من كل الأنواع. وإبّان الحرب أنتج فرع الأبحاث والتحليل استخبارات أساسية وآنية تتناول بشكل رئيسي القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية والعلمية.

وعلى أثر نصيحة أسداها أرشيبالد ماكليش أمين مكتبة الكونغرس جمع دونوفان كوكبة من الأكاديميين اللامعين وكلفهم بالعمل على وضع فهرس لمكتبة الكونغرس والتي ليست سوى مستودع للاستخبارات الأساسية. وكان من أفراد تلك الكوكبة كل من وليم لانغر وشيرمن كنت وبريستون جايمس وكونايرز ريد، وإفريد غليزون، وجون فيربانك، وحاجو هولبورن بالإضافة إلى مجموعة من شباب جامعة هارفار مثل: أرثور شليسنغر. وكارل تشورسكي، وراي كلاين، لقد كانت قائمة يمكن أن تلحق العار بأي كلية في أي جامعة.

وكان دونوفان فخوراً جداً بهؤلاء «الأساتذة» وبهذا القدر الكبير من الأبحاث الجوهرية التي أنجزت. والهدف الأسمى للاستخبارات الاستراتيجية لم يتم التوصل إليه. وقد تشكى راي كلاين من أن فرع الأبحاث والتحليل ليس وعاء يستوجب جميع مصادر الاستخبارات. وقد كان كلاين على معرفة ضئيلة بعمل استخبارات الاتصالات مما دفعه إلى القول في العام التالي بأنه: «قد أصبح من الواضح لي الآن أن عمل مكتب الخدمات الاستراتيجية إنما هو منحصر في البحث والتحليل. والميل إلى التكهن ووضع التقارير لتقدير الكمية والنوعية المقارنة مع قباليتها لأن تكون أكثر فائدة». إن حقيقة أن هناك حرباً وأن الإستخبارات العملانية تبدو في مأزق حرج يفسر تجميد الأبحاث والتحليل، لكن كلاين اشتكى وتذمر من التعصب تجاه العقل الأكاديمي والتقدم العلمي. فإن مشاكل الأبحاث والتحليل لا تقرر مستقبل مكتب الخدمات الاستراتيجية «بسبب التجربة التي أظهرت بأن فعالية التحليل من المتعذر تحويلها إلى المركزية بل وأن الإدارة تقاوم الضغوطات الخارجية مما يضرُّ بسياستها وعملياتها.

أما فرع الجنسيات الخارجية فلم يواجه مثل هذه المشاكل. فعملها كان مقبولاً ومقدَّر أحق التقدير. ففرع الجنسيات الخارجية أنشأ مكاتب له في المدن الأميركية الرئيسية التي تتمتع بتجمعات عرقية مميزة. وكانت هذه المكاتب تجمع المعلومات من المجموعات المنفية والمهاجرة لتأمين المعلومات للحملة الدعائية والحرب النفسية، ولأجل العمليات السرية، ولتوجيه السياسة الخارجية والمحلية خلال التطورات السياسية في الدول المعادية والمحتلة. وللجهاز «اتصالات محلية»، رتَّب فرع الجنسيات الخارجية لتجنب عواقب «التجسس الحكومي» و«الوضع الرسمي».

وكان مكتب التحقيق الفيديرالي يقدِّر حق التقدير بأن «القيادة» قد لا يمكن أن تفهم وتُقْبَل على أنه فرع استجواب، وقد استخدمت وزارة الخارجية فرع الجنسيات الخارجية كوسيط، نظراً إلى الحاجة لتقديم الشكر ودعم الزعماء اللاجئين والمنظمات والحكومات في المنفى، لكنه كان يتوجب تفادي مظهر الاعتراف الواسع. وقد قام فرع الجنسيات الخارجية بإبلاغ القادة الأميركيين حول إمكانية تطور الوضع ونشوب الحرب في أوروبا. وكنشاط محلي ينتمي إلى الاستخبارات المركزية، فإن فرع الجنسيات الخارجية كان مثاراً كبيراً للجدل، ولكن لم يتذمر منه أحد خلال الحرب العالمية الثانية.

وإذا ما كان فرع الجنسيات الخارجية يقوم بجمع الوثائق وغيرها من المواد المفيدة لتشريع وضعية العميل، فإن فرع مراقبة المطبوعات والوثائق كان يتولى مسؤولية «تجميع وتقدير وتوزيع الوثائق والمعلومات المروية لتأمين الغطاء. وكان فرع مراقبة المطبوعات والوثائق يجمع المعلومات التي تمكن فرع الأبحاث والتحليل من إصدار ومنح نسخ من الوثائق والمستندات والاحتياجات الاضافية لنجاح التسلل. وكان فرع مراقبة المطبوعات والوثائق قد جمع وحصل على كمية كبيرة من هذه المعلومات من مكتب مراقبة المطبوعات على شكل رسائل بريدية ومكالمات سلكية ملتقطة ومكالمات هاتفية وتقارير عن استجواب السواح. وكذلك فقد حافظ فرع مراقبة المطبوعات والوثائق على علاقة متبادلة مع فرع الوثائق في الشعبة الثانية وفرع

أسـرى الحـرب، جـامعـاً المعلومـات حـول اجـراءات دول المحـور الأمنيـة والسيطرة عليها، ومع تركيزه مبادىء ذي بدء على بريـطانيا وفـرنسا، فـإن فرع مراقبة المطبوعات والوثائق قد شرَّع وجود تسعماية عميل للعمليات في أوروبا وشمال أفريقيا. وتبعاً لما يقوله كلاين، فإن فرع مراقبة المـطبوعـات والوثـائق كـان يجب أن يسمى فرع «التغـطيـة والتـوثيق». وقـد سـاوى بينـه وبين فـرع الخدمات التقنية في وكالة الاستخبارات المركزية حالياً، فهو مستـودع حقيقي لأشياء الجواسيس، مشيراً إلى أن فرع مراقبة المطبوعات والوثائق كان الأجدر أن يكون مقره في مقر ادارة العمليات.

وكان فرع العمليات الخاصـة داخل إدارة العمليـات يحتل مـركز الصميم. وهكذا فإن العملاء الذين تم إنـزالهم داخل الأراضي المحتلة للقيـام بمهمات تخـريب والاتصال بـالمقاومـة وبالأحـزاب المواليـة كانـوا يشكلون صورة عن العقليـة الشعبية لمكتب الخـدمات الاستـراتيجية. كـذلـك فـإن عمـلاء فـرع العمليـات الخاصـة الذين تسللوا على طـريقة نـاثـان هـال، لم يكن هـدفهم الـرئيسي التجسس ولا العمليات الانفـرادية، فقـد رأوا فيما بعـد اللجـوء إلى الإطاحة الجسدية بالعدو بواسطة عمليات التخريب وبـدعم وتموين الأحـزاب المقاومة في البلاد المعادية المحتلة.

ولأنهم كـانوا يعملون ضمن فـرق صغيرة عـادة تتكون من ثـلاثـة أو أربعـة أشخـاص، فـإن عمـلاء العمليـات الخـاصـة كـانـوا يؤمنـون الـدعم التقني واللوجستي لحركات المقاومة وحاولوا تنسيق النشاطات العسكرية والنشـاطات الثورية أثناء العمليات العسكـرية، وفضـلاً عن حقائب الـلاسلكي المخصصة لهم، تلقى عملاء العمليات الخاصة تعليمـات من القادة العسكـريين وقدمـوا التقارير عن نتـائج مهمـات التخريب وعن فعـالية قصف الحلفـاء. لأن عملاء العمليـات الخاصـة كانـوا بادىء ذي بـدء ذوي صفة عسكـريـة، فـالعمليـات الخـاصة في واشنـطن لها فقط فـريق خاص للعمـل، يقارب خمسـة وأربعين شخصـاً، إضافـة إلى مسؤولية التجنيد والتدريب. ولأجـل الأهداف العمليـة كافة، كانت نشاطات العمليات الخاصة تحت إشراف القادة على الأرض.

وهكذا فإن هذا كان يعيق روحية دونوفان الطموحة، وتوجب عليه التأييد والتعاون مع العمليات البريطانية التنفيذية الخاصة والتي كانت عوناً قديماً في إسقاط الطائرات للقفز وتأمين أشكال أخرى من التعاون. في الحقيقة وخلال سنة ١٩٤٣ أصبحت العمليات الخاصة والعمليات التنفيذية البريطانية الخاصة شريكتان في تحضير الأرضية الفرنسية للعب دور في الاجتياح وتحرير فرنسا، مشكلة مقراً لقيادة القوات الخاصة تحت القيادة المباشرة للجنرال ايزنهاور. وعشية اليوم الحاسم، وبعدما يقارب السنة من التخطيط والتدريب بدأ قسما العمليات بإرسال ثلاثة أشخاص من الفريق الدولي يتولى كل منهم إدارة نوع من العمليات في فرنسا لتوجيه المقاومة ودعم جيوش الحلفاء المتقدمة، وقد ذاع صيت هذا الفريق الدولي وتوصل بعض أفراده إلى مناصب مرموقة بمن فيهم ستيوارت السوب، وتوم برادن، ووليم كولبي، ومايكل بورغ.

ودارت الأسطورة حول فرع العمليات الخاصة، لكن إنجازاته كانت أكثر واقعية فخلال القسم الأول من العام ١٩٤٠، حيث كانت العمليات الأميركية والعمليات البريطانية تتعاونان في العمل، فقد قامتا بتوجيه المقاومة الفرنسية في الأعمال التخريبية متسببة بانقطاع التيار الكهربائي ومنع السير على السكة الحديدية.

وقد قامت العمليات الخاصة بتزويد حركات المقاومة الأوروبية بعشرين ألف طن من الذخائر، وبالمواد الغذائية خلال الحرب العالمية الثانية إضافة إلى قيامها بإنقاذ قرابة خمسة آلاف أميركي من سلاح الجو تم إنزالهم خلف خطوط العدو. ومن الاخفاقات التي وقع فيها فرع العمليات الخاصة والتي تلقى الكثير من الانتقادات بسببها هو أنه وضع الحرب ضد العدو في المقام الأول دون الأخذ بعين الاعتبار للتوجيه السياسي لبعض مجموعات المقاومة، فقد حصل تنافر كبير مع المقاومين الفرنسيين؛ لذا أن تيتو وميهابلوفيتش كانا عدوين لدودين؛ والمساعدة التي قُدِّمت إلى المقاومة اليونانية كانت تهدد انسجام العمليات الخاصة الأميركية والبريطانية.

وقد أحرز مكتب الخدمات الاستراتيجية سجلاً حافلاً من «التألق والإخفاق»، فبناءً على ما يقوله المؤرخ العسكري هانسون بالدوين، فإن السينما والروايات الشعبية تميل إلى التأكيد على السحر والغرابة. ومثالاً على هذه الشهرة الخاصة التي تحققت هناك رواية «بحيرة أورتا كوبر» التي اختفى فيها المايجور وليم هولوهان قائد فريق الثلاثة التابعين للعمليات الخاصة والذين تم إنزالهم إلى الشمال من ميلانو في أيلول/سبتمبر ١٩٤٤. وقد اتهمت إحدى المحاكم الايطالية في أبسانتيا الملازم ايكاردي نائب هولوهان، بتهمة قتل الجنرال وإخفاء جثته في البحيرة من أجل سرقة الأموال المرصودة لفريق العمليات، ولكن التهمة لم تثبت على ايكاردي بعد سلسلة من الجلسات المثيرة للمحكمة في الولايات المتحدة. واتهم ايكاردي بدوره مكتب الخدمات الاستراتيجية بأنه مؤيد للشيوعية وأن هولوهان كان قد فضَّل الشيوعيين الموجودين على الأرض على غيرهم من المجموعات المؤيدة.

وهكذا فإن العمليات السرية ومجموعة العمليات قاتلت معاً ضد العدو في لخلف وكانتا متميزتين في المفهوم والصفة، وحيث أن العمليات السرية كانت فريقاً صغيراً يعمل مع المقاومة والأعداد المحسوبة من بين المؤيدين فإن مجموعة العمليات كانت في حد ذاتها وحدة ثورية. وكانت تتكوّن هذه المجموعة من أربعة ضباط وثلاثين رجلاً مدربين على القيام بالعمليات غير النظامية والمناوشات خلف خطوط العدو. وإن مكتب الخدمات الاستراتيجيه كان يتهم العرقيات الأميركية في القوى المسلحة التي تتقن لغات أجنبية بأنها كانت تتطوع في مجموعة العمليات. وهكذا فقد كانت مجموعة العمليات ترتدي زياً موحداً مما كان يمكن ويُتوقع أن تتعرض من خلاله للخيانة والتجسس أو العمليات الإرهابية وربما أنهم كانوا يتعاونون مع المؤيدين المحليين، لكنهم كانوا جديرين بالقتال وحدهم مثل كشافة جيسي وأفراد رينجر موسبي القديمين.

إن شهرة مجموعة العمليات بالعنف والإفلات من السيطرة يميل إلى إفشال مكتب الخدمات الاستراتيجية وقد أثار هذا انتباه أعداء دونوفان وأدى إلى

تشكيل فرق الكوماندوس أو الرينجر تحت الإشراف والقيادة العسكرية المباشرة والنظام وقد كانت عمليات مجموعة العمليات مثاراً للجدل عندما ثبت تورط العصابات في عملياتها، وعندما تم استجوابها أبرزت القصص المروية بصفة مفاجآت. وفي الواقع إن مكتب الاستخبارات البحرية كان يبدي التأييد للسجين لاكي لوتشيانو الذي كان يطلب التعاون مع «المافيا الموجهة» المكوَّنة من إتحاد عمال المرفأ في الولايات المتحدة من أجل القيام بعمليات مكافحة التجسس. وقد استفاد مكتب الخدمات الاستراتيجية من هذا الموضوع، وتم الإفراج عن لوتشيانو مقابل خدمته في المجهود الحربي وتم ترحيله من الولايات المتحدة. فلقد كانت هناك مصلحة لمكتب الخدمات الاستراتيجية في تجنيد أحد رجال المافيا أو على الأقل رجلاً من القتلة في عصابة الحرير في فيلاديلفيا.

لقد اقتُبست هذه القصة من الإنجازات الملموسة لمكتب الخدمات الاستراتيجية. ولم يكن المكتب بحاجة إلى سمعة دونوفان الطيبة بعد ذلك الحين. فلطالما كانت تظهر تلك الإنجازات في عمليات الإنزال على الشواطىء خصوصاً في اجتياح صقلية والنورمادي. ولأن خطر الأسر في مثل هذا الوضع كان كبيراً وبسبب معرفة دونوفان بأجهزة استخبارات الحلفاء ووجود القنبلة الذرية وجهاز الأولترا، كانت الاستخبارات البريطانية تنظر إلى رفاق السلاح الأميركيين «بريبة متزايدة».

أما الوحدة البحرية فقد حاولت أن تتدبر أمرها لتفادي مثل هذا التناقض والجدل. فلم تثر الإنتباه مثلما فعلت العمليات السرية ومجموعة العمليات، ربما لأن نجاحها يتعلق بالسرية ولأنها لا تعمل داخل أرض العدو لفترات طويلة من الزمن، فقد كانت تتولى القيام بأربع مهمات رئيسية: (١) تأمين تسلل العملاء إلى الفروع الأخرى بحراً. (٢) تموين مجموعات المقاومة وغيرها بحراً. (٣) القيام بالسطو البحري. (٤) تطوير الأعتدة الخاصة والأجهزة للقيام بعملها. وبما أنها جهاز سري، فإن الوحدة البحرية مالت إلى التركيز على التسلل السري للعملاء والتموين ولم تخض صراعاً واضحاً على

مستوى التدمير على سطح المياه والسطو البحري مع الوحدات العسكرية مثل رجال الضفادع في سلاح البحرية. وأياً يكن فقد قامت الوحدة البحرية بتطوير عتاد جديد، وعلى الأخص الزوارق البحرية الكهربائية والأنوار الكاشفة المقاومة للمياه وأجهزة الغطس والتنفس تحت الماء.

وفضلاً عن العمل السري لمكتب الخدمات الاستراتيجية، فإن فرع العمليات المعنوية أدار حملة دعائية وحرباً نفسية «من اقناع إلى تسلل إلى تخويف»، حيث أن دونوفان كان يعتقد بوجود عوامل جديدة دائماً على صعيد الحرب تتخطى ما كان في الأيام السابقة. ومع استنكاره للحملة الدعائية البيضاء كان مكتب الخدمات الاستراتيجية يلجأ إلى استخدام الحملة الدعائية السوداء لتشويش وتدمير معنويات وشق صفوف العدو. ففرع العمليات المعنوية لم يدع فرصة أو خدعة إلاّ واستغلها لايجاد الخلاف داخل دول المحور.

وانطلاقاً من ستوكهولم قام فرع العمليات المعنوية بتنفيذ «مشروع هارفارد» ـ وهو عبارة بيان من المحتمل أنه قد نشر لصالح أحد رجال الأعمال الألمان في السويد. والبيان كان يرى أن بحث رجال الأعمال الألمان على تقدير الأضرار التي ستلحق بمصالحهم من جراء السياسة النازية وقيادتها. وأوضح فعالية المجهود الصناعي الحليف ورغبة رجال الأعمال الحلفاء بالعمل مع رجال الأعمال الألمان ما أن يرحل النازيون. وخلال ١٩٤٤، ومع استغلاله لفرصة أن هتلر لم يظهر في مكان عام لبعض الوقت، قام فرع العمليات المعنوية بإطلاق شائعات مفادها أن هتلر قد مات، أو أنه غير سليم، أو أنه سجين لدى رئيس الغستابو هنريك هيملر، وحتى بعد أن ألقى هتلر خطاباً في أول يناير/كانون الثاني ١٩٤٥، فإن العمليات المعنوية أثارت الشكوك بأن الخطاب قد ألقاه بديل يشبه هتلر. وقد قامت العمليات المعنوية بصنع وتوزيع التقارير المزورة وإصدار المستندات التي تثبت تورط أعلى مستوى من المسؤولين النازيين في مؤامرة ضد الحكومة، حيث أنها أرغمت الفيلد مارشال كيسلرنغ على أن ينفي أمام العموم أنه قد كان زعيم مؤامرة ضد هتلر.

ومن أهم إنجازات العمليات المعنوية كان مشروع موزاك في التعاون مع بريطانيا، فقد تدبرت أمر الموسيقى الشعبية الأميركية لكي تغني من قبل المغنين الألمان مثل مارلين ديترش وتسجل وتؤمن البرامج الغربية التي بثتها محطة الاذاعة البريطانية التي كانت تمثّل بأنها اذاعة المانية تقوم ببث الأنباء والبرامج إلى الڤيرماخت، وقد جعل الجاز الأميركي الجيش الألماني يصغي باستمرار إلى الحملة الإعلامية للحلفاء. ولكن تقنيات فرع العمليات المعنوية كانت ذات نتائج غير متوقعة. وفي حملتها لتشجيع الانشقاق، فإن الاذاعة البريطانية كانت تذيع تقارير مزيفة حول الرحلات الجوية للمسؤولين النازيين إلى الأرجنتين وعندما علم البريطانيون أن مكتب التحقيق الفيديرالي في بيونس آيرس، كان منشغلاً في مطاردة النازيين أصبح المذيعون في مأزق على ما يبدو إذ أنهم قالوا: «أوه لا، إن أحداً ما قد نسي أن يخبر الأميركيين».

وكانت إدارة العمليات كذلك قد حافظت على وجود مكتب المشاريع الخاصة والتي كانت مهمة من مهام الأبحاث والتوثيق على أوسع مستوى وبادر مكتب المشاريع الخاصة إلى تطوير معظم أنظمة الأسلحة وتقنيات إدارة الحرب المتطورة والمهمات السرية، فإن أحد هذه المشاريع كان يسمى «رجل جاوة» والذي كان عبارة عن تطوير زورق يمكن شحنه في المتفجرات وتمويهه على شكل قارب مدني محلي ويمكن توجيهه إلى الهدف بواسطة اللاسلكي. وتم تطوير القارب نفسه أكثر بحيث أصبح بالإمكان توجيهه بواسطة آلة تصوير تلفيزيونية وانتهت الحرب قبل أن يفسح المجال لاستخدام «رجل جاوة» في أية عملية، لكنه كان أحد نشاطات مكتب الخدمات الاستراتيجية الذي أثار حتى اهتمام الجنرال دوغلاس ماك آرثر.

على الرغم من المهام العديدة المنفصلة داخل مكتب الخدمات الاستراتيجية كالتجزئة والحاجة إلى المعرفة، فقد أنشأ دونوفان نظام استخبارات مستقل تماماً، يمكن أن ينسق جميع نشاطاته في مسرح واحد للعمليات، وإن وضوح قضية العمل الداخلي لمختلف مهمات الاستخبارات

ـ قد أدى وخلال عملية تورش في الحرب، إلى اجتياح الحلفاء لشمال افريقيا.

وكجزء من لعبة فيشي كانت الولايات المتحدة قد أبرمت اتفاقاً اقتصادياً مع الجنرال مكسيم ويغان قائد قوات فيشي الفرنسية في شمال افريقيا. وركزت اثني عشر نائب قنصل في مهمة ضباط إشراف للتأكد من أن الأعتدة الأميركية لا تصل إلى يد النازيين. فمكتب تنسيق المعلومات ومكتب الخدمات الاستراتيجية أرسلا العملاء إلى شمال افريقيا للقيام بالتجسس والأعمال السرية مستخدمين هذه المراكز كغطاء. فبمباشرة عملها من المحطات في الدار البيضاء وأوران والجزائر وتونس، فإن نواب القنصل قد لاقوا التأييد من المسؤولين الفرنسيين، ومن المواطنين والمجموعات العربية الأصل. فقد أمنوا التعاون مع «سترينغ» قائد أقوى الأخويات الدينية في شمال المغرب ومع «تاسل» أحد أهم النافذين بغطاء من زعماء قبائل الريف، واستعداداً لطوارىء المستقبل، أقاموا محطات لاسلكي سرية في تلك المدن الأربعة ونظموا أرضية للتخريب والمقاومة.

وبما أنهم كانوا يتحركون في المنطقة فإن نواب القنصل كانوا يجمعون حقائق عسكرية وفيزيائية وسياسية هامة وفي الوقت نفسه قاموا بترويج حملة اعلامية: «وهي سلسلة من الصور عن العتاد الحربي الأميركي والتي نقلتها إليهم السفن، وكانوا يعرضونها على الفرنسيين وعلى المواطنين الأصليين في تلك المدن وعلى أهالي المناطق المتاخمة للمغرب الفرنسية». وكان نواب القنصل يوزعون أيضاً نسخاً من خطاب الرئيس روزفلت بعنوان «الحريات الأربعة».مترجماً إلى العربية. وهكذا فقد كان العديد من الفرنسيين بمن فيهم ضباط عسكرية يتعاونون مع هذا النشاط الانقلابي ويعارضون إنشاء قومية عربية وتسليح المجموعات المعادية للاستعمار وكان بإمكان دونوفان وأساتذة مركز الأبحاث والتحليل في واشنطن أن يحددوا المشاكل التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، لكنهم كانوا منشغلين بإنتاج المعلومات الأساسية والآنية حول شمال افريقيا لإنقاذ أرواح الأميركيين في الوقت الحاضر.

فإبان الاجتياح في ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٢ كان مكتب الخدمات

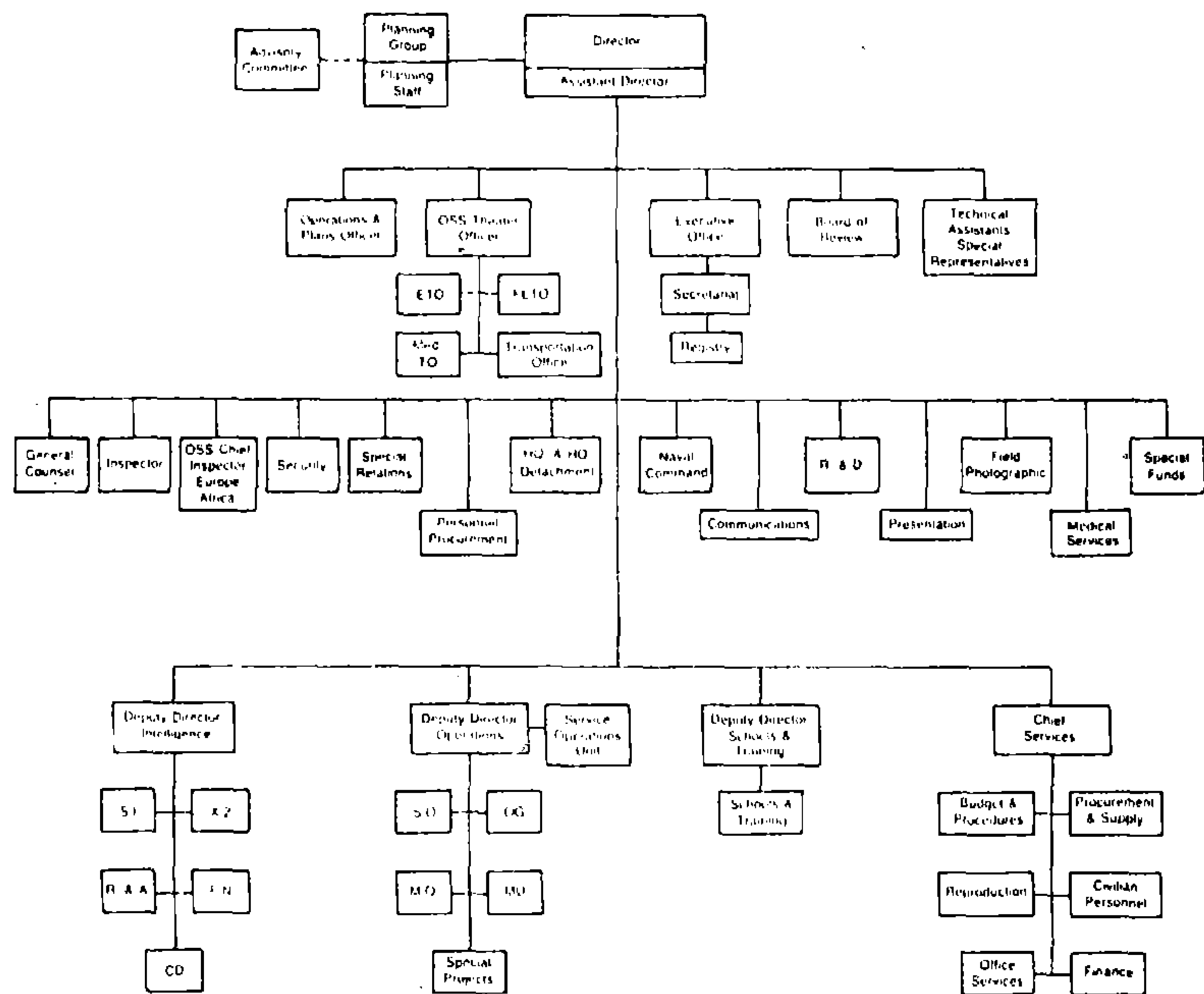
الاستراتيجية قد أقام نوعاً جديداً من الكفاءة الحربية، فقد أمنت للقوات الغازية التزود بأهم المعلومات الآنية ومهدت الطريق أمام الهجوم، حيث أن الجنود الأميركيين التقوا على العديد من الشواطىء مع مرشدين أصدقاء. وفي الليلة المحددة للهجوم قام عميل مكتب الخدمات الاستراتيجية في أوران بتفجير العبوات الناسفة لتدمير النفق الذي يصل ميرس الكبير مع أوران. فالنفق كان حيوياً لحركة الحلفاء وكانت التقديرات بأنه يستغرق ثلاثة أشهر لإعادة بنائه.

فبعد نزول القوات الأميركية تضاءل نجاح مكتب الخدمات الاستراتيجية من خلال تدخله السياسي وتورط في اغتيال قائد فيشي في الجزائر الأميرال جان دارلان في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٢، وهكذا فقد قال الكاتب ستيفن أمبروز إن هذا الحادث هو بمثابة إنذار مبكر لاحتمال حصول عمليات سرية.

فمن عملية تورش إلى عملية أوفر لورد كتب دونوفان فصلاً كاملاً من التاريخ الأميركي وقد كان من المتعذر المطالبة بإكماله. فبإنشاء منظمة تجمع مهمات الاستخبارات في مكان واحد وبتركيز بعضها، أعطى معنى لمفهوم الاستخبارات، فإن المهمة الأساسية التي فشل في إنجازها كانت الحفاظ على مكتب الخدمات الاستراتيجية، وليس لأنه لم يحاول. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٤ عندما طلب روزفلت رأيه، أعدّ دونوفان مذكرة نصح فيها بأن الإشراف على المخابرات يجب أن يعود إلى الرئيس وأن السلطة المركزية يجب أن تكون في إمرة مدير الاستخبارات المركزية وترفع التقارير مباشرة إلى الرئيس. وهذا المدير يجب أن يتولى مسؤولية وضع المطالب وجمع وتنسيق المعلومات القومية والاستراتيجية وتطلعاً إلى بنية لا تختلف كثيراً عن مجتمع المخابرات اليوم كتب دونوفان «يجب أن تلاحظوا أن التنسيق والتركيز قد وضعا على المستوى السياسي لكن الاستخبارات العملية تعود إلى الوكالات المعنية الموجودة فإنشاء السلطة المركزية لا يجب أن تتعارض مع المهمات الاستخباراتية الضرورية داخل الجيش والبحرية ووزارة الداخلية وغيرها من الوكالات.

فإن انجازات دونوفان المستمرة بدون توقف كانت نادرة الأخطاء. ولكنه كان قد ظلم أشخاصاً عديدين بطريق الخطأ. فرئيسا الشعبة الثانية ومكتب التحقيق الفيديرالي بشكل خاص عارضا خطته وسربها أحدهم إلى الصحافة. وقام والتر تروهان في صحيفة شيكاغو تريبيون بنشر مذكرات دونوفان «السرية» بالكامل، واستنكرها بالخط العريض وتصادف موت فرانكلين روزفلت مع صدور هذه المذكرات، وخسر دونوفان كل أمل كان باقياً له.

أما هاري فرومان الرئيس الجديد والمفتقر إلى الخبرة لم يكن يميل إلى الدور الموسع للاستخبارات كأداة للسياسة والسلطة، فقد كان يستنكر التجسس وقد بادر إلى إظهار امتعاضة من نشاطات دونوفان. وانتهى أمر مكتب الخدمات الاستراتيجية بأهدأ مما كان قد بدأ. ففي ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٤٥ أصدر ترومان أمراً بإنهاء فعلي لمكتب الخدمات الاستراتيجية في أول أكتوبر/تشرين الأول ونقل مركز الأبحاث والتحليل إلى وزارة الخارجية. وألحق فرع الاستخبارات السرية وفرع مكافحة التجسس بوزارة الحرب لتشكل وحدة استخبارات استراتيجية مهمتها مطاردة مجرمي الحرب النازية واسترجاع الثروات الفنية المسروقة. وبما أن الجيش تضاءل عدده من اثني عشر مليون شخص عام ١٩٤٥ إلى ثلاثة ملايين عام ١٩٤٦، إلى مليون ونصف عام ١٩٤٨، فقد كان غياب مكتب غير ذي تأثير. إن تخلي الولايات المتحدة عن التعبئة العسكرية لم يكن مناسباً لمكانتها الجديدة في الشؤون الدولية؛ فالإستخبارات الخارجية الأميركية قد أحيلت إلى التقاعد ولم يعد لها من شأن يذكر على مدى العقود الثلاثة المقبلة.



١٤ ـ ١ تنظيم مكتب الخدمات الستراتيجية عام ١٩٤٤

Figure 14-1.

الجزء الخامس عشر

المناقشة الكبرى للاستخبارات

لقد كان هناك فكرة قديمة لدى الأميركيين حول: حل الرئيس هاري ترومان لمكتب الخدمات الاستراتيجية. فعلى غرار غالبية الأميركيين لم يكن يرق له التجسس، ولم يكن يثق بالعمل السري في الحكومة. فقد علم بإنجازاتها في الحرب ودعا إلى تصحيح ذلك إبان الزمن الذي تغيّرت فيه وضعية الولايات المتحدة جذرياً في العالم. وقد عملت عوامل عدة بشكل متتابع مما دعاه إلى أعاد النظر في موقفه. فالتحقيق الذي أجراه مجلس الشيوخ عام ١٩٤٦ حول مهاجمة بيرل هاربور انتهى إلى أنه كان بالإمكان تفادي ذلك لو أن نظاماً موحداً للإستخبارات كان موجوداً على الأرض حين ذاك. أما تحالف زمن الحرب الذي كان يعمل كتحالف ضد الفاشية والذي توحد في البداية ضد العدو المشترك، كان قد أزيل وعادت الخصومات القديمة والشكوك للظهور مجدداً. فالفرع التنفيذي للحكومة كان قد خطا خطوة كبيرة نحو النمو، استجابة للطوارىء الاقتصادية والحربية وتوجب عليه الآن إعادة التنظيم.

ومنذ أن حُلت الاستخبارات الخارجية، لم تعد إلى الظهور بشكل حقيقي أبداً، فمكتب الخدمات الاستراتيجية قد ولّى، لكن بعض مهامه تم تحويلها إلى إدارات أخرى. أما الاستخبارات العسكرية فبقيت سليمة؛ فالشعبة الثانية ومكتب الاستخبارات البحرية توسعتا أكثر من السابق وتمتعتا بمزيد من الاحترام؛ وكذلك كان شأن قسم تحليل الشيفرة. فقد بقيت هذه الأقسام

سليمة غير ممسوسة. ومع الأخذ بعين الاعتبار لإنشاء وكالة أمن الجيش في سبتمبر/أيلول ١٩٤٥. فلم تعد المسألة «هل نحن بحاجة للقيام باستخبارات خارجية». ولكن السؤال أصبح «كيف يجب تنظيمها؟» حيث أنه كان لاعتبارات الأمن القومي ولبنية القوات المسلحة جزء كبير في التأثير على قرارات الحكومة بإعادة التنظيم.

فإبان الحرب العالمية الثانية كان القادة الأميركيون يخشون من أن يتحول البنتاغون - وهو أعرق وأكبر وأقوى مكتب في العالم القديم - إلى أكبر فيل أبيض بعد انتهاء الحرب وهذا ما لم يحصل، ففي الحقيقة، إن البنتاغون وحتى اليوم لم يكن بوسعه استيعاب المؤسسة العسكرية في واشنطن. ومع ذلك فقد حصلت في العام ١٩٤٥ مناقشات ومناظرات حول توحيد وضم القوات المسلحة إلى بعضها البعض. فإن جايمس ف. فوريستال وزير البحرية، كان المهيمن على المناقشات واقترح العديد من التغييرات التي أدت في النهاية إلى إنشاء وزارة الدفاع. وبما أن فويستال كان من المتشددين إزاء الاتحاد السوفياتي فقد فضّل إنشاء دفاع قوى عبر مؤسسة موجهة من قبل مجلس الوزراء الأعلى الساهر على التطورات في العالم والجدير باتخاذ المبادرات المناسبة والحاسمة. فلقد أثرت هذه الفكرة على تقرير عام ١٩٤٥ الذي أعده فرديناند ايبرشتادت، وهو أحد الأصدقاء المقربين من فوريستال حول إعادة تنظيم وزارة البحرية، حيث أن ايبرشتادت نصح بإنشاء مجلس للأمن القومي كوسيلة دائمة للإستشارة بين الرئيس والقادة الدبلوماسيين والدوائر العسكرية.

وقد برز تنظيم الاستخبارات بشكل دائم في جميع هذه المناقشات. حيث أن المقاتل الكبير فوريستال قد فضل المركزية، بينما ناضلت أجهزة الاستخبارات للحفاظ على الانفصال. وإن تقرير ايبرشتادت نصح بإنشاء وكالة مركزية للإستخبارات «كعنصر أساسي» في مجلس الأمن القومي المقترح: «أي أنه بدون مثل هذه الوكالة، على حد قول ايبرشتادت، إن مجلس الأمن القومي لن يقوم بدوره كاملاً ولا الأجهزة العسكرية تستطيع أداء واجبها نحو

الوطن». ولكن التقرير قام باستداره عندما أوضح بأن كل إدارة لها حاجاتها المستقلة مما يتطلب الحفاظ على قدراتها المستقلة، فالمركزية في الحقيقة تعني إنشاء جسم منسّق يمكنه العمل على تناغم المهمات التي تقوم بها الدوائر كلاً بدورها. فدونوفان كان قد اقترح حلاً مماثلاً ولكنه كان ألح على تنسيق الاستخبارات تحت «إدارة وإشراف» الرئيس. وحتى ذلك الحين كانت الاستخبارات قد تحكمت بتخطي تلك النصيحة.

وبناءً على نصيحة تقرير ايبرشتادت واقتراب موعد الانتخابات التشريعية، أنشأ الرئيس ترومان مجموعة الاستخبارات المركزية في يناير/ كانون الثاني ١٩٤٦، برئاسة مدير الاستخبارات المركزية. ولكنها تعمل تحت إشراف سلطة الاستخبارات القومية. المكونة من وزراء الخارجية والبحرية والحرب. وهكذا فإن مجموعة الاستخبارات المركزية أنيطت بها مسؤولية تنسيق وتخطيط وتقييم ونشر الاستخبارات. حيث أنها كانت تحت رحمة الإدارات بشكل واسع - فعلى الرغم من توسعها لم تكن لديها موازنة خاصة وكانت تعتمد على الوزارات في تمويلها. ورغم ذلك فإن مفهوم الاستخبارات المركزية قد أعيد بناؤه وتعاظم شأنه حتى لعب دوراً أساسياً في ممارسة القوة الأميركية في الشؤون العالمية. وإن إنشاء مكتب مدير الاستخبارات المركزية أفسح في المجال أمام سياسة التخطيط المتطورة وأصبحت شخصية ونفوذ مدير الاستخبارات المركزية عاملاً مهماً في تطور مهام الاستخبارات خصوصاً.

إن أول مدير للاستخبارات المركزية كان الأدميرال سيدني سويرز والذي تولى منصبه لستة أشهر فقط، ابتداءً من يناير/كانون الثاني حتى يونيو/حزيران ١٩٤٦. ولقد كان هذا خياره؛ فهو لم يكن ضابط بحرية ناجح وقد أراد العودة إلى الحياة المدنية. لكن سويرز كان نائباً لقائد مكتب الاستخبارات الحربية وقد قام بكتابة جزء من تقرير ايبرشتادت احتج فيه على الحفاظ على الاستخبارات الوزارية. فقد كان موافق على البقاء حتى تباشر مجموعة الاستخبارات المركزية عملها، لكن على الرغم من تأييده العام لأجهزة

الاستخبارات، فقد وجدها غير متعاونة. فقام بتنظيم طاقم التقارير المركزية في محاولة منه لتسهيل إنتاج الاستخبارات القومية المتوقعة، لكن الوزارة كانت غير راغبة بمنحه المال اللازم أو السماح له بالوصول إلى أسرارها. وكان سويرز قد أحرز مزيداً من النجاح في جمع بعض المهام الواضحة، فقد تولى أمر مكتب الخدمات الاستراتيجية الذي كان يفتقر إلى مقر: أي جهاز الاتصالات المحلية الذي كان يرشد الأشخاص العائدين من رحلة حول العالم، وجهاز المعلومات حول الإعلام الخارجي الذي كان يلتقط بث الإذاعات الخارجية ويُعنى بشكل خاص بأبناء الحكومة والمحطات الإعلامية.

أما المدير التالي للإستخبارات المركزية فقد كان أقل قابلية للتعرض للضغط، فالجنرال هويت س فاندنبرغ تولى منبه كمدير للإستخبارات المركزية منذ يونيو/حزيران ١٩٤٦ وحتى مايو/أيار ١٩٤٧. وكذلك فقد نظر إلى وظيفته على أنه يشغلها مؤقتاً، ففاندنبرغ لم يكن رجلاً لملء منصب معين بهذا المقدار من الحساسية. فبحكم كونه رئيساً سابقاً للإستخبارات العسكرية وبحكم خدمته في ويست يوينت، وهو ابن شقيق السيناتور آرثر فادنبرغ نائب ميتشيغن. فقد كان «الجنرال الصبي» خير كفوء لتسلم رئاسة جهاز الاستخبارات، فقد أمن مزيداً من التمويل المستقل لمجموعة الاستخبارات المركزية وأعاد تنظيم طاقم التقارير المركزية إلى مكتب للأبحاث والتقييم ومع تجميد مجهوده من أجل تنفيذ «مهمته الأساسية التي هي تنسيق الاستخبارات، وجد فاندنبرغ البديل في عملية الإنتاج. فقام بتوسيع فريقه من المحللين البحّاثة وبدأ بإنتاج الاستخبارات ـ على الأخص ـ الاستخبارات الآنية. وبدأت العلل في جهاز الاستخبارات المركزية الضعيف باكراً، لكنهم لم يتركوا أو يستثنوا أدق التفاصيل. وقام الرئيس ترومان في الواقع بتشجيع نهج مجموعة الاستخبارات المركزية.

وتسلم فاندنبرغ أمر فروع التجميع السرية في مكتب الخدمات الاستراتيجية السابق. والتي كانت تحوَّلت إلى الجيش مؤقتاً عام ١٩٤٥. فجهازا التجسس ومكافحة التجسس كانا يشكلان وحدة الخدمات الاستراتيجية، ولكن عندما طلبت الشعبة الثانية منهم القيام بأعمال التجسس

رأى ضابطها ذلك بأنه مثير للجدل لا بل وبدون جدوى. واقتناصاً للفرصة، تولى فاندنبرغ أمر هذه الفروع اليتيمة لتشكيل مكتب للعمليات الخاصة ولزيادة حجم مجموعة الاستخبارات المركزية إلى عشرة أضعافها عما كانت عليه في ظل سويرز. وهكذا لم يكن هذا مضاعفة للجهد، فلم تكن هناك نية خاصة بأن مجموعة الاستخبارات المركزية سوف تتحمل مسؤولية القيام بهذه المهام، ومع الوقت قرر ترومان جعل الاستخبارات المركزية مظهراً دائماً لحكومة الولايات المتحدة. ـ فاستباقاً لجميع المصادر، إن الاستخبارات القومية يمكنها تفادي وقوع بيرل هاربور آخر ـ وقد قام فاندنبرغ بتجهيزها للقيام بمهام خاصة، حيث أن مكتب الأبحاث والتقييم ومكتب العمليات الخاصة حذت حذو مكتب الخدمات الاستراتيجية في الاستخبارات والعمليات.

وعندما صدر القانون القومي عام ١٩٤٧، دخلت الاستخبارات الأميركية عهداً جديداً. وهكذا قال آلن دالز سوف «نطوي خيامنا» بعد الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى الإستراحة. إذ نجم عن المناقشة الكبرى للإستخبارات تأكيد بضرورة وجود الاستخبارات المركزية مع الحفاظ على الوضع كما هو عليه في شكل مجتمع للإستخبارات مكوّن من أجهزة الاستخبارات الموجودة. وحتى ذلك الحين كانت الاستخبارات المركزية تعمل مع إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية الأميركية وإتمام الآلية والتركيبة للسياسة الاستراتيجية. فقانون الأمن القومي كان قد أنشأ مجلس الأمن القومي، ومنصب وزير الدفاع الذي يتولى رئاسة المؤسسة العسكرية الوطنية، التي تتضمن بدورها سلاح الجو والجيش والبحرية. وكذلك سلاح الجو في الولايات المتحدة وقيادة الأركان المشتركة. ووكالة الاستخبارات المركزية.

وهكذا فإن تركيبة مجلس الأمن القومي تغيرت مع مرور السنين بحيث أنها أصبحت تتضمن عضوية كل من الرئيس ونائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية. وإن مجلس الأمن القومي كان استجابة لرغبة ترومان باستشارة خاصة مع مسؤولي الحكومة المباشرين في شأن قرارات السلم والحرب.

فرئيس قيادة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات المركزية كانا يخدمان كمستشارين رئيسيين في القضايا العسكرية والاستخباراتية. وأما عضوية نائب الرئيس فقد كانت فكرة ترومان الخاصة الذي كان قد شعر بالإهمال إبان توليه منصب نيابة الرئيس! فلم يكن على علم بقرارات روزفلت الاستراتيجية ولا بالأسرار البالغة الأهمية. فمجلس الأمن القومي كان وسيلة ترومان لتوريط المزيد من الرؤوس في صناعة الأشياء.

وإن إنشاء منصب وزير الدفاع كان تنازلاً آخر نجم عن مناظرة طويلة حول إعادة التنظيم العسكري. فأثناء المناقشة كانت هناك إمكانية لدمج الأجهزة العسكرية. وهكذا على أثر عدد من إعادات التنظيم تولت وزارة الدفاع الإشراف والسيطرة على وزارات سلاح الجو والجيش، والبحرية. وأهم ما كانت تخشاه هو عدم قابلية هذه القوى للدمج والتنسيق. وكان على وزارة الدفاع أن تنسق بين جهود الوزارات وجهود قيادة الأركان المشتركة عبر توزيع القيادات وعبر طاقم دائم لتنفيذ خطة توحيد الجيش ودمج العمليات. وعلى أثر رفض توحيد الجيش والبحرية تم إنشاء قوة جوية مستقلة وبوصفها نظيراً لا يقل شأناً عن القوى الأخرى فقد أصبحت هناك ثلاث قوى. وفي عام ١٩٤٩ تم إنشاء إدارة الدفاع لتوحيد القوى المسلحة رغم كل تناقضاتها.

فإن كل هذه التغييرات قد أثرت بشكل واسع في تاريخ الاستخبارات الخارجية الأميركية ومن أجل بلوغ الهدف الأساسي من هذه الدراسة كانت البنود الأساسية من قانون الأمن القومي ١٩٤٧ بإنشاء وكالة استخبارات مركزية وتنظيم مجتمع الاستخبارات حيث أناط القانون المسؤولية بجهاز وكالة الاستخبارات المركزية.

وقد كان الهدف الأساسي من القانون أن يتمكن مدير الاستخبارات المركزية من استخدام منشآت وكالة الاستخبارات المركزية لتنسيق عمل مجتمع الاستخبارات من أجل إنتاج الاستخبارات القومية القيمة. فالقانون قد أكد بأن الإدارة سوف تواصل أداء مهمات الاستخبارات تلبية لكل المتطلبات وأن على وكالة الاستخبارات المركزية أن تخدم مركز التوضيح ومركز إصدار

المهـــام لإعلام مجلس الأمن القـومي بالمعلومـات القوميـة والاستـراتيجيـة. والمشكلة كانت في أن وكالـة الاستخبارات المـركزيـة يجب عليها أن تخـدم مركز القيادة بشخص مدير الاستخبارات المركزيـة الذي يتـولى سلطة القيادة، مع إشاعة المركـزية، وكانت الولايات المتحدة قـد أنشأت نـظام استخبارات كـامل بلجـانه كـافة. لأن قـانون الأمن القـومي قد وضـع مديـر الاستخبارات المركزية تحت إدارة وإشراف الرئيس، بحيث أن وكالة الاستخبارات المركزية يمكنها أن تفعل ما تشاء بالضبط كأي عضو آخر في مجتمع الاستخبارات.

الجزء السادس عشر

مجتمع الاستخبارات الأميركيه

خلال السنوات الأربعين بعد الحرب العالمية الثانية، حافظ مجتمع الاستخبارات الأميركية على مسافة متوازنة مع سائر الإدارات الفيديرالية، التي كانت تستجيب للتطور السياسي، وتبرهن بشكل واسع عن استعدادها لجمع المعلومات عبر التقنية المتطورة، وتكبر وتنمو من حيث الحجم والتعقيد. ولكنها فشلت في إقامة تنسيق تقني فعلي، فلقد تأسست على مفهوم أن أفضل السبل لإنتاج الاستخبارات القومية كان بالسماح للإدارات الشخصية بالمحافظة على القدرات المستقلة وكامل المتطلبات التكتيكية. فلقد كان مجتمع الاستخبارات «اتحاداً مفككاً» يعمل أعضاؤه انطلاقاً من روح التنافس قبل التعاون. وإنطلاقاً من مقاومة مجهود إنجاز السيطرة المركزية.

ومن أجل كتابة تاريخ مجتمع الاستخبارات المعقد، حريّ بنا أن نفهم المشاركين فيه وأدوارهم المختلفة، ولهذا من الحري أن نتخيَّل بشكل مبسط بنية مجتمع الاستخبارات القومية كما كانت عليه في وسط فبراير/شباط ١٩٧٦ عندما ضم أهم وكالات الاستخبارات بعد ثلاثين سنة من التطور.

لقد وُجد مجتمع الاستخبارات من أجل خدمة الرئيس وخدمة مجلس الأمن القومي، الذي أوضح متطلبات الاستخبارات القومية، وتلقى انتاج الاستخبارات القومية. فقد وضع نظام الإدارة المعقد قائمة بجميع هذه المتطلبات. فهذا النظام محكوم وموجه بنظام التصنيف الذي تتبعه إدارة

الوثائق والتي في غـالبيتها كـانت أوامر تنفيـذية وقـرارات توجيهيـة من مجلس الأمن القـومي. ولم تكن الأوامر التنفيـذية منسقـة وعادة مـا كانت تصـدر عن إدارة كـل رئيس جديـد؛ بحيث أنها كـانت تتخطى المهمـة العامـة ومسؤوليـة عناصر مجتمع الاستخبارات. أما القرارات التوجيهية فقد كانت منسقة وعموماً ما كانت تُعنى بالمخاطر الكبرى أو بعمليات الاستخبارات السـرية جـداً، مثل العمل السري والتجميـع التقني المتقدم. وعلى غـرار الأوامر التنفيـذية، فـإن القرارات التوجيهية كانت تتم مراجعتها أو استبدالها من قبل كل رئيس جديد.

وتبعاً لهذه التـوجيهات العـامة، كـان مجلس الأمن القومي يتصـل بمجتمع الاستخبـارات بمزيـد ـن التعابيـر الدقيقـة عبر تـوجيهات استخبـارات مجلس الأمن القـومي. وهـذ، لمجلس هـو الـذي كـان يخـوِّل مـديـر الاستخبـارات المركزية أن يكلف مـ ـع الاستخبـارات بالمهمـات؛ وهكذا فقـد كان مـدير الاستخبارات المركزية يعـد مزيـداً من التعليمات المفصلة عبـر وسائـل مديـر توجيهات الاستخبارات المركزية. وكـانت هناك أوامـر توجيهيـة أخرى تصـدر بين الفينة والأخرى مثل لوائح الإستفتاء التي صدرت عام ١٩٦٠ والتي اتُبعت عـام ١٩٧٠ بلائحـة أسئلة الاستخبارات الهـامة. والهـدف من كل هـذا كـان واحداً وهو: «التوصل إلى إستجـابة جميـع وكالات الاستخبـارات لمتطلبـات صـانعي السياسـة قبل أن تستجيب لمتـطلبـاتهـا العمليـة الخـاصـة». وبسبب ضخامة المهمـة تمّ إنشاء سلسلة من الـدوائر المتعـاونة بـدءاً من الهيئات إلى اللجان إلى المجموعات إلى المكاتب إلى الأفـراد. والجوهـري في كل هـذه التـدابير كـان الحاجـة إلى إيجاد وسيلة لتنسيق نـظام مُـوزَّع ولتخـطي العمـل المقتضب في مجـال التقدم من قبـل وزارتي الدفـاع والخارجيـة، والتي يبادر إليها مجلس الأمن القومي.

وقد كان هناك عنصران من الاستخبارات تحت إمرة الـرئيس وهما: مكتب الإدارة والمـوازنة وهيئـة مستشاري الـرئيس في الاستخبارات الخـارجية. أمـا مكتب الإدارة والموازنة فقد كان يتولى مسؤولية تـنظيم الوكـالات المستخدمـة من قبل الحكومة ويمكنه مبدئياً إدارة العمليات الاستخباراتية عبر سلطته الماليـة.

وأخيراً نحو أواسط السبعينات لم يتمكن هذا المكتب من الإبقاء على نفوذه كاملاً بحيث أنه في عام ١٩٧٤ فحينما كان فيكتور مارشيتي وهو مسؤول رفيع المستوى سابقاً في وكالة الإستخبارات المركزية وجون ماركز مساعده، قد صرحا استناداً إلى وكالة الإستخبارات المركزية بأن مكتب الإدارة والموازنة لم يعد سوى أقل من مزعج صغير. وأضافا مشيرين إلى السرية والخداع كوسلة مألوفة لدى وكالات الإستخبارات والتي تشكل الجدار الذي اصطدم به مسؤولو الموازنة قي مكتب الإدارة والموازنة. وكذلك واجهت هيئة مستشاري الرئيس في الإستخبارات الخارجية مشاكل مماثلة.

لقد أنشأ الرئيس كينيدي هيئة مستشاري الرئيس في الاستخبارات الخارجية عام ١٩٦١ من أجل السيطرة على الخسائر التي نجمت عن هزيمة خليج الخنازير (وهذه الهيئة من المستشارين كانت قد حلّت محل الهيئة التي نصح بها الرئيس ايزنهاور عام ١٩٥٦). وبما أنها كانت تتألف من مواطنين خصوصيين مميزين، كانت تقوم هذه الهيئة بزيارة واشنطن بشكل روتيني لتقييم عمل مجتمع الاستخبارات وتقديم التقارير إلى الرئيس مرتين في السنة. ثم تعرضت الهيئة إلى الإنتقادات بسبب تغيبها لفترات طويلة وبسبب اتصالها مع الإدارات! ففي عام ١٩٧٢ قام ماك غارفي وهو مناضل في الاستخبارات الأميركية منذ أربعين عاماً بالتهكم على هيئة مستشاري الرئيس في الاستخبارات الخارجية، كما أن مارشيتي وماركز وصفاها بأنها مضيعة للوقت. وقد وصف ماك غار في عملية قيام الهيئة بزيارة تستغرق يوماً أو يومين كل شهر، أنها أمر لا يكفي للإحاطة بالوضع العالمي برمته وبكل تفاصيله. أما مارشيتي وماركز فكانا أكرم خلقاً حيث رأيا أن «الرئيس قد مال إلى استخدام هيئة المستشارين كنوع من المظهر والشهرة وخصوصاً عندما أصبح أمر القيادة التنفيذية غير مرغوب به بوصفه عملاً استخباراتياً. وعند حصول أي اخفاق للإستخبارات يُشتبه بأن خلفه يداً في السياسة الخارجية، كانت الهيئة عادة تتدخل للنظر في القضية».

أما لايمان ب. كيرك باتريك الإبن والذي كان يعمل مفتشاً عاماً في وكالة الاستخبارات المركزية ويقوم بتأمين الاتصال بين الوكالة وهيئة الرئاسة في

الفترة الواقعة بين ١٩٥٦ و١٩٦٢، فقد كان يعامل هيئة المستشارين بمزيد من الاحترام. وقد دافع بشكل خاص عن المشاركين القدامى في الخدمات العامة قائلاً: إن الحجة هي أن الهيئة تشكل بكل بساطة مرآة للنقاط التي يجهلها النظام عن خبرة أفراده وإنه لخطأ فادح ألا يعلم هذا لأن شخصاً كان قد خدم في الحكومة إنما هو محامٍ عن كل ما يمكن أن تكون الوكالات قد فعلته ويضيف كيرك باتريك مؤكداً أنها كانت تجربته ويقول: «بأن هيئة الرئاسة كانت أحد أشد المنتقدين لنظام الاستخبارات. ومع ذلك، ففي عام ١٩٧٦ وعندما أفيد الرئيس فورد عن خروقات وسوء سمعة جزء كبير من الاستخبارات، مما نجم عن فعالية هيئة المستشارين. بادر إلى تعزيز الهيئة بشكل دائم بثلاثة أعضاء من هيئة المراقبة في الاستخبارات ومن بينهم الشخص الذي يتولى مهمة رئاسة الهيئة. وبعد عامين قام الرئيس كارتر بحل هيئة مستشاري الرئيس في السياسة الخارجية مكتفياً بخدمات هيئة المراقبة في الاستخبارات. وبالإلتفات إلى مجلس الأمن القومي ونحو مهماته بالتحديد، تم إنشاء العديد من اللجان والهيئات للإستشارة في شأن المتطلبات. وقد كان الكثير منها مؤقتاً، بحيث أنه أنشىء لمعالجة مسألة خاصة.

لقد أنشأ الرئيس نيكسون لجنة الاستخبارات في مجلس الأمن القومي عام ١٩٧١ لإعطاء التوجيهات والتعليمات حول احتياجات الاستخبارات القومية ولتأمين التقييم الدائم لإنتاج الاستخبارات من وجهة النظر الاستخباراتية. بحيث تكونت اللجنة من كل من الرئيس ومدير الاستخبارات المركزية والمدعي العام ونائب وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع ورئيس القيادة المشتركة للأركان. وبما أنها قد أنشئت لإثبات أمر ادارة مجتمع الاستخبارات، فإن اللجنة في الواقع كانت تعزز موقع مستشار الأمن القومي للرئيس - الذي كان هنري كيسنجر في وقت من الأوقات - بالنسبة إلى موقع مدير الاستخبارات المركزية. وفي السنوات الأولى مال مدير الاستخبارات المركزية إلى السيطرة والهيمنة، لكن في عهد نيكسون وكيسنجر تنامت قوة طاقم مجلس الأمن القومي، خصوصاً في توجيه السياسة السرية الخارجية.

أما «لجنة الأربعين» التي وجدت منذ فبراير/شباط ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ فقدت كانت تجسيداً لعضو مجلس الأمن القومي المعني بالمخاطر الكبرى للعمليات السرية. وقد أُطلقت عليها أسماء كثيرة ومتعددة عاماً بعد عام. أما عضوية اللجنة فكانت تضم مدير الاستخبارات المركزية ومستشار الأمن القومي ونائب وزير الخارجية للشؤون السياسية ونائب وزير الدفاع ورئيس قيادة الأركان. وكان الهدف منها دائماً هو، هو: أي التخطيط والتنفيذ للعمليات السرية دعماً لأهداف السياسة الخارجية. وما كان يسمى بالخدعة القذرة تطور من التدخل السري في الشؤون السياسية للدول الأخرى إلى شن الحروب السرية. وقد كانت لمهمة الاستخبارات هذه كل فعاليتها وجدولها لأن وكالة الاستخبارات المركزية وهي العضو الرئيسي في مجتمع الإستخبارات كان بإمكانها إدارة العمليات السرية. وقد كانت تتعرض للإنتقاد إذا ما فشلت في عملها السري، لكنها كانت تتلقى الأوامر، والذي كان يصدرها، يتغيَّر دائماً. فألن دالز مثلاً كان يتمتع بسلطة ونفوذ قويين على مجموعة «٥٤١٢» كمدير للإستخبارات المركزية. أما هنري كيسنجر فكان يهيمن على لجنة الأربعين. ففي عام ١٩٧٣ شارك كيسنجر في لجنة الأربعين كمستشار للأمن القومي وتولى منصب وزير الخارجية في الوقت نفسه؛ حيث أنه أدار في الوقت نفسه السياسة الخارجية سراً وعلانية، جامعاً في شخص واحد سلطات كان يمارسها بتعاون كل من الأشقاء دالز، وألن وجون فوستر.

ولأجل العمل السري تنحى مدير الاستخبارات المركزية مفسحاً في المجال وذهب مباشرة نحو وكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت تتولى أمر تنفيذ مثل هذه المهام الأخرى؛ وفيما ما يتعلق بالمهمات فقد كان مدير الاستخبارات المركزية يوجه تعليمات مجلس الأمن القومي إلى مجتمع الاستخبارات عبر هيئة الولايات المتحدة للإستخبارات التي كانت مقراً له. وهكذا فإن هيئة استخبارات الولايات المتحدة كانت تضم رؤساء مختلف وكالات الإستخبارات؛ بحيث أنها كانت تنفق ما مجموعه ٦ بليون دولار في السنة وتوظف ما يزيد على ١٥٠ ألف شخص. لقد كانت هيئة استخبارات الولايات المتحدة هي الوسيلة الرئيسية لمدير الاستخبارات المركزية من أجل

تنسيق عمل مجتمع الاستخبارات وكانت تؤدي دور مركز إصدار المهمات من أجل إنتاج الاستخبارات القومية المعتبرة. ولقد كانت الاستخبارات القومية المعتبرة عبارة عن أوراق مهمة وأساسية تم تحضيرها بالتعاون بين وكالات الاستخبارات الأميركية استجابة للمسائل العامة التي كان يطرحها مجلس الأمن القومي. ومن أشهر ملفات الاستخبارات القومية المعتبرة كان الملف «الخاص» في ١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٦٢، قبل شهر واحد من أزمة الصواريخ الكوبية، والذي أجاب فيه مجتمع الاستخبارات مؤكداً نفي نية الروس تقديم الأسلحة الهجومية إلى كوبا.

وللحفاظ على أدنى حد من مثل سوء الحسابات هذا، تولت هيئة استخبارات الولايات المتحدة مهمة إصدار الأوامر واستقصاء المصادر عبر عدد من اللجان الداخلية في الوكالة، بما في ذلك لجنة المراقبة ومركز الدلالة القومية. وقامت لجنة المراقبة بوضع قائمة بالأشياء الضرورية من أجل البقاء على استعداد لمعالجة جميع التقارير التي تتلقاها من جميع المصادر. وقد كان السبب في هذا التصرف هو كارثة بيرل هاربر بناءً على ما قاله باتريك ماكغارفي. مما يسمح بوصول أدنى المعلومات إلى واشنطن بأسرع وقت ممكن. أما مركز الدلالة القومية والذي كان يضم بين أفراد طاقمه محاربين متخصصين، فقد كان يسعى للبحث عن علامات الخطر وعن أي مؤشر قد يكون فيه تلميح للأعداد للحرب وبما أنه تأسس على مبدأ أن الهجوم المسلح هو آخر ما يمكن اللجوء إليه ضد أي معتدٍ. فإن مركز الدلالة القومية قد أصدر قائمة بالأمور التي يبحث عنها خلال العد العكسي لإندلاع أي اعتداءات. ومن بين اللجان الداخلية احتفظت هيئة استخبارات الولايات المتحدة بواحدة من أجل الاستطلاع لوضع قائمة بالأولويات واستبعاد أية ازدواجية في استخدام هذه الوسيلة البالغة التخصص في جمع المعلومات. وللحؤول دون إفلات المعلومات، شارك مدير الاستخبارات المركزية في لجنة مستشاري مصادر الاستخبارات التي كانت توازي هيئة استخبارات الولايات المتحدة. فمع تأسيس هذه اللجنة عام ١٩٤١ التي جاءت لتحل محل هيئة مصادر الإستخبارات القومية، بالإضافة إلى مدير مكتب الإدارة

والموازنة لإعطائها مزيداً من الفعالية. فقد كُلفت بالإعداد لموازنة منفصلة للإستخبارات بحيث أن مدير الاستخبارات المركزية يمكنه استخدام سلطته المالية للسيطرة على نشاطات الاستخبارات. لكن دور لجنة مستشاري مصادر الاستخبارات كان استشارياً في البداية، وغالبية وكالات الاستخبارات كانت لها مصادر إما حكومية وإما مستقلة في تمويلها. وهكذا، فإن استعداد مدير الاستخبارات المركزية للسيطرة على مجتمع الاستخبارات عبر التمويل كان محدوداً جداً، وخصوصاً في مجال نظام التجميع التقني الذي يؤدي إلى العمليات العسكرية.

ومن الوسائل التي كانت تحت إشراف مدير الاستخبارات المركزية المباشر كان ضباط الاستخبارات القومية وطاقم مجتمع الاستخبارات، مما يؤدي إلى جمع وإنتاج الاستخبارات القومية. ومنذ أن ظهرت هذه العناصر على خارطة وكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت تحت قيادة مدير الاستخبارات المركزية والتي سيتم عرضها في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب. كانت تتعامل مع وكالة الاستخبارات المركزية. وعدا عن صناعة السياسة والمستويات الإدارية كان لمجتمع الاستخبارات أعضاء عاملين هي وكالات الاستخبارات. فوكالة الاستخبارات المركزية تستحق فصلاً مستقلاً من الكتاب لأنها وحدها ذات أهداف ومهمات متعددة، يُطلب من وكالة الاستخبارات أن تقوم بها، وتسعى لتحقيقها. ومن أعضاء مجتمع الاستخبارات والتي سنتطرق إليها بصفة وكالات تنتمي إلى وزارة الدفاع: وكالة الأمن القومي ووكالة استخبارات الدفاع، واستخبارات الجيش واستخبارات البحرية، واستخبارات سلاح الجو. فإن هذه الوكالات تُعتبر من أهم المظاهر في الاستخبارات العسكرية. ولكن بصفة عناصر أخرى، وبسبب ميزتها وحجمها الخاص، تستحق التنويه. فمساعد وزير الدفاع من أجل الاستخبارات ومنذ عام ١٩٧٢ كان في الواقع يرأس مؤسسة الاستخبارات في البنتاغون؛ ويمثل إدارة الدفاع في اللجنة الخاصة بذلك في مجلس الأمن القومي. أما وكالة تخطيط الدفاع، وهي قسم وضع الخرائط في الجيش الأميركي فقد كان تقدم معلومات أساسية نابعة من أهم أنظمة التجميع المتطورة، وأما جهاز التحقيق

في الدفاع فهو المسؤول عن إدارة الإيضاحـات الأمنية للدفـاع الشخصي، أما مكتب الاستطلاع القومي فهو وكالة بالغة السرية، وقد أقصيت بعيداً عن طاولة تنـظيم سلاح الجـو، فقد كـان تتولى مسؤوليـة الاستطلاع، ممـا يعني بشكـل أساسي إطلاق وإدارة الأقمار الصناعيـة التجسسية المـوضوعـة في مدار حـول الأرض. وليس ضرورياً وصول هذه العنـاصر بـالتفصيل لكنهـا تعكس الحجم الكبيـر وتعقيد الاستخبـارات العسكريـة خلافـاً لما كـانت عليـه قبـل الحـرب العالمية الثانية.

أما وكالة الأمن القومي فقد كانت هي أول وكالة لحل الشيفرة في الولايات المتحدة. وبما أنها قد أنشئت عام ١٩٥٢ فقد كانت الأخيرة في صف طـويل من الوكالات يرقى إلى هيربيـرت ياردلي ووكـالته التجسسيـة. وإبان الحـرب العالمية الثانية، ومـع جهازي مـاجيك وأولتـرا، فإن كتـابة الشيفـرة الأميركيـة ونشاطات تحليلها توسعت بشكل كبير في الحجم وفي التـطور. فبعد الحـرب في العام ١٩٤٩ وعندما بُذلت جهود مختلفة لتـوحيد وضـم القوى المسلحـة، أنشـأ وزير الـدفاع لـويس جونسـون وكالـة أمن القوى المسلحـة لتنسيق عمل مختلف وحدات الشيفرة العسكرية، وبعـد مضي ثلاث سنـوات أعاد الـرئيس ترومان تنظيم وكالة أمن القوى المسلحة وغيّر اسمهـا إلى وكالـة الأمن القومي لتوسيع إنتاج المعلومات القومية ولتخطي صورة الوكالة العسكرية.

فالمركـزية والتغييـر إلى الشموليـة انطلاقـاً من الإدارات إلى الاستخبارات لقومية، مكّن وكالة الأمن القومي من تـركيز عبقـري وامتلاك كميـة ضخمة من المعلومات. لكنه واجه مشاكل مع وكـالات جهاز الشيفـرة، الذي كـان يتولى الإشراف على وسائل الإلتقاط. أي وكالة أمن الجيش ومجموعة الأمن البحـري، وجهاز أمن سلاح الجـو. وفي عام ١٩٧١ ومن أجـل حل هـذه المشكلة، قام الرئيس نيكسون بتوحيد هـذه الثلاثـة تحت إسم جهاز الأمن المـركزي، وعيَّن مدير وكـالة الأمن القـومي على رأسها، وقـال: «إن مهمة هـذا الجهاز الأمني هي تأمين التنسيق المركزي والتوجيـه والإشراف على استخبـارات الإشارة من أجل حكومة الولايات المتحدة، وعلى نشاطات أمن المواصلات».

ولأن استخبارات الاتصالات كانت أمراً بالغ الحساسية ويحظى باحترام كبير، فإن وكالة الأمن القومي قد تدبرت أمرها لكي تكون لها مثل تلك الشخصية. فهي واحدة من أوسع وأكثر أعضاء مجتمع الاستخبارات إنفاقاً ومن أكثرها سرية. ولكن أيام الاحتفاظ بكتاب «الغرفة الأميركية السوداء» لمؤلفه ياردلي على رفوف المكتبة، قد ولَّت، ففي عام ١٩٥٤ وعندما وضعت خطة لنقل جميع عمليات وكالة الأمن القومي إلى مكان بالقرب من فورت جورج ميد في ميريلاند، وأسست مقراً للقيادة بعدة ملايين من الدولارات، وقد كتبت صحيفتا «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» قصصاً عن الخفايا مليئة بكمية كبيرة من التفاصيل المثيرة للدهشة حول هذه الوكالة. وفي عام ١٩٦٠ تسبب لجوء اثنين من الموظفين في وكالة الأمن القومي، وهما وليم مارتن وبرنون ميتشل إلى الاتحاد السوفياتي بالمزيد من السوء مما لا تريد الوكالة نشره.

وأخيراً إن نشر مثل كتاب «محللو الشيفرة» لدايفيد كاهن (١٩٦٧) وكتاب «قصر الأحجية» لجايمس بامفورد (١٩٨٢) أزاح آخر نقاب عن أسرار وكالة الأمن القومي وتسبب بالكثير من الانتقاد لمسألة فعالية الوكالة. وهكذا فإن الحجم هو المهم بالنسبة لنجاح علم حل الشيفرة. فالكتبة مثل باتريك ماكفارفي تساءلوا إذا كانت وكالة الأمن القومي لم تجمع الكثير من المعلومات، فقد قدَّر بأنها حصلت على مئة طن من الورق يومياً لتسجيل الرسائل الواصلة، ووجه التهمة إليها بأن برنامجاً واحداً مثل التقاط جهاز الاتصالات السوفياتية تبلغ كلفته ١٠٠ مليون دولار في السنة الواحدة، فهو يؤكد أنه بعد القيام بجمع المعلومات يتم تخزينها في مقر قيادة وكالة الأمن القومي، ما لم يتمكن علماء الرياضيات من حل المعادلة. وهكذا فإن ذكرى جهازي ماجيك وأولترا كانت تثير الخوف من أهم انتقادات وكالة الأمن القومي، المتعلقة بالإزدواجية والضياع المحتمل في وكالات دفاعية أخرى ليست مجهولة من أحد.

وكان وزير الدفاع روبرت ماكنمارا قد أسس وكالة استخبارات الدفاع عام ١٩٦١ من أجل تفادي الإزدواجية مع وكالات الاستخبارات العسكرية ومن

أجل تنسيق اشتراك ومساهمة إدارة الدفاع في نشاطات هيئة استخبارات الولايات المتحدة. فالتهمة قد وجهت ومفادها أن وكالات الاستخبارات العسكرية كانت تقوم بتحريف التقارير لدعم ميزانية طلب المزيد من الأسلحة. . ورداً على ذلك، كلَّف ماكنمارا وكالة استخبارات الدفاع بمسؤولية تنسيق مشاركة ادارة الدفاع في الاستخبارات القومية. وزعم بأن وكالة استخبارات الدفاع سوف تمثل الاستخبارات العسكرية في هيئة استخبارات الولايات المتحدة. وسمح بأن يقوم مدير وكالة استخبارات الدفاع بتقديم التقارير إلى الدفاع عبر رئاسة الأركان المشتركة. ومع الخطة ذاتها قام باستبدال مجموعة الإستخبارات المشتركة. لقد كانت المهمة الأساسية لوكالة استخبارات الدفاع توزيع المهمات وتنسيق الإنتاج. أما دورها في التجميع فقد كان متواضعاً ومنحصراً بإدارة نظام ملحقي وزارة الدفاع.

ولاعتبارات عديدة كان مفهوم وكالة استخبارات الدفاع يعكس مفهوم وكالة الاستخبارات المركزية. فوكالة استخبارات الدفاع لم تحل محل أي من وكالات أجهزة الاستخبارات. إنما سعت إلى تنسيق نشاطاتها لإنجاز استخدام أفضل لمزيد من المصادر ومن أجل تخطي مظهر القبلية السيء ولكن علة الإدارة والاستخبارات التكتيكية استمرت معززة بالإنفجار التقني. فوكالات أجهزة الاستخبارات لم تتخل عن أماكنها في هيئة استخبارات الولايات المتحدة، ولا توقفت عن التوسع.

وهكذا فإن وكالات أجهزة الاستخبارات فقدت مهامها المعتبرة، إنما استمرت في الإفادة حول الاستخبارات الآنية إلى مستهلكي الاستخبارات القومية بسبب تفاقم الطبيعة التقنية للحرب. وإضافة إلى ذلك فإن وكالات الأجهزة شاركت بشكل متناسب في الاستخبارات الأساسية من أجل استمرار الاستخبارات القومية، من حيث تنضيد الموسوعات عن الأمم في العالم. في ما يتعلق بقضايا المعارك والأهداف وأنظمة الأسلحة، ولكن ما شجع نمو وكالات أجهزة الاستخبارات في الحقيقة، مكّنها من تخطي وكالة استخبارات الدفاع والكثير غيرها من أعضاء مجتمع الاستخبارات حجماً، فقد كانت تتبع

أسلوب التجميع التقني بالإضافة إلى قدرات الإنذار المبكر وقدرات التحقق من السيطرة على الأسلحة.

أما الاستخبارات البحرية فهي أعرق وكالات أجهزة الاستخبارات. وعلى الرغم من صغرها، فإنها أيضاً سرعان ما اتسعت وبسرعة خلال ذلك العام، أي العام ١٩٧٠. فالتجميع التقني شجع على نحو الإستخبارات البحرية لتبلغ خمسين ألف عنصر ولتبلغ موازنتها السنوية ٦٠٠ مليون دولار. وهكذا فقد استمرت الاستخبارات البحرية بتجهيز أسطولها بأسطول من الغواصات المزودة بأجهزة التنصت الإلكترونية وغيرها من نماذج التنصت التجسسية. ولم يكن هذا خطيراً بنفس خطورة استخدامه على متن سفن السطح من أجل مهمات الاستخبارات.

أما استخبارات الجيش فقد باشرت العمل، حيث أكد كل من مارشيني وماركز بأنها أصبحت ممكنة أخيراً ويمكنها القيام بالمهمة الرئيسية ألا وهي الحصول على المعلومات التكنيكية من أجل تعزيز القوات على الأرض، ولكن الجيش لم تفته فرصة الحصول على التقنية المتطورة عبر الحصول على المجموعات التقنية. فاستخبارات الجيش كانت تستخدم خمسة وثلاثين ألف شخص وتنفق ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤. وكان أشدّ انفاقها على الأجهزة الإلكترونية التي احتاجتها عمليات استخبارات الإشارةفي وكالة أمن الجيش. أما وزارة الخارجية فقد رفعت الصوت عالياً محددة كيف يمكن للإستخبارات أن تؤثر في السياسة على مستوى مجلس الأمن القومي. ولكن ذراعها المختص بالاستخبارات وهو مكتب الاستخبارات والأبحاث كان من أفقر وأضعف أعضاء مجتمع الاستخبارات، فمكتب الاستخبارات والأبحاث كان مهملاً والحقيقة المؤلمة أن ذلك الإهمال كان من الوزارة المسؤولة عنه نفسها. فهو يمثل إحياءً لفرع الأبحاث والتحليل في مكتب الخدمات الاستراتيجية السابق، والذي أسسه يومذاك وليم لانفر عام ١٩٤٥. ويبدو أن الدولة لم تكن تريد هذا الفرع من الاستخبارات ولا تشعر بالإرتياح له، فالإتصالات والتقارير من السفارات الأميركية عبر العالم كانت مصدراً أساسياً

للإستخبارات، لكن وزارة الخارجية ابتعدت عن أي التزام بالتجسس لأنه لا يتفق مع المهمة الدبلوماسية. ولم تكن لمكتب الاستخبارات والأبحاث مهمة خاصة، فهو يعتمد على كوابل وزارة الخارجية وعلى تقارير الإستخبارات الواردة من الوكالات الأخرى لإنتاج المعلومات الأساسية، ولتمثيل وزارة الخارجية في هيئة استخبارات الولايات المتحدة ولجانها الداخلية. وعلى الرغم من المسؤوليات الكبار في مجتمع الاستخبارات فإن شهرة مكتب الاستخبارات والأبحاث قد عانت الكثير لأنها لم تكن تملك طاقم العمل الكافي. ولا الموازنة اللازمة ليكون فعالاً حيث يقول راي كلاين الذي عمل كمدير لمكتب الاستخبارات والأبحاث بين عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٣ وعلى أثر عشرين سنة من الخبرة في مكتب الخدمات الاستراتيجية وفي وكالة الاستخبارات المركزية واصفاً تمويل مكتب الاستخبارات والأبحاث بأنه مبادرة شخصية وعبّر عن تقديره لتفاني المسؤولين في الخدمة الخارجية. ولكي نكون عادلين فإن مكتب الاستخبارات والأبحاث كان لديه بضعة مناضلين جيدين جداً من محللي الشيفرة، ولكن في عملهم داخل مكتب الاستخبارات والأبحاث لم يتقدموا أبداً على صعيد مهنتهم في الخدمة الخارجية، وكذلك فإن الكثير من طاقمه كان للأسف يدفئون المقاعد بين المهمات في ما وراء البحار. أما طاقم المسؤولين من مكتب الاستخبارات والأبحاث فقد كان يضم نخبة من الأشخاص الكفوئين لكنهم وبسبب النقص في الممارسة والخبرة لم يكونوا محللين كفوئين للمعلومات الآنية في وكالة الاستخبارات المركزية. وهو الأمر الذي يجعل من يمتهنه خبيراً ببلد أو منطقة ما. وعلى مدى عهود مجتمع الاستخبارات كانت إدارة هامتلون أشد نشاطاً من إدارة جيفرسون. فوزارة المال كانت عنصراً ناشطاً في مجتمع الاستخبارات، مع تمثيلها في هيئة استخبارات الولايات المتحدة بواسطة مساعد خاص للوزير في شؤون الأمن القومي. وكانت وحدة استخباراتها تتضمن مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والخدمات السرية الأميركية وجهاز الجمارك الأميركية وعائدات الخدمات الداخلية.

وفي مجال إنتاج الاستخبارات فإن وزارة المال أمنت الاستخبارات

الاقتصادية من الملحقين في سفارات الولايات المتحدة عبر العالم. وقد لعب خبراؤها الاقتصاديون والماليون دوراً مهماً في تقييم الاستخبارات، حيث كان هناك تعاون جلي بين وزارة المال ومكب الإدارة والموازنة. وإن مثل هذا السؤال تجب الإجابة عنه، ألا وهو ما هو التحرك المقترح من أجل الموازنة الفيديرالية للسنة المالية المقبلة، أو أي انعكاس سوف يحصل على ميزان المدفوعات؟

ففي السبعينات كانت الإجابة عن هذه الأسئلة تتعلق بتطور شؤون الطاقة الدولية، أما قبل ذلك الحين فإن الهم الأساسي لمجتمع الاستخبارات بما يتعلق بحقل الطاقة كان ينحصر في القضايا النووية. فلجنة الطاقة النووية التي أنشأتها هيئة استخبارات الولايات المتحدة كانت ممثلة بمساعد المدير العام للأمن القومي. أما قضية النفط فقد أضافت عام ١٩٧٣ بُعداً جديداً إلى الطاقة، وإلى الأمن القومي ونجم عنها إعادت تنظيم واستبدال للجنة الطاقة النووية بإدارة تطوير وأبحاث الطاقة، وبلجنة السيطرة على الطاقة النووية. وهكذا كانت للإدارة الجديدة مواقف أكثر استيعاباً للوكالتين الجديدتين. كذلك فإن إدارة التطوير والأبحاث للطاقة كانت معنية بالأبحاث وبتطوير مظاهر الطاقة كافة وواصلت عملها على الصعيدين كمستهلك وكمنتج للإستخبارات في مجال الأمن القومي والطاقة النووية. وقد وضعت قائمة بمتطلباتها التقنية من أجل وضع فهرس لإستقصاء التفجيرات النووية ولإستخدام جميع مصادر المعلومات من أجل إعداد تقارير الاستخبارات الآنية والمساهمة في تقدير حجم قدرات الأسلحة النووية للقوى الخارجية.

وإذا ما كانت إدارة الطاقة هي العضو الجديد في مجتمع الاستخبارات عام ١٩٧٥ فإن مكتب التحقيق الفيديرالي كان من أعرقها وأقدمها. فمسؤولية مكتب التحقيق الفيديرالي كانت في البداية حماية الأمة والوطن من العمليات السرية في الولايات المتحدة من قبل القوى الخارجية، وخصوصاً التجسس والتخريب والانقلابات. وهكذا فقد انتهت عمليات مكتب التحقيق الفيديرالي في ما وراء البحار عام ١٩٤٦، بينما واصل الحفاظ على عملاء له عبر العالم

مـع أجهزة الأمن ووكـالات الاستخبارات الأخـرى لتأمين الاتصـال بين الوطن والأجزاء الأخرى من العالم بشكل يؤمن الراحة القارية للولايات المتحدة.

ولم يكن مكتب التحقيق الفيديرالي فقط هو المنافس لوزارة العدل بقـدرته الاستخبـاراتية، إنمـا ادارة مكافحـة المخـدرات، والتي أنشئت عـام ١٩٧٣. تجدر الإشارة إليهـا أيضاً. ففي الـواقع أنـه عبر الفـرع التنفيذي كـانت فرعـاً استخباراتياً فاعلاً وقادراً، حيث أن دراسة صادرة عن مجلس الشيوخ الأميركي عام ١٩٧٦ خلصت إلى القول «أنه يتمتع بكل المقومـات التي تخولـه الانتماء إلى مجتمـع الاستخبـارات. وتجـدر الإشـارة هنـا إلى تنـظيمـات مجتمـع الاستخبارات لم تكن تخنق سلطات الحكومة الفيديرالية، إنمـا كانت تسـاهم في المعلومات النابعـة من قضايـا الاستخبارات. وقـد أوردت أسماء كـل من وزارة الزراعة وملحقيهـا فيما وراء البحـار، والإدارة القوميـة للطيران والفضـاء لأنـظمة اطـلاق الأقمار الصنـاعية، ومؤسسـة الأرصاد الجـوية» وبحكم كـونها وكـالة معلومـات أميركيـة «كانت تحتفظ بـالكثير من المكـاتب لهـا فيمـا وراء البحار. وكذلك كان شأن وكالة التطور الدولي «مع مهمـات في آسيا وأفـريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية».

ومع المزيد من توسيع مجتمع الاستخبارات كان يؤخذ بعين الاعتبار الفرع التنفيـذي على حدا. ففي كتـاب مـارشيتي ومـاركـز خـارطـة تصـور مجتمـع الاستخبـارات الأميركيـة على أنه علبـة مختومـة بخـاتم «الكـونغـرس» وتسيـر بمفـردها مستقلة غيـر مرتبـطة بشيء. وبينما كـانت الوكـالات تقوم بمهمـاتها الاستخباراتية، كـانت الهيئات الـدستوريـة والتشريعيـة تتورط، وعلى الأخص من خلال العمليات السرية، في إدارة السياسة الخارجية السرية، وفي التدخل في شؤون الـدول الأخرى، وعلى أثـر فضيحـة واتـرغيـت لجـأ الكـونغـرس إلى اعتمـاد مفهوم التحقق والمـوازنـة وفصـل السلطات في قضـايـا الاستخبـارات بإنشاء لجنة مجلس الشيوخ لـلاختيار في الاستخبـارات عام ١٩٧٦، وبـإنشاء اللجنة الدائمـة لاختيار الاستخبـارات عا م١٩٧٧. ومـع الوقت وحتى الـوقت الحاضر، كـان مجلس الشيوخ يتعـامل مـع الفرع التنفيـذي بنوع من الإيمـان

المطلق بالصداقة بينهما. وذلك بسبب الخشية من «التسربات»، وبما أن النظام يستغرق وقتاً طويلاً لاكتشاف ما كان يحدث أثناء العمليات السرية. وقد أدى ذلك إلى المزيد من الثقة بقضايا الاستخبارات لاختيار مجموعة من التشريعيين على أعلى مستوى داخل الأجهزة الموجودة للجيش وداخل اللجان المختصة.

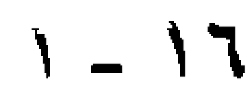
وقد كانت هناك صفعات عديدة مثل اسقا طائرة يو - ٢ واخفاقات ميتشل ومارتن التي أدت إجراء تحقيق في الواقع، ولكن الكونغرس لم يبد حماساً كبيراً للنظر في عمليات مجتمع الاستخبارات خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى. وفي غضون تلك الفترة كان معظم الذين خدموا في لجان مراقبة الاستخبارات من بين الأعضاء المؤسسين للكونغرس والأشد محافظة من أمثال ريتشارد راسل وجون ستينيز وكارل هايدن والن إيلندر؛ ولكن على الرغم من أن السناتور ليفيريت سالتوكستال كان ليبرالياً متحرراً فإنه قد شارك أترابه في موقفهم عام ١٩٦٦ في شأن قضايا الاستخبارات.

وكان ألن دالز قد قال بأنه كان يريد التحضير لعرض سنوي للميزانية في تلة الكابيتول حيث أوضح: «أنا سأخبرهم فقط ببعض قصص الحرب». لكن راي كلاين الذين بنى على تجربته في وكالة الاستخبارات المركزية، فقد أصر على أن ذلك العرض إنما جهد جدي لإبلاغ الكونغرس حول أنظمة وبرامج الاستخبارات: «خصوصاً عندما يكلف ذلك الكثير من المال أو عندما تصبح علانية بشكل بريك إذا لم يتم تحذيرهم بشكل مسبق».

وأياً تكن حقيقة هذه التصريحات، فهو حقيقي أنه قبل فضيحة ووترغيت، إنما لم يكن مجلس الشيوخ يقوم بتنسيق تطورات مجتمع الاستخبارات الأميركية. وقليلون في الحكومة الأميركية هم الذين كانوا يعملون بالدَّور الذي يمكن للإستخبارات أن تلعبه في السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانوا يجهلون بشكل خاص دور وكالة الإستخبارات المركزية والتي يخوّلها قانونها عبر قوانين مرنة بأداء مهمات إضافية ذات

اهتمام عام وغيرها من المهمات لصالح مجلس الأمن القومي. ولأنـه كان من المفترض أن تؤدي مهمتها بكل نجاح وفعـالية فقد وسعت وكالة الاستخبـارات المـركزيـة قاعـدتها وقـدراتها السـريـة. بحيث أن الشعب الأميـركي وأعضـاء الكونغرس يقرأون بدهشة الفصل الذي كتبته الوكالة من التاريخ الأميركي.

The President
Office of Management & Budget
President's Foreign Intell. Advisory Bd. (PFIAB)
National Security Council
President · Sec. State
V. President · Sec. Defense
NSC Staff
"40" Committee
NSC Intelligence Committee
United States Intelligence Board
USIB Committees
Director of Central Intelligence
Intelligence Resources Advisory Committee
Intelligence R&D Council
National Intelligence Officers
Intelligence Community Staff
National Security Agency
Defense Intelligence Agency
Central Intelligence Agency
State Department
Treasury Department
Energy Research & Development Administration
Army
Navy
Air Force
Federal Bureau of Investigation



١٦ - ١ بنية مجتمع الاستخبارات القومية (قبل ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦)

Figure 16-1

الجزء السابع عشر

وكالة الاستخبارات المركزية

لقد أنشئت وكالة الاستخبارات المركزية لكي تكون بمثابة الجهاز العصبي لمجتمع الاستخبارات، ولكن على الرغم من ذلك فقد أصبحت مجرد عنصر آخر ـ وإن كانت عنصراً مميزاً ـ ومع تمكنها من تأمين التعاون بين الإدارات بإنتاج الاستخبارات القومية، فإن وكالة الاستخبارات المركزية تولت مهمة إنتاج الاستخبارات القومية على حسابها وتولت مسؤولية تنفيذ العمليات السرية. واستغرق الأمر حوالى ست سنوات (من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٣) حتى تمكنت وكالة الاستخبارات المركزية من احتلال مكانها، لكن وليم دونوفان نفسه لم يكن ليتمكن من فعل الأفضل من حيث المزج بين الاستخبارات والعمليات في وكالة واحدة. فهاري ترومان كان قد قتل مكتب الخدمات الاستراتيجية عام ١٩٤٥. لكنه فشل في قتل صميمها الذي عاد إلى الحياة مجدداً على صورة وكالة الاستخبارات المركزية.

وفي عام ١٩٤٧، تم تعيين الأدميرال روسكو هيلينكوتر أول مدير لوكالة الاستخبارات المركزية، والتي كانت قد تورطت في إنتاج الاستخبارات الآنية فمكتب الأبحاث والتقييم واصل نشره اليومي لملف يومي للإستخبارات، حيث أن هذا الملف كان يتم إعداده بالتعاون مع مجموعة الاستخبارات المركزية وهكذا مع تعرضه للإنتقاد بسبب إنتاجه للإستخبارات الآنية وإهماله للتقييم. قام مكتب الأبحاث والتقيم بعمل جيد في أداء دوره كخلف لإدارة مكتب الاستخبارات والأبحاث، ولفرع الأبحاث والتحليل في مكتب

الخدمات الاستراتيجية. وقد كان الرئيس ترومان معروفاً بتفضيله للملف اليومي بما ينجم عن ذلك من دقة بحيث لا يستطيع محللو مكتب الأبحاث والتقييم مقاومته أبداً. ومع ذلك فإن فشل وكالة الاستخبارات المركزية في توقع بدء اندلاع الإعتداءات في كوريا في يونيو/حزيران ١٩٥٠ بسبب مجيء خلف لهلينكوتر وهو الجنرال والتر بيدل سميث، الذي قام بإلغاء مكتب الأبحاث والتقييم واستبدله بمكتب التقييم القومي، ومكتب الأبحاث والتقارير. أما مكتب التقييم القومي فقد أنشىء للتعامل مباشرة مع الاستخبارات المعتبرة. وأما مكتب الأبحاث والتقارير فقد تخصص في الأبحاث الاقتصادية ضمن الكتلة السوفياتية، وقام سميث باستدعاء وليم لانغر من هارفارد لتولي رئاسة مكتب التقييم القومي. كما جنّد العالم الاقتصادي ماكس ميليكان من مؤسس ماساشوستس التقنية لتولي أمر مكتب الأبحاث والتقارير لكنه لم يتمكن من القيام بالمهمة.

وتدبر لانغر أمره ليبقي على مكتب التقييم القومي صغيراً فجمع نخبة من الجامعيين وقام بإنتاج رفيع المستوى والقيمة، لكن مكتب التقييم القومي كان منافساً جوهرياً لوكالة الاستخبارات المركزية. وحاول لانغر التنسيق مع الإدارات الأخرى لكن دون جدوى؛ فمال بشكل متزايد للإعتماد على مصادر وكالة الاستخبارات المركزية مستفيداً من أبحاث الوكالة وقدرتها التحليلية. واستجاب مكتب الأبحاث والتقارير فكانت له مُهمات شاملة لخدمة جميع مستويات مجتمع الاستخبارات، وسرعان ما أسس وبنى سمعة طيبة في التحليل الاقتصادي وتركيزه على المنطقة السوفياتية سهَّل عليه أمر التمويل. وتنامت قدرته لتفوق قدرة مكتب الأبحاث والتقييم في مجال الاستخبارات الآنية والأساسية، وأدت مسؤوليته المستمرة عن التقرير اليومي إلى إيجاد مكتب للإستخبارات الآنية، وإلى ولادة مخزن الاستخبارات الآنية الذي كان يجمع الصحف اليومية بشكل خاص. وقام مكتب الأبحاث والتقييم بتنظيم مكتب للإستخبارات العلمية من أجل السيطرة غير العسكرية على التطورات العلمية والتقنية وفي أقل من سنتين أي في يوليو/تموز ١٩٥١ وحتى

فبراير/شباط ١٩٥٣ إتسع حجم مكتب الأبحاث والتقارير ليرتفع عدد موظفيه من ٤٦١ شخصاً إلى ٧٦٦.

ولقد سهّلت الحرب الكورية وعززت هذا النمو. وفي الوقت نفسه فإن الدور الجديد للولايات المتحدة في الشؤون العالمية، والحرب الباردة قد تسببت جميعها في بروز شباب لامعين يهتمون بالعلاقات الدولية. والغريب أنك كنت تعمل لصالح وكالة الاستخبارات المركزية، إذا كنت قد فشلت في امتحان الخدمة الخارجية. لكن الحقيقة كانت أن فرص العمل في الخدمة الخارجية كانت محدودة، وأن باب الأنضمام إلى وكالة الاستخبارات المركزية كان مفتوحاً. إضافة إلى ذلك فإن وزارة الخارجية كانت تمر في ظروف صعبة نتيجة لمحاكمة آلجر هيس ونتيجة للهجوم المستهتر الذي شنه جوزف ماكارثي. وهكذا تمكن الهازئون من اللهو والعبث.لكن كان قد آن الأوان لإضفاء الصفة الرسمية على الاستخبارات كواحد من أهم نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية مع نائب لمدير إدارة الاستخبارات.

وفي غضون سنتين كان عدد الأشخاص استأجرهم ووظفهم نائب مدير الاستخبارات قد ارتفع ٣٣٣٨، وهذا النمو على أية حال لم ينه القصة حيث واصلت وكالة الاستخبارات المركزية تجاربها من أجل تحقيق توسع أكبر.

لقد كانت وكالة الاستخبارات المركزية تدير بشكل خاص المهمات السرية للتجسس ومكافحة التجسس، بعد توليها أمر مكتب العمليات الخاصة، وكما أشير فإن مجموعة الاستخبارات المركزية قد قامت بتنظيم مكتب العمليات الخاصة عندما تولت أمر وحدة الخدمات الاستراتيجية عام ١٩٤٦. وبهذا يكون قد تم استيعاب جميع الفروع السرية في مكتب الخدمات الاستراتيجية. وإن فروع العمل السري في مكتب الخدمات الاستراتيجية لم يتم احياؤها لأنها قد ألغيت مع إلغاء مكتب الخدمات الاستراتيجية: فقد كانت تتكون من العمليات السرية والعمليات الخاصة والمجموعات العملية، وبعد إقصاء فروع العمل السري بعام واحد بدأ القادة الأميركيون بالتفكير فيها مجدداً في صيغ جديدة.

وقد نجم عن بدء الحرب الباردة وجود ضرورة لاستخدام تقنيات الردع والإنقلاب، فلا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفياتي كانا يريدان المخاطرة بالحرب ولكن كلاً منهما كان يؤمن بنظام إجتماعي وعالمي متميز، وكلاً منهما كان يشعر بالتهديد الجدي من جرّاء إتساع نفوذ الآخر. فقد كانت الولايات المتحدة تتهم الاتحاد السوفياتي بخرق اتفاقي يالطا وبوتسدام بالتدخل السري دعماً للشيوعيين للإستيلاء على كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وتقديم العون سراً لقادة الإنتفاضة في اليونان والإنتفاضة في الفيليبين. فالقادة الأميركيون كانوا على ثقة بنظرية دونوفان من حيث تقييم العمل السري دعماً للأهداف العسكرية إبان الحرب، لكن الاتحاد السوفياتي أثبت قيمتها في دعم الأهداف السياسية إبان السلم. وهكذا فإن الولايات المتحدة صدت بنجاح التوسّع السوفياتي في أوروبا الغربية عبر سياساتها الاقتصادية ومساعداتها العسكرية، فالطبيعة الايديولوجية للصراع بين الشرق والغرب تميل لصالح استخدام العمل السري وترقى إلى ما هو أكثر من دبلوماسي ولكنه أدنى من الحرب.

وخلال عام ١٩٤٧، ناقش القادة الأميركيون سبل ووسائل شن الحرب النفسية وإدارتها فاقترح الوزراء روبرت باترسون (للحرب) وجايمس فوريستال (للبحرية) أن تتولى وزارة الأمن القومي هذه المهمة، لكن وزير الخارجية جورج مارشال اعترض، متذرعاً بأن مثل هذا النشاط لا يتماشى مع المهمة الدبلوماسية، ونصح بالإستعاضة بوكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت مخوَّلة ومجرَّبة في العمليات السرية، بحيث يتم تكليفها بالمسؤولية العملية لشن حرب نفسية مستترة، بينما تقوم الدولة بالإشراف على التخطيط والتنفيذ. وفاز مارشال، وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٧ نجح في فرض مسؤولية العمل السري على وكالة الاستخبارات المركزية. وبينما كان نفوذ مدير الاستخبارات المركزية عاملاً مهماً ورئيسياً في تطور وكالة الاستخبارات المركزية، كان افتقار مدير الإستخبارات المركزية هيلينكوتر إلى النفوذ، تأثير عميق على مهمة الوكالة، وقد استغلت الإدارة هذا الضعف في السنة التالية.

ففي يونيو/حزيران ١٩٤٨ ومع قيام الثورة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا وازدياد التخوف من خطر اجتياح روسي لأوروبا الغربية مما يؤدي إلى حرب شاملة، أصدر مجلس الأمن القومي توجيهاته مؤمناً الغطاء للتدخل السياسي والعسكري. ومن ثم أنشأ مكتب التنسيق السياسي للقيام بالحرب السياسية المستترة، مركزاً إياه في وكالة الاستخبارات المركزية إنما خارج سلطة مدير الاستخبارات المركزية، إن جورج كينان مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية والذي ساعد على إنشاء مجلس الأمن القومي قد أوضح بأنه كان ينوي فقط إنشاء قوة سرية صغيرة جديرة بالقيام بالعمل السري. وإذا ما كانت هذه هي النية فمن الواضح التدخل الذي حصل في الحرب الكورية.

وبينما كان يحصل هذا التوسع حلَّ سميث محل هيلينكوتر كمدير للإستخبارات المركزية، وتولى سميث الإشراف على مكتب التنسيق السياسي الذي لم يكن مبيناً أمره في القانون التنظيمي. إضافة إلى ذلك فإن التوتر قد نشأ بين مكتب العمليات الخاصة وبين مكتب التنسيق السياسي. وذلك بسبب عمليات التجسس التي تتطلب نسبة متناهية من الدقة. بحيث أن العمليات السريعة للخدع القذرة كانت تسببت بالفشل. وتبعاً لما يقوله أحد العاملين السريين السابقين، فإن عملية التجميع كانت أصعب من أي شيء آخر وإنه لمن اليسير جداً وضع مقال في صحيفة محلية. وعلى أثر عدة تحركات تحضيرية ضاعف سميث ما كان قد قام به لجهة الاستخبارات وضم العمليات المتنافسة، لإنشاء إدارة للتخطيط في أغسطس/آب ١٩٥٢. وفي الوقت نفسه ومع تعيين فرانك فيستركنائب لمدير التخطيط أمن سميث أقصى حد من التطوير للعمل السري وللتجميع السري.

وإذا ما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تعاني من شخصية منفصمة، فقد كانت هناك حقيقة مجردة وهي أن الجانب المظلم هو الذي كان يعمل. وهكذا فإن كينان كان قد تحدث عن العمل السري فقط بذكر عبارة الطوارىء، وكان الرئيس ترومان قد أصرّ قائلاً «لم تكن لديّ أية فكرة أو رؤيا عندما أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية، وقلت بأنها ستعمل حتى إبان

زمن السلم. والرجلان معاً كانا مسؤولين عن مجلس الأمن القومي الذي شرع العمل السري كوسيلة للسياسة الخارجية الأميركية وكلّف وكالة الاستخبارات المركزية بالدور الرئيسي في تنفيذ ذلك.

وعلى الرغم من التحركات المأمونة للأحداث التي لا سابق لها، فإن القرارات الدستورية والأخلاقية كانت واضحة بما فيه الكفاية، وكان غالبية أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي يتوجب عليهم تقاسم بعض المسؤولية عن التطورات الأخيرة. فقد أقرّ قانون وكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٤٩ مع السماح لمدير الاستخبارات المركزية بإنفاق الأموال دون النظر إلى تفاصيل القانون والتشريعات الخاصة بنفقات الحكومة واعطاه حقاً مطلقاً في إنفاق مئات الملايين من الدولارات في موازنته السرية السنوية الموقعة باسمه فقط. وفي الوقت نفسه استثنى الكونغرس وكالة الاستخبارات المركزية من المطالبة بأي شيء قد يترتب عليه كشفها مثل المهمات والأسماء وألقاب المسؤولين والرواتب، أو عدد الأشخاص الذين توظفهم الوكالة. وسواء كان الكونغرس أدرك ذلك أم لا فإن هذه الإجراءات كانت مخصصة وموجهة إلى العمليات أكثر منه إلى الاستخبارات.

ومن المفيد الإشارة أن تشكيلات العامين ١٩٥٣ و١٩٧٢ قد أمنت عدم انهيار منصب نائب مدير التخطيط. حيث أن هذا الأمر قد ظهر جلياً من خلال التشكيلات التي قامت بها لجنة مجلس الشيوخ الأميركي لاختيار الاستخبارات. وقد كانت البنية الأساسية لوكالة الاستخبارات المركزية قد وُضعت وتأسست عام ١٩٥٣ وبقيت على حالها قرابة خمس وعشرين سنة. وكان تنظيم وكالة الاستخبارات عام ١٩٧٢ خير دليل، يتضمن تاريخ الوكالة إلى جانب سائر التطويرات التي لحقت بها، حيث أنه سيتم التعرض للتفاصيل المتعلقة بالوكالة وبنائب مدير التخطيط كافة في الفصل الثامن عشر، ويكفي أن نستعرض هنا الجانب العلني من وكالة الاستخبارات المركزية. فعلى رأس وكالة الاستخبارات المركزية كان المدير، وإن منصبي مدير الوكالة ومدير الاستخبارات المركزية كان يتولاهما الشخص نفسه وهو غالباً ما كان شخصاً أميركياً متعصباً. ومن بين الأشخاص المتعددين الذين تولوا منصب

مدير وكالة الاستخبارات المركزية ومنصب مدير الاستخبارات المركزية كانت الغالبية من أشخاص من خارج نطاق الوكالة. أما الذين أتوا من الداخل وكانوا قد عملوا في البداية كقادة للأجهزة السرية، وهناك ستة مدراء كانوا ضباطاً كباراً في الجيش. بالإضافة إلى وليم كايسي الذي عمل في الاستخبارات السرية في لندن إبان الحرب العالمية الثانية والوحيد الذي جاء من منصب نائب مدير الاستخبارات كان روبرت غايتز الذي عُين مديراً للإستخبارات بالوكالة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦، عندما سقط كايسي واحتاجت الوكالة إلى مدير جديد بسبب فضيحة ايران ـ الكونترا، ولم يتمكن غايتز من الوصول إلى القمة، وعلى كل الأحوال فقد عُين نائباً لمدير الإستخبارات المركزية. وفي ظل هذا المناخ المحموم لفضيحة ايران ـ الكونترا سحب غايتز اسمه باعتباره مديراً للإستخبارات المركزية وبدأ الرئيس ريغان بالبحث عن مخرج سليم فلجأ إلى عنصر آخر من خارج الوكالة مجدداً وعيَّن مدير مكتب التحقيق الفيديرالي وليم هـ. وبستر.

أما وليم دالز فربما يكون أشد مدراء الاستخبارات المركزية تأثيراً على تطور وكالة الاستخبارات المركزية معتبراً أنه على المدير أن يكون متخصصاً في شؤون الإستخبارات، وكان دالز يؤمن بأن مدير الإستخبارات المركزية يجب أن يكون فوق السياسات وألّا يتورطمع الإدارات الرئاسية. وإن كان الرئيس يعيِّن مدير الإستخبارات المركزية فمجلس الشيوخ هو الذي يقوم بإقرار هذا القرار.

وعلى غرار ومثال كان ادغار هوفر الذي كان مديراً لمكتب التحقيق الفيديرالي عندما كان دالز مديراً للاستخبارات المركزية، وقد تولى منصب إدارة مكتب التحقيق الفيديرالي منذ عام ١٩٢٤ عبر ادارات ست رؤساء متقلباً بين التغيير من الديمقراطي إلى الجمهوري وبالعكس. وقد خلفه في منصبه هذا دالز بعد حصول هزيمة خليج الخنازير، وقد تدبر ريتشارد هلمز أمره للاستمرار عبر التغيرات السياسية في البيت الأبيض، ولكن فضيحة ووترغيت اثبتت عدم قدرته على الاستمرار، وقام كذلك جيمي كارتر ورونالد ريغان

بتغيير مدير الاستخبارات المركزية لدى تسلمهم مناصبهم لكن جورج بوش احتفظ بويستر كتجسيد لمفهوم دالز في الإدارة. ولكن باستعراض قضية غايتز، كان خط وكالة الاستخبارات المركزية بتعيين اختصاصي على رأسها كان ضعيفاً وضئيلاً.

وفي المستوى نفسه كان للمدير خطوطاً تشكل صلة الوصل التي تربطه مع مكتب التقييم القومي ومع نائب مدير الاستخبارات، ومع مجتمع الإستخبارات. لكن هذه الخطوط كانت تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى ضباط الإستخبارات القومية وإلى طاقم مجتمع الإستخبارات. إضافة إلى أن مجلس الاستخبارات القومية والمدير وفريق مجتمع الاستخبارات كانت تظهر جميعها كتوضيح لمنصب مسؤول الاستخبارات القومية التي حلت محل مكتب التقييم القومي الذي أنشىء عام ١٩٧٣. أما مكتب التقييم القومي الذي كان قد أنشىء عام ١٩٥٠ لتنسيق إنتاج الاستخبارات القومية المعتبرة في مجتمع الإستخبارات، كان غير جدير ببلوغ أهدافه، فالوزارة حتى الرئيس والمسؤولين من أعلى كانوا يحتقرون الاستخبارات القومية المعتبرة لأن ليس لديها أية مشاريع أو سياسات. وكنتيجة فإن الاستخبارات القومية المعتبرة والتي كان من المفروض أن تكون أعلى شكل من الاستخبارات المنجزة قد أصبحت نوعاً من ترّهات مجتمع الاستخبارات. وقد كان هذا حقيقياً خاصة إبان حرب فيتنام، وفي عام ١٩٧٣ قام رئيس الأمن القومي هنري كيسنجر باستبدال مكتب الاستخبارات المعتبرة بمكتب الاستخبارات القومية وهو عبارة عن مجموعة صغيرة من المحللين الذين يمكنهم وضع تقارير وافية عن مشاكل السياسة الخارجية التي تبرز. وكان مكتب الاستخبارات القومية قد أنشىء ليكون إحدى مهمات مجتمع الاستخبارات، التي يتولاها مدير الاستخبارات المركزية ومن ثم ليكون من مسؤوليات وكالة الاستخبارات المركزية، التي كانت قد حافظت على مكتب الاستخبارات المعتبرة كجهاز اهتمامات مشتركة. وقد بقي انتاج الاستخبارات القومية مشكلة شائكة حتى أيامنا هذه. وبمزيد من النجاح فإن مجتمع الاستخبارات في ظل نائب مدير الاستخبارات المركزية كان قد تولى مسؤولية إدارة

الاستخبارات الإدارية الداخلية. ولم يكن منافساً بشكل خاص لوكالة الاستخبارات المركزية.

ويأتي بعد المدير نائب مدير الاستخبارات المركزية الذي يعمل في غياب المدير ويخدم كممثل لوكالة الاستخبارات المركزية في لجان مجتمع الاستخبارات وعلى الأخص هيئة استخبارات الولايات المتحدة. فالمدير التنفيذي هو الرئيس الإداري لضباط وكالة الاستخبارات المركزية، وهو مكلّف بتفاصيل تسيير أمور الوكالة كمنظمة. فمدير الأفراد يتولى أمر كل من المفتش العام والمستشار العام والمستشار التشريعي.

أما المفتش العام فهو من يرفع التقارير إلى المدير ويساعده في محاولاته للتأكيد أن نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية تتفق مع تشريعات دستور الوكالة ومع الدستور ومع قانون الولايات المتحدة. ويضاف إلى ذلك أن منصب المفتش العام يتولى عدداً من المسؤوليات التي تهدف لإثبات حسن أداء مكاتب وكالة الاستخبارات المركزية وأفرادها. إذ يطلب المفتش العام التقارير ويقوم بالتفتيش ويحصل على أية معلومات ويتلقى الشكاوى من أفراد وكالة الاستخبارات المركزية. وحتى لو كان في منزله فإن منصب المفتش العام يمكن أن يكون هاماً جداً من أجل إنجاز مهمته كما هو مخطط لها، ولكن هذا لم يكن هو الحال خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى. إذ أن تقرير لجنة روكفلر يقول عا م١٩٧٥ أن المفتش العام كان على علم وثيق بالكثير من تعديات وكالة الاستخبارات المركزية.. مما لفت اليهم انتباه كل من المدير وغيره من الإدارات العليا. فالبرنامج الوحيد الذي أنجز كنتيجة كان عام ١٩٦٣ ـ بحيث ألقى الشبهة على أشخاص من ذوي السوابق في مجال المخدرات وكانوا جميعهم مجهولين. ولكن المشكلة لم تكن بالضبط في القمة إذ يقول المفتش العام السابق بيتر هيمان عام ١٩٧٦: «لسوء الحظ أنه كان هناك ميلاً متعاظماً في تقارير المفتش العام لتصحيح النصائح الموجهة إلى المفتش العام، وهو ما لم يكن ربما مقبولاً في ظل الظروف». ومع ذلك، فقد تولى المفتش العام مسؤولية مراجعة المستشار العام في جميع القضايا المتعلقة بالمسائل القانونية.

أمـا المستشار العـام فكان يؤدي دور المستشـار القانـوني للمديـر حيث أن يتولى مع أفراد فريقـه للعمل القيـام بالمهمـات التي قد تـطلبها أي منـظمة كبـرى باستثناء وكالة الاستخبارات المركزية وبعض الشخصيات المتورطـة في بعض القضايا الشائكة. إضافة إلى ذلـك، بينما أن المستشـار العام كـان باديء ذي بدء مسؤولاً عن تحديد شرعية ونظافة نشاطات وكالـة الاستخبارات المـركزيـة فقد أصبح مجبراً على مساعدة الوكالة في تنفيذ برامجها. أما بالنسبة لإمكـانية حصول النزاع الداخلي فقد كان شبه منعدم لأن دور المستشار العام كـان دوراً سلبياً في جوهـره. ويُرجـع إليه في القضـايا المتعلقـة برأي مـا، لكن لم تكن لديه سلطة للمبادرة في التحقيق.

أمـا المستشار القـانوني فقـد كان مسـاعداً للمـدير وكـان واسطة تـربط بين المـدير وبين الكـونغرس، ومـع الحد من سلطاتـه فقد أثـر هـذا الفـريق على وصـول القرارات من تلة الكـابيتـول ممـا أضـر بمصـالـح ونشـاطـات وكـالـة الاستخبارات المركزية بشكل مباشر أو غير مباشر. فقبل إنشاء لجان المراقبـة في مجلس الشيوخ نحو أواسط السبعينات وقبل تطور العداوات لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية تحظى بهذا الاهتمام من قبل الكونغرس وقد مُنعت من ممارسة الضغط المتزايد. وكمـا يقول مـارشيني وماركـز: «إن إشراف مجلس الشيـوخ على وكـالـة الاستخبـارات المـركـزيــة يمكن أن ينقسم إلى فتـرتين مختلفتين وهما قبل وبعد ووترغيت.

ويرتكز مارشيني وماركز كثيراً إلى عنصرين إضافيين لم يظهرا على خـارطة التركيب وهما سلك السكريتاريا والطاقم التاريخي. أما سلك السكريتاريا فهو يشكل المركـز العصبي لوكـالة الاستخبـارات المركـزية، مـع مسؤولية تـأمين الاتصـالات بين مقـرات القيـادة في واشنـطن وبين المحـطات في أي مكـان كانت. وإن سميث قد أنشـأ طاقمـاً مكلفاً بـأمر مكتب المـدير العـام ١٩٥٠، عندما علم بأن أجهزة سرية تسيطر على وكالة المواصلات.

أمـا الطاقم التـاريخي فقد كـان يتـولى كتابـة التـاريـخ الـرسمي لـوكـالـة الاستخبارات المركزية. وكجزء من هذا المشروع، كان يتم الاحتفـاظ بضباط

وكالة الاستخبارات المركزية للمستشارين لسنة أو لسنتين قبل التقاعد، مما يمكنهم من رواية قصصهم وكتابة مذكراتهم. وقد أدى هذا التصرف إلى الاحتفاظ بسجل حيوي، وحتى لو أنه لا يزال سرياً في الوقت الحاضر، لكن مارشيني وماركز افترضا بأنها قد تخدم أهدافاً وغايات أخرى: فهي توفر تنفيساً للضباط القدامى وتساعد على ابقاء أسرار المعارك القديمة بعيداً عن العلانية، فقد تم تجميدهم خارج أنظمتهم ـ وبدون أي أذى. وقد ساعد طاقم المؤرخين في نشر الدراسات المتخصصة مثل دراسات الاستخبارات التي توفر مادة خصبة للكتابة والتعليق من قبل وكالات الأبحاث والتحليل ومن قبل الجامعيين. وقد ساعد طاقم المؤرخين على تنظيم وترتيب مكتبة تجسس وكالة الاستخبارات المركزية، والتي تحتوي على أعمال مبدئية وغير مبدئية.

وكان لمدير الإستخبارات المركزية أربعة نواب للمدير يتقاسمون عمل وكالة الاستخبارات المركزية حتى اليوم. الأول للإستخبارات، والثاني للعلوم والتكنولوجيا، والثالث للدعم، والرابع للإدارة.

أما إدارة الاستخبارات فكانت تستخدم اسماً مستعاراً طوال فترة الخمسة والعشرين عاماً الأولى(١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) ومن ثم أصبحت مركز العناية القومية بالشؤون الخارجية. ومع مرور الوقت تحول هذا المركز إلى ممارسة النشاط التحليلي لصالح مجتمع الإستخبارات ومنذ العام ١٩٨١ بات يُعرف باسم إدارة الاستخبارات، وهكذا فإن نائب مدير إدارة الاستخبارات يرقى في الوظيفة تلك إلى المنصب الذي كان قد أنشىء لمساعدة مدير الاستخبارات المركزية في تنسيق إنتاج الاستخبارات القومية. ولأسباب قد أوردنا مناقشتها أنهى عمله كمنتج للإستخبارات بنفسه وخصوصاً الاستخبارات الآنية، وهكذا واصل تأمين خدمات الإهتمام المشترك لصالح مجتمع الاستخبارات، وكان يفترض بنائب المدير أن يحدد دوره الخاص، لكن تقرير ١٩٧٦ للجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ كان قد وصف تلك المهمة بأنها أفضل تنظيم تحليلي للإنتاج من الاستخبارات النهائية في الحكومة وبكثير من الإحترام كان مدير إدارة الاستخبارات في الحقيقة يمثل فرع الأبحاث والتحليل القديم الذي يضم

الجامعيين من العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانية. وقد تمكّن ألن دالز بأن يعكس هذه الصورة وهو يدخن الغليون. فقبل الإنتقال إلى لانغلي رجع روبرت أموري إلى ملفات وكالة الاستخبارات المركزية في مبناها المؤقت بصفته مديراً لإدارة الاستخبارات مشبهاً هذه الإدارة بكلية الأبحاث ومتمتعاً بمصدر وحيد وخاص للمعلومات.

إن التمييز بين مدير إدارة الاستخبارات الذي وُصف على أنه يشبه جبل الجليد ومدير إدارة التخطيط هو الذي يكشف التناقض الموجود في انفصام شخصية وكالة الاستخبارات المركزية. فمدير إدارة الاستخبارات يتميز عن مدير إدارة التخطيط ليس فقط بالمهمة ولكن بالموقف والمظهر. وبينما يتولى مدير إدارة الاستخبارات أمر نماذج أكاديمية وتأملية وهو مطبوع بطابع الليبرالي فإن مدير إدارة التخطيط يُعنى بالمغامرين الذين كانت توجههم عموماً سياسة المحافظين. فقد كان لهذه التناقضات انعكاسات هامة مثل قضية خليج الخنازير حيث بقي دالز بأموري في الظل لأنه كان مقتنعاً بأن مدير إدارة الاستخبارات كان مؤيداً لفيدال كاسترو ولأنه يجب التصدي لمثل هذه الأمور على حد قول مارشيني وماركز: «لو لم يكن مدير إدارة الإستخبارات موجوداً لكان توجب على مدير إدارة التخطيط أن يخترعه.

إن تنظيم إدارة الاستخبارات يكشف أن الخلاف في التسمية ليس هو الخلاف الوحيد بين نائب مدير الاستخبارات وإدارة الاستخبارات وحيث أن نائب مدير الاستخبارات كان يجمع بين إنتاج الاستخبارات وجهاز الاهتمام المشترك. كانت إدارة الإستخبارات ملتزمة فعلياً بالإنتاج والتحليل. وإضافة إلى ذلك وحيث أن نائب مدير الاستخبارات يركز أساساً على الاتحاد السوفياتي وكتلته، فإن إدارة الاستخبارات قد تم تنظيمها من أجل التحليل الفعال لقضايا سائر أنحاء العالم. فنائب مدير الاستخبارات كان قد برز في مكتبي التقييم القومي والأبحاث والتقارير، لذلك فإن الحرب الباردة كانت ترتكز على الاستخبارات المعتبرة وعلى الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بالكتلة السوفياتية. أما إدارة الاستخبارات فقد ركزت على الأحداث في ايران

ونيكاراغوا وليبيا وافغانستان مع تدقيق كبير في الاستخبارات الآنية. أما نائب مدير الاستخبارات والذي كان يحمل شعلة الجامعيين فقد استمر في علاقته مع مكتب التقييم القومي منذ عام ١٩٧٢.

وخلال الخمسينات والستينات كان مكتب التقييم القومي منافساً لنائب مدير الاستخبارات، فعلى الرغم من طبيعته المنتخبة وحجمه الصغير فإنه كان يسعى إلى تمثيل صورة نائب مدير الاستخبارات في مجتمع الاستخبارات، فوجود جامعي مثل وليم لانفر وشيرمان كانت أو مثل أموري أو بوندي أو كلاين كان يعطي صورة متجددة عن الرابطة الدراسية القديمة. وإلى جانب إحياء بعض التوتر بين الأساتذة والجنرالات في مكتب الخدمات الاستراتيجية. إبان الحرب العالمية الثانية وصل الخلاف إلى ذروته أيضاً بين مكتب التقييم القومي ونائب مدير الإستخبارات. وقد كشفت دراسة قام بها عام ١٩٦٤ المفتش العام أن مكتب التقييم القومي كان لديه رجل واحد يعمل هناك بمنتهى النظافة. وعندما تطور النزاع حول التناقض بين الاستخبارات القومية القيمة وبين السياسة، ساهمت هشاشة مكتب التقييم القومي في إبعاده، ومع أن هذا المكتب هو الأعرق بين شبكات التجسس فإنه لم يختف بين ليلة وضحاها، بل يبدو أنه استمر على الأقل حتى السبعينات، عندما كتب مارشيني وماركز قائلين: بينما يتغير الوقت والأفكار تكون قد أبطلت نفوذ النخبة الشرقية عبر الحكومة بكالمها. وأما وكالة الاستخبارات المركزية احتفظت على ما يبدو بآخر معقل لها في واشنطن الرسمية، وأعاقت أو على الأصح أخرت تبني مبدأ تكافؤ الفرص.

وعلى أية حال فإن هيئة التقييم القومية ومكتب التقييم القومي لم ينصاعا بسبب حاجة وكالة الاستخبارات المركزية لأن تصبح فرصة متكافئة للعمل والتوظيف. أما مكتب التقييم القومي فقد انهار بسبب الصراع الفلسفي الأساسي حول طبيعة دور الأبحاث والتحليل في بنية صناعة السياسة. وبناءً على إلحاح هنري كيسنجر، قام وليم كولبي بإلغاء مكتب التقييم القومي عام ١٩٧٣، واستبدله بضباط من الاستخبارات القومية الشخصية ـ وهم خبراء

بشكل خاص في مناطق العالم وجديرون بتأمين التحليل الدقيق للتطورات الراسخة. وكان كيسنجر يريد إفادة وتقريراً عن الوضع وليس حلقات دراسية - وهي وجهة نظر كان كولبي يشارك فيها إذ قال «إنها نوع من البرج العاجي على الأرض».

ومع إبلاغه بالصعوبات التي تواجه مكتب التقييم القومي أصبح مكتب الإستخبارات الآنية المركز الرئيسي لجهد إنتاج الإستخبارات في مقر نائب مدير ادارة الإستخبارات. ومع مرور الزمن، أصبح نموذجاً لإعادة تنظيم إدار الاستخبارات. ومع توزيع خبراء مكتب الاستخبارات الآنية على مكاتب البلدان أو الفروع الجغرافية، والذين كانوا من المدرَّبين تدريباً عالياً على المناطق وعلى علاقات المتخصصين الدوليين، حيث كانوا يقومون بإنتاج الاستخبارات النهائية حسب التطورات السياسية الدولية بشكل يومي وفي العمق، وهكذا ظهرت تقارير مكتب الاستخبارات الآنية بمظاهر وأشكال متعددة. حيث كان أشهرها نشرة الاستخبارات الآنية ومجلة الاستخبارات الآنية. ومن أجل المزيد من التطور على صعيد العمل الموجَّه في الإفادة عام ١٩٨١، فإن الفرع الجغرافي في مكتب الاستخبارات الآنية أصبح مكتباً فرعياً للتحليل الإقليمي. وهكذا بدأ مسلسل تعددية الأنظمة.

ولم تتولَّ المكاتب الإقليمية فقط المهمات التحليلية التي كان يقوم بها مكتب الاستخبارات الآنية ولكنها انضمت إلى مديرية إدارة الاستخبارات في مكاتبها العملية الأخرى، وقد منح كل واحد منها مسؤولية سياسية وجغرافية واقتصادية واجتماعية وبيوغرافية. وأصبح مكتب الاستخبارات الآنية مكتب للإنتاج الحالي والدعم التحليلي في إدارة الاستخبارات وخصوصاً في مجال النشر لتقارير إدارة الاستخبارات وخرائط الاستخبارات المركزية والمخططات والوثائق. وكان على رأس هذا الخط رئيس التقرير اليومي ويومية الاستخبارات القومية. وهكذا تولى مكتب الإنتاج الحالي مسؤولية إدارة مكتب الاستخبارات الآنية في وكالة الاستخبارات المركزية لمركز عمليات الأربع والعشرين ساعة، حول الآلية ووسائل التجنيد «أي مصادر المعلومات

كافة لوكالة الاستخبارات المركزية من أجل العمل في انسجام مع مجتمع الاستخبارات في مواقف الأزمات الخارجية؛ وقد عمل نائب مدير إدارة الاستخبارات، لأكثر من خمس وعشرين سنة بعد ١٩٥٢، على أداء مهمات ذات اهتمام مشترك.

والجهاز الوحيد داخل إدارة الاستخبارات والذي استمر مرجعاً ومركزاً للتحليل هو مركز الإستدلال الذي تحول إلى عدة مكاتب وقام بتوجيه المهمات التحليلية. وقامت إدارة الاستخبارات كذلك بإعادة تنظيم مكتب الأبحاث الاستراتيجية ومكتب الاستخبارات العلمية وحولتهما إلى مكتب العلوم وأبحاث الأسلحة الذي تولى مهمة الحصول على الأسلحة الأجنبية وعلى أنظمة الفضاء مع تحاليل علمية شاملة وتطويرات تقنية عبر العالم، وأنشأت إدارة الاستخبارات مكتبين عمليين للتحليل هما مكتب الشؤون العالمية ومكتب قيادة التحليل، وقد تم تحويل إدارة مديرية الاستخبارات عدة مرات حتى قبل عام ١٩٨١، حيث انصبت الإتصالات على مديرية العمليات وانتقلت المهمات إلى أفرادمجتمع الاستخبارات وانتقل جهاز معلومات البث الخارجي ومركز الترجمة القومية الفوتوغرافية إلى إدارة العلوم والتكنولوجيا. وبانتقال هذين الجهازين إلى نائب مدير العلوم والتكنولوجيا تواصل في الواقع تطور كان قد بدأ عام ١٩٦٢.

وقام جون ماك كون، الذي أصبح مديراً للإستخبارات المركزية عام ١٩٦١، بإنشاء مديرية العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٦٣، استجابة للمتطلبات التقنية ولبعض المشاكل التي كانت تختبرها وكالة الاستخبارات المركزية. وترافق التطور السريع في تكنولوجيا الفضاء والإلكترونيك مع هزيمة خليج الخنازير، والدور الحساس للإستطلاع الجوي في أزمة الصواريخ الكوبية، مما تسبب بسعي ماك كون إلى تحديث وكالة الاستخبارات المركزية وتغيير صورتها التي كان يعتبرها متخلفة، ورغم ذلك فقد واجه صعوبات في تحقيق إعادة التنظيم.

ولم يقم ماك كون ببناء مديرية العلوم والتكنولوجيا فقط بأجزاء مأخوذة من إدارة مديرية الاستخبارات وإدارة مديرية التخطيط؛ فالمديرية الجديدة كانت

تتمتع بمزيد من العلاقات الواضحة مع عناصر من خارج الوكالة، وبينما استمرت إدارة مديرية العلوم والتكنولوجيا صغيرة نسبياً فقد أتبعت قوة عملها وعززتها باتفاقات خارجية مع مصادر المجتمع العلمي والصناعي. وكانت مسؤولية إدارة مديرية العلوم والتكنولوجيا الجوهرية التي تتضمن معاً الإستخبارات والعمليات توازي بشكل ما التمييز بين العلم البحث والعلم التطبيقي. ومع تميزها في المهمة خلال أيامها الأولى كانت مكاتب إدارة مديرية العلوم والتكنولوجيا الرئيسية هي التي صدرتها وجعلتها تعمل ضمن أنظمة تجميع تقنية جديدة.

ومن أحد تلك المكاتب مكتب الأبحاث والتطوير وحتى قبل إنشاء مديرية العلوم والتكنولوجيا. فبينما كان لا يزال جزءاً من إدارة مديرية التخطيط، كان مهندسو وعلماء الأبحاث والتخطيط هم المسؤولون عن معظم النجاحات في اختراع آلات جديدة لتجميع الاستخبارات. فابتداء من العام ١٩٥٤ وفي ظل إدارة المساعد الخاص لدالز، ريتشارد بيسك، وبالتعاون مع شركة لوك هيد لصناعة الطائرات أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية نماذج تجريبية لطائرة U-2 في مصنع سكونك، وهو مصنع معزول في صحراء كاليفورنيا. وهذا ما أعطى وكالة الاستخبارات المركزية تفوقاً في مجال الاستطلاع، وقبل كثير من تتويجها بطائرة A-11 التي يمكنها أن تحلق إلى أعلى من ارتفاع الثمانية آلاف قدم الذي تبلغه طائرة U-2. وأن تبلغ سرعة، أسرع من الصوت بثلاث مرات، والتي جاءت بعدها الأقمار الصناعية. وقامت الأبحاث والتطوير كذلك بتطوير تقنيات تجسس تقنية أخرى مثل رادارات عبر الآفاق ومحطات الأقمار الصناعية، وأجهزة إلكترونية متعددة لجمع المعلومات.

ولقد تم إضفاء الشرعية على هذا النشاط مع وجود إدارة مديرية العلوم والتكنولوجيا عبر مكاتب مشاريع التطوير والنشاطات الخاصة، وقد شملت مشاريع التطوير قضية بناء النماذج الإختبارية لأنظمة التجميع التقنية، ومارست النشاطات الخاصة سيطرة وإشرافاً على الأنظمة الخاصة (مثل طائرة U-2).

فعامة وعلى أية حال، وعلى الرغم من جهد ماك كون لتعزيز دور وكالة الاستخبارات المركزية في التجميع التقني، فإن الوكالة لم تكن محببة إلى

البنتاغون. وحيث أن مديرية الدفاع كانت تنفق أربعة بلايين دولار في مطلع السبعينات على التجميع التقني، كانت تستخدم عشرة آلاف شخص، فإن الموازنة السنوية لوكالة الاستخبارات المركزية من أجل الأنظمة التقنية خلال الفترة نفسها بلغت فقط ١٥٠ مليون دولار، وكانت إدارة ومديرية العلوم والتكنولوجيا تستخدم خمسين ألف شخص، وقد استمرت مديرية العلوم والتكنولوجيا، ولأكثر من عقد مضى، هزيلة لكنها مركزة بشكل أفضل - وإن مكتبي مشاريع التطوير والنشاطات الخاصة كانا قد استبدلا بمكتب التطوير والهندسة، وكانت مهمته تعريف وتطوير وتطبيق التكنولوجيا في سبيل تشجيع التجميع والتحليل واخراج الإستخبارات.

ولأن مديرية العلوم والتكنولوجيا قد ألغيت من قبل البنتاغون، فإن الاستخبارات طغت عليها عمليات وكالة الاستخبارات المركزية نفسها، وبعد خمسة وعشرين سنة من الخبرة كان الجانب السري يضم حوالي الثلثين من موازنة وأفراد وكالة الاستخبارات المركزية.

وباستعراض عمل الاستخبارات ومديرية العلوم والتكنولوجيا، من المتعذر الاعتقاد أنها لا تشكل الرافد الأساسي لوكالة الاستخبارات المركزية. وبكل تأكيد، فإن الإستخبارات قد أنشأت آلية لتفادي بيرل هاربور أخرى، ومع اختبار تطور الجانب السري من وكالة الإستخبارات المركزية فذلك يكشف عن حقيقة معنى أوجه مقارنة الإستخبارات والعمليات. إن آخر التقارير حول هذا الموضوع يثبت بأن مزيداً من الأشخاص والأموال تستمر في الاتجاه نحو العمليات السرية منها نحو الإستخبارات. ففي أواسط الثمانينات، وعندما كتب عمن يتوجهون مباشرة إلى وكالة الإستخبارات المركزية، وجد غلين هاستدت أن هناك منطقتين لنظام الدوافع في وكالة الإستخبارات المركزية «وهما طبيعة نظام التدريب» و«المهارات والأدوار والتقدم المهني الذي تأكد»، و«النوعية العالية للإستخبارات التي لم تتأكد في مناطق أخرى».

إن الإستخبارات هي مثل عازف البيانو في بيت الدعارة، فهو يضيف لمسة من الاحترام إلى المكان، لكن لا شأن له بما يحصل فوق.

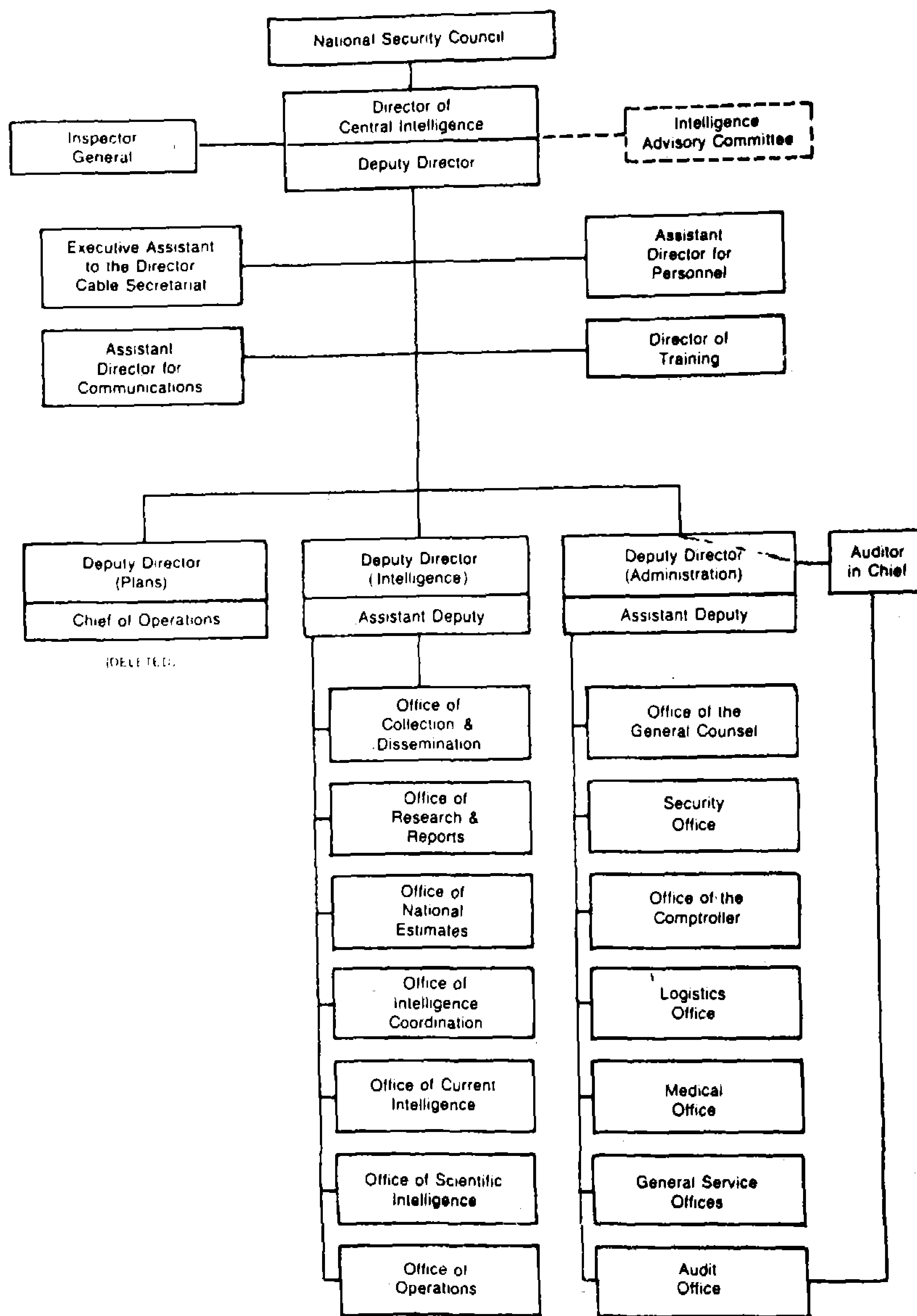


Figure 17-1. ١٧ ـ ١ تنظيم وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) ١٩٥٣ .

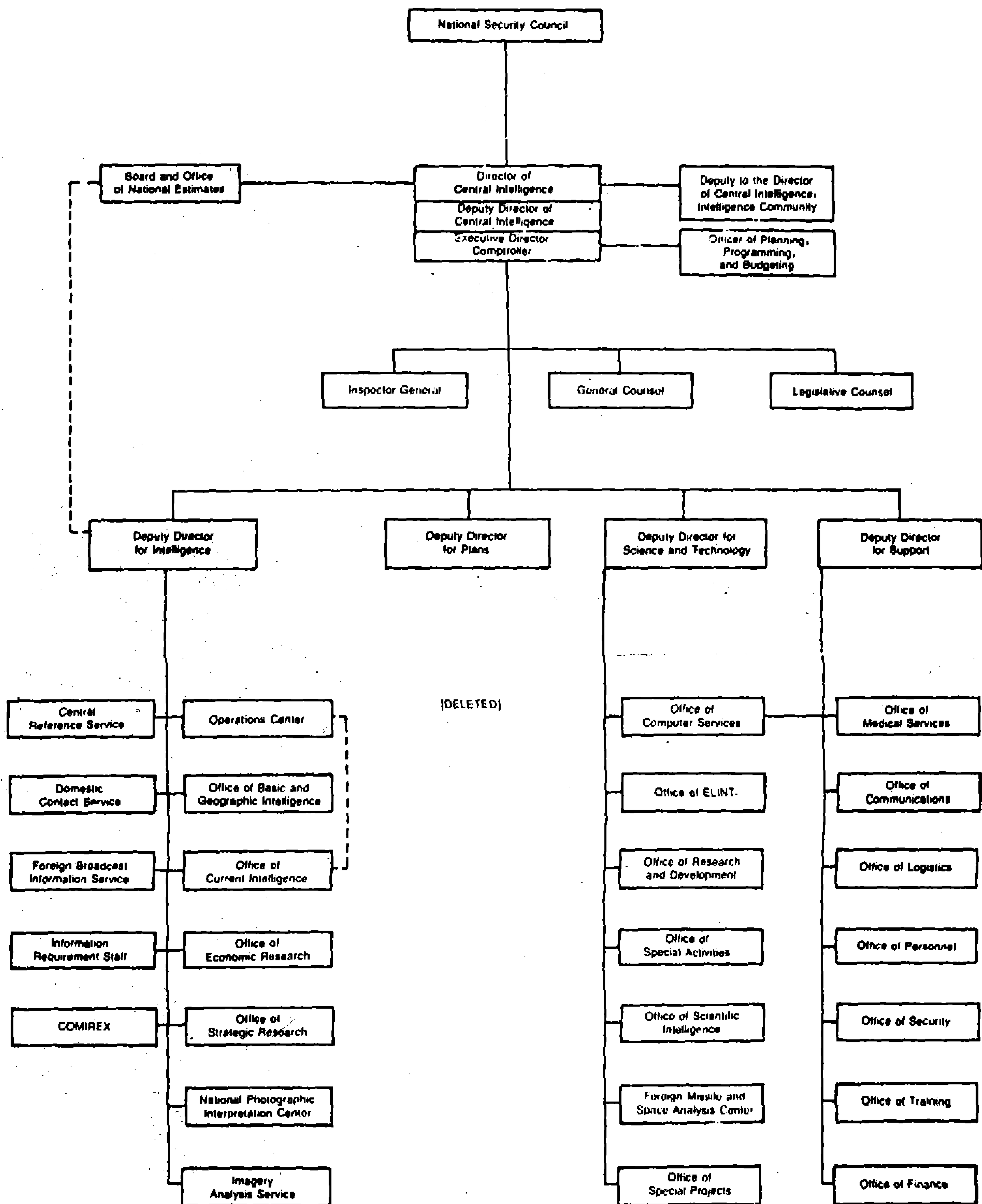


Figure 17-2.

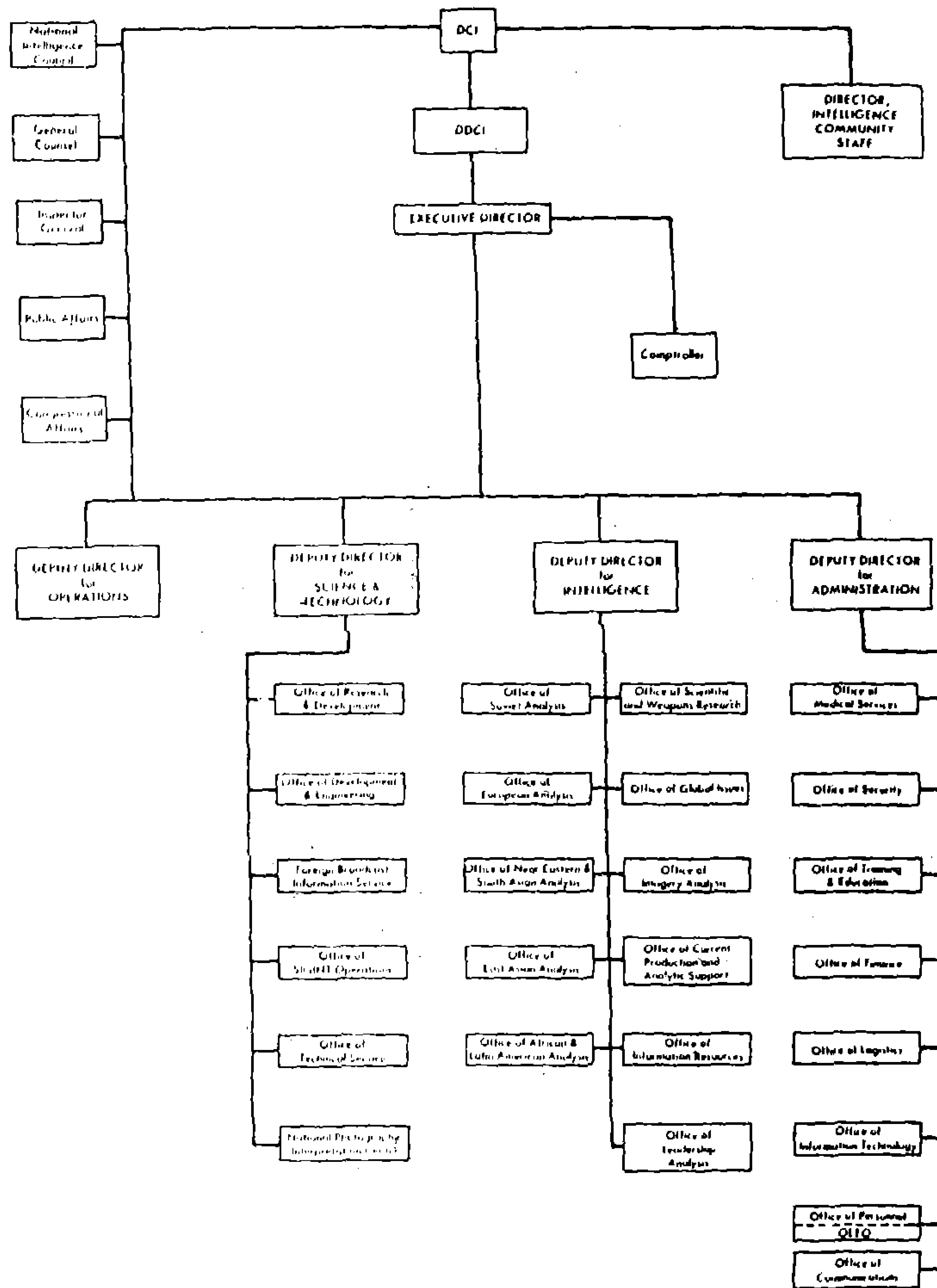
١٧ - ٢ تنظيم وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) ١٩٧٢ ....

Figure 17-3

DCI/CIG:	RADM	Sidney W. Souers, USNR	(1-6/1946)
	LTGEN	Hoyt S. Vandenberg, USA	(1946-47)
DCI/CIA:	RADM	Roscoe H. Hillenkoetter, USN	(1947-50)
	GEN	Walter Bedell Smith, USA	(1950-53)
		Allen W. Dulles*	(1953-61)
		John A. McCone	(1961-65)
	VADM	William F. Raborn, Jr. (USN, Ret.)	(1965-66)
		Richard Helms*	(1966-73)
		James R. Schlesinger	(2-7/1973)
		William E. Colby*	(1973-76)
		George Bush	(1976-77)
	ADM	Stansfield Turner (USN, Ret.)	(1977-81)
		William J. Casey	(1981-87)
		Robert M. Gates, Acting DCI	(12/1986-4/1987)
		William H. Webster	(1987-)

*Served as DDP

١٧ - ٣ مدراء الإستخبارات ووكالة الإستخبارات المركزية (CIA) . . . . . .



٤ ـ ١٧ وكالة الإستخبارات المركزية وتنظيم عام ١٩٨٧

الجزء الثامن عشر

الجانب السري من وكالة الاستخبارات المركزية

بما أن وكالة الاستخبارات المركزية قد أصبحت مصنعاً وخبيراً في انتاج الاستخبـارات، لأنهـا جمعت كـوكبـة مثيـرة لـلاهتمـام مـن المـحللين والاختصاصيين البحاثـة، فإن جـانب الاستخبارات من الـوكالـة لم يكن حيث كان جانب العمل. فالخدمات السرية وعلى مدى غالبية الثلاثين عاماً الأولى، كانت مجال افتخار الوكالة على غرار ما كانت قوتها في الهيمنة، فقد أصبحت وكالة الاستخبارات المركزية جـزءاً لا يتجزأ من السيـاسة الخـارجية الأميـركية بحكم كونها ذراعها الخفية وهكذا كتب ليمان كيركباتريك قائلاً: «على مـدى التاريخ. . . كانت منظمات الاستخبارات قد حاولت الحصـول على الأسرار، وعلى تـطورات النفوذ السيـاسي، أو تـوجيـه حـركـات التمـرد على الأراضي الأجنبيـة». فـالـولايـات المتحـدة لم تكن قـد انتـظرت حتى مجيء وكـالـة الاستخبارات المركزية لكي تقـوم بمثل هـذه المهمات أبـان السلم، فانـدلاع الحرب الباردة، وحيث أن الولايات المتحدة رأت ضرورة في التدخل السـري وشخصية ألن دالز الذي كان يتـربع على كـرسي الإدارة شجعت قوات وكـالة الإستخبارات المركزية السرية وجعلتها محور مهمتها.

وتبعاً لما يقوله كل من دايفيد وايـز وطومـاس روس. إن دالن قد طبـع وكالة الإستخبارات المركـزية «بـطابعه الشخصي» أكثـر من أي شخص آخر، فقد جعل مديرية التخطيط واسعة النفوذ داخل وكالة الإستخبارات المركزيـة. ففضلاً عن الدور الداعم الذي تتقوم به لوزارتي الخارجية والدفاع، فإن وكالة

الاستخبارات المركزية تتكفل بمهمة تحديد سبل العمليات السرية وكيف يمكنها أن تدعم أهداف السياسة الأميركية وتقوم بتحديد نوعية العمليات التي تتطلبها كل احتياجات سياسية بشكل خاص. ومما سهل نجاح دالز بشكل كبير هو شقيقه الأكبر جون فوستر الذي كان وزيراً للخارجية، فالشقيقين دالز كونا فريقاً غريباً، فمع جون فوستر سلك الفريق أوسع السبل بالإضافة إلى ألن الذي صرح مرة في مؤتمر صحافي، أنه مستعد لمجابهة النار بالنار. فإن مثل هذه القدرة قد أثرت كثيراً في إلقاء الضوء على المعارضة.

وليس هناك أي مجال للمقارنة بين وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) وبين وكالة الإستخبارات السوفياتية (KGB). لكن مجابهة النار بالنار كما أوضح الجنرال جايمس دولتل، يبدو أنها تعنى هذا بالضبط، فإن دولتل الذي ترأس في عهد الرئيس ايزنهاور مجلس الأمن القومي أفاد في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٥٤ أنه ليس هناك قانون في مثل هذه اللعبة، وحتى اليوم لم يتم تطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها.

وتبعاً لما يقوله المؤلفان ستيفن أمبروز وجوز برادوش[٩] إن ايزنهاور كان يشارك في وجهة النظر هذه وسرعان ما أصبح متورطاً بشكل فوري في العمل السري، فقد كان ينوي القتال ضد الشيوعيين بالضبط كما قاتل ضد النازيين على سائر الجبهات وبشتى أنواع الأسلحة الممكنة. وإنه قد تم وصف الرئيس ايزنهاور «باليد الخفية»، عندما كان ألن دالز يطبع بطابعه الشخصي وكالة الإستخبارات المركزية، فقد أنشأ مجموعة ٥٤١٢. وهي أول آلية شرعية على مستوى السياسة لإدارة العمليات السرية.

ولتقدير هذه التطورات ومتابعة سلسلة الأحداث في الفصول اللاحقة، من الجوهري أن نفهم البنية السرية التي أنشأها ايزنهاور وألن دالز، فإن مديرية العمليات أو الجهاز السري عام ١٩٧٣ هو واحد من بضعة تشكيلات سرية في وكالة الإستخبارات المركزية وإنها المديرية نفسها التي عملت كمديرية للتخطيط منذ العام ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٢. ففي ما عدا تكوينها الأساسي، إن تختلف كثيراً عن مديرية العمليات اليوم

لقد قسم الجهاز السري عمله إلى ثلاثة أقسام وهي: الإستخبارات الخارجية، ومكافحة الإستخبارات، والعمل السري، وقد كانت طواقم هذه الأقسام تؤمن الدعم للإدارات ووكالة الإستخبارات المركزية في المناطق ومحطاتها على الأرض وقد اتبعت بقيادات أقسام تقنية كانت تقوم بتأمين الدعم والمساعدة للأقسام في المناطق وللمحطات العاملة على الأرض.

أما مهمة الإستخبارات الخارجية فهي عملية جمع المعلومات بشكل سري، والحصول على الأسرار بالطرق التقليدية، وبناء شبكة تجسس وإدارة وتوجيه العملاء ولأن الإتحاد السوفياتي كان مجتمعاً مغلقاً ويتضمن منطقة مرفوضة واسعة، فإن الإستخبارات الخارجية لم تنجح كثيراً هناك، وهذا ما أدى إلى اللجوء إلى الآلات وهي بكلام آخر عملية جمع المعلومات بواسطة الوسائل التقنية.

لكن الآلة لا تستطيع أن تحل محل البشر في القيام بمكافحة الإستخبارات وهكذا فقد بقيت مكافحة الإستخبارات صغيرة وخصوصية وغامضة ، فإن مكافحة الإستخبارات هي عناصر وأبطال قصص جيمس بوند التي تخرق القانون للقيام بإجراءات ضد الدول المعادية وجواسيسها، وخدعها القذرة بتأمين دس أجهزة استخباراتها. فمكافحة الإستخبارات كانت في الخطوط الأمامية. ففي مواجهة الاتحاد السوفياتي لم تكن مكافحة الإستخبارات تتعرض لما تعرضت له الإستخبارات الخارجية من جراء الاجراءات الأمنية داخل الاتحاد السوفياتي، لأن ضباط جهاز الإستخبارات السوفياتي (KGB) خارج الاتحاد السوفياتي كانوا الأكثر انتشاراً والأقل تعرضاً للمراقبة في جميع المواطنين السوفيات، ولهذا كانوا يتمتعون بقدرة فائقة على التجنيد. ومن بين الحالات التي نشرتها وتحدث عنها مكافحة الإستخبارات كانت قضية لجوء ضباطي الإستخبارات السوفياتيين أولغ بانكوفسكي وفيتالي يورتشنكو يعطيان صورة واضحة عن «لعبة الثعالب»، وقد مارس طاقم مكافحة الإستخبارات مهمتهم في وكالة الإستخبارات المركزية لمدة طويلة، وكان يتولى هذا الجهاز رئيس جهاز مكافحة الإستخبارات جايمس انغليتون منذ

١٩٥٤ حتى ١٩٧٤، فأنغلتون كان قد بدأ عمله مع جهاز مكافحة التجسس إبان الحرب العالمية الثانية في إيطاليا فهو رجل غامض ويحافظ على سرية مطبقة وهو يمثل نموذجاً لسرية مكافحة الإستخبارات. فقد أنشأ منظمة داخل المنظمة، مما كلفه أن يخسر وظيفته في النهاية، على أثر فضيحة ووترغيت عندما عرف العمل السري أوقاتاً حرجة، فاستقال أنغليتون في ديمسبر/كانون الأول ١٩٧٤ بسبب خلافه مع مدير الإستخبارات المركزية وليم كولبي على تهمة جديدة: «وهي التأكيد على نشر مسؤوليات مكافحة الإستخبارات عبر عمليات المديرية». وبعد عشر سنوات قال عدد من الأميركيين الذين اعتقلوا بسبب التجسس أن أنغليتون كان يقوم ببعض الأمور الصائبة

ومنذ أن كانت مكافحة الإستخبارات صغيرة بشكل اختياري ومنذ أن خسرت الإستخبارات الخارجية مكانتها أمام الآلات فإن وكالة الإستخبارات المركزية قد شددت على العمل السري بهدف الاستمرار. وفي الواقع إن فرصة القيام بذلك كانت واضحة؛ فصانعو السياسة الأميركية، كانوا قد تبنوا العمل السري كسلاح أساسي في الصراع ضد الشيوعية فقد أدركت الولايات المتحدة الحاجة للتأثير على مجرى الأحداث بدون الظهور بهذا المظهر والتدخل في شؤون الدول الأخرى مستخدمة أساليب كانت تكتمها وهي سرية ومموَّهة وغير مسموح بتناولها. وتبعاً لما يقوله ريتشارد بيسل وهو مدير إدارة التخطيط في ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ أن مثل هذه الأساليب أو التكتيكات كانت تتخذ الأشكال التالية:

١ ـ مجلساً أو جهازاً سياسياً.
٢ ـ شركات تابعة لأشخاص.
٣ ـ دعماً مالياً ومساعدة تقنية للأحزاب السياسية.
٤ ـ دعماً لمنظمات خاصة، بما في ذلك الاتحادات العمالية والشركات والتعاونيات.
٥ ـ الحملات الإعلامية السرية.

٦ ـ التدريب السري للأفراد وتبادل الأشخاص.
٧ ـ العمليات الاقتصادية.
٨ ـ العمليات العسكرية أو السياسية الموجهة للإطاحة أو لدعم نظام ما.

وإن كل هذه التكتيكات، ابتداءً من رشوة أحد السياسيين لتمرير شحنة من السكر الكوبي سوف يتم عرضها في الفصل المتعلق بهذه الأحداث، وإنه لمن المجدي الفهم بأن طاقم العمل السري، وعلى غرار مكافحة الإستخبارات، كان يقوم بعمليات على الأرض بينما كانً غالباً يعمل بصفة استشارية وتنسيقية للخدع القذرة التي كان يقوم بها قسم الجغرافيا.

ودعماً لهذه الأجهزة السرية الثلاثة كان هناك طاقم المهمات والبرامج الذي كان يعالج غالبية أوراق العمل، معداً الموازنات والتفاصيل العملية والإدارية. أما قسم الخدمات العملية، كان يتولى مسؤولية تأمين أكبر عدد ممكن من الطواقم ـ بواسطة تأمين الطائرات والدبابات والبازوكا ـ ومن أجل القيام بتدابير التغطية المعقدة؛ وأما قسم الخدمات التقنية فقد كان يتولى تطوير وتأمين وسائل التجارة، وكما دعا بعض الإختصاصيين لمثل هذه الوسائل من محطمي الخزائن والخبراء بالصفقات والمعايير.

ولقد حافظ قسم الخدمات التقنية على عملية ابتداع أدوات التجسس وأدوات الأعمال الخفية، بما في ذلك الكاميرات والخواتم والأسلحة الخاصة والمتفجرات ووسائل التنكر. فلقد قام قسم الخدمات التقنية بإرسال (السباك/السنكري) هاود هانت إلى البيت الأبيض مع كاميرا مصغرة مخفية في علبة للسجائر، وجهاز لتشويش الصوت وشعر مستعار أحمر لمساعدته في البحث عن التسربات التي حصلت عام ١٩٧١ والمتعلقة بنشاطات لوبي ديتابيرد في مؤسسة الهاتف والتلغراف الدولية. وفي السنة نفسها، وبعد أن دخل السنكري إلى مكتب الدكتور لويس ج. فيلدينغ قام العالم النفساني لدانيال السبرغ والذي كان أحد عناصر قسم الخدمات التقنية التي قامت بتظهير وطبع الصور التي كان قد التقطها في وقت سابق. وقد أمن قسم

الخدمات التقنية كل الوسائل والمعدات التي استخدمت في العمليات السرية وغيرها منذ ١٩٥٠ أو حتى ١٩٧٠ ومع الإستمرار المتواصل لإعادة التنظيم داخل وكالة الإستخبارات المركزية، فإن قسم الخدمات التقنية كان قد نُقل إلى مديرية العلوم التكنولوجيا عام ١٩٧٣ وأُطلق عليه اسم مكتب الخدمات التقنية.

أما في ما هو تحت مستوى الطواقم كان هناك قسم المناطق الذي كان يتولى مهمة العمليات السرية على الأرض وكانت المسؤولية مقسمة على طول الخطوط الجغرافية لكن أقسام العمليات المحلية والمنظمات الدولية والعمليات الخاصة، كانت تطلب تفسيرات مسبقة، وهكذا لم يكن لوكالة الإستخبارات المركزية جهاز مراقبة محلي أو مهمة أمن داخلي، وربما لم تتولَّ القيام بعمليات محلية، فقد كانت تستخدم بشكل سري وخاص مواطنين أميركيين ومقيمين وتابعين للمؤسسات والمنظمات الأميركية للقيام بمهمة الإستخبارات الخارجية. ومع الوقت أصبحت العمليات المحلية واحدة من أهم المظاهر المثيرة للجدل في نشاط وكالة الإستخبارات المركزية، خصوصاً عندما بدا أنها تتدخل في الإدارة الحرة للشؤون والمؤسسات الأميركية.

ولأنه كان يتخفى في سرية مشددة فإن قسم العمليات المحلية كان يستخدم غطاء من الأكاديميين والمنظمات المتطوعة ومؤسسات الإعلام ومراكز اللاجئين التي أُلقي عليها الضوء أثناء تحقيق لجنة مجلس الشيوخ الأميركي للنظر في قضية نشاطات الإستخبارات عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وقد تضمنت عملياتها استئجار مصادر جامعة ميتشيغن بين ١٩٥٥ و١٩٥٩ من أجل تنفيذ برنامج لتدريب الشرطة في جنوب فيتنام: «لقد دفعت الوكالة ٢٥ مليون دولار للجامعة ثمناً لخدماتها وقام خمسة من العاملين في وكالة الإستخبارات المركزية بإخفاء برامج الطاقم». وبمزيد من الخداع دفعت المساعدات إلى المؤسسات المحترمة مثل الناشر فريدريك برايجر في نيويورك وفي لندن، خلال الفترة قبل ١٩٦٧ من أجل نشر الكتب بواسطة الجامعيين المفضلين

والأخصائيين في الشؤون الخارجية، سواء كانوا على علم أم لا حول الإذن للمقدمة المنطقية بأن الكتب هي أهم سلاح استراتيجي في الحملة الإعلامية على المدى الطويل، وقام ضباط قسم العمليات المحلية بالتعاون مع المهاجرين ومجموعات اللاجئين في بعض مدن أميركا ـ مثل الكوبيين في ميامي، ومختلف الأوروبيين الغربيين في شيكاغو ونيويورك ـ للقيام بعمليات سرية حول العالم.

وللمزيد في السبيل نفسه، فإن قسم المنظمات الدولية استخدم منظمات دولية خاصة ـ كان عدد منها يستقر في الولايات المتحدة ـ كوسائل للعمل السري في السياسة الخارجية. وهذه المنظمات، التي كانت تمثل مثل هذه المصالح المختلفة للطلاب والشباب، واتحادات العمال، ومجتمع التطوير، ومؤسسات رعاية الصحة، وحرية الصحافة، وحقوق الإنسان، كانت نادراً ما تعلم بضمانة وكالة الإستخبارات المركزية. ففي الواقع كان الكثير منها جزءاً من المعادين لليسار الشيوعي، والذين كانوا يعارضون بشدة بعض الحكومات الأجنبية التي كانت تعتبر الولايات المتحدة حليفة حينذاك، وإن التعارض بين مسؤولي السياسة الخارجية الأميركية وبين السياسة التي كان يقوم بها قسم المنظمات الدولية قد تسبب باحتقان وجدل عندما علم الشعب الأميركي بذلك في أواسط الستينات.

وكان قسم المنظمات الدولية بوفر التمويل للمنظمات التي كانت تفصح عن انتقادها للسياسة الخارجية الأميركية، وأنها سوف تتأذى فيما لو علمت بأنها تتلقى دعماً من وكالة الإستخبارات المركزية، ومن أجل إخفاء تورطه، فإن قسم المنظمات الدولية كان قد قسم تمريراته إلى وسائل لتوزيع المال عبر سبل متعددة قبل أن تبلغ المستفيد المعني بها: وتوجب على وكالة الإستخبارات المركزية إنشاء مؤسسة وهمية كانت أصغر من مكتب للبريد كما توجب عليها المساهمة في تمويل الأهداف الخاصة للمؤسسات الشرعية التي كانت معروفة بدعم بعض القضايا، والتي كانت بحاجة إلى مراجع ضرورية؛ فالمؤسسات الشرعية كانت بدورها تقوم بتمرير المال إلى المنظمات التي كانت تفضلها وكالة الإستخبارات المركزية على سواها.

ومنذ أن بدا أن قسم المنظمات الدولية كان يسعى ويشجع التغيير في الدول التي كانت الولايات المتحدة تؤيد رسمياً إبقاء الحال فيها على حاله إن العلاقة بين إدارة مديرية الإستخبارات وإدارة مديرية التخطيط لم تكن علاقة نظيفة. فمنذ ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٤ كان رئيس قسم المنظمات الدولية توم برادن وهو أحد العملاء السابقين في مكتب الخدمات الاستراتيجية وصحافي ليبرالي. ثم خلفه لبقية الخمسينات وحتى الستينات كوردماير الذي كان قد فقد إحدى عينيه في معركة إبان الحرب العالمية الثانية. وخرج من الحرب مطبوعاً بطابع قضية اتحادية العالم. أما راين كلاين الذي أصبح مديراً لمديرية الإستخبارات عام ١٩٦١ سرعان ما عُين رئيساً لمحطة في تايوان.

ولكنه ليس هناك أدنى شك حول المكان الذي تعلّم فيه قسم العمليات الخاصة أمور السياسة.

فالعمليات الخاصة تورطت بأكثر من التدخل المباشر والعدائي ـ حيث أن العمل العسكري كان يتم القيام به للإطاحة بنظام ما أو لإقامة نظام ما وتسليمه السلطة. فلقد ساعدت الرئيس جوزف موبوتو على إخضاع المتمردين في الكونغو عام ١٩٦٤، وقامت خلال الستينات ومطلع السبعينات بإدارة الحربة السرية في لاوس، مجهزة ومحافظة على جيش يربو على الثلاثين ألف رجل بنفقات سنوية تقارب ٥٠٠ مليون دولار، فإن العاملين في قسم العمليات الخاصة، كانوا مدربين على الحرب السرية في كامب بيري قرب ويليامس بورغ في فرجينيا. وهكذا فأن مارشيتي وماركز بتسميتهم باسم كامب بيري لمركز وكالة الإستخبارات المركزية في وست بوينت كانوا يصفون التدريب بأنه موجه ضد مثل هذه النشاطات العسكرية كالتسلل والإنسحاب والتدمير والإنزال الليلي بالمظلات.

ومن أجل القيام بعمليات خاصة وغيرها من عمليات مستترة، فإن الخدمات السرية أنشأت منظمة خارج الوكالة عُرفة باسم «المالكين»، وقد كانت هذه على ما يبدو من التجارات الخاصة أو الملكيات الخاصة، حيث

أنها جميعها كانت ملكاً لوكالة الإستخبارات المركزية لتسهيل وتأمين الغطاء للعمليات السرية. وكان هناك نوعان من منظمة المالكين. الشركة العاملة فعلياً وقد كانت تخدم الشعب عامة والمدخول العام؛ والشركة غير العاملة والتي بدا أنها تقوم بالأعمال إنما تعمل في الواقع في الخدمة المباشرة لوكالة الإستخبارات المركزية فمنظمة المالكين يمكن أن تحتل مكانة مرموقة على صعيد المحطات والقواعد وتبعاً لمارشيتي وماركز فإن ضباط الإستخبارات المركزية كانوا يعتمدون على منظمة المالكين منذ أن اقتنصت الوكالة فرصة تساهل قانون تأسيس الشركات في هذه الدولة. وبشكل غير متوقَّع استجاب الأميركيون إلى النداءات العامة وساهموا بأموالهم لبناء إذاعة أوروبا الحرة ـ التي تهدف ألى بث الحقيقة إلى شعوب أوروبا الشرقية ـ ولكن الحقيقة هي أن إذاعة أوروبا الحرة لم تكن بحاجة إلى قرش واحد من المال. فوكالة الإستخبارات المركزية كانت تغطي ٩٥٪ من نفقات محطة الإذاعة.

وهناك شركة شهيرة أخرى يُشتبه بأن تكون تابعة للمالكين وهي شركة التسليح الدولية والتي كان مقرها في مصرف بوتوماك في الإسكندرية/فرجينيا. فمع تأسيسها عام ١٩٥٣ من قبل صموئيل كومنغنر، وهو عميل سابق لوكالة الإستخبارات المركزية، فإن مؤسسة التسليح الدولية كانت هدفاً لقصتين روتهما الواشنطن بوست، والتي كتبت في عناوينها: «هل تحتاجون إلى سلاح؟ زوروا مؤسسة التسليح الدولية... جاركم العزيز بائع الموت». وكتبت أيضاً: «الأسلحة القديمة أصبحت ذهباً بواسطة رجال وكالة الإستخبارات المركزية السابقين». ففي القصة الأولى أشارة البوست إلى أن الروس كانوا قد استنكروا وجود شركة التسليح الدولية كسلاح في يد وكالة الإستخبارات المركزية. ورأوا أنه بالنظر إلى صحة أو زيف هذا فأنه من الجهتين يجب في الحرب الباردة استخدام مختلف الوسائل في لعبة الشطرنج الكبرى لتحديد وتقليص تسلح الأصدقاء وغير الأصدقاء من أجل بلوغ الأهداف الكبرى».

ولم يكن هناك أي التباس على أية حال حول وضعية طيران المالكين في وكالة الإستخبارات المركزية، فهذه الوكالة كانت تسيطر سيطرة مطلقة

على عدد من الخطوط الجوية منذ الخمسينات وحتى أواسط السبعينات. فقد كانت هذه تؤمن دعماً لوجستياً وقوة جوية للعمليات السرية حول العالم. فابتداءً من شركة النقل المدني التي كانت تعمل في تايوان والتي تم تنظيمها على شكل مؤسسة ديلاوار عام ١٩٥٠، فإن وكالة الإستخبارات المركزية وسعت نشاطها لتسيطر أيضاً على الخطوط الجوية الأميركية وخطوط آسيا وخطوط النقل الجنوبية، وشركة طيران الجبال الداخلية.

ولقد كانت منظمة المالكين هذه مفيدة جداً في بعض الحالات، فمع الوقت أدى هذا بالناقلين الشرعيين للشكوى من المنافسة غير العادلة، وقد نجم عن ذلك ابتكار حل الباب السري الذي كان يتم تمويله من العمليات السرية. فإبان الستينات مثلاً، تحولت الخطوط الجوية لوكالة الإستخبارات المركزية من الطائرات المروحية إلى الطائرات الأكثر استعداداً للعمليات التجارية وامتلكت عدداً كبيراً من العاملين بمن فيهم الطيارين المرتفعي الدخل. أما شركة طيران آسيا التي كانت تعمل في صيانة وإصلاح طائرات سلاح الجو الأميركي في تايوان، فقد كانت تستخدم ثمانية آلاف شخص وخصوصاً إبان حرب فيتنام. وهكذا واصلت وكالة الإستخبارات المركزية امتلاكها للمالكين من أجل العمل السري وتمكنت من امتلاك غالبية شركات الطيران في حدود عام ١٩٧٥. والسبب الوحيد الذي تقدمه الخطوط الجوية لذلك أنها لاقت رواجاً كبيراً ونجاحاً عظيماً. فالحجم كان كبيراً ومشكلاً وكان من المتعذر فقدان الغطاء، وعلى ما يبدو فإن نجاحها كان نابعاً من التركيبة الخاصة والمقدامة لرجل وكالة الإستخبارات المركزية المسؤول يومها وهو جورج دول. فدول كان قد أحرز سمعته من خلال عمله مع تجار العجلات في منطقة بايغون مؤسساً شركة كبرى وهي شركة الباسيفيك للسيطرة على امبراطورية في الشرق الأقصى كانت أوسع من وكالة الإستخبارات المركزية نفسها.

لكن الحجم وإمكانية الفائدة من طيران المالكين لم يكن فقط هو المشكلة، فلطالما عمَّ الاتهام بتورطها في تهريب المخدرات كجزء من

سياسة وكالة الإستخبارات المركزية. وذلك لتأمين ما يلزم من أجل تمويل العمليات. إن لجنة الكنائس، وخلال تحقيقها في هذه التهم، استنتجت بأنها كانت غير صحيحة، وهكذا فقد قررت بأن طائرات وكالة الإستخبارات المركزية وهي طائرات خاصة ربما تكون وسائل غير عارفة بانتشار تجارة الهيروين في جنوب شرق آسيا وبشكل مماثل وبعد مضي عقد من الزمن سرت شائعات بأن طائرات شركة جنوب آسيا للنقل متورطة في شحن سري للأسلحة إلى الكونترا، وقد كانت كذلك متورطة في تهريب المخدرات؛ ومرة أخرى ورد الإقتراح أنه بسبب العمليات السرية قد يكون قد حصل اختراق للقانون من قبل المسؤولين، والذين ربما يكون قد طلب إليهم ذلك من شركاتهم.

وهكذا فقد عوملت منظمة المالكين هنا كمنافس لمديرية العمليات، وإنه لمن البديهي أن تكونا قد شكلتا جزءاً من مديرية الدعم التي كانت تسمى مديرية الإدارة بعد عام ١٩٧٥، ومثالاً على ذلك يقول مارشيتي وماركز مؤكدين بأن شركة الباسيفيك برئاسة دول كان مقرها داخل مديرية الدعم وقد قالا أن إدارة مديرية الدعم كانت مستعبدة من قبل الخدمات السرية، وبناء على ذلك فإن مديرية الدعم كانت تقوم بخدمات إدارية لكل الوكالة وإن معظم موازنتها وطاقمها كان مكرساً لمساعدة الخدمات السرية في القيام بالعمليات المستترة.

إن إدارة مديرية الدعم/إدارة مديرية الإدارة كان طاقمها هو نفسه طاقم وكالة الإستخبارات المركزية بأسرها، حيث أن الجانب المرئي منها كان يُظهر ما هو متوقَّع، والجانب الخفي منها كان يكتم تورطها في العمليات، ومع هذه العقلية فإن التنافس بين إدارة مديرية الدعم وإدارة مديرية الإدارة قد يصبح بادياً للعيان.

وإن مكتب المال هو المسؤول عن تمويل وحسابات فروع الوكالة حول العالم، لكن في ما يتعلق بدعم العمل السري فقد كان بإمكانه فصل الأموال وترتيب الحسابات السرية في البنوك والإنغماس في عمليات السوق السوداء للحصول على عملات أجنبية.

أما مكتب الأمن فقد كان يتولى القيام بالمهمات الأمنية وتلك المهمات كانت تختلف ما بين حماية الأشخاص إلى حماية عملاء وكالة الإستخبارات المركزية إلى حماية المتعاقدين معه للقيام بالتجسس والعمل السري.

أما مكتب التدريب فقد كان يؤمن البرامج المتبعة للتدريب في كل شيء بدأً من البنية الدينية إلى مهنة التجارة، ولكن مجهوده الرئيسي كان في برنامج تدريب الضباط الجدد، والذي كان قد قام بنشره باتريك ماكغايفر وفيليب آجي. وقد كانت مدة هذا البرنامج تستغرق ثمانية أشهر مع تركيز مكثف على عمل الإستخبارات. وقد كان البرنامج برمته موجهاً لتأهيل الضباط. الجدد لمهمتهم المقبلة في صفوف منظمة وكالة الإستخبارات المركزية.

أما المكتب اللوجستي فقد كان يتولى أمر القضاء ويؤمن تزويد المكاتب بالتجهيزات من مقر القيادة، كان يقوم بنفس هذه المهمة على الأرض بينما كان يحافظ على الغطاء - في طلب الوظيفة. وكانت مهمته نقل الأمتعة والأشخاص حول العالم وتأمين الرحيل الآمن عن المناطق مما ورَّطه بشكل وثيق بالخدمات السرية، وعندما اكتشف أحد الأشخاص من غير الأصدقاء هوية ومكان إقامة ريتشارد دولش، رئيس محطة وكالة الإستخبارات المركزية في أثينا، شارك المكتب في قتله عام ١٩٧٥. ومع الأخذ بعين الاعتبار لإمكانية أن المكتب اللوجستي مسؤول عن تأثيث المنازل ونقل أسلحة الوكالة والعتاد السري البالغ الخطورة، فإنه من العقلاني الاستنتاج بأنها كانت تعمل عبر المالكين مثل شركة الباسيفيك، وإن لم تكن تمارس إيَّة سلطة عليهم، وأنها تعمل بشكل متقارب مع الخدمات السرية والخدمات العملية في مديرية العمليات أو في مديرية العلوم والتكنولوجيا.

أما مكتب المواصلات فقد كان يتولى مهمة تأمين وسائل الاتصال السري بين مقر قيادة وكالة الإستخبارات المركزية وبين فئات المحطات خلف البحار.

وأما مكتب الخدمات الصحية فقد كان يتولى معالجة الطوارىء الطبية وفي الحالات الطبيعية فقد كان يزوِّد موظفيه بقائمة تضم أسماء الأطباء الذين يتوحب عليهم الذهاب إليهم عند الحاجة، وذلك اتقاء لتسرب أية معلومات خصوصاً عند الحاجة إلى تخدير الموظف المريض فيما لو كان بحاجة إلى إجراء عملية جراحية.

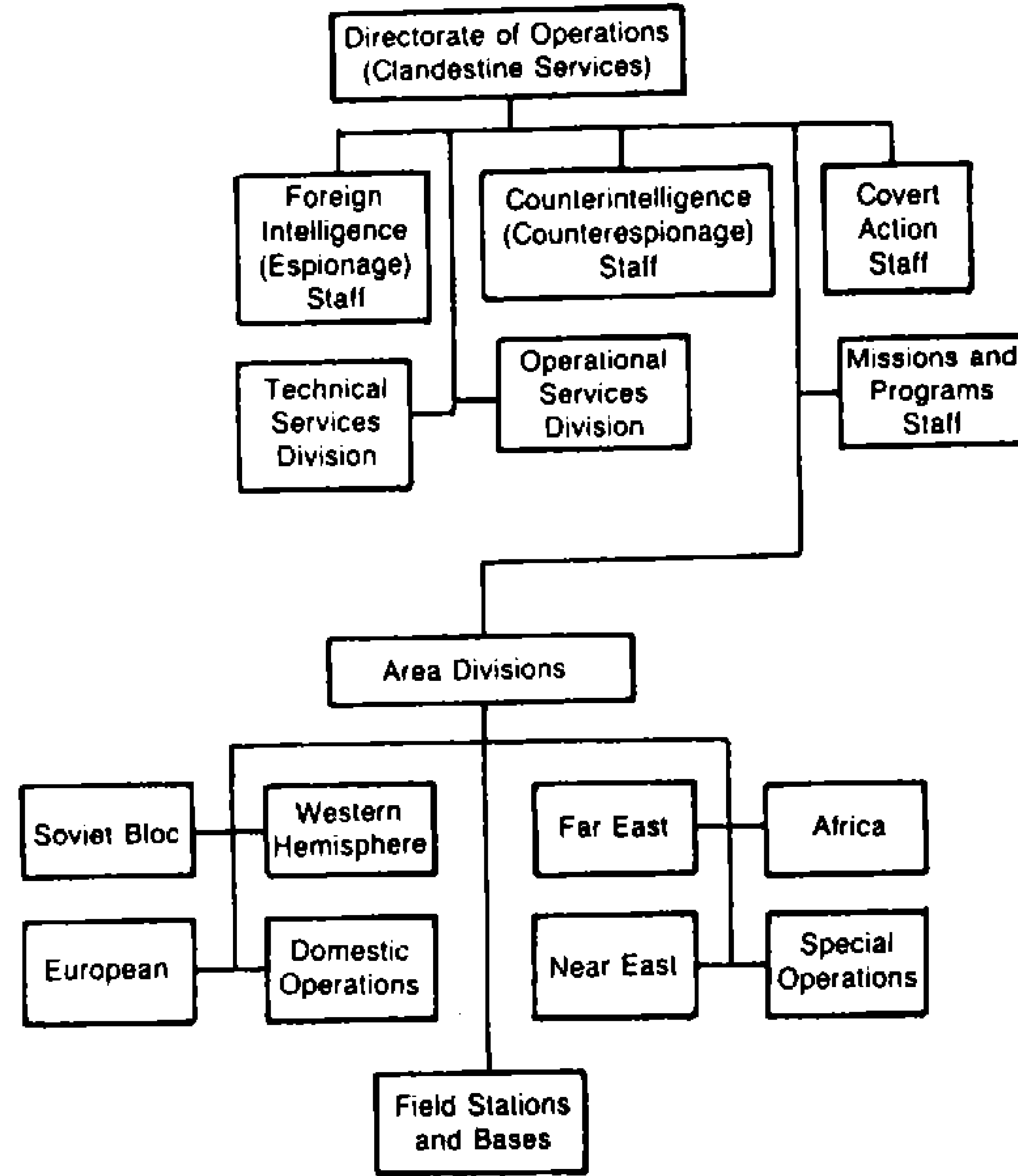
أما مكتب الأفراد فقد كان يؤمن الخدمات التي تتمكن بواسطتها الوكالة من العناية بشؤونها الخاصة. فعلى الرغم من تراكم الجواسيس والمخادعين سنوياً وطلبهم لتقدير خدماتهم وللترقية ولزيادة رواتبهم. ولكن المهمة العادية لمكتب الأفراد وهي التجنيد وحفظ الملفات وتطوير المهنة والنشاطات والخدمات كانت تسير بأفضل مما هي عليه في وكالة الإستخبارات المركزية، فالوكالة لم تكن تعمل في ظل القانون المدني، لكن صداقتها مع الأشخاص الذين يخدمونها كانت خاصة لدرجة أنهم كانوا يقولون كل شيء في النهاية. فماك غارفي عنون فصلاً عن وكالة الإستخبارات المركزية بالعبارة الأتية: «الأسطورة والجنون»، وذلك لكي يبرهن عن الدور الحاسم الذي كانت تلعبه الوكالة في حياة موظفيها.

فالأفراد كانوا يوفرون ويدبرون أمر الخدمات بدءاً من سياراتهم إلى منازلهم إلى التأمين على حياتهم ومماتهم. ولقد كان من المتعذّر على وكالة الإستخبارات المركزية أن تطبق على موظفيها ما ينطبق على نظام أوراق المكتبة لأن المعلومات عن أرباب عملهم كانت تبقى سرية، وكان الأشخاص يقومون بنشاطات اجتماعية ورياضية بما في ذلك ممارسة البولينغ والتنس والغولف ويهتمون بإقامة المجموعات من الأصدقاء من كل الأنواع بشكل يجعل الموظفين يرتاحون إلى أنهم لن يُضطروا للإجابة على سؤال «أين تعمل؟»، ولقد كانت وكالة الإستخبارات المركزية متسامحة بشأن احتساء المشروب وحول المشاكل التي قد تنشأ من جراء احتساء الخمرة مع موظفيها في ظل الإجراءات الأمنية المشدَّدة.

وربما يوضح هذا إجابة جايمس ماك كورد حول فضيحة ووترغيت وسعيه آلقاء اللوم على الشركة من أجلها فبحكم كونه مناضلاً قديماً في وكالة

الإستخبارات المركزية، قام ماك كورد بتحذير البيت الأبيض مصرحاً إن كل شجرة في الغابة سوف تسقط، وسوف تصبح صحراء قاحلة فإن مثل هذه الحالة النفسية جيدة أمنياً لأنها تحول دون انشقاق الموظفين. ولكن موقف ماك كورد كان يوضح مدى درجة السرية والغموض الذي تحيط به وكالة الإستخبارات المركزية نفسها وموظفيها. فالعمل السري لوكالة الإستخبارات المركزية ازدهر بشكل خاص في أجواء ومناخ الحرب الباردة ولكنه مال نحو الضياع عندما مال إلى عالم الأعمال.

ففي السنوات الخمسين الأولى، والتي كانت في معظمها تحت تأثير ألن دالز، تطورت وكالة الإستخبارات المركزية اختيارياً وعبر الظروف. فلقد تخلَّت عن مراقبة بيرل هاربور لتقوم بدور أكثر فعالية ألا وهو أن تكون الذراع الخفية للسياسة الخارجية الأميركية. لقد أصبحت سلاح أميركا السري في الحرب الباردة لمقاتلة الشيوعية، مستخدمة العمل السري للتأثير على الأحداث في البلدان الأخرى ومستغلة الدبلوماسية لكن مع تفادي التدخل المفضوح وما قد ينجم عنه من انتقاد. وكما عبَّر ألن دالز: «لقد كانت هناك بداية باحتمال أن الدولة نائمة وأن الشيوعية التي تولت السلطة تشكل خطراً.. لا يمكننا الإنتظار حتى توجه إلينا الدعوة لكي نأتي ونقدم المساعدة»، وانطلاقاً من هذا المفهوم أصبحت وكالة الإستخبارات المركزية أهم متبنٍ لتقديم العون دون دعوة.



١٨ ـ ١ وكالة الإستخبارات المركزية ـ مديرية العمليات ١٩٧٣

الجزء التاسع عشر

السياسة التدخلية الجديدة

عندما بدا أن الوضع السياسي في منطقة البحر الكاريبي غير مستقر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، كان الرد الأميركي بإرسال رجال البحرية «المارينز» لإقرار النظام. وقد سبَّب استخدامها لسياسة العصا امتعاضاً وكرهاً تجاه الولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي وأميركا اللاتينية. وقد أدى هذا إلى التزام الولايات المتحدة مبدأ عدم التدخل وتشجيع مبدأ حسن الجوار واتخذت خطوة أخرى بعيداً عن «دبلوماسية الزوارق الحربية» خلال الحرب العالمية الثانية، عندما أدانت موقف قوات المحور وأن الاتفاقات كانت حبراً على ورق. لم يصمد هذا الميل إلى توجيه الاتهام القانوني ـ الأخلاقي إلى العلاقات الدولية كثيراً، لأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خرجتا من الحرب العالمية الثانية كخصمين لا كشريكين.

وتورَّطت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التدخل العسكري المتعدد الأشكال بعد الحرب. فالقوات الأميركية واصلت احتلالها للأراضي المعادية سابقاً في ألمانيا واليابان وتايوان وكوريا وأنشأت قواعد عسكرية لها حول العالم تبعاً لتعاليم ترومان السياسية وخطة مارشال وحلف شمال الأطلسي، والجيش الأحمر أيضاً واصل احتلاله للأراضي المعادية سابقاً كما كانت الأراضي الألمانية المحتلة في وسط وشرق أوروبا، وهكذا فإن البعثات السياسية في فترة ما بعد الحرب في أوروبا عموماً كانت تتَّبع

الخط الذي كان يحدده التواجد العسكري للقوات المعادية، فالولايات المتحدة كانت تدّعي أن قواتها كانت تتواجد حيث يجب أن تدافع عن الديمقراطية، وأن الجيش الأحمر كان يخرق بند الانتخابات الحرة من اتفاقية يالطة. وقد رأى القادة الأميركيون إضافة إلى ذلك أن السوفيات كانوا يستخدمون بشكل فعال الأحزاب الشيوعية المحلية للقبض على زمام الأمور. وقد استنتجوا أن مثل هذه المجموعات يمكن أن تخدم بشكل قوي نفس الأهداف في مناطق أخرى من العالم حتى بدون الجيش الأحمر، وأن الولايات المتحدة عليها أن تطور استراتيجية لمواجهة هذا التحدي.

وفي ظل هذا المناخ السياسي، حيث السياسة التدخلية نفسها كانت مخرجاً، فإن وزير الحرب روبرت باترسون ربما يكون أول من نصح بأن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة إلى العمل السري كوسيلة للتصدي للتهديد السوفياتي. وتولت وكالة الإستخبارات المركزية التي كانت قد أنشئت لتنسيق الإستخبارات، هذه المهمة، بسبب قدرتها العملية وتفويضها بالتصرف في مهمات أخرى.

وفي البداية، وحيث كان الجيش الأحمر يمثل أوروبا الشرقية، فإن الولايات المتحدة تطلعت إلى تطوير مكتب للخدمات الستراتيجية كأسلوب لحركة المقاومة. لكن الخلافات إزاء النجاح كانت كبيرة أيضاً فالجهود لمساعدة الأحزاب المؤيدة في دول البلطيق وأوكرانيا وألبانيا كانت مأساوية بشكل رهيب. ففي لتوانيا، جاءت المساعدة متأخرة مما لم يعطها أية جدوى. وفي أوكرانيا لم يكن هناك أي أمل للمقاومة في النجاح لأن أميركا كانت تستعد بدورها لخوض الحرب. ومنذ أن توقفت أميركا عن الاستعداد لخوض الحرب، فقد كانت في الواقع تشجع الأكرانيين للذهاب إلى حتفهم، وأما في ألبانيا فقد قام كيم فيلبي بسحق الفرق الأميركية البريطانية المتسللة حتى قبل أن تترك قواعدها في مالطة، مما نجم عنه كميناً ومقتلاً للعديد من الرجال الشجعان، وليس لأن فيلبي كان وحشاً من هذا النوع. بل لأن وكالة الإستخبارات المركزية وأنظمتها في أوروبا الشرقية كانت سيئة التخطيط، فقد

كـان فرانـك فيستر يتـولى مهمة إدارة مكتب التنسيق السيـاسي وهو الـذي قام بوضع البرامج بالتعاون مع الجنرال رينهـارد غهلن وقد كـان غهلن ضابـطاً ألمانيـاً وكان يتولى مسؤولية الإستخبارات السوفياتية إبان الحرب، وقد خطط للإيقـاع بنفسه أسيراً لدى القوات الأميركية مع اقتراب أيام الحرب وأحضر ملفاته معه. قام غهلن بمساعدة فيستر في جمع طاقم من الاختصاصيين الألمان في الشأن السوفياتي إنما دون النظر في ماضيهم؛ فقد كان بعض خبرائـه نازيين سـابقين في الواقع. وإن هذا وما شابهه من اتصال الجيش مع النازيين يمكن أن يثبت المأزق الذي وقعت فيه الولايات المتحدة لسنوات عديدة فيما بعـد. أما إدارة عمليات الثوار من خلف الشريط الشائك فقد كانت غير مجدية، وكان الوضع في أوروبا الغربية يستفيد في أية حال من الديبلوماسية التقليديـة. وهكذا فقـد وجهت الأجهزة السرية عنايتهـا إلى الأجزاء المضـطربة على الكـرة الأرضية. فقـد جذبت الأحـداث في الصين وكوريـا الانتباه عن أوروبـا وانتقلت الحرب البـاردة إلى منـطقـة أخـرى في العـالم وقـد تسـاءل متخصصـون في الشؤون الخارجية، ما إذا كان كل انقلاب أو تمرد في آسيا وأميركا اللاتينية يقع بأيعـاز من مـوسكو، لكن الـرئيس الأميركي لم يكن لـديه مـا يخشاه حـول المناقشة العامة في استخدامه لسلاحه السـري الجديـد. فباستخدامها العمـل السري، حلت وكالة الإستخبارات المركـزية محـل المارينـز كأداة للسيـاسة التـوسيعية للبانكي.

فقـد تدخّلت وكـالة الإستخبـارات في الكثير من البلدان منـذ بدايتهـا. ولكنه ليس كافياً ولا مستنفذاً ما جمعه الناشر من المصادر والمستندات العـامة إنمـا يكفي للإشـارة إلى مـدى الإتسـاع الـذي بلغتـه «التـدخليـة الجـديـدة» وللتعريف بمختلف تكتيكات العمل السري المستخدمة.

فمن خلال تنوعه الغني والإتساع العـريض لمجال التـوظيف فيه، أنتـج العمـل السري شخصيـة أميركيـة جديـدة: أي القاتـل المستأجـر في الحـرب السـرية مثـل إدوارد لانس دال، وكيـرميت كيم روزفلت، وجـون بـوريفـوي، وكورد مايـز ووليم كولبي، وأوليفـر نورث. وكذلك كان هناك العديـد غيرهم

وكان هؤلاء الأشخاص يتعاونون مع وكالة الإستخبارات المركزية أو بعض رجالها في الفترات الحساسة. وقد اقترح مارشيتي وماركز أن عمل لانس دال كان مثالاً تجريبياً للعمليات السرية لوكالة الإستخبارات المركزية خلال الخمسينات. فإن إنجازاته في ظل الوكالة، بادىء ذي بدء في الفيليبين ومن ثم في فيتنام أصبحت معروفة جداً بأنها تصلح للإستخدام في روايات أروع القصص، مثل الأميركي السيء للكاتب وليم لدرر وزميله أوجين بورديك وأيضاً مثل رواية الأميركي الهادىء التي كتبها غراهام غريم، ففي الأولى كان لانس دال يمثل شخصية البطل وفي الأخرى شخصية الأحمق. ومن ضمن قائمة العمليات السرية، فإن لانس دال شارك في معظم الفترة الأولى خارج أوروبا، والتي حصلت في الفيليبين عام ١٩٤٩. فلانس دال وبحكم كونه عقيداً في سلاح الجو قام بمساعدة القائد رامون ماغسايساي في تحطيم التمرد الشيوعي في هوكس. فلقد كان من أوائل المدافعين عن حرب مكافحة التمرد، أو استخدام تكتيكات الثوار لهزيمتهم ودحرهم فقد سمحت مهمة لانس دال لماغسايساي من أن يفوز بالدعم الشعبي بتوفير الحملة الإعلامية الفعالة وبتأمين التمويل السري للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولقد انتهى ذلك عندما تم انتخاب ماغسايساي رئيساً عام ١٩٥٣.

إن نجاح لانس دال في الفيليبين ألهم الرئيس أيزنهاور لإختبار نفس التكتيكات في فيتنام وهكذا بعد تحذير ايزنهاور من التورط في حرب على أرض آسيوية قامت شركة الخطوط الجوية التابعة لمالكي وكالة الإستخبارات المركزية بإلقاء المساعدات والإمدادات من الجو إلى المحاربين الفرنسيين في ديان بيان فو عام ١٩٥٤. وبعد أن انهزم الفرنسيون وتم تقسيم الهند الصينية بموجب اتفاقات جنيف ركزت إدارة إيزنهاور على جنوبي فيتنام كمكان للحؤول دون «انهيار كامل أحجار الدومينو». حيث دعم لانس دال الزعيم المناوىء للشيوعية نغودينة ديام الذي كان يعارض الفرنسيين واليابانيين، وساعده على أن يتم انتخابه للرئاسة عام ١٩٥٥. لكن ديام لم يكن ماغسايساي، إذ أثبت هو وشقيقه نغودينه نهو بأنهما عرضة للإرتشاء وللإنتقام. وقد أدى هذا إلى رحيل لانس دال ونجم عنه مع الوقت وضع ما

يتناسب مع الأوامر من أجل الفيتكونغ الشيوعيين والشمال. وفي أول نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٣، وبما أن التورط الأميركي في فيتنام إزداد سوءاً، فقد أُطيح بديام وبشقيقه وتم اغتيالهما بالنتيجة. فوكالة الإستخبارات المركزية هي التي أوصلت ديام إلى السلطة وهي التي أطاحت به الآن بعد مؤامرة سرية مع مجموعة من جنرالات الجيش.

وفي مكان آخر من الشرق الأقصى كانت وكالة الإستخبارات المركزية حيوية بشكل مماثل وانجزت نتائج مماثلة، فقد حافظت على واحدة من أوسع محطاتها في تايوان وتعاونت مع حكومة شيانغ كاي تشيك الوطنية في عمليات سرية مختلفة ضد جمهورية الصين الشعبية. فمحطة الصين كانت أقل اتساعاً وأقل نفوذاً بحيث أنها لم تكن تحتاج إلى الحصانة التي توفرها لها سفارة الولايات المتحدة، لكنها كانت تستخدم على الرغم من ذلك غطاء من الشركات الخاصة والمؤسسات الغربية. فخلال حرب وكالة الإستخبارات المركزية السرية ضد الصين الشيوعية تورطت الوكالة في العمليات العسكرية والنفسية، بما في ذلك الكوماندوس وغارات التسلل وإلقاء الإمدادات في الجو إلى الثوار واستخدام الحملة الإعلامية والإذاعة وعبر المناطيد، ويفيد لانس دال أنه عام ١٩٦١ وخلال السنوات العشر الماضية قامت شركة النقل الجوي الآسيوية بأكثر من ٢٠٠ تحليق فوق أراضي الصين والتيبت.

ففي عام ١٩٥٢ وفي إحدى تلك المهمات تم إسقاط كل من جون داوني ريتشارد فيكتو وبعد انقضاء عامين على حصول الحادث، أعلنت الصين الشيوعية عن أسر عملاء خاصين من وكالة الإستخبارات المركزية، وادعت بأنهم قد قالوا كل شيء، وأنها قد قتلت ١٠٦ عملاء أميركيين وصينيين كان قد تم إنزالهم في الصين بين ١٩٥١ و١٩٥٤ وأنها قد أسرت ١٢٤ آخرين. وأضافت بأن هؤلاء العملاء كانوا قد تدربوا على الرموز السرية والكتابة الخفية والرسائل السرية والتنصت على المكالمات الهاتفية وتزوير المستندات وشن الحرب النفسية واستخدام تكتيكات الثوار والتدمير. لكن وكالة الإستخبارات المركزية نفت هذه التهم وأنكرت أية علاقة لها بكل من

داوني وفيكتو اللذين سُجنا لفترات طويلة الأمد. أما فيكتو فقد أُطلق سراحه في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧١، وأما داوني فقد أفرج عنه في مارس/آذار ١٩٧٣ بعد استفادتهما من تطور وتحسن العلاقات الصينية الأميركية.

ولكن قبل تحسن العلاقات كانت وكالة الإستخبارات المركزية قد طورت قدرة عسكرية مميزة في الشرق الأقصى، فنحو عام ١٩٥٣ كانت عناصر هذه القدرة موجودة على الأرض - طائرات وطائرات نقل عملاقة وطاقم من الجنود المجربين وقد تمكنت النشاطات العسكرية ولفترة ربع القرن الآتية من تغطية معظم نشاطات وكالة الإستخبارات المركزية السرية في الشرق الأقصى، حيث أنها تمكنت من إلهاء قوات الصين الشيوعية في جهة ليست هي الجهة المعادية في الواقع.

ولاحقاً عندما تورطت الولايات المتحدة في فيتنام وكانت سايغون مركزاً للعمليات العسكرية لوكالة الإستخبارات المركزية، حاولت القواعد الموجودة في الصين نوعاً مختلفاً من المبادرات ضد الأراضي الصينية لجعل قواتها تبقى داخل أراضيها. ففي عام ١٩٦٧ استخدمت العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية التي كانت تعمل في تايوان تقنية قديمة ألا وهي إطلاق مناطيد تحلّق في الجو وتحمل وسائل الحملة الإعلامية وأشياءها. فقد بدا أن اللحظة مناسبة لشن الحرب النفسية لأن الصين كانت تعاني من الاضطراب بسبب الثورة الثقافية والسمعة العنيفة للحرس الأحمر. لكن العمل السري ضد الصين الشيوعية لم يكن كله آتياً من تايوان فالخدمات السرية كانت تحتفظ بحوالي ١٢ ألف جندي وطني صيني عبروا الحدود إلى بورما، فهذه القوات الآتية من منطقة يونان كانت قد فرّت جنوباً نحو بورما عام ١٩٤٩، وكانت تنتظر إجلاءها إلى تايوان، لكن الحكومة البورمية شعرت بأن القوات الوطنية الصينية تشكل خطراً داخلياً، ومن أجل تفادي التسبب بحرب مع الصين، قامت بطردهم خارج البلاد، فحاول السفير الأميركي وليم سيبالد المساعدة على ما يبدو، ولكن العملاء السريين لوكالة الإستخبارات المركزية عملوا على إبقاء الجيش الصيني الوطني هناك كخميرة ضد بكين ورانغون

معاً، وهكذا كان هذا العمل يتقاطع مع عمل وزارة الخارجية ويبقي مدير إدارة الإستخبارات روبرت أموري في الظل، وفي الواقع لم يتم طرد الجيش الوطني الصيني حتى يناير/كانون الثاني ١٩٦١. ولقد كان هذا أول حلقة من عمل سري متعدد تنافى مع الدبلوماسية الأميركية، وذلك عندما لم تعلم اليد اليمين ما تفعله اليد اليسرى. وأخيراً حصلت وكالة الإستخبارات المركزية على القليل نتيجة لجهودها. فالجيش الوطني كان يقوم بغارات منفردة وقليلة داخل الصين مفضلاً بدلاً من ذلك تمضية معظم وقته في تجارة الأفيون.

وكذلك قام ضباط وكالة الإستخبارات المركزية بتنفيذ مشروع مماثل في التيبت ففي عام ١٩٥٩ عندما فرَّ الديلاي لاما إلى منفاه رأت وكالة الإستخبارات المركزية أن تجعله محط أنظار المقاومة وأقامت قاعدة سرية لعمليات التيبتيين في شمال شرقي الهند. أما دبلوماسياً فقد أشاعت الولايات المتحدة أن الزعيم المخلوع يقوم بجولة ودية في العواصم الآسيوية والأوروبية وسوف يتحدث من على منبر الأمم المتحدة بينما بدأت وكالة الإستخبارات المركزية بإعداد جيشه للقيام بغارات داخل التيبت. وقامت شركة طيران عبر الجبال بإنزال رجال القبائل إلى كامب هال في جبال الروكي في كولورادو، من أجل التدريبات الخاصة التي ستلي ذلك، وخلال عمليات التيبت تلك، كانت شركة الطيران الآسيوية تحلق بطائراتها لتأمين الدعم، لكن المسافة من تايوان إلى التيبت كانت كبيرة جداً، مما دفع بالوكالة إلى إنشاء خطوط جوية جديدة في كاتماندو/نيبال.

وعدا عن الغارات المتفرقة والعشوائية داخل التيبت والتي كانت تهدف إلى المحافظة على الحلم المستحيل فإن الجهد كان يذهب سدى، وفي عام ١٩٦٤ حصلت ثورة صغيرة داخل التيبت لكن جنود الدلاي لاما كانوا غير قادرين على السيطرة على الوضع مما كشف مدى ضعفهم، وهكذا لم تتخل وكالة الإستخبارات المركزية عن المشروع حتى نهاية الستينات.

وبموازاة مشروع التيبت كانت وكالة الإستخبارات المركزية قد تدخلت في لاوس، وهكذا فإنها على ما يبدو تورطت في العمل السري هناك،

وقامت بتولي المسؤولية المباشرة عن العمليات العسكرية الأميركية في لاوس خارقة اتفاقيات جنيف ١٩٦٢، والتي تحيِّد البلد وتطلب من كل الجيوش الأجنبية أن تغادر. وكان وليم كولبي قد نظم الجيش السري فقط من حوالي أربعين أو خمسين ضابطاً، وقد تمكن أن يقود بنجاح ما أصبح فيما بعد أوسع جهد عسكري أميركي في تاريخ الحرب. فالحرب السرية في لاوس كلفت الشعب الأميركي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وكان كولبي قد جند ثلاثين ألف جندي إلى جانب رجال القبائل لصالح الجيش الخاص لوكالة الإستخبارات المركزية،، وقام هو وضباطه وعملاؤه بإدارة المعارك ضد باتت لاو خلال عمليات القصف كانت تقوم بها طائرات شركة طيران أميركا وخلال الغارات الفدائية داخل الصين وشمالي فيتنام، قبل أن يصدر الكونغرس قراره بشأن خليج تونكين. ومن بين ضباط كولبي كان أنطوني بوشبناي الذي أصبح أسطورة في زمنه فهذا الرجل الذي كان يعيش حياة رعاة البقر، كان قد أصيب بعشرات الجروح خلال مبارزات إطلاق النار.

ولقد تسبب تفاقم حرب فيتنام بنقل وكالة الإستخبارات المركزية لمعظم عملياتها العسكرية في جنوب فيتنام إلى وزارة الدفاع مع نهاية العام ١٩٦٣، لكن الوكالة احتفظت بمسؤوليتها عن لاوس حتى ١٩٧١ وتبعاً لما يقوله مارشيتي وماركز إن معظم ضباط الوكالة قد فقدوا ثقتهم بها خلال برامجها في لاوس وفي فيتنام، ليس لأنهم كانوا يعارضون الحرب في الهند الصينية، بل لأن البرامج كانت تتضمن في غالبيتها عمليات عسكرية نصف مكشوفة تفتقر إلى التطور والسرية التي كان معظم العملاء يفضلونها.

ولأن وكالة الإستخبارات المركزية تورطت في عدد من الأعمال السرية المتلاحقة غالباً فمن المتعذر إقامة تسلسل منظم للأحداث مثلاً بينما كانت تدير حرباً سرية في التيبت ولاوس وكانت طائراتها تحلق مقدمة الدعم للجيش السري من قواعدها في تايلاند، فإن وكالة الإستخبارات المركزية كانت كذلك تتدخل في أندونيسيا ولقد استمرت العمليات في التيبت ولاوس إلى ما يربو على عقد من الزمن وامتدت نشاطات الدعم المكثف من تايلاند إلى ما

يـزيد على الفتـرة ذاتها، لكن المشـروع الأنـدونيسي إنهـار في أقـل من ستـة أشهر، فعلى ما يبدو أن وكالة الإستخبارات المـركزيـة لم تتعلم من مثل هـذه الأخطاء وربما بسبب السرية فإن التدخلية الجديـدة قد تصلبت تغـطيتها بنـوع من الفشل. فالخدمات السرية كانت تعاني من الإذلال الخاص في أندونيسيـا عام ١٩٥٨، لكنها ألحت على عدم الوقوع في مأزق شعبي.

وإبان الحرب الباردة، لم تكن الولايـات المتحدة تثق كثيـراً بالحيـاد أو الموقف الثالث وهو عدم الإنحياز الذي اتخـذه القادة الأجـانب مثل نهـرو من الهند وعبد الناصر من مصـر وبيرون من الأرجنتين وسـوكارنـو من أندونيسيـا. فقد كانت تنظر إلى مواقف هؤلاء القادة القومية والمعادية للإستعمـار على أنها ليست طبيعية بل أنهـا خطر يسـاري وتهديـد للسلام والأمن في العـالم الحر. وهكذا عندمـا قامت مجمـوعة القـادة في سومـطرة بالتمـرد ضد سـوكارنـو في فبراير/شباط ١٩٥٨، متهمة إياه بمحاولة إقامة حكم ديكتاتـوري بالتعـاون مع الشيوعيين، بادرت الولايات المتحدة إلى مساعدة الثوار.

أما علانيـة، فقد كـانت الولايـات المتحدة تنفي تـورطها في أيـة ثورة، ولكن بشكل سري، كانت وكالـة الإستخبارات المـركـزيـة تـزود المتمـردين بـالأسلحة والـطائرات والـطيارين. وقـد وجه سـوكارنـو الاتهام إلى الـولايات المتحـدة بالتـدخل محـذراً من اللعب بالنـار في أنـدونيسيـا بينمـا كـرَّر وزيـر الخارجية جون فوستر دالاس وألحَّ على أن الولايـات المتحدة ليست بعيـدة عن أصول القانون الدولي والرئيس ايزنهـاور أعطى تـأكيدات بـأن «سياسـاتنا هي واحدة في الحفاظ على الحياد والتصرف النظيف في شتى السبل، وهكـذا لا نتخـذ جانبـاً دون الآخر ولا نكـون إلاَّ حيث هي مصالحنـا، وقد جـاءت هذه التأكيدات مفاجئة في ١٨ مايو/أيار عندمـا تم اسقاط ألن بـوب وهو طيـار كان على متن قاذفة من نوع ب ٢٦ ووقع في الأسـر خلال غـارة فوق مـولوكـاس، فالعملية الهشة سرعان ما انهـارت ولكي تستعيد الـولايات المتحـدة طيارهـا، قامت بالتخلي عن المتمردين وقدمت تنازلات عاجلة إلى سوكارنو وأقرَّت بيـع أنـدونيسيا سبعـة وثلاثين ألف طن من الأرز المحلي وسمحت بشحن أسلحـة

بقيمة مليون دولار بالإضافة إلى كامل تجهيزاتها إلى أندونيسيا ـ وهو عتاد كان قد تم تجميده منذ بداية التمرد وتعليقاً على هذا الفشل الذريع كتب راي كلاين أن هذا يوفر درساً لكنه درس لم يفهم بشكل واضح في ذلك الحين.

ويبدو أن وكالة الإستخبارات المركزية قد تعلمت هذا الدرس ببطء شديد ربما لأنه، وفي الوقت نفسه، في أجزاء أخرى من العالم، كانت وكالات القتلة المستأجرين الأخرى تتمتع بنجاحات مشهودة.

إن الحلقة الرئيسية التي صنعها ألن دالز وبنجاح منقطع النظير هي التي أمنت المبرر للتدخلية الجديدة في إيران عام ١٩٥٣، فوكالة الإستخبارات المركزية كانت تعمل عبر تيودور روزفلت حفيد كيرمت كيم روزفلت لتشجيع إنقلاب يطيح برئيس الوزراء محمد مصدَّق وإعادة تنصيب الشاه محمد رضا بهلوي، فمصدَّق وهو وطني آخر من غير المرغوب فيهم كان يبدو صديقاً أو ودوداً تجاه الشيوعيين ومعادياً للغرب. وهكذا فإن الأميركيين كانوا يتسلون عموماً بسمعه مصدِّق فقد كان شخصية رائعة ومميزة، لقد قام بتأميم النفط الإيراني عام ١٩٥١ وجعل مجلة التايمز تطلق عليه لقب «رجل العام». لكن حزب تودة الشيوعي كان له تأثير مثير للجدل، وتسبب تأميم النفط بأزمة اقتصادية فوكالة الإستخبارات المركزية، ومع شعورها بأن سلطة مصدِّق قد تكون نائمة وأن الملكية لا تزال تتمتع بالشرعية، قامت بإرسال روزفلت إلى إيران لتنظيم المعارضة الشعبية ضد مصدِّق ولتجميع الوحدات العسكرية الموالية للشاه. فروزفلت كان أحد المناضلين القدامى في مكتب الخدمات الستراتيجية تبعاً للعادة الروزفلتية وكان خبيراً بشؤون الشرق الأوسط. وكان يساعد روزفلت، نورمان شوارزكوف وهو عميل قديم في ايران، كان قد ساعد في تدريب قوات الشرطة الإيرانية في الأربعينات.

وانطلاقاً من قاعدة الإنطلاق في طهران ومع حقيبة ملأى بالأموال كان روزفلت يعمل ضابطاً وسيطاً لدى وكالة الإستخبارات المركزية في محطة السفارة إلى جانب عدد من العملاء لتشجيع الجنرال فضل الله زاهدي في تحدي مصدِّق ومنافسته على منصب رئاسة الوزراء. وبما أن زاهدي كان

شخصية ضعيفة ومتلونة وكان يشغل منصب وزير الداخلية فقد استقال بناء على قرار من حزب تودة. وقد شارك عملاء روزفلت في الأزمة عندما قام الشاه بإقالة مصدّق ونظموا تظاهرات في الشارع عندما رفض رئيس الوزراء القرار. وكان زاهدي يؤمن الحماية للقادة في الجيش. أما مصدق فقد استطاع الصمود لنحو حوالي الأسبوع، مرغماً الشاه على الفرار إلى روما، ولكن رحلة الشاه كانت فقط للتأثير، ومن ثم عاد منتصراً بما أن الشارع قد اضطرب والجيش عاد ليلتحم. فلقد كانت العملية الإيرانية موجهة بشكل رئيسي لصالح وكالة الإستخبارات المركزية. ولكنها نجحت أيضاً لأنه كانت هناك حاجة إلى وجود الشاه على رأس السلطة. ورغم هذا فإن نجاحها كان عائداً لسريتها، لأن المخارج الهامة للثورة الإيرانية لم تناقش بجدية.

ولقد كان صحيحاً أمر تدخل وكالة الإستخبارات المركزية في غواتيمالا عام ١٩٥٤. فنجاحها العملي لم يكن مبدئياً فقط ولكنه أرسى مخارج أساسية صعبة الحل وغذى الشعور الودي تجاه الولايات المتحدة الذي لم يكن متوفراً في المناطق المجاورة. فالثورة الغواتيمالية عام ١٩٤٤ كانت قد بدأت كردة فعل ضد ثلاثين سنة من الفلتان من قبل الديكتاتور جورج أوبيكو، لكن كلاً من جون فوستر وألن دالز كانا مقتنعين بأن الشيوعيين قد تولوا زمام الأمور خصوصاً بعد انتخاب المايجور جاكوبو أربنز كرئيس عام ١٩٥٠. ولكن الضباط من الرتب المتوسطة في الإختصاص، والضباط الشباب في الجيش هم الذين كانوا قد صنعوا الثورة، ولم يكونوا رجعيين بشكل خاص، فأول رئيس للثورة خوان خوسيه أريغالو كان قد اصطدم بالتحدي الأساسي الذي يشكله الاستمرار، كان بعيداً جداً عن أن يتمكن من تطبيق الاصلاحات أو إجراء تغييرات في غواتيمالا التي كانت مهملة لفترة طويلة وتعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية. وعلى الرغم من ذلك فإن البلاد كانت في حالة لا بأس بها وأصبحت غواتيمالا موئلاً للسياسات الثورية كما أصبحت مقراً للاجئين الفارين من الظلم والظالمين ومن بين اللاجئين كان عدد كبير من الشيوعيين الذين تبنوا مبدأ العودة إلى الثورة.

والثورة كانت قد غيرت في اتجاهها نحـو اليسار كثيـراً في عهد أربنـز، حيث أنهـا سهلت بشكل مـا قتل أعـدائهـا السيـاسيين وتسـاهلت مـع القـائـد المايجور فرانشيسكو أرانا عام ١٩٤٩. ففي عهد أربنز كانت غواتيمـالا واحدة من بضعة دول في أميركا اللاتينية تلتزم ببيـان ستوكهـولم عام ١٩٥٣ وتعـرض أفلاماً وثائقية قـد أعدتهـا الصين الحمراء التي كـانت تتهم الولايـات المتحدة بـاستخدام الحـرب الجرثـوميـة في كـوريـا، فقـد قـامت حكـومـات كـل من كوستاريكا ونيكاراغوا وبناما بطرد الدبلوماسيين الغـواتيماليين بسبب نشـاطاتهم الإنقلابية في هذه الدول، وتقدمت الهندوراس بشكوى من أن غواتيمالا كانت تشجع وتدعم الإضراب الذي شلّ شمال منطقة ساحل البانانا عام ١٩٥٤ وقد قامت وزارة الخارجية الأميركية بتوثيق هـذه الشكاوى في ورقـة بيضاء عنـوانها «تدخل الشيـوعية الـدولية في غـواتيمالا». وقـامت شبكة التلفـزة (NBC) ببث الورقة البيضاء حول اتهامها حكومة أربنز بمنع الصحافة والمعـارضة السيـاسية من التعبير. وقامت غواتيمالا بدورها بتوجيه الإتهـام أن جون فـوستر دالـز كان المعنى الأكبر بامتلاك ٢٣٠ ألف أكر من شركة الفواكه المتحدة أكثر من عنايته بالشيوعية الدولية.

ومن خـلال المبدأ قـد يكون الفـريد من نـوعه في ذلـك الزمن تعـاون وكالـة الإستخبارات المركزية مع وزارة الخارجية في التدخل في غواتيمالا بيد داخل القفاز، فكما قـال جايمس رستن في صحيفـة النيويـورك تايمـز (٢٠ حزيـران ١٩٥٤) «مع الأخوين دالـز في غواتيمـالا المظلمـة»، ففضلاً عن العـلاقة بين جون فوستر وألن دالز الرجل الثـاني في وزارة الخارجيـة ونائب الـوزير، كـان بيـدل سميث المديـر السابق للاستخبـارات المـركـزيـة والسفيـر الأميـركي في غواتيمالا ماجون بوريفوي قد استولوا على الشاطىء لصالح فـرانك فيسنـر من وكالة الإستخبارات المركـزية وقـد كان بـوريفوي قـد خدم سـابقاً، في مهمـة دبلوماسية وعمل سري مماثل، في اليونان. وقد قدم كسفير في تايـلاند وقُتـل في حادث سير غامض.

وفي مارس/آذار ١٩٥٤، خلال المؤتمر الأميركي في كاراكاس، تقدم وزير الخارجية بمشروع قرار يؤكد أن قيام حكومة شيوعية في أميركا يشكل تهديداً لسلام نصف الكرة الأرضية وأمنها ويبرر إتخاذ إجراءات دفاعية وعلى مدى الشهور التالية وسعت الولايات المتحدة مساعدتها العسكرية إلى الهندوراس ونيكاراغوا اللتين كانت حكومتاهما معاديتين لأربنز وتفضلان الإطاحة به. فجندت وكالة الإستخبارات المركزية العقيد كارلوس كاستيللو أرماس والذي كان معاوناً سابقاً لأربنز وكلفته بالمهمة وساعدته على تنظيم جيش صغير في الجهة الأخرى من الهندوراس لاجتياح غواتيمالا. وقد سنحت الفرصة في مايو/أيار، عندما تلقت الحكومة الغواتيمالية شحنة تبلغ طنين من الأسلحة في خلف حاجز الشريط الشائك. وقد أشار أربنز إلى أن الولايات المتحدة كانت قد رفضت بيع الأسلحة إلى حكومته. لكنها وردت الأسلحة إلى الدول المعادية في المنطقة. لكن الرئيس ايزنهاور كان مقتنعاً بأن غواتيمالا كانت تنتمي إلى المعسكر الشيوعي، وقد أعطى الضوء الأخضر للعملية وقام كاستيللو أرماس بشن الهجوم في ١٨ يونيو/حزيران.

ولم يتسبب اجتياح غواتيمالا بالكثير من القتال فجيش كاستيللو الصغير واجه مقاومة لا تُذكر لكنه رفض التوغل أكثر من بضعة أميال في البلد متوقعاً على ما يبدو حدوث انتفاضة شعبية، وقامت طائرات وكالة الإستخبارات المركزية بشن غارات جوية إرهابية على مدينة غواتيمالا مزعزعة طمأنينة الشعب فيها والحدث الأهم حصل في العاصمة، حيث يأمر بوريفوي مع العقيد خوسيه لويس كروز سالازار لجعل الجيش يبقى في ثكناته وبهذا يمارس دوراً سلبياً في الصراع. فالجيش كان مفتاح النجاح وبما أنه كان قد دعم الثورة عام ١٩٤٤، فقد احتفظ بالتالي باستقلاليته ـ وهو درس لم يغب عن ذهن القادة الشيوعيين في منطقة الكاريبي. أما أربنز ومع افتقاره إلى دعم الجيش وضعفه من جراء المطالبة الشيوعية له بتسليح العمال فقد حزم حقائبه في ١٧ يونيو/حزيران وفرّ إلى مكسيكو. واستمر بوريغوي مسيطراً سيطرة تامة على جميع الأطراف ولكن كاستيللو وبصفته قائداً لجيش التحرير فقد برز

كـرئيس جديـد كغواتيمـالا. وتولى الحكم لمـدة ثلاث سنـوات قبل اغتيـاله. ولكنه ترك القضية الأساسية للثورة الغواتيمالية بدون مرشد.

إن تدخل وكالة الإستخبارات المركزية في غواتيمالا قد نتج عنه استياء كبير تجاه الولايات المتحدة في أميركـا اللاتينيـة، وعلى الرغم من تسـاهلها، فإن القادة الموالين للولايات المتحـدة في المنطقـة والذين كـانوا قـد أطاحـوا بنظام أربنز قـد بدأوا الآن بـالشكـوى حـول الـدور المـزدوج لليـانكي الـذي يستخدمه العالم الحر ضد الشيوعية ويتجاهل عدوانيـة استبداد جنـاح اليمين، فالرئيس خوسيه فيغيريس رئيس كوستاريكا كان يحث الولايـات المتحدة على وقف تسليـح الديكتـاتـوريين وعلى مقـاتلة الشيـوعيين في التغلب على الفقـر والظلم في أميركا اللاتينية. وقد أدى هذا إلى تورطـه مع وكـالة الإستخبـارات المركزية في أن يكون هدفاً للتـدخل هـو نفسه وأن يكـون عميلاً مؤثـراً. وفي أواسط الخمسينات كان فيغيريس واحداً من بضعة قادة كاريبيين تقدميين لتولي هذا المنصب. فقد أدان الديكتاتوريين في المنطقة وسمح للاجئين السياسيين بالقيام بنشاطات تآمرية على أرض كوستاريكا، وقد أدت سياسة فيغيريس إلى الوصول إلى نيكاراغوا سوموزا الذي وبتشجيع من الأحداث الغواتيمـالية كـان قد قرر أنـه آن الأوان لمهاجمـة هذا الجـار. ومع نجـاة فيغيريس من محـاولة لاغتياله في أبريل/نيسان ١٩٥٤، قام سوموزا بمساعدة أعـداء فيغيريس لشن اجتياح لكوستاريكا انطلاقاً من نيكاراغوا في يناير/كانون الثـاني ١٩٥٤، وكان فيغيريس قد لعب لعبة خطرة، لكنه كان قد ألغى جيش كوستاريكا الـذي كان قـد أرغمه على استـدعاء منـظمة الـدول الأميركيـة لحمايـة بـلاده من عـدوان سوموزا. فقامت منظمة الدول الأميركية وبمساعدة الولايات المتحـدة وممثليها بإعلان وقف لإطـلاق النار وإرسـال وفد إلى كـوستاريكـا لمراقبـة الأمور على الأرض.

وعند هذه النقطة أدرك سوموزا أن عليه التحرك بسرعة، فقام باستدعـاء حلفائه داخل وكالة الإستخبارات المركزية. فقد كان قد سمح للوكالـة باستخـدام مطار لاس مرسيدس خارج ماناغـوا كقاعـدة لطائـراتها من طـراز ب٤٧ خلال

التدخل في غواتيمالا. والأن أراد من تلك الطائرات أن تساعده في حربه ضد فيغيريس، وفي ١٥ يناير/كانون الثاني، أي بعد ثلاثة أيام من تحرك منظمة الدول الأميركية قامت طائرة (ب ٤٧) ثندربولت باختراق المجال الجوي في كوستاريكا وقصفت ودمرت عدداً من المدن في ذلك البلد. أما فيغيريس ومع شعوره بالخطر من جراء هذا التدهور فقد أعلن أن كوستاريكا لا تملك أي دفاع ضد الأسلحة الحديثة من هذا النوع واستدعى مرة أخرى منظمة الدول الأميركية. فبادر مجلس المنظمة على الفور إلى السماح للولايات المتحدة ببيع أربع مقاتلات من طراز (أف ٥١ موستانغ) إلى كوستاريكا مقابل دولار واحد للقطعة، فاستجابت وزارة الخارجية لضغوطات بعض رجال مجلس الشيوخ الأميركي وأحست بضرورة استغلال الفرصة لتحسين الصورة الأميركية في أميركا اللاتينية بعد غواتيمالا، وهبت لنجدة آخر معقل لها في الكاريبي وهو الديمقراطي الوحيد. وقد أدى تصرفها إلى إنهاء الاجتياح وحققت وزارة الخارجية هدفاً لصالحها تفوقت به على وكالة الإستخبارات المركزية.

لكن الأنظمة سرعان ما أطيح بها ففي وزارة الخارجية كان مساعد وزير الخارجية للشؤون الداخلية الأميركية هنري هولاند يعتبر فيغيريس مثيراً للشغب فقد وبخه على سياسته التدخلية ورفض أن يأخذ على محمل الجد تحذيره من «إما الإصلاحات الأن وإما الثورة فيما بعد». وبينما كانت وكالة الإستخبارات المركزية تعمل بسرية للإطاحة بالديكتاتوريين في أميركا اللاتينية بدأ هؤلاء يسيرون نحو نهاياتهم في أواخر الخمسينات على أثر بروز فيديل كاسترو. أما كوردماير رئيس إدارة مديرية التخطيط في قسم المنظمة الدولية، وكان قد تدخل جزئياً في اليسار المناوىء للشيوعية. ومذ دعم وكالة الإستخبارات المركزية إلى فيغيريس إبان ما سُمي بتظاهرات نيكسون في ربيع ١٩٥٨.

ولقد فوجىء الأميركيون بسلسلة التظاهرات العدائية خلال جولة النية الطيبة لنيكسون في أميركا اللاتينية. فقد اندلعت أولها في مايو/أيار في كاركاس حيث تعرض موكب نائب الرئيس للرشق بالحجارة وتعرضت حياته

للخطر. وبناءً على دعوة من تشارلـز بورتـر نائب أوريغـون، جاء فيفريس إلى واشنـطن ليوضـح أسباب تلك الأحـداث،، فالشعب لا يمكن يفهم السيـاسة الخـارجية على حـد قول فيغيـريس في مجلس النواب، ولا مـاذا يعني القيام بذلك، وقد أصر فيغيريس على أن أميركا اللاتينية تدعم الولايات المتحدة في الحرب الباردة، لكنه تسائل «إذا كنتم تتحدثون عن كرامة الإنسان في روسيا، فلمـاذا تـترددون كثيـراً في الحـديث عن كـرامـة الإنســان في جمهـوريـة الدومينيك؟» وقد قال بأن على الولايات المتحدة أن تغير سياستهـا في أميركـا اللاتينية، وأنه يمكنها أن لا تضحي بحقوق الإنسان من أجل مصالحها.

لكن أفضــل مــا كــان يمكن فيغيــريس أن يفعله هــو حث وكـالــة الإستخبارات المركزية على مساعدة أميركا اللاتينية الليبرالية سـرياً. فـالوكـالة أعطته المال لنشر صحيفة سياسية هي (كومبات) ولتأمين تأسيس اجتماع لكلية التـربية السيـاسية في كـوستاريكـا في نوفمبـر/تشرين الثـاني ١٩٥٩، وقد تم تنظيم الكلية كمعهد للتدريب ومركز للتعاون السياسي بين الأحزاب السياسيـة الـديمقراطيـة اليساريـة، وبشكل رئيسي في كـوستاريكـا وكـوبـا وجمهـوريـة الدومينيك وغواتيمالا والهندوراس ونيكاراغـوا وبنامـا والبيرو وفينـزويلا، وقـد أخفت الوكالة دورها عن معظم المشاركين باستثناء فيغيـريس حيث أن الأموال كـانت تمرر أولاً إلى مؤسسـة شل ومن ثم إلى مؤسسـة كايـلان في نيـويـورك وبالتالي إلى كلية الأبحاث الدولية للعمـل في نيويـورك وفي النهايـة إلى سان خوسيه. وكان الزعيم الاشتراكي نورمان توماس يترأس كليـة الأبحاث الـدولية للعمل. وبعد أن انكشفت علاقة وكالة الإستخبارات المركزية قال تومـاس أنه لم يكن على علم بـه، لكن مسؤولة المـال في كلية الأبحـاث الدوليـة للعمل ساشا فولمن والتي أصبحت كذلك مسؤولة المال في كلية سان خوسيه، كانت عميلة لوكالة الإستخبارات المركزية. فالوكالة استخدمت فولمن لمراقبة الكلية وقام ماير بالتعاون مباشرة مع فيغيريس.

ولقـد جاء مـاير إلى سـان خوسيـه أحيانـاً في صيف ١٩٦٠ وأنشـأ مـع فيغيريس الحركة الاجتماعية الديمقراطية الأميركية التي لم تكن سـوى جبهة،

حيث أن إقامة هذه الحركة مكن ماير من إنفاق الأموال مباشرة دون الحاجة القيام بأية عمليات تحويل إلى حسابات الكلية. فالحركة ساهمت بعشرة آلاف دولار للمساعدة في تمويل أول مؤتمر للأحزاب الشعبية من أميركا اللاتينية في ليما/البيرو في أغسطس/آب ١٩٦٠. وفي أيار عاد ماير إلى سان خوسيه من أجل غاية أشد إلحاحاً، فغداة هزيمة خليج الخنازير زود فيغيريس بأموال الحركة الاجتماعية الديمقراطية الأميركية لرعاية اجتماع في مزرعته بين القادة الذين يتزعمون الحركات الرئيسية الدومينيكانية في المنفى وهم خوان يوش وهوراسيو أورنس مع فيغيريس كمشرف وساعد يوش وأورنس على تشكيل حكومة إئتلافية استباقاً للإطاحة بالديكتاتور رافايل ترو جيللو. وبما أن الولايات المتحدة كانت تتحرك لجمع وحشد نصف الكرة الأرضية ضد فيديل كاسترو، فقد أطيح بتروجيللو لأن الولايات المتحدة كانت بحاجة لتبرهن عن معارضتها لجميع الطغاة المستبدين وليس فقط أولئك الذين في اليسار.

ولفترة تزيد على السنة كانت وكالة الإستخبارات المركزية على اتصال مع المنشقين داخل جمهورية الدومينيكان التي تذرعت بأن الاغتيال كان الطريقة الوحيدة لإزاحة تروجيللو فقامت محطة وكالة الإستخبارات المركزية في سانتو دومينغو بتشجيع المنشقين وسلمتهم في الواقع ثلاثة مسدسات وثلاث بنادق، بانتظار قيامهم بمهمتهم في عزل تروجيللو. ولأن هزيمة خليج الخنازير قد أنتجت وضعاً غير مستقر، فقد حاولت الولايات المتحدة أن توقف هذه العملية وأن ترفض تمرير المزيد من الأسلحة إلى المنشقين في محطة الدومينيكان وخصوصاً رشاشات م٣. وقد سجل مجلس الأمن القومي الذي اجتمع في ٥ مايو/أيار وجهة نظر الرئيس بأن الولايات المتحدة يجب أن لا تبادر إلى الإطاحة بتروجيللو قبل معرفة أي حكومة سوف تأتي بعده.

وفي ٣٠ مايو/أيار وقع تروجيللو في كمين وتم اغتياله. وقد قام بالهجوم أفراد المجموعة نفسها الذين كانت وكالة الإستخبارات المركزية على اتصال بهم وسلمتهم المسدسات والبنادق. وتبعاً لتقرير لجنة الكنائس عام

١٩٧٥ أنه ليس من شك بأن أسلحة وكالة الإستخبارات المركزية هي التي استُخدمت في عملية الاغتيال، وأن تأثير اتفاق يوش ـ أورنس على الأحداث هو الذي عجل في انجاز القضية. وعلى الرغم من ذلك فإن وكالة الإستخبارات المركزية وصفت دورها في تغيير حكومة الدومينيكان كنجاح شاركت بواسطته في تحريك جمهورية الدومينيكان من التوتاليتارية الديكتاتورية إلى الأسلوب الغربي الديمقراطي، وتم انتخاب يوش نفسه رئيساً لجمهورية الدومينيكان. وقد تبعته ساشا فولمن إلى هناك وأسست مركزاً جديداً للأبحاث والنشر واقتسمت معه التمويل الذي كانت تقدمه وكالة الإستخبارات المركزية والذي استخدمته للذهاب إلى فيغيريس في كوستاريكا. وهكذا إن إحداً لا يمكنه أن يثبت أنه كان هناك تنسيق بين المجموعات المعارضة الداخلية والخارجية. فماير كان في موقع يمكنه في معرفة ماذا يفعل الفريقان. وفي مارس/آذار ١٩٦٢ انخرط قسم المنظمات الدولي بزعامة ماير في فريق العمل السري وأصبح ماير رئيساً للوحدة الجديدة الموسعة.

وفي هذا الاستعراض لنشاطات ماير في كوستاريكا وفي جمهورية الدومينيكان هناك عودة متكررة إلى ما يشير إلى فيديل كاسترو وإلى الثورة الكوبية. وفي الواقع إن غالبية العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية في أميركا اللاتينية خلال الستينات قد حصلت بحجة التطورات الكوبية.

وفي مكان آخر من نصف الكرة الأرضية أيضاً كانت تحركات وكالة لإستخبارات المركزية هي الهدف فليس هناك أية كوبا هناك، ففي غويانا بريطانية كانت وكالة الإستخبارات المركزية تعمل عبر عملائها في حركة نحاد التجارة الدولية للإطاحة بالحكومة الموالية للشيوعية برئاسة رئيس لوزراء شدي جاغان. ففي مطلع الستينات كان جاغان قد بادر إلى انفتاح ودي باتجاه كاسترو، وكان قد اختار أن يجعل الاتحادات العمالية عاملاً أساسياً في وصوله إلى السلطة المطلقة، وفي الفترة بين ١٩٦٣ و١٩٦٤ قام اتحاد العمال الأميركيين وحلفاؤه الدوليين وهي منظمة العمل القطرية الأنتر أميركية والاتحاد الدولي لاتحاد التجارة الحرة بالمساعدة على القيام باضراب

عام لمدة ثمانين يوماً للحؤول دون استيلاء جاغان على الاتحادات وأدى ذلك إلى هزيمته السياسية.

وقد كشف طوم براون أخيراً أنه عندما كان رئيساً لقسم المنظمات الدولية قد قام بتمرير المال إلى قادة العمال الأميركيين لمقاتلة اتحادات العمل الشيوعية في إيطاليا وألمانيا. وقد كتب بيرسون «أن جاي لونستون قد دعا أحياناً العديد من وزراء الخارجية... لتلقي الأوامر من كوردماير (وهو خلف براون) في رئاسة وكالة الإستخبارات المركزية». وإن لونستون الذي كان قد عيِّن أميناً تنفيذياً للجنة اتحاد التجارة الحرة بعد الحرب العالمية الثانية وقد برز على أنه أحد المحاربين اللامعين في الحرب الباردة، كان يحتاج تشجيعاً بسيطاً من براون وماير في مواجهة النفوذ الشيوعي في الحركة العمالية الدولية. وفي نحو الوقت الذي تولى ماير مهامه في توسيع العمليات في المنظمات الدولية كرئيس لطاقم العمل السري، قام لونستون في إنشاء المؤسسة الأميركية لتطور العمل الحر من أجل تدريب قادة العمال في أميركا اللاتينية على تقنيات وتكتيكات تنظيم العمال وكانت المؤسسة الأميركية واحدة من العديد من المؤسسات التي حظيت بتمويل سري من وكالة الإستخبارات المركزية. لقد قال فيليب أجي أن تعاونها مع محطات وكالة الإستخبارات المركزية حول العالم كان سرياً جداً ويعود ألى مجهود فريق البلاد.

ففي حالة غويانا البريطانية اتهم جاغان المؤسسة الأميركية بالتدخل في الإضراب العام واستنكر مديرها التنفيذي سيرانينو روموالدي. فرومو الدي الذي كان سفيراً في أميركا اللاتينية ولم ينكر التهمة لكنه أظهر فقط اللامبالاة قائلاً: لقد وضعت في تصرف لجنة الإضراب ببساطة خدمات ستة من قادة المؤسسة الأميركية لتطور العمل الحر... والذين كانوا يعملون كداخليين مع مختلف الاتحادات المحلية. وكانوا يتصرفون كأي واحد منها، فدايفيد برسود قد انتخب فيما بعد رئيساً لمجلس اتحاد التجارة في غويانا البريطانية. في الحقيقة إن العملية لم تكن سهلة فالإضراب أصبح أشد عنفاً وأسفر عن إزهاق ١٦٠ روحاً وتطلّب كمية ضخمة من الأموال للإستمرار. وكان جاغان يلح على أنه كان هناك أحد عشر وليس ستة من خبراء المؤسسة الأميركية لتنشيط

الإضراب وقد قال أحد المنتقدين أنه كان هناك الكثير من الزوار لهذا البلد الصغير باسم تضامن العمال خلال ١٨ شهراً ومن ثم على مدى ١٨ سنة. ووجه رومبالدي الاتهام بأن كوبا وروسيا قد عملتا ككاسرتين للإضراب ببيع المواد الغذائية والوقود إلى جاغان. لكن وفي النهاية قبل أن تصبح غويانا مستقلة أزيح جاغان من منصب رئاس الوزراء.

إن هزيمة جاغان تتوازى مع مبادرة أخرى لوكالة الاستخبارات المركزية في الطرف الآخر من جنوب أميركا في تشيلي، فإن تدخل الوكالة في تشيلي كان قد بدأ عام ١٩٦٢ بتقديم مساهمة سرية قدرها ٥٠ ألف دولار للحزب الديمقراطي المسيحي، وانتهى في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ عندما قدمت ثمانية ملايين دولار كدعم لمعارضة حكومة سلفادور ألندي، فإن تشيلي الدولة ذات التقاليد الديمقراطية والعلل الاقتصادية الحادة قد أقلقت وهزت الولايات المتحدة لأن أحزابها السياسية اليسارية بدت جديرة بإحراز نصر انتخابي. فخلال الفترة بين ١٩٦٢ و١٩٦٩ أمنت الولايات المتحدة لتشيلي أكثر من بليون دولار مباشرة مع مساعدة اقتصادية مفتوحة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وخلال الفترة نفسها كانت وكالة الإستخبارات المركزية تعمل بشكل سري على تقوية الحزب الديمقراطي المسيحي كأهم حركة إصلاحية ممكنة. حيث أنها أنفقت ٢,٦ مليون دولار عام ١٩٦٤ لتأمين انتخاب إدواردو فري كرئيس. وبينما كان فري رئيساً أنفقت أيضاً مليوني دولار في النشاطات السرية بما في ذلك الحملات الإعلامية وتمويل منظمات الإعلام الصديقة وترتيب المؤسسات والمجموعات التشيلية ودعم المنظمات الخاصة.

وخلال هذه النشاطات المتواصلة برز سلفادور الندي مرشح الوحدة الشعبية كمرشح للجبهة في انتخابات ١٩٧٠، وكانت وكالة الإستخبارات المركزية تعمل جاهدة لمنع انتخابه بالقيام بعملية تزوير الانتخاب، محاولة شق ائتلاف الوحدة الشعبية، ومطلقة حملة شاملة حول أن انتصار ألندي سوف يترافق مع العنف والقمع الستاليين. وفي الانتخابات التي جرت في ٤

سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ نجحت حملة وكالة الإستخبارات المركزية جزئياً فقط مقلصة من حصول ألندي على الأغلبية بين المرشحين الثلاثة وطالبة بذلك إلى الكونغرس للإختيار بين اثنين من المتعادلين في الحصول على الأصوات. عند هذه النقطة تولى الرئيس نيكسون القيام بالمهمة فأوعز إلى مدير وكالة الإستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز بأن ألندي غير مقبول وأعطى تعليماته إلى الوكالة بأن تلعب دوراً مباشراً في تنظيم انقلاب عسكري في تشيلي للحؤول دون وصول ألندي إلى الرئاسة.

واستجابة لنيكسون بعدائية قوية تجاه ألندي سلك التدخل الأميركي سبيلين: أما السبيل الأول فيتضمن استخدام جمع تقنيات العمل السري للتأثير على الأحداث؛ وأما السبيل الثاني فكان يتضمن الاتصال بالعسكريين التشيليين لتنفيذ الإنقلاب. ورغم أن هذا السبيل قد فشل في منع احتمال انتخاب ألندي، لكن سقوطه والإعصار الذي تسببوا به تواصل خلال ثلاث سنوات من حكمه فإن أهم نشاطات السبيل اوول بما في ذلك ٢٥٠ ألف دولار من الرشاوى لأعضاء مجلس الشيوخ التشيلي كانت موجهة باتجاه ما سُمي إعادة انتخاب فري. فالرئيس فري لم يكن مرشحاً عام ١٩٧٠ لأن الدستور التشيلي لا يسمح لرئيس أن يعاد انتخابه، وقد دعت خطة وكالة الإستخبارات المركزية مجلس الشيوخ لاختيار جورج اليساندري الذي استقال على الفور طالباً إقامة انتخابات خاصة يمكن لفري المشاركة فيها ولا يكون بذلك قد أعيد انتخابه. فالسبيل الأول فشل لأن الرئيس فري رفض خرق روح الدستور.

وبشكل مماثل، فإن السبيل الثاني قد فشل لأن قائد الجيش الجنرال رينيه شنايدر كان يعارض انقلاباً عسكرياً وكان يلح على احترام بنود الدستور.

إن هذه الأحداث الغريبة والرهيبة قد وضعت حداً نهائياً للسبيل الثاني لكنها استمرت في التأثير على إزالة العائق من أمام العسكريين وجعلت من اليسير عليهم إعادة وتكرار المحاولة.

وعنـدمـا وافق مجلس الشيـوخ التشيلي على ألنـدي كـرئيس في ٢٤ أكتـوبر/تشـرين الأول حافظ الـرئيس نيكسون على مظهر «بـارد إنما صحيح، علانية». لكن الولايات المتحدة واصلت تدخلها السري فإبان رئاسة ألنـدي، أنفقت وكـالة الإستخبـارات المركـزية مـا يربـو على ستـة مـلايين دولار على النشـاطات السـريـة بمـا في ذلـك مـا مجمـوعـه ١,٦٦٥,٠٠٠ دولار لـدعم «المـركوريـو» وهي أكبر صحيفـة في سانتيـاغو والهـدف الـرئيسي من الحملة لـلإطاحـة بحكومـة ألندي كـان خلق الظروف المؤاتيـة لإنقـلاب عسكـري. فأموال وكـالة الإستخبـارات المركـزية كـانت تنفق من أجل تكتيكـات الحملة الإعلامية ولتشجيع مختلف المجموعات العماليـة والمعنية بشكـل خاص على المقاومة؛ فقد ذهبت إلى دعم وتعزيـز المجموعـات العسكريـة لجناح اليمين مثل حزب «باتريا اي ليبرتاد». الذي تورط في أعمال استفـزازية كبيـرة وحتى في أعمال العنف. ومع جهودها الدبلوماسية والسرية، فإن الـولايات المتحـدة قد وضعت نقاط ضعف اقتصادي في نظام ألندي سراً وعلانية. وتبعاً لما يقوله هيلمز إن الرئيس نيكسون كان يسعى إلى جعـل الاقتصاد سـريع العـطب وقد أوضـح السفير الأميـركي إدوارد كوري أنـه ليس هناك حتى جـوزة قـد يسمـح بمرورها إلى تشيلي في ظل ألندي ومـع تخصصها بـالإزعاج والقلقلة تعـاونت وكـالة الإستخبـارات المركـزية مـع بعض الشركـات الأميركيـة الـدوليـة ذات المصالح الاقتصادية في تشيلي، فقد ساهمت شركة الهاتف والتلغراف الدولية بمبالغ طائلة في حملة اليساندري وخلال رئاسة ألندي، قامت بتحويل الأموال إلى «المـركوريـو» ،واتفقت مع مسؤولي وكـالة الإستخبـارات المركـزية حـول مختلف الخطط من أجل شن الحرب الاقتصادية ضد ألندي.

وهكذا فقد أنكرت وكالـة الإستخبارات المـركزيـة أي تورط مبـاشر في الإنقـلاب العسكري الـذي أطاح بـألندي في ١١ سبتمبـر/أيلول ١٩٧٣ ولقد بذلت الكثير من الجهد والطاقة لخلق المناخ والظروف المناسبـة والضروريـة لحصول ما قد حصل، وإضافة إلى ذلك، فإن وكـالة الإستخبـارات المركـزية قد اتصلت بالمتآمرين العسكريين مباشـرة قبل تنفيـذهم العمل. وكـانت تصر على أن هذا الاتصال قد تم من أجل جمع المعلومات فقط، لكن في الحقيقة

كان يتضمن نشاطات تتخطى جمع المعلومات. وكان العمل السري لوكالة الإستخبارات المركزية متواصلاً في تشيلي على اختلافه واتساعه، وعلى ما يبدو أنه كان مفرطاً جداً فيما يختص بالمصالح الأميركية. حيث أن مجتمع الإستخبارات قد وصل إلى حدود استنتاج «تخمين الخطر» الذي يمكن أن ينجم عن عملية انتخابات ٤ سبتمبر/أيلول في المجموعات الإدارية داخل الشؤون الأميركية الداخلية.

ولم يكتف نيكسون بعدم تقدير محللي المعلومات في تحديد مستوى التدخل السري في تشيلي، وأصدر تعليماته بأنه يجب تطوير المجال الثاني ـ بدون إبلاغ السفير الأميركي في سانتياغو أو وزارة الخارجية أو لجنة الأربعين باستثناء مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر: «فإن الرئيس وأهم مستشاريه هؤلاء الذين ينكرون بأنفسهم معظم مصادر المشورة حول السياسة التشيلية».

وأخيراً، فإن التدخل الأميركي في تشيلي قد نجم عنه إقامة نظام عسكري قمعي. فمجلس لجنة الكنائس عام ١٩٧٥ لم يكن بوسعه أن يتوقع إلى متى يمكن أن يستمر نظام أوغوستو بينوشية، لكن على الرغم من ذلك، فأن تقريرها بلغ خلاصة مثيرة حول العمل السري.

وإن أنواع النشاطات التي يتضمنها التدخل في تشيلي كان قد وصفه فيليب آجي في للأمكنة التي كان موظفاً فيها: في الأكوادور والأرغواي ومكسيكو، وإن أياً من نشاطات آجي لم تنتج تطورات هامة، مثل هذه في غويانا البريطانية أو تشيلي، ولكن في بعض الاعتبارات تكون أكثر ضرراً من فسادها وباستعراضه لأسماء محطات وكالة الإستخبارات المركزية أو بإيراده للمهمات التوجيهية في الإكوادور والأرغواي عرض آجي مختلف الأوجه السياسية في تلك البلاد التي كانت مستثناة من توسط وكالة الإستخبارات المركزية. إن كتاب آجي ينتقد بشدة وكالة الإستخبارات المركزية وربما يكون في الواقع من إنتاج الإستخبارات السوفياتية بكل تفاصيله، ولكنه رُفض بشكل خاص على هذه الأرض ولم يكن نافعاً ما رسمه من متابعة يومية لعمل ضباط وكالة الإستخبارات المركزية، عندما كان آجي واحداً منهم.

فآجي نفسه اعتبر أن هذا النشـاط هو الـذي جعله مضللاً، وفي رسالتـه التي قدم بموجبها استقالته أكد أن السياسات الإصلاحية الأميـركية في أميـركا اللاتينية لم تتغلب على الـظلم المغروض من قبـل إقلية صغيـرة حاكمـة على حشد كبير من الجماهير. وأن الاشتراكية كانت البديل الواقعي الـوحيد للظلم في أميـركا الـلاتينية. وكـذلك فقـد وجـه آجي الإتهـام بـأن عمليـات وكـالـة الإستخبارات المركزية قد شجعت هذا الظلم.

ففي مكان ما على طول الطريق تحول آجي وهو خريج جـامعة نـوتردام إلى الماركسية وتـرك وكالـة الإستخبارات المـركزيـة بعد أثنتي عشـرة سنة من الخدمة. وقام بتأليف كتاب مثير لكن أحداً لا يعرف ما إذا كان قد تحدث فيـه عن التدخلية الجديدة ولا الأسئلة التي طرحها.

وهكذا فقد علّق آجي على تـدخل وكـالة الإستخبـارات المركـزية عـام ١٩٦٧ في بوليفيا وحول ما يتعلق بقضية تعقب وأسر الثائر أرنستو تشي غيفارا وقد نوقشت هذه القصة بتوسع شديد وبدقة وأثير الجدل حـول مقتل غيفـارا ـ وبشكل خاص اتهام وكالة الإستخبـارات المركـزية بـالتآمـر ـ حيث أنه ضغط بشدة على وكالة الإستخبارات المركزية وساهم في انهيـار عام لصـورتها نحـو نهاية الستينات. فالتصريحات حول العمل السري في الكونغـو ١٩٦٤ وأنغولا ١٩٦٥ جعلت الأصوات ترتفع وساهمت محاكمة التجسس في ألمانيا الغـربية عـام ١٩٦٣ في الكشف عن العـلاقـة التي تـربط بين وكـالـة الإستخبـارات المركزية والجنرال راينهارت غهلن، الذي كان استقال من رئاسة الإستخبارات الألمانية الغـربية مسبباً مزيـداً من المآزق، وإن غـالبية هـذه الحلقات كـانت مختلفـة المـوضـوع ولكن قـد تمت منـاقشتهـا. لكن قضيـة تـدخـل وكـالـة الإستخبارات المركزية في الولايات المتحدة نفسها والتي كشفها عضو مجلس الشيوخ رايت باتمان عام ١٩٦٤ وقامت بعرضها مجلة رامبارتس في شباط عام ١٩٦٧، كانت قضية مختلفة اللهجة.

فـوكالـة الإستخبـارات المـركـزيـة كـانت تمـول منـظمـات غيـر حكـوميـة داخل الولايات المتحدة من أجـل تشجيع أهـدافها السيـاسية الخـارجية، وإن

إهم تلك المنظمات التي اكتشف أمرها وكشفت غالبية ما تبقى من القضية، كان الاتحاد الوطني للطلاب، فوكالة الإستخبارات المركزية كانت تمول النشاطات الدولية لهذا الإتحاد بين العامين ١٩٥٢ و١٩٦٧. أما كورد ماير الذي كان مديراً للتمويل السري لوكالة الإستخبارات المركزية، الذي تقدمه إلى الإتحاد الوطني للطلاب، فقد رفض مذكرة بأن البرنامج كان تدخلياً، كاتباً أن علاقة الصداقة التي تربط بين وكالة الإستخبارات المركزية وبين الاتحاد الوطني للطلاب خلال خمسة عشر سنة من التعاون الوثيق، كانت مرتكزة على السعي المشترك لبلوغ الأهداف العامة والمشتركة. فإن قيادة الاتحاد كانت تريد التعاون مع ممثلي الطلاب الجامعيين ومع الديمقراطيين في كل مكان للتصدي لمحاولة الشيوعيين بالهيمنة على المجتمع الدولي للطلاب. وقد شاركتها الوكالة في هذا الهدف وكانت تعد العدة لمساعدتهم في تنفيذ ما قرروه. فالطلاب كانوا قد أنكروا الدعم المفتوح من وزارة الخارجية والكونغرس لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم بعيدين جداً عن اليسار ضمن المناخ العام للمكارثية ومعاداة الفكر في الخمسينات. وقد توجهوا نحو وكالة الإستخبارات المركزية ووافقوا على القبول بالتمويل السري. وفي ظل هذا التدبير فإن تمويل وكالة الإستخبارات المركزية سيدعم فقط القسم الدولي من الإتحاد الوطني للطلاب. وكان فقط رئيس الإتحاد ونائب الرئيس للشؤون الدولية هما على علاقة بوكالة الإستخبارات المركزية. وكل عام وبعد انتخاب زعيم طلابي جديد، كانت وكالة الإستخبارات المركزية تتلقى تقريراً مفصلاً عن الزعيم الجديد وتقيم معه اتفاقاً سرياً.

وعلى الرغم من المظهر الذي بدت عليه الصداقة بين الإتحاد الوطني للطلاب وبين وكالة الإستخبارات المركزية كانت الوكالة تستغل الجسم الطالبي بشكل عملي. فقد طلب إلى الطلاب المشاركين في مؤتمر الشباب العالمي تقديم تقارير عن السوفيات وشخصيات العالم الثالث. ومراقبة الإجراءات الأمنية السوفياتية. وفي عام ١٩٥٧ صدرت التعليمات إلى وفد الطلاب الأميركيين المشارك في المهرجان العالمي السادس للشباب بتقديم تقرير عن إجراءات مكافحة التجسس السوفياتية وابتياع قطع مصنوعة في

الاتحاد السوفياتي. وفضلاً عن هذه الأعمال الموزعة عبر العالم، فإن وكالة الإستخبارات المركزية تدخلت في إدارة الإتحاد الوطني للطلاب نفسها وذلك بالتأثير وممارسة الضغوط لاختيار المسؤولين، مرجحة القادة المؤيدين لها ومشجعة ترشيحهم وهذا المظهر الأخير هو الذي أثار الرعب الكبير.

فبعد نشر مقال رامبارتس عن الاتحاد الوطني للطلاب وعلى الفور بادرت كل من النيويورك تايمز والواشنطن بوست إلى نشر لوائح بأسماء المنظمات الأميركية الخاصة والمؤسسات التي كانت تتلقى تمويلاً سرياً من وكالة الإستخبارات المركزية. فإن وجود المنظمات التربوية والمنظمات التطوعية الخاصة واتحادات العمال وعناصر الإعلام والمجموعات الدينية على تلك اللوائح أثار اهتماماً بالغاً حول تأثير عمليات وكالة الإستخبارات المركزية على الاستقلال والسيادة للمؤسسات الأميركية. وإن رئيس لجنة مجلس الشيوخ للتحقيق، الرئيس ليندون جونسون أصدر تعليماته إلى مساعد وزير الخارجية نيكولاس كاتزنباخ لتنظيم لجنة تتضمن وزير الصحة والتربية إلى جانب ويلفار جون غاردنر ومدير وكالة الإستخبارات المركزية هيلمز من أجل النظر في الصداقة التي تربط بين وكالة الإستخبارات المركزية والمنظمات التربوية والتطوعية الخاصة الأميركية التي تعمل في شتى أنحاء البلاد وحتى مع وجود هيلمز كعضو وولايته محدودة فإن اللجنة سرعان ما أصدرت تقريرها ونصحت بتأمين مساعدة مالية سرية أو دعماً مباشراً أو غير مباشر لأي منظمة تطوعية خاصة أو تربوية وطنية.

إن العمل المؤقت للجنة كاتزنباخ عزز صفقة رامبارتس، لكنها لم تقض على ممارسة وكالة الإستخبارات المركزية للتمويل السري للمنظمات الخاصة. فلا رأي لجنة الكنيسة عام ١٩٧٥ تسبب بأن تعيد وكالة الإستخبارات المركزية التفكير في المكان الذي يحب أن تحصل فيه قفزاتها في العالم الحر. بل إنها أنشأت لعبة كرة مختلفة حاولت خلالها وكالة الإستخبارات المركزية أن تكون أكثر حذراً في إدارة هذه العمليات بحيث لا يمكن إلتقاطها أو الأقاع بها. فقامت بدفع تمويل هام إلى المنظمات التي

كانت الوكالة قد أنهت علاقة الصداقة التي تربطها بها ـ كنوع من التعويض مما مكن تلك المنظمات من البقاء في العمل لبضع سنوات أخرى، وإن راديو أوروبا الحرة وراديو ليبرتي مثلاً كانا يتلقيان تقديمات لمواصلة البث حتى أصبحا شعبيين، فقد تحمل مجلس الشيوخ الأميركي عبء التمويل لسنوات عديدة لاحقة.

وهكذا فمن المحتمل أن تكون وكالة الإستخبارات المركزية قد استفادت من أخطائها التي ارتكبتها في صداقتها مع المؤسسات الأميركية الخاصة، ولم تستند من أخطائها في غالبية العمليات السرية الأخرى. فالسرية وهي العامل الضروري بدت وكأنها تتطلب ثمناً باهظاً، فقد جعلت من المتعذر التعلم من التجربة وسهَّلت على منفذي العمليات السرية التقليل من الإخفاق أو السرية بشكل كامل. فالسرية حالت دون النصيحة وحتى دون المناقشة العامة فمعظم العمليات البالغة الأهمية قد تم تنفيذها دون دراسة نتائجها أو انعكاساتها المحتملة. وإن غالبية العمل السري الذي حصل في العالم الثالث كان من عمل الأجهزة السرية ولكن نجاح العمليات انقلب مع الزمن إلى نوع من الفشل. ألم يكن من الأفضل شراء مصدِّق لصالح الخميني؟ وبعد عشر سنوات من الإطاحة بأربنز في غواتيمالا، كتب وايز وروس قائلين: «إن الطاغية الشيوعي قد تمت الإطاحة به، لكن مكانه بقي ليحل فيه طاغية الفقر والاستبداد المستهتر. وإن الظروف المنطقية التي قادت وسهَّلت وصول أربنز إلى المنصب الأول كانت مستمرة إلى الأبد على ما يبدو».

ورغم هذا فإن هذه الاعتبارات كانت مخارج دستورية لتشكيل وإدارة السياسة الخارجية ولاحترام الاتفاقات الدولية، وكانت كذلك نوعاً من القضايا المبدئية والخلقية، وإن الاغتيالات كانت قد ظهرت كتقنية للعمل السري. كما أن هذه القضايا لم يتم المساس بها إلاّ بشكل بسيط وذلك لعرضها من خلال عرض قضية كوبا الغنية بالتفاصيل.

Baltic states	1948–54
the Ukraine	1948–54
Albania	1949–54
the Philippines	1949–53
Korea	1950
Vietnam	1954; 1955; 1963
China/Taiwan	1951–54; 1967
Burma	1952–61
Tibet	1959–69
Thailand	1960–73
Laos	1962–71
Indonesia	1958
Iran	1953
Guatemala	1954
Costa Rica	1955; 1959–61
Hungary	1956
Cambodia	1958–59
the Dominican Republic	1960–61
Cuba	1960–65
British Guiana (Guyana)	1963–64
Chile	1962–73
Ecuador	1960–63
Uruguay	1964–66
Mexico	1967–68
Bolivia	1967
the Congo/Zaire	1964
Ghana	1966
Angola	1965/1975
West Germany	1963
the United States	1952–67
Iraq (Kurds)	1972–75
Afghanistan	1979–89
Libya	1981/1984
El Salvador	1980
Nicaragua	1981–87

١٩ - ١ وكالة الإستخبارات المركزية - للعمليات السرية ....

I N A D E S M O

P. O. Box 4484
San José, Costa Rica, C. A.

ABOUT INADESMO

The Inter American Democratic Social Movement (INADESMO) is an effort to help integrate the popular political parties, and the labor and student groups that are fighting the democratic battle in Latin America.

Traditionally these forces have been isolated, starved by the local oligarchies and dictatorships, and denied international recognition. Yet, the Battle of the Hemisphere can only be won for democracy by these popular movements.

INADESMO receives contributions from individuals and organizations who will not attach any strings, other than the upholding of the Western democratic system and the principles of social justice.

INADESMO is coordinated with the groups of both Americas, that operate the Institute of Political Education in San José, Costa Rica, and that publish the magazine COMBATE.

There is a great field of democratic and social activity in Latin America where help is needed. Costs are negligible by comparison to results. The main effort is made enthusiastically by Latin Americans.

Other ideologies and cultures carry on well supplied movements, internationally integrated. Why should the democratic groups be weakened by fragmentation and poverty?

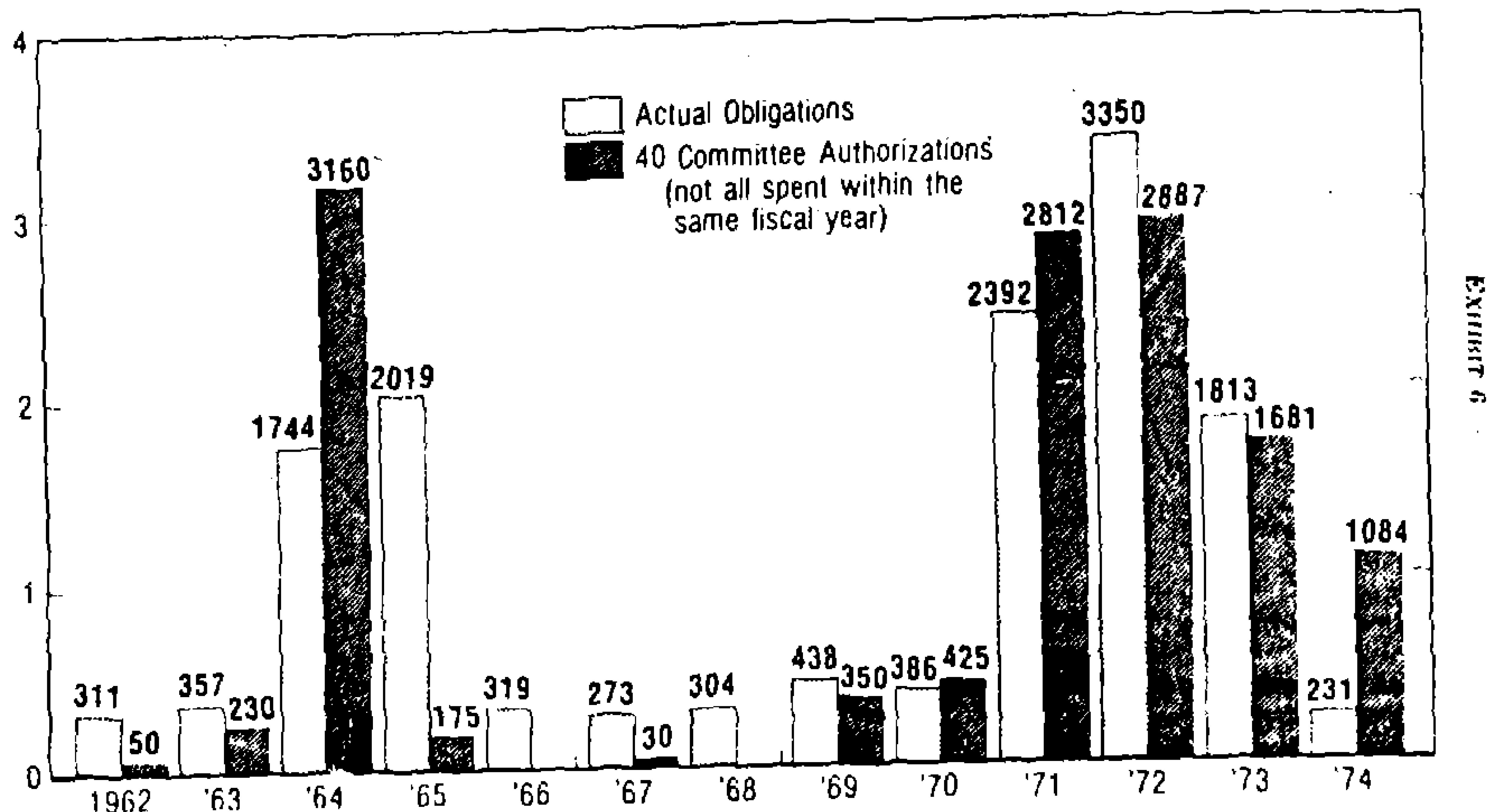
١٩ ـ ٢أ　　وصف مفصل لـ «INADESMO»

JOSE FIGUERES

APARTADO 4484

SAN JOSE, COSTA RICA, A. C.

١٩ ـ ٢ب　　ورقة معنونة باسم خوسيه فيغوبريس



١٩ ـ ٣أ   عرض سنوي للعمل السري ولإنجازات لجنة آل«٤٠»
في تشيلي من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٤

TECHNIQUES OF COVERT ACTION

Expenditures in Chile, 1963 - 1973
(to nearest $100,000)

Techniques	
Propaganda for Elections and Other Support for Political Parties	**$8,000,000**
Producing and Disseminating Propaganda and Supporting Mass Media	**$4,300,000**
Influencing Chilean Institutions: (labor, students, peasants, women) and Supporting Private Sector Organizations	**$ 900,000**
Promoting Military Coup d'Etat . . . Less than	**$ 200,000**

HEARINGS EXHIBITS
EXHIBIT 1

١٩ ـ ٣ب   تقنيات وتكاليف العمل السري في تشيلي منذ ١٩٦٣ ـ ١٩٧٣

الجـزء العشــرون

كـوبـا

مع تطور الإستخبارات الخارجية الأميركية بعد الحرب العالمية الثانيـة، أصبحت العلاقات الأميركية مـع كوبـا هامـة جداً، بسبب الجهـود التي بُذلت ومجمـوعـة المبـادرات التي اتخـذت. فـالقضيـة الكـوبيـة تحتــوي أمثلة من العمليات والإستخبارات معاً؛ فخليج الخنازير وأزمـة الصواريـخ تمثلان ذروة في كلا النوعين من أعمـال الإستخبارات الأميـركية بعـد الحرب. أمـا الخدع القذرة الأخرى التي اقترفتها وكالة الإستخبارات المركزية في كـوبا، فلم يكن لهـا تلك الأبعاد المـأساويـة التي نجمت عن هزيمـة خليج الخنـازير، لكنهـا كانت تندرج فقط ضمن قانون آخر من قوانين العمل السري.

وقد كان خلف كل هذه النشاطات كل من الثورة الكوبية وارتقاء فيديـل كاسترو إلى السلطة. فنضال كاسترو ضد الـديكتاتـور فولجينسيـو باتيستـا كان لفترة يمثل فرصة بالنسبة إليه، وقدمه على الموقف من السيـاسة الأميـركية في أميـركا الـلاتينية. فـإن سقوط طغـاة أميـركـا الـلاتينيـة في السلطة في أواسط الخمسينات قد نجم عنه إعادة نظر من قبل الولايات المتحدة في سياستهـا في المنطقة. فقد أصبحت تميل إلى تقليص مساعداتها العسكرية وإلى مزيـد من التساهل في وجهة النظر من الإضطرابات السيـاسية، ولكن كـاسترو كـان أكثر من الولايات المتحدة مساومة على هذا، وقد قررت إدارة ايـزنهاور أن شعـاره الثوري غير مقبول ويجب اقصاؤه قبل أن ينشرها إلى سائر أنحاء نصف الكـرة الأرضية. وقد انخدع الكثيرون في الكـوبيين أيضاً لاعتقـادهم أن كاستـرو قد

وعدهم بثورة ونفذ غيرها، ففرّ عشرة آلاف من الجزيرة وطلبوا اللجوء إلى الولايات المتحدة، وقد استحوذت فكرة مساعدتهم، للعودة إلى بلادهم والإطاحة بكاسترو، على بعض الأميركيين في البداية. وفي وسط نيسان/أبريل ١٩٥٩ أي بعد أربعة أشهر بالضبط على دخول المظفر إلى هافانا، قام كاسترو بزيارة للولايات المتحدة بناء على دعوة من مؤسسة محرري الصحف الأميركية. حيث أمضى وقتاً ممتعاً؛ إذ ظهر في مؤتمر صحفي وأجرى معه المذيع ستيف دوغلاس حديثاً إذاعياً أثناء تناوله الطعام في مطعم بكين بعد أن أمضى أمسية من البهجة مع طلاب جامعة جورج تاون في راتس كيلر. والمسؤول الأميركي الرفيع المستوى الوحيد الذي اجتمع به كان نائب الرئيس ريتشارد نيكسون. فأيزنهاور كان يمارس رياضة الغولف في جورجيا، وجون فوستر دالز الذي أصيب بالسرطان كان قد استقال في ١٥ أبريل/نيسان، وعلى أثر الاجتماع مع كاسترو، اقتنع نيكسون بأن الزعيم الجديد شيوعي، وأصبح على حد قوله في صحيفة سيكس كرايزس «أقوى وأهم المدافعين الموجودين عن فكرة الحاجة إلى ضرورة مهاجمته.

وبعد حوالي سنة تقريباً كانت العلاقات الأميركية الكوبية قد تخربت وشوهد كاستر وهو يعانق نيكيتا خرتشوف بكل هدوء. وفي ١٧ مارس/آذار ١٩٦٠ سمح ايزنهاور لألن دالز بتجهيز قوة المنفى الكوبية من أجل عمل عسكري سري محتمل ضد كاسترو، فقام دالز بإسناد المهمة في تنفيذ هذا المشروع إلى نائب مدير التخطيط ريتشارد بيسل.

وتحرك بيسل بسرعة فجند درب قوة سرية من المنفيين الكوبيين لتحرير أرض الوطن كوبا ـ أو على الأقل الكيفية التي ارتُئيت وقدمت بواسطتها العملية، ففقدت وكالة الإستخبارات المركزية بعد أن تولت مسؤولية سياسة التدخل، الصورة الأساسية للمفهوم الأصلي لوليم دونوفان عن العمليات كجزء غير تقليدي في الحرب التقليدية. فلقد ابتعدت وكالة الإستخبارات المركزية مع هذا في غواتيمالا، لكن هذا النجاح كان بمعزل عن موقف الاستثناءات والتخطيط لاجتياح كوبا. فلقد أحضر بيسل العديد من المحاربين

القدامى في وكالة الإستخبارات المركزية من غواتيمالا كضباط مسؤولين عن المشروع الكوبي. واستخدمت ميامي «كنقطة انطلاق للعملية، ولكن تجنباً لخرق القوانين الأميركية قامت وكالة الإستخبارات المركزية بتدريب الفرقة الكوبية في غواتيمالا، وقامت بعمليات جوية في بويرتو كابيزاس في نيكاراغوا.

فقوة الغزو الكوبية ـ الفرقة ٢٥٠٦ ـ قد اتخذت اسمها من رقم هوية المجند الذي قُتل أثناء التدريب. وكان يبلغ تعداد القوة ١٥٤٣، ولكنها بأقل تعديل كانت قد بدأت بعدد يبلغ ٢٥٠٠ وهكذا كانت تبدو أقوى مما هي عليه حالياً. فالرجل في هذه القوة كان يتم تدريبه في منطقة روبرتو إليوس بالقرب من ريتال هولو في غواتيمالا بإشراف من العناصر العسكرية الأميركية الذين كانوا كبش المحرقة. وقد جمعت وكالة الإستخبارات المركزية لأجل الدعم الجوي أربعاً وعشرين طائرة ب ـ ٢٦ مارودر وهي قاذفة متوسطة في مطار بورتو كابيزاس وعيَّنت الجنرال جورج ريد دوستر وعدداً من الضباط المرموقين في الحرس الجوي في الأباما كمدربين للكوبيين. ولقد اختارت طائرات ب ـ ٢٦ لأنه كانت هناك ستة منها في سلاح جو كاسترو، وجندت الحرس الوطني الجوي في الأباما لأنها كانت واحدة من بضع وحدات كانت لاتزال تحلق بواسطة مارودر. وكذلك جمعت وكالة الإستخبارات المركزية أسطولاً صغيراً لأجل العملية البرمائية، مجندة كتيبتين من المشاة لإنزالها واستأجرت خمس سفن تجارية من خطوط غارسيا. ولكن عندما آن الأوان، كانت المدمرات الأميركية وحاملة الطائرات «إكسس» هي التي رافقت قوات الاجتياح إلى المياه الكوبية.

وبينما كانت تتم هذه الاستعدادات، حاول بيسل الحفاظ على سرية مطلقة فهو ودالز حتى مدير إدارة الإستخبارات روبرت أموري بقوا على غير علم بأن الإستخبارات تساهم بشكل بسيط في المشروع الكوبي. وكان دالز يعتمد على التقارير الواردة من أرض العمليات والتي كان يعتبرها عناصر أساسية لدعم الاجتياح؛ فالمناخ في كوبا كان بأنه يجب على النازلين إلى الشاطىء إشعال شرارة المقاومة الشعبية ضد كاسترو.

فإدارة ايزنهاور كانت تقوم بمراقبة كل هذا متخذة مبادرة سياسية خارجية كبرى بدون استشارة أو مناقشة حرة. وبالمقارنة مع الموقف الأخير بمجلس الشيوخ فإن ١٩٦٠ و١٩٦١ كانتا من عصور الظلام. وفي أقرب الإنعكاسات لما حصل هو أن الشعب الأميركي كان يجب أن يحصل على مناقشة عامة حول قضية أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم المنفيين الكوبيين للإطاحة بكاسترو مما نجم عنه وتسبب بحملة انتخابية عام ١٩٦٠ وعلى الرغم من ذلك فقد كانت مخيبة للآمال، فالمرشح الرئاسي جون كينيدي اشتكى في تعليق صحافي أدلى به في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٠ من أن الولايات المتحدة لا تقوم بكل ما يجب عليها لمساعدة الكوبيين المقاتلين من أجل الحرية وخلال مناظرة تلفيزيونية في صباح اليوم التالي قام منافس كينيدي وهو نائب الرئيس ريتشارد نيكسون بوصف تصريح كينيدي بأنه خطير وغير مسؤول. وقال أنه إذا دعمت الولايات المتحدة الثورة في كوبا فستمزق إتفاقات الدول الأميركية الخمسة بالإضافة إلى شرعة الأمم المتحدة. ولأن نيكسون كان غاضباً بسبب اعتقاده أن كينيدي قد أفشى معلومات حول المشروع الكوبي وأنه كان يعمل واقعياً بشكل لا مسؤول، فقد بادر إلى الإيضاح بأنه كان يشعر بأن عليه الذهاب حتى النهاية من أجل حماية المشروع من أية تسوية أو تواطؤ. إن ا تأثير مثل هذا التدخل للإستخبارات الخارجية الأميركية في القضايا السياسية الأميركية مسألة بارزة جداً. ولكن نيكسون الذي كان قد كتم موقفه المتصلب واتخذ موقفاً أخلاقياً سامياً بشكل علني قد خسر الانتخابات.

ومن جهة أخرى وبحركة أكثر تحرراً فإن المنظمة الرئيسية للمنفيين الكوبيين بادرت إلى توزيع حملة إعلامية في الولايات المتحدة، كانت تهدف لكسب الدعم لسياسة الحكومة الأميركية السرية الخارجية. أما الجبهة الثورية الديمقراطية وقد كانت ائتلافاً لأحزاب المنفيين الكوبيين، كانت قد نظمتها وكالة الإستخبارات المركزية وتولى قيادتها خوسيه ميروكاردونا لمعارضة كاسترو والعمل بشكل مؤقت للإستيلاء على السلطة كبديل للحكومة. وبدأت بإصدار

رسائل الأخبار الكوبية في أواخر ١٩٦٠، وكانت تلك الرسائل تظهر بنسخ انكليزية، ومع استخدامها للوائح البريد المختلفة. كان يتم إرسالها إلى اشخاص ومنظمات داخل الولايات المتحدة. حيث أن من كانت ترسل إليه هذه الرسائل، كان يقوم بدوره بإرسالها إلى الكاتب الذي كان مساعداً للأستاذ بتاريخ أميركا اللاتينية في بولينغ غرين، وكان العملاء السريون لوكالة الإستخبارات المركزية يرون في مثل هذه النشاطات جوهر إرساء شرعية الجبهة الثورية الديمقراطية ولكنها لم تكن تستطيع تجنب ضغوط الرأي العام الأميركي والتعرض للعبة الداخلية الحرة في النظام السياسي للولايات المتحدة.

وفي حركة إعلامية تقليدية، أعدت وزارة الخارجية الرأي العام الأميركي والدولي لما سيحدث. ومع اقتراب اليوم الفاصل ظهرت الورقة الدبلوماسية البيضاء التي لا مفر منها والتي كتبها إرثر شليسنغر الذي كان يومئذ مساعداً خاصاً للرئيس كينيدي. فقد كانت الصفحات الثلاثون تهاجم كاسترو على تضليله الثورة الكوبية والمؤسسة الشيوعية الرائدة، بتسليم الثورة للكتلة الصينية السوفياتية وعندما نُشرت الورقة البيضاء كانت فقط مسألة وقت قبل أن تنهار جميع الضوابط. فمن الصعب الاعتقاد بأن مدير إدارة الإستخبارات أموري ومحلليه كانوا على غير علم كما قالوا بإعطاء معنى معروفاً للورقة البيضاء وبحقيقة أن خطة المنفيين لاجتياح كوبا قد أصبحت سراً مكشوفاً منذ مطلع فبراير/شباط ١٩٦١.

والواقع أن المشروع الكوبي كان قد بدأ في عهد إدارة ايزنهاور وانتهى عندما ساهم كينيدي في فشله مستعيناً ببعض رموز السرية. فمن خطة لتسلل نسبي لقوة صغيرة تقوم بشن هجمات فدائية في الجبال اتسع المشروع وكبرت الخطة حتى بلغت أسلوب الهجوم البرمائي الذي استخدم خلال الحرب العالمية الثانية وهو الذي يحب أن يهزم كاسترو بسرعة، وربما كان ذلك بالإستعانة بالمقاومة الداخلية والثائرين، ومع الوقت وصل كينيدي إلى السلطة، وكان يعترض على الخطة عندما علم بأنها تبدو مشابهة لهجوم

النورماندي واليوم الفاصل يومذاك فقد سمح بمواصلة الإستعدادات ولكنه أراد شيئاً أقل حجماً لا بل مصغراً، فكينيدي كان آخر الذين اقتنعوا وأعطى موافقته النهائية في ١٦ أبريل/نيسان ولكن أحداً لم يوضح له أين سيتم تنفيذ جوهر العملية. وبيسل وحده هو الذي كانت لديه الصورة كاملة، ولم يجرؤ على إيضاحها خشية ما قد يفعله الرئيس الجديد. وحتى بعد تغيير موقع الإنزال من ترينيد أو في جنوب الساحل الأوسط إلى حوض زاباتا الأشد هدوءاً في خليج الخنازير، لم يقل أي مستشار للرئيس بأن قوة الاجتياح كانت أكبر من أن تبقى في طي السرية وأن السيطرة على الجو كانت حيوية بشكل مطلق للنجاح.

فلو أن الرئيس تصرف على أساس ناقص أو معلومات مضلّلة لما كان هناك اتفاق بين أكبر مستشاريه حول طبيعة عملية خليج الخنازير، فعندما أدى لاحقاً ألن دالز بشهادته أمام هيئة التحقيق في عملية خليج الخنازير طُلب إليه أن يوضح أهداف العملية فأجاب دالز «إنه الوصول إلى أحد الشواطىء للاستيلاء عليه واستعماره فيما بعد». ورداً على السؤال نفسه صرح الجنرال دايفيد شوب قائلاً: «إن المهمة من أجل التدريب العسكري لبعض الأشخاص داخل كوبا والذين يمكنهم أن يأتلفوا في تجمعاتهم وفرقهم ويجمعون حولهم الناس الذين ينتظرون الفرصة للإنقضاض على كاسترو، ومن ثم فإن هؤلاء الأشخاص العسكريين يمكنهم تطوير منظمة عسكرية حقيقية وزيادة قوتهم للإستيلاء على كامل نظام كاسترو الذي يجب أن يرحل وينهار».

وحتى مع هذا الفهم، فقد أصر الجنرال شوب على أن التفوق الجوي أمر حيوي بشكل مطلق «وإلاّ لن تتمكنوا من النزول إلى الشاطىء».

وكان وزير الخارجية يتفق في الرأي مع الجنرال شوب بأن الانتفاضة الشعبية فعالة وجوهرية من أجل النجاح، وكان يرى الاجتياح كصدمة لإشعال شرارة الإنتفاضة.

أما بيسل الذي كان ساهم في خلف الكثير من هذه الانطباعات فقد

أدلى بشهادته وهي أنه كان يأمل باحتلال منطقة على الشاطىء لفترة تمتد إلى عدة أسابيع والتي يجب القيام بها مما يؤدي إلى القضاء على سلاح الجو لدى كاسترو.

وإذا لم تكن لدى الأميركيين فكرة واضحة عن هدف هذه العملية فأن الكوبيين في ميامي وغواتيمالا كانوا مضللين تماماً. ففي يونيو/حزيران ١٩٦٣ كان غلاف مجلة اسكواير يحمل صورة للعم سام وقد كُتب عليها العبارة التالية: «وكالة الإستخبارات المركزية تريدك. انضم إلى المسيرة على هافانا». وكانت القصة المرافقة لهذا العنوان والتي كتبها تيري ساوثر عبارة عن مقابلة مع أحد رجال المرتزقة الذي تم الاتفاق معه على أن يتقاضى ٢٥٠ دولاراً في الشهر من أجل عملية هافانا الكبرى وقد أصيب بجروح في غواتيمالا مع وكالة الإستخبارات المركزية.

وعبر هذه الاعتبارات لم يفقد الكوبيون إيمانهم بأن الولايات المتحدة سوف تهب لمساعدتهم إذا دعت الضرورة، والواقع أن فرقة الكوبيين المنفيين قد قامت بعملها على خير وجه مسببة بإصابات فادحة في صفوف قوات كاسترو. وكاد يكون لديهم أمل لولا أن زورق طوربيد بريطاني الصنع قد قام بإغراق ريوا سكونديدو، وهي واحدة من سفن خط غارسيا البحري التي كانت تنقل إليهم الإمدادات والذخائر وهكذا فشلت خطة الإطاحة بكاسترو والقضاء على قواته الجوية.

وبناء على الخطة كان يجب أن تقوم قاذفات من طراز ب ٢٦ بغارات على كوبا ولكن مع تمويه حقيقة أنها آتية من الخارج وأنها كانت من المنشقين. ومن أجل بناء قصة الإنشقاق، فإن ست طائرات من طراز ب ٢٦ من مطار بوارتو كابيزس قامت بالإغارة على القواعد الجوية الكوبية نهار السبت ١٥ أبريل/نيسان أي قبل يومين من الاجتياح. حيث يقول ماريو زوينغا وهو طيار من وكالة الإستخبارات المركزية كان بين المغيرين، أنه حلق بطائرته (من طراز ب ٢٦) حتى كي وست وأعلن انشقاقه، ولكن روايته لم تمر وهذا ما أحرج كثيراً سفير الأمم المتحدة أدلاي ستيفنسون الذي كان

مساهماً فعالاً في التغطية وقد دفعت بالرئيس كينيدي إلى إصدار أوامره بتأجيل الغارة الجوية الثانية إحدى عشرة ساعة خلال اليوم الفاصل الذي تم تحديده في ١٧ أبريل/نيسان ١٩٦١. وفي ذلك الحين كانت مسؤولية بيسل أن يتصل بالرئيس كينيدي ويخبره بأن الثوار الحاليين ليسوا في الصورة وأنهم قد وضعوا ألفاً وأربعمئة رجل على الشاطىء ككادر لتسليح وتدريب المقاومة، وأن عليهم إفراغ ثلاثين ألف بندقية هناك بالإضافة إلى غيرها من العتاد، وأن السيطرة على الجو أمر غير يسير. وأنهم بحاجة إلى الوقت لبناء قاعدة على الشاطىء ولإحضار ميروكاردونا وغيره من قادة الجبهة الثورية الديمقراطية إليها لتشكيل حكومة مؤقتة، وبذلك يتم خلق الظروف للولايات المتحدة لكي تتدخل بشكل واضح.

فمع تسليمه بخطورة الواقع في هذا الوضع، ومع تسليمه بأنه قد يفشل عند أدنى حدث قرر الرئيس كينيدي تأجيل الغارة الجوية الثانية لليوم الفاصل من العملية القاتلة، وهذا ما أفشل العملية. ففي يوم الاجتياح وبينما كان الرجال على الشاطىء يقاتلون كالشياطين لتفادي الكارثة تذرع الأدميرال أرلغ بورغ أنه لم يفت الأوان لإرسال طائرتين مقاتلتين من على ظهر الحاملة إكسس لإسقاط طائرات العدو أو على الأقل لتدمير دبابات كاسترو، ولكن كينيدي رفض القرار واغتاظ منه.

ومع رفضه العودة إلى التدخلية القديمة اكتشف كينيدي حدود التدخلية الجديدة، فإن خليج الخنازير أثبت بأن هناك علاقة معكوسة بين متطلبات النصر العسكري وبين الحاجة للحفاظ على رفض معقول.

وبسبب هذه الحقيقة استنتجت هيئة تايلور أن الضوابط العملية الهادفة للحفاظ على الميزة السرية للعملية يب أن يتم احترامها فقط إذا لم تتضاعف فرص النجاح. وانتهت الهيئة إلى الظهور بمظهر انتقاد الرئيس حيث أنها أكدت بأنها لم تتبلغ بشكل كافٍ لكي تتخذ احتياطاتها من الانعكاسات العسكرية المحتملة لقراره. وإضافة إلى ذلك كانت ترى أن قائد الأركان المشتركة كان شخصياً يختلف في فهم أهم مظاهر العملية. فهذه المحاولة

اللاواقعية لخداع المساهمين المتطفلين بالهزيمة، والسرية المفرطة داخل الفرع التنفيذي قد أفشلت العملية مسبقاً وقد أجاب الجنرال شوب عندما سئل عما إذا كان لديه الشعور بامتلاك معرفة مطلقة وكاملة عن العملية، بالقول: «أبداً لا».

أما مديرية التخطيط فقد كان لها دورها في التحضير السري للإجتياح، بحيث أنها أهملت وظيفتها الخاصة في العمل السري: من أجل تليين كاسترو وتنظيم المقاومة الكوبية. ففي عملية المشعل في شمال أفريقيا انضم عملاء مكتب الخدمات الستراتيجية إلى قوات الاجتياح على الشاطىء وقاموا بالتشويش اللاسلكي. أما تقارير وكالة الإستخبارات المركزية التي سبقت الاجتياح حول عملائها الثوار ومجموعات المنشقين فقد قدرت العدد بأنه يتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ شخصاً معززين بـ ٢٠,٠٠٠ مؤيد انضموا فعلياً إلى المقاومة في كوبا. لكن العملية سرعان ما انهارت لتحدد ما إذا كان التجمع فعلاً قد حصل في ذلك المكان. أما مديرية التخطيط فقد خططت للإنزال الجوي في اليو م الفاصل وأعلن كل من هاورد هاند ودايفيد فيليبس بانفعال شديد على راديو سوان «استنفار، استنفار، ابحثوا جيداً عن رنبو، فالسمكة ستظهر قريباً. تشيكو هو في البيت. زورره. . . السمكة حمراء». فهذه الرسالة كانت بمثابة الضوء الأخضر وكانت تهدف إلى إثارة البلبلة والذعر الذي كان حاصلاً على الأرض.

ومن أي منطلق كان فإن خليج الخنازير كان حدثاً كئيباً حيث أن عدداً كبيراً من الكوبيين من الجانبين قد قتلوا إلى جانب أربعة طيارين تابعين لطيران الاباما فقد تلقت الولايات المتحدة ضربة أدمت أنفها بالقيام بحركة سياسية خارجية كان تستثني بشكل خاص ومميز المؤسسات والأشخاص العاملين بشكل طبيعي في صنع القرار بما في ذلك الرئيس. وبعد فترة وجيزة قام الرئيس كينيدي باستبدال كل من دالز وبيسل وأموري بكل من جون ماك كون وريتشارد هيلمز وراي كلاين على التوالي.

أما ماك كون فقد كان صناعياً ورجل أعمال، وكان يشدد على جمع

المعلومات كمدير لوكالة الإستخبارات المركزية. وكان يعتقد أن خليج الخنازير قد أضرت بسمعة وكالة الإستخبارات المركزية وأن هذه الوكالة قد خسرت فعاليتها لأنها تلكأت في تطبيق سبل الإستخبارات التكنولوجية. وهكذا فأن وكالة الإستخبارات المركزية لا يمكنها اللحاق بوزارة الدفاع في مجال التجميع التقني، حيث أن عمل ماك كون في هذا المجال قد ساهم في حل أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢.

إن أزمة الصواريخ الكوبية كانت من إفضل أوقات مجتمع الإستخبارات، فلقد كان الدور بعد ذلك للإستخبارات الخارجية الأميركية كي تعمل بشكل واسع كما هو مفترض بها أن تعمل فربما تكون الإستخبارات الأميركية حسنة التوقع أو أنها كانت اكتشفت مواقع الصواريخ في وقت مبكر، ولكنها كانت لا تزال تحت صدمة لو أن الإستخبارات كانت قد توقعت الهجوم الياباني في شمال الباسيفيك وكيف أثرّ ذلك على فقدانها مكانتها بعد بيرل هاربور. فلم تبادر الإستخبارات إلى التدخل في صنع القرار. بل كانت تجمع المعلومات وتترك صانعي السياسة يقررون ما يجب فعله.

وإبان صيف ١٩٦٢، انتشرت جميع أنواع الشائعات بأن الروس كانوا ينوون شيئاً في كوبا، وقدرت تقارير الإستخبارات الأميركية أن عشرين سفينة شحن سوفياتية كانت قد وصلت إلى كوبا في أغسطس/آب وحده، وأنه كان هناك ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مهندس سوفياتي على الأرض الكوبية. وإن السيناتور كينيث كيتينغ من نيويورك ولدى حديثه عن تقارير اللاجئين اعتبر أن الروس كانوا ينصبون صواريخ هجومية في كوبا، وقد هاجم إدارة كينيدي لسياستها بعدم فعل أي شيء. في نفس الوقت كان الروس يسلكون سبيل الخديعة فخروتشوف وأناتولي دوبريئين ووزير الخارجية أندريه غروميكو قد نفوا بشدة ما ذُكر حول اكتشاف أن الاتحاد السوفياتي كانت لديه أية نية في نصب أسلحة هجومية في كوبا.

وبين الإشارات المختلفة والضجيج، كان مجتمع الإستخبارات يرتاب

في أن السوفيات سوف يضعون صواريخ باليستية نووية في كوبا، وقد برزت وجهة النظر هذه في تقدير عام للإستخبارات في أغسطس/آب، حيث تبعها وبشكل استنتاجي تقدير للإستخبارات القومية الخاصة في ١٩ سبتمبر/أيلول ١٩٦٢، أنه مع الإفتقار إلى الدليل على وجود صواريخ سوفياتية في كوبا حين ذاك، فأن الإستخبارات القومية الخاصة تعتمد على السمعة الروسية المتوقعة. فالاتحاد السوفياتي لم يكن قد أعطى أية صواريخ هجومية إلى إية دولة أخرى، ولا كانت لديه أية نوايا بالقيام بأية مبادرة سوء نية قد تساهم في رفع مستوى المخاطر في العلاقة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

إن تقنية وكالة الإستخبارات المركزية باستخدام الصناديق للشحن كانت تؤكد على ما يبدو أنه ليست هناك صواريخ روسية في كوبا. لكن مدير الإستخبارات المركزية ماك كون كان قلقاً وقد أوضح فيما بعد بأنه لا يستطيع أن يفهم السبب في وجود صواريخ أرض - جو في كوبا، إلاَّ لتدمير طائرات الاستطلاع التي تحلق على علو شاهق، أو طائرات (u-2) . وإضافة إلى ذلك وفي ٢٠ سبتمبر/أيلول، أفاد أحد عملاء وكالة الإستخبارات المركزية في كوبا بمشاهدة أجزاء صواريخ كانت تنقل على أحد الطرقات الرئيسية. ولكن ماك كون لم يثق بهذه المعلومات وأقنع الرئيس بأن يسمح بزيادة تحليق طائرات (u-2) فوق كوبا. ومن أجل تفادي أي جدل قد يثور في حال إسقاط أي طائرة، فقد تولت قيادة سلاح الجو مهمة الاستطلاع والتحليق فوق كوبا وليست وكالة الإستخبارات المركزية.

وفي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول، وبعد انقضاء فترة من الهدوء، أحضرت طائرة (u-2) صوراً تكشف استعدادات لنصب قواعد صواريخ باليستية متوسطة المدى، وأخرى قصيرة المدى في كوبا. وفي صباح ١٦ أكتوبر/تشرين الأول وبعد التحليل الدقيق، قامت وكالة الإستخبارات المركزية بإبلاغ الرئيس وأعلى مستشاريه بحقيقة ما حصلت عليه.

وآن ما كان يبدو كباحة مزرعة أو كملعب لكرة القدم خلال الأيام

الثلاثين الأولى، قد جرَّ العالم إلى هاجس التدمير النووي وفناء الجنس البشري. وإن مجتمع الإستخبارات، وخصوصاً وكالة الإستخبارات المركزية كان يقدم دليلاً قاطعاً على ضرورة مناقشة صريحة والمساهمة كذلك بشكل هائل في تفادي محرقة نووية محتملة.

فقد شكل الرئيس كينيدي من مستشاريه الرئيسيين لجنة تنفيذية لمجلس الأمن القومي، والتي نظمت سبلاً متعددة للرد على الصواريخ السوفياتية في كوبا، أي كل الطرق التي يمكن استخدامها للحؤول دون تركها موجودة. فقامت اللجنة باستشارة ماكون ورؤساء الإستخبارات في وزارة الدفاع وفي وزارة الخارجية، وعلى الأقل كان اثنان من الاستخبارات القومية الخاصة يعدَّان العدة لتخمين جدوى بعض التحركات وتقدير الرد السوفياتي المحتمل، ولكن الاستخبارات أثبتت جدارة أكبر في لعب دور سلبي. وكان كينيدي قد تضايق في فشل مجتمع الإستخبارات في قراءة النوايا السوفياتية، ولكنه رأى أنه من الأفضل إلقاء مزيد من الضوء على وكالة الإستخبارات المركزية بسبب قيادة ماكون وثباته، وفي ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول، وافق خرتشوف على سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا مسهلاً عليه تلك المهمة قرار كينيدي بفك الحصار البحري؛ حيث قام الرئيس بإرسال صورة شخصية إلى وكالة الإستخبارات المركزية موقعاً عليها بعبارة «مع التقدير».

ولو أن كينيدي كان يعلم بحقيقة واقع وكالة الإستخبارات المركزية في كوبا، لربما كان استخدم كلمة أخرى. فأزمة الصواريخ أنقذت وكالة الإستخبارات المركزية بعد كارثة خليج الخنازير، لكنها تورطت في سلسلة من الخدع القذرة ضد فيديل كاسترو، والتي، وعند الكشف عنها، خرّبت بشكل جدي سمعتها مرة أخرى، فقد مضى طموح الوكالة مع كاسترو إلى أبعد من عملية خليج الخنازير، وحتى بعد التخطيط للإجتياح الكوبي، فإن الأجهزة السرية لوكالة الإستخبارات المركزية كانت تقوم بتقدير السبل لإزاحة

كاسترو شخصياً، على أمل تحاشي إراقة الدماء. بحيث أنها لجأت إلى أسلوب الجرائم الغامضة.

وكان أول هدف لوكالة الإستخبارات المركزية هو جاذبية كاسترو للجماهير، فخلال صيف ١٩٦٠ أعد قسم الخدمات التقنية عدداً من المواد التي تهدف إلى تدمير صورة كاسترو، وكانت هذه المواد تتضمن مواد هلوسة مختلفة مثل مادة (LSD) والتي كانت تُدس لكاسترو قبل أي ظهور له في أي اجتماع لإلقاء خطاب مما يسبب له بلبلة. وقام قسم الخدمات التقنية باختبار سبل متعددة بجعل كاسترو يدمن على المخدرات بشكل لا مفر منه مثل استعمال وسائل الرش أو دس المواد في السيجار الذي يدخنه. وعند عدم نجاحها في هذا تحول قسم الخدمات التقنية إلى المقربين من كاسترو وهم العناصر الأساسية في القيادة الكوبية: فقسم الخدمات التقنية قام بحشو حذاء كاسترو بملح التاليوم مما يتسبب بتساقط شعر لحيته.

وهكذا فقدت وكالة الإستخبارات المركزية مصلحتها في هذه المخططات لأن مدير مديرية التخطيط بيسل كان لديه مزيداً من الخطط في عقله. وفي أغسطس/آب ١٩٦٠، عقد بيسل اتفاقاً ضد كاسترو، واستأجر عناصر مجرمة بمن فيهم ما يسمى بالمافيا أو كوزانوسترا. فعلى الرغم من عنفها كانت الفكرة تعني أن رهان العالم السري لنقابات المقامرين قد اصطدم بإقفال كاسترو للكازينوهات في هافانا. واستخدمت وكالة الإستخبارات المركزية روبرت ماهو وهو عميل سابق في مكتب التحقيق الفيدرالي وتحرٍ خاص للتوسط ولتقديم ١٥٠,٠٠٠ دولار أميركي إلى زعيم ذلك العالم وهو جون روسلي من أجل الإطاحة بكاسترو. وهكذا فإن كل مظهر من مظاهر اغتيال كاسترو كان غريباً؛ فحتى أسطورة هاوارد هوغز بدت وكأنها نسيج من هذه المؤامرة. فهوغز كان زبوناً شهيراً لدى ماهو؛ وكان ماهو يريد الاحتفاظ بهوغز كزبون، لكنه شعر بأنه من الأولى أن يبادر إلى مساعدة الوكالة، فقال لهوغز في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠ بأنه متورط في مشروع بالمناصفة مع حكومة الولايات المتحدة، والذي يتضمن خطة للإطاحة بالسيد كاسترو، وعلى علاقة بشن الاجتياح.

وحتى تيري ساوثرن لم يكن يستطيع أن يبالغ في وصف هذه العملية التي كانت في الوقت نفسه حملاً مميتاً فخلال سبتمبر/أيلول ١٩٦٠، اجتمع ماهو إلى روسلي وتحدث معه في قضية الساحل المترف وكانت المحادثات بمنتهى النجاح في مطعم براون دربي في بيفرلي هيلز، وفي فندق بلازا في نيويورك، وفي الفونتين بلو في ميامي. ورأى روسلي هذه التأكيدات بأنها كانت طلباً حقيقياً إليه أن يهاجم كاسترو من أجل حكومة الولايات المتحدة؛ وقد رتب ما هو اجتماعاً له مع الضابط جايمس أو كونيل قائد قسم دعم العمليات في مكتب الأمن، وبعد أن تعشيا وشربا وافق روسلي أخيراً على القيام بالمهمة، لشعوره بأن عليه واجباً تجاه حكومته. ونحو منتصف أكتوبر/تشرين الأول في ميامي، قام روسلي بتقديم كل من ماهو وأوكونيل إلى «سام غولد» و«جو» اللذين قال بأنه كان يريد استخدامهما في العملية الأول كرجل مساندة والثاني كساعي بريد على حد قول أوكونيل. وبما أن هذه الأحداث قد تسربت فإن مزيداً من التمثيليات المضحكة كانت قد حصلت حيث أن سام جيانكانا كان يشك في أن صديقته في لاس فيغاس كانت على علاقة بمتعهد آخر، فأراد الذهاب إلى هناك للتحقق من الأمر. ومن أجل إبقاء جيانكانا في ميامي وعدم تشويش المشروع أمّن ماهو لأوكونيل طريقة ليجري اتصالاً هاتفياً واستأجر أرثر باليتي وهو اختصاصي في سرقة الخطوط الهاتفية لكي ينفذ العملية. وبينما كان يعمل في غرفة روان في الفندق في لاس فيغاس، أخذ باليتي استراحة الغداء، وترك كل الأجهزة التي لا يحتاج إليها. فاكتشفت إحدى الخادمات ذلك واتصلت بالشرطة. فبادر باليتي أولاً للإتصال بماهو، وأبلغه عن ذلك الشيء فوق أذنه، وهكذا فأن من المحتمل أن يكون روس لي قد رتب الكفالة لباليتي: وقد وصف أوكونيل الحادث بأنه مشهد هزلي في كيستون لكنه رغم ذلك، كان ذا تأثير تحذيري لمكتب الإستخبارات الفيديرالي ولإدغار هوفن حول الانعكاسات الهامة لاحقاً.

وعلى الرغم من هذا الانسحاب، فإن جيانكانا وروسلي قد اقترحا خطة لاغتيال كاسترو بأن يدسا له السم. فقد كانا على اتصال مع الزعيم الكوبي المنفي الذي كان بدوره على اتصال داخل كوبا ويعمل في مطعم

غالباً ما كان كاسترو يتناول عشاءه فيه. وهذا ما مكنه من الوصول إلى طعام وشراب كاسترو. فطلب روسلي من وكالة الاستخبارات المركزية أن تعدّ شيئاً لطيفاً ونظيفاً دون اللجوء إلى أي نوع من الظهور أو الكمين. وكان يفضل سماً يتبخر دون أن يبقي أثراً. فقام قسم الخدمات التكنولوجية بتجهيز أنابيب تحتوي على سم البوتولينوم، الذي إدى المهمة المطلوبة عندما جربوه على القردة. وتبعاً لإحدى الروايات، فإن ماهو قام بتمرير الأنابيب إلى روسلي وعميله الكوبي خارج غرفة بوم بوم في فندق فونتين بلو، في ١٢ مارس/آذار ١٩٦١. وكان التاريخ محدداً بشكل دقيق لأن الفريق بأكمله كان قد اجتمع في ميامي لمشاهدة المباراة الثالثة بين باترسون وجوهانسون على لقب الوزن الثقيل في الملاكمة. فبعد تسليم أنابيب السم قام جيانكانا بإبلاغ المجتمعين قائلاً: «إن ماهو يوجه جهنم خارج وكالة الإستخبارات المركزية».

وسواء كانت موجهة أم لا، فإن عملية روسلي قد حركت على الأقل محاولة اغتيال واحدة ضد كاسترو، خلال أسابيع قبل خليج الخنازير. وبقيت المحاولة بدون نتيجة، أو أنها ماتت في المهد لأن كاسترو توقف عن الذهاب إلى المطعم الذي كان سيدس له فيه السم، أو لأنه كان هناك نوع من التشويش حول إرسال إشارة البدء التي لم تأتِ أبداً. لكن أوكونيل مرر أنابيب السم مع دفعة نقدية تبلغ ١٠,٠٠٠ دولار، لكن العميل الكوبي قام بالنتيجة بإعادة الأنابيب والمال.

فعلى أثر خليج الخنازير والفشل الشخصي، حافظت وكالة الإستخبارات المركزية على اتفاقيتها مع روسلي، لكنها طلبت منه إغراق ماهو وجيانكانا واعتبارهما مهملين لا يمكن الوثوق بهما. وكان يتولى مهمة الضابط الوسيط وليم هارفي بحيث أن روسلي كان قد خطط ونفذ اغتيال شخصين على الأقل خلال ١٩٦٢، فقد تلقى المزيد من أنابيب السم ومن الشاحنات المحملة بالمتفجرات والصواعق والبنادق والمسدسات وأجهزة اللاسلكي واشترى راداراً كلفه حوالى ٥٠٠٠ دولار. وكان هارفي يتولى مهمة تطوير البرنامج العام لوكالة الإستخبارات المركزية، من أجل الإطاحة بالقادة الأجانب

المغروفين في مجال العمل التنفيذي. وقد أصبح على ثقة بأن روسلي لم يذهب إلى أي مكان وتقاسم الإثنان الشركة بشكل ودي في فبراير/شباط ١٩٦٣

وهكذا لقد لاحظ روسلي لاحقاً أن الأسلوب التجاري هو الذي شوه كل الأمور ولم يؤد إلى أية نتيجة، وعلى ما يبدو أنه كان أميناً ووفياً أثناء عمله مع وكالة الإستخبارات المركزية، فضباط الوكالة كانوا يعتقدون بأن دوافعه هي الوطنية ويشيرون إلى أنه لم يتقاضى «نكلة» لقاء خدماته. وأكثر من ذلك فأنه كان يسعى لكي يكون وضعاً لنفسه يمكنه من تجنب أي إقالة أو ترحيل، ولكنه لم يستبق عملية تورطه في تحقيق مجلس الشيوخ حول نشاطات الإستخبارات في السنة اللاحقة. وفي أغسطس/آب ١٩٧٦ وُجدت جثته مقطعة الأوصال وموضوعة داخل برميل للزيت وهي تطفو في خليج بيسكاين، فقبل سنة بالضبط وفي حزيران وفيما كان سام جيانكانا مريضاً جداً، عُثر عليه مقتولاً على طريقة العصابات في مطبخ منزله في شيكاغو.

ولم يكن إنهاء اتفاقية روسلي ليضع حداً لجهود وكالة الإستخبارات المركزية من أجل اغتيال كاسترو. ففي مطلع ١٩٦٣ اقترح ديزموند فيتيز جيرالد، الذي حل محل هارفي كرئيس للعمليات السرية ضد كوبا خطتين للإغتيال. فقد كان استرو يهوى ممارسة رياضة الغطس، وهكذا فأن فيتز جيرالد أول من فكر بتفخيخ حوض السباحة، وعندما بدا ذلك غير مجدٍ رأي أن يقوم جايمس دونوفان، بإعطاء كاسترو بزة غطس قد تمت معالجتها بمواد قاتلة، وهكذا قام قسم الخدمات التيكنولوجية بابتكار بزة غطس وطلاها بالمادورا الذي يتسبب بوباء جلدي ويصيب الجهاز التنفسي بتلوث يؤدي إلى السل. لكن هيلز مدير إدارة التخطيط وصف الخطة بأنها «حولاء» وأكد أن البزة لم تغادر المختبر.

وفي خطة أكثر جدية كان فيتز جيرالد يشجع رولاندو كوبيلا - أحد كبار الثورة الكوبية والذي كان يتعاون مع وكالة الإستخبارات المركزية منذ مطلع ١٩٦١ - على اعتبار الإطاحة بكاسترو كجزء من محاولة انقلاب ممكنة،

فكوبيلا كان قد خاب أمله في قيادة كاسترو، وأراد الإنشقاق لكن وكالة الإستخبارات المركزية أقنعته بأنه يمكنه الكثير من أجل كوبا الجديدة بالحفاظ على مركز من النفوذ والعمل من الداخل. وخلال ١٩٦٣ اجتمع فيدس جيرالد مرات عديدة مع كوبيلا في باريس بشكل معتاد، وعبر له عن الدعم الأميركي لأية محاولة للإطاحة بكاسترو، فطلب كوبيلا بندقية فائقة القوة مع منظار تيليسكوبي لقتل كاسترو. لكن فيتس جيرالد أراده أن يجرب تقنية أخرى وقدم إليه قلماً مزوداً بإبرة للحقن تحت الجلد بحيث أن الضحية نفسه لا يمكنه أن يشعر بغرسها في جلده.

وحتى بعد المقتل المفجع للرئيس الأميركي، واصلت وكالة الإستخبارات المركزية جهودها لمهاجمة كاسترو، وذلك حتى منتصف عام ١٩٦٥ على الأقل. ويبدو أن اغتيال كينيدي قد تسبب بتحرك وكالة الإستخبارات المركزية بشكل أكثر حذراً، لكنها حافظت على صداقتها مع كوبيلا وأعطته السلاح مرتين في مارس/آذار وفي يونيو/حزيران ١٩٦٤ . ونحو أواخر السنة قامت باستخدام مانويل أرتيم وهو زعيم مناوىء لكاسترو في المنفى، لتمرير إسلحة كاتمة وقنابل إليه، وقدأفادتلجنة الكنيسة عام ١٩٧٥ بأن وكالة الإستخبارات المركزية قد أنهت تعاونها مع كوبيلا في يونيو/حزيران ١٩٦٥، وربما يكون ذلك بسبب إفشائه لنيته بقتل كاسترو. لكن كوبيلا اعتُقل في كوبا بتهمة مؤامرة الإغتيال في مارس/آذار ١٩٦٦ وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثين سنة.

وعندما أصبحت المحاولات ضد حياة فيديل كاسترو جزءاً من السجل العام في أواسط السبعينات عمل الكونغرس الأميركي على الاستغناء عن الاغتيال كأداة للسياسة الخارجية الأميركية. مرة أخرى خفت بريق شهرة وكالة الإستخبارات المركزية وخفتت معه معنويات عملائها السريين الذين كانوا يعتبرون أنفسهم خداماً عامين شرفاء وشعروا بأنهم أصبحوا نوعاً من رعاة البقر المستهترين ولكن بما أنهم كانوا يعملون كاختصاصيين فلم يكن بإمكانهم تجنب اللوم لأن الصبغة الطاغية على العمل كانت اللامبالاة وعدم الرجوع إلى السلطة وحساباتها.

ولم تكن القضية بأن مدير إدارة التخطيط بيسلي أو هيلمز كان مسؤولاً عن مؤامرات الاغتيال ويعلم غالبية التفاصيل، بما في ذلك استخدام وجوه البنية التحتية. وبناء على كلام بيسل، إن آلن دالز كان يعرف بهذا وهو الذي سمح بأول مؤامرة ضد كاسترو وتورطت فيها ألمانيا. وعلى أية حال، نفى ماك كون علمه بأي مؤامرة اغتيال قد حصلت خلال عهده، وفي أغسطس/آب ١٩٦٣ عندما نشرت صحيفة شيكاغو سان تايمز مقالاً يتناول جيانكانا ووكالة الا ستخبارات المركزية، كان هيلمز قد أعدَّ مذكرة لماك كون يعلمه فيها بخفايا التفاصيل: فقرأ ماك كون المذكرة وقال «إنها تخبرني بعدم اغتيال كاسترو». وبناء لأقوال شخص آخر كان موجوداً أثناء هذا التصريح إن ماك كون كان «على علم تام» بما كان يحاول هيلمز أن يقوله له. وإن ماك كون لم يقل أبداً «إننا لا نستطيع مطلقاً أن نفسح المجال لهذا العمل بأن يتم في المستقبل». إن مثل هذا الكلام الهجومي هو صميم القضية - فإنها مسؤولية رئاسية ودور خاص لعبه الرؤساء ايزنهاور وكينيدي وجونسون في مؤامرات اغتيال كاسترو. وتبعاً لما يقوله توماس باورز الذي كتب سيرة حياة هيلمز «إن أحداً في وكالة الإستخبارات المركزية لا يشك للحظة بأن ايزنهاور وكينيدي كانا على علم تام بتلك الأمور». لكن هؤلاء تورطوا مباشرة على غرار هيلمز وأصبحوا مصابين بالذهول عندما عادت لجنة الكنيسة لطرح السؤال على السلطة، أي أن هيلمز كان واضحاً فيما يمكنه القيام به، إن كينيدي كان يريد إخراج كاسترو من هناك ووكالة الإستخبارات المركزية لا تقوم بهذا على حسابها، فالوكالة كانت فقط تؤدي واجبها وما يمكنه زيادته على القول هو: أيها السيناتور كيف يمكنك أن تكون خاطئاً إلى هذه الدرجة، فهذا ما لم تضمنه رسالتك، لكن هذا كان بالضبط محور الاستجواب، وبسبب استخدام النفي الظاهري لتعزيز عدم التدخل في العمليات السرية، كان بإمكان ريتشارد هيلمز وحده الإفصاح عما لم تتضمنه الرسالة.

إن لجنة الكنيسة لم تعثر على شيء حول دور ايزنهاور في التآمر ضد كاسترو، لكنها علمت الكثير حول استخدام النفي الظاهر في حالة ايزنهاور وباتريس لومومبا رئيس جمهورية الكونغو (زائير حالياً). وخلال اجتماع

لمجلس الأمن القومي في ٨ أغسطس/آب ١٩٦٠ أدلى ايزنهاور على ما يبدو بتصريح قوي حول لومومبا وروبرت جونسون في مجلس الأمن القومي، مؤكداً بأنه قد أمر من أجل اغتيال لومومبا، لكن وزير الخارجية يومئذ دوغلاس ديلون الذي كان حاضراً في الاجتماع، لم يكن يعتقد بأن التصريح كان أمراً مباشراً لتنفيذ الاغتيال. لكنه ظن بأن هذا مجرد احتمال، كما أن ألن دالز سوف يترجم مثل هذه اللهجة الرئاسية القوية حول الهجوم على لومومبا بالسماح ببذل جهد لاغتياله.

ويبدو أنّ دالز قد فهم الرسالة بكل وضوح وأبلغ الرئيس «بشعوره القومي بضرورة عمل مباشر جداً» من خلال اجتماع للمجموعة الخاصة في ٢٥ أغسطس/آب، وقد عمل على تأمين اتفاق «بأن النخطيط للكونغو سوف لن يجري خارج أي اعتبار لأي نوع مميز من النشاطات التي قد تساهم في الإطاحة بلومومبا. وفي اليوم التالي أرسل دالز شخصياً رسالة إلى رئيس محطة ليوبولدفيل (كينشاسا حالياً) يبلغه فيها بأن إزاحة لومومبا يجب أن تكون هدفاً عاجلاً وأولياً. . . وأولوية كبرى للعمل السري.

وقد أثبتت هذا الحادث أن على الرئيس أن يكون حذراً جداً فيما يقوله أمام مدير استخباراته لكن بيسل وفي تعليق لاحق قال بأن الأمور لا تحصل مصادفة، لكن هذه القضايا مثل الاغتيال يجب مناقشتها بطريقة مفصلة ومطولة، واستند إلى اجتماع المجموعة الخاصة في ٢٥ أغسطس/آب كمثال أول.

وإضافة إلى ذلك قال بيسل للجنة الكنيسة بأن رسالة دالز في ٢٥ أغسطس/آب «تمثل بالنسبة إليه إشارة إلى أن هناك تفويضاً رئاسياً لاغتيال لومومبا. وقد أمضت لجنة الكنيسة أسابيع طويلة في التحقيق في هذه القضية.

وقد بدا أن هناك احتمالاً قوياً بأن الرئيس كينيدي كان يعلم بمؤامرة اغتيال كاسترو، لكن لجنة الكنائس أبرزت مجدداً عدم رغبتها بإجراء تحقيق يتورط فيه، على حد قولهم، الذين لا يستطيعون الكلام عن أنفسهم.

وخلال عهد كينيدي، كان هناك برنامجين كبيرين للعمل السري يتعلقان بشكل وثيق بمؤامرة اغتيال كاسترو. أما أولها فوضع برنامج للعمل التنفيذي عام ١٩٦١ وكان من أهدافه تطوير كفاءات «إمكانية لتنفيذ الاغتيالات». وقام بيسل بوضع وليم هارفي كضابط وسيط مع روسلي. وقد اعتبر بيسل بأن القدرة الشاملة «العامة» لم تستخدم أبدا، لكن هارفي قام بإبلاغ ماك جورج بوندي مستشار الرئيس كينيدي لشؤون الأمن القومي، حول المشروع، وقد روى هارفي أن بوندي لم يعطِ أي تعليمات ولم يعطه حتى أية تفسيرات. وقد لا يكون بوندي قد أُبلغ بالجهود الحالية للاغتيال ولم يعلم أن لدى وكالة الإستخبارات المركزية اغتيالات داخل حقيبة خدعها.

أما البرنامج الثاني فكان عملية مونغوز وهو برنامج عمل سري مكثف وُضع للإطاحة بكاسترو، والذي استمر من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦١، حتى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ وبما أن الرئيس كينيدي كان قد أهين بهزيمة خليج الخنازير واختلف مع وكالة الإستخبارات المركزية فقد بادر إلى تكليف مونغوز ليس لصالح الوكالة بل لصالح المجموعة الخاصة التابعة لمجلس الأمن القومي. وعين الجنرال إدوارد لانسدال كمنسق للعمل. وكان لانسدال يدافع عن حمله لبرنامج مدروس للإنقلاب وبناء المقاومة مع الوقت، والذي يستطيع بواسطته الشعب الكوبي، وليس الأميركيين، الإطاحة بكاسترو. وتم تكليف قوة المهام في وكالة الإستخبارات المركزية بالعمل معه تحت قيادة مباشرة للعمل من قبل الضابط وليم هارفي.

وليس فقط أن كينيدي لم يعط مونغوز إلى وكالة الإستخبارات المركزية، لكنهما قاما شخصياً بممارسة ضغوط كبيرة على بيسل مستبعدين إياه عن مجلس الوزراء في البيت الأبيض على أساس أنه لم يكن يفعل شيئاً للإطاحة بكاسترو ونظامه. وفي ٧ مايو/أيار ١٩٦٢، ولدى إثارة موضوع سرقة الأسلاك الهاتفية، قام القنصل العام من وكالة الإستخبارات المركزية لورانس هيوستن بإبلاغ المدعي العام كينيدي، حول استخدام سام جيانكانا وغيره من وجوه المافيا في المؤامرة لاغتيال كاسترو. ومع أمله بتجنب استجوابه كان

هيوستن قد روى لاحقاً بأن كينيدي كان غاضباً ـ لكن ليس حول محاولة قتل كاسترو إنما فقط من وكالة الإستخبارات المركزية لتورطها مع المافيا. وهكذا فإن روبرت كينيدي لم يكن قد أبلغ بأن الاتصال مع روسلي كان قد انقطع، مما نجم عنه مناخ بأن كينيدي كان ينشىء وبناء على اقتراح توماس باوز حالة الكلب الذي لا ينبح.

ومن المؤسف أن روبرت كينيدي لم يخبر شقيقه بأن وكالة الإستخبارات المركزية كانت تخطط لقتل كاسترو، وكانت لدى الرئيس فرصة لمعرفة ذلك على الأقل من مصدر آخر وإن عملية سرقة الأسلاك الهاتفية، كانت قد جعلت من مدير مكتب التحقيق الفيديرالي هوفر الوحيد الذي يعلم باستخدام وكالة الإستخبارات المركزية للمافيا ضد كاسترو. وخلال إجرائه للتحقيق بنفسه اكتشف هوفر أن أصدقاء مقربين للرئيس، كانوا يقيمون صداقات مماثلة مع جيانكانا وروسلي، ورجعت لجنة الكنيسة إلى شخص صديق الرئيس بصعوبة، فقد كانت جوديت كامبل إكسنر هي التي اجتمع معها كينيدي في لاس فيغاس في مارس/آذار ١٩٦٠، عندما كان لا يزال نائباً، وأنها كانت له معها اتصالات متكررة حتى أواسط عام ١٩٦٢ وبعد أن علم هوفر باكتشاف أمر إكسنر، وأنها قد تقول ما عندها، بادر إلى طرح القضية على الرئيس خلال غداء خاص في ٢٢ مارس/آذار ١٩٦٢.

ومن خلال قضية التفويض الرئاسي، فالحقيقة أن لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ ومدير مكتب التحقيق الفيديرالي قد انتهيا إلى نوع من التلصص واستراق النظر في ما كشفته هذه القضية حول طبيعة ومشكلة العمل السري في المجتمع الأميركي.

فلا ريب أن خليفة كينيدي ليندون جونسون، لم تكن لديه أي معرفة بمؤامرة الاغتيال قبل أن يصبح رئيساً، فقد قال الكاتب ليويانيس بأنه عندما تولى منصبه وتسلم مكتبه اكتشف أننا كنا نعمل تدبير جريمة دنيئة في منطقة الكاريبي. وعلى الرغم من التلميحات الرهيبة حول جونسون، والخلافة الرئاسية، فإن وكالة الإستخبارات المركزية أشاعت اسم الرئيس الجديد،

وعلمت بأنه لا يريد المشاركة في أي اغتيال. عند هذه النقطة أصبح ريتشارد هيلمز الذي كان قد عُين نائباً جديداً لمدير الإستخبارات المركزية يركز كل اهتمامه على إرادة رأس الدولة لتفادي اقتراف أي خطأ.

وفي مارس/آذار ١٩٦٧ نشر درو بيرسون عاموداً يوجه التهمة لوكالة الإستخبارات المركزية بأنها قد تورطت مع المافيا في محاولة لقتل كاسترو. فأصدر جونسون أوامره إلى هيلمز للنظر في القضية. وقام هيلمز بإفادة الرئيس في أيار بأن وكالة الإستخبارات المركزية تستخدم وجوهاً بارزة في عالم القمار. ولكن عندما سألت لجنة الكنيسة هيلمز حول ما إذا كان قد أبلغ جونسون بأن مؤامرة الاغتيال قد تواصلت واستمرت خلال رئاسته، أجاب هيلمز: «لا أستطيع الإجابة على هذا، فأنا لا أعلم ولا يمكنني أن أؤكد القيام بهذا». وزيادة في الإيضاح، أضاف هيلمز أنه لم يكن ينظر إلى جيانكانا وعمليته إلا كمجرد عملية اغتيال.

ولقد أدى ارتياب لجنة الكنيسة في قضية التفويض الرئاسي، ومؤامرة اغتيال كاسترو إلى خلاصة أنه حتى الرئيس ايزنهاور والرئيس كينيدي قد أساءا استخدام سلطتهما وأحبطا الشعب الأميركي حولها بحيث أن نظام السيطرة كانت تكتنفه أشكال الغموض والسرية وأن وكالة الإستخبارات المركزية كانت تعتقد بأن لديها التفويض للعمل عندما لم يكن ذلك مسموحاً لها. والظروف المتعلقة بوجود جهاز سري كفوء من أجل العمليات الاستثنائية كان يجب أن يتضمن أيضاً انهياراً للتقدم الديمقراطي. فعملية مزج العمل السري مع النفي الظاهري قد أوجدت أزمة حكومية للحكومة التي أصبح وجودها ظاهرياً على ما يبدو» ولكن على الرغم من ذلك فقد بدت أنها قضية انعدام الكفاءة ـ أي أن كاسترو استمر على قيد الحياة رغم كل ما قامت به وكالة الإستخبارات المركزية للإطاحة به. لكن رجلاً مسلماً وحيداً قام بقتل الرئيس الأميركي.

إن سقوط أو انهيار الإستخبارات الخارجية الأميركية وبشكل خاص وكالة الاستخبارات المركزية يمكن تأريخه ببداية العمل السري من أجل عملية خليج الخنازير. لكن شيئاً ما كان يحصل بسرية بالغة: أي أن سلسلة

من الأخـطاء الفادحـة كانت قـد وقعت في الستينـات وتـورطت فيهـا وكـالات استخبارات أخرى بحكم وظيفتها. وقد أضيفت هذه الأحداث إلى عقدة ذلك العقد، لكنها لم تكن تعتمد بشكل مباشر على الوقت، وأخيراً تم اللجـوء إلى استخـدام البيروقـراطية والتكنـولوجيـا. وللأسف فقـد برزت مشـاكل السـرية الحكومية وفعاليتها ليس عند ما خـرق العمل السـري بل عنـدما بـدأ الاعتماد على التجميع التكنولوجي والتشديد على الآلات.

THIS WEEK'S  FACTS YOU SHOULD KNOW

CUBAN NEWSLETTER

PUBLISHED BY THE DEMOCRATIC REVOLUTIONARY FRONT — P.O. BOX 879 — CORAL GABLES 34, FLORIDA, U.S.A. — EDITOR: DR. F. PENABAZ COBURN

Castro's bloodbath is again in crescendo. His murderous execution squads machine gunned Julio Casielles, Horlirio Mendez, Guillermo Lex, Balbino Dias, Jose Mesa, Dr. Julio Yebra, M. D., Clodomiro Miranda, who led a militia uprising a few weeks ago in Pinar del Rio province, Jorge Luis Laza and Julio Lara. In Santa Clara province Gregorio Cruz and Rosario Jimenez met the same fate. The victims had all been Castro supporters. According to reliable sources 17 young men were secretly executed in the Cabaña. They had to be held against "The Wall" due to loss of blood extracted "voluntarily" to build up a "blood bank" to be used in case of a "Yankee invasion". Pardo Llada, opportunist change-coat Castro mouthpiece this atrocity by saying, "After all the blood of BAD Cubans of GOOD CUBANS".

Frank Beatty, an American newspaper
lential jails, after being freed and
able and that several bank e
spoke against the gover
photographed the

Numer

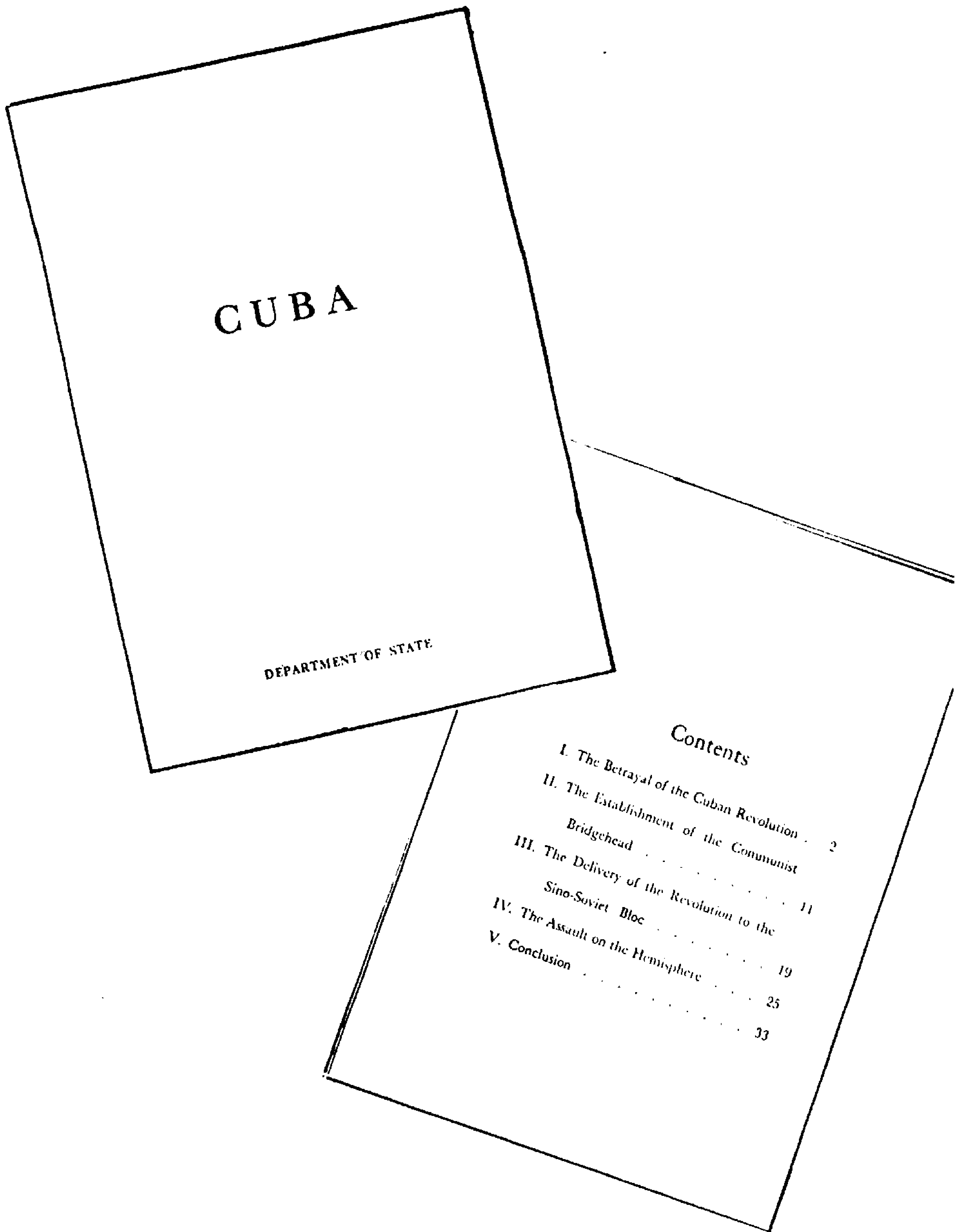
U.S. POSTAGE
7 CTS. PAID
MIAMI, FLA.
PERMIT NO. 479

VIA AIR MAIL

COMISION DE PROPAGANDA DEL F.R.D.
P. O. BOX 879
CORAL GABLES 34, FLORIDA

BOWLING GREEN STATE UN
BOWLING GREEN OHIO

٢٠ ـ ١ رسائل الأنباء الكوبية وأغلفتها . . . .



٢٠ ـ ٢ أوراق وزارة الخارجية الأميركية البيضاء
حول كوبا في أبريل/نيسان ١٩٦١

الجزء الحادي والعشرون

عن الآلات والجنون

لـو أن الـولايـات المتحـدة كـانت تملك القمـر الصنـاعي لـلإستـطلاع (KH-11) في ديسمبر/كانون الأول ١٩٤١، لكان بـإمكانهـا اكتشاف أمـر القوة اليـابانيـة المهاجمـة قبل وصـولها إلى بيـرل هاربـور. فالإستخبـارات التقنيـة أصبحت هـاجس مجتمع الإستخبـارات خلال فتـرة الحرب الباردة وهذا ليس مفاجئاً باعتبار الإتساع الجغرافي للإتحاد السوفياتي، ووضعيتـه كأوسـع أرض مستنكرة. فالسرعة الهـائلة والنوعيـة والقوة التـدميريـة التي تمتعت بها أنـظمة الأسلحـة الحـديثـة، أوجـدت الضـرورة للحؤول دون أي مفـاجـأة وأدت ألى تطبيق العلوم في عملية جمع المعلومات.

ولقد طورت الولايات المتحدة آلات يمكنها مـلاحقة وتحـديد وتصـوير الأهـداف مستخدمـة الآلات التي يمكنهـا أن تشعـر وتسمـع وتـرى وتشم، فمجمـوعة القـدرات التقنية لـدى الرئيس ايـزنهـاور والتي أنشئت عـام ١٩٤٥ برئاسة رئيس كلية التكنولوجيا في ماسـاشوستس جـايمس كيليان وإدوين لانـد رئيس شركة بولارويد، قـد أوحت ألى مجتمع الإستخبارات بتمويـل الأبحاث والتـطويرات التي تقـوم بها الصنـاعة والعلوم والتي كـانت تنتج بشكـل هائـل العلب السـوداء، والتي أحيت وشجعت الأساليب التقنيـة للتجسس. وفي عام ١٩٧١، عندما عاد رئيس وكالة الإستخبارات المركزية وليم كولبي من فيتنام، تم إبلاغه قبـل أن يتولى مهمـة جديـدة، وكانت ردة فعلة تعبـر خير تعبيـر عن اتسـاع وسرعـة الإنجاز. ولـو أن كولبي قـام بنفس الجولـة قبـل خمسين سنـة مضت، لكان عليه أن يبقي عينيه مفتوحتين أكثر ولمدة أطول.

فابتداءً من طائرة (U-2) في أواخر الخمسينات، وحتى القمر الصناعي للتجسس في الثمانينات، طور العلماء الأميركيون أنظمة تصوير جديدة باستباق وإثبات وجودها إزاء أي جيل من المنصات الطافية. فابتداءً من الكاميرا التي يمكنها التمييز بين الأشياء التي تكون بحجم كرة السلة ومن مسافة تزيد على ثلاثين ألف ميلاً، قامت بتطوير كومبيوتر يعزز التصوير الذي يمكنه أن ينتج صوراً أقرب للمنشآت الصناعية والعسكرية السوفياتية ومن على ارتفاع يبلغ ٥٠٤ أميال وإن مدير الإستخبارات المركزية ستانسفيلد تورنر قد عرض مرة صورة التقطها القمر الصناعي من على ارتفاع ١٥٠ ميلاً وتظهر فيها قطعان الماشية في غارنسي وهيرفورد. وقام الخبراء بتصميم كاميرات تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء والتي يمكنها تصوير الأشياء بسرعة مذهلة مثلاً مثل طيف جناح الدبابات على متن طائرة النقل. وصمموا الكاميرا الرادار التي يمكنها أن تصور من خلال الغيوم.

ومع استمرار الابتكار المدهش للأجهزة، كان الذهول مستمراً فاستخبارات سلاح الإشارة كانت أول شكل من أشكال الإستخبارات التقنية، وقد كانت تتكون من استخبارات المواصلات والإستخبارات الإلكترونية والإستخبارات الجغرافية وإشكال أخرى من الإستخبارات تقوم على التقاط الإرسال والبث الكهرمغناطيسي. وفي أواسط الخمسينات بدأت وكالة الأمن القومي التي تتولى مهمة استخبارات سلاح الإشارة الأميركي، بتأسيس ونشر برنامج التقاط الانتشار، والذي سمته مؤسسة الأربعة آلاف إذن، أو محطة التقاط حول العالم. إن محطة الالتقاط قد تكون أصغر من جهاز راديو الترانزستور، أو بحجم بطارية في شاحنة للجيش، أو ربما تكون منشأة مكثفة مزودة بشبكة من الهوائيات، يمكن لكل واحد منها تغطية ثلاثة ملاعب لكرة القدم من الحافة إلى الحافة. وإضافة إلى تشغيل المحطات الأرضية فإن وكالة الأمن القومي أرسلت أشكالاً مختلفة من المحطات الطائرة المزوّدة بآلات الاستشعار الالكترونية. فقد تولت وكالة الأمن القومي مهمة رسم خارطة لمواقع الرادارات، ومع استخدامها للطائرات التي كانت تحلق داخل حدود الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول المستهدفة لتحديد مواقع الرادارات

فيها. ومن البديهي أن الأقمار الصناعية كانت جديرة بانجاز هذه المهمة من على ارتفاع ثلاثة آلاف ميل، ففي غضون يوم واحد وبواسطة قمر صناعي بحجم برميل الزيت كان بالإمكان تصوير الكرة الأرضية من القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي ومن شرقها إلى غربها، وبالتالي كان من اليسير تحديد مواقع الرادارات وموجات البث العالية في العالم. وقد أطلق أكثر من قمر صناعي باسم «ريوليت». فقد أطلق أول واحد منها عام ١٩٧٣ وكان بإمكانه التقاط الإشارات من موجات التردد الضعيفة جداً، ومن على ارتفاع ٢٢,٣٠٠ ميل من الفضاء، فمن أقصى الفضاء إلى عمق المحيط كان القليل القليل هو الذي يفلت من أن تلتقطه العلب السوداء التي تنتجها الإستخبارات التقنية الأميركية. وإن قوة هائلة من الدبابات كانت تحرس أرض المحيط ما بين الرأس الشمالي والنروج وما بين جزيرة الدب وبحر بارنتز. وكل واحدة كانت مزوَّدة بجهاز تنصت مضبوط على موجة تردد مختلفة، وقد وُصلت جميعها بكابل مدفون من أجل تسجيل مرور الغواصات السوفياتية من وإلى قاعدتها في بوليارني بالقرب من مورمانسك. و عودتها إلى الأرض، كانت أجهزة الاستشعار مثل آلات تخطيط وقياس الزلازل التي كانت تقوم بتصنيعها الأجهزة المختصة في مركز التطبيقات التقنية لصالح سلاح الجو بالقرب من لاوتن أوكلاهوما لتقصي كل الاهتزازات الباطنية وتحت الماء والتي قد تنجم عن أي انفجار نووي في أي مكان من العالم. وبإقامة نظام المراقبة هذا عام ١٩٦٠ كان يؤدي خدماته لسلطتين كبيرتين في العالم: أولهما السيطرة على الأسلحة، والثانية الإستخبارات العسكرية. وربما كان يجب تصغير الآلات أكثر، لكن حدود التصور لم تساعد على ابتكار نماذج أفضل من الموجود، مثل الأجهزة المزوَّدة بأشعة لايزر اليوم، والتي تستخدم لأغراض تجسسية.

وهكذا فإن استخبارات المواصلات قامت ببناء طائرة (U-2) التي جسدت خير تجسيد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من جيل آلات التجسس، وقد قام مدير وكالة الإستخبارات المركزية ريتشارد بيسل ومدير شركة لوكهيد كلارنس كيلي جونسون بتطوير طائرة (U-2) وأرسلاها في تحليق

تجريبي فوق الاتحاد السوفياتي في الرابع من يوليـو/تموز ١٩٥٦، ومنـذ ذلك الحين وحتى إسقاط طائرة (U-2) بالقرب من سفير دلوفسك في أول مايو/أيـار ١٩٦٠، حيث أكملت السيـدة السوداء للتجسس عشـرين مهمـة تغلغـل فـوق الاتحـاد السـوفيـاتي. ومن على ارتفـاع يبلغ ٨٠,٠٠٠ قـدم، كـان بـإمكـان كـاميـرات (U-2) أن تلتقط صـوراً للخـطوط البيضـاء المـوجـودة في مـوقف للسيارات على الأرض، وكان بإمكانهـا إنتاج صـور تغطي مسـاحة تـزيد على ١٢٥ ميلاً خلال طيـران يمتد إلى مسـافة ٢٦٠٠ ميـل. وبالإضـافة إلى نـظام التصوير فيها، كانت طائرة (U-2) مـزودة بهوائيـات خاصـة لالتقاط الإشـارات ولاستقصـاء النشـاطـات الإشعـاعيـة في الجـو والتي تنجم عن الانفجـارات النووية.

وباكراً أو متأخراً كان لا بد لأحـدهم من إسقاط طـائرة (U-2) ولهـذا قام كيلي جونسون بتصميم الطائرة (SR-71) التي يمكنها الطيران إلى ارتفاع إعلى ويمكنها أن تبلغ سرعة تفوق سرعة الصـوت بأربـع مرات. وهكـذا فقد بـدت وكأنها حية كوبرا ملثمة. وإن طائرة (SR-71) قد سميت (بـلاك بيرد) نـظراً إلى غلافها الخـارجي الأسود. وكـانت طائـرة (SR-71) تحمل أنمـاطاً متعـددة من العلب السوداء التي كانت تؤدي مهمات تجسسية مختلفة.

وحتى هذه الطائـرة المتطورة تم تخـطيها في أواسط الستينـات بواسـطة الأقمار الصناعية، ، حيث كانت إمكـانية التصـوير بـواسطة هـذه الأقمار مثـالاً رائعـاً على التطور في هـذا المجال. وإن سلسلة (KH-9) والتي سميت (بيـغ بيرد) كانت قد تمكنت من تصوير أنظمـة الصواريـخ السوفيـاتية بـدقة متنـاهية تزيد على عقد كامل من الزمان، ومن على ارتفاع يزيد على مئات الأميال.

لكن الأقمار الصناعية لم تحل محل طائرات (U-2) و(SR-71) تمامـاً ولا تمكنت من تأمين مثل تلك الاستـطلاعات القـديمة التي كـانت تقوم بهـا تلك الطائرات. فقد كانت مرتبطة بثباتها وعدم قابليتها للقيـام بمهمات متخصصـة بعض الشيء. فقد كانت هناك عوائق لا بـد منها في أصـل التصنيع ـ حتى لا يُفقـد شيء من إجـل الإلمـام بكـل المعلومـات والتـدقيق فيهـا، ومن أجـل

استعادتها. لكن الأقمار الصناعية كانت باهظة التكاليف، فمكتب الاستطلاع القومي وهو منافس لسلاح الجو الذي أطلق الأقمار الصناعية للتجسس وكان لديه مركزاً للعناية بها وإصلاحها، كانت لديه موازنة يُحتمل أنها الثانية فقط بعد موازنة وكالة الأمن القومي في مجتمع الإستخبارات.

والانتقاد الوحيد الأكبر كان بشأن تأمين المزيد من الأشياء الجيدة. فالإستخبارات التقنية وبواسطة علبها السوداء كان يمكنها أن تجمع كمية هائلة من المعلومات، وتبعاً لما يقوله أحد المحللين وهو عالم فضائي فيزيائي، إن هذه المعلومات التي ترسلها تلك الأشياء (الأقمار الصناعية) يمكنها أن تسبب لك صدمة. إذ أنها سرعان ما تصبح حقيقية ولا يمكنك أن تشتري أكثر من كومبيوتر واحد حتى تتمكن من معرفتها. وليس بالإمكان حاجة لأكثر من مبرمج واحد لكتابة الرموز، أو لقراءة النتيجة التي تحصل منها والتي تقدمها إليك. وفي النقطة ذاتها يمكن أن تصل إلى التخمة. وإلى كل ما يقوّض أهدافك جميعاً، وكذلك كان رأي باتريك ماك غارفي بهذا الابتكار العلمي المتطور، من حيث القدرة الفائقة على جمع المعلومات.

إن ما شجع على هذا الوضع، على حد قول ماك غارفي، هو عارض بيرل هاربور بحيث إن كل صغيرة أو كبيرة يمكنها أن تبلغ واشطن بأسرع ما يمكن، وهكذا لا يكون هناك نقص في حل الأحجية، ويضيف ماك غارفي. إن سؤال الكنيسة حول الأمراض الحاصلة اليوم تعني أن كل واحد يريد الحصول أولاً على النتيجة. إن هذه النتائج التي أمكن الوصول إليها في عملية النشر الممكنة تضاف إلى الأوراق التي تحتوي كل تفاصيل الأنظمة. وقد أكد ماك غارفي أنه على صعيد الإستخبارات، قامت التكنولوجيا بضم جهودها إلى البيروقراطية وطبقتا العقل والمنطق، وكان ماك غارفي يعتقد في الحقيقة بأن التكنولوجيا قد هيمنت على الإستخبارات والتي كانت بمثابة الذيل الأعوج للكلب. وعندما كان يؤلف كتابه عام ١٩٧٢ استشهد بمشاهدات هنري هاورانسوم بأن عمل الإستخبارات في العلوم الاجتماعية قد استبدل بخبراء الإلكترونيك وعلماء الفيزياء والإختصاصيين بالأشياء التقنية

لجمـع وتنسيق وتحضير المعلومـات. وقد تـأكد مـاك غـارفي من هـذا بنفسـه واكتشف أنـه في وكالـة استخبارات الـدفـاع، حيث كـان يعمل، كانت نسبة الحراس الكبار كانت أكثر بثلاثة أضعاف في الجانب التقني ممـا هي عليه في الجانب الإنتاجي.

ولقد كتب ماك غارفي استنتاجه بينما كان ريتشارد نيكسون رئيساً، وقـد احتفظ هذا الاستنتاج بصلاحيته حتى في عهد رئاسة رونالد ريغان. ولكنه كان قـد تضاعف من جـراء حقيقة الكميـة الهائلة من الأنـظمة التقنيـة للتجسس، والتي استمرت في التراكم عبر السنين. وكانت الولايات المتحـدة تسعى فقط إلى جمـع كل الحقـائق القيمة دون التمييـز وتحديـد الأهم منها لأنـه لم يكن لأحد السلطة بتحديد الأولويات.

وبشكـل يقـارب هـذا المـوضـوع يـأتي مـوضـوع التقـديـر والتخمين، فالاختصاصيون تولوا مهمة إدارة المراكز، ولكنهم صبّوا جهودهم على العمـل الحـربي، بحيث أصبح الخـداع السياسي أمـراً ممكناً وحقيقيـاً. واستخدمت الأجهـزة والآلات لجمع المعلومـات التي قد يتم إرسـالها أحيـاناً إلى المكـان الخاطىء وفي الزمان الخاطىء. وقد حصل هـذا مرات عـديدة في الستينـات ونجمت عنـه أزمات غـالبية أسبـابها آلات التجسس التي صممت لمنـع وقوع الحرب.

إن إسقاط طائرة (U-2) فوق الاتحـاد السوفيـاتي كان أمـراً لا مفر منـه، لكن عمليـة إسقاط الـطائرة، بينمـا كانت تحلق فـوق الاتحاد السـوفيـاتي في مايو/أيار ١٩٦٠ عشية مؤتمر القمة بين قادة فرنسـا وروسيا والمملكـة المتحدة والولايات المتحدة، كان بدون تفسير. فـإن عملية اكتشـاف القيام بـالتجسس كانت ورطة ومأزقاً على كـل الأحوال، وكـانت مهينة في ظـل هذه الـظروف. ففي البداية كان رئيس الولايات ايزنهـاور يكذب حـول طبيعة ومهمـة الطائـرة ولكن، وعندما عرض السوفيات حطام (U-2) وطيارها الـذي كان حيـاً ويدعى فرانسيس غاري باورز، فإن أي نفي بعد ذلك كان مستحيلاً. فطيار (U-2) كان مزوداً بوسائل للانتحار ولتـدمير الآلـة في غضون ١٧ ثـانية قبـل قفزه بـالمظلة من

الطائرة المصابة. وقد قام باورز بهذا فعلاً. وقد كان غاضباً لارتيابه بأنه كان في الواقع هناك تأخير في زر التدمير، إذ أنه يجب ما أن يلمس زر التفجير حتى تنفجر الآلة كلها بما فيها آلة التفجير.

ومع وجود باورز في سجن السوفيات، انقلب الرئيس ايزنهاور على نفسه وتحمل شخصياً مسؤولية التحليق. وقد أصبح يصر أنه من الضروري لا بل من المهم مواصلة ذلك العمل فالولايات المتحدة كانت قد أوقفت فعلياً تحليق طائرات (U-2) فوق الاتحاد السوفياتي بعد إسقاطها، لكن رئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا خرتشوف استغل هذا الحادث، وقد هدد برواية وتوزيع ذلك على الدول المجاورة التي تأوي طائرات التجسس الأميركية، مطالباً باعتذار من الرئيس الأميركي ومسبباً بانهيار قمة باريس. فالاستخبارات الخارجية الأميركية، كانت قد برزت من الخلف إلى جانب السياسة الخارجية الأميركية، التي كانت تواطئية.

والأمر البالغ المأساوية هو الهجوم على السفينة الحربية الأميركية ليبرتي في يونيو/حزيران ١٩٦٧. فليبرتي كانت سفينة حربية أميركية شاركت في الحرب العالمية الثانية، وكانت وكالة الأمن القومي والبحرية قد حولتها إلى محطة تنصت بحرية متنقلة. وفي عام ١٩٦٤، كانت ليبرتي تجوب الساحل الغربي لأفريقيا. لكن في مايو/أيار ١٩٦٧ صدرت الأوامر إلى السفينة بالتوجه إلى شرقي المتوسط، استباقاً لحرب الأيام الستة بين العرب وإسرائيل. وفي ٨ يونيو/حزيران حصل ما وصف بأنه أهم إخفاق للاتصالات في تاريخ وزارة الدفاع. فإن الدراسات الستراتيجية كانت قد أشارت إلى أن المياه شرقي جزيرة كريت، هي الموقع المثالي لالتقاط الاتصالات والتنصت على الشرق الأوسط. لكن ليبرتي كانت تبحر بسرعة ثلاثين ميلاً بحرياً عند سواحل شبه جزيرة سيناء المصرية، بدلاً من شرقي جزيرة كريت، وقد تعرضت لهجوم من الطائرات الاسرائيلية والزوارق الحربية فقُتل أربعة وثلاثون بحاراً، وأصيب ما يربو على المئة اخرين بجراح.

أما إسرائيل فقد اعتذرت عن الهجوم، وشددت على أنه كان حادثاً ومصادفة، لكن الظروف كانت تؤيد وجهة النظر بأن ذلك كان متعمداً. ولكن رئيس الأركان المشتركة، ولشدة غيظه مما أصاب السفينة وطاقمها، رأى واقترح هجوماً جوياً سريعاً على القاعدة البحرية الاسرائيلية التي شنت الهجوم، لكن مثل هذا العمل كان من شأنه أن يتعارض مع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط - بالضبط كما كان وضع ليبرتي في وجودها بالقرب من سيناء متعارضاً مع السياسة الأميركية. وتبعاً لما يقوله فرانك رافن مسؤول وكالة الأمن القومي المكلف بشأن برنامج التنصت، إن البحرية كانت قد وضعت السفينة في طريق خطرة، من أجل التنصت عن كثب أو التبادل التكتيكي الذي أصابها باللعنة.

وعلى أية حال، وفي غضون فترة لاحقة قصيرة، قامت سفينة تجسس أميركية أخرى بالابحار في المياه المضطربة وتسببت بأزمة أخرى. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٦٨ قامت الزوارق الحربية الكورية الشمالية باحتجاز السفينة الأميركية بويبلو وهي سفينة تابعة لاستخبارات سلاح الإشارة في البحرية كانت تقوم بالتجول قبالة الساحل الشرقي لكوريا، وكانت الولايات المتحدة تعتبر أن سفينتها موجودة في المياه الدولية عندما هوجمت واحتجزت وأن عرض قبطانها وطاقمها في مرفأ ونسان، كان قرصنة. فقد كانت تعتبر أنها كانت تقوم بتوزيع السلاح، ومرة أخرى، كانت إحدى المنصات الطافية التابعة للإستخبارات التقنية سبباً في اندلاع الحرب.

لقد تسببت قضية بويبلو في النهاية بمناقشة عامة حول مهمات الاستطلاع الأميركية والمخاطر التي تنجم عنها. ومن بين الانتقادات ناقش ماك غارفي اعتبار البحرية من حيث تقييمها لمخاطر مهمات الاستطلاع. وكانت النتيجة على حد ما كتب أنها تصرف مهذب وأضاف بأن الاستخبارات التقنية كانت خارج السيطرة.

ويقول ماك غارفي إن كمية الأوراق المتراكمة في هذا النظام جعلت من المستحيل على أي كان أن يعرف ما يجري هناك، من حيث التآمر الياباني

على بويبلو، وعلى الزعماء الأميركيين الذين أصدروا الأوامر بالمهمة. وقد كان ضابط البحرية مذهولاً مضطراً لمعرفة ما لم يكن مقرراً بشكل سياسي ودبلوماسي ويحيط بكوريا الشمالية في ذلك الحين. فبالنتيجة كان يجهل على اول سبيلين حيويين لكي يقوم بتقييمه وتخمينه وهما المناخ السياسي، وحساسية البلد المستهدف. ولأن بويبلو كانت تبحر في المياه الدولية، فقد اعتقد بأن الخطر صغير جداً. وتبعاً لما يقوله ماك غارفي، فإن الرئيس الأعلى للمهمة نادراً ما سأل عن المخاطر الصغيرة، إلى جانب أنه كان هناك ما يقارب الأربعمئة مهمة استطلاعية تنفيذها حتى يناير/كانون الثاني ١٩٦٨.

وقد ارتكز ماك غارفي في انتقاداته إلى تجربته كموظف في وكالة الإستخبارات المركزية، وفي وكالة استخبارات الدفاع. وقد أيده في دراسته اثنان من المسؤولين الحكوميين. فرئيس شبكة بلو ريبون للدفاع في ١ يوليو/تموز ١٩٧٠، شارك جيلبرت فيتزهوغ في الاستنتاج بأن نشاطات الإستخبارات كانت منتشرة عبر وزارة الدفاع مع القليل أو عدم التنسيق الفعّال. لقد كان هناك اختلال توازن في تحديد المصادر التي تنتج مزيداً من المعلومات التي يتم جمعها ومن ثم لا يمكن لا تفصيلها ولا استخدامها... وجهود التجميع كانت تؤدي مسبقاً إلى الاستشعار التكنولوجي، ليس عبر طلب تسريبها بواسطة أحد زبائن مجتمع الاستخبارات. وفي مارس/آذار ١٩٧١ قام جايمس شليسنغر بإجراء تحقيق عبر استعراض لمجتمع الإستخبارات وصرح بأنه قد تم جمع الكثير بواسطة مزيد من أنظمة الجمع التكنولوجي المتطورة، وإن مثل هذه الأنظمة على حد اعتقاده قد سهلت عمليات الإستخبارات الكبرى كثيراً.

وقد نجم عن قضية بويبلو أن قامت البحرية ووكالة الأمن القومي بإلغاء عمل أسطول استخبارات سلاح الإشارة. وتبعاً لتقرير فيتز هوغ قد تم إنشاء وظيفة مساعد وزير الدفاع للإستخبارات، وذلك من أجل مركز عمل إدارة الدفاع، وموازنة استخباراتها. وبالتالي لوضع أنظمة التجميع التقنية تحت السيطرة. ورغم ذلك فإن الوضع لم يتحسن بشكل ملحوظ. وتبعاً لما يقول

روي غودسون منسق دراسات الإستخبارات إن الولايات المتحدة الآن لا تقوم بالتصوير ولا بالتنصت، وإن تحليل المعلومات كافٍ لإفادتها في كل شيء. لكن هناك نماذج أخرى للتجميع لا تزال مستخدمة.

إن قضية بوبيلو وقد تكون أعاقت أو جمدت التجميع الكثير للشيفرة الغامضة من الخارج، حيث أن أحد مسؤولي وكالة الأمن القومي، ومع استشهاده بعلب السيارات وأثاث المنازل المليئة بالرسائل الصينية والسوفياتية التي جمعت وخزنت في مقر قيادة فورت ميد، عبر عن أمله بالتوصل إلى حلها وفك رموزها يوماً على غرار بوبيلو.

مع تقدم الأقمار الصناعية للاستطلاع، مالت أنظمة التجميع التقني إلى عدم التورط كثيراً في الحوادث الدولية. ومصادفة، قد يستمر أحد الأقمار الصناعية ويسقط إلى الأرض متسبباً بأزمة ملحوظة. على غرار ما حصل للقمر الصناعي السوفياتي كوزموس، الذي تحطم على الأراضي الكندية في يناير/كانون الثاني ١٩٧٢، وكما حصل لقمر آخر غرق في مياه المحيط الهندي بعد ذلك بخمس سنوات.

ولقد عاد الجدل ليثار حول مهمات الأقمار الصناعية التجسسية الأميركية في سبتمبر/أيلول ١٩٨٣ عندما أسقطت طائرة الجامبو الكورية فوق جزيرة سخالين، وفور مروزها في المجال الجوي بالقرب من قاعدة بحرية سوفيتية في بترو بافلوفسك، وقد قتل ركابها جميعهم والذي بلغ عددهم ٢٦٩ راكباً. ومن بين أحدى صيغ الإتهام، كانت هناك صيغة تقول بأن الولايات المتحدة كانت تقامر بحياة ركاب أبرياء وفي رحلة تجارية من أجل أهداف استخباراتية. ورغم ذلك فإن مهمات التجسس بواسطة الأقمار الصناعية هي التي تسببت في خلق الظروف التي دفعت بالسوفيات إلى الخوف من مهاجمة سلاحهم الجوي. وإضافة إلى ذلك، فإن طائرة (RC-1355) التجسسية الأميركية، كانت تحلق في نفس المكان الذي حلقت فيه الطائرة الكورية التعيسة صباح ذلك اليوم.

ويضاف إلى ذلك أن الإستخبارات التكنولوجية تسببت بحرب السفارات عام ١٩٨٧. فالروس حاولوا الحصول على مونتي ألتو كمكان لسفارتهم الجديدة. فمونتي ألتو هي من أعلى النقاط في مدينة كولومبيا، والتي وصفت بأنها هادئة الكترونياً، مما قد يمكّن اللاسلكي السوفياتي من التقاط الإشارات الصادرة عن البيت الأبيض ووزارة الدفاع والبنتاغون. ومن جهة أخرى وبينما كانت الولايات المتحدة تبني سفارتها الجديدة في موسكو، اكتشفت أن الجدران كانت لها آذان مما أوقف العمل والسبب بأن اعتبر المسؤولون الأميركيون أمر هدمها ضرورياً. وهكذا أهدرت عدة ملايين من الدولارات في سبيل بناء غير مدروس.

إن هذه الحلقات الأخيرة لم تنتج نفس الحاجات، والإصلاحات نتجت عنها (U-2) وليبرتي وقضية بويبلو في الستينات. وفي الثمانينات بادرت الإستخبارات التكنولوجية إلى تشجيع تطور كبير في نشاطها لجهة الإستخبارات العسكرية خاصة وقد عزز هذا ميزانية إدارة الدفاع الضخمة والتي ارتبطت ببرامج شعبية مثل التحقق من تحديد الأسلحة، وأنظمة الإنذار المبكر، ومبادرة الدفاع الستراتيجي لكن أحداث الستينات قد حصلت بحجة حرب فيتنام وهو زمن جمود واضطراب ومن أجل فهم القوة الكامنة وراء هذه المطالب الإصلاحية، وإنه من الضروري تفحص الاستخبارات الخارجية الأميركية إبان حرب فيتنام بالتفصيل.

الجزء الثاني والعشرون

فيتنام: خارجياً وداخلياً

بناءً على ما يقوله ليمان كيركباترك وهو مفتش عام سابق في وكالة الإستخبارات المركزية أن حرب فيتنام كانت أوسع عمل استخباراتي لحكومة الولايات المتحدة في أي منطقة منذ الحرب العالمية الثانية. فلقد تراجعت الإستخبارات الأميركية كموقف شعبي سلبي باتجاه مجتمع الإستخبارات، الذي ركز خصوصاً على وكالة الإستخبارات المركزية. فالسلبية التي بدأت مع خليج الخنازير تواصلت عندما تدخلت وكالة الإستخبارات المركزية في نظام نفودينه ديام وانكشاف أمر بعض العمليات العسكرية وبرامج مكافحة الارهاب، التي حصلت في جنوب شرقي آسيا. فإن تشريع عمليات السوق السوداء للإستخبارات المركزية وتبييض الأموال، وحتى المتاجرة بالمخدرات لتغطية العمليات السرية وتمويلها، وهو ما زاد الحالة سوءاً. وفضلاً عن هذا فأن الرؤيا التي استمرت كانت بأن الإستخبارات الأميركية لم تعمل كما يجب في فيتنام وأن تأثيرها كان ضئيلاً جداً على صانعي السياسة في واشنطن، على الرغم من التطور العالي للقدرات الإستخباراتية الأميركية المعقدة. وأخيراً وفي أثناء هذه الدوامة إن حرب فيتنام قد أثارت داخل الولايات المتحدة جدلاً كبيراً حول نشاطات وكالات الإستخبارات الأميركية وحول حقوق الأميركيين.

ومع ازدياد الممارسات الشاذة للقوى العسكرية الأميركية في فيتنام تولت الإستخبارات المنافسة لوزارة الدفاع غالبية المسؤولية عن الإستخبارات العملية والتقنية من أجل الأعمال العسكرية، كما من أجل أعمال مكافحة

التمرد. واستمرت وكالة الإستخبارات المركزية في الستينات بإدارة الحرب السرية في لاوس. وإدارة شركة المالكين التي وفرت الدعم العام للحرب غير التقليدية في المنطقة. أما محطة سايغون لوكالة الإستخبارات المركزية فقد تولت مسؤولية الإشراف وإدارة التجسس، لكن شبكاتها أساءت المزج بين العمل السري والتجسس. فبينما الحرب تتفاقم تدخلت وكالة الإستخبارات المركزية في الشؤون الداخلية للحليف الوحيد لأميركا. وهي جمهورية فيتنام، ساعية إلى التأثير على الوضع السياسي، ومشجعة على إقامة أو تدمير الحكومة، التي تتولى السلطة، وعادة بدون علم الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة.

فقد أكد وليم كولبي قائلاً: «لقد كنا جميعاً استخبارات خارجية هنا». لكن فرانك سنيب كان يرى الوضع في سايغون على خلاف ذلك. إذ أنه صرخ قائلاً: «لقد أهملنا عملنا الأولي ـ جمع المعلومات ـ وانغمسنا بشكل متزايد في مشاغل أخرى».

لقد تدخلت محطة سايغون بشكل مفسد في شؤون فيتنام، سواء عبر علاقاتها أو عبر العمليات الإنفرادية. وهكذا فإن تدخلها المفسد في الحقيقة كان بالعمل لأهداف تتقاطع بين بعضها البعض. فمثلاً إن سعيها لضمان القيام بعمليات سرية نظيفة كان يجعل وكالة الإستخبارات المركزية تسعى للحصول على الأموال الفيتنامية عبر السوق السوداء. وهو تصرف عادي وطبيعي في مهنة التجارة. ومما يساهم في الفساد البالغ كان السعي إلى فصل وعزل جنوب فيتنام.

ومع اتحادها لصبغة الشركة كمظهر فإن وكالة الإستخبارات المركزية قد دمرت سمعتها بالتعاون مع قبيلة ميو في لاوس، التي كانت تتاجر بالأفيون منذ عصور قديمة خلت: فالأفيون كان الجزء الأهم من البنية التحتية الزراعية في جنوب شرق آسيا، مثلما كان الأرز، فهذا المهدىء يحتل التلال وذلك الغذاء يزرع في الأودية. وقد فرضت وكالة الإستخبارات المركزية تنظيمات وتشريعات مضادة للعصابات بمنتهى الشدة على طيران أميركا، لكنها لم تكن

تتمكن من التحقق من حمولة الطائرات التابعة لطيران المالكين المتورط في تهريب المخدرات. ولا حتى معرفة كيفية استغلال ذلك لتمويل العمليات السرية، أو لضمان تعاون زعماء ميو. وفي العام ١٩٧٢ وجه الفرد ماك كوي، مؤلف كتاب «سياسة الهيروين في جنوب شرق آسيا»، اتهاماً بأن عمليات وكالة الإستخبارات المركزية في منطقة المثلث الذهبي (المؤلف من بورما ولاوس وتايلند مجتمعة) والتي تنتج ٧٠٪ من الإنتاج العالمي للأفيون. مما ساعد على وجود أجيال من بائعي المخدرات. ورداً على هذا الإدعاء فإن المفتش العام في وكالة الإستخبارات المركزية بادر إلى آجراء تحقيق عن وضع المخدرات في جنوب شرق آسيا. فأعطى المحققون شهادة صحية نظيفة لطياري طيران أميركا. وكذلك قالت لجنة الكنيسة. إن طيران المالكين لدى وكالة الإستخبارات المركزية لم يشارك في تجارة المخدرات. وعلى الرغم من ذلك فإن الإتهام قد تطور من تلقائه وتعزز بتهم موجهة تقول بأن وكالة الإستخبارات المركزية قد اقترفت الشواذات في فيتنام من جراء تنفيذها لبرامج مكافحة الإرهاب. وكان الرئيس جونسون يريد أن تلعب وكالة الإستخبارات المركزية دوراً أوسع في فيتنام. ففي أواسط الستينات وبضغوط مارسها هو، قامت الوكالة بتطوير برنامج مكافحة الإرهاب المصمم والهادف إلى إقرار الهدوء في جنوب فيتنام عبر «اقتلاع» الفيتكونغ. ومع اختيارها لأنها خبيرة في العمليات السرية، فقد كلفت وكالة الإستخبارات المركزية بدور لم تكن تعهده من قبل ـ فهو ليس مفهوم دونوفان لنشاطات المقاومة دعماً للقوى التقليدية بل أنه أمن داخلي أو نشاط للشرطة السرية. وفيما تم وصفه بأنه عمليات انفرادية كان ممثلو وكالة الإستخبارات المركزية يجندون وينظمون ويدعمون ويمولون بشكل مباشر، فرق مكافحة الإرهاب الذين كانت مهمتهم استخدام تقنيات الفيتكونغ في الإرهاب ـ الاغتيالات والابتزاز والخطف والتعذيب ـ ضد قيادات الفيتكونغ وفي عام ١٩٦٨ تولى وليم كولبي مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج فتخلى عن الإرهاب وحاول إجراء بعض الإصلاحات، لكن كان قد سبق السيف العذل.

وقـد أطلق كولبي اسم «العنقـاء» على المجهـود الجـديد ورتب أمـوره لملاحقتـه وتـدمير البنيـة التحتية للفيتكـونغ. وحققت العمليـة سمعتها السيئـة واتهمت باستخدام التعذيب وتم تحميلها مسؤولية عشرين ألف جـريمة، لكن كولبي ادعى بأنه، وبعيداً عن القيام بالأعمـال الطائشـة، كانت عمليـة العنقاء تحاول خلق «جو من القانون واللياقة» في وسط الحـرب البالغـة القذارة: «من إيذاء شخصي دون أن يُسأل عنه، لم يكن قد أخذ مكانه لكن الحقيقة الكاملة هي أن عملية العنقاء ذهبت إلى أبعد من إقصاء ذلك كمظهر للحرب. وحيث أن فرق مكافحة الإرهاب كانت تقوم بجمع المشبوهين في مراكز الإستجـواب بشكـل كثيف دون استجوابهم، فقـد ادعى كولبي بـأنه أسس أرضيـة إنسانيـة للتعامل واستجواب الأسرى. إن كلمة العنقاء كانت تعبيراً مختصـراً عن جميع المظاهر السلبية للحرب التي اشتكى منها كولبي، لكنه نفسه كان ضحية عمله السري. وبما أن الشعب الأميركي أصبح على علم متزايد بـالعمليات السـرية فقد عرف كيف يمكنه توجيه الانتقادات بشكل أدق وأشمل.

وقد كانت لمارشيتي الأسبقية في عرض عالم كولبي السري وإلى درجة لم يكن قد صرح بها كولبي نفسه حول عمق تلك الهوة. وكان يصـر مثلاً أنـه ولو كانت عملية العنقاء من صنع وكالـة الإستخبارات المـركزيـة خلال الفتـرة ١٩٦٨ ـ ١٩٧١ فإن كولبي بـدا غير مصـدق عندمـا عاد لـلإنضمام إلى وكـالة الإستخبارات المركـزية في منتصف ١٩٧١ وكـان الرجـل الثالث بين ضبـاطها التنفيذيين وبسبب مرض ابنته عاد كـولبي إلى واشنطن في وسط عـام ١٩٧١، لكن مؤسسة الخدمات الخارجية لم تكن لتقبل في صفوفها مثالاً سابقاً لوكـالة الإستخبارات المركزية. وفي مستـوى رفيع من الـوزارة. وهكذا فقـد عاد إلى حبه القديم ليكون موظفاً في وكالة الإستخبارات المركزية. وقد رحب به مدير الإستخبارات المركزية هيلمز بعبارات الاحتـرام لعضو منـاضل قـديم في قسم الخـدمات السـرية في وكـالة الإستخبـارات المركـزية، وقـدم له الشكـر على خدماته لمدة ثلاث سنوات ونصف في فيتنام قبل ذلـك الحين. وأياً يكن فـإن هذه الحقيقة ليست مشكلة لأن مصداقية الإستخبارات الأميركيـة في الستينات قد تزعزعت وكانت مصدراً لأزمة الثقة في السبعينات.

فالانتقاد الموجه لعمليات وكالة الإستخبارات المركزية في فيتنام كان يرافقه الزعم بأن الإستخبارات لم تقم بعمل جيد لمساعدة صانعي السياسة من أجل تفادي الأخطاء في فيتنام. فالانتقادات للتورط الأميركي في فيتنام. كانت تتذرع بأن الإستخبارات الأميركية قد فشلت في توفير تحليل معتدل للمعلومات في مواقف مصيرية عدة. مثل انعدام شعبية نظام ديام، والطبيعة الدنيئة لتمرد الفيتكونغ. وأثر القصف في الشمال وتفاقم وضع الحرب من جراء زيادة عدد القوات الأرضية الأميركية. وبما أنها قد صدرت وقد كانت كل تلك الانتقادات خاطئة. حيث أنه كانت هناك استخبارات كافية حول كل هذه الأمور، لكن تأثيرها على السياسة كان ضئيلاً.

وفي عام ١٩٧١ أبرز صدور أوراق البنتاغون بواسطة دانيال السبرغ أن مجتمع الإستخبارات قد حذّر مراراً وتكراراً من التدخل الأميركي في جنوب شرق آسيا، وكان يعارض معظم القرارات التي تقضي بشن الحرب. فأوراق البنتاغون كانت تتكون في نسختها الشعبية من ٧٠٠٠ صفحة أو ٤٧ مجلداً من «تاريخ تطور صنع القرار الأميركي في السياسة الفيتنامية». وهي دراسة لتاريخ تورط الولايات المتحدة في فيتنام، منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر. ولقد تم تحضيرها بمبادرة من وزير الدفاع روبرت ماكنامارا وكانت بدايتها عام ١٩٦٧. واستناداً إلى الإستخبارات القومية القيمة وغيرها من المستندات المنسقة كشفت دراسة ماكنامارا بأن مجتمع الإستخبارات كان قد نصح بعدم التدخل في فيتنام منذ البداية. وبعد تجاهله كان بالغ التحفظ حول فعالية الإجراءات المتخذة لإنهاء النزاع في فيتنام. وكان متشائماً بشأن النتائج.

وفي عام ١٩٦٤ وبعد أن قررت الولايات المتحدة التدخل، وإزاء تزايد نشاط الثوار في الجنوب اقترح العديد من صانعي السياسة قصف الشمال لإرغام هانوي على وقف مساعدتها للفيتكونغ لكن مجتمع الإستخبارات اعترض موضحاً بأن قوة الشيوعيين في الجنوب كانت فطرية وساذجة وكان ذلك للحفاظ على الفرق بين مجتمع الإستخبارات وصانعي السياسية. فتحفظ

الأول كان بهدف التغلب على إرادة الشمال. أما قناعة الآخر فكانت تعزز من شأن التنازلات. وفي وسط ١٩٦٥ كان هدف الغارات الجوية قد تغير من التغلب على إرادة هانوي إلى قطع خطوط الإمداد للجنوب على حد ما أفادت به وكالة استخبارات الدفاع.

وهكذا يبدو أن ذلك هو ما حصل، وحتى في يناير/كانون الثاني ١٩٦٦ عندما نصح وزير الدفاع ماكنامارا بزيادة عدد القوات الأميركية في فيتنام إلى ما يزيد عن ٤٠٠,٠٠٠، عرف وتبعاً لما قاله أحد عملاء الإستخبارات المعتبرة عن الشهر السابق، بأن مثل هذا الانتشار لا يضمن النجاح.

فقبل ستة أشهر كان مدير الاستخبارات المركزية جون ماك كون (١٩٦١ ـ ١٩٦٥) قد عبر عن وجهة نظر مماثلة في مذكرة سرية قائلاً: «إن عمليات القوى الأرضية، وفي جميع الاحتمالات سوف تكون محدودة التأثير والفعالية ضد الثوار. وهكذا لا بد من القيام بتمهيد مسبق لاقتناص الفرص. وعلى كل حال يمكننا استثناء طلب زيادة أي ممارسة شاذة للوجود الأميركي بدون تحسين العتاد الذي يزيد من فرص النصر. فسرعان ما برهنت فيتنام عن تقليص الإستخبارات. فالإستخبارات جيدة بدون ريب، لكنها بدون جدوى إذا تم تجاهلها. فقد اقترح ليمان كيركباتريك بأنها كانت مهملة لأسباب سياسية وتقنية. فسياسياً كان جون فوستر قد قرر التدخل لأنه كان يرى في اتفاقيات جنيف دعوة للشيوعيين للسيطرة على جنوب شرق آسيا إذ إن الجمهوريين كانوا قد اتهموا الديمقراطيين بفقدان الصين. والأن [١٩٥٤] بدورهم لا يريدون خسارة الهند الصينية. أما تقنياً فقد كانت مهملة بسبب الحكم الصادر بحقها على صفحات متعددة في أوراق البنتاغون، وهو عدم تناسبها وملاءمتها لأي مسؤول كبير في الحكومة، وإضافة إلى ذلك أشار كيركباتريك إلى أن الإستخبارات القوية المعتبرة، لم تكن تتحدث بصوت واحد، لكنها كانت تضم تناقضات في وجهات النظر والتصاريح، وعادة ما كانت تعكس الخصومات بين الأجهزة العسكرية. أما السبرغ من جهته فقد ألقى باللوم على الفشل في استخدام الإستخبارات في السياسة وحدها متهماً

الرؤساء على التوالي بأنهم كانوا يفضلون إنهاء الأمور وترك الأحوال تتفاقم إضافة إلى الفشل.

وقام ألسبرغ بتسريب المستندات إلى صحيفة نيويورك تايمز لتعزيز معارضته للحرب بإظهار أن الرؤساء الأميركيين كانوا يتصرفون بما يناقض نصيحة غالبي مسؤوليهم الكبار في الإستخبارات وأنهم كانوا يمارسون السياسة بعكس ما يقتضي الواقع. وقام المسؤولون في واشنطن بنبذ ألسبرغ، لكن وكالة الإستخبارات المركزية لم تكن موافقة على هذا الوضع لأن الأوراق في الواقع قد حسنت مظهر الوكالة. وعلى الرغم من إلمامه بروح العقلية السرية فإن العقيد المتقاعد من سلاح الجو فليتشر بروتي وهو عنصر آخر في الفريق السري قال بأن إلسبرغ كان يتصرف بإيعاز من وكالة الإستخبارات المركزية لتسليم الأوراق إلى الشعب. وقد اعتبر بروتي أن السبرغ كان موظفاً سابقاً ومنضبطاً لدى العقيد ادوارد لانسدال، سيد العملاء السريين، وكتب قائلاً: «إن تسليم أوراق البنتاغون ربما يكون هجوماً مفتوحاً من قبل وكالة الإستخبارات المركزية لتغطية عدم التزامها ليس فقط بالصراع الجسدي في الهند الصينية، بل كذلك في السجل التاريخي لتلك الأحداث المأساوية». فإن الطبيعة السرية لعالم وكالة الإستخبارات المركزية، كما رأينا، يدعو إلى مثل هذه التصرفات. فزعم بروتي قد تحقق بوجود أمثال كيركباتريك.

وإن ردات الفعل المتحفظة على مثل هؤلاء كانت تتبع إسلوب جو حرب فيتنام النابع من الريبة بأن وكالات الإستخبارات الأميركية كانت تراقب عن كثب الحركات المناوئة للحرب وغيرها من العناصر المشاغبة داخل الولايات المتحدة. وبدا أن معارضة الحرب الفيتنامية كانت حسنة التنظيم، فأسلوب المقاومة، من الإضراب عن التعليم إلى الاعتصام داخل الكليات إلى نشر النضال الطلابي، إلى بروز اليسار الجديد، كانت كلها تأتلف فيما يسمى معاداة الثقافة كالعقلية الجديدة الرجعية في حركة الحقوق المدنية، وتحرير المرأة. وقد أصبح المسؤولون في إدارة جونسون على ثقة بوجود

مؤامرة فرفضوا الإعتراف بالاحتجاج كمظهر شرعي ونظروا إليه كعمل إنقلابي يقوم به الوجود الأجنبي.

وبحجة التحقيق في تمويل خارجي محتمل وفي تأثير بين المؤيدين لها في الستينات، قامت الإستخبارات الأميركية بالتجسس على المواطنين الأميركيين، إن أسوأ مخاوف مؤسسي الوطن كانت تتمثل في: أن السرية في الحكومة كانت تسهل استخدام مراقبة تقنية فضولية تطفلية ـ بما في ذلك الغش وفتح البريد وفتح الحقائب والحقائب السوداء وأعمال التسلل ـ انتهاكاً لحقوق الأميركيين. وكان من البديهي في هذا المجال كان بأن هذه النشاطات اللاشرعية كانت ذات تأثير على ممارسة الحرية الشخصية وكانت تسعى إلى عرقلة المسيرة. وقد قام مكتب التحقيق الفيديرالي بهجمات جدية ولكن وكالات الإستخبارات الأخرى كانت أقل تعرضاً للملامة. حيث أن ضباط مكتب التحقيق الفيديرالي من المدن الأميركية قد تصرفوا على غرار ما كانت تقوم به المحطات السرية لوكالة الإستخبارات المركزية حول العالم. إذ أنهم إلتزموا القيام بالتجسس والعمل السري من أجل التأثير على القضايا السياسية دون أن تبدو هي في الصورة.

وقام مكتب التحقيق الفيديرالي بالعمل السري ضد المجموعات المحلية عبر برنامج مكافحة الإستخبارات، وبما أنه قد تم تنظيمه من قبل ادغار هوفر عام ١٩٥٦ لاستخدام «التكتيكات السرية والخدع القذرة» من أجل إعاقة وعزل الحزب الشيوعي، قام مكتب التحقيق الفيديرالي في الولايات المتحدة الأميركية بتوسيع برنامج مكافحة الإستخبارات إلى أهداف أخرى في أواسط الستينات.

وإن كل برنامج سري جديد كان يميل إلى أن يتبّع في البداية عملاً كبيراً غير قانوني أو عنفاً من جانب بعض الأحزاب أو التنظيمات، ولم تكن كلها موجهة ضد اليساريين. فبعد زوال الحقوق المدنية للعمال في المسيسيبي ١٩٦٤، بادر مكتب التحقيق الفيديرالي إلى برنامج ضد كوكلوكس كلان، وعند الطرف الأخر من السلم السياسي، حيث جاء هذا

البرنامج الوطني الزنجي مع بداية تظاهرات ١٩٦٧ نيو آرك في ديترويت والبرنامج اليساري الجديد كان مستوحى من تظاهرات الطلاب في جامعة كولومبيا عام ١٩٦٨

وبضغط من الرئيس جونسون والمدعي العام روبرت كينيدي، حوَّل مكتب التحقيق الفيديرالي نشاطاته ضد القبائل من قسم التحقيق العام إلى قسم الإستخبارات المحلية. فهذا الأخير كان قد تلقى تعليمات بأن يستخدم ذات التقنيات المعوّقة ضد القبائل كما كان يفعل ضد الحزب الشيوعي. وفي الفترة بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧١ خوّل مكتب التحقيق الفيديرالي وسمح باقتراح العمل ببرنامج مكافحة الإرهاب ضد القبائل وغيرها من مجموعات القبعات البيض، فالتقنيات السرية التي كان يستخدمها برنامج مكافحة الإرهاب كانت تتضمن إنشاء فصائل قبلية جديدة تتم إدارتها بواسطة مكتب المخبرين، وبإرسال رسائل مغفلة لزرع الشقاق. وعلى أمل فصل أحد رجال القبائل وتعويقه عن إمضاء الوقت في المؤامرات والخطط لإنشاء التنظيمات كان مكتب التحقيق الفيديرالي يرسل رسائل مسمومة إلى زوجته يبلغها فيها وبلغة يحتفظ بها عادة داخل جدران غرفة الحمام، بأن زوجها يخونها مع امرأة أخرى ويفضلها عليها. وقد كانت هذه الأخرى تدع روبي بكل ما تتمتع به من سحر العينين وجمال الوجه.

ومع الهجوم على الوطنيين السود عام ١٩٦٧، رأى مكتب التحقيق الفيديرالي إن يزعزع الثقة بمختلف الأحزاب والقادة ويجعلها مشلولة غير فاعلة، مما شجع على نشوب حرب العصابات بين الفهود السود والولايات المتحدة والشركات وغيرها من التنظيمات. وكانت هناك خدعة أخرى تسمى، بالسترة التقنية التي تدور حول قصة وهمية تتحدث عن شخص هو بمثابة المخبر، فقد استخدم المكتب الفيديرالي هذه التقنية مرات عديدة ضد أعضاء حزب الفهود السود؛ ولقد استخدمت هذه الطريقة مرتين على الأقل بعد أن أظهرت مستندات مكتب التحقيق الفيديرالي اهتماماً بالانعكاسات المحتملة لأن اثنين من أعضاء حزب الفهود السود كانا قد قتلا على يد مخبرين مشتبه بهم.

ولقد قام برنامج مكافحة الإستخبارات في مكتب التحقيق الفيديرالي بشن العديد من الهجمات ضد اليسار الجديد في مايو/أيار ١٩٦٨، حيث كان أقوى وأعنف هجوم تم شنه يومها. وعندما سئل أحد عملاء مكتب التحقيق الفيديرالي عن ماهيَّة اليسار الجديد، أجاب: «أنه لم يكن محدداً أبداً على حد علمي، إنه موقف لا أكثر ولا أقل، وعليَّ أن أفكر به». وبما أنه كان يرى في اليسار الجديد قوة انقلابية تسعى إلى تدمير القيم التقليدية، إنما بدون إيديولووجية محددة، فقد تبنى مكتب التحقيق الفيديرالي تكتيكاً يعرض طبيعتها غير الملتزمة، وانعدام الأخلاق فيها. ففي يوليو/تموز ١٩٦٨ أصدر مقر قيادة مكتب التحقيق الفيديرالي تعليمات إلى مكاتبه العاملة:

١ ـ بأن تقوم بإعداد ملف كامل من صور قادة اليسار الجديد في مختلف الجامعات.

٢ ـ إعداد ملف حول الخصومات أو العداوات بين قادة اليسار الجديد.

٣ ـ خلق الانطباع بأن القادة هم مخبرون لصالح المكتب أو غيره من وكالات فرض القانون.

٤ ـ إرسال المقالات من الطلبة إلى الصحف والتي تبين انعدام الالتزام من قبل قادة اليسار الجديد للمسؤولين في الجامعة والقيمين على الأمور والتشريعيين والأهالي.

٥ ـ اعتقال بعض الأعضاء بتهمة تعاطي الماريجوانا.

٦ ـ إرسال رسائل مغفلة حول نشاطات الطلاب إلى الأهالي والجيران وذوي الموظفين.

٧ ـ إرسال رسائل مغفلة حول أعضاء مؤسسة اليسار الجديد إلى مسؤولي الجامعة والنواب وهيئة التشريعيين وإلى الصحافة.

٨ ـ استخدام اتصالات الصحافة التعاونية.

٩ ـ استغلال الخصومات بين اليسار الجديد وأحزاب اليسار القديم.

١٠ ـ إقفال مقاهي اليسار الجديد بالقرب من القواعد العسكرية والتي تحاول التأثير على عناصر القوى المسلحة.

١١ ـ استخدام الصور المتحركة والصور الفوتوغرافية والرسائل المغفلة لتشويه سمعة اليسار الجديد.

١٢ ـ استخدام المعلومات المغلوطة لخداع وعرقلة نشاطات اليسار الجديد مثل الإشارة إلى بعض العناصر الذين أثروا في تأجيل بعض الأحداث.

وكان لهذا الافراط وإساءة استخدام السلطة أثره في أن يشكل خطراً على الدستور باستهدافه لسمعة الأشخاص. فمع انغلاق مكتب التحقيق الفيديرالي على السرية في برامجه لمكافحة الإنقلابيين والعناصر المشاغبة وعناصر العنف، دفع بهؤلاء إلى الالتزام بالتعبير السياسي السلمي فقد اعترف أحد مسؤولي البيت الأبيض السابقين أمام لجنة الكنيسة بأن تحقيق الإستخبارات والمراقبة أثناء حرب فيتنام كانت تبلغ حدود تحريك الأطفال الذين كانوا يحملون قنابل إلى الأطفال الذين كانوا يحملون إشارات مميزة. ومن هؤلاء إلى الأطفال الذين كانوا موجهين لخداع وضرب مشاريع المرشحين المعارضين نزولاً إلى آخر هذا الخط. وقد أصبحت هذه الفكرة بعد فترة أكثر قابلية وقرباً إلى الواقعية.

ولكن لم يكن هناك مثال أشد سوءاً من نشاطات الإستخبارات المحلية التي قام بها مكتب التحقيق الفيديرالي خلال حملته ضد مارتن لوثر كينغ، بحيث أن تكتيك مكتب التحقيق الفيديرالي ضد اليسار الجديد قد خرق القانون، وتكتيكه ضد كينغ قد خرق القانون وشرعة حقوق الإنسان.

وإن مكتب التحقيق الفيديرالي قد طارد بشكل سري الدكتور كينغ من ديمسبر/كانون الأول ١٩٦٣ وحتى موته عام ١٩٦٨. فقد كان يجمع المعلومات ويبقيه تحت المراقبة ويسعى خلف كل معلومة تنال منه ويدمر كل فعالية له كزعيم لحقوق الإنسان المدنية. وهكذا كان شأن المكتب حتى بعد اغتياله. حيث أن عميلاً في أطلنطا اقترح طريقة أو طرقاً لازعاج زوجته وقام

مسؤولو المكتب باتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع تحول يوم ميلاده عيداً وطنياً، وبعد فترة قصيرة من خطاب كينغ بعنوان «لدي حلم» في أغسطس/آب ١٩٦٣ في واشنطن، استهدفه مكتب التحقيق الفيديرالي كأخطر وأفعل زعيم زنجي في البلاد. وبعد انقضاء خمس سنوات بالتحديد وصفه بأنه خطر بالغ القوة.

وانطلاقاً من هذا الأساس أصدر مكتب التحقيق الفيديرالي جميع أنواع التوقيف ضد الدكتور كينغ. ففي الفترة ما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ لاحقه بسبب خطاباته في مختلف المدن. ووضع آلات التنصت في الغرف التي كان ينزل فيها في الفنادق من فندق فيلارد في واشنطن إلى فندق شرودر في ميلووكي إلى الهيلتون في هونولولو في هاواي. وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٤ قام مكتب التحقيق الفيديرالي بإرسال شريط مسجل إلى الدكتور كينغ مع تهديد يقول: «كينغ بقي أمامك شيء واحد لتفعله، وأنت تعرف ما هو وقد فعلته ولم يبق أمامك ألاّ سبيل واحد». ويبدو أن كينغ صدق بأن مكتب التحقيق الفيديرالي كان يحاول أن يرغمه على الانتحار، لكن مساعد مدير مكتب التحقيق الفيديرالي وليم سوليفان قال إن هذا كان يهدف فقط إلى ابتزاز كينغ وجعله يلوذ بالصمت بتهديده بتدمير زواجه. إن مثل هذا التصرف كان بدون تفسير، لكن ما الحاجة إلى التفسير في ظل السرية. فعندما ذهب كينغ للمطالبة بجائزة نوبل التي أحرزها حاول مكتب التحقيق الفيديرالي أن يخرب عمليات استقباله المشرفة وعند عودته واصل حربه ضده فقد حاول منعه من تلقي شهادة فخرية من جامعة ماركيت في ربيع ١٩٦٤، ومنعه من اللقاء مع البابا في أغسطس/آب ١٩٦٤ والحؤول دون حصوله على ثلاثة ملايين دولار كهبة من مؤسسة فورد إلى مؤتمر قيادة المسيحيين الجنوبيين في أكتوبر/تشرين أول ١٩٦٦.

وقد أصبحت قضية مارتن لوثر كينغ مثالاً يحتذى للكثيرين من الأميركيين الذين يجهلون مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. ورغم أن مكتب التحقيق الفيديرالي كان رأس الحربة في شن الاعتداءات فإن

استخبارات الجيش ووكالة الأمن القومي ووكالة الإستخبارات المركزية كانت قد تورطت في عمليات الإستخبارات المحلية والإساءات التي اقترفت. وإزاء العنف العرقي المحلي في الستينات ومع اهتمامه بالمناوئين لشن الحروب وإمكانيتهم في إزعاج القواعد والمنشآت العسكرية قام الجيش بجمع المعلومات حول الاتجاهات السياسية المختلفة للأحزاب والتنظيمات السياسية المدنية.

ورغم أن هذا العمل قد أعيد النظر به لاحقاً واقتصر على الأشخاص النافذين الذين تربطهم علاقة صداقة بزعماء الشغب، فقد أدّى ذلك إلى بروز عملاء استخبارات الجيش من خلال حزب هالوين في واشنطن لأنهم كانوا يعتقدون بوجود بعض المنشقين هناك، والذين ينظمون التظاهرات لصالح التنظيمات الرئيسية في ميلووكي والذين تسللوا إلى اتحاد الكنائس في كولورادو وشاركوا في مؤتمر الرهبان في واشنطن الذي عقد لمناقشة الإشراف على معاملات الولادة. فمنذ منتصف الستينات وحتى عام ١٩٧١ كانت استخبارات الجيش تستخدم أسلوب التسلل وغيره من أساليب المراقبة السرية لجمع ملفات حول ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ أميركي بما في ذلك أعضاء مجلس الشيوخ مثل سام إيرفن وجورج ماك غوفرن وإدموند موسكي وإدوارد كينيدي وهارولد هوغز ادلاي ستيفنسن الثالث. وقد امتدت التحقيقات لتطال كذلك شرعية التنظيمات التي تمارس الإنشقاق السياسي والاجتماعي، مثل مؤتمر قيادة المسيحيين الجنوبيين وغيره من الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة.

وإذا ما كان الجيش يبرر مراقبته للمواطنين الأميركيين مستنداً على أساس مهمته في تأمين الهدوى الداخلي، فإن وكالة الأمن القومي قد تورطت لأن الرؤساء جونسون ونيكسون قد تعاظم شأنهما بحيث أصبحا يحاولان اكتشاف إمكانية تأثير الخارج على الإنشقاق الداخلي والتشهير به، فإن ليندون جونسون قد مات بكل بساطة وهو يحلم بأن يحصل على دليل يدين جين فوندا، أو الطلاب المؤيدين للمجتمع الديمقراطي، والذين كانوا قد ساهموا

في إحراز النصر إبان الحرب العالمية الثانية، والـذين أرغموا الآن على إتبـاع مثل هذا الخط السياسي خلال فترة حرب فيتنام. وإن وكالة الأمن القومي التي كـانت أنشئت بناء على أمر تنفيـذي عـام ١٩٥٢، كـانت مخـولـة بجمـع الإستخبارات الخارجية وإدارة ومراقبة الإتصالات الخارجية، لكن عملياً كانت تعد الإتصالات الخارجية لتكون هناك غاية واحـدة وهي إظهار الـرسالـة بأنهـا خارجية. فوكالة الأمن القومي كانت تلتقط الإتصالات التي كـان يتم إرسالهـا إو إلتقـاطهـا من قبـل الأميـركيين خـلال الفتـرة ١٩٦٧ و١٩٧٣ بنـاءٍ علـى ضغـوطات من وكـالة الإستخبـارات المـركـزيـة ومكتب التحقيق الفيـديـرالي والإستخبارات العسكريـة بحيث أن وكالـة الأمن القومي قـامت بوضـع لائحة للمـراقبة وبشكـل خـاص تتضمن دعـاة السـلام ومختلف الحقـوق المـدنيـة. ووسعت دائـرة برنـامج التقـاطها ليتضمن معلومـات حول التـنظيمات والأفـراد الأميركيين الذين يقومون بنشاطات قد تؤدي إلى إضطرابـات مدنيـة، أو بشكل آخر قد تطيح بالأمن القومي للولايات المتحدة. وقد كان المشروع يهدف إلى معالجة المعلومات لكنه لم يكن معرفاً بأنه لصالح وكالة الأمن القومي. وبينما كانت لجنة الكنيسة تحقق في المشروع، اكتشفت برنامجـاً سريـاً كانت تقـوم وكالة الأمن القومي وسابقاتها خلاله بترتيبات من خلال سلسلتين من الشركات بين ١٩٤٧ والعام ١٩٧٣ وتحصل على نسخ من جميع الاتصـالات التي يقوم بها الأميركيون في الولايات المتحدة.

وقـد كان بـرنامـج التجسس على الاتصالات ممـاثلاً لبـرنـامـج وكـالـة الإستخبارات المركزية في فتـح الرسـائل ويستخـدم ذات الأسلوب في إطلاق الإتهام ضد المواطنين الأميركيين خلال الستينات ومطلع السبعينات.

لقـد حال مـرسوم الأمن القـومي عام ١٩٤٧ بكـل وضوح دون ممـارسة وكالة الإستخبارات المركزية لأعمال الشرطة أو الأمن أو فرض قانون القـوة أو مهمـات الأمن الـداخلي، لكن القـانـون لم يكن واضحـاً جـداً في مـا يتعلق بنشاطات الإستخبارات السرية داخل الولايات المتحـدة والتي تتعلق بمهمات الإستخبارات الخارجية لوكالة الإستخبارات المركزية. وقد تسبب هذا الغمـوض بصراع بين وكالة الإستخبارات المـركزيـة ومكتب التحقيق الفيديـرالي، ولكن

في عـام ١٩٦٦ وبسبب الـوضـع المحلي اتفقت الـوكـالتـان على تنسيق جهودهما. وقد أدى هذا إلى تورط وكالة الإستخبارات المـركزيـة في مهمات الأمن الداخلي، خصوصاً عندما جاء عملاء الوكـالة المجنـدون إلى الولايـات المتحـدة وكـانـوا في مـوقـع الافـادة عن المنشقين المحليين. وليس فقط أن مكتب التحقيق الفيديرالي قد سمح لوكالـة الإستخبارات المـركزيـة بالإمسـاك بالعملاء في الولايات المتحدة من أجل الإستخبارات الخارجية وأهدافها بينما كانت هي توفر له المعلومات المتعلقة بقضـايا الأمن الـداخلي، بل إن مكتب التحقيق الفيـديرالي طلب إلى وكـالة الإستخبـارات المركـزيـة التجسس على جميع الأميركيين.

وعلى الرغم من الجهود الجبارة لوكـالات الإستخبارات الأميـركية ضـد الإنشقاق المحلي وعلى الرغم من تعـذر التميز بين الإستخبـارات الخارجيـة والإستخبارات المحلية فإن الرئيس جونسون كان راضياً بأنه قد تم فعل ما كان يجب بشكل كافٍ. وقـد شجع بشكـل جانبي وكـالة الإستخبـارات المركـزية على تـطوير بـرنـامجهـا المحلي الخـاص لمكـافحـة الإستخبـارات في أغسـطس/آب ١٩٦٧، من خـلال عمليـة شـاووس تبعـاً لمـا قـالـه مـديـر الإستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز.

وعلى الرغم من كل الاعتذارات التي تم تقديمها فإن هيلمـز كان يعلم بأن عملية شاووس كانت تخرق شرعة ودستور وكالة الإستخبارات المركـزية، بل واعتبرها قد أمنت غطاء لعملية مكافحة الاستخبارات وقد أبقاها بمنأى عن جـايمس انغليتون وبقيـة طاقم مجتمـع الإستخبـارات. ولهـذه الغـايـة، أنشأ مجموعة العمليات الخاصة وعهد بإمرتها إلى ريتشارد أوبـر. ومع وجـود مقر هـذه المجمـوعة في أسفـل مقر وكـالـة الإستخبـارات المـركـزيـة فقـد استخـدمت المجموعة جميع المراجع المتوفرة من أجل المـراقبة السـرية. فخـلال عملية شاووس أمدت مجموعة العمليات الخاصة ثلاثـة عشر ألف ملف لشخصيـات بمـا فيها ٧٢٠٠ حـول المواطنين الأميـركيين وقامت بـوضع لـوائح وفهـارس كومبيوتر لما يزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ إسماً لأشخاص ومجموعات.

وهكذا فقد حاول هيلمز إلقـاء اللوم على تجاوزات عمليـة شاووس بضغط رئاسي، فوكالة الإستخبارات المركزية كانت قد خـرقت دستورهـا الخاص في المنطقة التي لا يمكن فيها توجيه اللوم إلى جونسـون، ومع تـزايد المعـارضة لحرب فيتنام، فإن تكتيكات الإنشقاق تعاظمت بما في ذلك الخطوات البالغـة التنظيم وتسًرب المعلومات الموثقة، وبمبادرة على مسؤوليتهـا لحمايـة مصادر الإستخبارات وأساليبها من الوصول إلى أيدي غير المسموح لهم، قامت وكالة الإستخبـارات المركـزية وعبـر مكتب الأمن فيها بـإطلاق مشـروعين مـوجهين لحماية منشآت وكالة الإستخبارات المركزيـة والأفراد من العـرقلة ومن البحث فيما إذا كان موظفو وكالة الإستخبارات المركـزية يسـرِّبون معلومـات حساسـة إلى الصحافة.

وفي ظل مشروع ميريماك (١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) كانت وكالـة الإستخبارات المركزية تتجسس على مجموعات السلام ومجموعات دعـاة حقوق السـود في واشنطن، مستخدمة التسلل والمراقبة الإلكترونيـة، لمعرفـة خططهم الهـادفة إلى تظاهرات محتملة ضد الوكالة: وعلى كل حال فأن طلب التجميع كان يتضمن المعلومات العامة عن القادة والتمـويل والنشـاطات والسيـاسات التي تنتهجهـا المجموعات المستهدفة. وفي نفس السبيل فإن مشروع «ريزيستانس» (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) كـذلك كـان يورط وكـالة الإستخبـارات المركـزيـة في مهـام الأمن الداخلي، ولكن هذه المرة ضد المجموعات الراديكالية في كليات الجـامعة. ومع اهتمامها بأمن المتعاقدين مع وكالة الإستخبارات المركزيـة. وهو الجهـاز المسؤول عن التحقيقات السرية وعن المجندين، استهـدفت الوكـالة الحـزب الاشتراكي وأمصاله من الأحزاب. ولقد كانت تستغل كل المصادر لكنها كانت تحصـل على معلومـات من التعـاون مـع دوائـر الشـرطـة ومسؤولي الكليـات وغيرهم من السلطات المحلية، التي كانت بدورهـا تستخدم تقنيـات التجميع كمصدر للإبلاغ.

وقريباً جداً في مقره قام مكتب الأمن في وكالة الإستخبارات المـركزيـة بإجراء عدد من التحقيقات الخاصة حول موظفي الوكالـة والموظفين السـابقين

لتحديد مصادر التسرب الجديد. وقد كانت قضية السبرغ خير مثال على هذا الأمر. ولكن كان هناك خلاف داخل وكالة الإستخبارات المركزية حول فيتنام، في ما يتعلق بدور الوكالة في تلك الحرب أو في برنامج شاووس الذي يراه بعض المسؤولين أنه غير شرعي. وقد تعزز موضوع التسرب في واشنطن بعقود من الإنشقاق، أدّت حتى بوليم كولبي ليقول: «إن أي سر من الأسرار لا يمكن الإحتفاظ به. . . بعد أن شعر فيكتور مارشيتي وفيليب آجي بأنني لا أستطيع أن أقول بأن هذا غير معقول وأن أحداً من وكالة الإستخبارات المركزية سيكون مذنباً في تسريب المعلومات وهو الموقف الذي اتخذناه بكل فخر بادىء ذي بدء».

لكن مكتب الأمن في وكالة الإستخبارات المركزية يبدو أنه قد فقد الثقة. وبناءً على عملية ميريماك قامت وكالة الإستخبارات المركزية بتحقيقات سرية خاصة عن موظفيها وموظفيها السابقين والموظفين في الوكالات الأخرى للإستخبارات، وعن رجال الصحافة. وإن مثل هذه التحقيقات قد جرت بعيداً عن الروتين وبعيداً عن التحقق من السير الذاتية لتتضمن المراقبة الجسدية والإلكترونية والدخول الممنوع، والتجسس على البريد ومراجعة عائدات الضرائب الفيديرالية الشخصية. وبدون الإثباتات القانونية قامت وكالة الإستخبارات المركزية بإنشاء ووضع اثنين وثلاثين خط تنصت واثنين وثلاثين سماعة في معظم أماكن الأشخاص التابعين لها، وقامت بالتجسس أيضاً على منازل ومكاتب الصحافيين.

وبإضافة هذا البرنامج إلى ما سبقه من برامج الإستخبارات يبدو بشكل جلي ما تعرض له الشعب الأميركي، فليس هناك أبداً في تاريخ أي جمهورية ما يزيد عن هذا القدر من جمع المعلومات. فهي لم تكن غير دستورية فحسب، بل إن سريتها كانت تنال من حقوق الأميركيين وتنال من سمعة السلطة.

ولكن كانت هناك حدود فحتى في الأيام التي سبقت حركة الإنشقاق في الحكومة، كان هناك عمليات تحقيق وتأكد داخلية أو داخل مقر مجلس

الـوزراء. فالخصـومات الحكـومية الـداخلية قـد خدمت في الحؤول دون أي تفـاهم، فوكـالة الإستخبـارات المركـزية قـد لعبت دور الحارس الأمين لهيئـة الدولة. وعلى الرغم من جهود مجتمع الإستخبارات لتفادي المزيد من التورط في المسـرح السياسي المحلي، فـإن الرئيس نيكسـون كان أشـد إصـراراً من الرئيس جونسـون، وفي النهايـة فإن بحيـرة مجتمع الإستخبـارات من التعاون تسببت بادىء الأمر بتخطيها، ومن ثم وللأسف وقوعها في فضيحة ووواتـرغيت فـالحرب الفيتنـامية قـد غيرت أميـركا على وجـه التأكيـد، لكن تأثيـرهـا على الإستخبارات الأميركية كان مدمراً.

الجزء الثالث والعشرون

أعراض واترغيت

كان الرئيس ليندون جونسون قد اتخذ اجراءات استثنائية ضد حركة الاحتجاج في الستينات، لكن الرئيس ريتشارد نيكسون أراد أن يفعل أكثر من ذلك، ولم تكن مجرد قضية إدارة جديدة أشد محافظة؛ فقد كان ذلك ردة فعل عامة أو مقاومة وصداماً مرتداً ضد سياسة المواجهة، كما أظهر شعار ترشيح نيكسون القائل «بالأغلبية الصامتة» عام ١٩٦٨ خلال الحملة الانتخابية الرئاسية والانتقاد المفتوح الذي وجهه نائب الرئيس سبيروأغينو إلى الطلاب المتظاهرين. وقد برزت الطريقة المختلفة المتغيرة بقوة في يونيو/تموز ١٩٦٨ في شيكاغو، حيث استخدمت الشرطة العنف ضد المتظاهرين خلال المؤتمر الوطني الديمقراطي، وفي مايو/أيار ١٩٧٠، في جامعة ولاية كنت، حيث قتل الحرس الوطني لأوهايو أربعة طلاب كانوا قد شاركوا في مهرجان خطابي مناوىء للحرب في الجامعة، وقد انفجرت الاضطرابات الطلابية الكثيفة والقوية من جراء اجتياح الولايات المتحدة لكمبوديا في ربيع ١٩٧٠، إذ أصدر الرئيس نيكسون إلى وكالات الإستخبارات المركزية الأميركية أمراً بجمع المزيد من المعلومات حول المنشقين المحليين وارتباطهم بالقوى اجنبية. فقد قال نيكسون لمدراء كل من مكتب التحقيق الفيديرالي ووكالة الإستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالة استخبارات الدفاع، في ٥ يونيو/حزيران ١٩٧٠ «إن ما نعرفه هو قليل جداً».

إن انكشاف أمر فضيحة واترغيت في حزيران/يونيو ١٩٧٢ والمحاولات اللاحقة كانت الذروة لشيء كان قد بدأ ما قبل عامين، وخصوصاً بسبب موقف نيكسون من الاستخبارات السرية وفشل العمليات السرية. فقد كان نائباً للرئيس «أيام عز» وكالة الاستخبارات المركزية في عهد ألن دالز وقاد الأداة الأولى للقيام بعمل سري ضد فيديل كاسترو. وبناءً على ما قاله مساعد الأركان طوم تشارلز هيوستن إنها نوع من المرض الذي أصاب البيت الأبيض أثناء ربيع كمبوديا عام ١٩٧٠.

فقد عهد مدير شؤون البيت الأبيض هـ. ر. هالديمان إلى هيوستن مهمة التخطيط لزيادة عمليات الاستخبارات السرية. وعلى مدى ما يقارب السنة، كان هيوستن يتشاور مع وليم. سي. سوليفان، مساعد مدير مكتب التحقيق الفيديرالي ورئيس قسم الاستخبارات المحلية. وقد اشتكى سوليفان بأنه لم يكن معتاداً على محاولات جمع المعلومات حول نشاطات الانشقاق - خصوصاً وأن المدير هوفر سوف لن يسمح له بالقيام بدخول سري، ولا بتجنيد الطلاب الذين هم دون الحادية والعشرين من العمر بصفة مخبرين. وانطلاقاً من شكوى سوليفان بشكل جوهري، قام هيوستن في يونيو/حزيران ١٩٧٠ بتنظيم اجتماع بين نيكسون وزعماء الاستخبارات، بحيث تمكن الرئيس من تحذير مجتمع الاستخبارات وإبلاغهم مدى الجدية التي يراها في تدهور وتطور مستوى العنف الثوري. وقد أوعز نيكسون إلى مدراء كل من مكتب التحقيق الفيديرالي ووكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالة الدفاع بضرورة إنشاء لجنة مشتركة للوكالات برئاسة هوفر لإعداد تقرير حول الاستخبارات المحلية الذي سوف يخمن الخطر على الأمن الداخلي، ويطور عمليات الجمع المناسبة، ويقترح سبل تحسين تعاون لجنة الوكالات.

وقد كانت نتيجة هذا النشاط خطة هيوستن بتاريخ يوليو/تموز ١٩٧٠. إذ تضمنت مستنداً من ثلاثة وأربعين صفحة بعنوان التقرير الخاص، لجنة الوكالات المشتركة للإستخبارات، وقد تم إعدادها وتوقيعها من قبل مدراء الاستخبارات الأربعة لكنها لم تلمع إزاء المذكرة التي وجهها هيوستن إلى

هالديمان بعنوان: «خطة تجميع الاستخبارات المحلية: تحليل واستراتيجية». حيث أن هذه المذكرة قد اختصرت التقرير وقامت بتقديم توصيات خاصة من أجل العمل الرئاسي، فقد روى هيوستن بأنه كان يخشى بشكل خاص من أن وكالة الاستخبارات المركزية سوف ترفض التعاون، لكن هوفر كان في الواقع هو العقبة الوحيدة. فقد رفض العمل على إصدار خلاصة واحدة أو دعم توصية واحدة مفردة. وهكذا وافق هوفر على الجزء الأول من التقرير، وهو المتعلق بالتخمين، ولم يوافق على التوصية بتغيير النوعية الموجودة من العمل لجمع المعلومات، وخصوصاً إزالة العوائق والتحفظات العملانية وعارض تشكيل لجنة مشتركة دائمة للإستخبارات المحلية بإدارة البيت الأبيض، ووقع هوفر على التقرير لكنه أدخل اعتراضاته على شكل ملاحظات لاحقة وصفها هيوستن بأنها متضاربة وتافهة. وبناءً على هذا فقد كتب هيوستن مذكرته وأرفقها بتوصيات خاصة تتعلق بالتحفظات العملانية، لكن هيوستن كانَ مخطئاً بحق هوفر، فهو لم يصبح تحررياً بشكل مفاجيء؛ فيما أنه أوجد برنامج مكافحة الاستخبارات فقد كان معنياً بطبقته، وعندما أدلى هيوستن بشهادته لاحقاً صرح بأنه كان على علم ببرنامج مكافحة الاستخبارات وبعملية مينارية وعملية شاووس وعمليات وكالة الاستخبارات المركزية في التجسس وفتح الظروف البريدية، وأصر على أنه لم يكن يسأل على الإطلاق عما يجري فعله، ورغم ذلك فإن خطة هيوستن كانت قد بدأت، لأنه ومع وضع لائحة بجميع تقنيات المراقبة السرية والطلب إلى الرئيس بإعطاء موافقته، لم يكن منفذاها يعلمان بأن ما توصي به غير شرعي.

لقد أوصي هيوستن مثلاً بأن يُسمح لوكالة الأمن القومي بتوسيع تغطيتها.. لاتصالات المواطنين في الولايات المتحدة باستخدام الوسائل الدولية. وقد احتج متذرعاً بتكثيف المراقبة الإلكترونية والتسلل الهادف الموجه ضد أشخاص أو مجموعات يشكلون خطراً كبيراً على الأمن الداخلي. وطالب بإزالة العوائق الموضوعة على تغطية البريد الرسمي وإزالتها أيضاً على التغطية السرية أو تخفيضها على الأقل. وقد قال هيوستن: «إن التغطية السرية غير شرعية وهناك مخاطر جمة ستنجم عنها. على كل حال إن فرصة استغلالنا لها

تـزيد من احتـامالات المخـاطر». وكـذلك نصـح هيوستن بتغييـر التحفـظات والتدخلات السرية خصوصاً للحصول على المواد المطلوبة والحيوية من كتابة الشيفـرة الأجنبية، ولإفسـاح المجال أمـام الاختبـار لتحـديـد الأمـور العـاجلة والأمور ذات الأولوية العالية في أهداف الأمن الداخلي.

وكذلك اقترح هيوستن تـطوير مـراجع المصـادر ـ يعني بذلـك المخبرين، فقد أراد بشكل خاص إزالة تحفظات هوفـر على تجنيد الأشخـاص الذين هم دون الحـادية والعشـرين من العمر، حيث اشتكى هيـوستن قـائـلاً: «إن هـذه التحفـظات تقلص بشكـل مـأسـاوي من قـدرتـنـا، فـالجـامعـة هي أرض المعركةبحركة الاحتجاج الثوري. فمن المتعذر والمستحيل جمـع المعلومات الفاعلة والمفيدة حول الحركـة ما لم تكن لـدينا مصـادر داخل الجـامعة. وفي النهاية دعـا هيوستن إلى إنشـاء مجموعـة الوكـالات المشتركـة للإستخبـارات المحليـة والتي تتضمن مكتب التحقيق الفيـديـرالي ووكـالـة الاستخبـارات المـركزيـة ووكالـة الأمن القومي ووكـالة استخبـارات الدفـاع بـالإضـافـة إلى الـوكالات العسكـرية لمكـافحة الاستخبـارات، لتـوفيـر تقييم لـلإستخبـارات المحلية وإعداد استخبارات محلية ظـرفية قيمـة وبلوغ الأهداف الأخـرى التي ذكرها التقرير. فقد كان هيوستن يفكر بأنه ربما يكون أنف إدغار خارج العمل المشتـرك واقتـرح بـأن يـدعـو نيكسـون إلى اجتمـاع مـع هـوفـر قبـل جمـع المعلومات وجمع رؤساء الاستخبارات وإعلان قراره، فإن مذكرة رسمية تضـع في المقام الرابع القرار الـدقيق للرئيس يجب أن يتم إعدادهـا بحيث لا يكون هناك مجال لسوء الفهم.

وفي ١٤ يوليو/تمـوز ١٩٧٠ لفت هالـديمان نـظر هيوستن بـواسطة مـذكرة تقول بأن الرئيس قد أقـر توصيـاته، لكن نيكسـون لم يكن يريـد اتباع اقتـراح تطوير المصادر والإجراءات، فهو وافق موافقة مجردة مبنية على الأسس.

وفي ٢٣ يوليو/تموز وعملاً بمذكرة هالديمان أخطر هيوستن مدراء كـل من مكتب التحقيق الفيديرالي والاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي ووكالة استخبـارات الدفـاع بـأن الـرئيس قـد وافق على الخـطة الجـديـدة لعمليـات

الاستخبارات المحلية، وقد برزت خطة هيوستن إلى الوجود بشكلها المميز لكن فقط لمدة خمسة أيام. فقد صرح السيناتور هاوارد بيكر لاحقاً بالقول بأن هوفر قد وضع العراقيل أمام خطة هيوستن وقد رأى هوفر أن قرار المذكرة لم يأتِ مباشرة من نيكسون وكان يدور بما فيه الكفاية لمعرفة سبب صدوره، فذهب إلى المدعي العام جون ميتشل وأبلغه بأنه كان يعارض رفع مختلف التحفظات على الاستجواب، وأنه كان يريد تنفيذ تعليمات إدارة البيت الأبيض. فتغلب رأي ميتشل الذي لم يكن قد أبلغ على مايبدو بهذا النشاط، ورجح رأي نيكسون وهالديمان بالتراجع عن خطة هيوستن في ٢٨ يوليو/تموز. وكان يمكن لنيكسون أن يقبل هوفر على الرغ من ذلك، لكنها كانت مخاطرة سياسية لم يكن يريد خوضها. فإذا ما قام نيكسون بطرد هوفر في ذلك الحين، فلن يجد البيت الأبيض ذلك ضرورياً، ولن يرى حاجة للتعمق في التورط في برنامج الإستخبارات المحلية.

وليس السبب هو معارضة هوفر لمشرع خطة هيوستن، بل ان هيلمز لم يكن على ما يبدو متحمساً حتى. وقدكتب كاتب سيرة حياة هيلمز، طوماس باورز، بأن إنشاء اللجنة المشتركة لوكالات الاستخبارات بدا شيئاً تافهاً. وأضاف بأن هيوستن وسوليفان مدير مكتب التحقيق الفيديرالي ربما كانا جادّين، لكن الأعضاء الآخرين كانوا قد اكتفوا بالإشارة فقط، وهيلمز لم يكن قد محض هيوستن ملء ثقته حول عملية شاووس. وإضافة إلى ذلك، فإن انهيار خطة هيوستن كانت «ظاهرية أكثر منها حقيقية». وعند نقطة واحدة أثناء جلسة الاستماع للجنة الكنيسة، أبدى سناتور بنسلفانيا ريتشارد شويكر إعجابه «على أية حال فإن خطة هيوستن لم تمت أبداً».

ومع ذلك، فإن البيت الأبيض في ظل نيكسون لم ينجز تنسيق نشاطات الاستخبارات المحلية التي أرتُئيت ولا القدرة المباشرة للمراقبة السرية. وفي أغسطس/آب ١٩٧٠ قال جون دين المستشار الرئاسي بأنه يحمل المسؤولية لفريق هيوستن في شأن الاستخبارات المحلية والأمن الداخلي في محاولة منه للقضاء على خطة نيكسون. وتبعاً لما يقوله دين فإن الاثنين أي هو ورئيسه

السابق المدعي العام ميتشل لا يريان أية قيمة للمشروع. فقد قال ميتشل لدين «يا جون إن الرئيس يحب كل هذا الفريق، لكنه غير ضروري». وفي ديسمبر/كانون الأول التي تلا، وأملاً منه بتهدئة البيت الأبيض، أنشأ ميتشل لجنة تقييم للوكالات المشتركة للإستخبارات، والتي كانت أرقى بقليل من مجموعة الدراسة ونسخة تقارب ما اقترحه هيوستن عن مجموعة الوكالات المشتركة. وانطلاقاً من هذه الحجة اعتبر وليم كولبي أن نيكسون عليه أن ينشىء فرقة السباكين في البيت الأبيض، لأن مثل هذه النشاطات لا يمكن أن تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية، وهو الأمر المتعذر الفهم، ففي الاستخبارات السرية يمكن أن يتم فعل شيء بطرق مختلفة كان قد تعذّر فعله بطريقة معينة.

وتواصلت قضية حب نيكسون للخدع الدنيئة، ففي عام ١٩٦٩ قام جون إهرليتشمان بتولي مهمة كل من جون كولفيلد وأنطوني أولازيوتش والإثنان كانا شرطيين في مدينة نيويورك، بصفة محقق خاص لإلصاق التهم بالأشخاص الذين كان يراهم نيكسون خطيرين، أو ما يسمى بقائمة الأعداء. وفي يوليو/تموز ١٩٧١، وعلى أثر انهيار خطة هيوستن ونشر أوراق البنتاغون، وسع البيت الأبيض هذا النشاط بإنشاء وحدة التحقيقات الخاصة برئاسة اثنين من المحامين الشباب وهما محاميين من البيت الأبيض ويدعيان دايفيد يونغ وإيجيل كروف اللذين لم يكونا على خبرة مطلقاً بالاستخبارات السرية. وقد أطلق على الوحدة اسم السباكين لأن مهمتها الرئيسية كانت الحؤول دون تسرب أي معلومات حساسة، وخلال عملياتها اللاحقة، كانت الوحدة تجهل بكل بساطة عراقيل التحقيق التي كان يخشاها هيوستن مما تسبب بالأذى والضرر لرئاسة نيكسون. وعندما استخدمت الموظف السابق في وكالة الاستخبارات المركزية هوارد هانت أثبتت وحدة السباكين عدم فعالية لابل شذوذ وتقصير الوكالة.

فلقد استقال هاند من وكالة الاستخبارات المركزية في نيسان ١٩٧٠ بعد ثلاثة وعشرين سنة من الخدمة وكان قد لعب دوراً قيادياً عام ١٩٥٤ في

الإطاحة باربنز في غواتيمالا، وكذلك في خليج الجنازير، وفي ذلك الحين كان قد كتب أكثر من أربعين قصة مغامره تجسس تحت أسماء مستعارة مختلفة، وكانت نوعاً من المزيج بين الخيال والواقع، من حيث صفة هانت إلى درجة أوحى معها بأنه جايمس بوند. لم يكن له بالطبع هذا المظهر، لكنه كان واحداً من أكبر العقول السوداء في وكالة الإستخبارات المركزية. وكان موقع هانت يجسد واحدة من أبعاد مسألة أن التجسس ضرب من ضروب برودة الأعصاب. وكان يمكن له أن يبتعد عن المشاكل لولا أن وكالة الاستخبارات المركزية أرادت الاحتفاظ به ولم تقبل استقالته. حيث يوضح هاند قالاً: «كما ترون إن حكومتنا تعامل الأشخاص من أمثالي وتستدرجهم للقيام بمثل هذه الأمور وتجعلهم يبلغون الشهرة. وهكذا تصبح أسلوباً في العيش لشخص مثلي»، وحتى هيوستن عندما مثل أمام لجنة الكنيسة عام ١٩٧٥، صرح بأن خطته كانت فكرة سيئة لو أنها كانت تعتمد على أمثال هوارد هانت.

وقد وافق نواب الكنيسة وأوردوا تأكيد جون آدامز بأن مجتمعتنا بحاجة إلى حكومة قانون وإلى حكومة رجال.

ولقد كان هانت مستأجراً من قبل البيت الأبيض في يوليو/تموز ١٩٧١ للتشهير بدانيال السبرغ وقد وفق إلى ذلك مستفيداً من تجربته في وكالة الاستخبارات المركزية. وبعد إجرائه اتصالات ومساعٍ مع إهرليتشمان استدعى هاند نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الجنرال روبرت كوشمان لطلب اعتده مخبأة ووثائق بالغة السرية. وفي ٢٣ يوليو/تموز قام أحد ضباط قسم الخدمات التقنية في الوكالة بتزويد هانت بشعر مستعار ونظارتين وجهاز للنطق ورخصة سواقة وبطاقة هوية مزوَّرة مما مكنه بعد حوالي الشهر من الحصول على وظيفة في مؤسسة آلياس والحصول على تسجيلات بالغة الأهمية.

وقد استخدم هانت هذه الأعتدة في العديدمن مهمّاته حيث قام بمهمة استطلاعية حول السيناتور ادوارد كينيدي بقضية شابا كيديك. حيث استقل

الطائرة إلى دنفر وأجرى مقابلة مع ديتابيرد الذي كان متورطاً في الفضيحة المحتملة بمساهمته بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دولار في الحملة، والذي اتُهم بدس حقائب غير موثوق بها وبموافقة من هيلمز قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتزويد هانت بملف كامل عن الشيفرة من محطة سايغون في مطلع الستينات، بحيث أن هانت استخدم هذه المستندات لإثبات جهود حثيثة من الرئيس كينيدي لقتل ديام.

لكن إلسبرغ كان الهدف الرئيسي لهانت. فبناءً على اقتراحه وطلب دايفيد يونغ أعدت وكالة الإستخبارات المركزية صورة وتشخيصاً نفسياً لإلسبرغ. ولكن النتائج لم تكن لتعجب هانت. فقرر أن يرى بنفسه ماذا يمكنه أن يجد في ملفات الدكتور لويس فيلدينغ وهو طبيب نفساني في لوس انجلوس كان يعالج إلسبرغ. وفي هذه الأثناء كان غوردون ليدي وهو عميل سابق لمكتب التحقيق الفيديرالي ونموذج آخر من جنود الثروة قد انضم إلى وحدة السباكين وكان هو وهانت الوحيد أن اللذان يتمتعان بصوره حسنة حيث كان كل من هانت وليدي قد أعدا العدة لسطو على مكتب الدكتور فيلدينغ فاستقلا الطائرة إلى لوس أنجلوس وقاما بالتقاط صور لدراسة المكان، حيث زودهما قسم الخدمات التقنية بآلة تصوير مخفية وأدوات للتنكر. وعندما عادا قاما بتظهير الفيلم. وهكذا فقد بدا أن مساعدة وكالة الاستخبارات المركزية كانت بشكل غير مباشر، بينما احتفظ قسم الخدمات التقنية بالنسخ السلبية للصور.

ولقد كان هانت قد خدم وكالة الاستخبارات المركزية خدمات جلّى بتكوينه فريقاً للتسلل. ولأن هانت كان قد لعب دوراً في قضية خليج الخنازير فقد كان متآلفاً مع الجالية الكوبية المنفية في ميامي. وكان يعرف كل العاملين منهم مع وخلال العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية فاتصل ببرنارد باركر الذي كان واحداً من أهم عملائها قبل عشر سنوات؛ وقام باركر بدوره بتجنيد مناضلين آخرين من الحرب المضادة لكاسترو مثل فيليب دودياغو وأوجينيو مارتينيز، ولقد أحرز هانت نجاحاً كبيراً باتباعه واستغلاله لعلاقات وكالة الاستخبارات المركزية بهذا الشكل، لكن الكوبيين كانوا ينظرون إلى

مشاركتهم على أنها شرف كبير لهم. فقد أوضح باركر قائلاً: «إن موقع السيد هانت في البيت الأبيض سوف يكون عاملاً حاسماً في وقت لاحق للحصول على مساعدة من أجل تحرير كوبا». وقام هذا الرجل بالتسلل إلى مكتب الدكتور فيلدينغ في يوم عيد العمل عام ١٩٧١ ومع فريق باركر الموسع وجايمس ماك كورد الضابط السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، تورطوا جميعاً بالتجسس على مقر قيادة اللجنة الوطنية الديمقراطية وذلك في مبنى مكتب ووترغيت خلال مايو/أيار ويونيو/حزيران ١٩٧٢، وقد تم إلقاء القبض في تمام الساعة الثانية بعد منتصف الليل في ١٦ يونيو/حزيران ١٩٧٢ على خمسة منهم بمن فيهم ماك كورد من قبل شرطة كولومبيا داخل مقر اللجنة الوطنية الديمقراطية في مكاتب ووترغيت، وكانت عملية اختراق ووترغيت ثغرة استغلها المناوئون للرئيس، حيث تسببت بإثارة جدل كبير ومناقشة عامة للإستخبارات.

ولقد نفت وكالة الاستخبارات المركزية تحملها أية مسؤولية عن اختراق ووترغيت. ولكنها تضررت من ذلك كثيراً وعلى حد ما كتب توماس باورز: «إن ووترغيت كانت اختراقاً كبيراً في تاريخ الوكالة وأول خطوة على طريق التشهير بها. فلقد زعزعت الثقة بها في واشنطن وهي التي كانت مصدر قوة الوكالة والداعم الشرعي لها». إن تورط وعلاقة وكالة الاستخبارات المركزية بووترغيت كانت مميزة، حيث أن ضابطين سابقين كانا قائدين لشبكتين، وكان فريق اقتحام خليج الخنازير يتضمن مناضلين قدامى مثل مارتينيز. وقد أدى خدمة دعم تقني على شكل أجهزة للتجسس. والمسألة تنبع من حقيقة ما إذا كان هانت حقاً قد خرج من وكالة الاستخبارات المركزية منذ أن ساعدته الوكالة على إيجاد عمل فور استقالته مع روبرت ورفاقهما. حيث أرست واشنن مؤسسة للعلاقات العامة حول العالم تؤمن الغطاء لضباط وكالة الاستخبارات المركزية خلف البحار.

فإذا ما كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد تسللت إلى البيت الأبيض، فإنه بدوره كان يأمل في قلب الظروف لصالحه من أجل تغطية الجزء المتعلق

بـه من عملية ووتـرغيت. حيث أن نيكسون كـان قد اقتـرح بـأن يقـوم هيلمـز بـاستدعـاء مكتب التحقيق الفيديـرالي الذي حقق في قضيـة خليج الخنـازيـر وإثـارة القضية من جـديد، فـرفض هيلمز هـذا الاقتـراح واستغـل المعلومـات لمصلحتـه الشخصية دون إبـلاغ مكتب التحقيق الفيديـرالي أو المدّعي العـام الأميركي حول علاقة وكالة الاستخبارات المركـزية بـالمدافعين عن وتـرغيت وهما هانت وماك كورد. فـالوكـالة مـع حيازتهـا للمعلومات بـأن لديهـا النسخ السلبية لصور مكتب فيلدينغ وأنها تلقت رسائل من ماك كورد في يـوليو/تمـوز وفي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢ تكشف عن مدى الضغط الذي مـورس عليه وعن اختـراقـات ووتـرغيت ليشهـد بـأنهم كـانـوا جـزءاً من عمليـة وكـالـة الاستخبارات المركـزية. ورغم هـذا فقد هيلمـز ثمن قولـه للرئيس نيكسون، فقـد طـرد من منصبه كمـديـر لـلإستخبـارات المـركـزيـة بعـد انتخـابـات نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢ وأرسل إلى ايران بصفة سفير للولايات المتحدة.

وفي النهاية حل ماك كورد نفسه من القضية حيث قام بـإنذار البيت الأبيض أنه إذا ما استمرت محاولات إلقاء اللوم على وكالـة الإستخبارات المـركزيـة «فإن كل شجرة في الغابة سوف تسقط وسوف تتحول الغابة إلى صحراء». وقد نفذ مـاك كورد تهـديده في مـارس/آذار ١٩٧٣ عندمـا كتب إلى قاضي ووتـرغيت جون سيريكـا وكشف عن وجود نـوع من التغطيـة وأكد بـأن عملية ووتـرغيت ليست عملية لوكالة الاستخبـارات المركـزية. فسيـريكا الـذي كان يؤمن قبـل رسالة ماك كورد بـأن القضية لن تكـون خاسـرة أبداً أوضـح بأن مـاك كورد لم يكن يريد الذهاب إلى السجن من أجـل الآخرين وأنـه تصرف للدفـاع كرامـة وشرف وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أشار سيريكا بالقول «إن ماك كـورد كان موظفاً في وكالة الاستخبارات المركزية لمدة تسعـة عشر عـاماً، ولا يـزال يكن الولاء لهذه المؤسسة». وللأسف فرغم أن ماك كـورد كان يسعى لحمـاية وكالة الاستخبـارات المركـزية، فقد ساهم في الواقـع في رسوم صـورة شعبية للوكالة على أنهـا مجرد قـوة بحتة عنـدما أدلى مـاك كورد بشهـادته أمـام لجنة الشيـوخ للتحقيق في قضية ووتـرغيت في مايـو/أيار، ومـع استعراضـه لولائـه المطلق وبروده المهني، جعل الشعب الأميركي يعلم ما هو مفهـوم «الشركـة»

لأول مرة. فقد أوجدت شهادته ايماناً شعبياً بأن وكالة الاستخبارات المركزية كانت منظمة سرية تعمل في ظل قوانينها الخاصة، ولم تكن تعمل لحساب أحد. وأنها كانت تبتز الرؤساء وتتعاقد مع القتلة المأجورين، فإن هذه الصورة ظهرت في الأفلام والمآسي التلفزيونية مثل «سكوربيو» (١٩٧٣)؛ «ثلاثة أيام من الكوندور» (١٩٧٥)؛ «فرقة القتلة» (١٩٧٥)؛ وأخيراً فيلم «الشركة» المستوحى من قصة لجون إهرليتشمان عام ١٩٧٦. وفي الوقت نفسه حل جايمس شليسنجر محل هيلمز كمدير للإستخبارات المركزية (فبراير/شباط - يوليو/تموز١٩٧٣). وتبعاً لما يقوله كولبي فإن شليسنجر جاء بقوة وكان مصمماً على تحسين سمعة وكالة الاستخبارات المركزية بتبديل تركيزها على العمليات إلى تركيزها على الاستخبارات، وقد شعر أنه كان هناك الكثير من القدامى حول المكان ولا يقومون إلّا بالقليل زيادة على مراقبة بضعهم البعض ويلعبون ألعاب التجسس ويعيشون هلوسات ماضيهم في مكتب الخدمات الاستراتيجية. ومطلع أيام الحرب الباردة. وخلال ولايته القصيرة مضى شليسنجر خلف الغابة الميتة يطرد أو يرغم على الاستقالة المبكرة ما يزيد على ألف ضابط في وكالة الاستخبارات المركزية، وما يربو على مئة من الجنود القدامى منهم، والذين كانوا في الأجهزة السرية. ولكي يجعل الوكالة تبدو أكثر، انفتاحاً، فقد بادر إلى تغيير أسماء كل من مديرية التخطيط ومديرية العمليات وعهد بالمهمة إلى كولبي مع أوامر بمتابعة هذا التطوير، وبادر إلى استبدال اليافطة الموجودة على مخرج لانغلي في حديقة جورج واشنطن والتي تُقرأ: «مكتب الطرق العامة» بيافطة كتب عليها «وكالة الاستخبارات المركزية».

وبوصفه مديراً للإستخبارات المركزية قام شليسنجر وكذلك كولبي بجمع جميع المعلومات التي تمكن من الحصول عليها حول أي علاقة لوكالة الاستخبارات المركزية كووترغيت وذلك بهدف تفادي أي مفاجأة. وعلى الرغم من ذلك فقد كان بالغ القلق في مايو/أيار، عندما علم من الصحيفة باستدعاء السبرغ إلى المحاكمة حول اختراق مكتب فيلدينغ وحول العلاقة المحتملة لوكالة الاستخبارات المركزية بذلك. ومع كونه قد فوجىء وحزن

لهذا الأمر من جراء ما كشفته محاكمة السبرغ قام كولبي بالرد على تهديد شليسنجر بعزل المكان واحراق الجميع إذا دعت الضرورة بأن اقتراح القيام بتفتيش للمنزل أو على الأصح تفتيش ذاتي عن أي أثر لا يزال مخبأ من ماضي وكالة الاستخبارات المركزية. ومع موافقته على اقتراح كولبي أصدر شليسنجر توجيهاته في ٩ مايو/أيار ودعا جميع موظفي الوكالة في الماضي والحاضر للإفادة عن أي نشاط يحصل أو كان قد حصل في الماضي، ويمكن اعتباره كخرق لدستور وكالة الاستخبارات المركزية، وارتكازاً على التفتيش، أعد مكتب المراقب العام تقريراً من ٦٩٣ صفحة حول قدرة النشاطات الشاذة، وقد ضم التقرير حصيلة خمسة وعشرين سنة من الإساءات ونشاطات الإستجواب وخرق القانون بما في ذلك عملية شاووس وبرنامج فتح البريد واستخدام الأشياء المشبوهة وتأثير المخدرات وبرنامج الاغتيالات المختلفة ضد القادة الأجانب. ولكن في ظل الجو المشحون بالإتهام لووترغيت ونيكسون خرجت وكالة الاستخبارات المركزية مخطئة حتى عندما حاولت أن تقوم بشيء صحيح. فإن وجود المجوهرات خلق خطر عرضها وكما أشار باورز، إن هذا الخطر كان بمثابة قنبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة لأن كثيرين من الناس قد سمعوا عن الأسرار البالغة الدقة.

ولقد استغرق هذا الأمر الذي لم يكن هناك مفر منه حوالي سنة ونصف السنة، فإن سيمور هيرش من صحيفة نيويورك تايمز كان قد جزأ القصة وخصوصاً مظاهر عملية شاووس، حيث أن تحقيقاته أدت إلى اجراء مقابلة مع كولبي الذي أصبح مديراً للإستخبارات المركزية في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤. وقام هيرش بإبلاغ كولبي بأنه قد علم من مصادر متعددة أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت متورطة في عمليات متعددة ضد الحركات المناوئة للحرب وذلك عبر التنصت والتدخل السري ومراقبة البريد ومراقبة المواطنين الأميركيين. وعندما حاول كولبي أن يبلغ هيرش بأنه كانت لديه قصة مشوشة ومضللة، كان كولبي يؤكد على الكثير من اكتشافات هيرش. وفي ٢٢ ديسمبر/كانون الأول نشرت صحيفة نيويورك تايمز محصلة ما جمعه هيرش، فقد قالت بأن وكالة الاستخبارات المركزية قد قامت بانتهاك مباشر

لدستورها، وقد شنت وأدارت عمليات استخبارات محلية غير شرعية مكثفة أثناء عهد إدارة نيكسون ضد الحركة المناوئة للحرب وغيرها من مجموعات المنشقين في الولايات المتحدة، تبعاً لمصادر حكومية واسعة الإطلاع، وهكذا بدأت سنة الاستخبارات في النصف الأول من العام وعائلة الجواهر عرضة للعموم، وفي النصف الثاني أصبحت عمليات مجتمع الاستخبارات بأسره تحت مراقبة ورحمة الاقتراع الشعبي العام.

وفي ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ أنشأ الرئيس فورد لجنة حول نشاطات وكالة الاسحبارات المركزية داخل الولايات المتحدة وأوعز إليها تحديد أي نوع من نشاطات الوكالة المحلية قد تقوم به هيئة السلطات فيها وإصدار التوصيات المناسبة. وبعد ستة أشهر من التحقيق، قامت شبكة الشريط الأزرق المكونة من الأميركيين الدائمين يشاركهم الرأي نائب الرئيس نيلسون روكفلر، وكذلك الحاكم السابق لكاليفورنيا رونالد ريغان، بإصدار تقريرها. وهكذا فإن لجنة روكفلر كانت قد صرحت بأن الحفاظ على الولايات المتحدة يتطلب قدرة استخبارات فعّالة. وتجاهلت أن الحفاظ على حريات الأفراد داخل الولايات المتحدة يتطلب تحديداً وتقييداً لعملية جمع المعلومات. وقد أبرزت حساسية تجاه البحث الأميركي عن سبل معقولة لتشريع حاجات الاستخبارات وانتهاك البدايات الدستورية للحكومة. ولكنها ذكّرت الشعب الأميركي بأن الولايات المتحدة تحتفظ بالهدف الرئيسي للإستخبارات ألا وهو الكتلة الشيوعية. ومع استخدامها لهجة اعتذارية قامت بدفاع قوي عن مكافحة الاستخبارات بحيث أن لجنة روكفلر قد أصدرت تقريراً أشد هدوءاً وتأثيراً.

ولقد أكد التقرير علانية ولأول مرة على العديد من نشاطات الاستخبارات السرية لوكالة الاستخبارات السرية داخل الولايات المتحدة. فقد عرض عملية شاووس مفصلاً أنواع المراقبة التقنية التي استخدمت والملفات السرية التي نظمت عن المواطنين في الولايات المتحدة. وروى عن التحقيقات التي كان يقوم بها مكتب الأمن في الوكالة وعن برنامج فتح البريد وكذلك عن دور الوكالة في النشاطات المشوهة للبيت الأبيض. وقد وصف أبحاث نائب مدير

العلوم والتكنولوجيا وتطوير المشاريع داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك، السمعة المؤثرة للمخدرات على الموضوعات الغامضة. ففي الخمسينات شاعت روايات حول «غسل الدماغ» وعن «المرشح المنشوري» على حد ما أفادت التقارير السوفياتية إلى جانب قصص عن المخدرات لأهداف استخباراتية. وقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية بدراسة التأثيرات المحتملة على السلوك البشري للإشعاعات النووية والصدمات الكهربائية ومواد التعذيب بالإضافة إلى المخدرات والتنويم المغناطيسي. ففي إحدى القضايا عام ١٩٥٣ قام البحاثة في نيابة مديرية العلوم والتكنولوجيا بإعطاء مادة «LSD» إلى أحد المواطنين غير المشبوهين في وزارة الجيش. فنجم عنه تطورات خطيرة لمفعول العقار على الموظف حيث تم نقله إلى مدينة نيويورك بمرافقة من وكالة الاستخبارات المركزية لكي يتلقى علاجاً نفسياً. حيث قام هذا الموظف بالانتحار قفزاً من شرفة العاشر حيث كان يقيم بعد عشرة أيام من ذلك.

وعلى حد ما أوحت به لجنة روكفلر فإن سوء تصرف وكالة الاستخبارات المركزية وتدخلها في الاستخبارات المحلية، يؤكد على أن كل ما حصل كان قد انتهى أمره. وقد أظهرت الاعترافات النابعة من بديهية الأخلاص المطلق بأن الخطأ لا يجب أن يتكرر ـ ولكن من أجل التأكد فقط، فقد نصحت بطرق عديدة لتحسين الصورة العامة، بما في ذلك مد نشاطات هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية لتغطية وكالة الاستخبارات المركزية؛ وتوسيع دورها وإعطاء استقلالية أكبر لمكتب المفتش العام وحتى للجنة المشتركة للإستخبارات المنبثقة عن مجلس الشيوخ. ولم تكن لجنة روكفلر تمارس ضغوطها بشكل متكرر، إنما كانت خطتها تستهدف ترؤس مسبر أصيل للإستناد إليه. فإن الطابع المحافظ للجنة والريبة بأنها تسير بعيداً مال إلى تكثيف الطلب الشعبي لمعرفة المزيد.

وحتى الرئيس فورد لم يستطع تقديم المساعدة. ففي يناير/كانون الثاني ١٩٧٥، وبعد أقل من أسبوعين على إنشاء لجنة روكفلر، التقى الرئيس فورد مع رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز وعدد من المحررين لديه على الغداء

في البيت الأبيض، وعندما سألوه عن تكوين لجنة روكفلر أجابهم الرئيس فورد قائلاً: لم أكن أريد أن يكون فيها أي شخص يستند إلى أي تحفظ بحيث يبدأ بالتنقيب عن تاريخ وكالة الاستخبارات المركزية». وإلى جانب ذلك فقد كان يخشى: «أن يتوصلوا إلى أشياء يمكن تسوِّد اسم الولايات المتحدة واسم كل رئيس منذ ترومان» وهو ما أراد الضيوف معرفته.

وبما أن أحد الأسرار السوداء الذي أثارته «أسرة الجواهر»، لم يعد بإمكان الرئيس فورد إعادة نبش هذا الماضي. ولهذا لم تنشر صحيفة نيويورك تايمز القصة بل قامت بدورة حول الموضوع، وقام المعلق التليفزيوني دانيال شورر بنقل نسخة غير واضحة عن الموضوع خلال أنباء المساء على شبكة سي. بي. اس في فبراير شباط. وقد اكتفت لجنة روكفلر خلال تقريرها بمقطعين تحدثت فيهما عن مخططات الاغتيال لبعض القادة الأجانب. وقد أشارت إلى أن الشبهة لم تكن كافية للبدء بالتحقيق في هذه المسألة، وقد قال التقرير بأن كل ما لدى اللجنة من أدلة في هذه المسألة قد تم تسليمه إلى الرئيس.

ولقد صرح السناتور فرانك تشيرش رئيس لجنة مجلس الشيوخ لاختيار المعلومات بأن اكتشافات لجنة روكفلر كانت «كجبل الجليد». فالدليل الضعيف على تآمر وكالة الاستخبارات المركزية للإغتيال قد جذب الكثير من الانتباه على الفور، لكن تقرير اللجنة الذي رفع إلى الرئيس حول نشاطات وكالة الاستخبارات المركزية داخل الولايات المتحدة (في يونيو/حزيران ١٩٧٥) قد أثبت مشاركة كبيرة في كل ما حصل. فقد أثبت بأن ووترغيت لم تكن مجرد تورُّط بسيط لعصابة من هواة عمليات التخريب والذين يعملون خارج نطاق قاعدة مبنى المكتب التنفيذي أو لجنة إعادة انتخاب الرئيس لكنها تشكل أزمة دستورية الأبعاد، كانت قد اقترفت خلالها وكالات الاستخبارات الشرعية العليا في الولايات المتحدة والموظفون المتخصصون تصرفات غير مشروعة وغير صحيحة منذ فترة طويلة. وقد أكدت لجنة روكفلر على الانتقادات التي كانت توجه بين الحين والآخر والتي خلقت ظروف القيام بالتحقيق لاحقاً مما يرفع نسبة الطلب والحاجة إلى إصلاح مجتمع الاستخبارات.

الجزء الرابع والعشرون

عباءة ممزقة/ خنجر مغمد

وحتى لو أن لجنة روكفلر قد أكملت تقريرها، فأن لجنتين من مجلس الشيوخ قد قامتا بالتحقيق من جهتهما في النشاطات المشبوهة بأنها غير شرعية وغير نظيفة لوكالات الاستخبارات الأميركية. ولقد كان عمل هاتين اللجنتين مختلفاً كلياً ومتميزاً بشكل منفصل من حيث تاثيره على حركة إصلاح الاستخبارات الأميركية.

إن لجنة اختيار الاستخبارات في البيت الأبيض كان قد تم تنظيمها في فبراير/شباط ١٩٧٥ بقيادة لوسيان ندزي الذي استبدل بأوتيس بايك في تموز ولقد تم إنشاؤها نتيجة جدل واختلاف في وجهات النظر في العام الذي أنشئت فيه وساهمت في حل القليل من مشاكل الاستخبارات السرية في الحكومة الأميركية. وفي ظل بايك ناضلت لجنة البيت الأبيض بالتنسيق مع الرئيس فورد من أجل السيطرة لتنسيق المعلومات الحساسة واصطدمت بالكثير من العقبات بشكل متكرر، وفي النهاية اختارت اللجنة عدم إصدار أي تقرير قبل أن يعتمده البيت الأبيض بعد مراجعته. لكن التقرير تسرب على الرغم من ذلك ونُشر في الصحيفة النيويوركية «فيلاج فويس» تحت عنوان كبير يقول «التقرير عن وكالة الاسنخبارات المركزية والذي لم يشأ الرئيس فورد أن يقرأه». وهكذا فقد احتوى التقرير معلومات مؤذية حول [illegible] وكالة الإستخبارات المركزية حيث كانت غالبية ردات الفعل الشعبية [illegible] على عملية

التسرب بالرغم من سوء تصرف الإستخبارات التي دعَّمت موقف الرئيس ضد الكونغرس في قضية المظهر العام.

ولكي تقوم لجنة مجلس الشيوخ للإختيار بدراسة العمليات الحكومية مع الاحتفاظ باحترام النشاطات الاستخباراتية يؤيدها في ذلك السيناتور فرانك تشيرش من أيداهو بادرت إلى استفتاء تناول أربعة عشر شهراً منذ نهاية يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ وحتى ابريل/نيسان ١٩٧٦، حيث أن لجنة تشيرش قد قامت بأهم تحقيقات جدية عن مجتمع الإستخبارات الأميركية. وقد نشرت ما توصلت إليه وكان بالغ الإتساع ويتضمن تقريرين خاصين، تناولت خلالهما معظم نشاطات الإستخبارات على مدى الشهور الأربعة عشر بحيث كونت من ذلك ستة كتب وسبعة مجلدات تضم الشهادات التي تم الإدلاء بها أمام اللجنة.

إن عملية الإصغاء والتقارير التي فُتحت على مجتمع الاستخبارات كانت الأولى من نوعها والتي توضع في تصرف الشعب. فقد أمنت الدساتير التنظيمية ووصفت الوظائف وحددت التعابير وفهرست الأسماء وحددت وكشفت عن القدرات والتقنيات. فالكتب التي ألفها كل من فيليب آجي وفيكتور مارشيتي وجون ماركز ودايفيد واير وتوماس روس قد كشفت عن المشاركة الكبرى، لكن لجنة تشيرش وما حصلت عليه أمنت سيلاً مدروساً من المعلومات حول فترة تزيد على العام حيث مالت الاستخبارات إلى فقدان قدسيتها ومناعتها. وهكذا فقد غطت لجنة تشيرش ذات الأرضية التي غطتها لجنة روكفلر حول عمليات الاستخبارات المحلية لوكالة الاستخبارات المركزية، وحققت في المجموعات الخاصة وقدرات المراقبة التي كانت متوفرة لمكتب التحقيق الفيديرالي ولوكالة الأمن القومي ووكالات الاستخبارات العسكرية كذلك. ولقد درست لجنة تشيرش في مجال الاستخبارات الخارجية استخدام التكتيات والعمليات السرية؛ واستوعب تحقيقها في شأن تآمر وكالة الاستخبارات المركزية لاغتيال قادة أجانب كل انتباهها الذي تركز على الأشهر الخمسة الأولى، ومال إلى طمس أهم الأسئلة مغزى حول التدخلية الجديدة.

إن لجنة روكفلر لم تضع أي تقرير حول الاشتباه بـالاعتبارات فلقـد اصطدمت في الواقع بالعقبة نفسها التي واجهتها لجنة تشيرش ـ لإرعاب الفريق الذي كان قد اشتبه بأن هذا ربما يكون خطة إنفصالية من جانب وكالـة الاستخبارات المـركزيـة لإزاحتها من الطريق بدون شك. فتشيرش نفسه قد بدا بأنه ابتدأ بداية سيئة، فبعد الشهادة السرية التي أدلى بها جون ايزنهاور ابن الرئيس السابق في ١٨ يوليو/تموز ١٩٧٥ قـال تشيرش للمـراسلين أنه ربمـا كانت وكـالة الاستخبـارات المـركـزيـة تتصرف كفيل متشرد ثائر. ومع اكتشاف أن وكالة الاستخبارات المـركزيـة لا تزال تحتفظ بـالسموم القـاتلة بعد خمس سنـوات من إصـدار الـرئيس نيكسـون الأمـر بإتلافها أعطى هذا الإكتشاف مصـداقية لفـرضية الفيـل الثائـر، لكن الإنتقاد ظـل يلاحق تشيرش حتى خلال جلسات الإصغاء. وتبعاً لما يقوله مايلز كوبلانـد، وهو عميـل سري سـابق، إنه من البـديهي ألا يتم الاعتماد داخـل وكالـة الاستخبارات المركزيـة على من فقد أوراقـه. فإن أحـداً من هؤلاء لا يصدق بـأن الرئيس يـريده حقيقة أن يفرق عدة ملايين من الدولارات على ما هو أسوأ، وهو سم الكوبرا النادر المحقون تحت الجلد. فذلك يتجلى بتنفيذ هذا العميل لأمر أحمق وحمل رسـالة إعدامه بيده إلى جلّاده.

وفي أواسط سبتمبر/أيلول وفي الأيام الأولى للجلسات المفتوحة للإصغـاء إلى التحقيق في قضية السموم ولماذا لم يتم إتلافها تبعاً للأوامر، قام تشيرش بعرض رمح مسموم لوكالة الاستخبارات المركزية أمـام الكاميـر. وأوضح بـأن هذا الرمح كان جزءاً من نظام لتسليم شحنات من هذا النوع.

ومع الوقت تفادى الإستماع إلى مثل هذه الإثارة، لكن قضية إخفـاء سم سمكة شيلفيش وفّر درساً على حد قول تشيرش نفسه حول كيفية تسلسل أوامر القيادة في مجتمـع الاستخبارات. فمن لجنـة تشيرش وتقـريرهـا عن الاغتيـال نبعت فكرة مبدأ النفي الظاهري وانكشفت.

فـإن تقـريـر الإغتيـالات قـد حقق في المؤامـرات المشبـوهـة لـوكـالـة الاستخبارات المركزية ضـد باتريس لـومومبـا ونغودينـه ديام وفيـدال كاسـترو ورافييـل تـروجيللو. فبعـد صـدوره ومضي لجنـة تشيـرش في دراسـة الأشكـال

الأخرى للعمل السري طرحت اللجنة نوعاً من السؤال الذي كان يقلق الأميركيين منذ بداية معرفتهم بأن العمليات السرية كانت أداة للسياسة الخارجية الأميركية. فما هو مسلسل العمل السري؟ هل هو نقطة ارتكاز استثنائية للسياسة الخارجية الأميركية وأهدافها؟ كيف تمس العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية بالولايات المتحدة؟ هل تكتيكات العمل السري ملائمة للمبادىء والمثل لدى الأمة الأميركية؟ هل يجد العمل السري مبرراً له عندما يتعرض أمن المصالح القومية للخطر؟ هل ساهمت قدرات العمل السري في تغيير رأي صانعي القرار وفي زعزعة الثقة داخل الحكومة الأميركية وبين الحكومة والشعب؟ هل شجع الوجود المكثف لقدرات العمل السري على استخدامها بشكل غير متعادل مع الخيارات السياسية الأخرى؟ هل العمل السري هو خيار جوهري للسياسة الخارجية، وإذا كان كذلك، فأي إشراف وأي احتياطات يجب اتخاذها.

فأثناء تحقيقها لفحص واختبار هذه المسائل اتخذت لجنة تشيرش وحصلت على شهادات مفصلة خلال الجلسات وحصلت على ١٤ شهادة من وكالة الاستخبارات المركزية، حيث أن الفريق قد قابل وتحدث مع ما يزيد على ١٢٠ شخصاً بمن فيهم ١٣ سفيراً سابقاً و١٢ رئيس محطة سابقاً لوكالة الاستخبارات المركزية. وقد اتخذت اللجنة اجراءات أمن خاصة لحماية المعلومات السرية التي جمعتها وتفادي تسربها الذي أطاح بلجنة بايك فهي لم تنشر تفاصيل دراستها عن العمل السري خالصة إلى القول بأنه ليس من الجوهري عرض علاقات الصداقة السرية الماضية للقادة السياسيين والعماليين والثقافيين الأجانب مع الولايات المتحدة وحكومتها ولا انتهاك سرية هذه الصداقة. وعلى الرغم من ذلك فقد نشرت تقريراً خاصاً عن العمل السري في تشيلي ١٩٦٣ - ١٩٧٣ كقضية لدراسة مسلسل وتقنيات وجدوى نظافة العمل السري.

وباستثناء حقبة الأسهم المسمومة فإن سلوك لجنة تشيرش برهن بأن مجلس الشيوخ يمكنه مراجعة العمليات الحساسة بدون كشف الأسرار أو ممارسة

السياسة. وقد ثبت هذا أكثر عند تطور جلسات الإصغاء حيث أصبح السيناتور تشيرش أشد المرشحين فعالية من أجل تولي الزعامة الديمقراطية، أو ربما أنها قد ثبتت أكثر منذ أن أصبح السيناتور يريد ربما مظهر الرئاسة.

فقبل أن تصدر تقريرها النهائي رأت لجنة تشيرش أن تقترح الحظر الشامل لجميع أنواع العمل السري، ولكنها خلصت إلى أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الحفاظ على خياراتها من العمل السري لمواكبة المستقبل بكل مفاجآته التي قد يتعرض لها الأمن القومي للولايات المتحدة. ولكن مع موافقتها على أن العمل السري هو مهمة مشروعة للسياسة الخارجية الأميركية، ومع موافقتها قبل ذلك على أن درع السرية يجب بالضرورة أن يُفرض على أي نوع من النشاط السري إذا كان بحاجة إلى ذلك، فإن اللجنة عادت لتسجل نقطة جديدة في بحثها عن السيطرة وعن جهة المحاسبة. فالتحدي كان بايجاد ركيزة للتدقيق العام عبر مناقشات مجلس الشيوخ وعبر الصحافة التي تنقل عادة قرارات الحكومة ومع بحثها عن بديل للترخيص وللمراجعة فإن اللجنة قد وضعت خطوطاً عريضة لكامل العمل السري في المستقبل. فالعمل السري يجب أن يكون عملاً استثنائياً ويجب أن يتناسب مع المبادىء الأميركية، ويجب أن يتركز على العناية والتحليل المنطقي لاتخاذ الموقف وللوضعية الموجودة مع مراعاة تأثير كل انعكاس محتمل للعمل أو عدمه. إضافة إلى ذلك إن كل اقتراح عمل سري يجب أن تقوم بمراجعته اللجنة المختصة في مجلس الأمن القومي، وكذلك اللجنة المختصة في مجلس الشيوخ والتي يجب إخطارها مسبقاً بكل عملية سرية هامة، والتي يتوجب عليها مراجعة كل مشاريع العمل السري في عمل اعتيادي نصف سنوي.

وقد اتبعت اللجنة هذه الخطوط العريضة بنصائح لتقييد وتشديد نشاطات الاستخبارات المحلية، من أجل الحفاظ على الحقوق الدستورية للأميركيين، ومما أجل الحؤول دون استخدام المؤسسات الثقافية والتربوية الأميركية الخاصة والصحافة ودور النشر والمجموعات الدينية من أجل غايات سرية.

وقد رأت اللجنة أن هناك حاجة إلى الإصلاح انطلاقاً من منظور إساءة التصرف في السلطة من قبل الفرع التنفيذي. لكن مناقشة الإشراف على العمليات السرية سرعان ما تبدلت من قضايا التدخل الخارجي وحماية حريات الأشخاص إلى قضية فصل السلطات. ففي آلية مناقشة الاستخبارات الكبرى عام ١٩٧٥ -١٩٧٦، يتحول التركيز من سوء التصرف إلى الإصلاح وأخيراً إلى منع التسرب من تلة الكابيتول.

ولقد حصل هذا التبدُّل لأن الرئيس فورد أصبح على علم بأن مجلس الشيوخ كان يتخطى حدوده ويتدخل في الامتيازات الرئاسية لصنع السياسة وخصوصاً السياسة الخارجية، فقرر فورد القيام بهجوم إحترازي بينما كانت لجنة تشيرش لا تزال تعقد جلسات الإستماع. ومستغلاً فرصة الحركة الإرتجاعية ضد لجنة التحقيق من مجلس الشيوخ والتي نتجت عن التسرب الذي حصل لتقرير لجنة بايك لجريمة ديسمبر/كانون الأول التي قتل فيها ريتشارد ويلش، أصدر فورد مرسوماً جمهورياً رقمه ١١٩٠٥ بعنوان نشاطات الاستخبارات الخارجية الأميركية وذلك في ١٨ فبراير/شباط ١٩٧٦.

ومع صدور المرسوم رقم ١١٩٠٥ اعتمد الرئيس فورد في هذا المرسوم على تقرير لجنة روكفلر، ورمى إلى السيطرة على حركة إصلاح الاستخبارات. وقد شدّد على الحاجة إلى تأمين توازن تام للمصالح قائلاً أنه هكذا يصبح من الأساسي الحصول على أفضل استخبارات ممكنة حول قدرات ونوايا ونشاطات الحكومات وغيرها من التكوينات والأشخاص حول العالم. وإنه ليساوي ذلك بنفس الأهمية فإن الأساليب التي كانت تستخدمها وكالة الاستخبارات الخارجية الأميركية لجمع المعلومات من أجل تلبية الحاجات الشرعية للحكومة تتطابق مع المواد الأصلية للدستور من أجل الحفاظ على الإحترام والخصوصية والحرية المدنية للمواطنين الأميركيين. وقد هدف المرسوم إلى إرساء خطوط واضحة للمرجعية بتنظيم قيادة تنفيذية وبنية تحتية للإشراف على نشاطات الإستخبارات الأميركية

فلقد أنشأ المرسوم ثلاثة تكوينات لقيادة إستخبارات والإشراف عليها على المستوى التنفيذي. وهي هيئة مراقبة الاستخبارات ولجنة الاستخبارات الخارجية ومجموعة مستشاري العمليات. ولكل واحدة منها مسؤوليات مميزة للمراجعة والإدارة والترخيص لنشاطات الإستخبارات. فهيئة مراقبة الاستخبارات قد نتجت عن اهتمام لجنة روكفلر بأن السيطرة الخارجية على مجتمع الاستخبارات يجب أن تتحسن وخصوصاً نصيحتها بتقوية وتعزيز هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية، بتعيين رئيس وفريق للعمل بدوام كامل. وكان فورد قرر الاحتفاظ لبعض الوقت بهيئة المستشارين كما هي، لكنه أضاف ثلاثة أعضاء دائمين في مراقبة الاستخبارات والتي تتضمن أشخاصاً من خارج أجهزة الحكومة ويمكنهم تأدية الخدمة المباشرة لهيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية. فقد مُنحت السلطة لتلقي التقارير من وكالة الاستخبارات المركزية بشخص المفتش العام والقنصل العام، وكذلك بشكل مميز المدعي العام، حول النشاطات المشبوهة، والرئيس حول عدم الإخلاص في العمل. وعلى أية حال لم تكن مخوَّلة إجراء التحقيقات لصالحه، فإن هيئة مراقبة الاستخبارات كانت على الأقل ولكامل الوقت تتفادى الوقوع في استعراض الكلب والحصان، أو ليلة في المدينة وما ينتج عن ذلك من انتقادات توجهها هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية على حد ما أفاد به باتريك ماك غارفي.

أما لجنة الاستخبارات الخارجية فقد شُكلت لتكون مؤلفة من كل من مدير الاستخبارات المركزية، ونائب وزير الدفاع للإستخبارات والنائب المساعد للرئيس في شؤون الأمن القومي. وقد عُهد إليها بمسؤولية إدارة مجتمع الاستخبارات. وبوصفها لجنة من مجلس الأمن القومي، فإن لجنة الاستخبارات الخارجية كانت مخوَّلة الإشراف على ميزانية إعداد وتوزيع الموارد لبرنامج الاستخبارات الخارجية القومية. فلجنة الاستخبارات الخارجية كانت جهداً يمكِّن مدير الاستخبارات المركزية في إدارة مجتمع الاستخبارات والسعي إلى التمييز بشكل واضح لمواضع السلطة والمسؤولية لسياسة

الاستخبارات وللنشاطات. فالمرسوم ١١٩٠٥ كان قد عزَّز موقع مدير الاستخبارات المركزية بإصلاح مفهوم دونوفان لمدير الاستخبارات القومية ورفعه إلى مستوى رفيع جداً في البيت الأبيض. وقد احتاج مكتب الاستخبارات الخارجية إلى ممثل من وزارة الخارجية، ولكن على الرغم من هذا كان مخوَّلاً البت في أي قضية من قضايا العمل السري.

أما مسؤولية تطوير سياسة التوجيهات مع الرجوع إلى النشاطات الخاصة، فقد وقعت على مجموعة مستشاري العمليات والتي كانت تضم مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ووزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة ومدير الاستخبارات المركزية. أما المدعي العام ومدير مكتب إدارة الموازنة فكانا بصفة عضوين مراقبين. ولقد حلت مجموعة مستشاري العمليات محل لجنة الأربعين وخلفائها وتولت مستوى العمليات السرية البالغة الخطورة التي تعتبر خطيرة جداً ومن مهمة مسؤولي الوزارة. ففي ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ قام الكونغرس بتعديل قانون المساعدة الخارجية كما اقترح السيناتور هارولد هوغز والنائب ليوريان لضمان أن وكالة الاستخبارات المركزية لا تنفق على العمليات الخارجية سوى النشاطات المنوية فقط من أجل الحصول على المعلومات الضرورية دون العودة إلى القرار الرئاسي في مثل هذه العمليات، لأن هذا كان ضرورياً للأمن القومي الأميركي، ولأنه يعطي الفرصة المناسبة للجان المختصة في الكونغرس. فالرئيس فورد كان ينوي أو يظن بأن مجموعة مستشاري العمليات سوف ترضي هوغز وريان اللذين اقترحا اختبار اقتراحات العمل السري وإسداء التوجيهات من أجل تمكينه من أن يكون ممسكاً بزمام الأمور. أما لجنة تشيرش فقد توصلت إلى أن هذا لم يكن كافياً وأصرت على أن مجموعة مستشاري العمليات يجب أن تراجع كل اقتراح بعملية سرية، وقد شعرت بقوة أن أدنى عمل سري غير ذي تأثير قد يتم تبنيه أو القيام به من قبل البنية التحتية السرية للوكالة حول العالم يجب أن يُعتبر ويُحلل من قبل اللجنة المختصة في مجلس الأمن القومي.

لكن فورد كان يؤمن بأن السيطرة على عمليات الاستخبارات غير الحساسة يمكن أن تتم ممارستها بطريقة أخرى. ورغم ذلك فإن أمره قد وضع الخطوط العـريضـة لإدارة معـظم القـادة وتـوجيههم في كـل منـظمـة من مجتمـع الإستخبارات. فلجنة روكفلر كانت قد توصلت إلى نتيجة هي بـأن أفضل ضمـانة ضد سوء التصرف في السلطة يكمن في ميزة مـدير الاستخبـارات الأميركيـة، وأضـافت بأن وكـالة الاستخبـارات المركـزيـة يجب أن تعتمـد على القـانـون والإستقـلالية للرجـال والنساء من مـوظفيها. فـإن العديـد من النشاطـات التي عثرنا عليها ووجدناها مشبوهة وغير قانـونية قـد وردت في الحقيقة على لسـان أدنى مستـوى من الموظفين. وقـد قال فـورد في تصريـح للصحافـة أن المرسـوم ١١٩٠٥ قد وضع الأسس للإدارة الحكومية لوكالات الاستخبارات الخارجية. وركز المسؤولية على الأفراد وليس على المؤسسات. ومن أجل تعزيز سياستـه الداخلية وتعزيز قبضته السياسيـة على الأمور فـإن المرسـوم قد قـدَّم المهمات التي تتعلق بالتحقيق والإفادة، والمنوطة بـالمفتشين العامين والقنـاصل الشـرعيين لمجتمع الاستخبارات، طالباً إليهم الإفادة كذلك عن لجان المراقبة الخارجية في هيئة مراقبة الاستخبارات.

وإن مرسوم فـورد قد وضـع في النهايـة قيوداً على نشـاطات الاستخبـارات وخصوصاً التجميع والاختبار والمسـاعدة لـوكالات فـرض القانـون الأميركي. فمعـظم التوجيهـات كانت صـادرة لتغطيـة المراقبـة التقنيـة داخـل الـولايـات المتحـدة بكامـل أنواعهـا الفيزيـولوجيـة والإلكترونيـة وما إلى ذلـك من طرق الحصـول على المعلومات. وقـد تضمنت القيود تعليمـات بوجـوب استخدام أسلوب الإصـابة دون القتـل. وطالت هـذه القيـود التحـظيـر على المـوظفين الحكـوميين الأميركيين أن يشـاركوا في أي عمـل سيـاسي من أي نـوع كـان. وباستثناء هذه القيود ضد الاغتيال، كانت القيود لا تزال ضئيلة.

ففي الواقع إن اللهجة العامـة لمرسـوم فورد كـانت صدامية. وعلى الرغم من تحطيمها للإنتقادات الموجهة ضد الاستخبارات الخارجية، فقد كان فـورد يقاتل في الخطوط الخلفية أيضاً. فبينما يقوم بالإصلاح، كان يتـوقع الحفـاظ

على قوة الاستخبارات الخارجية الأميركية. وفضلاً عن ذلك فقد صرح بأنه يقترح تشريعاً لفرض العقوبات الجرمية والمدنية على أولئك المخوَّلين بالقيام وبالوصول إلى أسرار الاستخبارات والذين يريدون عن قصد أو غير قصد كشف هذه المعلومات. وقد أوضح بأنه من الجوهري أن العرض المستهتر والخطير لأسرار استخبارات وطننا يجب أن يتوقف. وبالضبط على حد ما كانت تعتقد إدارة فورد، إن عهد سوء التصرف العملي قد مضى. وهكذا فقد كانت تعتقد بأن عهد التسامح مع التسريب والمساومات على أسرار الاستخبارات أيضاً قد مضى.

ورغم أن فورد تلقى ضربة عنيفة في الكونغرس من هذا المنظور، فقد كان يرى بأن مراقبة مجلس الشيوخ لوكالات الاستخبارات الخارجية شيئاً جوهرياً، لكنه كان يؤكد أنه من الموازي بشكل عادل لمجلس الشيوخ وللبيت الأبيض أن يضعا أنظمة لضمان أن أسرار الاستخبارات الخارجية سوف لن يتم كشفها بشكل غير نظيف. ولبلوغ هذه الغاية نصح بأن يركز الكونغرس مسؤولية المراقبة بإنشاء لجنة مراقبة مشتركة للإستخبارات الخارجية. وعزز ذلك بقوله أن مزيداً من اللجان واللجان المساعدة تتعامل مع أسرار بالغة الحساسية، وهو الأمر الذي يشكل خطراً بالغاً في كشفها. وما أن انتهى عهده حتى تخلى الكونغرس عن الأخذ بنصيحته. فكل مجلس اختار أن يؤسس لجنة مراقبة مختلفة. فمجلس الشيوخ أنشأ بقرار لجنة اختيار الاستخبارات في ١٩ مايو/أيار ١٩٧٦ والبيت الأبيض أنشأ بموجب قوانين البيت الأبيض لجنة اختيار دائمة للإستخبارات في ١٤ يوليو/تموز ١٩٧٧.

وبمقدار ما كان الرئيس فورد معنياً، فقد قام بتنظيم البيت الأبيض. ففي نوفمبر/تشرين الثاني وقبل أن يصدر المرسوم ١١٩٠٥ قام بتعيين جورج بوش في منصب مدير الاستخبارات المركزية (من ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٧٦ - ٢٠ يناير/كانون الثاني ١٩٧٧) ليحل محل وليم كولبي الذي كان يعاني خلال «عام الاستخبارات» ولم يكن هناك من سبيل له يمكّنه من الإفلات أو النجاة. وقد استغرق الأمر شهرين للحصول على موافقة بوش وذلك بشكل واسع لأنه

كان زعيم اللجنة الوطنية الجمهورية. فلقد جاء تعيينه متفقاً مع مثال لجنة روكفلر لمدير الاستخبارات المركزية والقائل بشخص ذي مركز واستقلالية وأصالة.

ولقد اتبع فورد تقرير لجنة روكفلر كدليل له وكان راضياً بإقامة توازن بين المصالح. فلو أن فورد قد انتخب رئيساً عام ١٩٧٦، لكان من الواضح أن المرسوم ١١٩٠٥ سيحكم توجيه الاستخبارات الخارجية الأميركية لمدة السنوات الأربعة الدقبلة. لكن انتخاب جيمي كارتر أدى إلى مزيد من الإصلاحات الواسعة التي لابد منها في مجتمع الاستخبارات. فردة فعل كارتر على تحقيقات لجنة تشيرش والتي شارك فيها مساعده والتر مانديل كان بأنه يجب على وكالات الاستخبارات أن تكون أكثر انفتاحاً وأشد قوة في نشاطاتها حيث تدعو الضرورة، فسوء تصرف الاستخبارات لم يكن مخرجاً مشتركاً، لكن كارتر جعل من إصلاح الاستخبارات جملة من الحلول. فقد أدرك مثل واشنطن مفهوم التطفل وأدان ما وصفه بالإهانات القومية الثلاث وهي ووترغيت، فيتنام، ووكالة الاستخبارات المركزية.

وبعد إنتخابه سارع كارتر إلى الإشارة بأنه ينوي تفحص وكالة الاستخبارات المركزية، وقد عيّن تيودورسورنسن، المستشار الخاص السابق للرئيس كينيدي كمدير للإستخبارات المركزية، وقد أحسن بوش صنعاً وأداءً لواجبه وأراد البقاء في منصبه. لكن كارتر كان مصمماً على إقالته. فقد كان أول تغيير لمدير الاستخبارات المركزية يتعلق مباشرة بتغيير الرئاسة. لكن تعيين سورنسن أصبح أيضاً مثاراً للجدل ـ فقد كان ليبرالياً مثل كينيدي، وكان يؤمن بأن الأصول الأخلاقية و الشرعية يجب أن تتحكم بقرارات الأمن القومي. فقرر سورنسن الإنسحاب قبل أن يبادر إلى الهجوم الشخصي أثناء جلسة الموافقة على تسلمه لمنصبه.

وقام كارتر بعد ذلك بتعيين الأدميرال شانسفيلد تورنر زميل دراسته في أنابوليس ليكون مديراً للإستخبارات المركزية من (١٩٧٧ ـ ١٩٨١). وقد كان تورنر ضابطاً بحرياً خبيراً في عمليات الأسطول وليس في الاستخبارات؛

ولهـذا فقـد كـان مستهلكـاً للمعلومـات وليس منتجـاً أبـداً. وكـان يـرى أداء الاستخبـارات وعملها من منـظور المنفعة وعـدم الفعاليـة. وقد بـدا أن تعيين تورنر يشكل تهديداً لمجتمع الاستخبارات أكثر من سـورنسن، لكن بعيداً عن حقيقة أنه أراد تـولي وإدارة المنصب كمعركـة بحريـة، كان يشـارك كارتـر في وجهة نظره بـأن وكالات الاستخبـارات مثل جميـع أسلحة الحكـومة يجب أن تعكس غالبية الأمة ومعظم قوانينها. فخلال ١٩٧٧ قام كارتر وتورنر ومستشـار الأمن القومي زبيغنيو بريجينسكي بالعديد من التبديلات في الإشراف والإدارة لـلإستخبـارات الخـارجيـة الأميـركيـة، بينمـا كـان يتم إعـداد قـالب كـامـل للإستخبارات الأميركية.

ولقد كانت إصـلاحات كـارتر لـلإستخبارات الخـارجية الأميـركية مـوجودة بكاملها في المرسوم ١٢٠٣٦ بعنوان نشاطات استخبارات الـولايات المتحـدة بتاريخ ٢٤ يناير/كـانون الثـاني ١٩٧٨. حيث أن المرسـوم جعل من الـرئيس ومن مسؤولي الحكـومـة المختصين والمسؤولين الكبـار مـرجعـاً للنشـاطـات الخاصة وتبعاً لما نص عليـه المرسـوم ١٢٠٣٦ أثبت وبرهن كـارتر عن عـزمه على تحسين عمل مجتمع الاستخبارات وعلى ممارسـة الإشراف على العمـل السري مستعيناً بالإضافـة إلى ذلك بمفهـوم لجنة تشيـرش بأن العمـل السري استثنائي.

فـإن المرسـوم ١٢٠٣٦ قد قـام بإقصـاء هيئة مستشـاري الرئيس للسيـاسـة الخارجية، واحتفظ بهيئة مراقبة الاستخبارات كأحد أهم الوسائـل الماديـة في المراقبة الخارجية. وكانت تضم ثلاثة أشخاص من خـارج الحكومـة، وتعمل بشكل دائم داخل البيت الأبيض. أما هيئة مـراقبة الاستخبـارات التي أنشأهـا كارتر فقد استمرت ممنوعة من سلطة التحقيق المنفـرد. لكن البند الثـالث في المـرسـوم ١٢٠٣٦ والـذي يتنـاول وصف مهمـات وواجبـات هيئـة مـراقبـة الاستخبـارات لمراجعـة نشاطـات الاستخبـارات أوعـز إلى المفتشين العـامين والمستشارين العامين الـذين كانـوا يتولـون مسؤولية الـوكالات داخـل مجتمع الاستخبارات بنقل التقارير بشكل منتظم إلى هيئة مراقبة الاستخبارات والإفادة

عن كـل التحـركـات والممـارسـات من أجـل أي اكتشـاف إلى هيئـة مـراقبـة الاستخبـارات حـول كـل نشـاط لـلإستخبـارات ينبـع من مسـائـل الشـرعيــة والإستقامة.

ولقـد عيّن المرسـوم ١٢٠٣٦ مجلس الأمن القومي كـأعلى هيئـة تنفيـذيـة لتأمين المراجعة والتوجيه والإدارة للقيام بجميع عمليات الاستخبارات القوميـة والنشاطات الكفيلة بمكافحة الاستخبارات وأنشأ لجنتين لمساعدتـه في تحمل مسؤولياته: لجنة مراجعة السياسة ولجنة التنسيق الخـاص. أما لجنـة مراجعـة السياسة فقد حلت محل لجنة الاستخبارات التي كان أنشأها فورد باستثناء أنـه بينما واصل مدير الاستخبارات المركزية تولي منصبه، ضمت عضـويتها بعض المسؤولين الكبار في الحكومة الأميركية: مثل نائب الرئيس ووزيـر الخارجيـة ووزير المال ووزير الدفاع ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القـومي ورئيس قيادة الأركـان المشتركـة. ومع هـذا التسلسل ورغم أن وليم دونـوفـان كـان معجبـاً ومهتمـاً بمنصب وسلطة مـديـر الاستخبـارات المـركـزيــة داخـل بــرنـامــج الاستخبارات القومية الخارجية لوضع الأولويات والمطالب واقتراحات مراجعة المـوازنة وتحـديد التـوزيع المنـاسب للموارد، ومـراجعـة وتقييم قيمـة إنتـاج الاستخبـارات. وبما أن مشـاركة لجنـة مراقبـة السياسـة لم تجعـل من مـديـر الاستخبارات المركزية قيصراً للإستخبارات، كما اقتـرح البعض، فإن سلطتـه قـد تحددت بسيـاسة الاستخبـارات وإدارة مجتمع الاستخبـارات. فمسؤوليـة إرشاد العمل السري دعماً لأهداف السياسة الخارجية الأميركية بقيت مع لجنـة التنسيق الخاصة.

أمـا لجنة التنسيق الخـاصة فقـد تولت المسؤوليـات السـابقـة التي مارستهـا مجموعة مستشاري العمليات. ففي ظـل رئاسـة مساعـد الرئيس لشؤون الأمن القومي اعتبرت لجنـة التنسيق الخاصـة بشكل مستقـل، مع تغيـر عضويتهـا، مسألة النشاطات الخاصة، وعمليات تجميع المعلومات الخارجية الحساسـة، وعمليـات مكافحـة الاستخبارات. وإلى جـانب سياسـة الإدارة المقيَّدة تجـاه استخدام العمل السـري ومهمات التجسس الحسـاسة وتـدخل المـدعي العام

كعضو دائم كان واجب لجنة التنسيق الخاصة ومسؤوليتها تتعلق بالمخاطر الكبرى للعمليات السرية والتي كانت تشبه مسؤوليات مجموعة مستشاري العمليات. لكن مهمتها في تطوير السياسة مع احترام نشاطات مكافحة الاستخبارات كانت جديدة. فلجنة تشيرش كانت قد نصحت في الواقع بوجوب إنشاء لجنة لمكافحة الاستخبارات في مجلس الأمن القومي يشارك فيها المدعي العام لتنسيق ومراجعة واجبات فرض القانون من قبل مكتب التحقيق الفيديرالي ومهمات الاستخبارات التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية ولتعزيز مبدأ أن وكالات الاستخبارات هي موضوع إقرار القانون. ومع إيلاء هذه المسؤولية إلى لجنة التنسيق الخاصة كان هذا نوعاً من التسوية، لكنه برهن على تصميم إدارة كارتر للحؤول دون العودة أو اللجوء إلى أنظمة رجعية مثل برنامج مكافحة الاستخبارات وبرنامج شاووس وبرنامج ميناري. وقد عدَّد بنداً آخر من المرسوم مواصفات القيود المفروضة على نشاطات الاستخبارات وخصوصاً داخل الولايات المتحدة.

وعلى المستوى الآخر من مجهود الاستخبارات القومية أنشأ المرسوم ١٢٠٣٦ هيئة الاستخبارات القومية الخارجية ومركز المهمات القومية للإستخبارات لمساعدة مدير الاستخبارات المركزية في تنفيذ السياسة التي تضعها لجنة مراجعة السياسة. أما هيئة الاستخبارات القومية الخارجية قد شارك فيها مدير الاستخبارات المركزية وكانت تضم الضباط المختصين من وكالات مجتمع الاستخبارات. فقد كان على هيئة الاستخبارات القومية الخارجية أن تشير على مدير الاستخبارات المركزية قيماً يتعلق بتنفيذ دورة الاستخبارات. وفي إعداد الموازنة لبرنامج الاستخبارات القومية الخارجية. أما مركز المهمات القومية للإستخبارات وفي ظل إدارة وإشراف وتوجيه مدير الاستخبارات المركزية أمن في النهاية آلية يمكن معها لمدير الاستخبارات المركزية أن يتصرف كمستشار أول للرئيس ولمجلس الأمن القومي في الاستخبارات الخارجية القومية وكناطق رئيسي باسم مجتمع الاستخبارات أمام وسائل الإعلام والكونغرس وأمام الناس. وإلى جانب إقرار الإدارة والإشراف على الاستخبارات الخارجية الأميركية تضمن مرسوم كارتر قيوداً مميزة على

نشـاطات الاستخبـارات. وفي ما يتعلق بقضيـة تقييد بعض تقنيـات التجميـع شابه مرسوم كـارتر نـظيره الـذي أصدره فـورد باستثنـاء أنه قـد منع أي نشـاط للمراقبة يمكن معـه أن يتخطى أثنـاء تنفيذه مـا يسمح بـه القانـون من أهداف لـلإستخبارات مـا لم يسمح بـه الرئيس والمـدعي العام اللذان يصـادقان على خصوصية النشاط ويبرهنان أن هناك سبباً محتملاً للإعتقاد بـأن أي شخص في الولايات المتحدة يتولى مهمة كعميل لسلطة خارجية، وفضلاً عن هذا التقييـد العـام فإن المـرسـوم ١٢٠٣٦ أوعـز إلى العمـلاء بجمـع المعلومـات بـأبسط الوسائل الممكنة والمتوفرة وهذا يعني باختيـار الأساليب والأثـر الشامـل الذي يقع على المواطنين الخاصين الذين سبق لهم وقعـوا في تجربة عدم فعـالية العمليـات. واحتفظ المرسـوم ١٢٠٣٦ بمنع الاغتيـالات وأضاف إليهـا القيود السابقة بحيث أن النشاطات الخاصة والعمـل السري يمكن أن تـدار فقط من قبل الوكالات داخل مجتمع الاستخبارات.

إن قيود كارتر على نشاطات الاستخبارات، مثل قيود فورد، ربما تبدو غير قانونية فقط من حيث أنها كانت غير مشـروعة. ولكنهـا كانت، في روحيتهـا، أقل ما يمكن إنجازه لإنهاء الممارسـات الشاذة لـلإستخبارات.

لـم يكـن الأمـر أن كارتـر قد تخلى عن مفهوم فورد في موازنة المصالح وقيم الاستخبارات السريـة والديمقـراطية الأميركية، لكنه عطله إتجـاه إنجاز الميـزان العادل بين حمـاية حقـوق الأشخاص وبين الحصول على المعلومات الأساسية. ولكن كما عبر ستـانسفيلد عن هذا المفهـوم، فبشكل مشـابه، سعت إدارة كـارتـر إلى ايجـاد ممر بين منـع كـل أشكـال العمل السـري وبين الحفاظ على المقـدرة: حيث أنها أنشـأت صيغاً صارمة للترخيص والمراجعة وأوضحت أن المرجعية النهائية إلى الرئيس.

فقد كان للمرسوم ١٢٠٣٦ هدفين: الأول تنظيم بيـروقراطيـة الاستخبارات وقصرها وبنائها على مهمة إنتاج الاستخبارات القوميـة القيمة؛ والثـاني إقصاء سوء تصرف الاستخبارات في الداخل وتقييد التدخل السـري حول العـالم. وخصوصاً استخدام الخدع القذرة والعمليات العسكرية التي أضرت بمعنويات

السلطة الأميركية وممارسات الرئيس كارتر إزاء حقوق الإنسان. فالإثنان كانا موجهين لترميم الثقة العامة بالاستخبارات الأميركية.

لكن اختصاصيي الاستخبارات تذرعوا بأن القيود العملانية لكارتر كانت ضيقة أيضاً. وقد سمحت لسياسة الرقاص من المضي بعيداً ضد مصالح الأمة في الحفاظ على قدرات استخبارات كفوءة. وإضافة إلى ذلك وإلى المرسوم ١٢٠٣٦ فإن تعديلات هوغز وريان أصبحت من الماضي عام ١٩٧٤ ولجان مجلس الشيوخ للإستخبارات قد أنشئت بين العامين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وصدر مرسوم مراقبة الاستخبارات الخارجية ١٩٧٨ وكل هذه كانت غير فاعلة فجميعها مالت إلى إظهار المواقف المحافظة والمواقف الليبرالية تجاه الاستخبارات والتي تدعم مواقف كارتر تجاه السياسة الخارجية. وإن سياسة كارتر الخارجية ونواياها الجيدة أنتجت بشكل رئيسي مفهوم أن أميركا كانت ضعيفة خصوصاً في أحداث ايران ونيكاراغوا، وأن الإنتقادات تتجه باللائمة على الرئيس الذي يدير وكالة الاستخبارات المركزية. ففي عام/١٩٧٩ كتب راي كلاين قائلاً إن كل واحد تقريباً كان يشكو من نقص عمليات الاستخبارات الخارجية قبل شكواه من التصلب الداخلي.

فالشكاوى كانت تعكس إنطباع أن القوة الأميركية كانت تنهار وأن القوة السوفياتية تتعاظم مرتكز على بديهية بناء الأسلحة السوفياتية والأعمال الكوبية في انغولا وأثيوبيا واليمن والتحالف القوي بين الاتحاد السوفياتي وفيتنام والإجتياح الروسي لأفغانستان وسقوط الشاه في إيران. إن بروز وارتقاء آية الله روح الله الخميني السلطة ونشوب أزمة الرهائن الإيرانية في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٩ وحتى يناير/كانون الثاني ١٩٨١ جاءت لتتحد مع تقييد وكالة الاستخبارات المركزية. وعندما رأى كلاين أن سياسة الرقاص تتراجع علم واستوعب بأنها بدأت تنهار وتنزلق في مسار فرانك تشيرش والذي هو عملية التحقيق مع مجتمع الاستخبارات العسكرية، فتشيرش قد فشل في الفوز بالإنتخابات لمجلس الشيوخ عام ١٩٨٠ وكذلك كلاين شيع هزيمة كارتر في السنة نفسها. وأياً يكن الأمر فقد بدا أن الناخبين كانوا يريدون المطالبة بروزنامةجديدة لوكالة الاستخبارات المركزية.

أما جون رينلاف الإنكليزي الذي كتب تاريخ وكالة الاستخبارات المركزية، فقد اعتبر أداء كارتر بأنه أشد عدوانية وقد وصف سياسة كارتر بأنها انعزالية جديدة منذ النتيجة الحتمية للإنسحاب خلف حقوق الإنسان والتي نجمت عن السياسة الخارجية وإنهاء قدرة العمل السري التي كانت تهرباً أميركياً هادئاً أحدث ضجة أميركية إلى حدٍ ما بسبب هذا الفشل ولطالما استشهد وارتكز رينلاف في كلامه بشكل خاص على ايران فقد وصف سقوط الشاه بأنه نوع من الفشل الذي منيت به الاستخبارات بشكل كامل، واتفق مع كلاين بأن التبديل في الرؤيا والذي نجم عن أزمة الرهائن في طهران تسبب في إبعاد كارتر ووضع رونالد ريغان في البيت الأبيض. حيث أنه خلص إلى القول بأن كارتر كان يجهل تماماً الأميركيين وخصوصاً في المناطق الاقتصادية والشؤون الدولية والتاريخ والذين يتحملون مسؤولية أن القوة الاقتصادية والمعنوية للولايات المتحدة تعني أنه لا يجب التصرف مثل سائر الدول أو حماية نفسها بطرق خفية. وانتقل إلى الإيضاح بأن كاتر وتورنز ناضلا للحفاظ على قوة قدرة الاستخبارات التقنية، لكنه استمر في إيجاد الخطأ بأنهما لم يتخذا الاحتياطات لتفادي المفاجآت الإنسانية.

وبدون مناقشة هذه الأحكام على قيادة كارتر وصلاحيتها، تجدر الإشارة إلى أن الاستخبارات قد أصبحت طرفاً سياسياً للأسف عام ١٩٧٩. والحقيقة أن فشل سياسة كارتر الخارجية تعود لعدم استطاعته الكثير أمام القيود المفروضة على الاستخبارات المحلية أو إزاء الإشراف المشدد على العمل السري. وفي الواقع إلى مرسوم قرار مراقبة الاستخبارات الخارجية الذي ربما يكون قد ساهم في الخشية وتغيير الجواسيس في الثمانينات واستخدام وسائل التقاط المكالمات السلكية. فالمشاكل في كل مكان قد نجمت عن القرارات السياسية وعن التحديات الجديدة التي واجهتها الولايات المتحدة خلال الانسحاب من فيتنام والأزمات الاقتصادية والسياسية الذي تسبب به حظر نفط الأوبيك. ولقد كان واضحاً بأنه من غير المجدي الإصرار على تطويع حقوق الإنسان وتفريغ الإتحادات مع وجود الطغاة بدون تطوير بدائل حيوية. وعلى أية حال فإن مثل هذه القرارات السياسية يمكنها بشكل قاطع أن تكون

متابعة عبر سياسة أو دبلوماسية مفتوحة، ففشل كارتر في إرغام أنستازيوسوموزا على مغادرة نيكاراغوا في يناير/كانون الثاني ١٩٧٩ كان خطأً سياسياً ولم يكن له أي ارتباط بجهاز الخدمات السرية.

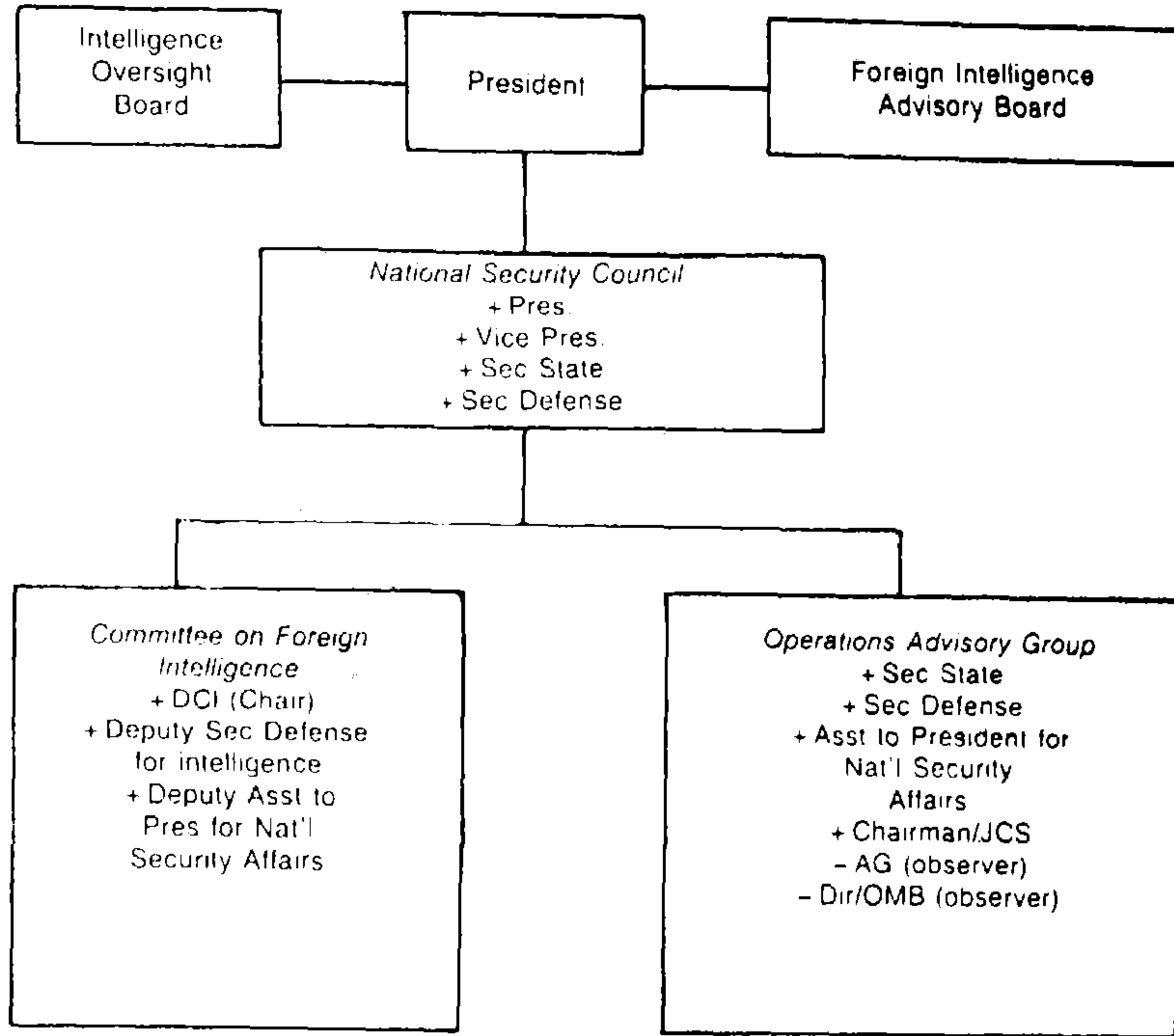
إن هذا الجهاز السري كان قد انهار بدون أدنى شك ورغم أن إدارة كارتر حاولت إحياء العمل السري في الثمانينات على أثر الأحداث التي تسبب بها كارتر حول جورج كينن بسبب تفكيره كقبل ثلاثين عاماً سبقت، ففكرة اللجنة المشتركة للوكالات كان قد تخطاها الزمن وكما يقول نسفيلد تورنر إن الموهبة ضرورية لكي يكون العمل السري مناسباً في وكالة الاستخبارات المركزية ويجب الحفاظ عليها. وكان كارتر قد وسع الدعم السري لمناوئي الحكم الساندينى بما في ذلك طبع الأخبار والتمويل للحفاظ على صحف المعارضة مثل «لابرانزا» على قيد الحياة. وقد استجاب للإجتياح السوفياتي لأفغانستان في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٩، بإرسال شحنات من الأسلحة بشكل سري إلى الثوار الأفغان. فالاستخبارات الأميركية لم تكن غير عالمة بالإجتياح السوفياتي لأفغانستان على حد ما انتقدها واتهمها كارتر. لكن كارتر كان قد صدم بالعمل السوفياتي وأراد بواسطة العمل السري معاقبة السوفيات منذ لحظة شنهم الحرب إلى لحظة أن أصبحت الحرب غير مجدية. فعملية الإنقاذ المأساوية التي فشلت في الصحراء الإيرانية في ابريل/نيسان ١٩٨٠، كانت فشلاً، لكنها لم تكن فشلاً أكبر من فشل خليج الخنازير في عهد ألن دالز وأيام عزه.

وإذا ما كان فشل كارتر فشلاً للإستخبارات فالمشكلة كانت في مهمة التجميع السرية للمعلومات. ومع إصلاح الخدمات السرية لم يلجأ أحد إلى التمييز بشكل واضح بين الاستخبارات الخارجية أو التجسس وبين العمل السري. وعندما أكد رينلاف بأن وكالة الاستخبارات المركزية في عهد كارتر وتورنر قد خسرت ميزة أنها خاصة قد تنبأ في الحقيقة بأن الاستخبارات الخارجية كانت قد انهارت قبل ذلك بوقت طويل. فإن تجنيد تورنر لمئتي عميل سري لم ترمم وكالة الاستخبارات المركزية، وأصبحت مشاكل كارتر في

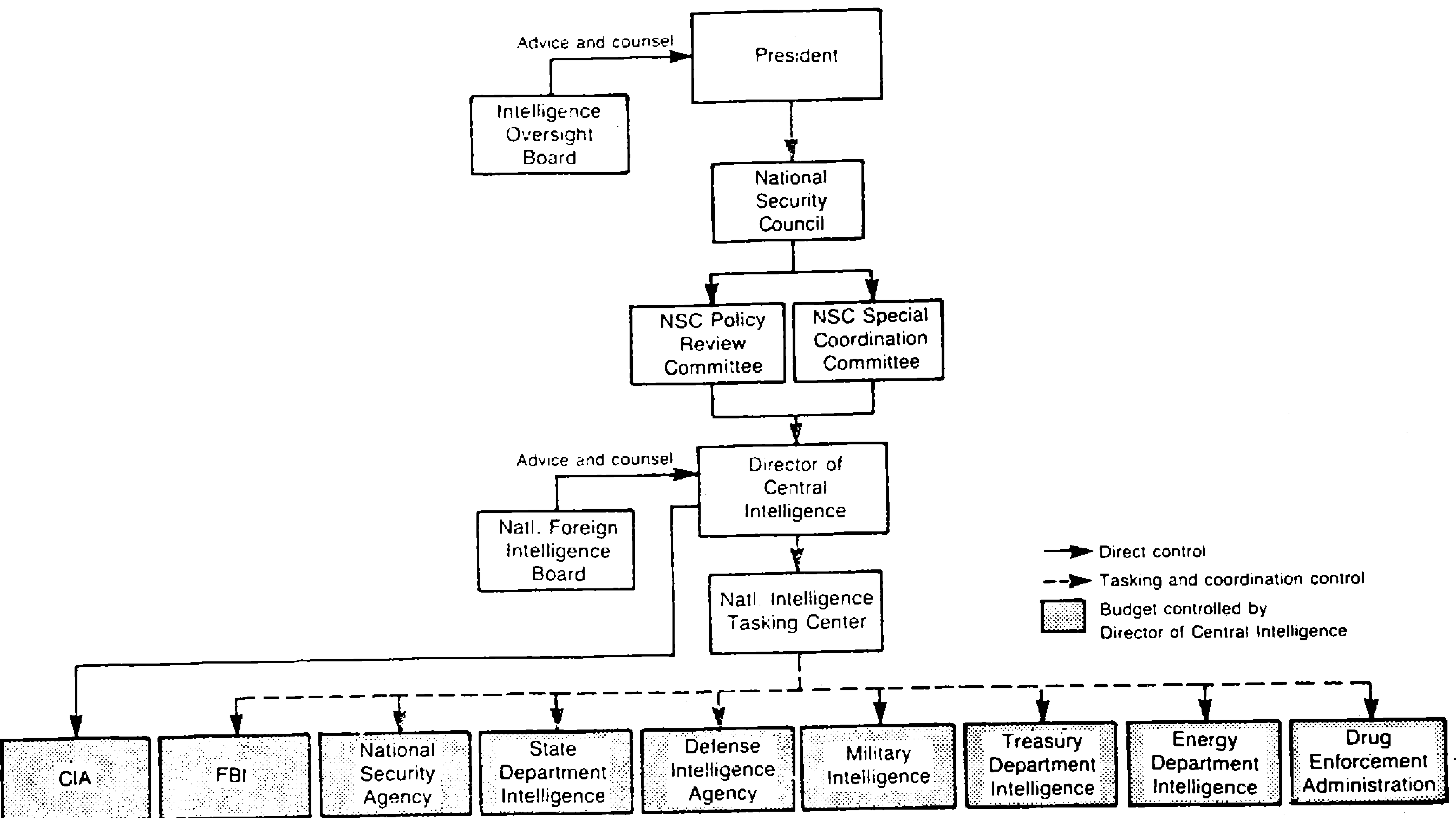
الشؤون الخارجية أكثر تعقيداً، مما قد تتسبب به انعكاسات العمل السري المحتملة.

وخلال السبعينات واجه الأميركيون بشكل جدي تناقض الاستخبارات السرية والديمقراطية الأميركية. فالأولى كانت تعاني من النقص لكن الرؤساء لم يشاؤوا تركها تعمل بحرية. ومع الإحتفاظ بخيار العمل السري، لم تكن هناك ضمانة ضد أي انتهاكات في المستقبل. فالإبقاء على قدرة عمل سري صغيرة هي مثل بداية الحمل.

وعلى الرغم من المكننة والتطور فإن موقف الرؤساء كان حرجاً. فبالمقارنة بين استخدام رونالد ريغان للإستخبارات الخارجية واستخدام جيمي كارترلتلك الاستخبارات يبدو واضحاً أين استخدم كارتر اللعبة العسكرية وكيف استخدم خلفه لعبة التقنية السرية في المواضع ذاتها. ولأن كارتر لم يكن يحظى بشعبية واسعة، فقد تولى ريغان أمر عدم جدوى المرسوم ١٢٠٣٦ بكل سهولة. وقد ساعده بشكل كبير استخدامه للضغط الفعال الذي مارسه الضباط السابقون في الاستخبارات واتحاد الضباط السابقين في الاستخبارات ومركز دراسات الاستخبارات القومية. والأدهى من ذلك أن كل شيء قد تم بسرعة فألن دالز قد عاش من جديد عبر فكرة أن الجواسيس يهدمون خيامهم بعد كل حرب والآن إنه رجل الأعمال الذي يحمل حقيبته وينتظرحتى يشير إليه الشرطي ليعود إلى الشارع.



٢٤ ـ ١ إعادة تنظيم القيادة التنفيذية والإشراف/نشاطات الإستخبارات والمرسوم ١١٠٩٥ في ١٨ فبراير/شباط ١٩٧٦ . .



٢٤ - ٢ الإدارة، الواجبات، والمسؤوليات مع احـترام مجهود الإستخبـارات القومية والمرسوم ١٢٠٣٦ في ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٨ ..

الجزء الخامس والعشرون

صعود وسقوط وليم كايسي

لقد ركز تقرير لجنة روكفلر إلى الرئيس فورد وشدّد على أن صفة مدير الاستخبارات المركزية هامة جداً في الحؤول دون سوء التصرف من قبل الاستخبارات الأميركية وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية. وقد خلص التقرير إلى أن أفضل ضمان ضد سوء تصرف الوكالة يكمن في تعيين شخص لهذا المركز معروف بالشجاعة والاستقلال ليقاوم الضغوط المشبوهة والإبتزاز من البيت الأبيض داخل الوكالة أو في أي مكان آخر. وبعد أن أصبح رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة، عيّن مدير حملته الإنتخابية وليم كايسي، وهو محامٍ من نيويورك، قد كون نفسه بنفسه حتى أصبح مليونيراً ليكون مديراً للإستخبارات المركزية معطياً الإنطباع بأن منصب مدير الاستخبارات المركزية أصبح وسيلة قيادة أخرى.

وقد رجع وليم كايسي إلى وليم دونوفان ومكتب الخدمات الاستراتيجية. وهكذا فقد كان عضواً في هيئة مستشاري الرئيس فورد للإستخبارات الخارجية، لأن كايسي كان ناطقاً سابقاً، وكانت أفكاره حول الإستخبارات تعود أصلاً إلى ما قبل أربعين عاماً من العمر. فقد وصف الإنتقادات التي ألحقت الأذى بتجربته في زعامة الإستخبارات السرية بأنها سطحية يوم كان رئيساً للإستخبارات السرية في مكتب الخدمات الاستراتيجية في لندن إبان الحرب العالمية الثانية، لكنه شابه دونوفان في موقفه المؤثر أكثر من موقعه ومن أي مدير للإستخبارات المركزية جاء بعده. ففي مقابلة أجريت معه مع

بداية تسلمه للإدارة، كشف كايسي عن أنه لم يكن مستشاراً سلبياً في قرارات العمل السري، فخلال جميع التحقيقات والإختبارات للنشاطات السرية أبلغ فيليب توب مان من صحيفة نيويورك تايمز أنه تمت إزاحة بضعة أشخاص بحجة أن الأمة يجب أن تحتفظ لنفسها بقابلية الحركة بهدوء في القنوات الخاصة للرّد أو للتأثير على سياسات الدول الأخرى.

وربما يكون جيمي كارتر قد سيَّس وكالة الإستخبارات المركزية بطرد جورج بوش، لكن وليم كايسي كان في الحقيقة «حيواناً سياسياً». فقد لجأ إلى استخدام تقنيات الحرب النفسية التي استخدمها دونوفان وخصوصاً التضليل في المعلومات لخدمة سياسة خارجية موالية كانت إرهاصاً لبدايات الحرب الباردة. وعلى غرار دونوفان كان مؤسساً لامبراطورية منطلقاً إلى بناء أوسع فترة سلام لمجتمع الإستخبارات الأميركية منذ مطلع الخمسينات، حيث تمكّن بعد عامين من توليه للوظيفة من التقدم بشكل جدي بمهنة الإستخبارات وتوسيعها. ويبدو أن هذا الإتساع كان اجراءً حقيقياً لتأثير كايسي مع الرئيس، حيث أن التعليقات المعاصرة قد دعمت هذا بالقول: إن ريغان يعتقد بأن كايسي فتى حاد الذكاء والمهارة ولذلك اختاره وإنها الطريقة التي يشعر بها ممثل تجاه عميله. فهذا عميله - وعليه أن يؤمن بأن هذا الفتى جيد. وهكذا في الوقت نفسه كان كايسي يؤيد بدقة إدارة كان فريقها الإنتقالي لدراسة وكالة الإستخبارات المركزية ومجتمع الإستخبارات قد نصح بوجوب تحسين قدرات الإستخبارات القومية واستخدام المزيد من العدوانية بما في ذلك توسيع دور العمل السري. ولقد كان خياراً ضئيلاً أعطي لجنة روكفلر نتيجة بأن مدير الإستخبارات المركزية ينبغي أن يكون شخصاً لا يسمح لوكالة الإستخبارات المركزية أن تُستخدم بشكل سيء. فلقد كان كايسي يفضل أن يعيّن وزيراً للخارجية أو الدفاع لكنه استقر كمدير للإستخبارات المركزية. وقد حصل على سلطة استثنائية تتضمن كافة مناصب الوزارة.

ولقد تحركت إدارة ريغان بسرعة لإصلاح وكالة الإستخبارات المركزية. فأعدت ثلاثة مراسيم تتعلق بالإستخبارات خلال عامها الأول. المرسوم

١٢٣٣١ (في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١) لإعادة تنظيم وتأسيس هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية؛ والمرسوم ١٢٣٣٣ (في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١) لمراجعة نشاطات الإستخبارات الأميركية أيام كارتر ومرسومه رقم ١٢٠٣٦، والمرسوم رقم ١٢٣٣٤ (في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١) لإعادة تشكيل هيئة مراقبة الإستخبارات. وكانت الإجراءات الثلاث هي الأرضية التي ارتكز عليها عمل الرئيس ريغان في تنظيم الإستخبارات، والتي تسبب خلالها التقويض ومراجعة نشاطات الإستخبارات في أقل مستوى بنقص ملحوظ في التورط الشخصي للرئيس في الإشراف على عمله.

وقد أعاد ريغان إحياء هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية من أجل المراقبة الخارجية. بينما احتفظ بهيئة مراقبة الإستخبارات. ففريق الإستخبارات الإنتقالي كان قد نصح بأنه يجب إعادة تأسيس هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية، وأنه يجب تعزيز قوتها في المراقبة. وفي الحقيقة فإن هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية كانت «مزحة كبرى» أكثر من ذي قبل فهي لم تكن تقوم بمهمة المراقبة ولا باقتراح السبل الكفيلة بتشجيع جهود الإستخبارات الأميركية. لأحراز زيادة في الفعالية عبر تلبية حاجات الإستخبارات القومية. ومع النصيحة بأن تعطي هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية قيمة لمهمات الاشراف، صرح فريق ريغان الإنتقالي بآن الهيئة يجب أن تحصل على سلطة كاملة لمراجعة إنتاج الإستخبارات خلال السنوات الأربع الماضية لتحديد المعلومات الخاطئة ولتحديد الأشخاص المسؤولين بشكل رئيسي عن تلك المناطق.

وإذا ما كان إصلاح هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية يعطي الإنطباع بزيادة المراقبة الخارجية فالحقيقة كانت أن هيئة مراقبة الإستخبارات كانت ضعيفة بشكل ملحوظ. ففي ظل عهد كارتر كانت هيئة مراقبة الإستخبارات تتولى واجب الإفادة بطريقةمنتظمة للرئيس، عن أي نشاطات للإستخبارات ممكن أن تؤدي إلى مشكلة كبيرة للشرعية أو للإستقامة. وفضلاً

عن ذلك فإن المراقب العام والمستشار العام داخل مجتمع الإستخبارات كان يتولى مسؤولية نقل التقرير بشكل منتظم إلى هيئة مراقبة الإستخبارات في ما يتعلق بأي نشاط للإستخبارات. . . . قد تنجم عنه مشكلة للشرعية أو الإستقامة. وفي عهد ريغان اختفت اللياقة كعنصر أساسي لتطور وتقييم النشاطات. فمرسوم ريغان رقم ١٢٣٣٤ كان قد أوعز إلى هيئة مراقبة الإستخبارات أن تهتم بنشاطات الإستخبارات التي تعتقد بأنها غير قانونية، فلا هيئة مستشاري الرئيس للإستخبارات الخارجية ولا هيئة مراقبة الإستخبارات صدر عنهما أي تحذير بشأن قضية ايران ـ الكونترا.

أما المرسوم ١٢٣٣٣ حول نشاطات الإستخبارات الأميركية فقد أكد من جديد على أولوية مجلس الأمن القومي في توجيه برامج الإستخبارات القومية الخارجية وسمح بتأسيس مثل هذه اللجان عند الضرورة للقيام بمهماتها وتحمل مسؤولياتها في ظل النظام. ومع عدم تأسيس مثل هذه اللجان فإن المرسوم ١٢٣٣٣ كان قد أبعد لجنة مراجعة سياسة مجلس الأمن القومي ولجنة التنسيق الخاصة ومهد الطريق أمام تغيير جذري في التفويض والمراجعة لنشاطات الإستخبارات.

وفي يناير/كانون الثاني ١٩٨٢ أنشأ ريغان مجموعة الهيئة المشتركة العليا للإستخبارات. وقد شارك فيها مدير الإستخبارات المركزية وكانت مكلفة باعتماد التوصيات السياسية حول العمل السري ومراجعة اقتراحات العمليات الحساسة الأخرى للإستخبارات. وإن كايسي الذي كانت لديه السلطة للتحرك بوصفه مستشاراً أول للرئيس ولمجلس الأمن القومي حول الإستخبارات القومية الخارجية، يوفر للرئيس ولغيره من المسؤولين في الفرع التنفيذي للإستخبارات القومية الخارجية. فقد ترأس المجموعة التي تحتوي على مسؤولي الوزارات الأخرى منذ أن أصبحت مجموعة الهيئة العليا المشتركة للإستخبارات تضم مساعداً للرئيس في شؤون الأمن القومي، ونائب وزير الدفاع ورئيس قيادة الأركان المشتركة ونائب المدعي العام ومدير مكتب التحقيق الفيديرالي ومدير وكالة الأمن القومي.

وهكـذا فإن مـراسيم ريغان قـد أتاحت الفـرصة بـأن إزاحة المسؤوليـة عن مسؤولي الإستخبارات قد تلاشت. فالبنية البيروقـراطية أصبحت أكثـر تعقيداً. ومع الوقت أصبحت مختلف مجمـوعات الإستخبـارات تشكل ممثلين للهيئـة العليـا المشتركـة للإستخبـارات والتي كـانت قـد تـأسست كلجـان مسـاعـدة للمساعدة في تقدير القرارات السياسية الشخصية، مثـل الإستخبارات القـومية الخـارجية ومكـافحـة الإستخبـارات والإرهـاب الـدولي. وأنشـأت مجمـوعـة الإستخبارات المشتركة بدورها مجموعـات عمل تبعـاً للضرورة لتـأمين الدعم للأجهزة العاملة في مجلس الأمن القومي خلال القضايا الخاصة.

ولقـد تحوّلت بعض لجـان مجموعـة الإستخبـارات المشتـركـة إلى لجـان محدودة من الإستخبارات المشتركة للتعامل مع العمليات السرية. وفي الوقت نفسـه كانت مجمـوعة التخـطيط للأمن القـومي تضم كلاً من الـرئيس ونـائب الـرئيس ومساعـد الرئيس ووزيـري الخارجيـة والدفـاع ومـديـر الإستخبـارات المركزيـة. وبناءً على الصفـة الإستعلاميـة والشخصية للبيت الأبيض فى ظـل ريغان أصبحت مجموعة التخطيط للأمن القومي هي اللحم والبطاطا مجتمعين من حيث اتخاذ القرارات الملائمة للسياسة الخارجة، سـواء سراً أو عـلانية. وقد احتفظ الرئيس بمرجعية النشاطات الخـاصة تب ـتوزيـع هوغـز ـريـان، لكن المرسوم ١٢٣٣٣ قـد استثنى في الواقـع كلاً من وزيـر الخارجيـة ووزير الدفاع من عملية التفويض والمراجعة وقلّص دور مساعد الرئيس لشؤون الأمن القـومي. ويبدو أن هـذا الأمر قـد أطلق يد مـدير الإستخبـارات المركـزية في تكوين وإدارة أسرار السياسة الخارجية. وهكذا فقد ركز كايسي بشكـل رئيسي على العمـل السري، لكن المـرسوم ١٢٣٣٣ كـان ـد عـزز سلطاتـه كمـديـر للإستخبارات المركزية من أجل إدارة برنامج الإستخبارات القومية الخارجية.

فالمرسوم ١٢٣٣٣ أعطى مـدير الإستخبـارات المركـزية كـامل المسؤوليـة لإنتـاج ونشر الإستخبـارات القوميـة الخـارجيـة ومن أجـل تحمـل المسؤوليـة وتحديد أولويات المهمات وتحديد برنامج الموازنة المتمـاسك لـلإستخبارات القومية الخارجية، أعطى مرسوم ريغان قوة لمدير الإستخبارات المـركزيـة من

أجـل إنشاء الـطاقم المناسب واللجـان أو غيرهـا من مجموعـات المستشارين وذلك لإنشاء جهاز لترجمة أهداف الإستخبارات القومية الخارجية والأولويـات التي يقرها مجلس الأمن القومي في توجيهه الخاص لمجتمـع الإستخبارات. وبناءً على ذلك نظَّم كايسي هيئة الإستخبارات القـومية الخـارجية وفـريق مجتمع الإستخبارات. أما هيئة الإستخبارات القومية الخارجية فقـد شارك فيهـا مديـر الإستخبـارات المركـزية وكـوَّنها من أهم وأعلى ممثلي الـوكـالات التي تعتني بجهـود الإستخبارات الأميـركية. وذلـك لكي تشير على مـديـر الإستخبـارات المركزية بكل مـا يتعلق بشكل رئيسي بـإنتاج ومـراجعة وتنسيق الإستخبـارات القومية الخارجية. وقد مارس كايسي إشرافه الإداري القوي عبر فريق مجتمع الإستخبارات مدعوماً من مدير فـريق مجتمع الإستخبـارات. وكانت نشـاطات هـذا الفريق تتضمن تفحص مشـاكل الإستخبـارات التي تتضارب مـع النـظام بشكـل دقيق، وتنسيق أولـويـات المجتمـع ومتـطلبـاتـه، والحفـاظ على آليـة التخطيط في المجتمع وتطوير ميزانية برنامج الإستخبارات القومية الخـارجية. إن المـرسـوم ١٢٣٣٣ قد عهـد إلى كـايسي بمهمـة الإستخبـارات القـوميـة الخـارجية على مستـويين: مستـوى الأمن القـومي (سيـاسيـاً) عبـر مجمـوعـة الوكالات المشتركة للإستخبارات العليـا، ومستوى مجتمـع الإستخبارات عبـر هيئة الإستخبارات القومية الخارجية وفريق مجتمع الإستخبارات.

ولقد عزّز المرسوم الأداء العملي بتغيير العديـد من القيود المفـروضة على نشاطات الإستخبارات من قبل كل من الرئيسي فورد وكارتـر. وهكذا فقـد تمّ الاحتفاظ بمعظم القيادات وتعطل مبدأ موازنة المصالـح إزاء حاجـة الحكومـة للإستخبارات وبعيداً عن حقوق حماية الأشخاص فإن كلمة قيد والتي لطالمـا هيمنت على مراسيم كارتر لم تعد إلى الـظهور ثـانية. وأمـا الاحتياطـات فقد وردت في تعبيـر التفـويضـات. وأمـا المـوانـع فقـد وردت كـإستثنـاءات في النشـاطات المسمـوح بها. أمـا البند الثـاني من المرسـوم فكان يتنـاول القيود العمـلانية ورغم سقـوط كلمة «قيـود على» من عنوانـه فقد استمـرت بشكل «إدارة نشاطات الإستخبـارات». وفضلا عن ذلـك فحيث كان مـرسوم كـارتر ينصـح وكـالات الإستخبارات بـاتباع الإجـراءات التي تؤمن جمع المعلومـات بأبسط

السبل الممكنة خلال جمع الإستخبارات داخل الولايات المتحدة، أو من المواطنين الأميركيين حول العالم، أوعز ريغان إليهم باستخدام آخر المبتكرات التقنية المتطورة لجمع المعلومات. وفي الإختيار للتقنيات العملية، شدَّد هو على غرار كارتر على حماية حقوق الدستور وعلى السرية في التركيز على اعتبارات الفعالية. فقد عهد إليهم بالمهمات وأبلغ الوكالات بتنفيذها معهم فإذا ما كانت ثورة ريغان قد حصلت على صعيد الشؤون الداخلية فلم تكن الثورة بأقل منها في الإستخبارات الخارجية.

وبعيدا عن شعبيته، استغل ريغان عدداً من العوامل لقلب مناخ الإصلاح للإستخبارات. فقد حصد غلّة حملته الخطابية متهماً تحقيقات مجلس الشيوخ في السبعينات بأنها قد مضت بعيداً وبالغت، وأن قيود كارتر ـ تورنر على وكالة الإستخبارات المركزية كانت قد قيدت الإستخبارات الأميركية ونتج عنها مثل تلك الإهانات التي تمثلت باحتجاز الرهائن واحتلال السفارة الأميركية في طهران. وحتى بعد عودة الرهائن من إيران ذكّرت إدارة ريغان الأميركيين بالحاجة إلى الحفاظ على الاستنفار ضد التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي. وهكذا فقد خطا ريغان قدماً بخطاباته ضد الاتحاد السوفياتي مشيراً إليه بأنه امبراطورية الشيطان خلال خطاب ألقاه في مارس/آذار ١٩٨٧. وأخيراً اختبرت الولايات المتحدة قضايا وبائية في التجسس وفي قضايا الأمن مما عزز الإنطباع بأن الإستخبارات الأميركية تعود لتغرق في ما غرقت فيه في السبعينات وأن هذا يجعل من عمل ريغان سرقة سياسية مزينة المظهر.

فابتداءً من قضية إدوين ب. ويلسون عام ١٩٧٧ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٥ وقضية اعتقال رونالد بيلتون لم تكن هناك فترة من التاريخ الأميركي قد أنتجت هذا المقدار من الجواسيس والخونة. فإن أربع حالات قد أقلقت وانكشفت قبل رئاسة ريغان وجاء الباقي أثناء رئاسته حيث بلغ عشرة آخرين. وقد عملوا جميعاً على تقويض موقفه كقوي عبر قدرة طاغية من الإستخبارات. فويلسون كان ضابطاً سابقاً في وكالة الإستخبارات المركزية وقد حكم عليه بالسجن خمساً وعشرين سنة بتهمة التآمر لشحن أسلحة بشكل

غير شرعي تبلغ زنتها أربعين طناً من المتفجرات الشديدة الإنفجار إلى معمر القذافي في ليبيا، وبتهمة التآمر لقتل اثنين من العملاء الأميركيين بالإضافة إلى ستة أشخاص آخرين. وهكذا كانت حال معظم الباقين ممن تم كشف أمرهم ووجهت إليهم تهم عديدة تصب كلها في النهاية في خانة خيانة الولايات المتحدة. ولكن لحسن الحظ أنه كان يتم كشفهم في الوقت المناسب.

إن غالبية حالات التجسس والتي انكشفت في عهد ريغان قد حصلت عام ١٩٨٥ وهو عام التجسس فنهار الأحد في ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٥ قامت صحيفة نيويورك تايمز بإحصاء أوردت فيه أسماء الخونة وتفاصيل خياناتهم بحيث عددت: كلاً من ريتشارد ميلر وكارل كوشر وتوماس كافاناف وجون والكر ومايكل والكر وآرثر والكر وجيري ويتوورث وشارون سكراناج وإدوار هاوارد وجوناثان جاي بولارد ولاري وو ـ تاي شين وروناالد بيلتون.

وإن شبكة أسرة التجسس المتمثلة بأسرة والكر كانت تمتلك قدراً كبيراً من الأسرار الأميركية، وخصوصاً أنظمة الشيفرة البحرية. وإنه لمن البديهي أن يكون للاتحاد السوفياتي أيضاً أجهزته الخاصة للتجسس ضد الولايات المتحدة في العقود الأخيرة. فبعد اعتقال جون والكر وجيري ويتوورث تمّ ابلاغ القوات المسلحة الأميركية بتبديل آلات رموزهم بما بلغت كلفته مئة مليون دولار. أما قضية إدواردلي ـ هاوارد كانت قضية وحالة تخريبية بشكل آخر. فالتجسس في محطة موسكو لم يكن قد تم وقد تمكّن على الأقل عميل روسي واحد من الدخول إليها.

إن هاوارد وروناالد بيلتون قد تم تسليمهما إلى السلطات الأميركية من قبل ضابط الإستخبارات السوفياتية (K..G.B.) فيتالي يورتشينكو الذي لجأ إلى الولايات المتحدة في أغسطس/آب ١٩٨٥. ومن ثم عاد ولجأ إلى الاتحاد السوفياتي في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وبقيت قضية يورتشينكو معلقة حتى تاريخ كتابة هذه الكلمات. فهو قد أثبت حسن نيته بتكمته على هاوارد وبيلتون. فالإثنان كانا حديثي العمل مع وكالة

الإستخبارات وكانا يجهلان كيفية الوصول إلى الأسرار وقد وقعا في شراك تضليل الإستخبارات السوفياتية. فتفاصيل القضية بقيت تتطور وتزداد تطوراً وتعقيداً بعد عودة يورتشينكو إلى الاتحاد السوفياتي لتكون بمثابة خطة بالغة الذكاء ومن قبل الإستخبارات السوفياتية. وعلى كل حال ففي مارس/آذار ١٩٨٦ أدلى يورتشينكو الذي لا يزال حياً وبصحة جيدة بمقابلة في الشارع إلى أحد المصورين الألمان الغربيين في موسكو. وهاوارد أيضاً سعى لكي يلجأ إلى الاتحاد السوفياتي.

إن علاقة حالات التجسس هذه مع إحياء ريغان للإستخبارات الأميركية لم تكن على مبدأ أسباب ونتائج، لكنها كانت ترمي إلى تجاوز انتقادات ريغان للنقاش الحاصل. فليندون جونسون وريتشارد نيكسون كانا قد حفرا فقط حفرتهما العميقة عندما أساءا استخدام الإستخبارات في السعي لمعرفة تأثير الأجنبي على حركة الاحتجاج لكن احتمالية ريغان وقعت على أن السوفيات يشكلون خطراً حقيقياً فهم يتجسسون، والإكتشافات اللاحقة للتجسس الذي تورط به حراس البحرية الأميركيين في السفارة الأميركية في موسكو كان ذريعة في الوقت الذي اكتفى فيه الشعب الأميركي من التجسس وبدأت تظهر على السطح اخفاقات ريغان.

وقد كانت لوليم كايسي سلطة هائلة بوصفه مديراً للإستخبارات المركزية. لكنه على حد ما يقال ومن جراء أخطاء السلطة كان قد أثبت بأنه أخرق، والإستناد الوحيد لسلطته المطلقة كان الكونغرس ـ وبشكل خاص بيان هوغز ـ ريان ومرجعية نشاطات الإستخبارات عبر قانونها، والتي حدَّت من عمليات وكالة الإستخبارات المركزية لأجل جمع المعلومات إضافة إلى اكتشاف الرئيس بأن عملية ما قد تكون مهمة للأمن القومي في الولايات المتحدة، ويقوم بإبلاغ لجان الإستخبارات في الوقت المناسب.

وكانت لكايسي علاقة غرام مع الحكومة الساندينية في نيكاراغوا، وقدصمم على تبني الإبن غير الشرعي وذلك من أجل مناوشة النظام وقلبه. وكان حليفه الأقوى وزير الخارجية الكسندر هيغ يؤمن بأن كوبا هي مصدر

القلاقل في كل من نيكاراغوا والسلفادور، وأراد أن يتابع الأمر حتى منبعه. أما كايسي الذي كان يتفق في الرأي مع مسؤولي الإدارة الذين لم يكونوا يريدون فعل شيء، ومع هيغ الذي كان يفضل العمل العسكري ضد كوبا، وقد قرر أن يتخذ موقفاً وسطاً فاقترح برنامج عمل سري في السلفادور لمساعدة حكومة خوسيه نابليون دوارتيه وغيره من العناصر المعتدلة، مقاومة تصدير الثورة من نيكاراغوا. وقد صمم اكتشافاً لسر بالغ الأهمية على هذا الصعيد من أجل الحصول على موافقة الرئيس في ٤ مارس/آذار ١٩٨١.

ومن أجل إعداد العدة للإكتشاف، قام كايسي بعمل تضليلي خلال عمله مع هيغ. وفي ٢٣ فبراير/شباط ١٩٨١ أصدرت وزارة الخارجية ثماني أوراق بيضاء بعنوان التدخل الشيوعي في السلفادور، والتي أرفقت بملحق من المستندات التي تثبت الدعم الشيوعي للتمرد السلفادوري وقد كانت المستندات بكل وضوح جزءاً من مستند خفي تم الحصول عليه من الحزب الشيوعي السلفادوري في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٠، ومن جيش الشعب الثوري في يناير/كانون الثاني ١٩٨١، وكانت الأوراق البيضاء توجه الإتهام إلى كل من الاتحاد السوفياتي وكوبا وحلفائهما الشيوعيين حول تقديم الدعم العسكري السري للثوار الماركسيين اللينيين. وقد أوردت المستندات المنشورة كأدلة على أن الأمين العام للحزب الشيوعي شفيق هندال يقوم بممارسة تجارة الأسلحة وشرائها في الفترة الواقعة بين ٢ يونيو/حزيران و٢٢ يوليو/تموز ١٩٨٠ من الاتحاد السوفياتي وفيتنام وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا وأثيوبيا، وأن ما يقارب المئتي طن من الأسلحة قد شحنت بشكل سري إلى السلفادور ومعظمها عبر كوبا ونيكاراغوا. كذلك فإن كوبا ونيكاراغوا كانتا تساعدان بوضوح الثوار مما جعل مجهود الأوراق البيضاء يذهب سدى. وتبعاً لتقرير في صحيفة وول ستريد في ٨ يونيو/حزيران ١٩٨١ إن الكثير من معلومات الأوراق البيضاء قد لا تكون وجدت في المستندات كلها، وإن جون غلاسمان أحد موظفي وزارة الخارجية والذي ساعد في تحضيرها وإعدادها قد اعترف بأن الأوراق البيضاء ربما تكون مضللة أو مزيفة والأدلة الداخلية للمستندات التسعة عشر التي نُشرت تقترح

بأن هندال قد لا يكون قام برحلة كما وُصفت. فعملية الإبتكار لبعض المستندات لم تكن واضحة بشكل كافٍ، ولم يكن هناك أي تسلسل مميز أو تسجيل يدعم ذلك ويدعم أن المئتي طن من الأسلحة قد سُلمت. وقد رأى غلاسمان بأن المئتي طن كانت صورة مشوّهة. وانضمت إليه الواشنطن بوست في اليوم الثاني موجهة الإتهام بأن المستندات لم تكن تؤيد ما خلصت إليه الأوراق البيضاء والتي كانت ترتكز على سوء التنسيق والغموض والأخطاء. ولكن بعد ذلك الحين نُسيت الأوراق البيضاء وطغت عليها أحداث السلفادور. وقد مكن هذا كايسي من أن يطور استراتيجية للعمل السري، داخل العمل السري مخفياً هدفه وهدف ريغان في السعي إلى الرئاسة. وفي ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١ وقبل بضعة أيام من إصداره لمرسوم نشاطات الإستخبارات وقع ريغان على تفويض يخوِّل وكالة الإستخبارات المركزية دعم وإدارة العمليات العسكرية ضد الوجود الكوبي والبنية التحتية لدعم الساندينية الكوبية في نيكاراغوا في أي مكان آخر من أميركا الوسطى. وقد أبلغت إدارة ريغان لجان الإستخبارات في مجلس الشيوخ بأن هدفها هو منع الأسلحة من الورود من نيكاراغوا إلى اليساريين في السلفادور. وكان ذلك يغطي نيتها الحقيقية وهي استخدام ١٩ مليون دولار لإعداد قوة لمكافحة الثوريين من النيكاراغويين والهندوراسيين لقلب الحكم الساندينى. وكان كايسي يعمل مباشرة مع دوان كلاريدج رئيس قم أميركا اللاتينية في مديرية العمليات مروراً بنائب المدير روبي راي إينمان ومدير مديرية العمليات جون شتاين لتنظيم قوة الكونترا عبر القيام بعملية عسكرية كانت القوات الأرجنتينية قد باشرت بها. وضمن سياسة متفق عليها في أميركا اللاتينية قام الأرجنتينيون بتدريب حوالى ٥٠٠ نيكاراغوي منفي في الهندوراس استعداداً لمهاجمة الساندينيين الذين كانوا يدعمون مونتونيروس، وهو فريق من الثوار المعادين للحكومة في الأرجنتين.

ولقد دفع كايسي ثمناً باهظاً لازدواجيته فنائب المدير اينمان أصبح مرتاباً في ما إذا كان الهدف الحقيقي هو وقف الأسلحة من التدفق من نيكاراغوا إلى السلفادور وهل توقف فعلاً. ولكنه بقي في منصبه حتى مارس/آذار عندما

أصبح ايدن باستورا جزءاً مشاركاً في العملية. وكان باستورا يتمركز في كوستاريكا. وبما أن اينمان كان يعرف جغرافية المنطقة فقد استنتج بأن باستورا لن يتمكّن من التدخل إلاّ بشكل ضئيل لوقف شحنات الأسلحة إلى السلفادور، وكان إينمان يعلم بأن مساعدة باستورا ترمي إلى تدمير وإطاحة الساندينية.

إن تقرير لجنة روكفلر كان قد وضع تشديداً كبيراً على الأشخاص كوسائل للحؤول دون سوء تصرف الإستخبارات. فإينمان الضابط البحري المحترم والمدير السابق لوكالة الأمن القومي هو المفضل ليتولى منصب مدير الإستخبارات المركزية. وبوصفه نائباً للمدير فقد كان بإمكانه أن يقوم بما كان يقوم به مدير الإستخبارات المركزية وهو الحفاظ على وكالة الإستخبارات المركزية بعيداً عن السياسة ومن ثم استقال. وبعد ذلك بمدة وجيزة اندلعت حرب الفوكلاند/المالوين بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى (من ابريل/نيسان حتى يونيو/حزيران ١٩٨٢) وسبب غضبها من أن الولايات المتحدة قد أيدت ودعمت البريطاليين في الحرب، انسحبت الأرجنتين من عملية نيكاراغوا. وعلى الرغم من سقوط ورقة التين التي تغطي الأرجنتين تولى كلاريدج مهمة عملية بناء قوة من أربعة آلاف شخص حتى نهاية العام.

وفي ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٢ بدأ عهد جديد من تاريخ الإستخبارات الخارجية المركزية، فقوة الكونترا كانت أكبر من أن تُخبأ. ودخل الكونغرس والفرع التنفيذي في سباق حول العلاقة بين الولايات المتحدة والعناصر النيكاراغوية المعادية للساندينية. فالنائب ادوارد بولاند رئيس اللجنة الدائمة في البيت الأبيض لاختيار الإستخبارات كان يعتقد بأن دعم وكالة الإستخبارات المركزية لعمليات الكونترا في نيكاراغوا يبلغ أكثر من مجرد منع تدفق الأسلحة من نيكاراغوا إلى السلفادور، وكان أول من اقترح ما سُمي بتوزيعة بولاند التي استخدمها الكونغرس في استقصائه لتحديد علاقة وكالة الإستخبارات المركزية مع الكونترا. فالبند الأول من توزيعه بولاند حظَّر على وكالة الإستخبارات المركزية استخدام الأموال من أجل الإطاحة بحكومة

نيكاراغوا. فالكونغرس لم يقطع التمويل عن الكونترا بل إنه أسوأ من ذلك بادر إلى تشريع هذا الهدف غير المشروع.

وخلال التنافس عام ١٩٨٣ بين الكونغرس وإدارة ريغان واحتدامه واصلت وكالة الإستخبارات المركزية بناء قوة الكونترا حتى بلغ ٥٥٠٠ مقاتل مع حلول الربيع كان أعضاء البرلمان يشكون بأن الإدارة تذعن لتوزيعة بولاند. وأنشأت إدارة ريغان مكتب وزارة الخارجية للدبلوماسية العامة في أميركا اللاتينية وفي الكاريبي من أجل تشجيع المعارضة الشعبية لتوزيعة بولاند، وقام كايسي بتنسيق حملة العلاقات العامة هذه معترفاً بالحاجة إلى هيئة أساسية لدعم الكونترا وأعدَّ تفويضاً جديداً لكي يوقعه ريغان في سبتمبر/أيلول شرح فيه أن المساعدة السرية ترمي إلى الضغط على الساندينيين للتفاوض على اتفاق للسلام مع الدول المجاورة. ولأن الكونغرس لم يكن مقتنعاً بصدق هذا الهدف الجديد فقد صوت في ديسمبر/كانون الأول للسماح بمساعدة قدرها ٢٤ مليون دولار موجهة لتمويل الكونترا منذ العام ١٩٨٤. وذلك على اعتبار أن الحكومة الساندينية سوف تفاوض لإحلال السلام. ومع علمه أن المساعدة المالية سوف تُقدم في حوالي منتصف العام وافق ريغان أثناء اجتماع لمجموعة التحطيط للأمن القومي في ٦ يناير/كانون الثاني على نصيحة وتوصية مجموعة الهيئة المشتركة للوكالات بأن برنامج العمل السري في نيكاراغوا يجب أن يتطور ويتكثف.

فهذا ما كان يفعله كايسي بالضبط حيث أنه أصدر الأوامر إلى الزوارق السريعة الخاصة بمهاجمة منشآت مستودع النفط على الساحل النيكاراغوي المطل على الباسيفيك. وخلال أسلوب الكوماندوس في هذه الغارة كانت وكالة الإستخبارات المركزية تعمل مباشرة من خلال فرقة خاصة بها لا دخل لها بالكونترا ومهمتهما الإشراف والسيطرة على الثغور البحرية في أميركا اللاتينية. وقام المغيرون بضرب مرفأ كورنتو في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣ مدمرين معظم مستودعات النفط النيكاراغوية حيث أرغم حوالي عشرين ألف مواطن من كورنتو على الجلاء بسبب النيران. وقد حصلت هذه

العملية في الشهر نفسه الذي وقع فيه تفجير موقع المارينز الأميركية في بيروت الذي قُتل خلاله ٢٤١ جندياً أميركياً. وقد برهن الاجتياح الأميركي لغرانادا بأن أرض أميركا الوسطى لم تكن من شأن كايسي فهو رغم ذلك كان يضغط لدفع الأمور باتجاه نيكاراغوا.

وقد قام كايسي يتوسل إلى هيئة تقييد اللجنة المشتركة للوكالات والتي كانت تضم كلاريدج وانطوني مودلي والعقيد اوليفر نورث من فريق مجلس الأمن القومي أن تزوده بأفكار جديدة لكي تتوجه نحو مجال أوسع. فخلال الربع الأول من العام ١٩٨٤ زادت مجموعة التخطيط من هجمات الزوارق السريعة وتدمير أبراج الإرسال وخطوط التوتر العالي على طول الساحل النيكاراغوي على الباسيفيك وقام باستورا بهجوم على الجبهة الجنوبية وتم تفخيخ المرافىء النيكاراغوية، وكانت الألغام مصممة لتتحمل أكثر من مجرّد مرور سفينة شحن عادية، حيث أن هذا الأمر قد اتضح عندما تم الكشف عنها في ابريل/نيسان ولم يكن ذلك سوء سبب آخر ليقوم الكونغرس بقطع المساعدة عن الكونترا. وقد أبدى السيناتور باري غولدواتر وهو رئيس لجنة مجلس الشيوخ لاختيار الإستخبارات، تخوفه وطالب قائلاً: إنه مما لا يمكن الدفاع عنه من جهة الإدارة أن تطلب منا دعم سياستها الخارجية عندما لا نكون حتى على علم بما يجري. فاعتذر كايسي وتذرَّع بعملية إبقاء لجان الإستخبارات على علم كامل (وهو سُمي اتفاقات كايسي). لكن الكونغرس شجع تنفيذ بولاند ٢ في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٤ كتوزيع لفاتورة صغيرة. وقد حظَّر على وكالة الإستخبارات المركزية والأعضاء الآخرين في مجتمع الإستخبارات إنفاق أو تحميل النفقات الأميركية لأي غاية يكون هدفها تقديم الدعم مباشرة أو غير مباشرة للعمليات العسكرية في نيكاراغوا عبر أي دولة أو مجموعة أو منظمة أو حركة أو شخص.

وكان اعتذار كايسي نوع من دموع التماسيح بالضبط، فقد كان تجاهل المراقبة وتفادى المناقشة لما يزيد على السنتين مواصلاً ما سماه أحد مسؤولي وكالة الإستخبارات المركزية «حرب كايسي». فلقد طبخ كايسي كل هذا على

حد قول كاتب الواشنطن بوست بوب وودوارد. وقد احتفظ كايسي بحق الطبخ متبعاً لما يقول مستشار الأمن القومي روبرت ماك فارلين (١٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٣ حتى ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٥) أنه حتى عندما بدأ المال يطغى قبل بولاند كان الرئيس ريغان قد أوعز إلى فريق مجلس الأمن القومي بالحفاظ على الكونترا قلباً وقالباً.

وإذا ما كان بولاند، قد حظَّر على وكالة الإستخبارات المركزية وغيرها من وكالات الإستخبارات مساعدة الكونترا، فإن بنية ومؤسسة كايسي قامت بعمليات سرية خفية عن مجلس الأمن القومي تبعاً للسابقة التي حصلت في عهد ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر من حيث العمل السري في تشيلي. فمن موقعه في مجلس الأمن القومي وبوصفه مشاركاً في لجنتها الرئيسية للإستخبارات مارس كايسي الضغوط على أعضائها من أجل تنفيذ السياسة السرية الخارجية. وأما جورج شولتز وبوصفه وزيراً للخارجية فقد اشتكى من أنه كان شبحاً لوزير الخارجية وأنه لطالما كان ضابط اتصال لصالح أوليفر نورث.

وبوصفه ضابط اتصال وجه كايسي نشاطات العقيد نورث رئيس طاقم مجلس الأمن القومي في أميركا الوسطى والمسؤول عن تنفيذ قرارات الرئيس العامة للحفاظ على الكونترا على قيد الحياة. اقترح كايسي طريقة لحل مشكلة المال ومشكلة الحفاظ على الأصابع الأميركية الدافعة لعمليات الكونترا»، وقد نصح بالحصول على بلد ثالث للتمويل والحصول على الموارد الخاصة وتوليد الفوائد العامة من العمليات السرية. فجعل نورث على اتصال مع المايجور جنرال المتعاقد من سلاح الجو الأميركي ريتشارد. ن. سكورد الذي كان خبيراً في العمليات الخاصة مع وكالة الإستخبارات المركزية في لاوس والذي كان لفترة من الزمن رئيساً للشركة الخاصة (مجموعة ستانفورد للتجارة التكنولوجية) والتي كانت كفيلة بتأمين الأسلحة والامدادات للعمليات العسكرية. ومع إقامة العلاقة بين نورث وسيكورد، كانت شبكة الاقطاعية العاملة قد عادت إلى عراقتها أيام جورج دول وتعاون الباسفيك. ولقد

استأجروا حتى الطائرات من خطوط النقل الجنوبية، فإقطاعية وكالة الإستخبارات المركزية كانت قد باعتها عام ١٩٧٣. أما نورث فكان يسمي المنظمة «مشروع الديمقراطية» وأما سيكورد وشريكه البرت حكيم فكانا يسميانها «المؤسسة».

ولما يزيد عن السنتين، احتفظت المنظمة بالكونترا وهي تقاتل - انتهاكاً لبولاند - ٢ وبدون أي إبلاغ للجان مجلس الشيوخ للإستخبارات كما تتطلب هوغز - رايان وقانون ومراقبة الإستخبارات وقد خصص الكونغرس ٢٧ مليون دولار للمساعدات الإنسانية في يونيو/حزيران ١٩٨٥ (أي لتأمين الأغذية والألبسة للكونترا) وساعد بما خلّفته وَحدات الحرس القومي الأميركي التي كانت تتدرب في الهندوراس، وركز نورث جهوده على «المساعدة المميتة».

وكان نورث يعمل بشكل مريب كمؤيد لتقنيات العمل السري القديمة. وبالتعاون مع مستشار الأمن القومي وماكفرلاين الأدميرال جون بونيدكستر استطاع تأمين تمويل الكونترا في بلد ثالث، فقد ساهمت المملكة العربية السعودية - بما مجموعه ٣٢ مليون دولار في الفترة بين يوليو/تموز ١٩٨٤ ونهاية مارس/آذار ١٩٨٥ - وربما مكنت تلك المساهمة الكونترا من الاستمرار خلال هذا الوقت. وكذلك سعى إلى مساهمات خاصة عبر مساعدة المايجور جنرال المتقاعد من الجيش الأميركي جون. ك. سنغلوب واستقدم متخصصين في جمع الأموال مثل كارل شانيل وريتشارد ميللر. وقد استطاع هؤلاء من جمع ١٠ ملايين دولار وقاموا بعملية توعية عامة. وقد تعرَّض شانيل وميللر لمتاعب مع جهاز الدخل الداخلي للقيام «بعون مميت» بدون دفع الضرائب.

وأخيراً استخدم نورث الفوائد المتولدة من الصفقات السرية للأسلحة مع ايران في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ لتمويل العمل السري في نيكاراغوا. وهكذا اقترب نورث «آخر تجار الحرب» كثيراً من تحقيق هدف كايسي في بناء «شيء يمكنك سحبه عن الرف واستخدامه في الوقت المحدد. ولقد كانت

هـذه الصورة صـرخة بعيـدة من مفهوم آخـر ونوع لخيـار العمـل السـري مـع مرجعية الرئيس التي أثبتت عبر قرارات واضحة في التفويض والمراجعة.

وتحت تأثير من كايسي، أقامت إدارة ريغـان شبكة دوليـة لمكافحـة الإرهاب؛ وتآمرت ضد القذافي رئيس ليبيا؛ وحاولت إطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان؛ وتعاملت مع ايران.

ولقد كانت ايران محوراً للعديد من هذه المشاكـل. وكانت سيـاسة ريغـان المعلنة بأن الـولايات المتحـدة لن تتعامـل مع الإرهـابيين وأن خطراً تفـرضه على شحن الأسلحـة إلى ايـران. ولكن الـولايـات المتحـدة، وبنـاءٍ على مبــادرة الحكومة الإسـرائيلية، دخلت في مفـاوضات سـرية مـع إيران من أجـل تبادل الأسلحـة باطـلاق سراح الـرهائن الأميـركيين في لبنان. ومـع غيـاب التحقيق الرئاسي أو الإبلاغ للكونغـرس سمح ريغـان بشحنات سـرية (عبـر إسرائيـل) لبعض الأسلحة إلى ايران، ابتداءً من أغسطس/آب ١٩٨٥. ولمـا يزيـد على السنـة بعد ذلك، كان كـل من كايسي ونـورث وبونيـدكستر يـراقبون نشـاطات «المؤسسة» في بيع وشحن الأسلحـة إلى ايران. وكـان نورث يحـول الفوائـد الناتجة عن هذه المبيعات لدعم الكونترا في نيكاراغوا.

لقـد كانت عمليـة معقدة جـداً، كواحـدة فريـدة من نوعهـا، مع الشـركات البعيـدة عن الشاطىء إلى تبييض الأموال، إلى الحسابات في البنوك السويسرية. وقد اجتـذبت عدداً من الأشخـاص التافهين، معـطية لهـا جـو نسخـة الثمـانينـات لكازابلاكنـا أو قضية ثـوم بوم روم عـام ١٩٦١، حيث سلمت كبسولات السم إلى رجال المافيا. ومع الوقت أصبح نورث مقتنعاً بأن مبيعات الأسلحة سوف لن تؤمن الإفراج عن جميع الرهان أو تحسين العلاقة مع ايران. ولكنـه واصل دعم تجـارة الأسلحة على الـرغم من ذلك، معتقـداً أن مظهـر الأمـل بتـوليـد الأموال من أجل الكونترا كان دافعاً جذاباً. وقد عبر لاحقاً عن أسفه بأن معظم الأموال بقيت مع المؤسسة ولم تصل إلى الكونترا بكاملها.

لقـد أثبتت العمليات السـريـة في إيران ونيكاراغـوا مـرة أخرى مـأزق السريـة الحكومية في الديمقراطيـة الأميركيـة، حيث أن تقريـر لجان الكـونغرس التي

حققت في قضية إيران ـ الكونترا قد أشارت إلى أن العامل المشترك الذي أدى إلى الفشل إنما كان السرية واعتقاد بعض المسؤولين بأنهم على حق في تصرفهم وتذرعهم بالتهديد الذي تشكله الحكومات الأخرى.

إن هذا الحكم الصادر عن مدير الإستخبارات المركزية كايسي وأعضاء فريق مجلس الأمن القومي قد أدى إلى طرح السؤال حول مسؤولية الرئيس والذي بقي بدون إجابة فالمرسوم ١٢٣٣٣ قد أدى إلى مزيد من التعقيدات أمام إيجاد هذا الجواب.

ونحو نهاية العام ١٩٨٦ صوت الكونغرس على منح مئة مليون دولار كمساعدة بما فيها المساعدة العسكرية إلى الكونترا. وقد ساهم حدثان في جعل هذا الإنتصار موضعاً للنظر فيه، وهما إسقاط طائرة النقل سي ١٢٣ التي تعود إلى خطوط الطيران SAT في ٥ أكتوبر/تشرين الأول فوق نيكاراغوا وأسر أحد أفراد طاقمها وهو اوجين هاسنفوس؛ وما نشرته المجلة الأسبوعية في بيروت، الشراع في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني حول حصيلة مهمة سرية لماكفرلاين في طهران خلال أيار الماضي. وأصبحت قضية إيران الكونترا بشكل مفاجىء معروفة للعموم، فالكشف عن هذه الأحداث تسبب بالذعر ونفي الرئيس لأي أعمال غير مشروعة أو لوجود صفقة تنص على السلاح مقابل الرهائن لم يتم تصديقها عموماً، وهكذا أصدر ريغان أوامره إلى المدعي العام إدوين ميز أن يباشر بالتحقيق. وكان على كايسي وماكفرلاين ونورث وبويندكستر أن يسردوا قصصهم بشكل صحيح، وقام نورث وبويندكستر بتدمير الأدلة المالية. وبقي أن عملية تحقيق ميز وجدت مذكرة كانت قد نجت من عملية الإتلاف. فأعلن ميز خلال مؤتمر صحفي في ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني بأن الفوائد التي ترتبت ونتجت من مبيع الأسلحة إلى ايران قد تم تحويلها إلى الكونترا النيكاراغوية وأن الرئيس لم يكن على علم بها. وبما أن الفضيحة كانت واضحة الخطر، أسس ريغان هيئة المراجعة الخاصة في ١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٦ وكانت تضم كلاً من الشيخ جون تاور وأدموند موسكي، ومستشار الأمن القومي السابق برانت سكوكرفت.

وكـانت تعليمـاتهم تنص «على فحص الـدور المستقيم لفـريق مجلس الأمن القومي في عمليات الأمن القومي بما في ذلك شحن الأسلحة إلى ايران». . . وقبـل أن ينكشف أمـر القضيـة كـانت لجنـة مجلس الشيـوخ لـلاختيـار حـول المساعدة العسكرية السرية لإيران والمعارضة الايرانيـة مضمومـة إلى مجلس النواب الأميركي عبر لجنته للإختيار والتحقيق في التمويل السري للأسلحة مع ايران من أجل اجراء تحقيق دقيق في قضية ايران ـ الكونتـرا قد بـدأت منذ ٦ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧.

وعلى حد ما أفادت به هيئة تاور كان ريغان أكد في ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٨٧ أنـه لم يكن يعلم بـأن فـريق مجلس الأمن القـومي كـان نـاشـطاً في مسـاعـدة الكـونتـرا وقـد صـرحت الهيئـة بـأنـه لم يكن لـديهـا أي دليـل على أن الرئيس يعرف، لكنها أضافت بـأن عنيه أن يعـرف: «فإن نـظام مجلس الأمن القـومي سوف لن يعمـل بدون الـرئيس وعلى كل حـال فإن هـذا النـظام كـان قـد أنشيء لخدمة رئيس الـولايات المتحـدة في طرق اختيـاره، وبواسـطة تحركـه وقيادته يحدد الرئيس نوعية عمله». وتـوصلت لجان مجلس الشيـوخ للتحقيق في قضية ايران ـ الكونترا إلى النتائج نفسها وصرحت بـأن المسؤولية الـوحيدة عن الأحداث في قضية إيران ـ الكونترا يجب أن تبقى بيد الرئيس.

وعلى الـرغم من التوبيـخ فان سؤال مـاذا يعـرف الـرئيس؟ ومتى عـرفـه؟ بقي بدون إجابة. فمستشار الأمن القومي جون بويندكستـر، كان يؤكـد ان الرجـل يقف هنـا معي وأبلغ لجنة التحقيق في إيـران ـ الكونتـرا بأنـه لم يبلغ الرئيس حول التمويل بغية عزله عن القرار وتأمين بعض إمكانيات النفي المستقبليـة له إذا ما دعا الأمر لذلك. وأضاف على كل حال بأنه كان متأكداً من أن الرئيـس سوف يدعم الخطة. وإنه من المتعذر تصوّر أن بويندكستر سيتولى هـذا النوع من المسؤولية، لكنه من الواضح أنه كان يريد المخـاطرة في حمـاية رئيسـه. فلقد دمَّر النسخة الوحيدة لتحقيق ٥ ديسمبر/كـانون الأول ١٩٨٥ لأنهـا كانت توقع الرئيس في مأزق عبر اثباتها وإبرازها أن قضية ايران كانت صفقة مباشـرة لتبادل الرهائن بالأسلحة. وفضلاً عن ذلك وبناءً على شهادة نورث أمـام لجان

التحقيق في قضية ايران والكونترا، فإن كايسي كـان ذا مخطط مجنـون في أنه ربما دعا بويندكستر لتحمل كامل المسؤوليـة عن العمليات السـرية في أميـركا الوسطى والمسؤولية عن التمويل.

فـإذ ما كـان ريغان على علم بـالتمويـل، فهو يعلم أمـر الصفقات الكبـرى الأخرى: مثل تمويل الكونترا بواسطة بلد ثالث، وجمع المسـاعدات الخـاصة بواسطته. وإنشاء الجهاز العام للكونترا خـلال فترة يـولاند ٢ (أكتـوبر/تشـرين الأول ١٩٨٤ حتى ديسمبـر/كانـون الأول ١٩٨٥ وضع أي اتصـال مع وكـالـة الإستخبـارات المـركـزيـة). وبنـاءً على مـا قـالتـه هيئـة تـاور، حضّـر ريغـان جميـع الاجتماعـات المتعلقـة بمبـادرة ايـران. وكـان يـدعم شخصيـاً المخـطط المـوضـوع في نهـايـة العـام ١٩٨٥ لتـأمين الأسلحـة لإيـران مبـاشـرة من المستـودعات الأميـركية والـذي يكلف فـريق مجلس الأمن القـومي بـالمهمـة ويشرِّع قيام الإسرائيليين بالدور الثاني وقد وقَّع بنفسه قراراً بهذا الشأن في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٨٦. وقد نتـج عن هذه القضـايا وحـدها أسئلة محـرجة حول إدارة الرئيس وكان من المتعذر الإحتجـاج بأنـه لم يكن على علم بخـطة التمويل منذ تدخل العديد من الأشخاص داخل وخارج الحكومة الأميركية في ذلـك بمن فيهم نورث وبـويندكستـر وسيكورد ومـدير الإستخبـارات المركـزية كايسي.

لقد كان لكايسي، معلم نورث، لقاءات غير محدودة مع الـرئيس. فبدون كـايسي، فإن عمليـة إيران ـ الكـونترا وعلى نحـو ما جـاءت عليه كـانت ستصبـح من المستحيـلات. وبما أنـه مدير للإستخبارات المـركزيـة ومـديـر لـوكـالـة الإستخبارات المركزية ويترأس هيئة الـوكالات المشتـركة لـلإستخبارات فقـد كان الشخص الوحيد الجديـر بتأمين الغـطاء للحكومـة الأميركيـة، ونورث لم يكن ليتمكن أبداً من إنشاء البنية التحتية التي أنشأها ولا من استخدام موظفي وكالة الإستخبارات المركزية ولا الممثلين الدبلوماسيين الأميـركيين بدون علم كـايسي وموافقتـه. والمؤسسة في أميـركا الـوسطى كـانت تسيـطر على خمس طائرات بما فيها سي ١٢٣ وسي ٧ للنقل.

فلقد صرَّح السفير تامبز بأنه كان يعمل بناءً على أوامر خاصة صادرة من واشنطن وبالتحديد من مجموعة تقييد وكالات المشتركة والتي تضم بشكل رئيسي نورث وإليوت ابرامز وألن فيرز «الذي حل محل كلاريدج في قسم أميركا اللاتينية بعد عملية تفخيخ الميناء وفشلها». وقبل أن يدلي تامبز بشهادته أمام لجنة مجلس الشيوخ للتحقيق في قضية ايران ـ الكونترا صرح لصحيفة نيويورك تايمز «إن الأشخاص الذين أصدروا إلينا الأوامر يحاولون الآن أن يجعلوا منا مخطئين وهذا غير بريء».

وبعد ثلاثة أيام من شكوى تامبز في ٦ مايو/أيار ١٩٨٧ مات كايسي، ولم يكن قد استجوب بشكل دقيق حول دوره في قضية ايران ـ الكونترا كما برزت القصة؛ فقد كُفت يدهُ منذ شهر ديسمبر/كانون الأول على أثر جراحة لاستئصال تورم خبيث في دماغه. وإن هيئة تاور كانت قد وبخته على سماحه لنورث بممارسة إشراف عملي مباشر على برنامج عمل سري وعلى فشله في تقدير الإدعاءات الإسرائيلية التي ارتكز عليها البرنامج وتأثير نقل الأسلحة والإستخبارات إلى إيران خلال معادلة التوازن العسكري بين ايران والعراق.

وكذلك فإن لجان مجلس الشيوخ للتحقيق في قضية إيران ـ الكونترا أكثر بلادة من هيئة تاور حول هذه النقاط. فاللجان وصفت مخطط كايسي بأنه أحد القدرات السرية المخزونة وأنه يتناقض مع الدستور. وإن قرار استخدام المؤسسة لشن حرب بأموال ليست لها كان قراراً لدمج قوة المتابعة مع قوة السيف في فرع واحد من الحكومة، وقد مضت إلى أبعد مما مضت إليه هيئة تاور في قضية تحليل الإستخبارات، وأفادت بأن المشكلة لم تكن فشلاً في تأمين المعلومات بل في سوء استخدامها. وقد خلصت اللجان إلى القول بأن قضايا تطور الديمقراطية قد انقلبت عندما هيمنت عليها الإستخبارات للضغط على القرارات بواسطة المسؤولين المنتخبين وبواسطة الشعب. . . فهناك دليل أن المدير كايسي قد أساء التمثيل والاختيار لاستخدام الإستخبارات الفاعلة من أجل دعم السياسة التي كان ينتهجها وخصوصاً في أميركا الوسطى. فعبر استعراض الإستخبارات وتحليل المعلومات الواردة من الكونغرس خلصت

اللجـان إلى نتيجة هي بـأن كايسي قـد أثبت بأنـه كـان يحـاول عـرقلة تقـدم الديمقراطية.

إن حلّ قضية إيران الكونترا لم يكن باتاً باستثناء أن الدستور الأميركي قد استمـر ليتعرض لصـدمة أخـرى من تلك التي يتم تبريـرها عبـر المحاولـة غير الكفوءة للدفاع عنـه. إن أوليفر نورث وهـو أعلى ضباط البحـرية والـدي كان يثير مخيلة الناس كتجسيد لرامبو وجيمي ستيوارت وجون بديندكستر، صاحب الكلمة الشهيرة «الرجل يقف هنا»؛ ان وفاة وليم كايسي قد أرهقت كـاهل السـرية الحكوميه والديمقراطية الأميركية. واستنتجت لجان مجلس الشيوخ أن القضية ناجمة عن فشل الأشخاص في المحافظة على القانون. وليس عن نقص وجوده أو عن نظام الحكم، وكانت اللجان مصممة على أن تنصح ليس بقانون جديد لكن بتجديد الممارسة الدستورية للحكومة وإعلاء صوت صانعي القرار. وقد شددت في هذا المجال على الرئيس أن يعتني «بتنفيذ القوانين بكل دقة وأمانة».

ولقد كان هناك مسألتـان أساسيتـان مع هـذه التوصيـات. الأولى بأن القـوانين المـوجـودة والتي تتحكم بـالعمـل السـري غيـر كـافيـة ـ خصـوصـاً أنهـا تـطبق إجراءات التفويض والمراجعة لنشاطات الإستخبـارات والمرجعيـة، والثانيـة، أنها تضع الكثير من الثقة في الرئيس وتتحاهـل وتتعامى عن تجارب ووترغيت وقضية ايران ـ الكونترا نفسها. فالكونغرس الآن ناشط في المراقبة، بعد إنشاء اللجان الدائمة للمراقبة، وتعطيل توصيات هوغز ـ رايان والمرجعية في قـانون نشـاطات الإستخبـارات. لكن القيود المفـروضة على الفـرع التنفيـذي بقيت ضـائعة في ظـل غياب التشـريع القـانوني والـذي يتطلب بنيـة تنفيذيـة دائمـة لـلإشراف وإدارة نشـاطات الإستخبـارات. فـالمحـاولات السـابقـة لإصـلاح نشاطات عبر المراسيم قد أثبتت بأنها غير كافية. فمراسيم فورد وكـارتر كـانت غيـر كاملة، لكنـه كان من اليسيـر على ريغان أن يـرميها جـانباً وأن يتجـاهـل دروس التاريخ. فإن مثل هذا الدستور سوف يؤمن شكلين اضافيين من أشكال المراقبة، والتي اعترفت بها جزئياً لجـان قضية ايـران ـ الكونترا: ـ أولاً، تعزيز المفتش العام في وكالة الإستخبارات المركزية «كمنصب مستقل تم إقراره من

قبل مجلس الشيوخ»، مع سلطة المبادرة بإجراء التحقيقيات؛ ـ وثانياً، هيئة مراقبة معززة ومزودة للإستخبارات، يتم نقلها من البيت الأبيض وربما تتولى مثل القضاء الفيديرالي الأكبر القضية بعد القضية وكل قضية على حدة.

والمشكلة الثانية في توصيات اللجان تنبع من الرئيس ومن أسباب الانعكاسات المميزة إذا لم تتم العناية بتطبيق القوانين بأمانة ودقة، فالرؤساء كانوا قد لجأوا بشكل تاريخي إلى العمل السري للتخفيف من تساهلهم وسوء استخدامهم المتكرر للسلطة. أن النمو المبدئي لمجتمع الإستخبارات الأميركية وبيروقراطية قدرات العمل السري كانت قد ساهمت في تفاقم الوضع. وإن القليل من المسؤولين هم من خاطروا بالتعرض لعقوبة السجن، لكن فقط عندما كان الرئيس يواجه احتمال مثل هذا الاتهام كانت تتم السيطرة على العمل السري. والأمر الجلي الوحيد كان بأن العمل السري يمكن أن يؤدي إلى اتهام، وإنه من الأجدى إجراء مراجعة مشددة وتدقيق وتكون وجهة النظر الشرعية مطلوبة بشكل أساسي وجذري.

وعلى الرغم من ذلك فإن تقرير لجان ايران ـ الكونترا قد أكد مجدداً على العمل السري كأداة شرعية للسياسة الخارجية، ويمكن تدبر أمر جانبها السلبي المتعطش للدماء.

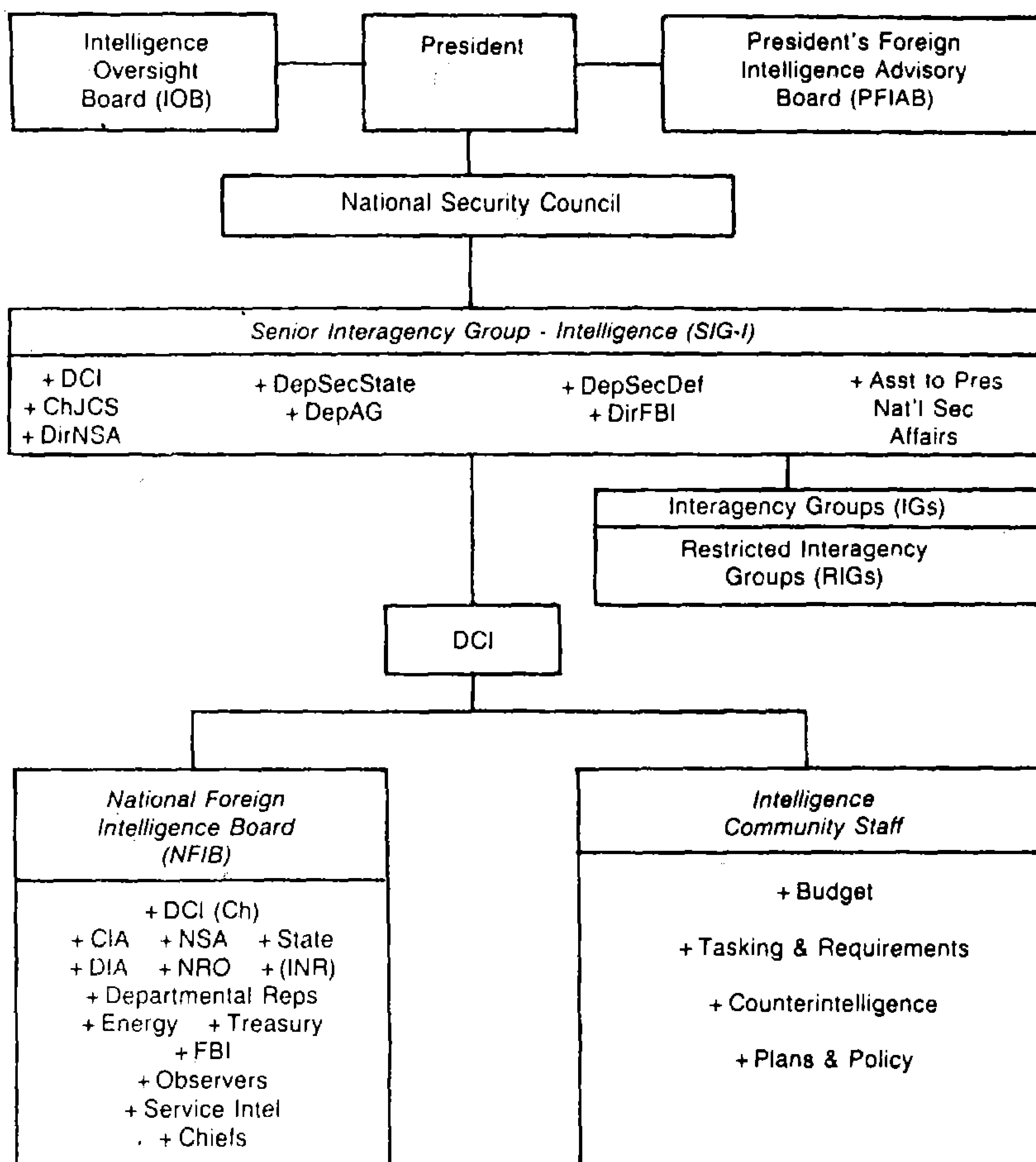
ومع استعراض هذه الشركة، والتصريح المزدوج، فإن الإستخبارات الخارجية الأميركية وقدرات العمل السري سوف تحتفظ بعنصر أساسي تضمن السلطة والأمن الأميركي. وسوف توفر العديد من لحظات النصر، ولكنها كذلك تتطلب سهراً من قبل الشعب الأميركي لتفادي الإخفاقات الرهيبة التي ميّزت قضية ايران ـ الكونترا، وبوصفه وزيراً للخارجية فقد عبر شولتز، لدى سماعه عن فكرة كايسي بالحصول على ارتكاز منفصل، وتمويل ذاتي للقدرة السرية للمراجعة الملائمة لمجلس الشيوخ، قائلاً: «إن هذا ليس مشاركة في السلطة، ولا ينطبق مع ما تم الاتفاق عليه في فيلادلفيا. إنها قطعة حبال بالية ويمكن أن تُعامَلَ على هذا الأساس، ويجب على الأميركيين أن يواصلوا البحث عن طرق للحفاظ على الحبال البالية خارج الإستخبارات الخارجية الأميركية».

ملحق

السي.آي.إي
وحرب الخليج

(٢/٨/٩٠ إلى ٢٨/١/٩١)

الدور والمهمات ـ تقنية الحرب وأدواتها ـ



٢٥ ـ ١ تنظيم الرئيس ريغان للإستخبارات والمرسوم ١٢٣٣٣ في ٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨١ . . . .

. مقدمة .

قد يكون من المبكر جداً إناطة اللثام عن دور هذا الجهاز الإستخباراتي الأعظم في حرب الخليج أو في عملية «عاصفة الصحراء».

وقد يكون من السابق لآوانه كشف حقائق ما أنجزه قبل وخلال وبعد هذه الحرب.

لكن بالتأكيد لعب هذا الجهاز المخيف دوراً بارزاً وأساسياً في مجريات ما حدث. أليست للحرب مقدمات، ولتقدم الجيوش كشافة يؤمنون لهم طريق التقدم، وأليس حروب العصر معظمها إن لم نقل كلها، حرب التكنولوجيا على نفسها وحرب السماء على السماء لكسب الأرض ومن عليها.

هناك حقائق هامة لا تقبل المجادلة أو المناقشة حول دور السي. آي. إي. البارز في حرب الخليج.

أولها ـ إنها مهدت بالمعلومات والصور والتحقيقات والتحليلات للدور القادم لأطراف هذه الحرب بحجمها وبدورها.

ثانيها ـ إنها أوحت للرئيس العراقي صدام حسين وعبر لقائه المشهور مع السفيرة الأميركية في بغداد ابريل غلاسبي أن موضوع الكويت هو شأن عربي بحت لا علاقة للولايات المتحدة الأميركية به وخصوصاً أنه ليس هناك من إتفاقيات عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية والكويت وكان هذا بمثابة الطعم ـ العلقم الذي هضمه الرئيس العراقي ودفع ثمنه غالياً.

ثالثها - في سير المعارك لعب هذا الجهاز الدور الأكبر في الإلتقاط للمعلومات وللتحركات وفي التحليل والتقدير والرد خصوصاً أن إمكانياته الاستكشافية كبيرة وكبيرة جداً ليس فقط في أرضية المعركة وجوارها ولكن أيضاً في سمائها وبحارها حيث سخرت العَشَرات من أجهزة التجسس الفائقة القدرة لخدمة نجاح الحملة العسكرية.

رابعها - إن حملات نفسية وإعلامية واسعة النطاق مهدت للحرب ورافقتها ولم يقتصر تأثيرها وأرضيتها فقط على مسرح العمليات ولكن تعدتها لتشمل الكرة الأرضية كلها وهدفها حشد ما يمكن من طاقات العالم العسكرية والمادية والنفسية لتقبل المشاركة والإنخراط في التحالف المضاد.

ما سنعرضه في هذه الصفحات مقتطفات وأخبار مختلفة سمح بنشرها قبل وخلال وبعد إنهاء عملية عاصفة الصحراء. وهي بالتأكيد قطرة صغيرة في مستنقع كبير يحوي الكثير من الأسرار والغموض والمعلومات المخيفة والتي قد تظهر أولاً بأول بعد هدوء العاصفة.

الوكالة والادارة

الوكالة:

عالم داخل عالم، وديكتاتور يتحايل على الكونغرس ولا يتورع عن إحراج موقف البيت الأبيض وتنين أعطي الأصبع ليلحسها فافترس الذراع كاملها.

اخطبوط متعدد الأطراف، ونسر جارح يرخي بظلاله ومخالبه على كل أجزاء الكرة الأرضية حتى يكاد أن يكون في كل كسرة خبز وقطرة ماء في هذا العالم. بكل بساطة إنه التنين الجائع الملتهم للأخضر واليابس ولا يوفر أحداً حتى بات الأميركي كسواه الإفريقي والغربي والآسيوي والأوروبي يضج ويئن من وطأة هذا التنين.

البداية - ١٨ أيلول عام ١٩٤٨:

تم إنشاء الوكالة بمرسوم وقعه الرئيس الأميركي حينها هاري ترومان وسميت حينها وما زالت: وكالة الإستخبارات المركزية وحسب ما ورد في المرسوم من مهماتها الأساسية:

١ - تقديم النصح إلى مجلس الأمن القومي.
٢ - تقديم التوصيات إلى مجلس الأمن القومي.
٣ - فرز المعلومات وتوزيعها على الأنشطة المختلفة لمجلس الأمن القومي.
٤ - القيام بخدمات إضافية حسب ما يرتأيه ويقرره مجلس الأمن القومي.
٥ - ممارسة المهمات والواجبات ذات العلاقة بالاستخبارات.

أنشطة هذه الوكالة تعدت كل هذه المهام وأضحت بعملياتها الواسعة المثال الحي على التدخل الواضح في كل قطر من أجزاء قارات العالم: السجل حافل ومتعدد

والظاهر منه حتى الآن مخيف ومرعب: تدخل في الإنتخابات الإيطالية (١٩٥٠) لمنع سيطرة الشيوعيين عبر إنتخابات عامة، الإطاحة بحكومة الدكتور محمد مصدق بإيران (آب ١٩٥٣)، التخطيط لانقلاب ناجح في غواتيمالا (١٩٥٤)، عملية خليج الخنازير الفاشلة في كوبا (١٩٦١)، القضاء على لومومبا في الكونغو (١٩٦١)، الإطاحة بالرئيس التشيلي الليندي (أيلول ١٩٧٣)، تلغيم موانيء نيكاراغوا ونسف مشروعات إحتياط الوقود والمساهمة في عزل الساندانيين عن الحكم وإيصال فيوليتاوي شامورو إلى سدة الرئاسة، وتنفيذ عملية الجواهر عام (١٩٧٣)(*) والإنزال العسكري الأميركي في غرينادا (١٩٨٢) والسجل طويل وحافل ولن يكون آخرها ما حدث ويحدث في الإتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وقبله في حرب الخليج.

الإدارة:

الجنرال والتر سيدل سميث، الأدميرال رابورن، ريتشارد هلمز، وليم كولبي، ستانسفيلد تيرنر، وليام كايسي والرئيس الحالي وليام ويستر.

هؤلاء هم إدارة الوكالة منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

القاضي وليم ويستر:
(١٩٨٧ - وما زال)

مدير المخابرات المركزية الأميركية الحالي: قاضٍ فيدرالي معروف بصرامته وحنكته السياسية، والإسم وحده يكفي لمعرفة حجم هذا الرجل وأهميته في الإدارة الأميركية وفي كل القرارات. ومن حسن حظه أن رئيسه جورج بوش يعرف متاعب ومشاكل مهنته فقد سبق وأن تولى إدارة المخابرات خلال صعوده سلم الزعامة إلى القمة. ولذلك فان بوش يدافع دائماً عن ويستر في كل مرة يُنشر فيه «الغسيل الوسخ» للمخابرات المركزية! الرئيس جورج بوش ورث ويستر من رئيسه السابق رونالد ريغان. فقد خلف ويستروليم كايسي الذي توفي في العام ١٩٨٧. ولأنه لا يمكن تعيين مدير للمخابرات كل عامين، فالاستقرار مطلوب لتأمين حسن العمل والإدارة في هذه الوكالة المعقدة، فلقد استمر ويستر في عمله بعد تسلم جورج بوش خاصة وإن ليس لديه طموحات علنية.

(*) راجع كتاب «جواسيس للبيع»: دار الحسام - بيروت إصدار ١٩٩٠

ولكونه قاضٍ فلقد بدا ذلك غريباً أن يقبل هذا المنصب الذي يتطلب حداً أدنى من الأخلاق لأن «العمليات الوسخة» حسب قاموس المخابرات هي أمر لا بد منه في «حرب الظلال».

وهذه الإدارة المعروفة بقوتها وبنفوذها داخل الولايات المتحدة الأميركية وخارجها، تملك ما لا يملكه جهاز في العالم من آلات الكترونية وقدرات تكنولوجية، عدا عشرات الألوف من المحللين والعملاء في العالم.

وهذا الشبح الذي يتحرك بكل سرية لا يرضي كل العالم ولا الشعوب المتطلعة إلى حريتها واستقلالها الوطني فوليم ويستر إقتبس خطة وحركة الرئيس بوش عندما كان مديراً للمخابرات ونفذها بكل أمانة ودقة. لذلك فإنه يسافر كثيراً ويتحرك بسرية مطلقة للإطلاع مباشرة على الأوضاع والأسرار و«تنظيف البيوت» المشكوك بولائها من الداخل وقد جاءت أحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوڤياتي لتزيد من توجهه هذا، فقد فشلت الأقمار الصناعية والإجهزة الإلكترونية في تحديد مسار التطورات الجارية، وهو أمر طبيعي. ويبدو أن عملاء المخابرات عجزوا أيضاً في عملهم لأن التطورات كانت أكبر مما يمكن تقديره.

وإذا كان ويستر قد عوض هذا النقص من خلال تحركه الشخصي فإن هذا لم يمنع من توجيه الإنتقادات ضده. فلقد استبعد من كل اجتماعات مجلس الحرب الأميركي الذي يضم وبرئاسة الرئيس جورج بوش وزير الدفاع تشيني والخارجية بيكر والجنرال باول رئيس هيئة الأركان المشتركة والجنرال سكوكرفت مستشار الرئيس للأمن القومي. ويستر بصفته هذه كمدير لوكالة الإستخبارات المركزية كان المفترض أن يحضر كل اجتماعات مجلس الحرب إلا أنه اتهم في البيت الأبيض وفي دوائر الكونغرس بأنه لم يظهر كفاية حقيقية في هذا المنصب فيما قدمه من معلومات عن العراق قبل حرب الخليج.

إلا أن الأوضاع سرعان ما تغيرت، فلقد قدر له أخيراً الإجتماع منفرداً مع الرئيس الأميركي ولمدة ساعتين ونصف بعد الإجتياح العراقي للكويت واعتبر ذلك صفحاً له عن تقاعسه السابق وتقديراً خاصاً للمخابرات المركزية نتيجة لما قدمته لاحقاً من ملفات تحوي الكثير من المعلومات والإنجازات للوكالة في التمهيد «لعاصفة الصحراء».

البدايــة:

٢٤ شباط ١٩٩٠:

الرئيس العراقي صدام حسن موجهاً كلامه للسعوديين والكويتيين عبر الطرف الرابع ـ الوسيط ـ الملك الأردني حسين بن طلال:

«في حال لم يلغوا تلك الديون (ديون الدولتين على العراق من جراء الحرب العراقية ـ الإيرانية). وفي حال لم يعطوني ٣٠ مليار دولار إضافية سوف أتخذ التدابير الرادعة». تهديد الرئيس العراقي أثار القلق والهلع لدى دول الخليج العربي وبالذات الكويت والسعودية.

في الرياض تم الإتصال وإبلاغ وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية بالتهديدات. على أثر ذلك وضعت الوكالة العراق تحت الرقابة الدائمة عبر جمع المعلومات وتكثيف عمليات المتابعة لما يجري ضمن حدوده وخارجها.

ورغم كل الصعوبة في ذلك حيث أنه لم يكن هناك عراقياً واحداً استطاعت الوكالة تجنيده طوال السنين الماضية(*) تم جمع الكثير عن الأوضاع الإقتصادية الداخلية وكذلك التغييرات الحاصلة في البنية العسكرية بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية وكذلك تم بانتباه شديد التركيز على تطور صناعات الصواريخ والمدى الممكن أن تصل إليه بعد التعديلات العراقية على مداه وقوته فضلاً عن حجم الأسلحة الكيماوية التي يملكها.

٢٤ تموز ١٩٩٠:

وزعت السي. آي. إي أخباراً عن تمركز فرقتين عراقيتين على الحدود الكويتية.

٢٥ تموز ١٩٩٠:

المقابلة المشهورة بين الرئيس العراقي والسفيرة الأميركية في بغداد ابريل غلاسبي.

(*) الكلام لوليام كايسي: مدير وكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس ريغان.

٢٧ تموز ١٩٩٠:

أرسلت السي. آي. إي. إلى البيت الأبيض تقارير عن الحشود العسكرية العراقية على الحدود العراقية الكويتية مدعومة بصور جوية، وكذلك معلومات عن إنشاء العراقيين لخطوط إمداد واسعة لقواتهم العسكرية المتمركزة على الحدود وصوراً عن شاحنات عدة للإستعمال اللوجستي.

كل ساعة كانت السي. آي. إي. تصدر نشرة خاصة تتضمن الوضع على الحدود واحتمالاته علماً أن أكثر المصادر كانت من وكالة الأمن القومي الأميركي، هذه الوكالة التي تفوق وكالة الاستخبارات كثيراً في حجمها وميزانيتها أكبر وأحدث مركز للمعلومات في العالم. وهي تقوم في «فورث ميد» بالقرب من واشنطن وتتألف، كالدماغ البشري، من منطقتين: منطقة اليمين المسماة «كاريبون» ومنطقة اليسار «لودستون». وكانت لديها أجهزة كومبيوتر ضخمة قادرة على استيعاب ٢٠٠ مليون كلمة في الثانية الواحدة. وكان بإمكان بعض تلك الأجهزة نقل ٣٢٠ مليون كلمة في الثانية أي ما يعادل ٢٥٠٠ من الكتب التي يحوي كل واحد منها ٣٠٠ صفحة.

وبفضل مراكز التنصت التابعة لها والموزعة في أرجاء العالم وأقمار تجسسها ـ كانت قادرة على التقاط الأحاديث السرية وعلى تحديد تحركات الفرق العسكرية، مهما صغرت، في كل نقطة من الأرض. وهي بفضل محلليها ومترجمي رموزها وكلهم من أفضل الجامعيين الأميركيين، تستطيع حتى معرفة دقائق حديث يجري في غرفة مقفلة وذلك بقياس الكتروني لذبذبات زجاج النوافذ بواسطة أشعة غير مرئية.

٣٠ تموز ١٩٩٠:

حددت السي. آي. إي. حجم الحشود العراقية على الجبهة مع الكويت على الشكل التالي: ١٠٠٠٠٠ ماية ألف جندي عراقي بينهم قوات النخبة التابعة للحرس الجمهوري، ٣٠٠ دبابة، و ٣٠٠ مدفع ثقيل بجانب العديد من المنصات الصاروخية كذلك سربت معلومات مفادها أن غزو العراق للكويت صار وشيك الوقوع.

في ٢ آب ١٩٩٠:

إجتاحت القوات العراقية الحدود الكويتية وبسطت سلطتها على كامل الأراضي الكويتية مساءاً.

٣ آب ١٩٩١:

إجتماع مجلس الحرب الأميركي الذي ضم بجانب الرئيس الأميركي جورج بوش وزراء الخزانة والعدل والدفاع ورئيس الأركان والقيادة العامة العسكرية بالإضافة إلى كبار موظفي الرئيس الأميركي ومدير المخابرات المركزية الأميركية وليم ويستر.

في هذا الإجتماع وبناءً على عرض الصورة للوضع حسب تقارير المخابرات المركزية الأميركية المدعومة بالصور والمعلومات والتحليلات تم إتخاذ أخطر القرارات العسكرية بعد حرب فيتنام: الحرب لإجبار العراقيين على التراجع.

٤ آب ١٩٩١:

ـ دخلت الوحدات العراقية المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأميركية بناءاً للصور المرسلة من أقمار التجسس الصناعية إلى أكثر من مایة ألف جندي عراقي يحتشدون في هذه المنطقة ومعظم القوات المحتشدة تنتمي إلى قوات الحرس الجمهوري والفيلق الثالث الذي يضم ٨ فرق وكل منها يتألف من ٣٠ إلى ٣٤ لواء. وفي تقرير للوكالة أن عملية الغزو العراقي للسعودية يتطلب عملية عسكرية تفوق كثيراً الإمكانيات العسكرية العراقية المتواجدة في الكويت وكذلك فإن حزب الحرس الجمهوري في حال امتداد الغزو السعودي سيكون هناك هدفاً رئيسياً للقوات الأميركية نظراً للأهمية المعنوية والمادية لهذا الحرس على باقي الوحدات العسكرية النظامية العراقية، وقد حددت الوكالة في دراستها حتى الأهداف المتوقعة للعراقيين من إجتياح السعودية وتتركز على الاستيلاء على مدينتي الظهران والرياض ومطاريها الدوليين والمنشآت الإقتصادية الحيوية لإعاقة أية إمدادات عسكرية أميركية.

ـ عودة مجلس الحرب الأميركي إلى الاجتماع مرة ثانية في أقل من أربع وعشرون ساعة في كامب دايفيد.

أستهل الإجتماع بتقارير للوكالة ولوزارة الدفاع الأميركية طرحت الوكالة احتمالات عديدة لمواجهة الموقف منها القيام بنشاطات سرية داخل بغداد نفسها هدفها زعزعة استقرار العراق، وتتضمن لائحة الاحتمالات هذه، التخلص من الرئيس العراقي صدام حسين وحملة اغتيالات لعدد من أركانه لبث روح الرعب والخوف في الآلة العسكرية العراقية.

ـ إقترح الرئيس الأميركي بوش على الملك السعودي فهد بن عبد العزيز إرسال وزير الدفاع الأميركي إلى المملكة لمقابلته وعرض رزم تقارير المخابرات والتي تؤكد من خلال الا...ور والمعلومات حجم الحشود العراقية وبتهديدها للمملكة العربية السعودية ،كذلك عرض الخطط الأميركية لانتشار قواتها وتمركزها في أرض المملكة للرد على أي هجوم مُحْتَمَل!!

ـ فسر وليام ويستر مدير السي. آي. إي. خطاب الرئيس العراقي والذي دعا فيه إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة والزعماء العرب الفاسدين... بأنه دعوة واضحة للإطاحة بنظام الحكم السعودي وبالأسرة الحاكمة وأبدى خشيته من المظاهرات الشعبية التي بدأت تسير في شوارع عمان والدعوة إلى التطوع للقتال بجانب العراقيين.

ـ قام محللو الوكالة بتحليل عام عن الأوضاع الرسمية والشعبية لعدد من الدول العربية المتحالفة معهم مع دراسة مستفيضة عن الآثار الإقتصادية السيئة التي من الممكن أن تلحق بهذه الدول من جراء فرض الحصار الإقتصادي على بغداد. وبتقدير أثر العقوبات الإقتصادية على العراق قامت السي. آي. إي. متعاونة مع أجهزة الإستخبارات الأخرى بدراسة مدنية وعسكرية على الأرض مباشرة عبر التقاط الصورة الفوتوغرافية وكذلك عبر التنصت على المكالمات الهاتفية حيث ركزت الوكالة محطات تنصت سرية للغاية في تركيا هدفها التقاط غالبية الإتصالات الهاتفية التي تجري في العراق ودراسة اللهجة والكلمات المستخدمة ونبرات الصوت ومعنويات السكان وتقدير الحصار الإقتصادي على غلاء المعيشة عبر ارتفاع أجور التاكسي وأسعار الوقود وصعوبة الحصول على قطع الغيار.

تقنية الحرب وأدواتها

الحرب النفسية:

- عمــدت السي. آي. إي. إلى تسريب معلومـات إلى عــدد قليـل من الصحف الأميركية - منســوبة إلى دبلومـاسي أجنبي كبير مقيم في بغـداد - بأن السلطات العراقية أحبطت محاولة إنقلابية ضد صدام حسين قبل ثلاثة أيام فقط من اجتماع وزير الخارجية العراقي آنذاك طارق عزيز ووزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر (٩ يناير ١٩٩١) في جينيف. ووصفت هذه المحاولـة بأنها أكـثر المحاولات التي قـامت بها عنـاصر عسكريـة ضد الـرئيس العـراقي جـديـة في السنـوات القليلة الأخيرة... وبالأخص منـذ اندلاع أزمـة الخليج. كـما اختارت السي. آي. إي. موعد لقاء عزيز وبيكر في جنيف لكي تسرب نبأ مفاده أن اللواء خـزرجي رئيس الأركان العراقي السابق والذي عزل من منصبه فجـأة في تشرين الثاني ١٩٩٠ قد أعدم في أواخر الشهر نفسه.

وسربت الوكالة نفسها معلومات تفيد أن الرئيس العراقي أصدر تعليماته إلى سفيره في واشنطن محمد المشاط بأن يتصل بالسناتور روبرت دول زعيم الأقلية الجمهورية بمجلس الشيوخ الأميركي - والذي كان قد زار بغداد والتقى الرئيس العراقي في أبريل - نيسان ١٩٩٠ حيث قدم السفير للسناتور تطمينات بأن العراق لن يهاجم إسرائيل، وكذلك استعداد العراق لبحث اهتمام الولايات المتحـدة بإقـامة قـواعد عسكرية بحرية أو جوية في الكويت إذا كان ذلك يساعد على إمكانية التفاهم بين العراق وأميركا.

● أعدت مجموعة من عمليات «حرب العصابات النفسية» داخل الوكالة وبرئاسة روبرت غايتس الرجل الثاني في وكالة المخابرات المركزية الأميركية وأخذت غرفة العمليات هذه تبث عبر صوت أميركا وعلى مدار الـ ٢٤ ساعة موجهة إرسالها إلى العراق ناشرة الكثير من المعلومات ـ الحرب نفسية ـ لكن مشكلتها الأساسية كانت في عدم وجود من يتكلم اللهجة العراقية من مذيعيها وعملائها.

وكذلك تم استحضار المجموعة الرابعة للعمليات السيكولوجية النفسية المتمركزة في فورت براغس في شمالي كارولينا ووجهت هذه المجموعة الكثير من المعلومات ـ الإعلامية لضرب معنويات حشود القوات العراقية في الكويت كالتحذير من آبار المياه المسمومة في الصحراء والتقاط صور لجنود كومندوس أميركيين يقومون بتفتيش المنازل منزلاً بعد آخر وإلقاء العديد من المنشورات التي تقارن بين ما يتناوله الجندي الحليف من وجبة طعام ساخنة يومياً وراحته النفسية والجسدية وبين وضعية الجندي العراقي المخندق في الصحراء فضلاً عن رسوم خرائط تدعو للإستسلام في مواقع محددة مع حسن المعاملة والضيافة للمستسلمين ولقد أنضم لهذه الحملة النفسية وشارك فيها أعلى القيادات العسكرية الأميركية لتكسب درجة عالية من الأهمية.

● قدرت السي. آي. إي. إن إقدام العراق على استخدام الإسلحة الكيماوية في حرب الخليج أصبح وشيكاً.. وهو مسألة أيام. وقد ذكر مسؤول في واشنطن يطلع على تقارير الاستخبارات في هذا الشأن أن هذه التقارير تقول: «إن هناك علامات كثيرة على أن صدام حسين يستعد لشن هجمات الحرب الكيماوية. ومن هذه العلامات استعدادات برية جارية لاستخدام الأسلحة الكيماوية في عدد من منشآت التخزين في أنحاء العراق.

وقد اكتشفت طائرات التجسس الأميركية إن هناك مخزناً للأسلحة الكيماوية في قاعدة عسكرية غربي العراق تعرف باسم هـ ـ ٢. وهذه القاعدة نفسها هي محطة لمنصات إطلاق الصواريخ المتوسطة المدى، وعلى الرغم من تدمير الجانب الأكبر من هذه القاعدة وعدد كبير من منصات الصواريخ «سكود» الثابتة فيها.. إلا أنه لا يزال فيها قليل باقياً.

وبصرف النظر عن صواريخ «سكود» فإن الاستخبارات الأميركية تقول إن صدام حسين أعد أعداداً كبيرة من «دانات» المدافع المزوّدة بذخيرة كيماوية وأنها موجودة الآن داخل الكويت.

جواسيس الحرب

عيون الفضاء على الأرض:

لعبت الأقمار الصناعية دوراً كبيراً في توجيه الطائرات المهاجمة والتشويش على الأجهزة المضادة والرادارات والإتصالات بأنواعها، وتشير الأرقام المعلنة إلى أن هناك ستة أقمار صناعية ترصد كل ما يجري على مسرح العمليات وفي أعماق العراق، حتى قالوا إن هناك قمراً واحداً على الأقل يمر كل ساعتين فوق العراق ويلتقط صوراً للأحجام والأشياء حتى تلك التي في حجم البرتقالة، وتقوم بإرسالها إلى المحطات لأرضية، والأجهزة الأخرى، وإن الولايات المتحدة تتابع بكل دقة ما يجري في العراق والمنطقة بما في ذلك الإتصالات بين صدام حسين ومستشاريه، وتلتقط الإتصالات بين القادة العراقيين وقادة المناطق سواءاً عبر الراديو أو التليفون أو اللاسلكي.

ويقول جون بايك الخبير في أجهزة التجسس والأقمار الصناعية «إن الولايات المتحدة تعرف عن القوات العراقية مثلما وربما أكثر مما يعرف صدام حسين، وإن العراقيين لعدم توفر التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال لا يعرفون إلا ما يقرأونه في الصحف».

وفي شرحهم لعملية التقاط الصور والمعلومات وتحويلها إلى الأجهزة والمحطات الأرضية وتحليلها، قال الخبراء إن من بين الأقمار الصناعية فوق العراق قمراً من نوع «كي. أتش ١١»، يلتقط الصور بكاميرات تلفزيونية تلسكوبية، شبيهة بتلسكوب

الفضاء «هابل». وهناك نوع آخر متطور جداً «كي. أتش ١٢». يصدر إشارات رادار تخترق الظلام وتلتقط صوراً لأجسام في حجم الكرة.

وبعد التقاط الصور والمعلومات ترسل على الفور إلى محطة في جزيرة جرينلاند، ومنها إلى «المركز القومي للترجمة التصويرية» في العاصمة واشنطن ومنها إلى وزارة الدفاع والمخابرات المركزية، والبيت الأبيض، لتكون على مكتب الرئيس بوش في زمن لا يتجاوز الساعة إذا كان ذلك ضرورياً.

ويضيف هؤلاء المسؤولون، إن هناك أقماراً صناعية أخرى فوق خط الاستواء تسلط أجهزتها بزاوية نحو العراق، فيأتي تركيزها جانبياً، يساعد الصواريخ مثل صاروخ كروز المزود بصورة تمكنه من تجاوز الأجسام والأهداف غير المطلوبة ليصل إلى الهدف المحدد، مثلما جرى عند قصف مقر قيادة سلاح الطيران العراقي في بغداد.

وبالإضافة إلى ذلك هناك أقمار أخرى مثل «كي. أتش ٤» تلتقط الإتصالات، حتى التي تتم عبر الهواتف المتنقلة، وتلك التي تلتقط الأصوات، ومنها أصوات رتل من الدبابات وتتابع إتجاهها، وتلك التي تلتقط درجة الحرارة وتحدد نوع المصانع بناءً على ذلك، وكلها تقوم بإرسال المعلومات إلى محطة «فورتميد» في ولاية ميرلاند الأميركية حيث يجري تحليلها واستخراج آلاف المعلومات يومياً.

وهناك طائرات الإنذار المبكر «الأواكس» التي يطلق عليها المسؤولون عين وأذن القيادة، وطائرات «تي يو» التي تطير على ارتفاعات عالية جداً لا تستطيع الصواريخ إصابتها.

ويقول الخبراء إن كل هذه الشبكة من الأقمار والطائرات والأجهزة والمحطات المكملة لها، تزود القيادة العسكرية بالمعلومات المهمة جداً التي تساعد في صنع القرار.

ويمكن القول إنه قد تم إقامة أكبر شبكة استطلاع عسكري وإنذار الكتروني في العالم فوق المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وشمل ذلك شبكة إنذار مبكر وأجهزة تشويش الكتروني في غاية التقدم والتطور.. وقد تم استكمالها تماماً قبل بداية شهر اكتوبر ١٩٩٠. تحدث عن هذه الشبكة المعقدة المتقدمة ـ فيما بعد ـ الجنرال نورمان شفارتز كويف قائد القيادة المركزية للقوات الأمريكية وقال إن عدداً من الدول الأخرى ساهمت مع الولايات المتحدة في إقامة هذه الشبكة.

وضمت هذه الشبكة ١٤ قمراً صناعياً من أنواع مختلفة تتولى عمليات التصوير والإستطلاع الإلكتروني والإنذار، تدعمها شبكة أقمار صناعية أخرى مخصصة للتنصت وتسجيل الإتصالات اللاسلكية والسلكية والهاتفية وتحديد أماكنها واتجاهاتها، بالإضافة إلى تنظيم الإتصالات على مسرح العمليات العسكرية والملاحة الجوية والبحرية، وإصدار النشرات الجوية والتوقعات الطبيعية.

وقد تم تزويد بعض الأقمار الصناعية في هذه الشبكة بأجهزة تليفزيونية وعدسات تصوير حساسة تعمل بواسطة الأشعة تحت الحمراء، وتم ربطها بمجموعة أقمار «ريلاي» التي يبلغ عددها ٢١ قمراً صناعياً تدور حول الأرض دورة كاملة كل ٩٦ دقيقة على ارتفاع ١٥٠٠ كيلومتراً.

وتتولى محطات أرضية تلقي وتحليل هذا الكم الهائل من المعلومات والصور والإستفادة منها وتزويد القوات المشتركة البرية والجوية والبحرية بالتفاصيل اللازمة لعملياتها. ومن بين تلك المحطات الأرضية المخصصة لذلك مركز «نارو» بوزارة الدفاع في واشنطن ومركز الصور الفضائية الأميركي الذي كان يتولى إرسال المعلومات على الفور إلى القوات المشتركة في الخليج بعد أن تقوم أجهزة الكمبيوتر بتحليلها تلقائياً.

أميركا تراقب العراق في أوستراليا:

قد تكون براري آستراليا على بعد آلاف الكيلومترات من حرب الخليج ولكن خبراء عسكريون يقولون إن القواعد الحربية في هذه البراري تلعب دوراً رئيسياً في معارك الحلفاء التي تدار بأجهزة تكنولوجية متقدمة.

وتستخدم القواعد الأميركية الإسترالية في داخل القارة أقمار تجسس على ارتفاعات كبيرة فوق الخليج لاكتشاف منصات صواريخ سكود العراقية. وتستطيع هذه القواعد تحذير قوات الحفاء خلال دقائق قبل أي هجوم عليها. وتحصل هذه القواعد على سيل دائم من المعلومات من ١٥ قمراً صناعياً بعضها ثابت فوق الخليج والبعض الآخر يتحرك في مدارات تمر بالمنطقة.

وقال البروفسور ديزموند بال أستاذ الدراسات العسكرية بجامعة أستراليا الوطنية إن نورونجار أهم قاعدة في البراري الأسترالية وتبعد ٥٠٠ كلم شمال غرب أديليد وتدار بواسطة قيادة مشتركة من سلاحي الجو الأميركي والأسترالي.

وتجمع نورونجار معلومات وصوراً من أقمار صناعية تابعة لبرنامج دعم الدفاع الأميركي «دي أس بي» التي تستخدم تلسكوباً يعمل بالأشعة تحت الحمراء للكشف عن أدخنة العادم الصادرة من صاروخ سكود أطلق لتوه. وخلال دقيقة واحدة يتم إرسال المعلومات والصور إلى القيادة الأميركية في المملكة العربية السعودية.

ويشير محللون عسكريون إلى القصف الصاروخي العراقي لتل أبيب والذي سقط فيه ثلاثة قتلى ونحو ١٠٠ جريح ويقولون إن مسار الصاروخ لمدة خمس دقائق من غرب العراق أعطى قوات الحلفاء أربع دقائق لمواجهة هذا الهجوم.

وتستطيع أقمار «دي أس بي» أن تبلغ عن مصدر إطلاق سكود حتى لو كان على بعد خمسة كيلومترات فقط من الهدف. ومن المعتقد أن هذه الأقمار قد رصدت ٢٦٦ منصة إطلاق خلال الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات.

وتحمل هذه الأقمار أيضاً كاميرات تلفزيونية لتتبع مسار الصاروخ ويمكنها أيضاً رصد تحركات عسكرية ضخمة.

ويقول خبراء إنهم يعتقدون أن قمرين من أقمار «دي أس سي» ثابتان فوق منطقة الخليج.

وتوجد في أستراليا أيضاً قاعدة باين جاب على بعد ٢٠ كلم من أليس سبرينجر التي يديرها خبراء من وكالة المخابرات المركزية الأميركية وزملاؤهم من أستراليا. وتستخدم هذه القاعدة في التنصت على الإتصالات العسكرية والمدنية العراقية عن طريق أقمار صناعية.

ويعتقد بال أن القواعد الحربية في أستراليا تلعب دوراً يفوق دور السفن الحربية الأسترالية الثلاث في الخليج.

ستيلث . . . الطائرة الشبح
- زائر الليل -

قال مسؤولون أميركيون إن الطائرات الأميركية القاذفة من طراز «ستيلث» هاجمت العراق كل ليلة منذ بداية حرب الخليج وحتى نهايتها ولكن العراقيين لم يتمكنوا من رصد أي طائرة منها.

وأسقطت طائرات «ستيلث ف ١١٧» التي صممت بحيث لا يمكن لأجهزة الرادار رصدها أول قنابل على بغداد عندما بدأت الحرب حيث تهاجم كل ليلة أهدافاً استراتيجية.

وقال المتحدث روبرت شيلتون من الجناح التكتيكي السابع والثلاثين الذي يقود طائرة «ف ١١٧» للصحافيين إن العراقيين لم يتمكنوا من رصد أي طائرة «ستيلث». وقال شيلتون «وهذه هي الطريقة التي نعلن بها عن هذه الطائرة. وهي أنه لا يمكن رصدها».

وقال إن هذا النوع من الطائرات الذي يمكن للواحدة حمل ٢,٠٠٠ رطل من القنابل يشترك في الهجمات الليلية فقط.

وقال: «ولذلك فإنها طائرة مطلية باللون الأسود».

وقال شيلتون إن طائرات «ستيلث» تنفذ المهام بمفردها دون حراسة من طائرات أخرى وإنه عادةً ما يتم تزويدها بالوقود في الجو وهي في طريق عودتها بعد ضرب أهدافها. وأضاف «إنها تقوم بمهامها بمفردها».

وقال شيلتون «لا تزال توجد أهداف يجب ضربها.. القيادة والسيطرة وأهداف من نوع خطوط الإمداد والجسور وخطوط السكك الحديدية حتى لا يمكن للعراقيين إعادة إرسال إمدادات إلى قواتهم في الكويت بسهولة». وأضاف «تستخدم طائرات ستيلث ضد أهداف الخطوط الأمامية».

وشاهد الصحافيون الذين جاءوا لتغطية زيارة ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي أمس الأول مقاتلتين قريبتين. وقامت كل طائرة فيما يبدو بعدد يتراوح بين عشر و ٢٠ غارة.

وتقلع طائرات «ستيلث» من قاعدة جوية واحدة فقط وموقعها بالغ الحساسية ولذلك فإن الصحافيين يخضعون للرقابة العسكرية ولا يسمح لهم بتحديد ما إذا كانت القاعدة في شمال أو جنوب أو شرق أو غرب السعودية.

وقال أحد الطيارين «خلال الستين يوماً الأولى اعتقد الجميع أننا في تركيا».

الحرب السرية(*):

ذكرت مصادر صحافية إن قوات خاصة أميركية وبريطانية قامت أثناء حرب الخليج بمهام سرية داخل العراق استهدفت معرفة أماكن الأهداف الهامة وخطف أو قتل ضباط عراقيين وسرقة معدات ذات أهمية حيوية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دفاعية أميركية قولها إن حوالى ٣,٠٠٠ من أفراد الكوماندوس الأميركيين مدعومين بضباط من وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية و ٢٠٠ من البريطانيين شاركوا في العمليات التي استهدفت استكشاف ومهاجمة آلة الحرب العراقية وإن هذه العمليات لعبت دوراً أساسياً في انتصار القوات المتحالفة.

وتردد إن جنوداً من القوات الخاصة البريطانية عملوا في بغداد ومدن أخرى لصالح القوات المتحالفة تحت ستار أنهم تجار عراقيون. وقالت الصحيفة أن أفراد كوماندوس من القوات المتحالفة احتلوا في بداية الحرب قاعدة جوية قرب بغداد لمنع الرئيس العراقي صدام حسين من الفرار.

ونقلت الصحيفة عن مصدر بوزارة الدفاع الأميركية قوله «كان شيئاً مذهلاً ما فعله أولئك الشبان. لقد قاموا بعلميات خطف وقتل وإنقاذ واستدعاء للطائرات وكانوا يتحركون بالسيارات حول بغداد كما لو كانت بلدتهم. لقد فعلوا كل ما طلب منهم».

وقال المصدر «أكثر من هذا فإن تقريراً ذكر أننا استولينا على طائرة من طراز ميغ ٢٣ ونقلناها إلى المملكة العربية السعودية».

ومعروف إن قوات الكوماندوس لعبت دوراً في حرب الخليج، إلا إن السرية مفروضة على تفاصيل عملياتها. ويعتقد إن سبعة من الأسرى البريطانيين الذين أفرج عنهم العراق كانوا من أفراد الكوماندوس وأنهم أسروا خلف الخطوط العراقية.

وقال المصدر الدفاعي الأميركي إن بعض أفراد الكوماندوس لا يزالون في العراق لتقويم الانتفاضة المعادية للرئيس صدام حسين.

(*) نقلاً عن مصادر صحافية بريطانية وأميركية.

وقالت المصادر الصحافية إن جنوداً من القوات الخاصة البريطانية يتحدثون اللغة العربية تسللوا في بداية الحرب إلى بغداد ومدن رئيسية أخرى في العراق، حيث زرعوا في الأهداف العسكرية أجهزة تعمل بأشعة الليزر لتوجيه طائرات الحلفاء القاذفة إلى هذه الأهداف.

وأضافت قولها إن جنوداً آخرين تسللوا إلى العراق باستخدام طائرات هليكوبتر تحلق على ارتفاع منخفض أو تم إسقاطهم خلف الخطوط العراقية باستخدام مظلات يمكن قذفها لمسافة ٨٠ كيلومتراً لتصل إلى مواقع معينة.

وقالت «صنداي تايمز» إن أفراداً من القوات الخاصة البريطانية كانوا يطوفون الصحراء باستخدام دراجات نارية بحثاً عن منصات إطلاق صواريخ «سكود»، وإن بعضهم قاموا بعمليات خطف واغتيال لضباط عراقيين كبار بهدف شل القيادة العراقية. وأضافت قولها إن الضباط المخطوفين نقلوا إلى السعودية حيث تم التحقيق معهم.

وقالت الصحيفة إن القوات الخاصة استخدمت أيضاً لإنقاذ طيارين أسقطت طائراتهم للحيلولة دون وقوعهم في الأسر.

وأضافت إن أفراد القوات الخاصة تمكنوا من تعقب بعض الطيارين الأسرى حتى عرفوا أنهم محتجزون في مبنى بمدينة البصرة إلا أنه تقرر عدم القيام بعملية إنقاذ للخطورة البالغة التي تنطوي عليها مثل هذه العملية.

في غمار الحرب

مصير السي. آي. إي. حددته حرب الخليج:

اقتراح السناتور الأميركي باتريك موينيهان بتصفية وكالة المخابرات الأميركية نهائياً ونقل ما يصلح للبقاء من صلاحياتها إلى وزارتي الخارجية والدفاع والذي قدم وحرب الخليج مستعرة. ضاع هذا الإقتراح وسط أصوات قرع طبول الحرب وبدئها في صحراء الخليج.

ولولا توقيت هذا الإقتراح مع لهيب الحرب لأحدث دوياً هائلاً ودخلت الوكالة بدورها في سياق السوق الإعلامية ويُسلط بالتأكيد النور على الكثير من خباياها وأسرارها وغموضها.

فالسناتور موينيهان ليس مجرد عضو عادي في مجلس الشيوخ. إن له أسبقية وأقدمية كبيرة في المجلس. فهو يشغل مقعده فيه ـ عن ولاية نيويورك ـ منذ عام ١٩٦٧. مهنته الأصلية أستاذ جامعي متخصص بنظم الحكم، ويعتبر من أهم أعضاء الكونغرس الأميركي معرفة وثقافة. سبق أن شغل منصب رئيس الوفد الأميركي في الأمم المتحدة في أوائل السبعينات. والأهم أنه عضو بارز في لجنة الإشراف على الإستخبارات في مجلس الشيوخ، وكان قد قدم استقالته عندما اكتشف أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تبلغ هذه اللجنة بقيام الولايات المتحدة بتلغيم موانىء نيكاراغوا (وهو عمل قامت به الوكالة عام ١٩٨٥). وعاد عن استقالته بعد اعتذار رسمي قدمه له مدير الوكالة آنذاك وليام كايسي.

موينيهان ـ بطل المقاييس ـ يتمتع بنفوذ كبير على السياسة الأميركية في المجالات الخارجية، وهو عضو أيضاً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ـ

وتضمر له الإدارة كل حساب على الرغم من أنه من الديمقراطيين ذوي الأفكار المتحررة (الليبراليين). . . وهؤلاء هبطت أسهمهم كثيراً في الحياة السياسية الأميركية منذ بدء الثمانينات.

مع ذلك فإن اقتراحه بإلغاء وكالة الاستخبارات المركزية يكاد يكون قد ضاع وأفلت تماماً من اهتمام الأوساط السياسية. . وحتى الإعلامية. وقد ضاعت معه الأسباب الحقيقية لتقديم الإقتراح والملابسات التي صاحبت تقديمه. . وهي ـ خلافاً لكل ما عرف، وهو قليل ـ وثيقة الصلة بالحرب الأميركية في الخليج.

دور انتهى

غير إن السناتور موينيهان نفسه آثر ألاّ يبرر اقتراحه بالأمور المتعلقة بهذه الحرب، واكتفى بتأكيدات أساسية قديمة يرددها كل منتقدي الوكالة المركزية. فقد انتهى دور الاستخبارات بنهاية الحرب الباردة وتقويض النفوذ الشيوعي في أوروبا. . . بينما لا تزال الوكالة تحتفظ بكيانها الذي تضخم كجسم بيروقراطي هائل يفوق في حجمه وزارة الخارجية. وذهب إلى حد التذكير بأنه على الرغم من ملايين الأسرار التي جمعتها السي. آي. إي. على مدى السنين فإنها فشلت في أن تلتقط السر الوحيد والأهم بين كل الأسرار التي كانت تبرر وجودها. . أي حقيقة أن الإتحاد السوفياتي كان يتصدع (. . .).

والوجه الآخر في حقيقة هذا الإقتراح أن السناتور موينيهان، وعدداً آخر من زعماء الكونغرس، وخصوصاً منهم الأعضاء الديمقراطيون في لجنة الإشراف على الإستخبارات. يتهمون الآن وكالة الإستخبارات المركزية بأنها:

- عملت كأداة في يد رئيسها السابق، الرئيس جورج بوش، وتعمدت تضليل الكونغرس والرأي العام الأميركي كله بشأن التطورات في الخليج. . . مما أدى في النهاية إلى دخول أميركا الحرب ضد العراق.
- فشلت في أداء مهمتها الأساسية. فلم تزود القيادات الأميركية بالمعلومات الصحيحة والكافية عن ما كان ينبغي توقعه من الحرب مع العراق.

والحقيقة إن الإتهام الأول هو اتهام موجه إلى الرئيس بوش. . أكثر مما هو موجه إلى السي. آي. إي. فهو الذي وجه تقارير الوكالة وتقديراتها منذ بدء أزمة الخليج في الإتجاه الذي أراد أن يوجه فيه سياسته في الأزمة.

عندما كان بوش يريد من الكونغرس الموافقة على فرض العقوبات الإقتصادية على العراق. وكانت تلك غاية سياسته في الأزمة، فإن الوكالة - ورئسها القاضي وليام ويبستر (قادا الكونغرس إلى الإعتقاد بأن العقوبات تُحدث تأثيراً مدمراً بالعراق.. وكل ما في الأمر أنها تحتاج لعدة أشهر لتأتي مفعولها المطلوب وليتضح هذا التأثير للعالم الخارجي. في ذلك الوقت أفادت الوكالة المركزية الكونغرس - في جلسات مغلقة وتقارير سرية تفصيلية - بأن العقوبات أدت إلى خفض واردات العراق من الخارج بنسبة ٩٠ بالمئة.. فلم تبق غير تسريبات عادمة القيمة عبر الحدود البرية. وفي الوقت نفسه أن صادرات العراق - وهي النفط أساساً - إنخفضت تحت تأثير العقوبات بنسبة ٩٧ بالمئة. كما إن إجمالي الناتج القومي للعراق - وهو أهم المؤشرات الإقتصادية لأي دولة - قد انخفض بنسبة تراوح بين ٤٠ و ٥٠ بالمئة. وبالإضافة إلى هذا كله وأخطر منه أن العقوبات أوقفت كلياً دخول أي مواد أو مكونات مما يعتبر من مجال التكنولوجيا المتقدمة. فلم يتسرب من هذا النوع شيء واحد إلى داخل العراق.

وعندما ظهر مدير الوكالة ويبستر أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب يوم ٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي قال بالحرف الواحد: «إن العقوبات المفروضة وجهت ضربة خطرة من شأنها أن تسبب دماراً حقيقياً للسلاح الجوي العراقي خلال فترة تراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، وأن تسبب مثل هذا الدمار للقوات البرية العراقية خلال تسعة أشهر.

وقد حرص المسؤولون في وكالة الاستخبارات المركزية - الذين ظهروا أمام لجان الكونغرس - ليدلوا بشهاداتهم في الموضوع على أن يقدموا أنفسهم بصفتهم «محللين موضوعيين»، ورفضوا أن تجرهم الأسئلة إلى تقديم استنتاجات سياسية محددة. وأكدوا أن هذه الاستنتاجات هي شأن متروك لممثلي الشعب الأميركي للمنتخبين... أي أعضاء الكونغرس والرئيس الأميركي نفسه.

لكن هذا لا يمنع أن تقارير هؤلاء المسؤولين في الاستخبارات تركت إنطباعاً أكيداً بأن العقوبات - حتى إن فشلت في حمل صدام حسين على قبول تنفيذ قرارات مجلس الأمن.. وبالأخص الإنسحاب من الكويت - ستجعل آلته الحربية «أقل فتكاً»، على أبعد تقدير.

التناقض وعملاء الرئيس:

وفجأة في يوم العاشر من كانون الثاني (يناير) - قبل خمسة أيام من مهلة مجلس الأمن للانسحاب العراقي - وصلت إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي رسالة من وزير السي آي إي متناقضة بالتحديد لمضمون الشهادة التي كان قد أدلى بها أمام اللجنة نفسها.

وتقول مصادر الكونغرس - نقلاً عن أعضاء مجلس الشيوخ - الذين يقفون وراء هذه الإتهامات.. ووراء إقتراح موينيهان بتصفية الوكالة المركزية للإستخبارات - أن ويبستر في هذه الرسالة لم يسمح لنفسه بأن يقدم استنتاجات سياسية محددة فقط.. بل بأن يؤكد «إصراره» على أن «مقدرة القوات البرية العراقية على الدفاع عن وجودها في الكويت لن تتأثر على الأرجح تأثراً كبيراً خلال الأشهر الستة إلى الاثني عشر شهراً التالية، حتى إذا أمكن الإبقاء على فاعلية العقوبات».

على أثر ذلك قال السناتور ديفيد بورين رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ: إن رسالة ويبستر تعكس حقيقة أن جماعة الاستخبارات في أوقات الأزمات تصبح دائماً في مواضع سياسية صعبة في استنتاجاتها العامة... وقال ساخراً: «إن استنتاجات متباينة تماماً يمكن الخروج بها من المعلومات السرية التي تقدمها لنا السي. آي. إي.».

وقد أصبح السائد في لجنة الاستخبارات ولجنة القوات المسلحة في مجلسي الشيوخ والنواب أن موضوع تقارير المدير ويبستر ستكون من أوائل «القضايا» التي ستطرح للمناقشة بمجرد أن تنتهي الحرب.

لكن من الواضح الآن أن عدداً من زعماء الكونغرس على رأسهم السناتور موينيهان، يرون ضرورة طرح قضية وجود السي. آي. إي. برمته للمناقشة. من خلال إقتراح تصفية الوكالة بعدما تبين أن الرئيس بوش حولها إلى أداة لفرض سياسته، فجعلها تقدم المبررات للعقوبات.. وحينما غير سياسته غيرت السي. آي. إي. تقديراتها من أجله. لهذا ترددت عبارة «عملاء الرئيس» في وصف المسؤولين في السي. آي. إي. داخل الكونغرس (...).

مع ذلك فإن الصراع على دور وكالة الاستخبارات المركزية أو وجودها ليس ـ كما قد يبدو عند هذا الحد ـ مسألة محصورة داخل جدران لجان الكونغرس المتخصصة. . . ولا هو مسألة تنتظر نهاية الحرب.

المسألة أبعد من ذلك. . وأخطر.

التكامل مع الدور الإسرائيلي

الواضح أن الاستخبارات الأميركية تريد أن تنقل هذا الصراع إلى المؤسسة العسكرية. وتعتبرها مسؤولة عن الأخطاء التي ارتكبت في الميدان. . . أو على الأقل مسؤولة عن إساءة التقدير الذي رافق العمليات العسكرية ضد العراق منذ أن بدأت.

هذه المرة ذهبت دوائر الاستخبارات الأميركية التي تريد الدفاع عن نفسها ضد الإنتقادات إلى الإتهامات بأنها قصرت في توفير المعلومات الكافية عن القوات العراقية. . ولا سيما عن أنظمة الإتصالات وعن الصواريخ «سكود».

لكن أين يمكن للاستخبارات الأميركية أن تبث المعلومات التي تضع المؤسسة العسكرية ـ بالمقابل ـ في مواقع دفاعية أمامها. . تشغلها على الأقل عن إلقاء المسؤولية على الوكالة المركزية؟

الباب الخلفي التقليدي: إسرائيل.

في يوم الخميس ٢٤ كانون الثاني (يناير) أذاع «صوت جيش الدفاع الإسرائيلي» (باللغة العبرية) تقريراً تفصيلياً منسوباً إلى مصادر عسكرية واستخباراتية إسرائيلية. تحدث هذا التقرير بدرجة غير عادية من الإستفاضة بالنسبة لتقرير إذاعي عن أوجه الفشل الخطية التي تراها هذه المصادر الإسرائيلية في الحملة الجوية الأميركية على العراق.

قالت إنها لا تشك في أن صدام حسين لا يزال يملك مئات كثيرة من صواريخ «سكود». وإن السبب في إطلاقه صاروخاً واحداً في الهجمتين اللتين سبقتا إذاعة هذا التقرير لا يعدو أن يكون تكتيكياً. وربما يكون الهدف منه تجنب كشف مواقع منصات الإطلاق. وربما يكون صدام حسين قد توصل إلى قناعة بأن صاروخاً واحداً في كل مرة يطلق على إسرائيل يكفي لإحداث الأثر المطلوب. وتعني هذه المصادر بالتأكيد

الأثر النفسي والسياسي، الأثر الذي يدفع إسرائيل أكثر وأكثر نحو دخول الحرب ضاربة عرض الحائط بالإعتبارات التي تسوقها الولايات المتحدة ضد حدوث مثل هذا التطور.

وقال التقرير الإسرائيلي - عن المصادر نفسها - أن صدام حسين لا يزال بعد كل الغارات الجوية الكثيفة التي شنت على العراق (حتى ذلك الوقت) يملك كثيراً من منصات الإطلاق الثابتة والمتنقلة على السواء.

وإنه من الواضح أن العراقيين نجحوا في اختصار الوقت اللازم لإعداد صاروخ أرض - أرض للإنطلاق. بل ذهب إلى أن معظم الصواريخ التي أطلقت على إسرائيل من العراق أطلقت من منصات ثابتة، لا من منصات متنقلة كما تقول القيادة العسكرية الأميركية لعملية «عاصفة الصحراء».

وانتقل التقرير إلى الحديث عن نتائج العمليات بشكل عام فيما أسماه «الصورة العامة للمعارك كما تبدو للعيون الإسرائيلية». وقال بالتحديد:

«إن القيادة العراقية لم تفقد سيطرتها على قواتها. والأميركيون لم ينجحوا حتى الآن في تمزيق أنظمة القيادة والتحكم بصورة تامة. لقد أدرك صدام حسين أنه لا داعي للقيام بهجوم ضد القوات الأميركية في الأيام الأولى من الحرب. والفرضية العملية للجيش العراقي هي أنه لا معنى لكشف قدراته. ويعتقد العراقيون أن جيشهم سيكون قادراً على الإفلات من المذبحة الجوية وعلى استيعاب (امتصاص) هذا العقاب. وبعد ذلك حين يبدأ القتال البري، فإن بغداد تشعر إنه سيكون بإمكانها أن تواجه القوات الأميركية لتلحق بها خسائر كبيرة ولتطيل أمد الحرب. آملة أن يقع تأثير ذلك على جماعات الضغط في الولايات المتحدة فيؤدي ذلك في النهاية إلى وقف لإطلاق النار».

وبطبيعة الحال فإنه ليس ما يلائم أغراض الإسرائيليين - حتى في مثل هذا النوع من التقارير - أن يبدو أنهم يتشفون بطريقة سافرة أزاء ما يعتبرونه فشل الحملة الأميركية على العراق. ولهذا مضت المصادر الإسرائيلية في هذا التقرير لتقول:

«إن نهاية الحرب (أي وقف إطلاق النار الذي تفرضه جماعات الضغط المناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة) ستجد صدام حسين وقد تكبد مئة ألف قتيل بعد أن

يكون قد انسحب مسافة ٨٠ كيلومتراً من الكويت. وسيعتبر صدام حسين هذا بمثابة انتصار عظيم له. إن القوات العراقية لا يمكن أن تهزم إلا بقتال بري. وحتى صباح اليوم (١/٢٤) فإن القوات الجوية العراقية فقدت ما بين ٣٠ و ٣٣ طائرة، نصفها ضرب على الأرض. وأهم عنصر في هذه الخسائر هو ١٠ طائرات من طراز ميغ - ٢٩ (الأكثر تقدماً في الترسانة الجوية السوفياتية) من بين ٤٠ طائرة من هذا الطراز يملكها العراق. ويركز الأميركيون قذفهم لشل المطارات العراقية. كما تستثمر القوات الأميركية جهوداً كبيرة في منطقة القاعدتين المعروفة باسم هـ - ٢ و هـ - ٣. مع ذلك فينبغي على المرء أن يتذكر أن محيط هذه المنطقة يماثل المسافة بين حيفا وبئر السبع». (أي طول الساحل الإسرائيلي من شماله إلى جنوبه... وهي في الوقت نفسه لا تتعدى ٢٠٠ ميل).

الأهداف لم تنجز

ومضى التقرير الإسرائيلي يقول:

«أما عن الجبهة الكويتية فإن عدداً قليلاً فقط من منصات الصواريخ المتنقلة قد دمر. ويبدو أن العراقيين يردون على بيانات الجنرال شوارزكوف (القائد الأعلى لقوات الحلفاء في المنطقة) فبعدما أعلن أنه لم يعد يوجد في الكويت إلا أربعاً فقط من المنصات المتحركة أطلق العراقيون سبعة صواريخ سكود (على السعودية) من القطاع نفسه...

«لقد أكدت المصادر الإسرائيلية إن غارات القذف الشامل بالقنابل التي يشنها الأميركيون على وحدات الحرس الجمهوري (العراقية) في الكويت لم تسبب سوى أضرار محدودة. إن الأهداف لم تنجز بعد. لم يحدث هروب جماعي من صفوف هذه القوات ولم تهبط الروح المعنوية بينها. وحينما يجد العراقيون فرصة فإنهم يطلقون نيران بطارياتهم على القوات الأميركية.

«إن تقدير إسرائيل هو أن الهجوم البري الأميركي سيقع في بداية شهر شباط (فبراير) وقد قررت الولايات المتحدة خفض التغطية الإعلامية في حرب الخليج. لقد ضرب الأميركيون أهدافاً استراتيجية - عراقية، مثل القصر الجمهوري ووزارة الدفاع والبرلمان ومقر قيادة السلاح الجوي ومصافي البترول التي تخدم بغداد ومصانع الأسلحة

الكيماوية في سامراء ومصنع للأسلحة البيولوجية. مع ذلك فإن المصادر الإسرائيلية تؤكد أن الخطر الكيماوي والبيولوجي ينبغي أن لا يستبعد مع ذلك.

«وثمة حقيقة أخرى ينبغي أن تذكر وهي مقدرة العراقيين على إصلاح المطارات والمدارج بسرعة شديدة، ومحاولتهم خداع الطيارين الأميركيين القادمين لقذف المدارج. إنهم يرسمون أشياء تشبه الزهور السوداء على المدارج حتى يخلقوا انطباعاً بأنها سبق أن قذفت في غارات سابقة».

ويختتم هذا التقرير بقول المصادر الإسرائيلية:

«لقد أخطأ العراقيون الحساب في أمر واحد: في تقدير أن عملياتهم الصاروخية على إسرائيل يمكن أن تحدث رد فعل إسرائيلي مباشر يورط الأردن بصورة مباشرة فورية في الحرب. إن الفشل العراقي يتمثل في حقيقة أن إسرائيل ليست متورطة في الحرب. . .».

من أين؟

وبغض النظر عن هذا الختام «الاحتفالي» الذي يعتبر أن أعظم نجاح في الحرب - وإن عبرت عنه المصادر الإسرائيلية بأنه الفشل العراقي الأوحد - تمثل في براعة إسرائيل في تجنب الدخول في الحرب. . . فإن التقرير يثير الدهشة في بعض جوانبه الدقيقة. ومن الواضح أنه يعكس معرفة لا يمكن أن تكون متاحة لغير الاستخبارات الأميركية. فعلى سبيل المثال من أين للمصادر الإسرائيلية أن تعرف أن العراقيين يرسمون زهوراً سوداء على مدارج المطارات لخداع الطيارين الأميركيين؟

مع ذلك فيبدو أن «الباب الخلفي» لم يكن مدخلاً كافياً لمن يريد أن يتحدث عن إخفاق القيادة العسكرية الأميركية في الحملة الجوية على العراق. . . أو في إدراك نقاط القوة ونقاط الضعف في القوات العراقية.

بعد أربعة أيام فقط من نشر هذه المعلومات في تقرير عبر «صوت جيش الدفاع الإسرائيلي» كانت المعلومات نفسها تنشر في تحقيق على الصفحة الأولى من صحيفة «واشنطن بوست». . . وعليه إسم بوب وودورد. . . الصحافي الأميركي الذي اكتسب أوسع شهرته منذ دوره في كشف عملية اقتحام بناية «ووترغيت» التي فجرت

الفضيحة المعروفة بهذا الإسم في العام ١٩٧٣... والتي انتهت باستقالة الرئيس ريتشارد نيكسون.

غير إن وودورد كان قد أصبح واحداً من أكثر رجال الصحافة الأميركية في سنوات الثمانينات إلتصاقاً بوكالة الاستخبارات المركزية... بالأحرى بأكثر أجنحتها ممارسة لعملية استخدام الصحافة الأميركية مسرحاً للصراعات داخل أجهزة الاستخبارات وبينها وبين أجنحة السلطة الأخرى.

وبطبيعة الحال فإن ما فشل «صوت جيش الدفاع الإسرائيلي» في تحويله إلى صخب إعلامي كبير... نجحت «واشنطن بوست» وإسم بوب وودورد في تحقيقه على أوسع نطاق... بالمعلومات نفسها، مضافاً إليها بعض التفصيلات التي لا يمكن أيضاً أن تكون «متاحة إلا للإستخبارات الأميركية».

في النهاية قال تحقيق وودورد «إن التقديرات المبدئية الأميركية لمدى الأضرار التي ألحقتها الأيام العشرة الأولى من الهجمات الجوية للحلفاء ضد العراق والكويت تشير إلى أنه على الرغم من كثير من النجاحات، فإن أجزاء مهمة من آلة صدام حسن الحربية لم يصب بعد بأذى كبير، طبقاً لمعلومات مسؤولين في مواقع مهمة» في واشنطن..

ولم يكن في ذلك شيء جديد... فقد كانت هذه قصة الأسبوع الثاني من الحرب الأميركية في الخليج منذ أن بدأ. ولكن الجديد كان في توجيه الإنتقادات بصورة صريحة إلى «المسؤولين في البنتاغون» وإلى «القيادة العسكرية الأميركية».

ولم يبد إن أحداً تنبه - أو أراد أن ينبه - إلى أن ما نشرته «واشنطن بوست» في هذا التحقيق قد سبقتها إليه المصادر الإسرائيلية. وذلك على الرغم من أن تقرير «صوت جيش الدفاع الإسرائيلي» التقطته - كالعادة - أجهزة المتابعة في الاستخبارات الأميركية وترجمته من العبرية إلى الإنكليزية... ونشر في النشرة اليومية الخاصة بالشرق الأوسط وجنوب آسيا التي تحمل إسم «الخدمة الإعلامية للإذاعات الأجنبية»... والتي يطلع من خلالها المسؤولون الأميركيون على ما يذاع يومياً في كل منطقة من مناطق العالم.

كيف يمكن أن يحل هذا الصراع؟ أي نتيجة يمكن أن تنتهي إليها هذه الحرب الجانبية - حرب الاستخبارات من أجل مصيرها.. على الأقل كما يريدها بعض الغاضبين من الشيوخ والجنرالات الأميركيين؟

في مثل الظروف الراهنة لا يمكن لهذا النوع من الصراعات أو الحروب الجانبية أن يحسم. كل ما يمكن للرئيس الأميركي بوش عمله هو أن يطلق فرق مساعديه للقيام بعملية تسمى في هذه الأحوال «حصر الضرر».. أي الحد من الآثار الضارة لهذا الصراع. ذلك أن الحرب الأصلية - في الجو والبحر... وقريباً في البر - تستغرق طاقة الجميع.

غيتس نائب كايسي رئيساً للـ C.I.A خلفاً لويستر

أوصت لجنة الشؤون الأمنية في مجلس الشيوخ بتثبيت روبرت غيتس مرشح الرئيس جورج بوش في منصب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية (سي. آي. اي). وتضم اللجنة ثمانية ديموقراطيين وسبعة جمهوريين. وصوت ١١ عضواً إلى جانب التعيين وعارضه أربعة. وفاجأت النتيجة التي عكست تأييداً قوياً لبوش مراقبين كثيرين خصوصاً أنها جاءت بعد أسابيع عدة من استجواب غيتس في شأن دوره في صفقة «ايران غيت» المعروفة بصفته كان نائباً لرئيس الوكالة آنذاك وليم كيسي. وقد ضمن النتيجة لمصلحته بعدما أعلن الرئيس الديموقراطي للجنة أول من أمس أنه سيؤيده. وأكد غيتس أثناء الادلاء بشهاداته الحاجة إلى تحويل عمليات جمع المعلومات من العدو السابق الاتحاد السوفياتي إلى مناطق أخرى في العالم بما فيها الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية. واقترح أن تعطي الوكالة أهمية أكبر لجمع المعلومات التجارية في مسعى لمساعدة المصالح الأميركية في التنافس مع المصالح في الدول الأخرى. ويعمل غيتس، البالغ ٤٧ عاماً والخبير في الشؤون السوفياتية، حالياً في البيت الأبيض مساعداً لمستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي.

خاتمة للناشر

أفلت شمس امبراطورية الشر، وانتهى عهد الأسرار التي لا يمكن الوصول إليها. ويبقى السؤال الآتي: ما هي الأهداف الجديدة لـ «سي. أي. ايه»، فخلال فترة «الحرب الباردة» كانت الأهداف واضحة التجسس على موسكو، زعزعة استقرار البلدان الشيوعية، النيل من مصداقية الاتحاد السوفياتي لدى أصدقائه في العالم، محاولة اختراق القوة العسكرية السوفياتية، وقوة «حلف فرصوفيا»؟

وخارج النطاق السوفياتي كان الهدف الواضح والأوحد تدجين كل الأنظمة بوسائل الارهاب والترغيب والعصا والجزرة من أجل اخضاعها سياسياً واقتصادياً للنظام العالمي الأميركي الجديد. وإذا كان الرأس المحرض والممول لحركات الازعاج للأميركان وهم السوفيات قد تم ترويضهم فالقوى المحسوبة بشكل أو بآخر عليه أصبحت يتيمة الأب والأم.

من هنا فمهمة المخابرات الأميركية مستمرة للمحافظة على استمرارية التدجين وعدم الخروج عن الطاعة المرسومة لدوره وحجمه ومراقبة دقيقة للتقلبات السياسية والاقتصادية السوفياتية ومنعه من التفكير بالمشاركه مجدد في قيادة العالم. أعين وآذان مسلطة ومراقبة كل ما يجري لضمان أحادية القرار الأميركي دون منازع أو منافس.

أدت الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفياتي إلى انفصال بعض الجمهوريات رسمياً، وسعى أخرى إلى حذو حذوها، عبر اعلان استقلالها

السياسي واعلان سيادتها على أراضيها، من دون قطع الروابط الاقتصادية مع القيادة المركزية، من هنا سعي الـ«سي . أي . أيه» إلى معرفة مصير الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة خارج حدود جمهورية روسيا، خصوصاً الأسلحة التكتيكية، إضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية في دول العالم الثالث، والسعي إلى تدميرها كما يحدث حالياً في العراق.

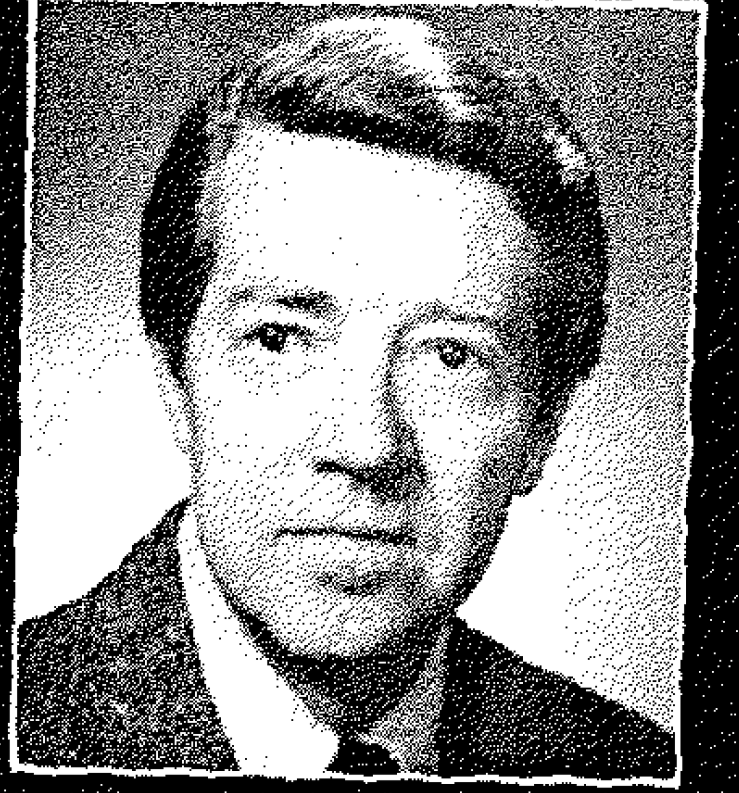
وإكبر ثاني اتجاه للبحث: الاستعلام الاقتصادي. أن «الحرب» تدور اليوم على هذه الجبهة حيث يرى البعض أنها قلب الأمن القومي الجديد. لكن هناك عنصران يعقدان هذا الشق. فالأهداف موجودة في معظم الأحيان في دول حليفة. والحادثة الديبلوماسية التي نتجت منذ سنتين بعد اكتشاف شبكة عملاء فرنسيين في شركات أميركية، تجسد هذه الصعوبات.

إلى ذلك، من آجل من، ينبغي على وكالة الاستخبارات الأميركية أن تعمل في بلد لا توجد فيه شركات مؤممة؟ ويسأل وليام كولبي: «مع من ستبحث الوكالة أسرار الصناعة التي قد تكتشفها؟ مع «فورد» أو مع «جنرال موتورز»؟ فعلى هذه الشركات أن تتدبر أمرها. الأمر ليس معقداً للغاية، فبالنسبة إلى الذين يتقنون البحث، فإن الاعلام مفتوح للجميع».

ويتابع قوله أن «التجسس الصناعي»، والخطر الذي يهدد البيئة فضلاً عن تبييض أموال المخدرات، كل هذه الأمور شبيهة ببرنامج معد لتجمع من المحاربين في «الحرب الباردة». أما الخاتمة ـ النتيجة فمذهلة، ويعود لها الفضل على الأقل في تحديد مهمة الجواسيس الحقيقية: الاستمرار. . .

لكن هذا لا يمنع من اجراء تخفيضات مهمة داخل هيكلية الـ«سي . أي . ايه»، لأن الهدف الرئيسي ينهار حالياً، في انتظار تغييرات جذرية قد تطرأ داخل الاتحاد السوفياتي، تمنع حدوث انهيار شامل للبنى الاتحادية، وتعيد له مركزه الدولي.

المحتويات



عن الكاتب

بشارلز اميرانجر هو أستاذ ورئيس قسم التاريخ في جامعة ولاية يين.

تلقى ونال شهادة الدكتوراه من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية في جامعة تافتس، اختصاصي في تاريخ أميركا اللاتينية والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة. انتدب في العديد من المهمات الخارجية التي اتصفت «بالحساسية جداً».

مدرّس لمادة تاريخ الاستخبارات الخارجية الأميركية في جامعة ولاية يين منذ العام ١٩٧٦ وما زال.

له عدة مؤلفات أهمها: اليسار الديمقراطي في المنفى: المعركة ضد الديكتاتورية في الكاريبي ١٩٤٥ - ١٩٥٩،
دون بيي: سيرة ذاتية سياسية لحوسيه ميغويريس من كوستاريكا،
الديمقراطية في كوستاريكا.

المطرقة والدرّع

الاستخبارات الخارجية الأميركية (الجانب السري في التاريخ الأميركي) أو «المطرقة والدرع» كما اخترناه عنواناً لطبعتنا المعرَّبة يحوي الكثير من الملفات والأسرار والخفايا حول الصعود المذهل لهذا الجهاز من الولادة حتى دوره البارز في «عاصفة الصحراء».

تاريخ حافل بالصراعات الداخلية وبالإثارة وضبط الأنفاس والأعصاب وبالتدخل المباشر وغير المباشر في كل جهات العالم، بجانب التطور التكنولوجي في استعمال الشيفرة وتقنية الوسائل التجسسية بواسطة الأقمار الصناعية.

شهادة الكتاب لها أهميتها القصوى كون المؤلف دكتوراً متخصصاً بالاستخبارات الأميركية التي أضحت علماً منفصلاً تُدرَّس الآن في الجامعات الأميركية. كتاب يستحق منا كل مطالعة وإمعان في مفرداته وخباياه لنعلم على الأقل ماذا حدث ويحدث في العالم.

(الناشر)

«إذا كان جمع المعلومات وتحليلها قد لعب دوراً حيوياً في نمو وبناء الولايات المتحدة الأميركية فإن متطلباتها السرية لكي تكون فاعلة تمثل في الواقع تهديداً للمثل في المجتمع الديمقراطي، لذلك فإن العديد من الأميركيين ينتقدها ويشجب العديد من تجاوزاتها ويعتبرون جمع هذه المعلومات والسرية المحيطة بها غير ملائمة بل مناقضة للديمقراطية. ولكن الحقيقة أننا لا نستطيع شيئاً بدونها» فإن استقلال الولايات المتحدة الأميركية ومسيرتها في فرض واقعها ومصالحها في كل أجزاء العالم حتى باتت الآن تشكل القوة الأعظم بعد «عاصفة الصحراء ٩١» وانهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي، كل هذه الإنجازات تدين بالكثير منها للتجسس والعمليات السرية التي قادتها المخابرات المركزية الأميركية.

(المؤلف)